



Copyright © King Solomon's

٥٢٤٩



٢١٧٢

ت . ش

التوضيح (شرح مختصر ابن الحاجب الفرعي) ، تأليف

الشيخ خليل ، خليل بن اسحق - ٥٧٧٦ هـ . كتب في القرن
الثالث عشر الهجري تقديرا .

ج ٢ (٢٧٨) ٣٥ س ٢٩x٢٠ سم

نسخة جيدة ، خطها مغربي مقروء ، ناقصة الآخر .

٥٣٤٩

خزانة القرويين ١: ٣٩٦-٣٩٧ الخزانة العامة

بالبساط ١/٢: ٣٧٠

إلى المذهب المالكي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ. المؤلف ب. تاريخ النسخ ج. شرح الشيخ خليل علي

مختصر ابن الحاجب الفرعي .

لغتيارة

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
الرقم: ٥٢٦٩ - ف ١١٩٤٤/٢
العنوان: التوسيع في...
المؤلف: ...
تاريخ النسخ: الثالث عشر الهجري
اسم الناشر: ...
عدد الأوراق: (٥٨٤) - ٥٨٤
ملاحظات: ...

الجموع : النفوذ : ٢٥ : المعدلة : ٢٢

المرحلة : ٢٤

العبادة : ٢٤

الطهارة : ٢٣

الغزاة : ٢٣

بيع العبدان : ٣٧

يسوع الاطال : ٣٥ : بيع اهل المدينة : وع

بيع الخيل : وع

خيار القيصرة : ٢٤ : جوج العبيد : ١٢

المرحلة : ٢٧

تلاوة الشريعة : ٨١

بيع القرايا : ٨٣ : الجملية : ٨٨ : اختلاف التباين : ٩١

السلم : ٩٥

الفرص : ١٠٥

النفاسة : ١١٥

الرهبة : ١١٥

الخطبة

القبليين : ١٣٤

الحجر : ١٣٤

الصلح : ١٢٧ : الضلع : ١٢٦

الحواشي : ١٣٥

الخطبة

الشركة : ١٣٦

الوكالة : ١٣٨

الافراد : ١٨٣

الاستحقاق : ١٨٥

الوديع : ١٨٥

العمارة : ١٨٥

الغص : ٢٥٢

الاستيفاء : ٢٥٢ : ٢/٢

الشريعة : ٢٤٦

القسمة : ٢٢٦

الفرار : ٢٣٣

العساقيات : ٢٤٦

المرارة : ٢٤٦

الخطبة

شیخ ابوالحسن بن علی
بن محمد بن علی بن
محمد بن علی بن
محمد بن علی بن

البيوع

البيع

[illegible]

على الاسماء بيع عليهم ما اشترى الا ان ينفذ بنوايد منهم فيقولون قال عمر الحق بغيره مثل المجوس
وقالوا صاحب التنبهات ما في المحل ونفذ من منع بيع الصغار على الصغار الذين لا ابا لهم لانهم انما هم
يكن لهم ابا وهم على غير ما اشترى منهم فانه اشترى لهم مسلح لم يمنع له ان يبيعهم من كلامي سواء
واحد الصغير المشتري في العبد من اقله قالوا على هذه انا والمسلح متساويان في الاصل والحق
على الصغار والحق ليسوا على غير ما اشترى لهم كصغار اليهود مع النصرى والعكس للعلم اذ
التي بينهم قالوا وهو يعطى لتفريقه بين الصغار والصغار **وقوله** فيقولون ان المجوز قال
لا قال الصنف على بيع من قبله الاسلام **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار على الصغار
الجواز بشرط ان يسكن به ارض الاسلام وان كان يخرجه منه منع منه لم يفتى من اهل
الكل على عوارث المسلمين في اليهود مع النصرى في قولنا **وقوله** في منع البيع مع النصرى
يباع احداهما من الاخر فوكان احداهما ان لا يجازي لان الذي يشتريه على ملكه وليس فيه حوله
تعلق فان اكله امكن ثم ارض حظه بالمنع والبيع **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار
والاول حكاية مستحسنة عن بعض اصحابنا ما لا يوافقها قول من رواه ابن ابي ذر عن عبد الله بن
وفد فقطعت ونفسه الخبي والمأزري وابن شهاب من لا يوافقها ولا يوافقها ولا يوافقها ولا يوافقها
الخبي وهو احسن للعقود التي بينهم **وقوله** في الكتابي يشترى غيره قالوا لا يمنع في الصغير
وخرجه على اجارته **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار على الصغار **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار
كتابي على ثلاثة احوال **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار على الصغار **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار
لفوله فيهما ما علمته حرما وغيره احسن قالوا اخلق الجواز في الصغير والكبير والمنع مطلقا
وعزاه لابن عمر الحكم والحق في المحل ونفذ من منع بيع الصغار على الصغار **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار
في الكبار والمنع في الصغار وعزاه للعقبة وفيه صاحب البيان هذه الخلاف في المجوس
المحسبي الذي لا يصير له في يده واما الذي ثبت على يده بين اخير المسلمين فلا خلاف انه لا يبيع
على الاسلام **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار على الصغار **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار
على ما تقدم اذ فعل الفول واجبا **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار على الصغار **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار
وتذكر صاحب البيان في باب الجنان انه لا خلاف في مجبر الصغير من المجوس وفيه من كلامه
في باب الجنان وهو خلاف ما ذكره المأزري والمصنف من حكاية بنينا الخلاف مطلقا ويمكن ان يحمل
كلام المأزري على ما اكدنا مع الصغير اجماله وكلام ابن شهاب على ما اكدنا ان يكون فيتحقق الكلام ان
وحسن الخبي والمأزري والاجبار هذا بالنسبة اليه والحق لا بالقتل المأزري لانه لم ينفذ
به من الاسلام ثم اذنه عنه **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار على الصغار **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار
فحسبها معلوم فخر الركن الثالث المعقود عليه كانه متوقع به مطلقا وعلى
فخر وكما احتج بكل شيء مما يوافقه في حشره بالخارج من النجس ولا يبرئ العموم في محل
فحسب بل ما يجامسته في اتيه او كالي اتيه واما ان كانت نجاسته عرضية فلا خلاف في علم
اعتبارها ثم اخبرني على الاول منها **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار على الصغار **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار
الزبل يخرج من حشره اما فيعلق بقوله خافه **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار على الصغار **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار
والذي فيها وكذا ما يبيع العزلة فيقولون الفاسع بما قول مالك في زبل الدواب قال لم اسمع
منه شيئا الا انه عنده نجس وانما يبيع العزلة لانها نجسة فكل ذلك الزبل ايضا ولا ارا
اذا يبيعه باسمه قال اشبه في زبل الدواب والنجاسة اعز من البايح وانما يبيع عبره بالهذه

في موضعين

في موضعين

في موضعين نعم غير ابو عمر وعياض عن مالك لا يجوز وهو موافق للمصنف ولعل في جعله
على ذلك التعليل في النجاسة ونقل الخبي عن اشبه في تمام كلامه الذي في المحل ونفذ من منع بيع الصغار
فلا خير فيها ونقل عنه انه قال في الموازية يبيعها للاصغر او العزلة جازية والمشتري اعز بها
وقال محمد بن عبد الحكم ما عذر الله واحد منها وامرهما في الاصل واحد او يجوز بيع العزلة قال
ابن الماجشون واجد الخبي قولنا ان الفاسع يجوز بيع العزلة مما جازته يبيع الزبل وانما
ملك عليه ابن شهاب وزعم انه يخرج في الاصل من العزلة وهو عكس القواعد وما قاله
الخبي هو الفاسع لانه لا ما في بيع كل منهما غير النجاسة وانه اسلم انما العلة وجب
وجوب الحكم معهما حيثما وجدوا في قوله ابو عمر ان من نجاسة الزبل مختلف فيهما
نجاسة العزلة متفق عليها مني على مراعاة الخلاف والاصل عنده وهذا القول لا يوجب
تخفيف الاية على ان هذه العزلة لا ينفذ عنها من الفاسع لانه لو نفذ عنه لما لمز من ذلك
منع بيع الزبل في الفاسع على العزلة **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار على الصغار **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار
وقوله في غير المحل ونفذ من منع بيع الصغار على الصغار **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار
المأزري في مشهوره وفيه رواية وفقت لما ذكره في كتابي في قوله ابن شهاب وفيه قول ثالث
يجوز البيع لغير المسلم وهو ضعيف لان المسلم لا يبيع ما لا يجوز له وفيه تفريع هذه الحكم في
المهارة والمشتور انه يستصحب به في غير المسماة ويجعل منه ما يوافق في قوله النجاسة
بعدم ذلك بالمال المخلوق في كلامه على منعه في المسماة اتفاقا **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار على الصغار
في ذاب القيل فخر الخلاف مني على الخلاف في المهارة والمشتور انه نجس فلا يباع **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار
نفسه في الجواز لم يحرر وابن الماجشون ولا يفرق عنهما بين ان يلقى او لا قال الخبي وذاب القيل
كالفرق بغير ما في الفرق فيه قال وهو من منع من منع من نيات ولا في البيع واجز الخلاف
الذي في احوال الفرق في الخبي انه يقع من موضع لا يباع **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار على الصغار
فما حسن الجواز انما غلبت والمنع انما تغلب **وقوله** في المحل ونفذ من منع بيع الصغار على الصغار
الجبر ونقصا وسالته عن المعام بوجه تحتها رواه النجس ابو كلان لا يقال له اما النجس الذي يبيع
فيه فلا يوافق ما ما يبيع في الفاسع في كل ذلك خفيف وهو يكره به او قال مستحسن ومثله وعلى ذلك
في البيان ان ما في الفاسع لا يصل اليه من غير النجاسة شئ من اجل انما يباع الله بينه وبينه وانما يكره
من اجل انما يخرجه له في ذلك من النجاسة من اجل من يقول ان الفاسع نجس وان لم يكن عنده نجس
قال ابن الفاسع ولا ارا ان يوفقه بغيره المينة في الحمام ولا ارا باس ان يخلصه اليه العفة وقال في المحل ونفذ من منع بيع الصغار
لا يبيع بغيره المينة ولا يستحق بها المال لوضوحه او يجيز ولا باس ان يوفقه بها على الحوب او تجاوزه
عبارته في جواز الاتباع بغيره المينة خلافا في الموازية انه لا يحمل المينة الى كلابه وقيل
لعلة فكل بغيره الوقوع لانه الجواز ابتداء وقيل لعلة وجهها مجتمعة في اخلق النار فيها فلا تفت
كسوف الكلاب للمينة وهو بغيره لان يبيع الجيم لا يتصور الا بغير تبيس وعمل وكذا هي المسئلة استعمال
الحوب والجبر في كل شئ كانه وانما في النجاسة او في الفاسع من رطوبة شئ بغيره المينة
النار عينها وانما يكره ما يبيع من النجاسة وبها خلاف ما ينعكس فيه في فانه من المعام او بلا فيه
من رطب المشتور والجبر بها وان كان ابو جعفر الا بغير يكره عن مالك ان يبيع من النجاسة ويجاز
لا يجوز استعماله وان غسل وهو قول الفاسع وغيره وقال ابن شهاب لا تستعمل الا بغير غسلها
وتقليه الماء فيها كغيره من المجوس وهو الصواب عن مالك هو اخذ لان النجاسة التي لم تفت

في المنع واما في السمع فهو ما لا يوافق الجوار وهو المنع في المنع
 الامم وغيره وقال القاضي ابو محمد ان المحققين من اصحابنا نقلوا عن ابي بصير عن
 اختلاف ما ليس في المنع في السمع انه كل الجمل في قيمة والجواز ان كان له قيمة او ان كان
 ان منع هذه التاويل واما في الاستثناء الجمله والادع حيث تكون له قيمة او عقل فانه شيء
 ومعين وتزعم في الامم في الجواز في السمع انه ان كان له قيمة فقال في الجواز ويجوز
 ان يجوز لان الحق لا غلب ولا غلب لافيه له هذا والاحتمال الثاني اوضح والاول اخص
 ان يفسر في الصواب جواز لا ان ينسحب على السمع عليه ولم يوافقوا ولم يقلوا
 جاز: قالوا اما الاستثناء الراس والادع فلا يكره في سائر واحصى من ادع مثله مقلو على
 الاخر في قبل المنع هو ولا يجب على الادع على الاصح فقلنا باجازه في المنع
 قال المصنف وهو الاصح عا ح جرحه على الادع انما اراه في الادع الضرر من ادع امر الجمله او
 الراس فيسبب في قيمته او مثله تقوم مقامه في اجاز المنع على الادع اجاز ما لا يوافق
 الاصح ليس منصوصا وانما قال المازي انه التحقوله قوله على ذلك الادع وفيه حكم عا ح
 الاتفاق على الاول فقال لا يختلف في ان المنع في غير ادع او في ادع ويعلم في الجمله او في
 فيمكن نشر والافيه انتمى: وهذه الكلام ايضا يحال ما صحبه المصنف من تحت القيمة
 على القول في صحة بقوله هو وعليه القيمة لا المثل على الاصح فقلنا انما منعنا ان ادع غنا على
 عا ح الجرح قبل يقضي عليه بقيمة الجمله او الراس او مثله في قولنا الاصح الفقهاء بالقيمة
 لانما من المقلوبات ولم اتر من صرح بهذه القول في قوله ابو يوسف وغيره عا ح الراس
 بعد ان حكاه عنه التخيير بين الثمن والقيمة والقيمة اعلم: ان ابو يوسف وغيره وقال مخرج
 وكنك ايضا حكاه كلامه ان مقابل الاصح الفقهاء في المثل ففهم وليس كذلك بل التخيير بينهما
 وهو منه ذهب المذاهب والاختلاف المتبعون فيمن له هذه التخيير فيقبل للمنكس لان له
 حصل له الخيار او لا يجب او لا ينعى او يعنى الجمله وقبل للبايع لان له اعباء الحق وقبل له حاله
 وهو اضطرار من قوله ما استثنى منه عا ح فقلنا فيض المصنف الجمله والرأس
 في والسمع من ادع بالمعين خلاف الجرح الشايع كالقلت والرأس لان له اضرار عليه في
 ذلك وتاويل ما ذكرنا انه اختلف في مسئله الارحال والجمله والرأس فيقبل فيض الجرح
 على انه لا يجبر او لا يضر بنا، على انه يجبر او يضر في مسئله الجمله والرأس بنا، على
 جرحه في مسئله الارحال فانه يجبر ثلاثة احوال والثالث هو منه ذهب المذاهب و
 فسميت ابو يوسف وغيره القول ليس في ضل والجمله لان الفاسع في العتية انه لا ضل
 عليه للجمله وروى عنه اصبح انه ضار ح والرأس في معناه: وفيه كراهية البيان عن
 في حوز انه حمل القول فيض الضمان على ما اتاهم يعرفه واما ان توانا بالسمع فيض وهو
 معنى الرواية بالضمان وعلى هذه الخلاف في مسئله قال ابو حنيفة في الجمله فيض
 المنكس لانه انما جاز ان ينسحب منه الاستثناء لانه لا قيمة للمنكس في السمع فلا
 انشتر الجميع قال في البيان وهو كلام غير صحيح انه لا معنى للتعرفه بين او يعرفه او لا
 يعرفه او كان لا يوجب لئلا الى قوله او رآه ابو حنيفة عن مالك فيمن باع بيمينه و
 راسه باع بيمينه حتى ماقت وعليه قيمة راسه لانه ذكر ما انشتر انما له من التخيير
 خمسة اثنان البايع حتى هلكت فلا شيء عليه واوصحت فابى ان يبيع بيمينه عليه فيمنه
 وان

وان استحبها باع بيمينه فهو شريك معه وهو المستعسل على من فيها من الاطلاق ان يكون
 البايع على المنكس حوزة قيمة ام لا وان كان فلا يسفله عنه ترك التعريف وان لم يكن فلا يحسم
 عليه بالتعريف: واما قوله وقبل لنا جعل القيمة من المنكس الى اقره فهو كلام مستفيض لا
 كون الجمله لافيه له في السمع فيقتض ان السمع لم يقع عليه وان المنكس لا يكون ضامنا له
 في الصحيح في مسئله او قول ابو الفاسع مجهول على الخلاف وان الخلاف في انه لا يكون مبيعا
 فلا يكون على المنكس ضار او منتهى فيكون عليه الضمان وكان البايع باع جميع الفضالة بعشرين
 ويحمله ما جاءه انما كانت قيمته في رهنه رجع عليه بسبعة من قيمة الضمان لانه بمنزلة من باع مثله
 بعشرين وعرض التخيير في ثمنه بين العالمين ابو يوسف عن عمر الفرو فيمن ادع لا يختلف في مسئله
 استثناء الارحال لان الضمان على المنكس ولا يدخل في ذلك الخلاف الذي في الجمله لانه لما لم يجز في الجمله
 على انه يبيع كل الجمله في ثمنه لا في معنى بخلاف مسئله الارحال فانه مجبر على التخيير وهذا بخلاف
 ملحقه المصنف من تعميم الخلاف ويقله الثالث تفصيلا هو في انشتر البايع بعرض مال
 العيون الجميع بماله فوكان ابو الفاسع وان شئت فقل في مسئله مسئله حكمه ونفلا ام
 الختم حكاه كلامه ان احل القولين جواز انشتر اياه وان كان فيه عقاب ونقص ولم يوافقنا
 من الضرر في ثمنه من حوز المنع بالافيه فيه حتى قال عا ح لا يعلق بخلاف البايع فيمنه لا لا يجنب
 قال فيضنا ح جرحه السمع ويعمل لو ساعد في النقل التعريفه بين البايع وغيره بان البايع عا ح
 بماله عا ح عا ح باع بخلاف غير فيمنه عا ح على ما جاز له البايع ان يستثنى اربع فخلات من عا ح
 بكمه: واما النقل فيض ح جرحه وغيره من ثمنه مسئله في مثله ما جعل يبيعها في اخلاف
 الانشتر فيض من رهنه ومفع من احسن الضمان في فقلنا في جواب ادع سمع في ثمنه وجوه
 او لما اتاه على هذا هو هو والنشر مجهول على الافال عا ح اراه البايع او يستقبل المنكس في
 من ثمنه من الثمن فان عا ح في الافال حل مع جاز وان عا ح في ثمنه ابتداء ببيع ثمنه ما يضر مال
 العيون من ثمنه في مقلو عا ح لم يعلق الا بغير تقويم رهنه على ان يقره ثمنه على ان يقره
 ويقره ثمنه كالثمن المقلو حله في ثمنه فيض المصنف عا ح في الافال بلفظ
 النشر انشتر ما من على سبب القول بالمنع لا لوالو غير ثمنه لافال له ببيع السبب المنكس
 المنع وفيه ثمنه المقلو حله في ثمنه والمجهول تفصيلا من ثمنه ابو الفاسع واجاز انشتر
 عا ح ما في سبب المصنف الا ان يقره في مفع وهو ثمنه وبيع وقايمه ان مسئله على
 ما هوها والخلاف فيها باجرا على قول ابو الفاسع وان شئت في العيون انما باعده دون
 ماله في اراه المنكس ان يبيع البايع شيئا ويأخذ المال والعين جرحه عا ح جواز له و
 انشتر ابو الفاسع وروى عنه منه وروى عنه انشتر ابو يوسف وروى عنه ابو حنيفة في
 الفاسع قول ثالث باجواز ادع ان يضره البيع قال في المسبوك ومعنى القرب الاية في
 المال في ثمنه ولا يضر بنا، على ان المصنفات في العقود هل تقدر او لا في اصل العقد فيمنه
 او لا تقدر او لا في اصل العقد فيمنه في المصنفين في ثمنه ونسب المصنف القولين في ثمنه
 على ان لا يضر القول وهو قول اول وثالث انشتر مضمون وهو مضاف الى المنكس
 منه والبايع على حله وهو المنكس اياه وانشتر المنكس من البايع مال العيون الجميع
 بماله اياه مال المنكس والخلاف فيها مضمون ابو الفاسع وان شئت في ثمنه في الوجه الثاني
 وفيه تعسف: وراى ان البايع بملكي المنكس لا كلاما مضمونا في المعنى وانشتر المعنى

له وكن ذلك الفصح والشمس في بيته يكون اوله غير من اخله واما التقدير القريب فلا حاجة له واما من
 الباعث على جليبه انتهى بمقتضى قول ابن رشت وهو مسئلة صحيحة متبينة تمامها في المحل وانه
 وغيرهما قال في المحل وانه واخرجه الحنفية فقالوا لا والله بل يلزم المشتري من ذلك شيء وله رد
 الجميع او كان الاختلاف كثيرا وليس للمبتاع ان يقبل ما رضى بحضرة من الثمن ويرى ما خرج
 مخالفا الا ان يرضى الباعع واللامانع ان يلزمه ذلك في البيع المتنازع وكان الاختلاف كثيرا في ذلك
 في جميع ما يوزن او يكيل قال عبد الحو وانما يلزم الباعع ان يرضى من الثمن ما يكون الاول مقبولا
 لانه يقول غشفت ان القاطن في سلمي ما عتبرت القبيح فيما رايته او قال ابو الحسن وقوله
 او كان الاختلاف كثيرا في ذلك في علم الكثير فقال ابو محمد الفاضل وقال ابو اسحق التلمت
 وقال ابن جونس الرمي في قوله ان رضى ان وجد العيب ما لم يعلم على خمسة اوجه وفيه
 ثبوت كلامه عند قول الحنفية وفي بعضه واستحقاقه كرهه لا يعيب في قوله هو الرواية
 فتقدم بعد ذلك لا تتغير فيها كراوية فتراه يجوز العقد على المسئلة غايبة برواية تقدمت
 انما مضت منه لا تتغير فيها الى وقت العقد ومعلوم كلامه انه لو مضت منه لا تتغير فيها
 لا يجوز العقد وانه لا يرضى ان يرضى من الثمن ما رضى على روية متقدمة في بيته في حصة
 الاقول امثلة الرواية هو لا يتوقع فيه تغير المبيع على ذلك وكذلك يفسد من كلام بعضهم
 واما من يرضى ان يرضى منه عشر من سبعة ثم اشتد له على غير حصة فقال في الحال في ذلك
 ونقله ما يتغير العيب في مثله في البيع فاسم الامثلة مستقبلة في كتاب محمد في البيع
 جاز انما اعلم الباعع ان المشتري كان راضيا لانه انما باعه على تلك المدة التي كان راضيا لها
 ابو محمد ولا ينفذ له انتهى وفي النسخة او روى في الرواية بعد ما يمكن ان يتغير فيه في بيته
 النقد وان لم يشتري في العقد جاز وهو الذي ياتي على ما ينقله الحنفية عن المدة انه يجوز
 القبول من غير حصة من القوا قول الباعع في بقائه فلا فلا يشهد فتراه انما حصل العقد برواية
 متقدمة فلما رآه المشتري المبيع عند القبض رضى ان يتغير عن حاله الاول والى ما هو عليه
 فقال ابو القاسم القوا للباعع وقال في التهمة القوا للمشتري فناء على الاصل فناء ما كان على
 حاله او جاز انما رضى المشتري من الثمن ما لو قفز في غير المسئلة والقوا للمشتري بالانفاق
 مع بيمينه لانه لم يرضى بغير مبيع في المسئلة انقضا على البيع وفيه التغير الخلاف بان
 يكون ما مضى من المدة يتشكل الامر فيه هل يتغير فيه ام كما ان قرب ما بينه وبين
 بحيث لا يتغير في مثله والقوا قول الباعع انما باعه وكذا العكس انما يعلم ما بينه
 مما يقال ان الجميع يتغير بالقول للمشتري قال وقسمت اليه من الباعع حيث يقع
 بكتب المشتري كما انما اشتد من ثمن او حصة في الامس وبقول اليوم في تغير الزيت
 واحمر وقسمت من الفصح عن يشتري في لزوم بيع القايه وصلة بما يتلك التربة وفيه
 صريح في الجواز من غير حصة والمشتري خاضع الخيارات وانكر بعضهم ثبوت قوله ويشتري
 في لزوم غايته ان الجواز لا يشتري في حصة في ذلك ويجوز في قوله وهو موقوف على ما في المحل
 فكان ينبغي ان يقول ويشتري في جواز ليكن ما في المحل وانه خلافه والقوا الاول نسبة
 في المحل وانه لبعض كبار اصحاب المال وما في المحل وانه مقبولة بما انما انقضى البيع على المشتري
 بالخيار واما ان عقد على الزام او سكتا عن ثمنه بالخيار في البيع فاسم وكلام الحنفية
 لا يقتضيه انما من ثمن ما الصحة لاحتمال ان يكون قوله والمشتري خاصة الخيار من ثمنه
 العقد

العقد لانه مشتري ما وليس له ان يرضى وما في المحل في السلق الثالث من المحل وانه لا يشتري في ذلك
 جنس المبيع بالكلية وانما لا يرضى من الثمن ما رضى في السلق الثالث من المحل وانه لا يشتري في ذلك
 او فقه المسئلة انما انتهى من كلام الحنفية في السلق الثالث من الثمن ما رضى في السلق الثالث من المحل
 ما في السلق الثالث من الثمن ما رضى في السلق الثالث من المحل وانه لا يشتري في ذلك
 الواسع وسكنوا لا يجوز في السلق الثالث من الثمن ما رضى في السلق الثالث من المحل وانه لا يشتري في ذلك
 وقال في المحل ما في المحل وانه في كتابة القدر في السلق الثالث من الثمن ما رضى في السلق الثالث من المحل
 القياس هو الا يكون يقبض احد اقسامه يقبض من ثمنه في السلق الثالث من الثمن ما رضى في السلق الثالث من المحل
 معنوي على عقدية ويشتري في جواز مبيع القايه كونه غير يقبض في السلق الثالث من الثمن ما رضى في السلق الثالث من المحل
 فيه كثير من واضربا تمكروا منه بغير مشتقة على الاشهر فترى فيها ثمنه في السلق الثالث من الثمن ما رضى في السلق الثالث من المحل
 في الجواز كالثاني انه لا يجوز له ان يرضى من الثمن ما رضى في السلق الثالث من الثمن ما رضى في السلق الثالث من المحل
 فهو منه حصة المواردة ومقابلته منه حصة القنينة في جواز مبيع ما في حصة من ثمنه في السلق الثالث من الثمن ما رضى في السلق الثالث من المحل
 مما على الصفة في حصة المواردة في الجواز في حصة مواردة في السلق الثالث من الثمن ما رضى في السلق الثالث من المحل
 من اجل انما على حصة المواردة في حصة مواردة في السلق الثالث من الثمن ما رضى في السلق الثالث من المحل
 جاز في ذلك وفيه الرضا بالقياس وان تمتع مسئلة حاضرة بمسئلة في بيتك او بموضع في بيت
 يجوز حصة النقد ووصفها جاز في ذلك وفيه مبيع القدر وانما استخرجت منه في ارضية في بيتك
 ووصفها في السلق الثالث من ثمنه وهو مبيعك بغير او ثمنه من حصة او سكتا في السلق الثالث من الثمن ما رضى في السلق الثالث من المحل
 وفيه اجز العمل انما يبيع الزرع على ان العرس على المبيع وليس ذلك كحصة في بيتك تلك لا يبيع
 فيها من حصة او عيان وفيه اكره له ان يرضى من الثمن ما رضى في السلق الثالث من الثمن ما رضى في السلق الثالث من المحل
 المختار فهو منقذ وانما يلزم في البيع وان كان ثمنه بيمينه في بيت المختار وفيه وصفه
 كان منه وانفق الكرا لانه لا يوافق على الاشهر الجواز لا يرضى من الثمن ما رضى في السلق الثالث من الثمن ما رضى في السلق الثالث من المحل
 ما في المحل وانه من يجوز في العقد في السلق الثالث من الثمن ما رضى في السلق الثالث من المحل
 وكيفية حصة من كان يشتري حصة على الاشهر فترى انما كان في روية فيها مشتقة
 على الصفة على الاشهر وهذه اجميع الاعمال على البير فامع وتبيع القايه في مسافة يوم والاشهر
 في حصة المدة وانه في المواردة ومقابلته في حصة المبيع القايه في مسافة يوم والاشهر
 على البير فامع في خلاف المساج المطروح في روية فيها على المواردة في حصة المبيع القايه في مسافة يوم والاشهر
 ومنعها من حصة في حصة المسئلة لانه لا يوافق على الاشهر الجواز لا يرضى من الثمن ما رضى في السلق الثالث من الثمن ما رضى في السلق الثالث من المحل
 البير وكس المبيع وهي الحصة في حصة المسئلة استعملتها العرب والاعراب في حصة المبيع القايه في مسافة يوم والاشهر
 فيه حصة ما في العقد والمساج المطروح في حصة المبيع القايه في مسافة يوم والاشهر
 المطروح في حصة المبيع القايه في مسافة يوم والاشهر في حصة المبيع القايه في مسافة يوم والاشهر
 فامع في حصة المبيع القايه في مسافة يوم والاشهر في حصة المبيع القايه في مسافة يوم والاشهر
 مرة وهو قوله في حصة المبيع القايه في مسافة يوم والاشهر في حصة المبيع القايه في مسافة يوم والاشهر
 وانه مسافة يوم في حصة المبيع القايه في مسافة يوم والاشهر في حصة المبيع القايه في مسافة يوم والاشهر
 وبيع المساج وهو منه حصة المدة في حصة المبيع القايه في مسافة يوم والاشهر في حصة المبيع القايه في مسافة يوم والاشهر
 غير الباعع على حصة المبيع القايه في مسافة يوم والاشهر في حصة المبيع القايه في مسافة يوم والاشهر
 والعقيدة اشتد المدة في الباعع لا يجوز في حصة المبيع القايه في مسافة يوم والاشهر في حصة المبيع القايه في مسافة يوم والاشهر

من العفو ما تات او من المشيئة كغيره فان قيل فما وجه السوء فيه على كل من القولين مشكل لا فاما
 انما قلنا بالقيمة فمقتضى قوله في قوله خمسة دنانير وبسواء الا وانه وعشرون مائة
 وصرفه الى مائة عشر وور فيما قلنا بثمانية عشر وخمسة وور فيما قلنا باثني عشر
 متله كسواء متله فانه باثني عشر عنده فلهذا او بالعكس وعلى كل من القولين مشكل لا فاما
 انهم قالوا فيمن استعمل له فلهذا باثني عشر عنده فلهذا او بالعكس وعلى كل من القولين مشكل لا فاما
 الى اجل اذ عرفت ان مقتضى قوله على كل خيار اخذ العيس والتعويض على خلاف اختيار العيس وخلاف
 صرف العيس من قبله لم يذهب عنه بالقيمة وانما بقيت عينا بوجوب لصاحب الخيار في
 اخذ له او تضمنه القاصه فان اخذ اخذ له فاحضره ثم صار له عليه جاز ان ينفق او ان لم
 يحضره فالمشهور المنع وان اخذ القاصه فهو له من ماله القاصه فان اراد ان يحضره
 عليها جاز على المشهور وقال في الجواز والمشهور جاز على من خير بين شيئين لا يقدر
 منتفلا بل يقدر كانه لا يستحق غير ما اخذ او ما لم يخذ فلهذا منتفلا على جواز صرف اخذ
 فما صار كان مسكوكا فالمشهور الجواز في شئ ههنا فليس هو له موقوف على ما كان
 المقصود مسكوكا فالمشهور جواز صرفه في ماله لا يغير بعينه من المسكوك في
 والتبر من قال الباجي فانه على ان النفقة لا تتعين فلهذا ان الباجي في القولين جاز
 الصرف ومنتفلا على القولين في ان الذي فانه والدراهم هل تتغير ام لا فمقتضى القولين
 اجاز لانها حينئذ تنقلق فانه ماله واوله منها فغيره وان قلنا بتعويض منتفلا في الجواز
 هو وور في ان يذهب بان المشهور في تعويضه ههنا لا فانه في وجه التعويضات فلهذا ان يذهب
 كلام الباجي موجه بين احد هما ان الذي فانه والدراهم في الصرف تتغير على المشهور فكيف
 بتعويض المشهور على الشئ الثاني فانه انفقوا على انما تتغير بالقيمة الى من كان ماله
 حراما او كان ماله شبيها فانه اراد من هو من اهل الغير اخذ عيس فانه في وجهه
 من القاصه الله ماله حرام او فيه شبيها يمكن من ذلك بانفاقه ويكون وجهه الرب
 على الباجي من جهة الوجه انه في المشهور على وجهه انفق على عهده ونبه الصنف بالانفاق
 وهو في ان شبيها وعلى الا على وهو من كان ماله حراما وما حكمه الصنف عن ان يذهب
 فيه ان شئ من ليس هو في تعويضه وعلما الحكم على ذلك في غيره وانما الانتفاء في
 حكمه الصنف مع قول ابن الجلاب ومن عصبه درهم فوجهه ههنا بان يذهب او اراد اخذ
 واني القاصه ان يذهب ههنا وارا به مثلا فلهذا القاصه في وجهه المثل قاله ابن الفاسع
 فلهذا الذي فانه والدراهم تتغير في وجهه الشبهات على المشهور فلهذا مع وتعين
 في باب الصرف على المشهور حكمه على كلبه المتأخر له فلهذا ان يذهب وكذا في نقله
 الفقه ما تات فقال من ذهب ماله وجمعه اصابه في الصرف انما ان عينه تعينه وان لم
 تتغير فانه تتغير اما بالغير واما بالمعارفة وحكي المأز في الانتفاء على انما تتغير بالمعار
 رفة وقال ابن القطار الفاهر من المذهب انه لا تتغير المعاري في كونه الاخر فلهذا ان
 المذهب ما يعل على اختلاف قول ابن الفاسع في وجهه الصنف انما لا تتغير لانه في
 انما استطاعت اليد في مقام او غير ذلك فلهذا في نقله التفرق في رايه في وجهه فلهذا ان يذهب
 غير ما قلنا له وان كنت شئ من استخرجت عينا بعينها في كتاب كراهي واخذ من كذا في
 في فانه بعينه ولم يذهب في النقل ولا كانت القاصه في النقل فلهذا الجواز لا يثبت في

استعمل له كغيره
 في قوله خمسة دنانير

من تعويض
 او التبر

الخلاف

الخلاف وقال اشبه لا يقتضي ان هذا الشئ وانما بوجوب الخلاف فلهذا من قول ابن الفاسع
 في فانه انما تتغير لانه لا يلزم تخلقه اذ اقامت بالاشياء وبغير اشياء في يذهب
 ان المذهب على ثلاثة احوال التعويض ووجهه الثالث تعويض من جهة المذهب في وجهه
 فلهذا ان يذهب على الاختلاف في ان يذهب ماله لا يذهب ورا في الثالث ان المذهب في ان يذهب
 التعويض كانه غير صحيح في ان يذهب ماله لا يذهب لانه يمكن الا يكون عنده سواها تعويضها
 لانه لا يتخلق تخلقا انما عرفت بخلاف الباجي فانه لا يثبت لاشئ اذ فانه ان يذهب عنده
 فان الاصل تعلقه بالثبوت ولا تعرف بعينها مثل ما رايه في يذهب ماله لا يذهب في وجهه
 فوجهه ما قلنا انما او قلنا انما تتغير في مضمونه بوضع اليد عليها وانما تعرف
 بعينها وانما كانت مضمونه ولا تعرف بعينها فلهذا ان يذهب ماله لا يذهب في وجهه
 ولا يثبت ان يذهب في وجهه ماله ماله مستقلة والالزم جواز صرف المضمون لتعلقه
 بالثبوت بوضع اليد في وجهه والالزم جواز صرف المضمون لتعلقه
 في المضمون وان كان مسكوكا فالمشهور المنع من قوله في المضمون بعينه اما ان
 يبقى على حاله او يتلف او يغير على حاله في المضمون غير ان الود يذهب لافيه في وجهه
 وكذا المستند في معنى المضمون فانه ان كان حاضر اجاز وان كان غايبا فالمشهور
 المنع وان وجهه القيمة جاز على المشهور قوله وان كان في القاصه مسكوكا فالمشهور
 المنع والفرق بين ههنا المواضع فالمضمون انما في ههنا غير منتفلا بل في ماله في وجهه
 ربه والمضمون في تعلقه بوجهه القاصه بوضع اليد عليه فلهذا ان يذهب كس المشهور
 وبما هو قوله ان كان مسكوكا يقتضي ان المسكوك تتصور فيه الاجارة والعارية وفي
 قال المصنف في الاجارة المشهور رجع اجاز فلهذا في وجهه ربه ما صح وقاله العارضة لانها
 اعاره الذي فانه والدراهم واعرته فلهذا وجب بان يذهب من صرف الكلام لما يصلح له
 وجهه في ذلك للعلل به ولما سببنا في وجهه ثمة عنه طلب العلم وكلامه في الجواز انما
 من كلام المصنف لانه لا يثبت عليه ههنا لانه قال يذهب في وجهه المصلحة الرابعة صرف
 المضمون بان كان مضمونا فلهذا ان كان مسكوكا فاجاز في وجهه ربه ما صح ومنه
 ابن الفاسع والجواز لانه في العتس حصول المتأخر له بالقبول والالتفات الى امكن التعلق
 بالثبوت فاشبهه المقصود انه هو على الضمان ان لم يقع بينه على تعلقه والمنع فلهذا
 الحال وهو على ملك ربه وانما يفتقر لنفسه عنه حضوره فاشبهه صرف القاصه
 انما خمسة صرف الود يذهب في وجهه المنع منه وروى اشبهه الجواز في مسكوك منتفلا
 واختلاف في تعليله على وجهه بعينه على ان يذهب المضمون في المسكوك في يذهب
 قاله الباجي قال وجب على ههنا الجواز في التعلق انتفاء المضمون بقية التفرق في حصول
 المنع في انما القول في الشئ تحت يده على ههنا بغيره الخلاف في المضمون وفيه من تعليل
 المنع مما قلنا في وجهه ربه ههنا القاصه حكما حكمه حكمه ربه فلهذا الباجي
 قال بعض المتأخرين وهو في وجهه الثاني المستند في وجهه طم الود يذهب انتهى كلامه في الجواز
 هو في الصرف على التصديق في الوزن والصنف في المشهور والمنع وعلل بمرأعاته المتأخره
 احط بها وكلامه الا في الوزن والصنف في المشهور والمنع وعلل بمرأعاته المتأخره
 يحتمل ان يوجه غير تلك الصنف فيصير العقد من قبله فلهذا وما عرفت لاشبهه في وجهه

من الناس ويؤخذ من كلامه جواز بيع المقنن من قبله العالم انه كان يحرم من الناس
 كما يعم عنه فاما الاقرب حمل كلام المصنف على هذه الصورة لا على الاولى ثم قال المصنف وهو
 مما اراد به المصنف بالمراد ايات يجوز بدله على وجه الصواب بعد ارجح جواز وزنا بوزن
 فهو مقنن البهائم قال صاحب النكت وابن موفى وقال المصنف وجاز لقول ابن القاسم ومما
 اشتهر به في كسره ومما اشتهر به في كسره جواز بدل المقنن من قبله العالم ولو كان من اهل
 ابن محرز وغيره على هذه الفاهم وقال ابن القاسم والاعني على انه انما يجوز عنده في القليل
 والمهم والثلثة لقوله كالبهائم وزنا بوزن ومما اشتهر به في كسره جواز وزنا بوزن
 فيما القهر بالوزن وانما الاعتبار في القهر في قوله جواز وزنا بوزن في قوله لا يبرأ
 لقول ابن القاسم انما هو في ذلك المقنن من قبله المقنن من قبله المقنن من قبله المقنن
 المقنن من قبله المقنن من قبله المقنن من قبله المقنن من قبله المقنن من قبله المقنن
 صاحب البهائم عن شيخه ابن زرقان لا يجوز بدل المقنن من قبله المقنن من قبله المقنن
 انما هو هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد
 كالبهائم التي مع هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد
 في هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد
 بدوان لم يؤمن فلا بد من سببه قال في البيان ولا يجوز بدل المقنن من قبله المقنن
 وما يكره ان يبيعها من لا يؤمن ولا يجوز بدل المقنن من قبله المقنن من قبله المقنن
 ما يصنع بها فاجاز له ابن موفى وفساد من هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد
 ويجوز ان يباع من يفسد لها او من يفسد له لا يفسد له لا يفسد له لا يفسد له لا يفسد
 ان يفسد له لا يفسد له لا يفسد له لا يفسد له لا يفسد له لا يفسد له لا يفسد له لا يفسد
 ان يفسد له لا يفسد له لا يفسد له لا يفسد له لا يفسد له لا يفسد له لا يفسد له لا يفسد
 والثالث انه لا يجب عليه او يفتنه والابن الزايد على فيمنعها لو يباعها من لا يفسد
 والثالث لا يجب عليه ان يفتنه في حشيه منها ولا يفتنه في حشيه منها ولا يفتنه في حشيه
 بين العبيد وسبيته على المقنن من قبله المقنن من قبله المقنن من قبله المقنن من قبله
 فلا يوجب التمسك والاشارة لا يوجب التمسك والاشارة لا يوجب التمسك والاشارة
 على الانتزاع وينبغي ان يفيد هذا انتزاع ماله ليخرج الكتاب وغيره ولهذا
 قالوا لو كان على العبد ان يبيع من اياه لا يفتنه في حشيه منها ولا يفتنه في حشيه منها
 في الخلاف وليس خافا بالربح بل يجرى في سببه الذي يرفع في حشيه منها ولا يفتنه في حشيه
 اشتهر به في كسره **والمرحلة** لقب في بيع العبد بمثلته وزنا بوزن اعلى ان العبد يبيع
 بعين مخالف سموه في وان يبيع بمماثل فان كان وزنا بوزن سمي مرحلة وان كان عددا سمي
 مبالغة والمرحلة مبالغة ومما اشتهر به في كسره جواز وزنا بوزن سمي مرحلة وان كان عددا سمي
 وزنا بوزن الا في الحرفية في مجازي مستقلة في بيع العبد بمثلته وزنا بوزن سمي مرحلة
 على واعتزله ع بان هذا الحد غير ما نزل في قول ما ليس بمرحلة في اصطلاح الفقهاء فيه
 وهو بيع القصة بالذهب مثلا فالواضح ان يربح بالمثلية النوع لا وزنا بوزن تمييز تلك
 المثلية وقد يجازى هذه بان وزنا حال ومثله صفة له في يد عليه ما تقدم ان يبيع
 مثله حاله كونه موازنة والمرحلة جازية في غير المستكوف بل اشكالا او كنه لالمستكوف

فصل في حكم الربح
 في بيع سيرة

على الصحيح

على الصحيح وهو قول ابن عمر وانما يبيح ابن عمر من غيرهما وحمل عباد المذمة عليه
 ومنع ذلك الفاعل يبيح الابن مفرقة الوزن وليلا يوجب في البيع المستكوف جزاءه واليه يرجع
 كلام الجميع ابن موفى والاول هو الصواب لا غير فبيد لا انه انما يفتنه مثل هب او يرا
 هب عيانه ولعل قول القاسم في هذا كان عدا في مفرقة عدا في مفرقة عدا في مفرقة عدا في مفرقة
 او انه فابن موفى في قوله لا يفتنه وزنا بوزن واحد فمما يفتنه في قوله لا يفتنه وزنا بوزن واحد
 مثل الفاهم وقننهما في قوله لا يفتنه وزنا بوزن واحد فمما يفتنه في قوله لا يفتنه وزنا بوزن واحد
 منها مفرقة لهما الا في مفرقة من وزنا بوزن واحد فمما يفتنه في قوله لا يفتنه وزنا بوزن واحد
 انما فوا وان كان احد هما يفتنه اجرة وبعضه ان يفتنه اجرة وبعضه ان يفتنه اجرة وبعضه ان يفتنه
 الفصل في مفسدات الجوز ان كان احد هما اجرة جاز لا يفتنه الفصل في مفسدات الجوز ان كان احد هما
 هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد
 امتنع انما فالقصة المكاتبية قال ابن موفى ان كان احد هما يفتنه اجرة وبعضه ان يفتنه اجرة وبعضه
 لو كان احد هما يفتنه اجرة وبعضه ان يفتنه اجرة وبعضه ان يفتنه اجرة وبعضه ان يفتنه اجرة
 المصير بين ما يفتنه اجرة وبعضه ان يفتنه اجرة وبعضه ان يفتنه اجرة وبعضه ان يفتنه اجرة
 الا في المقنن على جواز المصير فيجعل التفاضل في العوار وفي حشيه ماله في القصة
 من التمسك بغيره مع الجهد من المالكين ليعمل الميزان فيهما ثم ارسه من وثقت انما
 يفتنه بها فضل عيو والتمسك بها ومما اشتهر به في كسره جواز وزنا بوزن واحد فمما يفتنه في قوله لا يفتنه
 كثير الا في قوله لا يفتنه ماله في كسره جواز وزنا بوزن واحد فمما يفتنه في قوله لا يفتنه
 فتدله فمما لا يجوز الا ان يكون مثل المفرقة فاجوز في مفرقة ابن موفى وغيره ولا يجوز ان يفتنه
 به هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد
 مساهمة جاز خلافا للمصنف من مثله في مفرقة ماله في كسره جواز وزنا بوزن واحد فمما يفتنه في قوله لا يفتنه
 مصري والمذمة الجواز للمصنف الفصل في مفسدات الجوز ان كان احد هما يفتنه اجرة وبعضه ان يفتنه اجرة
 فيه فضل المكاتبية وفتنه هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد من هب وفساد
 ضح ومه شحير لله بغيره مفرقة ان يفتنه اجرة وبعضه ان يفتنه اجرة وبعضه ان يفتنه اجرة
 وابن القاسم في صورة المقام وان كان ابن موفى اجاز ماله في كسره جواز وزنا بوزن واحد فمما يفتنه في قوله لا يفتنه
 الجامع يفتنه عدا يفتنه مفرقة من المالكين الى التوصل الى ماله يفتنه بقا على هذا
 الوجه الا لفرق لهما في المكاتبية ان لو كان الغرض في المقام ماله في كسره جواز وزنا بوزن واحد فمما يفتنه في قوله لا يفتنه
 له يفتنه المساهمة ويفتنه ماله في كسره جواز وزنا بوزن واحد فمما يفتنه في قوله لا يفتنه
 تفتنه من سببه واحدة فمما يفتنه مفرقة من المالكين الى التوصل الى ماله يفتنه بقا على هذا
 ما ان كان يفتنه ماله في كسره جواز وزنا بوزن واحد فمما يفتنه في قوله لا يفتنه
 فمما لا يفتنه انما كان يفتنه اجرة وبعضه مساهمة و يفتنه ماله في كسره جواز وزنا بوزن واحد فمما يفتنه في قوله لا يفتنه
 الا في احد هما في الاخر مساهمة وهو واضح فليس هناك صورة في صورة واحدة
 والله اعلم وبالله التوفيق وصلى الله على النبي وآله وسلم
 من احب الله فليفتنه اجرة غير ان من وزنا بوزن واحد فمما يفتنه في قوله لا يفتنه
 يفتنه ماله في كسره جواز وزنا بوزن واحد فمما يفتنه في قوله لا يفتنه
 سمي كنه في كسره جواز وزنا بوزن واحد فمما يفتنه في قوله لا يفتنه

انما حامل البقرة وغيره على ذلك فمعه ماله في سماع ابن الفلاس وان كانت كذا هرة
 الرجل واجاز له سجنه وانما هذا الرجل واجاز له اشبهه وابواه حازم واو لم يكن فان فلنا بمنه
 القول فوجهها غير حامل فقال اشبهه برة هو قال ان حازم ان باعها وهو يترى انما حامل
 فانما اوصى غير حامل فلا يرد بها وان علم انما غير حامل ببيع فته ان الرجل ينزوا عليها
 فله ان يرد بها لانه غره واحمله وان كانت الجارية ربيعة بنقصها الرجل فبا عدا على انما حامل
 وهي كذا هرة الرجل فلا خلاف في جواز له ان يرد على معنى النسيء وانما لا يقسم البيع في المكة
 على انما حامل في قول من اجاز له ان يرد على قول من لا يرد على قول من يرد على قول من يرد على
 البيع لا احتمال ان يكون يرد عليها غير النسيء سواء ما كان يرد على النسيء قبل سماع الامة او بعده
 فلو كان يجوز ان يرد على الرجل النسيء انما كان يرد على النسيء في وقت تقديم قول اشبهه ان
 اجاز له مصواه كانت كذا هرة الرجل لا يرد له من جواز النسيء في الرجل النسيء انما هو في ان
 من النسيء في ما الرابعة فلا يجوز بيعها بغيره كذا البراءة منه لان الرجل يرد من ثمنها
 كثير او على غير فصر عليه في المدة ونه وغيره فانها مع انشائها الميسرة من وجهها
 واما ان يرد بغيره الم يرد بغيره وان كانت وغنتها في الخلاف ان البراءة لا تنفع في رجل يرد
 من منه بيع المفا من المفا في رجل العجلة وفي الموهما المفا من ما في يكون انما
 الابل والمفا في ما في ظهور البعور وعكس ان حبيب وفيل رجل العجلة بيع الجزر الى ان
 ينتج نتائج النافذة وروى ابن حبيب بيع نتائج النافذة في النسيء في الموهما وكذا في كذا
 التصور من منه بيع المفا مسنة وهو ان يمس النسيء في حجة البيع من غير تيسير في بيع
 المفا في ان يتفاد في توبين في حجة البيع في الصحيح انه عليه الصلاة والسلام في عس
 بيعتين ولمسنتين في بيع المفا مسنة والمفا في قال البخاري والمفا مسنة لمس النسيء
 لا يرد اليه والمفا في حرم الرجل ثوبه بالبيع الى الرجل فيل ان يرد اليه او يرد اليه في
 مسنة المفا مسنة لمس الرجل ثوبه الا في بيده لا يرد اليه ولا يرد اليه الا في كذا والمفا في
 ان يرد الرجل الى الرجل ثوبه ويمنه الا في ثوبه اليه ويكره في كذا يرد من غير ثوبه ولا يرد
 به من منه بيع المفا في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 واستثنى كلهم المازري في سماع النسيء المازري في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 انما جعل مسنوك المفا في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 المازري في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 ان يكون المفا في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 لا خلاف الرمي وفيل مفا في ثوبه وفعت عليه حصة وهو ابيع وهو ايضا مجهول
 كالاول وفيل مفا في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 وهو في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 انما في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 على الاحتياط لم يرد في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 البيع ويكون في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 له البيع في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 على سلة

على سلة بغيره في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 جاز في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 بيعتين في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 ومسواه انما تعلقا في الجنس والفرد او الصفة على وجه فتره في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 نفع او يترى من الرجل ولو عكس حازم لان كل عا فلا يختار الا في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 كلام المصنف لا يوفق منه ههنا وكان المصنف اسقطه لانه في الصورة الثانية ان يبيع منه
 سلعتين مختلفتين في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 عينا من جهة واحدة واختلاف الاجل وقوله على النسيء اي وشره منع النوعين معان يكون
 البيع لازم للمصنف يبيع معا ولا حرم بها وان لم يكن على النسيء لهما ولا حرم بها جاز ووجه الفساد
 مع النسيء في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 في الدين وقد يختار الا في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 المستثنى من حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 للمدة وانما في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 في الجوزة والرداءة في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 لان الموازي اختلاف في الصفة او الصفة اختلاف في متباين في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 وان اختلاف في الصفة ولم يتباين في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 المثل يجوز وان اختلاف في الصفة او الصفة اختلاف في متباين في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 لا يجوز لان يكون ناصفا واحدة او صفة واحدة وفيه متباين واحدة ولو اختلاف في الجوزة والرداءة
 او بالقيمة لم يرد في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 اختلاف معانها ولو قيل لا يجوز ولو نساوت فيمتد الكمال له وجه وقوله والاجاز اي وان لم
 يختلف الثمن ولا المتشبهان او اختلاف وكان المتباين معانها اختيار في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 جروا يتان بنا على التزاد او انما يرد في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 الفسالة ولم يرد على ذلك في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 لابن الفلاس وابن وهب وابن الموارز وهو اصح والصحة رواية اشبهه م ولو اشترى على
 النسيء ثوبا يختاره من ثوبين او اكثر جاز له ذلك وكذلك العبيد والبقي والغنم والشجر غير
 المحرم ماله يكره حراما في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 المدة في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 كما بينه في النكاح من المدة في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 فقال يجوز على عبيد نكاحه لا يختاره هو كذا البيع وقوله ماله يكره حراما سيما في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 الاجزاء من لم يرد في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 اشترى في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 على ذلك يعني ولو جرد من المسئلة المسئلة في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 فحالة متممة او كما عرفه معه وصوفوله فحالة متممة او كما عرفه معه وصوفوله فحالة متممة او كما عرفه معه وصوفوله
 كثيرة وفتح صرح به في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه
 قبل فحله ان كان على الكيل لا احتمال ان يكون يرد في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه في حرم الرجل ثوبه

4

36 واختلف انما تسمى في المعام هل يجوز في ذلك ام لا فقالوا في الجوز في كتابه العرج والواحدة
المنع من ذلك ابن حبيب وبه خله بيع المعام قبل استيفاء به وضعوا هذه التعليل وقالوا
لا يخلو المعام في بيعه على خيار وليس به خله ببعده قبل قبضه لانه لو اسلم في محلة
جواز ان يخلو سيرا مثل الخيل في المعام الاجل وهو بدل واختار الشيخ الجواز في حال المشتري
في ذلك على ما بينه وهو من انما اختار فحينئذ لا ينتقل عنه وروى ابن حبيب عن مالك فيمن
قال لا يبيع منه من هذه الصبرة عشرة وان شئت من هذه الصبرة التي هي من جنسها
به يثار وعقلا على ذلك من الكتاب ومعنى ذلك انما انما في الاختيار عن وقت العقد
وقال ابن حنبل انما المشتري عشرة افرجة يختارها من صبرتين من جنس واحد فوفى
فيما الشيخ ابو الحسن واجازها من لفيها من الشيوخ فضل وكما هو المذهب في الجواز وفيه
مقصد لا في المعام بالمعام لا يجوز فيه خيار سماعه لا اراء من ان يخلو من المحل ونحوه
اخر كتابنا في الخيار من المحل ونحوه خلافا في ذلك من خلاف البيع فيمنع في اربع حالات او خمس
من حايك ان كانت يسييرة يختارها من مال الاجازة بعد ان توفى او يبيع ليله وكرهه
ابن القاسم في ان البايع يخلو المشتري في المسئلة المتفق على ان كان الخيار له في اجازة مال
ان كان المستقل يسيير او لم يكتف المصنف بالاربع عن التقييد باليوسير لان الجاذب في
فكرو خلافا في كل يسييرة ومنه ان لا يسيير في الثلث فانه في ثلثه ونسب لاجل
القاسم الكراهة في الرواية وقال ابو القاسم لا يبيعه في ذلك وان وقع امضيه لقول مالك
فيه قال ورايت من اعجبه ولا احبه لانه ان يخلو فيه وفيه اضاف البايح الى اليد المنع ونقل عنه
ابن حنبل ان قال لا يبيعه في ذلك المنع اقرب الى الفقه ابو الحسن ولو كان من اجازة الكراهة على ما
لمضي على قوله ولم يحتج الى التعليل بمراعات قول مالك وعلى هذه الفسحة الكراهة اليد
ليست بجيدة واختلف في الجواب عن توفيق الامام فقال عبد العزيز البايح يخلو حايك
وجبه من يخلو فلا يبيعه فيه او يختار منه ثم ينتقل بخلاف المشتري وقيل لا والكايري
ان الاستثناء عند مبيع غير مشتري ولو قال بان يبيعه منع من يبيعه وعصيب العمل
وعمل على استيفاء العمل على عفو الا نشي ولا يمكن تسليمه فاما على اكرام او زمان فيجوز
روى البخاري عن ابن عمر قال نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عصيب العمل وقال
عصيب وعصيب باليد وبه وثنا عياض في المختار وعصيب العمل الممنوع عنه هو كراه
ضراية والعصيب نفس الضراية قاله ابو عبيدة وقال غيره لا يكون العصيب الا الضراية و
الحرام الكراه عليه لا كراه الضراية وافاد المصنف اليه مقامه وقيل العصيب ما ولد في الجوز في
العصيب الكراهية يوقعه على ضراية العمل ونسي عن عصيب العمل فوله عصيب فجعله
يعصبه او كراه وعصيب العمل ايضا ضراية وقال ما رده ونقل هذا المذهب على
الاجارة المجهولة وهو ان يستاجر حتى يخلو الا نشي وهذا هو مذهب الفقهاء الا نشي و
هذه الفهم مجهول لا في العمل فيعقب ما يحب العمل وفيه في زمان قريب فيعقب طعنا
الا نشي اما ان كانت الاجارة مضبوطة بمرات او زمان فهي جائزة عياض والاكراه جمع
كهم فينج الكراه وهو الضراية والنزوة ويقال كما منها يكمنها انما جعل هذا في
فلو سئى كوا ما جعلت في الاولى انفسحت في انفسحت الاجارة فيما بقي من المرات و
سما في فكل يريها في باب الاجارة او فناء الله تعالى وصوابه قوله عفت اعفت الجوز في
واعفت

واعفت الجوز في حلت هو عفو ولا يقال عفو الا في القدر الذي به والجمع عفو كرسول
رسول ومنه بيع وشراء وحل على شرط ما ينما هو مقصود العقد مثلا لا يبيع ولا يشتري
تخيير العتق للسنة **ش** في عبد الحق في احكامه عن عبد الوارث ابن سبيد قال عفا ثلثا ابو
عبيدة عن عمر ابن شبيب عن ابيه عن جده قال نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
وشراء وحل هذا المذهب على الشرط الذي لا يبيعه معه المقصود من البيع ومثل ما ينما فقه بان
لا يبيع ولا يشتري ثم استثنى من ذلك تخيير العتق فانه وان كان ينما فقه مقتضى العقد فهو جائز
واشار بالسنة الى حد يث بربرة واعتبر في التخيير من ثمة بيرة او عتقه الى اجل ونحوه فانه
في **ص** **ع** ان يخلو الاول انما اجازة البيع بشرط العتق من يبيع عليه وهو قول الشيخ
وابن كنانة او لا وهو قول ابن القاسم ثم اختلف في خيار في محل الخلاف فقيل ان المشتري عليه
ان عتق الشراء على ان يخلو في خياره باقية له يخر او فله ان يخره بنحو التزام الشراء في ذلك
وكذا ان التزم في ذلك يبيع عليه ان امتنع والا عتقه الحاكم وانما الخلاف فيما اذا وقع الشراء
على الاطلاق واليد في هبة النسي وقيل الخلاف فيما اذا اشترى العتق على حدة لا بزيادة الثانية
انما اقلنا في قسم البيع لا جلا في شراؤه التخيير بيرة ونحوه فله ان يخره بغيره فلو اسقط البايح
شرطه فقال ابن القاسم يخره وقيل ان يخره لا يخره **ص** او يخره في ثلث الثمن كثر في السلف من
احد هبة **ش** فقه افسح قوله على شرطه ينما فقه مقصود العقد اي الممنوع عنه فسمي افسح
ينما فقه مقتضى العقد ونسب بهو في الجملة في الثمن لانه لما وقع البيع على السلف فله ان يخره
الشر والانتفاع به مجهول والله عئل به كثير من علماء المذهب فانه يجوز ان يسلطه من ماله
وعلى هذا ابي عبد الله الحاكم معلى يخلو من ماله على ان يخره في ان يخره ما يحب ان لا
سنة كراه فلو سلفه فقولان **ش** فلو اسقطه مشتري السلف بشرطه فله ان يخره من ماله
البيع انما يبيعه ماله والله والشراء لا يبيعه الحكم لا يبيعه في ثمة فله ان يخره على القسط ابتداء ورواه
الحاكم فيون عن مالك وعلى المشهور من تخيير المشتري اسقاطه شرطه وبيع البيع فحصل
بشرطه في التخيير لا يكون في السلف وعنا به عليه واما ان غاب فلا يخره بيرة السلف
ويقتضى البيع انما في الشرط في ذلك مشهور وابن حبيب قال وان كانت بيرة المشتري
في قيمته ما بلغت ولا كراهية عن ابن القاسم ان القيمة على السلف لا تمنع تخيير المشتري
في بيرة او كانت السلف فابية وان كانت على المشتري الاكثر من الثمن او القيمة واختلف على
ما جعل عليه المدة ونحوه من القولين والاكثر من حملوها على قول ابن القاسم وصرح مشهور
بنه وعمر في قول مشهور في الثمن وكما هو المذهب والحلاف اسقط انما لا يخره في يخره الاسقاط
فيل حوائج السلف او بعد جواز الاكثر من المازي وانما المذهب ان لا يخره اسقاطه بهو
فوله في بيع المشتري في القيمة عينه في وجهه عليه فلا يخره الاسقاط بهو في المازي
ان يخره الا شيئا في خرج فوله بالصفة مع اسقاطه الشرط ولو مع العوات واعتزله وتركته
قوله الا حلة ومعلوم قوله اسقطه انما لو لم يسلط له يخره في قسمه له وهو كراه في
كانت السلف فابية رتبة وانما تتفق في احوال روى يحيى عن ابن القاسم ان عليه القيمة
ما بلغت كان السلف من البايع او من المشتري وبيرة السلف الثالثة منه هبة المدة نحر عليه
في كتاب الاجل وان كان السلف من البايع فله الاقل من الثمن والقيمة يوم القبض وبيرة السلف
وان كان الثمن ماله والمشتري في حبيب وكان السلف من المشتري فان كانت القيمة اكثر من ماله

عقد البيع بغيره بل العمل وقال اشيب بعد الملاءة فنسبها مع على القول بوجود القيمة بغيره
 الزمنا فقال ابن الفاسق في الواحدة يقوم وقت قبضه كسائر البياعات الفاسقة فانما
 تقوم مقابلة الى زمان قبضه وعبارة المصنف عنه بوقت البيع ليست بمقابلة لانها اع
 من وقت القبض وقال اشيب الرجوع الى القيمة انما هو التجميع الفاسق والفاسق في هذه
 البيع انما هو من جهة زمانه فلو اصبحت اليه القيمة لكان تصحيحا للفاسق بالفاسق وفيه
 فخر لان هذه من باب التقويم كما تقوم ام الولد وجلب الاضحية والكلب وان قلنا انه لا يجوز
 بيعهم مع وحكي بغير الجسور عن اصبغ وجوب القيمة يوم التكاثر ولعله لم يصح عنه فانه
 لم اقب عنه في شيء من كتب الفقه ومنه تلفي السلع وروى في حقه ثلاثة اميال والقر سنان
 واليه من ثمة فقه النسي واختلاف العلماء هل النسي يحل الجالب وهو من هبة النسي فعلى
 او نحو اهل السور وهو من هبة مال واختار ابن العربي انه من هبة مال وهو من هبة النسي
 من ذلك على التحريم وقال ابن الجوزي كل النسي عن التلف في او لا سلام لئلا يتلف في التلف في
 وروى اهل السور واما الان فلا يقيم احدا وهو بصيرة بسعي ما يقيم فيمنع ان يترك
 ولا يجوز والاخوال الثلاثة التي حكاهما هبة التصور وقال الجاهل يمنع التلف في او يترك
 وهو ما هو المحذور واما الغلاة التي يحل اهل الاصول ضرر ينشأ من بيعها كقمار الحوايك
 التي حول البلد فاختلاف هل يجوز ليعرف اهل المدينة ان يخرج ليعتبر بها ثم يبيع هو اهل
 المدينة في روى ابن الفاسق عن مالك لا بأس بثلثه وقال في سماع اشيب هو من التلف في لور
 خبر السلعة فاشتتر بها شخص على الصلة فقال مالك هو من التلف ولو كان الامر بالعكس
 فوصلت السلعة ولم يملك بالبعد فقلنا رجل فاشتتر بها منه فقال الجاهل فيه نضر وهو
 عنه من التلف ومن من به بسلعة ومنزله بغيره المصير المجلوب اليه على نحو مسئلة اميال
 فله ان يشتتر بها ويحتاج اليه لنفسه لا للتجارة ولو اراد بالبلد فبعضها جمرت به
 السلعة ففوتان ولو لم يكن للسلعة سواد فانه انقلب بها فلا بأس ان يشتتر بها من من
 فانه مال له واصحابه وانما بلغت السلعة سواد فانه انقلب بها فلا بأس ان يشتتر بها من من
 به من وقع فثالثها يبيع ولما لم يبيع الا شتر اك شيء فان وقع شتره التلف في السلعة
 فثالثه اخواله وان يبيع ولا يبيع المازري وهو المشهور وهو قول مالك وغيره من الاصحاب
 والثاني لمح ابن حبيب بفسخ المازري وهو على عدم فسخه ابن الفاسق انه لا
 ينزع من به التلف وبه قال ابن الفاسق وروى ابن وهب انما تنزع من به ان يفسق ورواية
 ابن وهب هو القول الثالث في كلام المصنف ابن الفاسق عن مالك وفيه ان عاها في الاكوال
 المشهور عن مالك واكثر اصحابه انما تنزع عن اهل السور فان لم يكن يبيع فاهل المصير يشتتر
 فيها من ثمة من بيع **في بيع الاجل** لقب لما يفسد بغير صورة منها التلف والفساد
 بانها فسد الى ما هو جاز ليتموه لا به الى ما هو ممنوع فيها للتربية فلهذا انقضى كلامه
 على البيوع التي نذر الشارع على المنع منها عقبا ببيوع يتوصل بها الى المنوع منها اهل
 المنع هبة وغيرهم وسميت ببيوع الاجل لانها لا تنفذ عن الاجل وقوله لقب اي علم ولعله
 عيب باللقب اشارته الى العلم لان قوله لما يفسد فيه اشارته الى التلف ثم هل كل من افسد البيوع
 والاجل باق على لانه اوسطت في كل واحد واما المجموع اسم المانع فيه احتمال
 والثاني في ان يفسد لما يفسد يحتمل ان يكون موصولة او موصولة وغيره هو انه عليه على
 ما لا على

فقد عكر

الدرجة الواسعة

ما لا على اللقب كما قال لان الجاسق بغير الملف لا بغير اللقب وخيل الاسم للمسمى فكلف ويلزم
 عليه خلو الموصول من عاها وضيمير منها عاها الى بيوع الاجل ولا يقال يلزم الدورانه في
 الشئ بنفسه لان المراء شرح اللقب لا المراء والرسع والتلف في متعلق بفساد وحسب
 مفعول من اجله عاها مفعول في فمفعله الشراء لاجل جسيم الذي يفسد بالمال المعينة الو
 سيلة تراصه عن العرب لما تالقه المرافة الشراء في من الحيوان لتفقد به فنقلت الى البيع
 الجازم للتحويل به على ما لا يجوز وهو من محارز المشاهدة واورده في قوله ليس من بيوع الاجل
 كبيع حصة ربة من شخص بذهب ثم يشتتر به منه حصة حبيبة في واولى وزنا في مجلس
 او مجلسين متفاربين وكما فتنها معام من ثمن معام مخالف له وغير ذلك وعلى ما نفهم ان
 المراء شرح اللقب لا يرد فلهذا ولو سئل ان المراء الرسم يقع صدر كلامه ما يخرج به لانه قال
 لقب لما يفسد اي لقبه لصور مخصوصة من البيوع الاجلية يفسد بعضها التلف وتلك
 الصور الخصوصة المذكورة في الباب وليست الصور ثار وشبهها منها ما راجعت الامة
 على المنع من بيع وسلف ولا معنى لسؤال في ان يفسد في حصة لسلعة الدار بعين ان كل واحد من
 البيع والسلف على انفراد لا يبرز باجماع الامة واجمعنا على المنع من اجتماعهما ولا سببه الا
 التلف على ان يبرز في السلف والاصل عدم غيره ولا سيما وفيه بحث على غير ذلك فلع بوجه
 ولا يقال يجوز ان يكون نعمة لانه خلاف الاصل ولا ان المتعلق افرق الى الانقياد في جوبه العمل عليه
 وانما ثبت هنا فقتنع كل صورة فيها نعمة للاجماع على المنع لاجلها وفيه يقتصر على هذه الامة
 ليل بان كتابه الاجماع ليست بمعية لانه اما ان يكون له انما لم يكن السلف بغيره او اذا
 كان فالاول لا يصح لان الشئ في بيعه والتمام المنع فيه عنه الشئ فعلى انما هو كاجل الشئ
 لا التلف الا ان الشئ منع هذه البياعات لان اجازتها تستلزم الوقوع في المعنى كما هو المتعارف
 من ذلك بامر المصيرية من وان كان مما يكتسب الفقه اليه كبيع وسلف او سلف بغير منفعة منع
 وادافا فخر لما قرر المنع وكما كانت اسبابه مختلفة بالقوة والضعف اخذ بيمين ذلك بالقوة
 يكتسب الفقه اليه وقوله وان كان الى الباطن الممنوع ومثل ما يكتسب الفقه اليه ببيع وسلف بغير
 منفعة وانما كان مما يكتسب الفقه اليه ببيع وسلف بغير منفعة وانما كان يكتسب الفقه اليه
 لما فيهم من الزيادة وانما هو من محمولة على حيا فلهذا لا يتحيز عليه مثل البيع والسلف
 ان يبيع سلعين من بشار بوشم ثم يشتتر واحدة منهما بغيره فلهذا فاعله مال
 رجه اليه واحدا به على ما خرج من اليد والقول والبيع انما خرج من به بسلعة
 وبه يشار فلهذا جيل خطه عنما عاها الاجل بشار بواحدة هاهنا عن السلعة وهو بيع والثاني
 عوف عن اليه بشار المفقود وهو سلف بغيره ومثل سلف بغيره بسلعة المشتلة التي هي اهل
 هبة الباب ان يبيع ثوبا بعشرة الى ثمن ثم يشتتر به بثمانية فقد افسد رجوع اليه ثوبه
 وخرج من به ثمة فاخته عنما عشرة وقوله منع اي البيع الموصوف هذا الممنوع وانتشار
 في الزمان كان ينبغي ان يقتضي عن بيع وسلف لان سلف بغيره بسلعة بغيره عنه لان البيع والسلف
 انما منع لانه الى سلف بغيره بسلعة واجيب بانه وان كان موصوف اليه لانه تعليل بالمقنة
 وهو ضيق من وان كان مما يفسد فيع الاكثر مما فيه الضمان فاخته اقل منه الى اجل ففوتان فخر الى
 اجل متعلق وقوله في بيع اي وان كان الباطن الممنوع فليل الوقوع لقله من فقه اليه لان
 الغالب في بيع الاقل لتحويل الاكثر لا العكس كما لو باع ثوبين بعشرة راحهم الى ثمن ثم اشترى

بعض ما أخذ العرف
بما لا يفرق بينه وبين

منه عن الاجل قبله فلو بان منها بالعش لا يقال امره الى انه دفع له فلو بين ليضم له
احدهما فثوب الى اجل واحد من الف ليس يجوز لبعده ابن بشير وابن شماس
والقول لا ويشترى او لا خلاف ان صريحه ان يجعل ممنوع لان النسخ جعل الضمان والجل
والفرق لا يفعل الا الله بغير عوض واخذ العرف عليه صحت **م** بان كان يبيع احدهما سلفا
واسلفا فالمشهور جواز **م** اسلفه منسوب بعهده الوار على معنى الجمع اي يجمع
سلف منه وسلف منه والاشارة الى ان العرف من الله لو باعه فوبى به بينا الى ان يشرى
ثم انشترى به بينا ففقد احدهما والاخر به بينا الى ان يشرى به بالسلفه فخرجت الى الصا
حيها ووجه الاثر به بينا رايا خذ بعهده بشير به بينا من احدهما عوض عما كان اعطاه والثاني
كانه اسلفه وبعده عند بشير **م** اخر به بينا **م** واستنبط **م** ان يكون
اضعف مما قبله لا العا لانه على المكافاة على السلف بالسلف واجيب بان المستبعد
الاجل على ان يسلفه الا ان يسلفه بعهده لانه بشير انما سلفا من انما يقصده من السلف
عنه الاضمار **م** ولو اعتنى المبيع لم ينع بالمثل ودا كثر فقفا وداخل الى بعد افا مننا
المسلعة بيه من متعنا من الانتفاع وفي التزمه بضمه **م** يعني انه لا ينبغي ان
يعتبر الباطن ان كان يبيع الله لو اعتنى للزم المنع في ثلاثة صور هي جازية انتفاعا
اولا ان يبيعه بمسلعة بشرى الى اجل فتقيد عنه المشتري مدة يمكنه الانتفاع بها ثم
يشترى بها بثلثه لانه انما يبيعها ثانيا فبها كذا لانه يشترى بها باكثر فقفا **م** ثالثا كذا لانه
ويشترى بها باقل الى بعد حوالا عدا او لا بعشرة الى شمس ثم انشترى بها بعهده خمسة
عشر مودا بخمسة الى شمس **م** وتبع المصنف في هذه الابن بشير وكلامه في هذه الفصل
محتمل انما يصح المعنى انه في هذه في الصورة الثالثة لا بالبيع دفع عشرة باخه عنها
خمسة بعهده لانه لا انتفاع الله **م** يجعل من السلعة فيكون ميعا وسلفا اما الصور
فان الاولتان بان الفاسد وغيره يبيع بها ولا مانع فيها محفو ولا متوسع وقال شيخنا
بل المعنى كما قال المصنف وهو ان المنع يترتب على كل ما لو كان له انتفاع به لزم فيه الفاسد
يجعل لانه انما انشترى بها بالمثل فقفا جعله لانه الانتفاع جعله على ضلته في مدة الا
انتفاع وانما انشترى لانه لانه في المثل كان ميانه مع الزيادة اخرى لكونه يجعل عينه الا
انتفاع والزيادة **م** فقول **م** كلام ابن بشير محتمل ليس بخاسر وقول المصنف ان اقامت السلعة
ببيعه تبييحه على المعنى الموجب للزمنة وقوله التزمه بضمه **م** بالالتزام وغير
ابن بشير بالالتزام فقال الزم بضمه مما علة القيمة الطبيعية ان يمنع ويذكر الثلاث صور
كما ذكرها المصنف ولم يعقل ابن بشير المنع في الثلاث بما علة به شيخنا بل علة بالبيع والسلف
ويكون الثمن سلفا والمنفعة مبيعة بالسلعة وفي هذا شيء وهو ان كان المراد بضمه
غير ابن محرز فحسب لا كرم افع عليه وان كان هو المراد كما قيل ففيه نظر لان ابن محرز
انما تكلم على الصورة الثالثة ويتبين لانه في الفوق على كلامه فقال انه باع سلعة
بما كان الى شمس ثم انشترى بها بما كان نقدا او الى الاجل او بعهده منه في جازية لانه لا
قيمة في ذلك من وجه الا انه انما انشترى بها بمثل الثمن الى بعد من الاجل كما يبيعه وسلفا
كان قد رجع الى المشتري سلفا وما زالا على ذلك ثمن لا جازية فيما انتفع بالسلعة
فصار يبيعها وسلفا وكذا لانه انشترى بها باقل من الثمن الى بعد من الاجل لانه يكون جازية
وسلفا

ف
ع

المر

٥١

وسلفا ولم ار احدهما يذهب الى هذا او انما يعتبر من صورة الحال عنه العقد الثاني فان لم
يكن فيه قيمة اجازة فعلى هذه الحريفة لا يعتبر من ما قلناه من انتفاعه بالسلعة قبل
العقد الثانية الا ان ابا البرج ذكر في كتابه عن ابن الماحشوري انه قال لا يجوز ان يبيع الرجل سلعة
بشرى الى اجل ثم يشترى بها بثلث الثمن الى بعد من الاجل ابن محرز ولا اعلم له وجه الا انما ذكر انه
من الانتفاع بالسلعة المازونة ولم افع على ما نقله ابن محرز في الجواز قال وانما حكى ابو
البرج عن ما كان انه يمتنع ان يبيع الرجل سلعة بشرى الى اجل ثم يشترى بها وسلفا اخرى
بثلث الثمن او ما كثر منه الى بعد من الاجل **م** ويستثنى هذه المسئلة من كلام المصنف اخري
الباب **م** من باع سلعة تعرف بعينها الى اجل ثم انشترى بها غنير ما خرج وما رجع والع
الوسم فان جاز ولا يجعل **م** ثمنه الفانون لانه الباب واختر في قوله تعرف بعينها من
المكيل والموزون وان له حكما بجملة سميانه وقوله الى اجل انما بشرى الى اجل ما غنير ما خرج من
اليه السابقة بالعلم سواء كانت به المبيع او به المشتري وما علة اليه والع الوسم
وهي السلعة المبيعة فان جاز بان كان الرابع مثل ما خرج منها او اقل وخذ في جواب الفرض
اي جاز البيع وسببها لانه **م** بان كانت الاولى نقدا لم يتم على المشتري الا اهل العينة
فيها وقيل **م** انما هذا **م** في ان كانت البيعة الاولى نقدا او موقوعا كلامه ان الثانية الى
اجل والمشتري هو من يبيعها ابن الفاسد وان شئبه انه لا ينبغي في ذلك الا اهل العينة والشك
انه يبيع في ذلك كل واحد وهو لعل في الموازنة **م** واما انما كانا معا فقفا فلا يتم الا اهل
العينة باقيا وقوله فيهما وقيل **م** انما هذا **م** المتبايعين يعني انه لم يبيع الا اهل
العينة فلا بد من ان يكون المتبايعان من اهلها وقيل يقتضي باعهما وهو لم يجز ووجهه
انه في جعل ضاحية عليها الاخرى برب الا ان يكون الاخرى من اهل البلد والفضل فلا يجعل على انه
عامله عليها **م** فان كان الثمن عينا على صفة واحدة ففيه يكون الثاني نقدا ميسا ودا
واقل واكثر منه في ثلاثة وفيه يكون الاجل في الثلاث ثم الاجل ميسا وواقل واكثر من اثنى
عشر صورة فان نجعل منها الاقل منافع وهي ثلاث **م** قوله على صفة واحدة اي مسكة
واحدة ونوع واحد وقوله ففيه يكون الثاني نقدا اي مع ان البيعة الاولى الى اجل وحاطة
ان الشراء اربعة احوال اما نقدا او الى اجل او الى اجل او الى اجل او الى اجل او الى اجل
من هذه الاربعة اما بمثل الثمن او اقل واكثر من اثنى عشر صورة يمتنع منها ثلاثة
اشترى اليه بقوله فيمتنع فيما لا يعمل فيه الاقل وهي باقل نقدا او باقل الى اجل
او باكثر الى بعد وتجاوز التسع الموافى وضاحية ان نقول ان تساوى الاجل فاحكم بالجواز
ولا قبله باخلاف وانما خالف في فكر الى اليه السابقة بالعلم فان رجع اليه مثل ما خرج
منه او اقل جاز وان رجع اليه الاكثر امتنع بيه انه انما باع بعشرة الى شمس ثم انشترى بها
بثلاثة نقدا او الى نصف شمس ففيه رجعت اليه سلعته وخرج منه ثمانية باخه عنها
بعهده لانه عشرة وكذا لانه اثنى عشر بقا ثمنى عشر الى شمس بعهده المشتري بعهده شمس
عشرة وباطنه بعهده لانه اثنى عشر وعاء المشتري في هذه الثلاثة مستطاف **م** و
يشكل منها باكثر الى بعد من الاجل شرعا يشكل من الثلاثة الممنوعة الصورة الاخيرة
وهي باكثر الى بعد **م** ولا اشكال فيما لا باعتبار نقدا فانها متفولة في المدة وغيرها
ولا باعتبار وجهها بما قلناه واجاب شيخنا رجه المذموم بل رجع المنع فيها

عمر واستيناف عقلة ثمانية لا تغفل بالاولى موجب بقا كل واحدة منهما على حالها
ومسئلة الافالة التي تشبه بها فقه المتبادر فان فقه البيعة الاولى بالافالة موجب
من اجل ذلك انتهى الى ما خرج من البه وعاء اليها كما في بيعات الاجل بالاولى لا فصار
مسئلة الاجل ان فقهها على الفقه البيعة الاولى وهذا هو الفقه صرح به لك
فلم تغيرت المسئلة كثيرا ففيل كغيرها في بيعه لوباعه مسئلة من
المعومات كما دلت بعشرة الى سنة فركبها قال في الرواية الى مثل الحج وبيع المسئلة في
وفيه فقهها انما لم يمنع ان يشتريها بتسعة مثلا اجازة في رواية ابن القاسم في الموا
زينة ومنعه في رواية اشترى وبها اخذ مسجون وعكر في رواية اشترى انما قال في المسئلة
عورا وعرج او فلع حتى يعلم انما لم يعمل على مسئلة فلا يبيع فيها ولا يبيع عليه انما قال
في المنكح والرواية الاولى فيس لار المسئلة انما انقيت في غير اشترى بها بعثة في الله
ابن رنط اخلا ففها هنا كما اخلا ففها في الرواية الاستفاد المكنى المكنى في باعة بعد ان
سار من المكنى في قوله بال اجازة ابن القاسم ورواها هذه السيرة يبيع التمة ومنعه اشترى
من جاز كان الثاني بعضه ففها او بعضه موجب وهي تسع فان تعجل الاقل وبعضه امتنع **ش**
يعني فان كان الثمن الثاني بعضه ففها او بعضه موجب لا اجل ما مسأوا او اقل واكثر
والثمن ما مسأوا او اقل واكثر ففها تسع واليه اشار بقوله وهي تسع وانما
امتنعت صور النكح الثلاث لان العرفان بفقر الثمن موجب وانما كان موجب لا يبيع ان
يكون ففها او يمين الممتنع منها بقوله فان تعجل الاقل وبعضه امتنع كما لوباع ثوبا
بعشرة الى شهر ثم اشترى به بتسعة فاقبل عجل منها خمسة مثلا واخر اربعة وسواء
اخرها الى اقل من الاجل او الى الاجل او الى بعد لانه اذا باع ثوبا بعشرة الى شهر ثم اشترى به
بثمانية اربعة ففها او اربعة الى فصله او الى الشهر او الى الشهرين فان ثوبه ففها رجوع
اليه وبيع لار اربعة واربعة بعد نصف الشهر باخذ عنها عشرة عنه تمام الشهر
وهذه الصورة في تعجيل فيها كل الاقل وكل ذلك انما كانت الاربعة موقوفة الى شهر
فانما يسفك بحسبها اربعة من العشرة لاجل المقاصة والامر الى ان يبيع في بيع
الا اربعة باخذ عنها عنه حلول الشهر بسنة والتعجيل كذلك في الشهرين ورواها ثار
الصورتان تعجيل فيها بعض الاقل وهو الاول من رجة تحت قوله فان تعجل الاقل
او بعضه وفيه خل ايضا في كلامه صورة اربعة مشاركة للاولى في تعجيل كل الاقل وهي
انما اشترى بها باكثر وعجل بعضه واخر بعضه الى اجل اربعة من الاجل الاول فلو باعه
بعشرة الى شهر ثم اشترى به باثني عشر خمسة ففها او سبعة الى شهرين فان الثوب
رجع لربه وبيع الا خمسة باخذ عنها مثله عنه تمام الشهر وبيع له المشتري
حيثما خمسة ببيعها ببيع عوضا عنها ببيع شيء اخر مسئلة في العشرة اقل من
الاثني عشر فيصط وعليه قوله تعجل فيها الاقل ففها في ما من قوله فان تعجل فيها
الاقل وبعضه للتخصيل فتعجيل الاقل كله هو في الصورة الاولى والاربعة وتعجيل
بعضه هو في الثانية والثالثة كما في رواية يبيع مع ما قال في هذا من كلامه لا يشترى
الصورة الرابعة وان قوله تعجل الاقل خارج عن فرض المسئلة انما فرضها الى بعضه موجب
فلا يتعجل فيها جميع الاقل ومنع ابن الما جشور الموجد انما كان مسأوا بالباقي بنا على
اعتبار

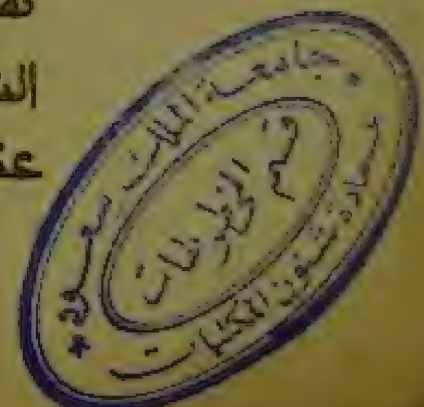
اعتبار اسلفه واسلفه وهو ببيع **ش** يعني ان ابن الما جشور الموجد انما كان مسأوا ببيع
من الصور التسع صورة اخرى وهي جازية على المشهور ونص ما انما كان الموجد ببيع من اجل
الامر الاول وهو مسأوا له كما لوباعه بعشرة الى شهر ثم اشترى به بتسعة ففها او خمسة
الى شهرين وفيه نقطح الكلام عليها او الفقه حين اشار المصنف اليها بقوله فان كان يبيعها
جها م فلو باع ثوبا بعشرة الى سنة ثم اشترى به اربعة ففها ففها بتسعة لم يحن كانه
بيع وسلف بشر ففها اربعة والمسئلة في غير ففها من الاحالة عليها ففها ففها ببيع
وسيد فبان ومفها ان من باع ثوبا بعشرة الى سنة مثلا ثم اشترى به اربعة ففها
بافل من الثمن الاول ففها بتسعة او ثمانية او اقل والتوب الرجوع كانه لم يبيع فيه ببيع
والامر الى ان يبيع تسعة وثوبا بعشرين في عشرة الى شهر فتسعة منها ففها بتسعة
سلف والتوب جميع باليه ينار العاشر ففها ببيع وسلف ع ففها ففها ففها
التسعة انما كان الثوب مسأوا في ينار ونحوه وانما لو كان مسأوا خمسة او نحوها
في التمة حينئذ ببيعته ببيعته ونيف على اصل ابن القاسم الجواز انما صرح ارتباع التمة
كما اجاز في الصرف انما كانت قيمة المعجل اكثر من قيمة الموقوف في الاثني عشر والبيع
السلف في كل الفقه اليه بخلاف الصرف المستأخر **ش** ولو اشترى به بعشرة في اكثر
جاز خلافا لابن الما جشور وهي اثنا عشر صورة يمتنع فيها ما تعجل فيه الاقل
ش يعني فلو اشترى به الثوبين مثل الامر الاول فكثر جاز لا نقفا التمة لان
البائع يبيع عشرة وثوبا ففها باخذ عنها عشرة ببيع سنة وثانئة في ثوبا
ففسه لار الما جشور ليس ينصر وانما نصه على المنع فيمن باع ثوبا بعشرة الى شهر
ثم اشترى به بشوب وعشرة ففها الثوب المراء وله مبيعها بالثوب المرفوع
العشرة سلف بعشرة ومفها ففها فالزمة التوسعي منه المنع في الصورة
التي ذكرها المصنف لار البائع خرج من يده ثوب وهو الباقي ببيع المشتري ورجع
له ثوب عوض عنه وهو الذي خرج من يده او لا وهذا ببيع وخرج من يده عشرة
ففها باخذ عشرة ببيع شهر وهذه اسلف وكان المصنف قوي عنه ففها الا التزام
فجري على اقل القولين ان لازم القول قول ففسه اليه وحل الما زري هذه الالتزام
باوا ابن الما جشور ففها المسئلة المنصوصة ولا سيما ان كان الثوب المرفوع اخر
المنع من الثوب الاول ففها بقوله انما في انقاض التمة برجوع ثوبا انما في ذلك
انما اختلاف الاعراض لعل على اختلاف الاعراض وهذه اختلف ان يعود الى يده غير
ما خرج منها فلا تمة لا تجماع العوض وقوله وهي اثنا عشر صورة لانه اذا باع
ثوبين بعشرة ثم اشترى به اربعة ففها ففها ببيع المثل المثل او اقل واكثر والبيع
انما ففها او اقل من الاجل او الى الاجل او ببيع منه وقوله يمتنع منه ما تعجل فيه الاقل
فما هو وهو انما اشترى به بتسعة وكما هو كلامه انه لا يمتنع الا انما ليس
كذلك فان الصور الثلاثة التي بعه الاجل كلها ممتنعة فمن علمه في الما زري وهي ان
يشتري به اربعة ففها ففها ببيع المثل المثل او اقل واكثر الى اربعة من الاجل الاولى ففها سلف
جر منقعة كما لوباعها بعشرة الى شهر ثم اشترى به اربعة ففها بعشرة الى شهرين لان
البائع خرج من يده ثوب على سلف المشتري عشرة ببيع شهر باخذها منه ببيع

شتم من الثوب عوضا فباعه بالسلف. واما الثانية وهي ان يشتريه باقل الى اقل
فلانه بيع وسلف لان الباع انما اشترىه ثانيا فحسبته الى شتم من ثوبه فخرج من يده
ثوب بعينه المشتري عنه حلوا الاجل عشرة خمسة منها عوضا عن الثوب وخمسة
مستطرفة له باخذها منه بعد شتم من واما الثالثة وهي ان يشتريه باكثر الى اقل
فلانه سلف جر منفعة وقصوره كما هو وفيه يمكن تشديد هذه الصورة في قوله تعجل
فيه الاقل لان ما باخذ الباع بعد شتم اقل من متعجل بالنسبة الى ما باخذ به شتم من
واما الاول فلان فلان ثوبه في كلامه **م** ولو اشترى احد هذا بغير صنف الثمن الاول فقالوا
يمنع مكلفا **ش** مراد به بغير صنف الثمن الاول فقالوا يمنعون مكلفا **ش** مراد به بغير الصنف
ان يكون الثمن الاول في صنفه والثاني في صنفه او يكون الاول محمية والثاني بزيادة في صنفه الام
الى ان الباع رجع اليه احد ثوبه وخرج من يده ثوب وباعه باخذ عنه عند الاجل
بصفة او خرج من يده ثوب ومحمية باخذ عنه الاجل بزيادة وفيه فقالوا يمنعون
مكلفا الى سواء كان الثمن الثاني اقل او اكثر او مساويا فلهذا انما الاجل اقل من الاجل او الى الاجل
بنفسه او بعد ان يقسم ولا خلاف في ذلك وعلله بان السلعة المراد به سلف وما
خرج من الثوب والثمن او المحمية مبيع بما في يده المشتري من القصة او البز بزيادة
مع ما فيه من الصرب المستطرفة او البذل المتأخر وتبر المصنف من هذه بقوله قالوا
لا تشكك في ان القياس على ما تقدم في البيع والصرف ان يجوز ان يكون المنفعة اكثر من الموجد
جدا لا تنفذ التهمة فيه كما تنفذها فيما تقدم في قوله ان يكون المتعجل اكثر من قيمته
المتأخر جدا ولا فرق بين المستطرفة وبين على ان هذه الوجه هو المنفعة للتبرع ما وقع
في بعض النسخ وعوض في النسخ المراد على جميع الثمن كما هو الجواز وقوله المراد اي
الزائد على جميع الثمن ولم يصرح بتعميم المنع والمورد كله من غير خلاف الا ان
يشتم انما الخلو غير من المتفق بين وعلى هذا ففي كلام ابن شتم في الاحتياط ان يكونوا
الحق المنع انكالا على ما ذكره في الصرف وفيه صرح الخفي به هنا فقال ينبغي الجواز
حيث يكون الثمن المتعجل اكثر من ثمن الموجد كما مر بين وهو نحو ما فسبه المصنف
لنفسه **م** ولو باعه بعشرة ثم اشترىه مع سلعة نفقا بمثل الثمن او اقل او اكثر لم
يجز لانه بيع وسلف **ش** هذه المسئلة الثانية المحال عليها او لا ومعناها انما
باع ثوبا بعشرة الى شتم ثم اشترىه مع اخى بعشرة لم يجز لانه قد امره الى ان ثوبه
رجع اليه وخرج من يده عشرة باخذ منها بعد شتم عشرة وفيه ازيد الى ثوبه
اولا وانما الخفي لك هذه في الشراء بمثل الثمن كما فيهما اشترىها باكثر او في
الصورة الثالثة من كلام المصنف واما انما اشترىها باقل كما لو اشترىها بزيادة
نفقا ففيه رجع اليه ثوبه والامر الى ان يبيع ثوبا في يده ثانيا نفقا اخذ عنها ثوبا
نفقا وعشرة فانما يبر الى اجل لا خفاء في مسئلة لانه يبيع وسلف وفيه صرح المازري
ع بان المنع في المثل باقل سلف جر منفعة كما ذكرنا ابن شتم في كتابه وزع المنفعة
على السلعة الحزبة من جهة المشتري وعلى ما يفتضيه عند الاجل ع من جهة الممتنع
فيه البيع والسلف وتقدم المازري الخي واليه اعلم **م** وكذا باكثر منه او بمثله
الى اقله وبعده المشتري مسلفا بخلاف الاقل على الاصح شراءه ويقتضى بالصورة الثلاث

في المنع صور ثوان ايضا الاولى ويشتريه ذلك مع سلعة اخرى باكثر من الثمن الاول او باقل
من الاجل الاول الا ان الباع كان في المسئلة المسئلة بقدر مسلفا وفي هذه المشتري
المسلف مثله انما باع ثوبا بعشرة الى شتم ثم اشترىه مع ثوبه اخى باثني عشر الى
شتم من وفيه رجع اليه ثوبه والامر الى ان المشتري يبيع للبائع عند تمام شتم عشرة
وفيها كان عكس مع الثوب المستطرفة ثوبا اخى يبيع **ش** البائع عن ذلك اثنى عشر
في المشتري مسلفا وباع واما الصورة الثانية وهي ما اذا كان بمثل الثمن الاول
ما بع وانما تبع المصنف ابن شتم في قوله ان المنع وحده وما وجد له وفيه نظر ابن محرز
والمازري على الجواز ويبدأ ان الباع انما اشترى الثوب الذي كان باعه مع ثوبه اخى
بمثل الثمن الاول الى اقله ففيه رجع الى الباع ما خرج منها واخذت الا ان ثوبا مع عشرة
باخذها من المشتري عند حلول الاجل في المشتري وان كان مسلفا ولا كنه مسلفا لم
يجز منفعة بل جرله حسارة وانما الخفي لك الجواز في المثل ففيه الاقل من باب اول والا فلا
معنى للخلاف في قوله على الاصح بان المنع لا يحل له في الصحة فضلا عن ان يكون صحيحا
مقابلا للاصح ولم يذكر المازري في هذه المسئلة غير الجواز نعم ذكر ابن شتم الخلاف
وهو مشكل فيسببه هذه المسئلة تنصور فيها ثوبا عشرة صورة كما تقدم في غير هذا
وتصورها واضح وتقرر المصنف الحكم فيما انما اشترى بالنقد وللحكم فيما انما اشترى
الى اجل اقل ونسكت عما انما اشترى لاجل لانه مساو للنقد وعما انما اشترى
الى اجل لان الحكم حينئذ الجواز **م** ولو كان ثوبا بعشرة ثم اشترىه بخمسة وسلعة
لم يجز لما تقدم **ش** هذه عكس التي قبلها بان زيادة السلعة كانت في الاول من
المشتري الاول وفي هذه من الباع الاول ومعناها ان من باع ثوبا بعشرة الى شتم مثلا
ثم اشترىه بخمسة وشماله وصورةها ايضا اثنا عشر لاني البيعة الثانية اما ان تكون
باقل من الثمن الاول او بمثله او باكثر نفقا او الى اجل بنفسه او الى اقل منه او ببعده لا يجوز
منها الا ان كان البيع الى اجل بنفسه ببيان ذلك ان ثوبه قد رجع اليه فصار لقوا وال
الامر الى ان يبيع خمسة وشماله نفقا باخذ منها عشرة الى شتم وفيه بيع وسلف
وكذا انما كان يبيع الخمسة الى نصف شتم وان كان يبيع الخمسة بعد شتم من فكل
الا ان المشتري منها هو المسلف واما انما كانت الخمسة فحل بحلول الاول فلا مانع لوجوب
المفاعة وحده المصنف الى اجل في قوله ولو كان ثوبا بعشرة ونفقا من قوله ثم اشترىه
بخمسة اعلم ان على ذكرها في الصورة المتقدمة لا في مثله في المعنى والى هذا اشار
الى اشترى اكتم في العلة في قوله لم يجز لما تقدم **م** ولو اشترىه بعشرة باكثر جاز
خلاف لابن الماجشون فانه جعل السلعة مبيعة بالسلعة والعشرة الموجد
العشرة النقص سلفا وهو وصح البيع الاول **ش** ولو باع ثوبا بعشرة الى شتم
ثم اشترىه بشماله وعشرة او اكثر نفقا اجاز عنه ابن الفاس لان الباع انما يبيع
شماله وعشرة فانما يبر او اكثر نفقا باخذ عوضا عن ذلك العشرة فانما يبر الى شتم
ولا تملك فيه ومنع ذلك ابن الماجشون قال ولا سيما ان كان ثوبا ثوبا الموجد
اخى مني من الاول من هذه خرج التو نسي المنع في المسئلة المتقدمة كما تقدم
وبين المصنف سبب المنع بقوله فانه جعل الى اخره اي جعل السلعة العارية الى

اشترى له سلعة بعشرة نفقا وانما اشترى بها باثني عشر نفقا او حكمها كما تفهم ان كان
 النقد من عنده الامر او المامور ببيع شئ في حادثة او كان من عنده بغيره في حادثة
 فاحسبه لانه اعطاه الجعل على ان يسلطه في حادثة وملك وللمامور الاقل من الجبار
 من وجعل مثله على من ذهب من الفاسق في السلط والبيع وعلى قول ابن حبيب انما في غير السلط
 يكون له حادثة مثله بالغام بلغ وقال من المصنف لاجل ان يشترى واكثر من رفرور وهو الاصح
 ليلا يكون تعيينا للعقد في الصورة الثانية ان يقول اشترى له بعشرة نفقا وانما
 اشترى بها باثني عشر نفقا الى اجل وهي الصورة التي ذكرها المصنف او ما في غير حادثة
 لانه سلط بغير حادثة وبلغ الامر ان الفاسق كان له وانما السلط له المامور فتمت اياها
 اكثر منه الى اجل فيعده العشرة معجلة ويصفه عنه ما اراد واختلف فيما يكون
 له من الجعل على الاقوال الثلاثة الصورة الثالثة ان يقول اشترى له باثني عشر نفقا الى اجل
 وانما اشترى بها بعشرة نفقا في حادثة او بغير حادثة مثله لانه استأجر المامور على ان
 يبتاع له السلعة بملك بعشرة نفقا في حادثة او بغير حادثة فينتفع به الى اجل ثم يرد لها
 فيلزم السلطة باثني عشر نفقا الى اجل وما يفتعل المامور منه العشرة النقد فان كان فيه
 في حادثة اليه من غير حادثة ولم يفتقر عنده الى الاجل وكان له جعل مثله بالغام بلغ وهذا
 الوجه باقيا في اما الثلاثة الاخر فهي كصفاة سواء الا في اسفها في الاول في اشترى
 سلعة كذا بعشرة نفقا وانما اشترى بها منك باثني عشر نفقا او قال انما اشترى
 فيها خروا كذا حادثة اجازة انما كانت البيعتان نفقا وانفقا ومرة كرهه للمراوضة
 التي وقعت بينهما في السلعة قبل ان يصير في ملك المامور الصورة الثانية ان يقول
 اشترى سلعة كذا بعشرة نفقا وانما اشترى بها منك باثني عشر نفقا الى اجل فله ان يجوز
 ابن حبيب ويصح البيع الثاني ان لم تفت في ما تفت ربه في قيمته معجلة بوج فيضها
 الامم كما يفت في البيع الحرام لانه باع ما ليس عنه وروى سحنون عن ابن الفاسق
 عن مالك انه وقع مضي وبلغ الامر انما اشترى الى اجل لان المامور كان خروا من الفاسق ولو شأ
 الا في
 من الامام نفقا الصورة الثالثة اشترى بها باثني عشر نفقا الى اجل واشترى بها منك
 بعشرة نفقا فله ان يرد سحنون عن ابن الفاسق انه مكره وبمضي ان كانت ولا يكون على
 الامام الا العشرة وكما هو هذا الروايات والبيع الثاني يفسخ ما لم تفت السلعة
 وقال ابن حبيب يفسخ البيع الثاني على كل حال وان كانت ربه في قيمته بوج القبض
 فبطل ما نفق من تفسير المستلقة لثلاثة اوجه فالله غير واحد وزاد عبا عن حجة
 رابعا مختلفا فيه وهو ما اشترى ليطاع بشئ يفسد معجل وبعضه موجد وما هو
 الكتاب والامارات جواز له في العتبية كراهة لاهل العتبية **من الخيارات** فروع وفيه
 بالتقوية بالشرك لاد المجلس للفقهاء السبعة ابن حبيب وبالمجلس في حادثة
 المومل **ش** جعل الخيار فحين لان موجه اما من حصة العقد او المقفود عليه وقال
 اما ان يكون موجه صاحب العقد او منفعة المولى او فيهما هو التروء والثاني فيهما
 هو الحقيقة وخيار التروء مستثنى من بيع الفرض للشرع في العقد لا كاجازة
 الشرع ليدخل من له الخيار على مغيرة بالثمن والتموم ولما قال الشافعي رضي الله
 عنه لو لا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاز الخيار الا لثلاث ولا غيرها
 وبيع

الخيار



وبيع الخيار **ف** عن بيع اللزوم لان القالب هو التزم ولانه انما يكون بالشرع وفوله
 بالتروء بالشرع لاد المجلس تنبيه على خلاف الشافعي في قوله في خيار المجلس
 ما لم يفتخره وحكي ابن شماس والمصنف وغيرهما انه قال كقولنا الفقهاء السبعة
 ونحو المازري وصاحب الاكمال ان سعيه ابن المصنف يقول في خيار المجلس وهو
 من الفقهاء السبعة بخلافه وعلى هذا في قوله كالفقهاء السبعة نضر وكان
 المصنف والمذاهب اجمع اضاف الحديث للمومل لينبه على انه لا ينبغي ان يقال انما الكلام
 يعلم الحديث بل علمه ورواه ونبه على انه انما ذكر لما هو راجع عنه فله قال
 رجه الله في المومل نفسه وليس له احد مقرر ولا امر معمول به فيه ابن العربي
 يري ان يفرق فيما ليس له وقت معلوم قال وفيه فله يفت البيع عليها فيكون
 كبيع الملامسة والمناجاة او كبيع على خيار الى اجل وما كان له فيصير حاسما والى
 هذه التاويل اعني انه فله في الحديث مخالف لعمل اهل المدينة في حادثة المقاربة
 وبعض الفقهاء في بيع ابن الفصار وحدا في بيعنا البقرة ان يبين الى ان كلام الامام
 راجع الى اخ الحديث لا بيع الخيار اي ليس لبيع الخيار مقرر بل يحسب ما تخفى
 فيه السلعة خلافا لابي حنيفة والشافعي انه ثلاثة ايام في كل شئ وفيه اكثر
 اهل المدينة والحنفية من الاجوبة عن هذه الحادثة وفيها انما ذكرها المازري
 في شرح التلخيص وابن فيقول العبد في شرح العمدة **م** وحده يختلف باختلاف
 السلع بغير الحاجة فبيده في الدار المتشعرة ونحوه وقيل في التشعير ان تشعوره
 واجه وحول زمان الخيار في الدار لانه يحتاج الى ان يخرجه حيا لها واساسا ومرا
 فيها واختيار حيا لها ومكانها مع كونها مامونة لا يسرع اليها التغيير وفي
 قوله بغير الحاجة اشارة الى انه ضرب من الاجل اقل ما يمكن تقريبا للقرن المتكبر
 وما نفسه المصنف للمعونة المتكسرة هو المشهور من ذهب مالك واصحابه و
 القول بالشرع في الموازية وقاله ابن حبيب في الواضحة ونقل عن ابن الفاسق وقال
 والارضون كلما كثر لك ابن مونس وروى في حبيب في الواضحة ونقل عن ابن الفاسق وقال
 والواضحة من الشئ تفسير للمعونة لا خلافا كما فعل المصنف **ع** وينبغي ان يفتقر
 حكم الدار من الارض والحاجة الى اختيار الدار اكثر وفي الاكمال عن ابي الهادي والمعة في
 الدار الفسحران والثلاثة وحكي الخفايع عن مالك في الضيقة المسنة **ف** روى
 على من ذهب ابن الفاسق ان يشترى في الخيار يمكن الدار مائة الخيار لان اختياره في
 مما يعي بالشرع اليها وقال غير واحد من شيوخ المذاهب يجوز له في الدار او في
 بيتك يختار حيا لها ويعرف المالك من المالك وقال الفاسق والخيار ان كان المصنف
 من اهل المدينة فلا يمكن من سكنها لانه عالم بالخيار ان لم يكن من المدينة فجاز
 في حادثة في المقيوم في حادثة ونحوها وقيل شئ لثلاثة ايام في كل المدة
 على المعنى تبعا لابن شماس لانه انما فيها التجارية لا كالاخر في حادثة التجارية مثل
 الخمسة الايام والجمعة وشبهه لاختيارها لاهل المواز واجازة ابن الفاسق
 الخيار في العبد الى عشرة ايام مقرر في العبد او لامة الى عشرة ايام لم احسبه
 واحسبه في الشئ والقول بالشرع رواه ابن حبيب عن مالك ابن المواز واداه ابن الفاسق

واشبهه وقوله لكننا ندعيه بغيره يحمل ان يكون تعليل الولاية ابراهيم ويحمل ان يكون
 لكون الملة في الرقيق بالنسبة الى ما بينه في الهواب والشياب وان قيل التعليل
 بكنه العيوب ليس موجودا في الصغير فيل التعليل بالمحنة وهو كونه رقيقا لان
 الوقت الذي يكتن فيه عيوبه لا ينضب كالمشقة في السبع وفيها قنك الهابة
 اليوم ونسبه ولا بد ان يشتمل البرية في هذه المركوب والاحتجوز الثلاث
 شرائع اما الخيار في الهابة يختلف باختلاف ما يربطه المختص فان ارجح اختياره
 للمركوب فنحن ارجح الفاسد في الهابة على جواز اشتراك اليوم ونسبه اليها
 يحتمل ان يربط ركوب اليوم في الهابة على حسب ما يركب الناس في تصرفه
 والبرية والبرية والمرحوم من الهابة يختبر سببها ونحوه للخي قال او كان
 قصده مع قنك سببها فالجواب وبعض اليوم يجتنب من ذلك فحسب ان اراد سبب الخي
 سببها وهما بينا والبرية ان في ذلك حسن قوله ولا بد ان يشتمل البرية في
 هذه الكلام لاشبه في الهابة واختلاف الشيوخ في قول ابن الفاسم البرية وقول
 اشبه البرية في حملها بعضهم على البرية في التهام والرجوع وكذا البرية
 وقال ابو عمر ان البرية للتصايف خاصة والرجوع لمثله وكذا البرية في التهام
 تصايف والرجوع مثله وعلى هذا فيجوز اشتراك سببها يومين في ليس كل الهابة
 بمنتهى اربعة برية من يومها وانما يقع في الهابة القوية وعلى هذا في التاويلين
 في ابن الفاسم واشبه مختلفان عياض وفيه يحتمل موافقة القولين برية في الهابة
 على قول ابن الفاسم وبرية ان احدهما في الهابة والاخر في الرجوع على قول اشبه
 وانما تقرر هذا علم ان نقل المصنف لهذه المسئلة ليس كما ينبغي ان يبين ان
 الكلام الاول لابن الفاسم ولا ان الثاني لاشبه ولا هل هو خلاف او جاز ولا كراهة
 كلامه الموافقة لكونه سافرا مسافرا او احدا او مختلفا هل المشتري ان يركب
 الهابة بمقتضى عقد الخيار ويختبر سببها وحملها من غير ان يشتمل كونه وهو
 منه هبة ابراهيم او ليس له ذلك حتى يشتمل كونه هبة ابراهيم على الرغم عياض
 وقوله ان هو الصحيح قوله والاحتجوز الثلاثة اي وان لم يقصه الركوب بل كان
 القصة تقليبها واختيارها جازا في موسم في الهابة فصر على ذلك ابن حبيب
 وفي الثوب الثلاثة ولا يشترط لبا سدة بخلاف استعمال الرقيق في جعلوا الزمان
 في الثوب كالهابة وان كانت الهابة تقتضي العرف الى زمان او احوال من زمان الثوب لانه
 لا يحتاج فيه الا الى قياسه ومع قنك التمر خاصة الباجي لانه لا يسرع اليه التقدير
 ولا يشترط لبا سدة في الهابة وفيه لا يختبر باللبس كما تختبر الهابة بالركوب
 والعلم بالامتناع لانه انما يحتاج الى قياسه ليعرف كونه وعرضه فصر
 فان شتر لبا سدة جعلوا يقيسوا العقد في اجسده لزمه الكراهة لاجل اللبس ان
 يونس عن بعض اصحابه انه اخلف انما يقيس البيع بالتمتع كالمقابلة هل ضمان
 البايع او المتنازع ابن مونس وعلى ان الضمان من المتنازع لا يكون عليه كسما بر البيوع
 الجاسمة وتامل كلام ابن مونس في كتابه الكافي ثانيا في مخالف ما عكاه او امان
 الاتفاق وقوله ابو الحسن في ولا يباع على ما لا يعرف بعينه لانه يصير قارة بيعا
 وقارة

وقارة سلفا فنسب ان لا يجوز شتره ما لا يعرف بعينه على الخيار كالمكيل والمو
 زون فانما اشترى على الخيار لم يجز على شتره غيبة المشتري عليه لانه ان مضى البيع
 فيه كان بيعا وان لم يضر وجب رده وقد يكون قصير فيه ويرى مثله فيكون ذلك
 سلفا ولم يضر المصنف هذه الخيار كما في الهابة ومن اشترى شيئا من ركب القواكه
 والخضر على انه بالخيار فان كان النا من يفتخر وروى هذه الامور غيرهم ويختلفون
 فيها الى اربع فليس من الخيار في ذلك بقدر الحاجة مما لا يقع فيه تعيين ولا فساده
 الملق بالمصنف في قوله ولا يباع ومراعاة الغيبة بالضم والاولى مجموع البايع
 باعها السلطنة للمشتري جاز لا لا التعليل بمرقته اليه لانه انما يكون قارة بيعا
 وقارة سلفا مع الاشتراك كما في التمر فان قيل هل يصح قوله ولا يباع على البايع
 كالمشتري قيل ما امره كذلك وفيه نص في الموازنة على امتناع غيبة البايع ايضا على
 ما لا يعرف بعينه قال وليجوز عنهما جميعا والتعليل ان كونه داخل ويقدر كسبان
 المشتري التمره واسلفه فيكون بيعا ان لم يردده وسلفا ان رده واجاز بعض
 الشيوخ ان يفي عنه قال لانه غير شئ **صرع** ولا يجوز في تنص من السلع ان
 تكون فيه ملة الخيار مجعولة فان عقدا على ذلك عقولهما الرقة ومزبلة واما مارة
 عنه هم على قنك ومرة او الى ان يولد لفلان وتاخذ عنه او الى ان ينفوسوا السلطنة وما
 او ان يقلب على الفرع فانما تنفذ فيه الغيبة على ما يرجع الى الجمل بالملحة في
 لبيع فاسد لا كراهة وقع على انه بالخيار ولم يقيس ملة معلومة وما مجعولة بالعقد
 صحيح ويجعل على خيار مثل السلطنة كما تقدم ولو زاد في ملة الخيار على ما هو امر
 خيارها جسد البيع م والنقد بغير شتره جاز في جسد البيع بالتمتع المدة فوات
 شتره تقدم كما في هذه المسئلة والمقروء مع اشتمال الهابة مع ابن حمرز ومن
 الفناء كمن من هبة في هذه المسئلة منه هبة البيع والملك ويقول ان اسفك
 البيع الشتر كما كان البيع جازا في الهابة فانما ان هذه القول فكذلك كسحور ولو
 كلب وفيه كالعقارب والمواضعة على المشهور فيهما لم يلزم لانه لم ينجم شتره
 لو كلبه البايع وقد التزم اي اخرجه من الهابة المشتري ووقعه على به امير حتى يتبين مثال
 امر البيع هل يقع فيما خذ البايع او ما يبيع الى به المشتري والمشهور راجع الى العقارب
 والمواضعة لا الى الخيار لان مقصود حتى يبيع الخيار الاتفاق وقرئ بينه وبين الامة
 المواضعة وبيع العقارب بما تدره المصنف وهو ان البيع فيما خذ البايع وبيع الخيار
 لم ينجم وحتى عي بعض الشيوخ انه جعل الا يباع من حق البايع وفاسد على
 العقارب والمواضعة ولو اسفك شتره التعليل يصح بخلاف مسفك المصلحة
 وقيل مثله **شتر** هكذا ثبت في نسخ صحيحة وهو كالتكرار مع قوله في جسد البيع
 بالتمتع فوات لا كراهة لهوا به ليبيح ان الهابة داخل على القول به ولو اسفك
 الشتر كما وان علم الهابة على القول به انما هو مع اسفك الشتر ويتبين الى كلب
 بينه وبين مسفك المسئلة على المشهور وفيه مسئلة البيع والملك والعرف على المشهور
 في التمر ان المقبوض لا يدره انما هو شتر او لا ومسئلة شتره السلف الهابة

موضع وخارج عن الماشية وانما اشترى وبيع على مشورة فلان فله الاستنباط
وان لم يشتر وروى قبل ان كان باعاً قبل بيعه ان من اشترى سلعة او باعاً على ان يشتر
غيره ثم اراد ان ينسب البيع او الشراء الى مشورة فلان كان باعاً فله ان يقبل
وكن له الاستنباط ان كان مشترى على المشورة على ما حكاه المصنف ان لا يلزم
من الاستنباط الموافقة ومن حجة ان يقول ذهب انه استثنى من الاستنباط
مخالفة والتحقق عندهم التسمية بين البائع والمشتري في المشورة والرضى
والخيار وتكرار من رضى وعيانه لا خلاف في حصوله من المشورة في المشورة ثم
قال لا ما تناوله التوفيق على الموازنة في المشورة كما خياره فقل ان باع زيد
ابن مزين حكي عن ابن مزين عن ابن مزين عن ابن مزين عن ابن مزين عن ابن مزين
ونعقب عليه النقل بالثبوت فيكون من مزين عن ابن مزين عن ابن مزين عن ابن مزين
ان فلان ان مضى البيع مضى بينهما وهذا الوجه يقتضي وقوع البيع على اختيار
فلان بخلاف ما ان كانت المشورة مكلفة في قوله للخبير وبصفة الباطن ما صاحب
الفقه ما ان تناوله التوفيق عن الموازنة وقال الله في الموازنة انما هو مشورة
مقبولة وكذلك قال عياض ما تناوله التوفيق غير صحيح ولم ار القول الله في قوله
المصنف بالتعريف بين البائع والمشتري ولعله يحكي ان البائع اقوى في التقاطع المثل
ومع من كلام المصنف جواز الشراء على مشورة فلان وما في معناه وهو المشهور
وروى اصبح عن ابن الفاسم منع كنهه ابن عجل ورواه ايضا سمعون عنه
ثم رجع الى الجواز ولعله مبني على انه رخصة فلا تقيد بالمقتضى فيكون باعاً على
رضاه فيقبل مثله او فيقبل لا يستنبط **فصل** في اشترى وبيع على رضى فلان قوله
مثله ان في الخلاف ويجوز في القول الاول وهو الاستنباط انه ويرجع فيه ابو حنبل
اولهما ان قال في الزكاة ان المصنف انما شبهه بمسألة ما خيرا وكان قد في المشية
في مشهورا او واجدا انما يشبهه به فقه وذا فيهما ان ما يذكره المصنف بعد هذا
في الخيار ينبغي ان يكون مراد في التشبيه في جميع ما تقدم كما يستفاد
عليه والقول ان لا يستنبط في الرضى سواء كان باعاً او مشترى فله عيب الوهاب
عن ابن الفاسم ونقل عنه قولنا انما البائع ان يخلف خياره من اشترى خياره او رضاه
في المشية ان يونس فلم يخلف قوله ان البائع ان له ان يخلف وانما اختلاف المشتري
قوله وفيه ليس له ان يستنبط كما هو سواء كان باعاً او مشترى فله عيب الوهاب
قالوا على المدة وانه على هذا فيحصل في كل من الرضى والخيار ثلاثة احوال قال المصنف
يستنبط البائع في المشية والفرق ما هو المدة وانه لا فيهما انما اشترى على رضى
فلان او خياره فيحصل للمبتاع رجا واما اجازة في خياره من اشترى رضاه وقال في
البائع انما اشترى رضى فلان رضى فلان او رضى البائع في البيع جازي او جازي زيد
وغيره المدة وانه على هذا القول في البائع وقطع ملكه عياض وانه صاحب جماعة
في تناوب المدة وانه الى التسمية بينهما وانه ليس لواحد منهما خلاف ورواه الله لما
نظر فيها على ان المشتري ليس له المخالفة بغير كلامه في البيع الى ذلك ويكون معني
قوله او رضى البائع اي مع رضى الآخر وذهب اخرون الى التسمية بينهما اي لا كنهم
يجعلون

يجعلون من له الرضى كالمكيل وانما اشترى رضاه وانه لا كنهم يقولون ان سبوا من جعل له الرضى
بالرضى او الرضى مضى فعلة ولم يرد كالمكيل مع وكيله اشترى له مالا واحدا وهذا في الموازنة
وهو اختيار ابن محرز واشترى اليه التوفيق في البائع ويلزم له في المبتاع ان يستنبط لوابقوله
في المدة وانه رضى البائع او رضى المبتاع في وجهه فقل ان رضى البائع او رضى المبتاع
للبيع او اراد المصنف البيع او اراد فلان الرضى وهو جازي وفيه فقل ان رضى البائع او رضى المبتاع
الرضى ومثله ان كان مشترى فلان من جهة المبتاع واراها الا في الرضى فله ان رضى فلان وكذلك
ان اراد فلان الاجازة واراها البائع الرضى كان البائع اكرامه للبيع يقع اشترى المدة على هذا يلزم البائع
رضى المبتاع ويلزم البائع رضى فلان وفي اشترى المدة البائع يلزم المبتاع رضى البائع ويلزم البائع
رضى فلان وتناول اخر وكلامه في المستقلين في موضعين على اختلاف من قوله انما اختلاف مسئلتين
وعلى هذا هو قوله في البائع او الله مخالفة يلزم مثله في المبتاع وعلى قوله في المبتاع الا في الله
التعريف بين اشترى البائع والمبتاع وهذا ان القولان هما الله ان حكاه عبد الوهاب ومنهم من تناول
جوابه في المسئلة اولاً ان البائع اشترى ماله لنفسه خاصة وجوابه اخر في المشية او الشراء
لها جميعاً ونحوه لما في معناه ان يوزن في غير من الفرع ومن هذا الاصل عنه الجواز وهو
فصل في الواحدة واختيار ابن مزين في قوله فلان رضى البائع او رضى فلان معني
الواو ومنه من تناول على الفرق بين الرضى والخيار فان اشترى رضى فلان فله ان يخلف وان اشترى
خياره فليس له ان يخلف **فصل** في خياره فيقبل مثله رضاه وفيه لا يستنبط وفيه البيع
سواء في هذا مما يبين ان له بغير التشبيه في جميع ما تقدم لانه لو اراد الله ان يستنبط
عن قوله وفيه لا يستنبط وعلى هذا فيكون المصنف انما شبه الرضى بالمشورة في القول الاول
وهو الاستنباط ثم حكى قولنا فلان ما هو في الاستنباط **فصل** في خياره فيقبل جميع سواء في
فيستنبط منه قول ثالث في المشية وفي الاستنباط **فصل** في خياره فيقبل جميع سواء في
بين البائع والمشتري هذه النسب ما قيل وفيه فقل ان كان يمكن ان يجمع الرضى والخيار والمشورة
وبذلك في جميع ثلاثة احوال ونقل عن ابو علي بن ابي طالب ان كان يفتي عنه بان ما ذكره من احوال
وفيها فقل لا نعلم لم يذكرها في احوال الاشكال في وجوب الثلاثة في القول في الرضى والخيار والمشورة
فقد نكر ابو حنبل وغيره حكما لا يقع ونكرنا ان الله نكح على القول الله في قوله المصنف بالتعريف
فيها **فصل** في خياره فيقبل ثلاثة احوال على ما نقله المصنف من التعريف وعلى ما نقله ابن مزين عن
ابن مزين لانه في هذا الاعتراض عليه في **فصل** في خياره فيقبل جميع سواء في
التعريف بين مشرك المشورة والرضى والخيار كالمكيل وفيه الخيار بعد البيع لا حجة
لازم وفيه ان كان فقط او الا الى الخيار بيع الدين في ضمانه حينئذ قولنا **فصل** في خياره فيقبل
سلعة من رجل ثم جعل احد هما لصاحب الخيار بعد تمام البيع فذلك يلزم مما ان كان يجوز في
مثله الخيار وهو بيع موقوف بمثل بيع المشية لما من غير البائع وفيه هذا بعض الشيوخ
بشرك ان يكون تنقذ التبر في سلعة والام يجوز له ان يبيع حينئذ يكون رضى عن غير وجه
له سلعة بخياره وانه ممنوع اليه اشترى بقوله وفيه ان كان رضى او الا الى الخيار بيع
الدين في بيع الدين بخياره وايضا في التبر المدة وانه على ما هو من الجواز مكلفا وعلى هذا يكون
هذا الوجه مخالفاً للمدة وانه ولعله يقع في بعض النسخ وفيه على هذا الوجه
النسخة الاولى احسن لانها هي بقاء الاكثر ووجه ما ذهب اليه الخبير والفقيه بنو التميمين

مبيقة

لم يجر هذا البيع اربا ان مر من المتاع او حبسه سلطان لا كمن عورضه لغيره بقوله في الموهنة
غير موضع انما اشتبه البائع على المشتري ان لم يات بالشئ الى اجل كذا فلا بيع بيننا ان العقب صحيح
والشئ في اجل احدى هاتين الميسلتين بالآخرى وخبر جواس التنايف الخلاف وان كان بعضهم جرو
بينهما بغير فليس بالقوي والقول الثاني عندهم انهم وهو انما اشتبه الشئ وسببها
الخلاف فيما فرما الشئ فكل يفتي حكمه ام تاجر والمحل مثل العتق والكتابة والوكف وقصد
التنفيذ وتزويج الامه فكل لما فرغ من بيع الشئ شرع في الفعل والخلاف في مالته والعتق
والكتابة وتزويج الامه والوكف على اختيار من له الخيار من المتبايعين وفي معنى الكتابة
الخط بغير ولا سيما في العتق الى اجل **وقوله** وقصد التنفيذ انه اقر به في قبضها وان كان
الخيار للمشتري فجزءها في ايام الخيار ونظر اليها فليس في ذلك رضى الا ان يقر انه فعل ذلك فلهذا
قال ونظر المشتري الى فريج الرأى لان العرق لا يجره في الشراء وما يفتي اليه الا التمسك
ومن حل له العرق **م** وكذا في رهن المبيع واجارته واسلامه للصنف وتزويج العقب
السوم بالسلعة خلافا لاشبهت في انه يختلف ما كان في ذلك رعا في الافعال ثلاثة اقسام
الاول منتهى على انه رضى وهو ما قطع والثاني لا يقر رضى بالثبوت واختيار العمل والثالث
مختلف فيه وهو الذي ذكره المصنف ههنا المشهور ان ههنا الخمسة في الرضى على الرضى
بامضاء البيع او كان من المشتري او رده او كان من البائع ولا يفتي قوله انه لم يرد به بل
رضا فانه في الموهنة **وقوله** خالف اشبهت في روى ان لا يدل على الرضى به في يمينه لا كمن ذكر في الموهنة
يمينه على ثلاثة فقف **قال** فيها ولم يرد اشبهت الاجارة في خروج الامه والرهن والسوم
والاجارة واسلام العقب للصنف رضى به ان يخل في الرهن والاجارة وتزويج العقب
لا كمن الموازية عنه النضر على اليمين في البيع ولا يفتي عليه العرق بغير تزويج الامه
والعقب على قوله وقول اشبهت ما نضر في السوم والاجارة واسلام للصنف ان كانت
مادة في تنقض في مادة الخيار ويعيد في الرهن والتزويج **م** واما بيع المشتري فبطل
الربح للبائع فبطل بغير حجة وفي نفسه وفيه فبطل ومع يمينه انه باع بقاء
اختار فخر اعلق الاجل المتفق له ولم يصحها للبائع ولا المشتري اشارة الى الحكم منحل
فيها وفيه مسئلة البيع بالمشتري لان ههنا الاقوال لا تقصود الاجبة ومعناه ان
المشتري لو باع والخيار له قبل ان يخبر البائع باختياره او يفتي على اختياره فاختلف
فيه على ثلاثة احوال احدها ان الربح للبائع فقله المتخلى عن ربح الموازاة فيما رواه
ابن زياد في الموهنة ان يبعه ليس باختيار ربه السلعة بالخيار ان شاء اجاز البيع واخذ
الشئ وان شاء فخر البيع ولم يرد سحنون التخيير من ههنا القول وهو ان يونس كرم
سحنون قال لانه يفتي انه باع قبل ان يختار فيقول له البائع وقبضت في ضمانه فالربح له
وليس له فخر البيع لان بيع المتاع لا يسقط خياره ولو نضر البيع لكان له اخذ السلعة
لعدم انقضاء الخيار وههنا التفتيح هو الله اراه بقوله وقصد وانما يتم ههنا التفتيح
انه انما يات بالخيار لم تنقض واما الله انقضت والمشتري لا يمكنه اخذ السلعة مع
النقض فالتفتيح حكاه ابن حبيب عن مالك واصحابه وهو كابن القاسم في بقول الرواية الموهنة
في الموازاة انه يفتي مع يمينه ان كتابه ملحق به وهو تاجر كلام المصنف وهو كافي
الروايات انما يمين قربة تتوجه على المتاع وان لم يحققها وقال في الموازاة يرد به علم
به عليه

به عليه وقوله ابن يونس وكان الشئ رجة الله في قوله في الرواية ان كتابه ملحق به
نسب في عوى محقة زاه في ههنا القول وان قال بفعل قبل ان يختار فالربح له لانه في ضمانه
وهو له التخييل لا الغالب فيمن وجد رجا لا يفتي له رضى ولا يفتي له رضى او اختار الامينة
فمن انما عى من له الخيار بغير انقضاء الامه انه قد رضى فلا يفتي له الا بيمينه تفتيح
له بيمينه في عوا لانه اجاز اختياره والاصل من ان يرد مانع فيه الموت بطل الى وارقه وليس
لغير اختيار التمسك الا بالجميع **قوله** ان يرد على مشتركه الخيار ما يمنعه منه والموانع
ثلاثة وبها ما هو منه وانتقاله الى الوارث كما هو لان من مات عن حو فله رفته المازري فان مات
المشتري وترك وارثا واحدا يجوز المال فانه محل محله فيخير بين قبول البيع المبيع كله او
رجله فان شرط ورثته فاقبضوا على قبول الوتر في ذلك لاس وان اختلفوا في الره والامضاء فحق
البائع ان يمنع التبقي في صفة باعها على المكمل فان رضى به وفعل نصيب من رده فله ملكه
من التزم نصيبه من الشئ ولا مقال للملتزم للشراء لكونه قد وصل على غير ضر واستكمل جميع
حقوقه الميراث وان لم يرد البائع بالتبقي كلف من اجاز ان يرد به في ذلك ليكمل جميع المبيع
لبا بعه ههنا الفياس عند اشبهت والاستحسان عنده ان يفتي من اراد الاجارة من اخذ نصيب
من رده ويجمع جميع له الشئ للبائع لترتفع العلة التي شئت بها من التبقي لكون الفياس ان
البائع لما رده عليه المتنع من الاجارة نصيبه عا الى ملكه فلا يلزم له بيعه الامس احب
وههنا التفتيح بغيره في مونة المشتري والبائع انتهى **وقوله** وليس لغير اختيار التمسك
الا بالجميع يحتمل الفياس والاستحسان في جميع يحتمل ان يرد به جميع المورثة والبا
للمصاحبة انه ليس له ان يختار التمسك الا مع اختيار جميع المورثة وهو الفياس ويحتمل
ان يرد به بالجميع جميع السلعة وهو الاستحسان وههنا تفرق ههنا العمل ولا يقال العمل المصنف
اراه بقوله وليس لغير اختيار الى اخره ان من اشترى سلعة ثم اراد الاجارة فليس له ان يمسك
الا بجميعها السابق **قضية** واعلم بان ههنا تفرق الموهنة على ما ذكرناه من الفياس
والاستحسان في ورثة المشتري وما هو كلام المصنف انه لا يرد به في ذلك بغير ورثة البائع
والمشتري ولعله بنا على كلام المازري المختلف وهي احدى التفرقتين لان الشئ من اختيار
هل يخل الفياس والاستحسان في ورثة البائع فبعض من قال يخل ويقتل الرأى من ور
ثة البائع منزلة المعجز من ورثة المشتري فيه خلة الفياس وهو انه ليس له الا نصيبه
والاستحسان وهو ان كان باخذ نصيبه اخيه المعجز لان الله اراد الاجارة من ورثة البائع
فه رضى باخراج نصيبه من يده واخذ الشئ عنه فانه اقل الله اراد اكمال البيع اياه اخذ
منه نصيبه واعطى الشئ الله ارته ووطعت اليه كان له كمال المعجز من ورثة المشتري
ان باخذ نصيب اخيه الرأى والى ههنا تفرق ابن يونس في غير المختصر وقال بعض القرويين
لا يخله الاستحسان وليس لغيره ان باخذ نصيبه من اجاز لان من اجاز انما اجاز
للاجنبي **قضية** اقام الشئ ابو حنيفة صالح على ما نقله عنه ابو الحسن من قوله
ان الخيار يورث ان الشئ يورث اية الاجارة وهي انما اقل المشتري بعه تمام البيع ان حقت
بالتمسك بسلطنته ربه عليه اعني امانات التكموع له به واختلافه انما ماتا المشتري الله
تكموع بالثني اهل يلزم في ورثته وهو قول ابن ابراهيم او لا يلزم ورثته وهو قول
ابن الفضل راشد واختاره ابو الحسن واحتج ابو ابراهيم بما نقله ابن يونس في

في النكر والاشياء من متروك الاختيار ومتروكة الخلق او في الاسلام او في العجب لا كنهها
 كانت اذ امتدح بين المسلمين كنهها وامان لم تكمل فليس يعيب له قول المختص على تلك
 بل فمر ابن حبيب على انه لو وجد العجب بين مختصين على انه عيب لما يخاف ان يكون غار عليهم
 العجب واما ابو اليهم من رفيفنا وقال به ابن القاسم وروى عن ابن القاسم ايضا ان له ليس
 يعيب قال في البيان والاول اصح في المعنى واليه النكر واستثنى المصنف الصغير كما ذكر ابن
 حبيب لانه لم يثبت له في غير ذلك فلا يكون عيبا وكذا لو كان العيب او الامة نصرا فيمضي
 فانها لا يرد ان يترك الاختيار قاله ابن حبيب **وقوله** كنهها كونهها من نفي فيكون العجب
 عيبا في العلي وفي الوضوح فوكان في البيان ثلاثة احوال احدها انه يرد بالبيع والو
 فيع من العظماء والجواز قاله ابن حبيب في الواضح الثاني لا يرد به ذلك الا بالبيع منها
 وهو قول ابن القاسم في سماع عيسى الثالث وهو الصحيح في القياس والنكر انه
 لا يرد في الاختيار بين بيع ولا وبيع بخلاف الجواز في النكر ولو فالتا انا مستمر
 له في النكر ولا كنه عيب يلزم بالمتناع ان يبين ان ايا **شريعته** ولو اشتترى امه
 ثم فالتا انا مستول له لم يخرم على المتناع لانه لم يرد عيبه وقتن ايضا على اراثة الرجوع
 الى البيع لا كنه عيب لم يرد على البيع وان وكفى ثم اراثة بيعها لم يرد البيع وان النبو
 من فكره الاقدام على مثل هذا حال في البيان وكذا لانه ان يرد بها انه افاقت في ذلك في
 عمدة الثلاث او الاستمرار كقول مالك ان له عيب يجب البيل ان ابا عبد الله ما احدث
 من العيوب في العمدة والاستمرار فما نه من البيع وبذلك افتى ابن لبا به وابن محرز
 وعبد الله ابن يحيى وحدها فموقع ذلك في احكام ابن زياد بخلاف ما روى الحديث وان
 عن مالك ان له ليس يعيبه ان لا يقبل له لانه لم يرد في روى ابن زياد عن جعفر عن مالك نحوه
 انما مسر في العيب في عمدة الثلاث لانه يرد في روى ابن زياد عن جعفر عن مالك نحوه
 على اراثة الرجوع على سبيله انما كانت مسر فنه التي اقرها مما لا يجب الفسخ بها
 انفسهم وفيما في المذبح في الجدار وشبهه ان كان يخاف على الدار ان تدمر رجت به والا
 فلا شئ فصح للمذبح ولا يشك في التفرقة في الدار بين العيب اليه وبين الكثير والامل في
 العيب ان يرد به مكلفا والقيم في شبيههما يحمل ان يكون على المذبح او على الجدار وما
 يرد قوله ان كان يخاف على الدار انه لو خيف على عاينك لم يرد به وانه خرج الاخرى **عبار**
 وكما في الكتاب بخلافه انه هب اليه عبد الحق و ابن سسل وغيرهما وتاوهوا انه ان فحش
 صام الجانيك من المذبح فيه انه يجب الرب يخوف صام الجانيك ان كان ينقص الدار
 كنهها **عبار** وهو صحيح المعنى ارايت لو كان الجانيك الله هو جاهد البيت انه لا
 يمكن سكوني الدار الا بعد صلاحه واستئصال من لم يرد له المذبح الجانيك والجانيك لو
 استحق لم يكن له ربه فكيف ان كان به صدمه وافر والاخر وبانه في الاستحقاق لاضر
 عليه لانه ياخذ قيمته بخلافه ههنا جانه فيشك الى بناءه والنقطة **عبار** ولم يختلفوا
 فيما فقع منعه من مناهها كنهها بربيعها وتقوم ما يرد اراثة جسد من حضر من مرا
 حضار تعبوا فوا على بربيعها او وجهها بربيعها ما الجانيك البلاء التي اباها حلو و
 شبيهه ان الله يجب به الدار وتعمه محمد فقال ولا كنه يرجع بقيمته ان كان يمسير او صوبه
 الائمة وقيل كغيره شئ ايه تمام ابن المواز ما في المذبح وقد فقال ولا كنه يرجع بقيمته ما نقص
 من النكر

من النكر وعنده وخالها خلافا وابداه بما في فسخ المذونة ان اخط النكر بكنس الخلع فيه
 فحبه على عيب يرجع بقيمته ومنه هب المذونة تنعيب محله انه يفرق بين المذور وغيرها
 هو المشهور المعلوم به وفيه قوله يرجع بقيمته ان لم يكن يمسير احد ابي الحق عيوب
 الدار ثلاثة اقسام فسخ لا ترد به الدار ولا يرجع بقيمته ليمسار به يرد كالتشراقات
 وفسخ ترد من اجله بخلافه سقوطها وفسخ لا ترد به ويرجع بقيمته كنهها في حايك
 ونحوه **وقوله** وقيل كغيره انه ترد باليسير في الدار كغيرها وحكاية الباجي عن بعض
 الامة ليسير في المسئلة قول ثالث ان العذر كانه ولا يجب الرب فيها باليسير قال في الفقه
 مات وعلى هذا ان الفقيه ابن زرقون يحمل الرواية حيث ارفعت ويقول لا فرق بين الاصول
 وغيرها وانه تاويلها بما روى ابن زياد عن مالك فيمن باع ثوبا فباعه على خرقة يمسير
 لا يرد ويومع فخر العيب ونحوه في المختص الكبير وهو خلاف ما هره وخلاف تاويل
 الجمهور عليها والفرق هو المشهور في قوله بوجوه اولها ان الدار تراه للفقيه
 والمسئلة للتجارة ثانيا ان الدار لا تنفك عن عيب فلوردهت باليسير لا اضر
 البايح قال الثمان عيوب الدار لا يحاط بها رابعها لا ينمو نفس الدار ولا يمسيتها
 اسواق فيضرب بالمشترى في ربه ما ان في يده ما يشتترى والبايح ان في لا يرد من يشتترى
 خامسها ان الاضرار كالاجزاء يعيب اليه يمسير منها كما استحقاقه يرجع بقيمته في
 مسها ان الدار ما مونة والعيب لا يرد عينا لانه لو اقره منه يبقى فاعها ونقصها
 سادسها ان عيب يصلح ويزول بحيث لا يبقى منه شئ وصوبه ابن محرز واختلاف
 في حد اليسير فمن ربه في الدار الى العالمة وهو الاصل قال ابن زياد ما ينقص من النكر
 فهو كثير ولا يشترط ان هذا كثير ولا كنه عيب لانه لا يرد به وهو ما هره ما يمسره
 عنه فضعيف لان النصف ليس بمعظم النكر وقال ابو بكر ابن عبد الرحمن ما نقص عن الثلث واما
 الثلث فلا **وسئل** ابن عتاب عن ربع النكر فقال كثير قال ابن العطار المتفان ليس والعشيرة
 كثير ولم يمس من كم وقال ابن رشد والعشيرة من الما به كثير ولعل قوله يمسير لقول ابن
 العطار ومنه النقص ان لا يملك عليه الا بتغيير كسوس الخشب بعد شقه لا يرد به على
 المشهور ولا فيه وقال مالك لانه امر به فلا عليه **شئ** ايه تاويلها شيئا وانه عيب يحمله
 المتبايعان ولا يملك عليه الا بعد الشق كالتغيير فلا قيام للمشتترى به ولا شئ له على البايح
 وعلله في الموازية فقال وهو امر ثابت في هذه الاشياء معروفة يشتترى عليه المشتترى
 ويبيع عليه البايح **ويقال** شئ بقوله في خلا عليه **وقوله** مقابل المشهور روى المذنيون
 عن مالك انه يرد عليه كسائر العيوب في ربه ان شئ سر وغيره وهو في ابن حبيب ولم
 يثبت الخيار فيما ان كان من اصل الخلقة واثبتته بما امر كوضع الخشب في مكانه
 فينتهي وحمله ابن مونس على الخلاف لانه نصب المذونة والمارزى على الوفاق وعرا من الدار
 جشروا فلا يرد في اليسير بخلاف الكثير ولو شترى البايح المارة منه لم يخر لانه خسر
 ما الجوز والنيس وشبهه ففيل مثله وقيل ان امكن اختياره يمسير الجوز في ربه **شئ**
 شبيهه القفوس والخيار والبيخ **وقوله** يحتمل مثله ان يكون التثنية في المشهور
 ففك فان المشهور فيه نفي الر به بما يمس من امر البيخ ونحوه فمر عليه في المذونة ويحتمل
 التثنية في قول القولي ليس وهذا ايضا فيه **وقوله** وقيل هو الموازية يعني انه

ان كان ما يمكن اختياره والا فلا عليه حال العطف كالفناء والفتنة نسين ان شئت باء حال العرف
 الرقيق فيه والجوزة والجوزة من ما يتجمل عليه بشيء فيعرف حالها قبل الكسر فله الرتبة
 قالوا اما الاحتمال الكثير فلا بد الا ان يكون كله في أصله او اكثره في غير ان لا يجزى على الباع واما
 الكثير واليسير فلا بد وبلزلة البيع ولم يتخل المصنف هذا القول بكما له وذكر الاختيار الكسر
 وفي الرواية انما هو بالتجمل قبل الكسر وما في الموازنة انهم عنده وعنه ابن الماجشون
 واصبح انما فلا بد ان قول ملك هذا في اليسير ان لم يسلم منه واما الكثير فيجب ان لا يشتد
 الباع البراءة منه لم يجز وانهما كانا عكس ما في الموازنة فكل منهما بعض الشيء وعنه
 ان معنى قولهما انه اشترى كثير او ماله قدر جوده منه الجوزة والجوزة تميز فانه لا فيلح له
 به لا ان لا يسلم منه وعلى هذا فلا يكون عكس ما في الموازنة ولا بد ان لا قال صاحب هذا
 القول ان هذا معنى قول ملك غير حاج عنده وانما انما انما على المشهور من فقي الرتبة بالاشتراك
 المشتري انه ان وجد به مزارعة وكذا في شرط الرتبة في البيع ان وجد له غير حلو هل هو في له
 بهما المشتري ام لا والاشكال انه يوجب له به لا لان الاموال اعمال الشئ وكما لم يعارضه في كتاب
 او فمسألة في المزارعة على ان الباع يربط بفساد له ويرجع بالتشكال انه معا يعلق ويكني
 فمسألة قبل كسره انما انما كسره لفساد في الموازنة او كان غير مفسد ليس وكس المشتري
 الميسر وانقله فانه يرجع بما بين القيمة او كانت له قيمة يوم باعه به الكسر والارجع
 بالتشكال ان ابن القاسم وهذا انما كسره بخضرة الباع وان كان بعد ايام لم يربط به لانه لا يدر
 احسنه عنه الباع او المبتاع قاله ملك في التنقيب في البيع والشراء وهو فعل يكون به كمال
 كتخليج الثوب بالماء في شئ يربط بالتقريب الباع او بفعل الباع في المبيع فعلا يستمر به
 فيمكن في صورة السالم كصنع الثوب في الفم في يوجع حبه في كتليخ ثوب العيب بالماء
 فيمكن ان كان ثوب لا يوجع به في قول كمال الشراء في اشتراك سلا منه لفساد في أصله التنقيب
 فانه كما شتر المزارعة اللبس في أصله اعتبار هذه السبب والرتبة ما هي من حيث التنقيب
 او رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقصر الا بل والقن من ابتاعها فهو بخير المتقربين به
 ان حليها ان رضى ان يمسكها امسكها وان سخطها ردها وصاعا من ثمنها والتقصير به جمع اللبس
 في الضرع يوم ما او يومين حتى يعلق قد بها ليس مشتريها انما تحليه كل يوم مثل ذلك وهذا
 معنى قوله كما شتر انما غزارة اللبس فيوجد الخيار لقفه فصار حلو من غير تقصير لم يربط به
 ما لم تكن ذات لبس مقصود له وكفه مع علمه وقال ان شئت وان لم تكن ذات لبس وقال محمد
 ان ذلك لا بد في شئ حلو من المشتري في غزارة اللبس مع علمه تقصير الباع كمال لو كان الضرع
 حيا فلا بد له الا بثلاثة شئ وان تكون ذات لبس وعبر عنه بالمطوونة وان يكون اشتراها
 في ابدان الحلاب وان يكون مقصود به اللبس وهو كقول في المدة وان تكون الرغبة فيها
 انما هو اللبس وان يكون الباع فيه علم في حلابها وكفه على المبتاع وقوله مع علمه
 زبادة ايفاح لان الكتم لا يتصور الا مع العلم وقال ان شئت للمبتاع ردها وان لم يكن في ابدان الحلاب
 سموا علم الباع انما لانه عيب والعلم انما يظهر اثره في التمسك لا في ملكه الرتبة ونسب عنه
 ابن يوسف وقال ان شئت انما اكلوا الباع يعرف حلابها بالمبتاع ردها حلابها ولم تحلب الا اذا
 كانت شاة لبس وقال ابن الموارز انما من غير ثمنها ان كانت في كثرته ما يعلم ان لا الشحمة
 ولا اللحم ولا الخبث في ثمنها مثله او عدها ان الغالب عن ذلك انما هو اللبس في ردها انما كثر
 الباع

الباع وثبتت له وجعل الثمن محل الخلاف بين المذهب وبين قول ان شئت وقول محمد انما
 كان البيع في غير ابدان الحلاب وانما يتفق في الرتبة انما اكل في ابدانه وهذه المسئلة ليست من
 التنقيب وانما هي عنه من الرتبة بالقياس ولست اقول بحسب ابن عمر اللبس هذا للمشتري ولا صاع
 علمه انما في خلاف التنقيب في حلابها ثالثه فيبيع ان كان ما تقطع اختيارا فهو رضى وقال
 ملك له في ذلك في حلابها عايد على المهر له قال في ردها حلابها ثالثه في ردها من
 ملك ما يعلم انما حلابها بعلمه ان تقطع له من حلابها ما يمسح حله فلا رده له بعلم حلابه بعلم
 الاختيار رضى بها ولا حجة عليه في الثانية انما يختص بالناس في ذلك ولا يعرف بالا ولم
 وفي علمه ان الضمير في قوله رضى على حلابه على الحلاب الثالث قوله وقال ملك هو في الموازنة له
 ان حلابها ثالثه وما بعلمه في رضى وجعل المصنف هذا اخلافا للمذهب في كماله في رضى وقال
 عيسى بن ابي نزار ان حلابها الثانية في حلقه ليمسحها فيكون له في ذلك من انكار الموضع او فهو
 ههنا ان حلابها الثانية في حلقه ليمسحها فيكون له في ذلك من انكار الموضع او فهو
 رضى ابن يوسف وهو قول محمد ههنا رضى عيسى راجع انما في المطوونة واختار الغني
 ما في الموازنة لما رواه البخاري ومسلم والترمذي وصححه انه عليه الصلاة والسلام
 قال من اشترى مصر او حمارا ثلثة ايام اما ان حلابها ربعة فهو رضى باتفاق حلاله
 رضى وان ردها ردها مع ما عا من ثمنه ولو غلا وفيل من غالب فوات البلط في ردها ردها
 بقيت التنقيب ردها مع ما عا من ثمنه لعل في المطوونة وليس لاحد في هذه الحلقه
 رضى ففهم الحلقه على الفياس عياض وهو مشهور منه فيه خلاف ما يحكيه العمريون
 عنه وفيه في كتاب ابن عبيد الحكم الفياس فقال لا يربط بها شيئا ورواه ان شئت في
 العقبية وقال ابن يوسف لعل ان شئت ران حلابها في الخراج بالضمان له وفيه في
 لا حلابها في الخراج بالضمان عام وحده في المصنوعات خاتم ببعض ما اشتمل عليه الخراج بالضمان
 والخاتم يفضى على العلم وقوله ولو غلا مبالغة وهذه القول حلاله ابن يوسف عن محمد
 الا شياخ وفيه منه المصنف لانه كانا هم الحديث وتبعه لابن شماس فانه قال الصاع معين فلا
 يربط عليه كثر اللبس وغزارة فلا يفسد منه لقلته وقهارة ولا يلتفت الى غلابه و
 خصه بل قال بعض المتأخرين ان كانت قيمته تساوي قيمة الشاة او تزيد بها فانه المذهب
 ان عليه الاقيان به وان كان منه صبة المطوونة هو الثانية في حلابها وان كان له بطله ليس
 عيشتم التمر اعلى الصاع من غير ذلك البلط وغير اهل مصر الحنكة فليعلموا منها
 وحملوا في التمر في حلابها على انه غالب فوات المدينة ويؤيده ما ورد في بعض حقه
 وصاعا من كعام لانه تمرا حلق به في التمر فهو صبة وخرج من هذا التمر لانه ليس من كعام
 اهل الحجاز وهو تنبيه على هذه المقوم ايضا حلو كلف التمر في كل بلد لانه ان يربط المشتري
 ما يحساره ثمن قيمته او اكثر وهو ما نفع من ردها الله في الحديث على ثبوته وروى
 ابن زبادة عن ملك انه يربط مكيلة تمر او قيمة واستنبه في البيه في حلابها في حلابها
 الرتبة بقيت التنقيب مشتريه بل لا يعلم المشتري به في حلابها واما ان علم حين البيع انما
 مصرات فلا مخال لا يجد بها فليعلم اللبس والمقتضى من مثله ابن القاسم ولو رضى عيسى
 اللبس لم يصح ولو اتفق لانه بيع الكعك قبل قبضه قال سمعون يجوز وبه في حلابها في حلابها
 اراء المتأخرين ان ردها المصنوعات وما حلابها منها لم يجز له لانه يبيع الكعك قبل قبضه فان

الرب بما اطلع عليه مما سأل ولم يدركه اياه **وقال** في ذلك ما انه لم يمس فيه اعتقد
 المتنازع ان جميع ما ذكره كان منسوخا من لم ينسب من عيب **قوله** حتى يعلم موضع
 لانه يقع بموضع اخر وجنس لانه مختلف باختلاف احوال بيئته كان العقد واسعا او مقبولا
 لا والفرق بختلاف واختلاف احوال البيع ولم يبين في ذلك فقال ابن الفاسم عن ملك البيع ثابت بان
 كمن على الفاعل من ذلك فله الرب وقال الشيب بيمينه البيع فانه في البركة والكمي والفرجات
 والجر وحالت احوال الموارز وقال ابن الفاسم احب الي لا ان يثبت واجف في مسئلة الايمان والبيع
 ثابتة وله الرب **قوله** وما في البركة من نفع الجوهر والبركة بالتمزيك واحدة البركة مثل
 شجرة وشجر تفول منه بركة الكسب والبركة القيت قال في البركة وفيه شبه من نفع البركة
 اياها سدد وعكف مسئلة البركة على ما تقدم والعكف يقتضي المقابلة فكان ينبغي ان يجعلها
 مثلا لما تقدم لانه ارجح الى بيان الفرق **قوله** فانه افاضات الجميع حسب اختلاف احوالهم بعنف او
 مستيلا او كتابة او فدية بغير فاعل على عيب معين الارش فيقوم سائلا ومعييا وباتخذ
 من الثمن بنسبة ما بين الليتين **قوله** ههنا هو المانع الثاني وهو انه واضح **قوله** مثال التقويم
 لو العيب يساوي مبيع ما له وثما ينسب مبيعاً بغير عيب عليه **قوله** ينسب الثمن ان نسبته
 العشر من المدة الخمس ولو كان الثمن ما بقي من ربع عليه باربعين لانه صار لكل عشر من
 القيمة اربعون من الثمن **قوله** الارش في قتيبة وغيره ما خوه من قول العرب ارشيت بين الرعيلين
 انه اقر بته احبهما على الاخر وان وقعت بينهما الخصومة فسمى نفع السلعة ارشاً
 ذكره مسيب له فامشرو هو الخصومة **قوله** وان كان باجارة او رهن فقال ابن الفاسم انما اعاد
 الى نحو شئ من ذلك وقال القتيبي ارش له عاجلاً **قوله** فلو نفعه عيب المبيع مع بقاء الملك فيه لعلق
 حق اخر في الوارث ههنا ثم اطلع فيه على عيب وهو يبيد المستاجر او المعلن فقال ابن
 الفاسم في المدة وثمة يبقى الامر في العيب موقوفاً حتى يفيها من الاجارة والرهن ورجعها
 ان كانت على حالها وادفعتها او تغيرت حكم فيها بحكم ما يقتضيه اذ ذهب من القلة والكثرة
 والتوسيع وقال الشيب ايضا في المدة وثمة فان افتكه حين علم بالعيب فله رده والا كان
 جونا بغير رجوع بالارش ووقع في اكثر النسخ وفي نسخة **قوله** فقال ابن الفاسم انما اعاد في نحو
 الشئ رده واعتذر **قوله** عليه لاجل ما ذكره عن ابن الفاسم من ان الفاسم قد علم ان الفاسم قد علم ان
 الفاسم قد علم ان الفاسم قد علم ان الفاسم قد علم ان الفاسم قد علم ان الفاسم قد علم ان الفاسم قد علم ان
 فقال ابن الفاسم انما اعاد في نحو الشئ رده فليؤخر الى ان يفيها به وهو على امره وان بعد كالا شئ
 والمسئلة فهو كالجوت يرجع بقيمة العيب الا ان يفتكه معجلة ابو محمد وهذا خلاف قول
 ابن الفاسم وان شئ **قوله** فان رده الرب بغيره اخر بان كان بغير معاوضة فالارش ثلث كالتسعة
 والصفحة وهذا هو المشهور **قوله** روي من رده عن ملكه انما تصد فيه او اعتقه ان ذلك
 جوت ولا رجوع له بقيمة العيب وتعلقه بقول مثل ذلك في المسئلة وعلى المشهور فقال المجنون
 وعيسى في العتبية يكون الارش للمصنف وعليه واختلاف احواله وصلة لاجل المصنف فقال
 ابن جيبته في الجوت وقال ليس بموت اذ لا اعتذر **قوله** وان كان بمعاوضة مع البايع
 بمثل الثمن الاول فلكلام له **قوله** في اطلع المشتري على عيب في المبيع بعد ان احدث فيه عطف
 معاوضة مع بائعه بان يابعه بمثل الثمن الاول فلكلام له المشتري على البايع لا ان يثمنه فرجع اليه
قوله وان كان به ونه استتم **قوله** كمال الوارثية بمانته ثم باعه البايع بثمنه ثم اطلع على العيب
 فله

فله ان يرجع بقتل من تمام الثمن الاول في الرجوع انما ان يكر البايع به لسانه لا مكانه يقال ان
 المشتري اما ان يعلم بالعيب حين البيع او لا بان علم بغير رضى وان لم يعلم بالنقص ما كان لاجل العيب
 وانما كان بحالة الاسواق وهو حجة ابن الفاسم انما اداعه من اجنبي وعلى هذا فلا يبعد
 ان يخرج في المسئلة الاقوال الاربعة في البيع من اجنبي واسم اعلى **قوله** وان كان بائعاً كان له لسانه لا
 كلام له وان كان غير مدلس رده عليه **قوله** وان كان المشتري باعه من باعه بائعاً كان له لسانه لا
 به فان كان البايع او لا مدلساً كان له لانه رضى وان كان غير مدلس رده على المشتري ثم للمشتري
 ان يثمنه او يرد **قوله** لو اشترى المشتري بثمنه ثم باعه للبائع بخمسة عشر فله ان يرد ويأخذ خمسة
 عشر **قوله** وان كان مع غير البايع ونقص ثلثه في المبيع يرجع بقيمة العيب وروي يرجع باقل من النقص
 وقيمة العيب ان كان نقصاً في الكلام **قوله** وان كان بمعاوضة مع غير البايع ونقص الثمن في هذه المعاوضة
 عما كان اشترى به ثلثه اخوان الاول يرجع بقيمة العيب فله ملكه في المختص واختاره محمد بن
 عيسى الحكم وزعم ان هذا منه ذهب ملكه في الموارز اذ افاضات العبد بوجه من وجوه الهوت بطلت
 الرجوع بقيمة العيب فله محمد في البيع جوت فقال في التلخيص وهذا هو الصحيح **قوله** رواد
 انشبه عن ملك انه يرجع باقل الامر من من نقص الثمن او قيمة العيب لانه ان كانت قيمة العيب اقل فاخذ
 بها فله مقال له لو كان سليماً وان الله نفسه اقل فاخذ به فله مقال له لانه لو لم ينقص ثمنه لم يرجع
 بشئ وهو قول الشيب واختاره ابن جيب وروي ايضا عن ملك **قوله** ان كان نقص ثمنه اقل من
 المسئلة مع النقص **قوله** الفوارث الثالث في المدة لا يرجع بشئ الا ان ترجع اليه السلعة وله ردها
 حتى بان المشتري كان في عالمه بالعيب حال فقد رضى والا فلا لنقص انما كان بحالة الاسواق والعيب
 واختاره ابن الموارز وقال الا ان يكون من اجل العيب مثلاً في بيعة بالعيب وهو يرضى انه حدث ولولم يعلم
 انه كان عنه باعه او يبيعه وكيله وجن ذلك فيرجع عليه باقل كقول الشيب ونهاه كلام ابن
 يوسف وروي محمد بيمينه لغير ابن الفاسم وجن ذلك صرح غيره ولم يترك ابن الجلاب في ذلك على انه تقييد
 بل قال ولو باعه ثم كمن بعه البيع على عيب لم يرجع على البايع وخيل ببيعة كونه وعطفه ويرجع على
 البايع بارشده وقد قيل ان رده نقص من قيمته لاجل عيب وكثر العيب حدث عنه ثم علم انه كان
 قد باه عند باعه ان له ان يرجع بارش العيب عليه وفيه المصنف المسئلة بالنقص لانه لو باه بمثل
 الثمن الاول فاكثر فاحضره لا مقال له على قول ابن الفاسم وكذلك لا مقال له على قول الشيب واما على
 نفسه للموكل فله قيمة العيب لانه جعل خروج البيع من مد مشتر به بالبيع كخروجه بالبيعة
 وشبهه **قوله** وان كان عايد اليه بالرب او بملك مستأنف من بيع او حبة او ارض فله الرب وقال الشيب
 بالبيع مخير في رده على البايع الاول او على المشتري الثاني بان رده **قوله** شئ ولو عايد الى البايع الشاة الله
 هو المختار الاول فان رده بيمينه فله رده على البايع الاول وانما يخالف انشبه في هذا الوجه واما ان يرجع
 اليه بغير الرب بل بملك مستأنف من بيع او حبة او ميراث فقال ابن الفاسم في المدة رده الرب بالعيب
 على البايع الاول وقال الشيب ان يرجع اليه ببيع خير من باقل ابن الفاسم وبين ان يرد على الله
 انشترى منه **قوله** اخر الا انه صار بائعاً فان رده على الاول اخذ منه الثمن الاول وان رده على المختص
 الاخر اخذ منه الثمن كما يجيز المشتري الاخر فيمن يرضى به فيتم العمل او يرد على المشتري
 الا وان رده عليه فله ان يرد على البايع الاول وهذا معنى قول ابن الفاسم في المدة ان رده
 على البايع سواء قام عليه العيب قبل ان يرجع اليه المبيع ام لا وقال ابو حبيب ان كان عليه قبل ان
 يرجع فحكم له بغير الرجوع بخروجه من يده بمثل الثمن فاكثر فلا فيلزم له ابو محمد وهو بيمينه

اجل تربية الزوج ان تبوات بيتا جديس الفول الثالث وهو المشهور انه من القس الثالث
 من وجبة بول فوكان **قول** يعني انه ابر عن علي المشهور قولت حمل بحجر الولد عيب
 التزويج قال ابن القاسم في المدة ولد بحجره ولا يرد وقال ملك واشتبه لا بحجره واكثر
 بصوب قول ملك واشتبه لان قول ابن القاسم يشبه قول الشافعي انه الولد غلة ورد
 ذلك النسخي بانه لم يحكم بانه لا خلاف ان ولد الحرة من العبد حر وولد الامه من الحر
 عبيد وولد المعتق بعتها بمنزلة لها وولد المملوك برة ولو كان الولد غلة اكل ذلك وانما
 اراد من باب لا ضرر ولا ضرار لان الام اذا اعلمت بالولد على مثل القيمة الاول لم يكن عليه ضرر
 وعلى الحجر جالته فبما الاكثر وهو الصحيح انما انما يحجر اذا كانت قيمة الولد تسموا
 قيمة عيب النكاح جاكز واما ان كانت قيمة الولد انقص فلا بد ان يرد مع الولد ما بقي وبيع
 ابن الموار ان ابن القاسم يقول ان الولد يحجر وان كانت قيمته انقص وجعل له بسبب ربحان
 قول الشافعي **قول** يعني ان عيب النكاح ليس بركن من التمسك بقتل عيبه بالسرفه وقتله من
 حرابة وموته من حرابة **قول** يعني ان عيب النكاح لا يفسد في حرابة وهو من الثالث في حرابة
 والا فكيف **قول** يعني ان من اشتري شيئا رقيقا او غيره في لسان البائع بعيب فيه فحلت سبب
 العيب المبيع جاكز ومثله ثلاث صور الاول ان يدر لسان البائع بعيبه بالسرفه فيسرق
 عند المشتري ففقدت يده الثانية ان يدر لسان بعيب الحرابة فيقتل به الثالثة ان يدر لسان
 بالحرابة فيموت به **قوله** ان كان سماء ويا اسم كان عابدا على العبادات لم يحل في سبب عيب
 النكاح ليس كما لو لسان بالادق فاقومات وهذا مقيط بل يكون العبادات في زمان عيب النكاح
 ليس كما مثله وما ذكره المصنف من ان المشتري يرجع بجميع الثمن هو المشهور لا بالادق وهو
 جاكز بینه وبين منافعه وقال ابن دينار الادق خاصة بخلاف ما لو ملك بسبب الادق
 كما لو اتفق نمرام ملك او تروى فملك او دخل موضعاً جهشتة عية ابن حبيب وجر
 لمشتري وقال جميع اصحاب ملك **قوله** او يتصرف معتاد كما اشتري مفعلاً ففقدته فبما
 وسراو بلا ولو ففقد فلا يفسد كذا يتصرف معتاد **قوله** الخلفه التصرّف المعتاد وهو
 مقيط بالانتهج به واما لو انتفع به مثلاً فيشتري ثوبا فيجلبه لسانه بفقدته فانه يرد
 مع الثوب قيمة اللبس لانه صور به ماله ولو اشتري ماله فافقضا بالرواية انما كان للفس
 وقال ابن كنانة لا يلزمه قيمة الا ففقدته ففقد الثوب **قوله** وهو عابدا على العبادات **قوله**
 فيما عابدا على السماوي والتصرف المعتاد **قوله** فهو جواب التمسك والجملة التمسكية
 خم عوفله جاكز بيع الراس والعصرم الله لا شيء فيه وحاصله ان ما حدث بسبب
 عيب النكاح ليس لا يحصل فيه وما حدث بسماوي او تصرف معتاد جاكز من الثالث في حرابة
 فالاشك في العبادات من النكاح ليس ويعمل فيه ما تقدم **قوله** تبع المصنف في قوله وهو من الثالث
 ابن شماس وليس بظاهر لان السماوي سواء كان مقيطاً او لا يرجع فيه بجميع الثمن على
 المشهور كما تقدم واما التصرف المعتاد فان لم يكن من الثالث بل من المقيط فليس معتاداً
 في التمسك بالمعتاد يقف من التمسك لكونه من الثالث **قوله** قلت هذا انما ياتي
 حملنا قوله بسماوي ان ذلك السماوي حدث في زمان الادق كما ذكرت ولم لا حملت ذلك
 على ما انا لم يكن في زمان الادق **قوله** لا يصح حمله على ذلك لانه في ذلك المنقول في الحرة
 ما حدثت من غير سبب النكاح ليس فلا يرد له الامع ففقد **قوله** الاول ولو انا على المدة لسان
 ان المشتري

ان المشتري على بالعيب ورصيد في المدة وانه ليس له ان يحلف المعتاد الا ان يدعي عليه رضاء
 لغير اخبره او يقول في يمينه لغير فيه قال قبيد وكذا ان قال احلف انك لم تر العيب عند
 المشتري فلا يمين عليه الا ان يدعي انه اراد اياه فحلف وراد المشتري انه ليس له ان يحلفه
 وان ادعى على رضاء بغير اخبره لانه قد يكون ليتوصل الى غرضه وهو يدعي النسخي ابن ابي
 زمنير على الاول فيحلف او لا ان البائع قد اخبره بغيره بغير شيء خفا ويريد بغيره
 المازري ولو كان كذا الخبر واحل على حاضره لا يستغنى عن اليمين ابن مونس وان كان النسخي
 مستحوذاً الشك ان ابا ابو عند المشتري بغيره المشتري وقال المشتري البائع اخشى انه
 لم يدر لغيره المشتري الا رضاء ابو عندك فاحلف في بيع المدة لا شيء عليه وما جعل امره
 جموعاً على السلامة حتى يبيع بینه النسخي المسئلة على سخته او حله ان قال يمكن حسره وعنده
 او اقول يفعل ذلك عندك او يقول اخبرته انه سرق عندك او اقول يقول حسره عندك
 او اقول احلف انه لم يحدث مثلك عندك او يعلم انه سرق عند المشتري او اقول يقول
 احلف انه لم يكن مثلك عندك او يقول علمته انه حدث مثلك فعله يمين في هذه
 القس لانه اجتمع فيه الوجهان وهو ثبوت السرفه او الادق وادعى عوى القلع انه فعل
 مثلك عندك البائع ولا يمين في القس الاول ولا خلاف في هذه بين واختلاف فيما سوى
 ذلك الثالث افر بعض العيب وبما يقع كذا لوفال ابو عندك شتم او كان ابو
 حسنه وهلك في الامان فقال ابو بكر ابن عبيد السير حران هلك في المحار الله بينه جلا
 يكون كالمملوك ولا يرجع عليه بقيمة العيب ولو هلك في المحار الله في لسانه فيرجع
 بجميع الثمن وكذا ان اكر افر من المسافة التي ابا اليها ابن مونس وقال غيره من
 اهل بلد ما انا اقول ابو عندك سرقة وكان من غير ابو عند المشتري وهلك بسبب الادق
 فانه يرجع بفقدته وما كتبه وان كتبه اكثر العيب يرجع المشتري بجميع الثمن ولو باعد المشتري
 جملك بعيب النكاح ليس فقال ابن القاسم يرجع الثالث على الاول بجميع الثمن وان كان في اللسان
 وان نقص كمله الثاني **قوله** ولو باعد المشتري العيب الله في لسانه عليه البائع ولم يقع بعيب
 النكاح ليس ما يوجب عند المعتاد الثاني ومات قال المازري وابن شماس والمصنف فقال ابن القاسم
 يا اخي الثالث الثمن من الاول اعني الله اخذه من الثاني وان كان محسناً وبالثمن الاول ولا اشكال
 وان كان نقص منه كمله الثاني وان كان كثر منه اخذه الثالث منه مقداره ثمنه واخذ الثاني بینه
 ذلك وصرح المازري وابن شماس في الثالث يا اخي جميع الثمن وان ابا عابداً ففقد الثالث للثاني
 وفيه نكر انه ليس بركن للثاني على الزيادة وفيه بين انه من جهة المملوك لسان يقول
 للثالث ما ملكت له نكره وهو لو كان الثمن الله خرج من يدك لما كان له على مقال ولا يكون له غير
 ووجه المازري في هذا القول بان ابن القاسم قد رآه ولو لم يدر من باب ما ليس من المبيع
 فان المملوك ليس على ما عي بغيره لسان عليه لانه يقول لو علمت الاوصاف بالادق لا علمني
 فلي اشتري منه ان كان مملوكاً عليه فانت سميته الا تلبس الثمن على ففقد ما نقله المازري وابن
 شماس والمصنف ان الثالث يرجع ابتداء على الاول والله نقله في الموار بانه من رواية اصبح
 ونقله ابن مونس وغيره انه يرجع على الاول انما كان الثاني عديداً وقاله سحور وغيره ففقد
 كلام المازري والمصنف مقيط بینه الاول وابن القاسم فوكان وصرح المازري بانه انما نقص عن ثمن
 الثاني بكملة وهو خلاف ما في النوا في وابن مونس عن ابن القاسم انه اخذ من الاول الثمن ولم

يكون فيه الاقل من ثمن الاخر فليس له غيره ولا يرجع على بائعه با تمامه انما له ان يسأل ان يكون الثمن
 الاول اقل من قيمة العيب من الثمن الثاني فليرجع على بائعه بتمام قيمة عيبه وانما الذي يقرب
 من كلام المولى ان لم يكن هو ما قاله مسخورا ان اخذ الثمن من الاول في علة الثالثة فلم يكن قيمة
 راس من الماشي فانه يرجع على البائع الثاني بالافضل من تمام ثمنه او قيمة العيب من ثمنه
 وقال الصبيح يرجع على الاول بقيمة العيب وبأخذ الثاني بقيمة الثمن بشرطه وقال الصبيح
 انه اكل الثاني عديما بوجه الثمن من الاول فمجدد الى الثالث منه قيمة العيب التي يستحق
 على الثاني لو انقرب به ويستلم قيمته لا وسك وهكذا انقل المازري وان يونس وراس
 شمس والوجه البقية لا وسك اشار المصنف بقوله وبأخذ الثاني بقيمة الثمن ان يونس
 ووجه هذا ان الاول من الماشي يعيب بملك العيب بتسليمه فمجدد ان يونس على بائعه اصله
 لو بقي عند الثاني واما الثالث فلم يسأل في الثالث فلم يجب له الا قيمة العيب من ثمنه
 فانه اخذ من بائعه الاول فلا كلام له وليس هو قول الصبيح وانما رآه عن ابن الفاسح فانه انقرب
 منه العمل وما ذكره وادار المصنف ان الثالث بعد اخذ قيمة العيب من الاول وبأخذ
 قيمة الثمن من الثاني ليس بملكه وهو لعل الواقع في نسخة بغيره الثمن والصواب بغيره كما ذكرنا
م وقال محم يرجع الثالث ما على الثاني بالافضل فيكون على الاول والثاني اقل مما عزم وكمال الثمن
 الاول وما على الاول بالافضل من الارش وكمال الثمن الاول فلا يكون الاول على الثاني شيء يرجع
 الثالث على الثاني ان تاتي له الرجوع عليه بالارش عيبه التمد ليس ثم يكون على الاول والثاني
 الاقل من الارش او كمال ثمنه **مسألة** لو باع الاول بما له والثاني بما له وعرض من كان الا
 رثن خمسين حصل للثاني سبعون ورجع مثلا ثمن تمام المالك ولو كان الارش فلا يبرر لرجوع
 بعشره تمام ثمنه لانه ان كان تمام الثمن الاقل نقصا رآه ان يكون العيب بملكه ولو ملكه عند
 لما كان عليه الا الثمن الذي اخذ منه وان كان ما عزم اقل لم يرجع بغيره لانه لو اقرم لما توجه
 له رجوع فان لم ياتي للثالث على غيره رجوع فبرجوع على الاول لانه غريمه فليتم
 ان يرجع له الاقل من الامر من المالكين من الارش ما يلزمه الاول والثالث ما يلزمه الثاني وتحميل
 لهذا القول عنه ان يونس من ان لا يقرم الاول والثالث الا كما كان يرجع به الثاني لو عزم الثاني
 للثالث قيمة العيب وهو الاقل من قيمة العيب والثمن الثالث او من ثمن الثاني او تمام راس
 مال الثاني قال وهو انه اراد محم **م** ويجوز الثالث لا يرجع عليه الا بالافضل من ثمنه وانما
 انه يرجع بمجموع الثمن الذي قال وهو انه اراد محم **م** اتلف بتمه ليس **م** وانما اخذ ثمنه لانه
 كالمبيع اخذ الارش وانه كان شره كما لا يفيته ولا يملكه ولا يسأل له يسأل **م** يسأل
 ان من اشترى الثوب بصفة فزالت فيه ثم اخلع على عيب فانه يكون مخيرا بين ان ياخذ
 قيمة العيب وبما سلك بالثوب او يرجع على بائعه ويكون شره كما عله والثوب بما رآه
 الصبيح وسواء لم يسأل البائع هذا ولم يسأل **مسألة** لو كانت قيمته عشرة وبالصبيح اثني
 عشر فيكون شره كما بالسنة من اخلاف الشيوخ تتعيب هذه الزيادة في يوم البيع كما
 يتعيب النقر وهو اختيار ابن يونس ولا يتعيب الا يوم الحكم وهو اختيار ابن الموارز
 الفايدي **وقوله** يكون شره كما لا يفيته ولا يملكه قال مسخون فيمن الفت الرجوع ثوبه فيصير
 صباغ **م** فلو كان الصبيح منقما في مسئلة المبيع كان له ربه بغير غرم ان كان البائع
 لهما او حبسهما واخذ الارش فان كان له لهما بغيره كان رجوعه وفيه تفهم حكمة قال

في الجواهر

في الجواهر والصبيح بكنس المالك ما يصيب به وهو من المصنف واما بالفتح فهو المصدرو
 اشار بقوله بغيره الى مخالفة للاستحقاق فانه انما اشترى ثوبا ثم صبقه ثم استحق
 من به فابى البائع ان يعرض قيمة الصبيح واني المشي ان يعرض قيمة الثوب فالمشني يكون شره
 بغيره الصبيح وصرح فانه في الاستحقاق اخذت من به فله فكل شره كما بالقيمة انما
 لا يبرر به الصبيح فمضى عمله بالكلية بخلاف العيب فانه بغيره وفي المازري عن بعض
 الاشياخ انه جعل الرب بالعيب كالاستحقاق وقال الصبيح في العلم في القرام ببيع
 الثوب من عند له فلم يبرر له المال ما صبقه به انه يكون شره كما عله وفي قوله له
 حصة في المسئلة ونحو ما ذكره في قضية المال فانه صبقه ما ذكره وفيه وفيه
 فيم يرجع ثوبه الى صباغ وبأخذ ثوبه ويضرب قيمته يوم قبضه كالعاصب والسار في مبيعان الثوب
 بغير ربه في دفع قيمة الصبيح او بضره قيمة الثوب غير مصوغ وما يكون شره بغيره
م واعلم ان المصنف انما نمر على قوله في لسان اوله في لسان ثانيا على ان التمد ليس لآخر
 يمينه وليس غير هذا وان كانا في يمين فان محسنا بل اخر في حال جماعة والمسألة التي
 فيها وفيها حكم الماشي من غيره حسن الاول انما صبقه صباغ ينقص فيه وان كان البائع غير
 من لسان فله عيب علة في ثمنه المشني فيخير اما ان يبرر ويحكم ارش ما علة عنده
 او يمسك وبأخذ ارش الفدي وان كان البائع من لسانه يمكن على المشني بالنقص شيء
 الثاني ان جعل عيب او عيب من العيب الذي باعه مثلا ان يكون انما يبيع عنده المشني
 او صار في يمينه ورتفع به فان كان البائع من لسانه كان اصله ما اصاب به عنده المشني
 منه وان لم يكن من لسانه فانه في ثمنه على المشني **م** الثالث ان يبيع الرجل سلعة وبها عيب
 ثم يشتريها من المشني بما باعها به فان كان البائع من لسانه يكون رجوع على المبتاع وان
 كان غير من لسانه يرجع عليه بما رآه على الثمن الرابع انما ليس يعيب في مسئلة فزالت عليه
 لم يلزم الممسك ان يبرر الجعل بخلاف ما انما له في لسان الخامسة من باع بالبراة فانه
 يسأل بماله بغيره ولا يبرر ما عله ولا يسأل **م** ويقوم الفدي والحال في تقويم المبيع
 يوم ضمه المشني **م** لما ذكر حكم النقر والزيادة وتكلم في كيفية التقويم بما رآه
 وقت **وقوله** تقويم المبيع ان لا يقوم ان يبرر له بها وانما يقال ان قيمة المبيع في العيب
 الفدي وكم قيمته بالحال في يوم ضمه معمول التقويم ان يقوم بالعيبين انما الخبيخ
 التي قيمتها معالا الى قيمة الفدي ووجه يوم ضمه المشني المبيع لا يوم الحكم ولا يوم الفدي
 ولا يعمل بمقال يقوم الفدي يوم ضمه المشني والحال في يوم التمسك بالعيب واخذ
 قيمة الفدي حيث يكون له التغيير فان المبيع يتعيب فيه حينئذ تقويم يقوم صحيحا
 ثم معيبا بالفدي فما نقصا خط بنسبة النقر من الثمن الساجي مثلا ان يكون
 قيمته مائة عشرة وبالعيب ثمانية فيعلم ان العيب خمس الثمن فيرجع البائع على
 الثاني انما قال ان اخذ الرب يوم تقويمه ثلثا ثمنه فانه ثلثه فان يوم
 نقص القيمة الثالثة عن القيمة الثانية حسبت له من القيمة الاولى وبالمشني
 على البائع تلك النسبة من الثمن هكذا قال الباجي فانه قال في الكلام ان الله يكره ان

المشني على البائع

الرب
اراد ان يقيس المنفعة من قبل لا بد منها فانه قد متا جهلت قيمة السلعة بالقيمة الفهم
اصلا ثم يقوم بها قيمة ثالثة بالقياس الفهم والحداد في غير من الثمن بفكره وتلك كما
لوقيل في مسئلتان في قيمة العيبين خمسة فيعلم ان العيب العادي ثا عنه المختصر
نفر من قيمة العيب بقيمة الربع فيرجع من ثمنه بذلك وفي علمنا ان الباقي بعد العيب
الاول ثمانية عشر فيرجع صاع العيب ربع ثمنه بالقياس الفهم وتلك ثالثة وهذه اعني ما
ذكره ابن الفاسح في المدة ونه غير ما انتهى وان شئت قلت بربع خمس الثمن ومثاله ايضا
لو كان يساوي مائة وبالقياس الاول ثمانية عشر وبالثانية ستمين وكان الثمن مائتين فلما ان
سفر باخذ اربعين واما ان يرد ويحكم اربعين هذا امر عليه محله والمأزري رابن مو
نفر وصاحب الحق ما تان كان زبادة قوم رابعا بالبيع وكان ثمنه مائة
زاد عليه ثلث كلام المصنف يقتضيه انه مع حد وث الزبادة لابل من اربع فيع وفيه
تفصيل لانه ان مسط فلا يحتاج الا الى تفويصين يقوم صحيحا وبالقياس الفهم ليرجع
المشتري على البائع بما يقابل له ولا يتكلم المصنف على هذه التوضيح وانما تكلم على الزبالة
قوله في اربعة زبادة مفرع على قوله في اربعة قوم ثالثة وما ذكره المصنف من اربع فيع
نحوه في المأزري فانه قال بعد ان فرضا الزبادة التي زادها هذا المختصر خياطة وان كان
العيب الله عت عنه المختصر وهو قطع الثوب بربطه الى اكار البائع غير مخلص
او كان مخلصا ولاكنه فكمه غير قطع المختصر كما قد مناه فقال ما قيمة هذه الثوب
لا عيب فيه فان قيل مائة فيل وما قيمته وبه العيب الله كرا عنه البائع فيل تسعون
فيل وما قيمته مفعو عا فيل ثمانون فيل وما قيمته مخيكا فان قيل تسعون فيل
علت ان العشرة التي وجبت على المختصر بنقص الفهم قد جبرها ما فعل من الخياطة
فلا يكون على المشتري قيمة نقص الفهم وان قيل قيمته مخيكا خمسة وثمانون فيل
جبرها الخياطة نصف مفعو العيب وبكالب بمفعو اربع عشرين الثمن فان كان ثمنه
مخيكا خمسة وتسعون فيل جبرها الخياطة قيمة الفهم وزاد على ذلك خمسة
وثمانين وهي نصف العشرة فيكون المختصر شربكا في الثوب بمفعو اربعة وقال
فيما ذكره المصنف ولا يحتاج الى تفويصين صحيحا بل في التفويصين صحيحا هو ان يكون
البائع شربكا بقيمة صحيحا لا يصح لانه خرج من يده مبيعا وتلك الاحتياج الى
تفويصين بالحداد ثمانية لان الزبادة انما تكسر بغيره بالصناعة المزبلة فلو تشارك
المختصر البائع بما زاد له الصناعة على مجموع العيبين مع ان العيب الثاني انما حدث
في ملك المشتري لكان ذلك خفيضا على البائع **فهم** يحتاج الى ثلاث قيم اما تملك في المبيع هل
يجبر الحداد انما قاله موجه النكر انه يقوم بالقياس الفهم وانه لا بد ان يكون هو الذي
من البائع ثم يقوم بالصناعة الخاثة فان وقعت زبادة على ذلك فمقتل تلك الزبادة
تكون الشربة الواجبة للمختصر مع البائع **خ** وفيه نظر لانه لا بد من تفويصين بالقياس الخا
ثا ثم بالصناعة ليعلم هل تلك الصناعة تجبر الحداد انما وهو يسلم لانه يقوم بالقياس
الفهم ومنه ثلاث تفويصيات **وقوله** نعم في يحتاج الى ثلاث قيم انما اشك يقتضيه انه يستفني
عن هذه الثلاث ولا يمكن ذلك وحينئذ ينتهي تفويصين صحيحا وجوابه انه لا يعلم العيب
الفهم الا بتفويصين صحيحا ولو كان كما قال لزم فيما الخا يحدت زبادة الا يقوم انما اراد

المشتري

المشتري الرب الا بتفويصين يقوم بالقياس الفهم ثم بالحداد في غير من ثمنه لانه لا يحتاج الى
تفويصين صحيحا لان السلعة لم تخرج من يد البائع الا مبيعة فلا خلاف في عدم ذلك صرح به
الباجي والمأزري وغيرهما والحداد علم **م** وقيل يقوم الحداد ثمانية يوم الرب **ش** هذا قول احمد
ابن المقفع ايضا على الرب والعيب صحيح **م** وانما تعدد البائع حازر في حصة احد هما
ش يعني انما باع رجلان ما كن سلعة او سلعة على كثرته بالملح المشتري على عيبه فله ان يرد
فصبي احد هما والآخر ولا مقل للمري عليه لانه منبعض ابتداء **م** وفي الرب المشتري بين
قولان **ش** اختلف على تعدد المشتري وانما البائع هل لاخذ المشتري بين الرب والآخر فيلما
على تعدد البائع او لا لان فيه التخصيص على البائع ورجع ملك الا الى ابن الفاسح وهو ايسر
ان لو جلس احد هما لم يرجع الا بنصف الثمن واخذ اشبه بالتالي وقال ليس لهما الا ان يرد
او يجلسا والقولان في المدة **و** منبعض الخلاف هل العقد ينقض بتعدد في المتاع كما تعدد
البائع او لا وانما اخرجنا على الرواية التي اختارها اشبه فله يرد البائع بتعويض المفعة
وقال ابن وهب انه اراد احد هما الرب واي في الآخر فقا وبالله لان البائع لا يقبله الا كله وقال
ابن المواز للمفسر **ش** اخذ نصيبه الرب وحكي عيبه الوهاب عن ابن وهب انه اذا ابا احد المتبايعين
من الرب مع ما جده لم يكن لصاحبه الرب وكان الرجوع له بقيمة العيب الباجي وهكذا
لا يجب ان يكون الصحيح مثل ما حكاه ابن الفاسح عن ملك في الله لا يشتري عيبا فيبيع نفسه
ثم يبيع على عيب فيرب الرب فيجبر البائع اما ان يقبل النصف الباقى وبيع فيه نصف
عيب البائع وهذا مقتضى القياس على اشبه بمجمل ان يكون معنى قوله اما ان يرد اجمعيا
او يمسك اجمعيا وله يسير انما هما **م** فانه تعدد في المبيع فان كان العيب وجه المفعة
او كانه الخفيص فكذا المتعد **ش** لما تكلم على تعدد البائع والمشتري تكلم على تعدد المبيع
انما ارجعه عيبا وجه المفعة او باع احد الشريين الله لا يستغني احد هما عن الآخر كما
الخفيص وكذا لا مع ولد هالان الشرع منع من التفريق بينهما وكذا المتعد فليس له ارا
المبيع ولهذا كان الصحيح فير استملك احد المتبايعين وجوب قيمتهما **واختلف** فيمن
استملك يسعرا من في يوان ويسعير فيقول بعضهم يرد المسالم وما نفر وما هو كلام عبد
الوهاب في شرح الرسالة عند ذكر السلعة انما يرد المبيع **م** والاحمديس له الار
العيب بمحضه يوم عقده **ش** فانه ما هو من المواز على وجه المفعة ما زاد على النصف
وهو معنى ما في المدة على ما فر عليه ابن مونس وهذا انما هو فيما عدا المتطلبات واما
المتطلبات فله حكم اخر سياتي **م** وان كان الثمن سلعة بقيمة الحصة التي قابلت المدة وله
لاجزها على الاصح لضرر المشتري **ش** مثاله لو اشترى ستة كتب به يتار ثم اطلع على
عيب في احد هما ورده فانه يرجع بنسبته من قيمة الدار على الاصح ولو كانت الدار تساو
ستة كتب وكتاب يساوي مائة على الاصح باخذ مائة وهو في حصة المدة وهو المشهور
وعلى المصنف بضرر المشتري ان يتفويص الرجوع فيجز الدار وعليه فيل يقتصر القيمة يوم البيع
وهو ما هو كلام المتقدمين او انما تقتصر يوم الحكم وهو اختيار القونسي ومثاله انما
كانت فاربعة يوم الحكم ولم تفت قبل ذلك **و** على مقابلته يرجع في ستة من الدار وهو لا يشبه
في المواز به وهو الاصل لا سيما انما كان العيب النصف فانه يقابل من الثمن وليس تغليب
حق البائع على المشتري او لا من العكس **و** على هذا القول فيل ينقلب الخيار لمبايع لما لحقه من

٤٦
ضمير التثنية في بعض في قوله ليس **م** وانما انما في العيب الخفي او في قوله في القول قول
البائع الا ان تشتبه القاطعة للمشتري في القول قوله **م** فانما الجواب في التنازع في العيب
في صورتي الاولى في وجوبه ولا يقبل قول عوي المتنازع عيبا في وران بينه بالمشتري
هنا ان كان يشاهد او بالبيعة ان كان غير متنازع **المورد** الثانية التنازع في
فهمه وحده ولا يخلو اما ان يكون مما لا يحيط به عن المشتري او مما يعلم انه يكون
عنه البائع في القول في الموضوع قول من قوي بسببه منه مع يمينه او يكون محتملا
التشبيب المتنازع بالبيعة ثم قال لم يوجب البيعة في القول قول البائع مع يمينه ان
الاصل لزوم العيب على صحة القول المصنف في قوله العيب اشارة الى المورد الاولى
في وجوب العيب لا يخفى **م** اشارة الى الثانية بقوله او في فهمه وحده كلامه هنا على
صورة واحدة وهي انما انما في قوله في الفهم والحديث في العمل في قوله فانه لو حمل كلامه
الاول على قوله انما انما في الخفي على ما انما انما في قوله في وجوب العيب او يوافقه البائع
عليه **م** وفيه فخر لان ما ذكره المصنف من القول في القول قول البائع انما انما في قوله في وجوب العيب
وعنه ما لا خلاف فيه **م** ما ذكره من ان القاضي لا يلزم البائع الجواب يدل على خلافه **نعم**
وهو شريك في قوله في الجواب في القول قول من قوي بسببه منه مع يمينه يربط
انما رجعت البيعة قول واحد هما ففك واما لو قلعت البيعة بالفهم والحديث فلا يمين
فخر عليه محمد **م** فلو افاد المتنازع هنا هذا او هذا فيقول العيب على قوله على البت
ورجع فانه ابن المراز في الفاسق وابن نافع والخز ومي وقال ابن كزانه انه لا يخلف
معه **م** مشتبه الخلاف هل يقبل الشاهد فيما ليس بمالك انما كان يوجب الى المال لا
واعلم انه انما يكون القول قول البائع في العيب المشتبه فيه انما هو صاحب عيبه فيجب
اما ان صاحبه فيجب في القول قول المشتري انه ما حدثت عنده مع يمينه لان البائع في وجوب
الرب عليه في العيب القديم فصار مع عيبا على المتنازع في الحديث وبه اخذ ابن الفاسق وا
سنة **م** ومعلوم قوله في الخفي ان الفاسق لا يفيج للمشتري به لا خلا على
وهو قول ابن حبيب وعليه يعتمد جماعة من صنف في الاحكام ويعتمد عليه
الصحاب والوفاء بوجهه في الحديث وانه على ما لا يلزم المشتري من يمينه انما في
يرد وقت البيع ويحكم بالرب وهو التمسك في قوله المتين وفيه وجه المذهب في قوله في
في الفهم والاعور وكثرة وفروع هذه المسألة او انشأها هناك ففك فاول من قال في قوله
لعل في ذلك انما كان في انه او عيب غائب يمين **م** ثم ان تنازع البائع انه انما في العيب
واراه اياه وانكر في ذلك المتنازع فانه يلزم المتنازع اليمين فان خالف به بالعيب وان نكل
خلف البائع ويبرأ فانه البائع **م** وان قوجه على قول غير صحيح للضرورة وان كانا
غير مسلمين **م** في الاحتجاج الى ارباب المعية في اثبات الفهم والحديث في وجوبه على
لم يعدل عنهم والافعال الباعية والمأزى وغيرهما يقبل غيرهم وان كانا على غير
سلام للضرورة **م** في المتين الواحد منهم او من المستطمين كاد والاشارة الى قوله في
في ذلك الخبر على المشهور المعمول به قال محمد لا يربط بغير الاما ابتاع عليه عمه من اهل
النكر والمهولة ابن المازي في قوله ان كان العيب ميتا او غائبا فلا يثبت الا بعد ليس
باقبل واحدا ملك من اهل المعرفة **م** في المراز انما انشأها هنا في بيعه انما في قوله في
التباعد

٤٧
التباعد فقال في الاستثنى شيئا مما لا يوجب حكما بالرب انما يتحقق على شيء واحد وان كان
العيب لا يطلع عليه الرجل كالعيب التي تكون في حصة الامه او في غيرها يثبت بشيء واحد
ام ان **م** وقال سحنون ما كان في الجسد يفسر عنه الثوب ويحكم اليه الرجل او كان في احد
الفرجين شمس في النسي **م** ويمينه بعته وافقته وما به من عيب يتاخر في الفاسق وفيها
وقال اشرب في العلم فيما **م** انما كان القول قول البائع مع يمينه في قوله يمينه او يخلف
ان بعته وبه عيب وبز يد فيما فيه عو قومية بعته وافقته على هذا عقوله بعته
وافقته التخييل **م** الوار بمعنى ان **م** قوله وما به من عيب جار فيما **م** وبه صرح في الجواب
هم وانما قلنا ان اقبضه غامر بما فيه عو قومية ينقل الى ملك المشتري بالعقد فلا يحتاج
الى الحكم بان اقبضه سائلا فلا يملك فلا يلزم **م** في قوله وما به من عيب فخر انه لا يلزم
ان يخلف الا على ما انما في المشتري من العيب المحصور وكذا في قوله فخر انه لا يلزم بان
وهنا العيب به في قوله **م** في الفاسق كالعرج وضعف البصر والخروج في الثوب **م**
الخفي كالزنى والسفوف وهذا منه هبة المذون وهو المشهور وعنه ابن الفاسق وابن
نافع واجاب المازي بان البيعة انما اقيمت فطم العيب والبائع غير عال له عليه
ولم ينفعه علم علمه فلا ينفعه الخلف على نفي علمه **واجاب** المازي بان البيعة انما
اقيمت فطم العيب فطمه ثبته السبب الموجب للرب ووجب حل البيع المنعقد وانما لم يثبت
العيب وكان مشتريا فحل يجب حل المنعقد وقال اشرب يخلف على نفي العلم فيما واحتج انه
لو علم به وهو حاد في الاطلاق حتى يثبت فيه فلا يخلف لا على علمه **م** اختلف في يمين
المشتري انما انما البائع على ثلاثة احوال روى عيسى عن ابن الفاسق انه يخلف على العلم في
الفاسق والخفي لان الفاسق ليس يكون من جهة البائع في وجوب المتنازع وروى يحيى عنه انه كالبائع
يخلف على البت في الفاسق وعلى العلم في الخفي لان الاصل في اليمين على نفي وجوب واختاره
ابن حبيب وقال ابن نافع وابن ابي حازم يخلف المتنازع على البت **م** لو ثبت العيب في خلاف
البائع والمتنازع في تاريخ البيع فاما عا البائع تاريخه فاما يكون العيب حاد في تاريخه بالنسي
اليه وقال المشتري انما في تاريخه يكون ذلك العيب فيه بما بالنسي **م** في الفاسق **م**
سحنون القول قول البائع والمشتري **م** في ابن حبيب اختلاف في هذه الاصل **م** قوله يخلف
البائع لغير بعته لا معنى له لان القاضي لا ينكر في امرهما في هذه المسئلة الا بعد اقرار المذون
عليه بمحصول البيع منهما او بعد ثبوته بالبيعة **م** وفيه فخر لان اليمين هنا ليست في
محصول البيع وانما هي على فروع في حال عدم البيع والخبر فيما فيه عو قومية **م**
يرد النتاج في الاستقلال وفيه الانتفاع **م** في هذا انما في البيع بغير علمه النتاج
وهو انما اشتراهما ملا او حصلت عنده لان الولي ليس بقله في الاستقلال لما
صحة النكر من عي سمي **م** في الله عليه ولم يفي بان الخراج بالضرر **م** في
المشتري لا يربط القلة في خمسة مواضع في الرب بالعيب **م** في الاستحقاق في البيع
الفاسق **م** في الشفعة والتقليس **م** في انما اجازت الفقرة الاصول واما ان لم تقار
في المشهور انما لا تقرب مع اصولها انما ازمنت واولم فيجوز ولا يثبت في الرب بالعيب وفي
البيع الفاسق واما الشفعة والاستحقاق فخره وان ارضته مالم يثبت في
فخر في التقليس فخره ولو يثبت مالم يثبت وفيه فخر في هذه المسئلة الا بان موت

الصارى وكان يعرض شيئا آخر يري انه لا يفرق بين هذه المسألة وان كان يخرج في كل واحدة ما هو
منصور في الاخرى وفي ثمرته ثمره ما اشترته ما يورثه وان اشترى ثمره
مودة واشترته او اشترى غنما عليها صوف في ثمرته واخذ الصوف في الخلع على عيب
فقال ابن القاسم يري ما اخذه من ثمره او صوف لان الصوف حصة من الثمر وقال الشافعي لا يري ما
نعم غلة ابن المواز وانما هو ابن القاسم واشتب على عده ربه البراءة في الضرر في بيع
وتدقيقه فقال قول ابن القاسم في ربه الثمرة ان كانت خادمة وان كانت ربه مكيلة ان غلت
او القبة ان لم تغل وامضا ابن القاسم في الشفعة انما يغل ما يتوحد من الثمر وعده ذلك صحيح
اختلفا في قول ابن القاسم في الصوف انما يغل ما يتوحد من الثمر وعده ذلك صحيح
في المدة فان ربه الثمرة كان له اجره في نفسه وعلاجه ابن جونس يري ما لم يكن يحاوز قيمة الثمرة
الساكني وعده انه لا يكون له من العمل الا ما والى الثمرة لم يعمل له لا يري ما يكره في مسطرة الفتح
الرجوع بالرجوع والسفوف وانما يرجع بالجزء على ربه في ربه نصا **تسبيح** وقع لابن القاسم
انه لو هلك الثمرة المودعة عنده المشتري بامر المودع لم يضمنه المشتري فقال ربه بعضه بغيره
فانه ان ربه الثمرة لا يري ما اخذه من ثمره بل على ربه الحصة من الثمر **وقوله** انه لا يضمنه بل على
انما غير مشتركة واعتذر عن ذلك انه لم يضمنه لكونه غير مقبوضه للمشتري ولست
منع ابن جونس الخلل المودعة بغيره بغيره لكون الثمرة يتنازع فيها فقال بعض المتأخرين انما يضمن
الثرثرة انما اشترتها بغيره الرضوان هلك بامر من الله تعالى فانه المازري **م** ولو ربه قتلته
فيل خباخه بغيره فانه قولنا في ثمرته ان حكمه حكمه بغيره البائع بناء على ان ربه يفر من امله
على البائع او بيع ونفقه لان ربه المشتري **فصل** في ثمره المشتري العيب يحكم او غير ذلك
فيل يضمن البائع له وقيل فانه من البائع وفيل من المشتري **منه** الخلاف كما قال ابن القاسم في العيب
نفسه لبيع من امله فيكون فانه من البائع او نفقه لان يكون من المشتري
البائع واختلف فيما يملكه المودع في العيب في قول ابن القاسم في ثمره المشتري انما لا يضمن
بغيره فانه لا يضمنه المشتري على العيب وانه غير ربه وان لم يفر البائع بغيره
والثاني انه لا يدخل في ضمانه حتى يفر البائع او يثبت العيب عند المالك او لم يحكم
وهو الله على ثمره ملك في المودع وقول ابن القاسم في ثمره المشتري انما لا يضمن
انه لا يدخل في ضمانه حتى يفر من المدة ما يمكنه القبر فيه وهو معنى قول مالك في العيب
والسراج لا يدخل في ضمانه حتى يفره ولو مضى زمان يمكنه فيه القبر وهو كما هو
العتبية ايضا قال رحمه الله القياس على القول بان ربه العيب انما يضمنه البائع وانما البائع
فيه حق فوجبه وحكي عن ابن جونس وانكره المشتري المودع فانه غير ربه عليه بغيره
ما وجبه هذه القول الا في ابو الحسن والله ينبغي ان يضاف الى المدة وانه القول الثالث
وقال رحمه الله وانه انما يضمنه المشتري حتى يحكم له بالبرء ويرضى البائع بالقبض و
فقد يكون ربه العيب انما يضمنه بغيره فانه لو كان كنه لثبوت على ربه البائع **وقوله** قول
المصنف ونفقه لان نفقه والظاهر انه لا يفرق بين النفس من امله والنفس لان وانه يكون
فان من البائع وهو كما هو **فصل** في ثمره المشتري انما لا يضمنه المشتري ان يضمنه المشتري
على المشتري حتى يفر ربه فيل وانه لا يضمنه المشتري انما لا يضمنه المشتري انما لا يضمنه المشتري
اشترى في الفرع الله فيل فانه **فصل** في ثمره المشتري انما لا يضمنه المشتري انما لا يضمنه المشتري
من امله

من امله يري وهو من ثمره المدة وعلى انه يبيع ونفقه لان لا يفرق بين هذه المسألة وان كان يخرج في كل واحدة ما هو
على انه نفقه لان لا يفرق بين هذه المسألة وان كان يخرج في كل واحدة ما هو
ما هو كما نفقه وفيه ابن القاسم من ثمره المدة وان البائع لم يدر لئس وانما ان لئس فلا
يري السمسم انما لا يفرق بين هذه المسألة وان كان يخرج في كل واحدة ما هو
ولم يعلم السمسم انما لا يفرق بين هذه المسألة وان كان يخرج في كل واحدة ما هو
له ما سمي من العمل كما يكون للبائع المدة لئس لان القبة الا ان يتعاقده مع البائع على التسليم
ليمنه فيجب ان يكون له اجره مثله لان ربه المدة لان التسليم قال له لئس فان ان البائع فلكه او الا فلا
شبه له وهو غير ربه وانما ابن جونس في ثمره المدة في المدة فانه لا يضمنه المشتري ان يكون ربه بغيره
فانه اخر **فصل** في ثمره المشتري من ثمره المشتري يرجع بالمثل ورجع البائع انما يضمنه
المسئلة بغيره المشتري فوجب له قيمة العيب رجوع بثلث التسليم من العمل وقال بعض
على ما نقله ابن جونس من ثمره المدة او لم اخلع المشتري على عيب بالبيع بغيره ان حدث به عيب
وجب له الخيار فان اختار التسليم والرجوع ما رتب العيب الفدية في ربه السمسم
من العمل ما يتوحد العيب وان المشتري المسئلة وقيمة المدة في ربه السمسم انما لا يضمنه المشتري
ما يتوحد العيب **فصل** في ثمره المشتري انما لا يضمنه المشتري انما لا يضمنه المشتري
جر المشتري على عمله بغيره المشتري ان ثمره ان البائع من لئس انما يضمنه المشتري حيث وجبه
ولم يكن على المشتري ربه حيث ففقه وكذا انما انما انما المشتري عليه لئس ففقه عن
البير وحكي النجاشي قولنا اخر على المشتري ان ربه ما حيث ففقه منه وخرج للاول وان
كان البائع غير مملوك من رجل المبيع الى موضع فربيعه ربه الى حيث اخذه وان نقله الى
موضع بغيره كان ففقه بوجب له الرجوع بغيره العيب بغيره ثمره **فصل** في ثمره المشتري
او على المدة على المودع **فصل** في ثمره المشتري انما لا يضمنه المشتري انما لا يضمنه المشتري
الا في الصور ثمره لا يضمنه المشتري انما لا يضمنه المشتري انما لا يضمنه المشتري
يعلم كونه وكما هو من ثمره المشتري انما لا يضمنه المشتري انما لا يضمنه المشتري
بالعقد انما لا يضمنه المشتري انما لا يضمنه المشتري انما لا يضمنه المشتري
وان لم يعلم انما لا يضمنه المشتري انما لا يضمنه المشتري انما لا يضمنه المشتري
مليل التماسين وغيرهم او من يعلم انه يبيع للتاس فلا عمة عليهم في عيب والاستحقاق
وقال اصبح العدة على المتولى لان المشتري له عنه البيع الا عمة عليه وهذا الخلاف
في الوكيل غير المعفور واما في المعفور فلا عمة عليه لانه اخل بنفسه محل البيع وكذا في
المفقر والشريك المداوم **فصل** في ثمره المشتري انما لا يضمنه المشتري انما لا يضمنه المشتري
بيعه والعدة في مال المتأمن في ذلك مال الا يتنازع في استحقاق المسئلة فلا يضمنه المشتري
الا يتنازع وحمله النجاشي على ما بيحه لا يتنازع عليه للضرورة **فصل** في ثمره المشتري
اقبلت منه كذا الوكيل المعفور وقال ابن المواز انما اخذه به في الوصي والوكيل المعفور ان
عليه اليه الميمون انما لا يضمنه المشتري انما لا يضمنه المشتري انما لا يضمنه المشتري
اقبعا واستحسننا القول ملك **فصل** في ثمره المشتري انما لا يضمنه المشتري انما لا يضمنه المشتري
ملك في ربه او على ان عمة على الامر ان يرضى الرسول ان يضمنه المشتري انما لا يضمنه المشتري
ابن المواز في ثمره المشتري انما لا يضمنه المشتري انما لا يضمنه المشتري انما لا يضمنه المشتري

باعتبه ثم قام المقصود منه فرضي بالبيع لا خيار للمشتري ولم يدخل على ان العدة على المقصود
 منه **واجاب** بان ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 على القصد بل هو لا مقل للمشتري **اجاب** بان ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 ان الاستحفا وجميع البياعات واكثرها مما كان القصد منه **اجاب** بان ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 به خلاف الوكالة فان احتمالها ضعيف **ما** في الغالب ان المقصود هو المالك **واجاب** بان ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 انفعال العدة وقيامه بما قاله عباد في الاستحفا واما في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 فيستحق منه فيستحق المستحق الكراء له **اجاب** بان ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 كانت عهده على الاوكلان فيكون عهده على المالك **اجاب** بان ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 غير محتمل وفيما به **اجاب** بان ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 العدة لا تستعمل في البيعة العاقبة واستعمل في سبيل العدة على العاقبة لا تستعمل
 عنه فانه ماله انتهى **فرض** فان سبيل المستحق عن ربة السلعة وقال لا اعرفه وقال
 ابو ابي زمنين بخلاف انه ما يعرفه كذا اريد كثيرا من اشياء خفا قال ويصدق على امره
 ان كل من يبيع ويستعمل السلعة ان يعاقبه بالسعر على ما يراه ان شاء الله **فرض**
 النقصان التي لا يتقارب بمثلها غير بقا الا في قول ان الخيار مطلقا والخيار لغير العارفي بها
ش هذا يسمى الخيار في القيد بمصدا كان المقصود به ان يعاقب المشتري بالقبض في القيد وسكون
 البيا عبارة عن اشتراء السلعة باكثر مما جرت العادة به فلا يجوز ردة العارفي والخريف
 الا في اعيان الوصايا في المعونة وحاصلة انه لا خلاف في ثبوت الخيار لغير العارفي وفي العارفي
 قولان **ما** الثاني ان كان استعمل واخبره بماله فله الره وان كان عالما على عالم
 بالغير فلا رده **ش** هذا الفرق للمازري وحاصله ان يستعمل ان اخبر البائع انه
 غير عارفي بغيره فقال له البائع فيمدها كذا فله الره وان كان عالما بالجميع وقصد فلا رده
 ولا خلاف في هذين التفسيرين فيما علم **فرض** وانما هو ان يعاقب المشتري بالقبض في القيد وسكون
 ولما حبس المدة ما تاتى به بغيره **قال** في رفع البيع والشراء على وجه الاستحفا بصل
 والاستحفا في الخيار بالقبض واجب باجماع **ما** لو قال اشترى مني كذا سلعة مثل ما
 يشتري من الناس او رفع على وجه الفكا بصل فلا خيار بالقبض انما هو في القيد على
 المشتري **ومعنى** القيد ان يبيع شيئا ثم يملكه فلا خيار له في الره بالقبض المسمى ثم يملكه
 انه يافوته او بالعكس والقول بان يبيع بالقله هو كذاهم **ما** في افضية المدة وانه في السنة
 يشتريه يافوته ولا يعرفها ولا المشتري ان البيع **ما** في هذه الخلاف في القيد انما هو ان
 سمي الشيء بجنسه كذا لو قال في البيا فوته من يشتريه **ما** في هذا الخلاف في البيا فوته تعني حبرا
ما لو سمي بغير اسمه كقوله من يشتريه من هذه الزجاجة فلا خلاف في وجوب الره **ما** في
 صاحب البيا وغيره **ما** في الفرس فيل الثلث وفيما خرج عن العقد **ش** واختلاف في الفرس
 الله يقع به وقصود كلامه ظاهر **ما** في الفرس فيل الثلث وفيما خرج عن العقد **ش** واختلاف في الفرس
 كلام المولى انه لا فرق بين الفرس المتفق عليه والاختلاف فيه وكذا هو كلام غير ان الفرس المتفق
 على اعتبار رده لا يوصل فيه الى الفلث والافرية **ما** في اخبر عن الفرس المتفق **ما** في ثمة المقصود منه
 الفرس به **ما** في اختلاف في عدة الثلاث وعدة السنة **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 بله وروى المصنف بان لا يفتي بها الا بقاء او عمل السلطان عليها **ش** العدة لا تخاف بالقبض

ومعناها

ومعناها كون الره في المبيع **ما** في البيا بغيره **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 وهي عدة الثلاث لانه يضر فيها كل شيء وكثرة الزمان قليلة **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 امر امر الجنون والجهل والبرم واختلاف **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 البيا قاله لا يخفى بها وان اشترى بها قال وصوفى ابن القاسم **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 يرى عدة السنة حرام لا يعمل بها انتهى **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 رواية المصنف في وهل يستحب ان يعمل بلاء العدة عليها روى ابن القاسم **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 الناس عليها وروى اشبهه لا يعمل الا في الزمان **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 احدى وعشرين من مسئلة لا عدة **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 والراسل المتعلق به والمصالح **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 والله يبيعه السلطان على مخلصا وغيره **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 المصنف في بيع القيد وبيع الميراث والعدة الميراث والامه **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 يشتريه للعنف والعدة الكتاب والموصى ببيعه من ربه والموصى ببيعه من ربه **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 بيعا فاسدا قال **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 والنفقة والكسوة **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 عليه لان الخيار منه ولما كان ارش الجنابة له فانه **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 يفسخ هذا الحكم **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 من اجل وفقه الجنابة **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 الوفاء قال **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 الخيار وما روي له **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 عليه ماله فيكون **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 المصنف هذا غير المشهور وهو قوله من كلامه **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 ربح العدة في الثلاث او اوصى به **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 بغيره كقوله في رفع الخلاف في القلة **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 الجنون والجهل والبرم **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 المدة **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 الرقيق في الايام الثلاث حين يشتريه العدة او الولية **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 ان عمر ابن عبد العزيز قضى بها **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 يقضون به وخرج ابو داود عن الحسن بن عمار **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 قال عدة الرقيق ثلاثة ايام **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 وكل قال عدة الرقيق ثلاثة ايام **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 وفي البيان يقع بضم عينه **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 مسجون من جيل القيد **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 ان قول مسجون نعمهنا والله **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 البيع **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا
 علم المتعلق **ما** في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا

في ثمة المقصود منه خير من ثمة العاقبة وروى في هذا الحكم ليس مقصودا

ملك ان المحبوسه بالثمن فاما من المشتق الا ابر القاسم فانه راد حكمتها كالمهر
 قال في البياض وهو المشتق من قوله ويتحمل في قلده ان فاما متبينة عليه فورا
 احدهما ان مصيبتها من البايع وينقص البيع والثاني مصيبتها من المشتري وقلده
 الثمن وان لم تقع بينه على قلده اربعة اقوال احدها ان البايع يصغر مع مبيته
 على ما اعاله من قلدها كانت قيمتها مثل الثمن او اقلا واكثر وينقص البيع وهو قول
 محسنو الثاني انه يصغر مع مبيته على ما اعاله من قلدها وينقص البيع الا ان تكون
 قيمتها اكثر من الثمن فلا يصح والا ان يصغر من البتة وهو اختيار بين اوصاف المشتري
 فيقص البيع وقيمته القيمة ويثبت البيع وهو قول ابر القاسم في هذه الرواية
 وقيل ان القول ان على قبل من القول ان المصيبة من البايع وينقص البيع انما اقامت
 البيضة على التلف الثالث ان البايع يصغر مع مبيته فيلزمه قيمتها كانت
 اقل من الثمن واكثر ويثبت وهو الذي ياتي عن المحسنين من قول ابر القاسم ان المحبوسه
 في الثمن حكمتها حكم المهر ان البايع يصغر مع مبيته في قلدها وتلزمه
 قيمتها الا ان تكون اقل من الثمن فلا يصح ولانه يقع ان يبيع مع القيمة ويأخذ الثمن وهو
 الاكثر الا ان يصغر من البتة فيكون اختيار بين اوصاف البايع في هذه القيمة ويبيع
 اليه الثمن او كان اكثر او كان يصغر وينقص البيع وهذا ان القول ان على القول ان المصيبة
 المحبوسه بالثمن من المشتري انما اقامت البيضة على قلدها كالمهر انتهى ونقل
 غير قولهم في ذلك بالتعجيل لانه قال مختصرا ليس في المشتري ان كان المشتري من اصل البلد
 وهو موطن المصيبة من البايع وان كان غير موطن ليس بموطن المصيبة من المشتري
 وقوله خامة عاينه على قول ابر القاسم اي ابر القاسم ان في البايع والاصحاب ملك
 كما قاله محسنو وجعله عاينه الى المحبوسه لا الى ابر القاسم قال ابر القاسم
 لم ينفى بل هو واحد قول ملك في اليد ونه قال وكنه لك المحبوسه لا على الاشارة
 عن المتأخرين **صرح** انما اقيمت السلسلة بين البايع على سبيل المساكنة فما خالف
 المتأخرين هو المحبوسه في الثمن او بالوجه على قولين مناه على وجوب التسليم
 بغير العقل حتى يتبين حكمه اختلفوا في الاول فلوها على ملكه وانما لم ينفى تسليمها
 انه اقبض ثمنها **م** وقيل يشتري ما زمان يتسع للقبض وقيل يشتري ما تمكن البايع وقيل
 لا يتقبل الا بالقبض كالثمن الغائب يقدم والمواضعة **م** في هذه الاقوال راجعة لغير
 المسئلة اي ان المشتري يتقبل الثمن بالعقد وقيل انما يتقبل بثمنه متى زمان يتسع
 للقبض حكاه المازري عن بعض الاشياخ وقيل يشتري ما تمكن البايع من القبض وهذا
 اخبر من انه قبله لانه يوجد تمكن البايع للمشتري من القبض اثر البيع قبل تمام الز
 مان التي يتسع وقصور الثالث كما هو وعزاله ابر القاسم في هذه الرواية المازري
 عن بعض الاشياخ وانكره ابر القاسم وروى عليه ابر القاسم في قوله كالثمن
 القابض اي كمال الثمن الغائب والمواضعة لا يتقبل ثمنها الا بالقبض وكنه لك
 هذه اوجه بعض التسليم كالمستثنى والغائب يكون من ابداله بالمستثنى ما استثنى
 او ما بقوله الا بما فيه عو نوبية الى اخره وليس على المواضعة بينا ان البايع
 فيها ينتهي بخروج الامنة من المحبوسه من اليد فقله البايع ان الثمن يتقبل بروية الدم

قال من

قال ابر القاسم في المدة انه اجاز للمشتري براءة الدم الاستمتاع وما ذكره المصنف من ان
 في البايع الوفاء للمشتري في اكثر وجوه في المدة ذهب بعض كبار المشيخين وجعلهم
 ومنه على هذا الاكثر تخفيفا ما شئتم الموقف وغيرهم من الحكم على البايع ما نزل
 المشتري في البيع وقصور المشيخ **م** وقال لو كان هذا لازما للبائع لكان يملك
 عو نوبية فيكون هذا ابر القاسم من ما يقع حتى يقبض المشتري وانما يقع
 هذا القول في المدة ورواها القول ما نزل المشتري من عو نوبية فيكون قول مختلف
 في نوبية بئر السيوخ واصل المدة هي نوبية **م** والقبض المكيل بالكيل في الموزون
 بالموزون وفي المدة وفي المدة **م** في هذا هو القاسم الثاني في القبض وهو كما هو **صرح**
 وهو اجماع الكيل على البايع او على المشتري في الموازنة قول ابر القاسم ان الكيل والوزن
 في البيع على البايع وفي الثمن على المشتري عاينه اموال القول انه على البايع ان يملك
 واحد منها بايع مبيته من صاحبه وهو الاقرب **م** وفي اعتبار قدر المتأولة قولان
 في ان اموال وزاد او كمال او عو نوبية فيقول لو كان في حيزه كان ضمانه من
 المشتري او لا من اعتبار قدر المتأولة والاصل الخلاف تبع للمازري وابر القاسم وزاد
 المازري في الثاني ان المشتري هو المتأولة الكيل بنفسه في الثمن ومنه **م** وفي
 المدة وفي قول البياض ان قول البايع او اجماع الكيل في سقف الكيل من البايع
 قبل ان يصير **م** وعاء المشتري فلا خلاف ان ضمانه من البايع وانما الخلاف انما قول في ذلك
 المشتري او اجماع في جري يحيى عن ابر القاسم ان مصيبتها من البايع ورواه اثنان عن
 ملك وقال محسنو في موازنة ان ضمانه من المشتري وهو ان الكيل من البايع او من
 المشتري الا ان يكون الكيل هو الذي يتصرف به المشتري الى منزله ليس له اقل غير
 فيكون ضمانا فيه منه انما امثلا كانه او للبائع واستعاره منه المشتري قاله ابر
 وهب في رواية ابر القاسم **م** وفي العقار التخليص **م** في القبض في العقار والتخليص
 اي يملك البايع بينه وبين المشتري ويمكنه من التفرقة فيه بتسليم المبلغ وتنتهي
 الشئ حقيقة فيدفع ثمنه من ثمن البايع **م** وفيه جسر كلام المصنف وكنه لك قال
 ارا خلاها من الثمن او غل هو كما هو كلام المصنف وليس من ان المصنف انما قال
 التخليص وانما ياتي ما قاله لو قال لا خلاها بل يكتفي بالتسليم وان يعمل الا خلاها لان
 مفتحي كلام التخيص انه يكتفي في اليد ويخرج التسليم قال الا في ابر القاسم
 فلا بد من خلاها من الثمن او غل وفيه فخر المصنف في المهر على ان قبضه كقبض المبيع
م وفي غير هذا العرف **م** وفي القبض في غير المشتري والعقار ما يقع في العرف فيضا كما
 اختيار الشربة واعدا به ومن الدابة **م** وانما اختلف في المدة اجماع المشتري
 وقيل بخلاف من اسلم اجماع له الاخر **م** في هذا هو القاسم الثالث وهو الاجماع عليه
 ولا شك ان كلاما من المتأولة يقين يجب عليه تسليم العو نوبية اختلفا فقال البايع لا اسلم
 المبيع حتى اقبض وقال المشتري لا اسلم الثمن حتى اقبض المازري ولا عو نوبية فصار
 للمازري والمفتي ميراث العقار واليه يفوز في نفسه على المدة ذهب اجماع من غير
 المشتري وهو مذهب ابر القاسم في حقيقته او اعراضا حكم عنهما من تكويع منها اجماع له
 الاخر قال وارجح المشتري اقوى فانت ترى كيف لم يجرم بيشه والمصنف في حكمي

الاختصاص في قولين فليس يبيح وخرج عنه التخييل فقولين احدهما قيم المشتق من
 جبر الزوج على بيع الصداق قبل الاذن والزوج مشترى والمرأة بائعة والثاني
 تمليك البائع من اختلاف الكثير وصاحب اليد فانه قاله الاكبرية من المذاهب بطلان
 صاحب اليد بالبيع فكلما مضى يوم اخذ حصته من الكراء ونفل بعض من نفل
 على هذا العمل عن شيخه الزواوي انه كان يتعجب من احتياطهم الى هذا الاستغناء
 على ضعفه وفي المطر وانه ما هو نصرا وكذا نص على تمليك المشتق بغير كتاب العيوب
 منها ومن اشترى عينا فللبائع ان يمتنع من قبضه حتى يدفع اليه الثمن وكذا لو
 قال ع وزاد موقعا اتم فكذلك وهو ان قال في هذه الثوب طلوا هب منعها حتى
 يقبض العوض كالباع وقال الفاضل اسماعيل عيل في بيع الثمر والثمار والرجل في بيع الرجل
 الى كل واحد منهما ما يستحقه وصح المازري ان المتبايعين يخرج كل واحد منهما ما
 عنده وبيع كل واحد منهما بدينه الى صاحبه وان تعذر رهنه انتقل الى الفرعة **م** قال
 ابن الفاسح لا ضمان في الفاسحة الا بالقبض وقال في التمسك او بالتكميل وينقل الثمن
 لما ضم ما ينتقل اليه الضمان في الصحيح اخذ بتكليم فيما ينتقل اليه الضمان في البيع القار
 منه ونص في كلام ابن الفاسح كانه وزاد اشبهت شيئين اخر من الضمان وهو
 تمكين المشتق من السلعة او اعطاء الثمن للبائع وقال سحنون انما يضمن بعد العقد
 ضمانا للضمان والآخر قول ابن الفاسح ان المشتق انما يقبض بغير قبضه على نحو ما
 يقبض المالك ولم يقبضه لا انتفاع بالثمن كانه من المالك انتفاع به مع بقائه كما
 لغوا ولا دخل على الاختلاف في كماله **م** ويقوم وقت ضمانه لا وقت العقد **م** قال
 ابن المبيع بقاءه سنة الا اجازات ووجب ضمانه فيقوم في اول زمانه ضمانه وهو يوم
 القبض عند الجميع او يوم التمكين او في وقت الثمن عنه اشبه وما تارة المصنف هو
 المشهور وقيل يقوم يوم العقد وقيل يوم الفوت **م** واستعمل المذاهب في
 الخراج بالضمان **م** وما استعمله المشتق من المبيع بقاءه سنة الا فيقول فيقول
 البيع ووجه الجميع وعلله بما ذكر **م** ولا ينتقل الملك فيه الا بالقبض والفوت **م** يعني
 ان لو قلنا الضمان في الجميع بقاءه سنة لا ينتقل بالقبض والمالك لا ينتقل منه بل
 لابد من ضمانة الفوت وفي بعض النسخ بعد القبض استعمله وكذا هو ان
 العقد الفاسح انما اقل به القبض نقل الملك **م** وقال ابن الفاسح في الحرام البيع
 المثل في المثلي والقيمة في المسمو له وما ذكره الناس من بعض الثمن وقيل بتعظيم
 الاول **م** فسمية هذه الا في الفاسح لا ختم هذه اي ابن الفاسح جرد في الفاسح
 بين ان يكون حراما شرعا ثبت تحريره بغير اجماع او شبهة ذلك وبين ان يكون
 محررا بغيره فيا ساء عمودا بغيره الاول قلزم فيه القيمة في المسمو والمثل
 في المثلي والثاني بمعنى الثمن في الفوات فمر عليه في الجواهر **م** وليس كذلك
 ما يعكبه انه يضمن بالعقد وداشتمر الفوات على انه لم يرد المكره الذي هو
 مقابل المنكوب وانما اراد به ما جرت به عادة المتكلمين من اطلاق المكره على
 نوع من الحرام ولما اكد الحرام بالبيع في الفاسح الاول ومثله ابن الفاسح في المكره
 بمراسل في حايه بعينه فانه اذ هو يشتق له اختلا ثمر اذ ان يفتوت بالقبض قوله
 وقيل

وقيل بتعظيم الاول **م** انه هو الحرام اليين فيفسخ مكلفا اذ جازت وجبت فيه
 القيمة ان كان موقعا او مثليا وكان مثليا وهو قول من دفعه وسحنون وحكي التخييل
 في المختلف فيه اربعة اقوال قيل يضمن بالعقد وقيل بالقبض وقيل بالفوات جميعا
 بالثمن وقيل بالقيمة كسائر المبيعات الفاسحة وهو قول من لا يراعي الخلاف
م فان كان رهنه وسلعة تساو عشرين مثوبة واستحققت السلعة وفوت
 الثوب فله قيمة الثوب على الاصح ويرى انه رهنه لقيمة نفسه وثلثه **م** فان
 كان المعاو من رهنه مع جلد رهنه وسلعة تساو عشرين مثوبة رهنه واخذ ثوبا
 استحققت السلعة من رهنه من اخذها فحقه ان يرد الرهن ويرجع فيما اخذ ثوبه
 لانه لما استحق جلد رهنه انتقضت الصفقة كلها لا كالمصنف جرد جرد الثوب
 وجواند نحو انه لا صواب في ما على وقوله فله اي مع الفوات قيمة الثوب كما لا يرد
 الرهن لصاحب السلعة بناء على ان الصفقة انما استحق جلد رهنه انتقضت كلها
 وهذا هو المشهور وقيل فله قيمة خمسة اسباع في المثال المذكور بناء على
 صحة البيع فيما قبل الرهن لعدم استحقاقه لانه قد علمت ان قيمة السلعة
 عشرين مثوبة رهنه فانه اصبحت اليها الرهن كما فتت نسبتها من البيع السليم
 فيمضي البيع في سنة من الثوب ولو كانت قيمته خمسة عشر مثوبة فاحده رهنه
 ويرجع بثلثه عشر على المشهور وعلى مقابله باقية عشر ونصف ولو كانت قيمته
 تسعة رجع على المشهور بتسعة وخامسة رهنه وعلى مقابله بتسعة
 ونصف ولو كانت قيمته اثنى عشر كعوضه رجع بعشرين اقباقا ويقام رهنه
 على المشهور ويملكها على مقابله بغير مائة وزعم **م** ان قوله لقيمة نفسه وثلثه
 لا يرد في عموم هذه المسئلة لاستحالة ان تكون السلعة ثلثا ونصفا وانما
 اراد لقيمة ثلثه ان كانت السلعة ثلث الصفقة كما لو كانت تساو رهنه واخذ
 ولا قيمة نفسه كما لو كانت تساو رهنه وهذا ليس بمأهر لما ذكرناه **م**
 الفوات تغيير المكات وتغيير المسمو في الخرج من اليد بالبيع الصحيح وتعلق
 هذا العمل بما ذكره من احواله **م** ان الملك ينتقل بالفوات في كل اربعة اسباب
 الاول تغيير المكات والثاني تغيير المسمو والثالث الخرج عن اليد ببيع او هبة
 او صلقة او عتق وليس بتغيير المصنف البيع بمأهر والرابع تعلق هو العمل
 بما ذكرناه كلامه يقتضيه ان تغيير المكات يقتضي المثلي وقوله ابن شامس والي **م**
 التخييل والبارزى وابو بصير انه يفتوت في الفوات لا في المثل يقوم مقامه **م** ويعتبر فوات الغرض
 المقصود فتفتوت الدار بالتميم والبناء **م** ويعتبر في التغيير الموجب للفوات ان
 يكون في التغيير مغيثا للمقصود ولا يشترط ان التغيير على هذا الوجه مغيث
 معصومة ان العيب الذي لا يثبت الغرض ليس فوت ومأهر المفقود اخلافه في
 المذاهب ومنه ومن اشترى امه تشررا جاسما اجعلت عنه ثمانية اولى فله ثوب
 وقال التخييل تغيير المبيع في نفسه بزيادة او نقص مغيث واخلف وقوله فتفتوت
 الدار بالتميم وقال في البيان جامع البيوع ان المالك في البيع الفاسح لا يفتوت
 بالبناء اليسير قال في القتيبة ويكون على رب المأهر ان يرد اليه ما افقد في بيان

فقال ابن الفاسح يفسر المشتق الثمر لانه يفسر المبيع وقال ان المشتق مشتق
 انما اكل الثمر اقل وان كان اكثر ولم يحلف على ضياع المبيع فكذلك وان حلف على ضياعه
 وان لم يبر في المشتق فليس عليه الاقل من الثمر او القيمة **قضية** ورفع في بعض
 المشتق وقال ان المشتق والاقل في ثبات او وليست بحجة لان الاقل هو الاقل من الثمر
 والقيمة فكيف يحلف الاقل على الثمر وانما اعلم عليه المبيع والخيار للمشتق من الثمر
 وقال ان المشتق الاقل ويحلف على ان المبيع يفسر المشتق المبيع وهو مما يحلف عليه او
 فيه وهو المبيع والخيار للمشتق وانما اعلم عليه المبيع فانه يفسر المشتق المبيع
 ويحلف على ان المشتق مستلغ وفقت على ثمر فيقال ان المشتق انما يحلف المبيع انما يحلف
 المبيع فيفسر الاقل هكذا اقل المصنف وهو انه ان يقول وقال ان المشتق الاكثر هكذا قال
 النجاشي وغيرهما ولحقه قال ان هو حلف في الاصل وهو حلف في المشتق لانه اكل الثمر
 اكثر فحلف على ذلك ما جاز له وان كانت القيمة اكثر فالمبيع يفسر في ثقلها
 مستند **قضية** والخيار للمبيع وانما اعلم عليه المبيع والخيار له فعليه
 الامران في تصرف فيه اختيارا او لا منه ربه للمبيع **قضية** ولو اشتري احد ثوبين
 وبيعتهما ليختار احداهما والخيار له فاحدهما مبيع وهو في الامم وقيل لا
 ان يكون مالا فباثما وقال ان المشتق ليس بامير **قضية** ان المشتق ثوبان من ثوبين
 وبيعتهما ليختار واحدا منهما ان شاء وان شاء ربه فليس له ان يفسد الا
 بواحد منهما فيفسد احدهما بالانفاق لانه مبيع على خيار واختلف في الاخر على
 ثلاثة احوال منه ذهب ابن الفاسح وهو المشهور انه فيه امير لانه مقبور على ان
 يرد ما احببه والثاني له ايضا في الموازية ان لم يفسد في الاخير فكل الاول وان
 سأل ضمنهما واختار محبة الاول والثالث لا يشتد في الموازية قال هو فاسد لما
 لا وكل واحد منهما يفكر ان يكون مبيعا **قضية** وانما اعلم عليه المبيع على المشهور بضر
 واحد بالآخر لا غير وقال ان المشتق بضر احداهما بالآخر والاخر بالقيمة
قضية تفريق على الاحوال وبما ان التفريق على القول الاول المشهور ان يفسد واحد
 بالآخر كما تفريق ولا ضمان عليه في الثاني ثمانية جبه وعلى قول المشتق بضم
 احدهما بالقيمة لكونه غير مبيع ويضر الاخر بالاقل من الثمر او القيمة لانه انما
 كان الخيار فانه على ان يلزمه بالثمر او يرد به فيضمنه بالقيمة وعلى قوله
 بالثمر والاقل يرد به بالثمر اكل او بالقيمة كما كانت اقل ولو اسفد بالثمر و
 اكنف بالاقل لكان احسن ولم يفرع المصنف على القول بالتفريق لوضوحه لانه
 ان سئل فكيف ان المشتق والاقل المشهور **قضية** وانما اعلم عليه المبيع على المشهور
 بضر نصف ثمر التالف وله ان يختار كل الباقى وقال محبة لا يختار الا نصفه وعلى قول
 ان المشتق او اخيه الباقى في التالف بالقيمة وان ربه فعليه التالف بالفسل
 من الثمر او القيمة على اقله **قضية** ولو كانت المسئلة بحاله ولا كرا على المشتق
 هياج احدهما لا جميعهما فعلى المشهور يكون الضياع نصفه مبيعا ونصفه الاخر
 فهو فيه امير فيلزمه ذهب ثمر الضايغ وانفقوا بر الفاسح ومجبه على هذا ان
 اغتلبا فقال ابن الفاسح له ان يختار جميع الثوب الباقى في ضرر التفرقة وقال ابن
 الموار

الموار ليس له ان يختار الا نصف الباقى الا ان يرضى الباقى قال لانه لم يبعه ثوبا ونصفا وانما
 باعه ثوبا واحدا ونصفه المصنف هذا القول المحمد والحمد في ابن يوسف عن الموار بانه
 ان السالم بينهما والمقرب بينهما وعليه نصف ثمر كل منهما وعلى قول المشتق ان اختار
 الباقى كان عليه بالثمر والتالف بالقيمة لان المبيع لم ينع فيه وان ربه فعليه التالف
 بالاقل من الثمر او القيمة كما تقدم جو في نص **قضية** ولو اشتراهما والخيار له فيهما او في
 احدهما فكلتا مبيع **قضية** ان المشتق الثوبين معا على انه بالخيار فيهما بين ان يرد
 بهما معا او بمسكهما او يختار احدهما **قضية** والاخر جميع الثوبين مبيع فانما اعلم
 ضياعهما والخيار له فيهما فيلزمه ذهب ثمنهما عند ابن الفاسح ويلزمه الاقل عند المشتق
 وان كان الخيار في احدهما والثاني لازم وانما اعلم عليه المبيع معا لانه ثمنهما عند ابن
 الفاسح وثمر احدهما والاخر الاخر عند المشتق كما تقدم واقتصرنا على هذا القول
 فمما جعل كلام المصنف والاقل المسئلة فكيف الاحتجاب او مع من هذا **قضية** وانما اعلم عليه المبيع
 والخيار له عند اجرة وقال ان المشتق كل الخيارات **قضية** من طاع عبيدا وغيره على خيار فحلف
 عليه عند اجره لم يطلعه الجناية فقال القيمة المبيع **قضية** من الفاسح في الضرر للمبيع كسائر
 الايجال العالية على المشتق وقال ان المشتق لا يكون جناية عند اجره ليطاع على الراد فان
 المبيع انما اكل الخيار له فله على الراد مع الجناية فله المبيع هو امير في المشتق
 لا يضره من عاقل وهو الضاهر وهو المصنف **قضية** ان المشتق ثوبا من ثوبين
قضية وان قلت ان يفسد **قضية** وان قلت السليمة بالجناية ان يفسد العقد له ذهب
 غير المقفول عليه **قضية** وان جنى الباقى خيرا للمشتق خيرا للغير **قضية** ولو
 كانت المسئلة بحاله لان جناية المبيع خيرا للمبيع ان يفسد المبيع بغير خيار
 الثمر وان جناية المبيع خيرا لا يكون ربه للمبيع لان الختام من اقل المصنف في اراء
 المبيع امير المبيع كان للمشتق الخيار كقيمة النقيصة لان ما عده من الثوبين في زمان
 الخيار كقيمة المبيع **قضية** وان قلت ان يفسد **قضية** وهو المصنف **قضية** وان جنى الباقى والخيار
 للمشتق عند اجره اخيه الجناية او الراد **قضية** اعلم ان المصنف وجه المصنف على صور
 هذه المسئلة كلها وهي ستة عشرة صورة **قضية** في جناية المبيع وثمان في جناية
 المشتق لانه او جنى الباقى فاما ان يكون خيرا او عدا او الجناية اما متلفه ام باجتهاد
 اربع في كل من اربع فارة يكون الخيار للمبيع وتارة يكون للمشتق وكذلك الكلام في جناية
 المشتق ولما نكح المصنف على الرابع الا اوله شرع فيما يفسد هذا ان جنى الباقى على المبيع
 بالخيار والخيار للمشتق وكانت الجناية عدا او لم يتلف المبيع فالمشتق بالخيار
 ليس ان يختار الا ماله وانما اراد الجناية او يرد به لان الخيار بيده وقوله فله اختار
 الجناية فيه فحلف المصنف اياه جله اخذ ان جنى الجناية وهو اعم من ان يكون عيبه
 ام لا ولا كرا فيه اراد مسمى كالموضحة والمنقلة فيما تقدم وان يرد على غير شمس
 في هذه المسئلة فخر والفياس ان المشتق لا يكون له اختار الا ان جنى الباقى انما جنى
 على مسلة من المبيع الخيار متعلق على المعروف واكثر هذه المسئلة على الاستحسان
 والله اعلم **قضية** وان قلت ضرر الاكثر **قضية** وان كانت الصورة بحاله لان جناية المبيع
 التالف المبيع فان الباقى يفسر المشتق الاكثر من الثمر او القيمة فان كان الثمر اكثر فالمشتق

البيع عن نفسه ان كانت القيمة اكثر من حصة المشتري ان يجزى البيع فيدفع الثمن ويكسب
 البايع بالقيمة فيستغنى عن الثمن ويأخذ الزيادة **م** وان جنى خسارة فله اخذها فاقطع او
 ربحه **م** وان جنى البايع والخيار للمشتري ولم يتلف البيع فالمشتري مخير بين ان
 يأخذ به مقيما او يبرده ولا شيء له **م** وان تلف انفسه **م** فهو كما في **م** وان جنى
 المشتري والخيار له عمدا او خطأ فالقولان في انه رضى بشرط ما جازع من صور البايع **م** في
 صور المشتري وانما القولين للعقد اي لا ينافي الفاسد واشتبهت في الصورة الاولى **م** و
 ان تلف من الثمن **م** وفي بعض النسخ وقال سمحون القيمة اي فان جنى المشتري
 والخيار له عمدا او تلفت السلعة بجناية من المشتري الثمن وهو كما هو على قول
 ابن الفاسق لان جناية العقد **م** الله على الرضى وقول سمحون بجره على انما لا على
 الرضى وبسقط قوله **م** كثير من النسخ **م** وان جنى خسارة فله ربحه وما نقص
 فراه فان جنى المشتري جناية خسارة فله ربحه والخيار له للمشتري **م** انما البيع يحكم
 الخيار للكرم فيمنه المقيب وله ان يتمسك به مقيما ولا شيء عليه لانه تبين انه جنى
 على ملكه والقياس ان يفرم للبايع الارش لانه في ضارده **م** وان تلف من الثمن وقال
 سمحون القيمة **م** وان تلفت السلعة بجناية المشتري عمدا والخيار له من الثمن
 كله قاله ابن الفاسق **م** الله ولفه وقال سمحون القيمة **م** فويل وفاقه فيلزم ان
 الفاسق بالثمن القيمة المازري وهو خلاف كما هو اللقب وقيل **م** ابن الفاسق انما ثبت
 ان المشتري اختار قبل ان يجزى المازري وهو تعسف وقال ابن عمر خلاف القولين بينان
 على الخلاف فيمن استعمل سلعة وفقدت على ثمن من الثمن الله وفقدت عليه او
 القيمة وانكر التخيير فينا الخلاف على هذه الاثر انما هو في سلعة فكثير هيما العمل
 وقوا كما جماعه من الناس عليه حتى صار كالحاصل واجاب المازري بان العلة في تهيئ
 المحسني كون المشتري يقد باطلافة للسلعة كالمعتك لشتمها فكان للبايع ان يلزمه
 اياها فيه خلة الخلاف كالمسلعة الموقوفة **م** وان جنى المشتري والخيار للبايع
 عمدا او خطأ فله اخذ الجناية او الثمن وان تلفت من الاكثر **م** يعني انما كانت الجناية
 او الثمن وان تلفت من الاكثر **م** يعني انما كانت الجناية من المشتري على البيع ولم يتلفه
 وجع بين العقد والخلاف لانهما **م** الحكم للبايع ان يبرده البيع ويأخذ من المشتري
 ارش الجناية وله ان يرضى البيع ويأخذ منه الثمن **م** امضاء البيع فخر لان الضمان منه
 فيكون للمشتري خيار البيع اما ان تلفت من المشتري للبايع الاكثر من الثمن الله ان
 يرضى البيع او القيمة الله ان يبرده **م** وان جنى المشتري بالخيار للبايع وقيل انما
 البيع للمشتري بشرط ما جازع من جناية البايع والمشتري **م** في جناية الاجنحة المشهور
 ان الارش للبايع سواء كان الخيار له او للمشتري او لغيرهما لان البيع على ملك بايعه
 وقال ابن حبيب ان مضي البيع جازا لشر المشتري والله مبني على ان بيع الخيار منعه
م وبيع المشتري قبل القبض جازا لبايعه الحكم مكلفا **م** يرضى **م** المشتري كسر الرأ من اضافة
 المحرر الى الفاعل ويكون المفعول محذوف **م** الله ان يشتره ويصح ان يفتح قوله مكلفا
 اي وجوبه او غير له لبايعه الموكا والبنارة ومسلح عراه هو برة ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال من اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يكتاله وهل البيع من بيع الطعام قبل قبضه
 نهيدا

نهيدا او موقوف المعنى قولان على الثاني فويل انما نهي عن ذلك لان اصل العينة يتوصلون
 الى القسامة ببيع الطعام قبل قبضه فنهى عن ذلك سببا لثلاثة اربعة القسامة وقيل لان
 للشارع عرفة فيمنه جازا لبايعه قبل قبضه لبايعه اصل الاموال بعضهم من
 بعض من غير ضرورة بخلاف ما الله منعنا له فانه يبيع به الكيال والجمال ويكسبه
 للفقراء وتقوى نفوس الناس به والله اعلم **م** يشترى كونه معاوضة فيها فيه حق
 توفيقه من كيل او شتمه بخلاف الفرز والمعة والمعة وكذا في الجزاء على الاصح
م فيما اشترى **م** راجع الى المشتري ان يشترى كونه معاوضة وجب عن معاوضة وكونه
 فيه حق توفيقه واحترز بمعاوضة من الفرز والمعة والمعة فانه يجوز بيعه
 في هذه الوجوه قبل قبضه ما من تكلم على هذا الموضع وفي اشترى المعاوضة فخر لان
 الاستثناء يدل على منع الطعام المشتري فاما ان يبرده معاوضة ففسر المشتري او اعم
 والاول يلزم انما اشترى المشتري والمشتري **م** ويلزم عليه ايضا جواز بيع الطعام انما لم يكن
 شرا كما لو كان عن منافع او كساح او طلع او مهاد او مثالا لمعتك او ارش جناية وتلك
 لا يجوز وانما ان يبرده ما هو اعم فلا يصح لان المشتري مقيم لمشتريه فله فلا يكون اعم وهذا
 انما يثبت على كلام المصنف مشتمل على شتمه ما ان جعل شتمه واحدا مشتملا على
 جزء من جناية فله الوضحة ما يأخذ الفضة والموت فور وما حب السوق
 من الطعام من باب المعاوضة فيمنع من ملكه قبل قبضه ويكفي ان يشترى فيما لا يخط
 المستحقون من ممتلك المال قولين يجوز والممنوع بناء على انه من فعل غير معين فليس به
 العكسية او مستحق عن امر وجب جازا فنهى المعاوضة في الاجارة واجازة المدة
 بيع ما على الكتاب من الكتابية خاصة قبل الاجل بغير امر وعين ولا يجوز بيعه في ذلك من الا
 جنسي حتى يقبضه ابن حبيب الا ان يكون حسيما فله ما كان في المدة ولا يجوز
 ان يبيع من الكتابية بجا قبل قبضه وانما يجوز ان يبيع جميع ما عليه فيجوز لحرمة
 القول وقاله سمحون وقيل يجوز وان لم يتقبل عتقه لان الكتابية ليست بدين ثابتة
 واختلف الشيوخ **م** منه ذهب ابن الفاسق على ان القولين يحملان بشتر ولو قبضت
 الطعام **م** التامة عزقه وغصب يقع بقبضه قبل قبضه قولان واقتصر في البيان على
 منع البيع قبل القبض **م** ارشاق الفضة وولات السوق والموت فور والكتاب والاعوان
 والجنة الذين يرزقون من الالة اما ان يكون الطعام رفا وصلة على غير عمل او انشاء
 عمل او انشاء **م** يعمل فيجوز البيع قبل القبض قاله البيهقي يجوز بيع الارزاق والعسا
 السنة والسنتين **م** ان كان ما مونا قال ولا يجوز بيع اصل العمل لانه يكمل بموته قال
 ابن ابي حنيفة وابن وهب وجماعة من التابعين رضى الله عنهم واحترز المصنف بما فيه
 حق توفيقه من الجزاء لانه موقوف بنفس العقد فليس فيه حق توفيقه في العقد
 في الجزاء قولان بالمنع وهو من روى عن ذلك رواه الوفاق فوجه الاصح **م** الله او
 من عده **م** ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبيع ان يبيع احد طعاما اشترته
 بكيل حتى يستوفيه ومعلومه يجوز بيع الجزاء لانه لا يشتر بكيل وجهه مقابلته
 في مسلح عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه
 قال وكذا اشترى الطعام من الركب ان جزاءه فانهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيعه

فيه الى ان التمر ولا ربحه وقوله كالمهر والشح هذا مفيد بما ان الم يعلم المشتري
انه يحتاج في ذلك الى التفقه ولو علم انه يحتاج الى تفقه يحسب ثمنه كما يحل وفيه
التوخي والباقي واما من يشتري كراء البيت بما ان الاكره لنفسه فيكون المتنازع
تبعاً واما ان اكره المتنازع خاصة فيحسب ثمنه بغير ربح وكذا في غير ذلك مما
وما احتج به السمسار كالتفرع على الاصح وقيل من المثلث وقيل من الثالث فقول الم
بالسمسار الجليل كالتفرع سمساراً استثنى ربحه وليس من المثلث فقول الم
في ان المشتري اعلى البائع وقوله من التمر لا يخط فيه وقوله في التمر اي يحسب
ويحسب ربحه وهذه اصول عبط الوهاب واختاره ابن حجر زانه مما لا يحمل
ملك المشتري لانه فيكون كالتفرع والفقهاء الثمانية له محبة واما من يشتري لانه
له عين فابعد في القول الثالث فهو من ذهب المذونة والموخر وجهه انه ليس له
عين فابعد ولا يربح في التمر وكثير من الناس يقولون الشراء بنفسه وانه اقل
محملاً الا ان يكون المتنازع مما جرت العادة لانه لا يشتري مثله الا بواحدة سمسار
فيحسب حينئذ اجرة في التمر والربح من علم المشتري بجميعه قبل
العقد شرهه اخرا من الفسمين الاولين واما الثالث فهو غير محسوب فلا حاجة الى
بيان له وما ذكره المصنف هو من ذهب سمسار وقيل هو فيما سخر من الفاسم سمحون
فان لم يبيع في السمسار ان كانت فابعد الا ان يبر من المشتري اقله ثلثه فان
ما كنت مشتت به لك ولم ترم الى القيمة وقال محمد وابن حبيب لا يلزمه البيان وا
ختاره التمر نفس فيما سخر من المشتري سمسارين واما من اشتري عيافاً وكما هو
الموخر كقول سمحون وقال اللغوي يختلف ابناء ببيع واحداً من الفاسم انها
مسئلة غشراً فلا يلزم المشتري وارجح في ذلك القول وعلى من ذهب سمحون هي مسئلة
كتبه في حركته في التمر لزمه وفي المسئلة ما توافقت عليه من علق بكن او ابيع بربح
العشرة اقل عشرة ولم يبين ثمنه الا في المسئلة في العقد فاسم لا في المشتري
كن من اس المال ربح اضيف اليه وقال في الموازنة انه يعمل في ذلك على ما ذكرناه مما
يحسب ويحسب ربحه وما يحسب ولا يحسب ربحه وهو كذا هو قول سمحون
في العقبية في موازله وهو بغير الصواب ما قدمناه وفما ابرر شطه على ان
العقد لا يقسمه العلم التبيين في ربح قال في المذونة وان ضرب الربح على الجوز
ولم يبين له ذلك وفما تات المتنازع بتعيين سمحون وبلغ حسب في التمر ولم
يحسبه له ربح وار لم يفت ربح البيع الا ان يترافض على ما يجوز وقوله الا ان يقرأ
فيهم جعل في ذلك كما استعملنا في بيع واختلف التبيين في هذه العوات مما هي مسئلة
غشراً وكتبه في ان المسئلة غشراً لا في التمر الى يكتب فيما ذكر من ثمنه ولا كنه
ايه جسدك عنه ما يجب استيفاءه ورا من المال ما بقي فبات اوله يفت ولا يفتي
الى القبة منه اذ اوجلاه عمداً على الكتاب واليه فاع التمر نفسى والباجر وابن حجر
وانكره ابن حبان وقيل هو من باب الكسب بالزيادة في التمر لا يحسب وحله الربح على
ما لا يجب عليه فيقال للبائع اسفك ما يجب استيفاءه من ثمنه وربح جان فاعل لزم المشتري
ما بقي ورجحه وانما يستحق الا ان يبيع المشتري التمسك فان كانت فهي كالكسب ان لم يقع
البائع

البائع ما ذكره من التمر المتنازع بالقيمة ما لم تكن اكثر من جميع التمر بغير مخرج شيء فلا
يزاد عليه او يكون اقل من التمر الصحيح بغير مخرج كلما يجب مخرجه فلا يفتقر وهو قول
سمحون في كتابه وقال ابن عمير وسر وسر بنه بعضهم من ذهب الكتاب قالوا وانما
لم يذكر في الكتاب القيمة لان ذلك عندنا اقل مما يبقى بغير المخرج واليه مال ابو عمران
وعبد الجواد بن حبان في ربحه ويجب ان يكون ما علم المشتري به لقله ربحه في التمر
بيع المراجعة انما يحتمل بيع المراجعة في التمر وحاله من تعجيل وتأخير وما اشبه ذلك
في حكمة التاجر في ربحه يجب عليه في المراجعة انما اشترى الى ان يبيع في ذلك المشتري
لا الاجل له حصة من التمر ويحتمل للمشتري في الاجل وهذه فان لم يبيع وباعها بالنقد وقال
في المذونة في بيع مراء وقيل لا يملكه الا حصة المشتري التمر وقيل لا يملكه الا ببيع وان رضى
المشتري بالنقد واستبقى لانه حوله لخلو مراء في حوله التمر فان شاء هل يجب بيبانه
ام لا ومذهب المذونة وغيرهم التبيين فان حصة الا ان يكون التمر من او نحو الامور فليبين
في ذلك ثمنه انما التمر في ربحه العقبية نحوه وفي اصل المذونة ان يحب ان يبيع وعلل ذلك
في المذونة بان الناس رغب في التمر من القليل والفقير يعلم البيل للثمن قال في هذا انما
لم يذكر ما عليه واما ان يارحانه يبيع وما فاقه من ثمن التمر ان كان عيافاً وجب في ذلك
الاول فواو وان كان عريفاً فبيع في التمر فواو وان كان عريفاً ففواو كذا في التمر في
شح طلبة انما يشتري بنفسه اي لا يبيع ووجهه ثم فقد غير ما حقه عليه في اداء مراجعة
فله ثلاثة اخصال الاول ان يشتري بها بذهب وينقد عنه حصة او ما العكس في اداء
مراجعة على ما عطف وجعل عليه حصة ما نفد فانه لا يبيع وغيره وصر عليه في الواحدة
المازري وحكي ان المواز من ملك جوار انما الم يربح على صرف الفاسم وادع مراجعة
على ما نفد ببيع تكم التمر الاول اليه عطف عليه فواو والقول وجوب التبيين في الوا
حصة وهو كذا هو المذونة المازري وهو كذا هو المذونة والقول بفتح الوا وجوب
لذلك في الموازنة والقولان خلاصه في حال هل يربح ثمنه الفاسم من لاء الفاسم الثاني
ان ينفذ عن العير التي اشترى بها عريفاً ففواو لا يبيع على ما نفد حتى يبيع وان باع
على ما صفة جسدك المذونة انه يبيع ما نفد من التمر لان ما عطف عليه لم يستقر
ثمناً وهو كذا هو المذونة وقال ابن المواز يجوز وان لم يبيع الفاسم الثالث ان ينفذ
على العير كعامة يربح او يفتي حصة بذلك كما ما على سبيل التمثيل ما لانه الواقع في
المذونة الغشري وعياف وغيرهما وكذا هو المذونة وجوب التبيين في الموازنة يجوز
ان يبيع على نفد وان لم يبيع في ثمنه في المذونة رايه والمكمل والموزون وسائر العريض
وقاوال حصة المذونة عليه وعلى ثمنه اجفواو كذا في التمر في التبيين للقولين و
القول بان لا يوافق مذهب المذونة في التمر في قوله كذا في التمر هي مذهب الموازنة
والعكس ان يربح بقوله كذا لانه يجب ان يفتي في التمر في قوله كذا في التمر
في حصة حصة العير التي وقع عليه العقد ويختلف في بيان العريض وان كان قال في ذلك
لا ان يحمل على ما يستلزم المراء والافعال على ان التمر لا يباع عليه فلو كان التمر عريفاً
غير مثلي فبيع هو ازا البيع مراجعة فواو خلاف المثلي في التمر فلو كان التمر عريفاً
غير مثلي ففواو يجوز ببيع مراجعة اجازة ابن الفاسم ومنعه ان يربح ويحتمل لانه يبيع

بعضه وقال يشترى عنده وسواء كان له او لم يكن له ان يبيع منه للرجح الكذب
والحق به معجزة فقط يبر الكذب وهو ماله فاقير في زيادة الثمن مثل ان يشتريه بثلث
موجب فيبيع بثلث او ثوبين بثلث فيبيع احدهما بثلثين وهو خلاف ما ذهبنا اليه
القاسم قال ابن رشد قوله في هذه المسئلة ان لا يبيع من ثوبين بثلثين الا ان
يسقط البائع الكذب ورجله فلا يقال للمشتري حينئذ ان لا يبيع من ثوبين بثلثين
وقد سقطت وهذا هو المشهور وقال عبد الملك للمشتري الخيار ولو اسقطك
البائع لا يبيع فيه تبين حيث تكسبه واشتار الاخير والمجازي الى انه وان
جلاضوا امالك على المشتري فاح بالكتاب وحده ولو فاجع تخلفه المكسبه لكان له
كفول عبد الملك ع وجبه فكم لا يملكه ان يبيع على حيث نزع ان يكون الخيار لمن
اشترى منه غيرهما ولو مضى منه ونقل ابن كثير عن المتأخرين انه ان اظهر على
كذبه البائع من غير ان يوافي منه فلا يملك له الخيار بحسب المكسبه وان تبي
البائع منه فلا من كذبه فانه ما على خيار منه فكما المشهور وان فاجع البائع
غير من اخذ الصحيح ورجله او فاجع البائع فانه على الكتاب ورجله وفيل يبيع
الصحيح ورجله فاجع السلعة المكسبه في ثمنها المشهور بغير البائع
مير ان ياتى بها بالثمن الصحيح ورجله وبيروان يرجع الى القيد بشرط الاخر في
على الكتاب ورجله لانه قد رضي بالكتاب ورجله فلا يبر الى عليه فانه ما لم ينقص عن
الصحيح ورجله العار في هذه المسئلة المشهور واما على قول عبد الملك فانه الواجب
فيهم مع القوت تفصيل منه وينكر الى من يستحق فيه ثمنه السلعة او ثمنها
وان يملك البائع من المكسبه بما باعه من مال حرام في يده ام لا والفرا فيبيع الصحيح
ورجله لانه في الموازيه ورجله عنه وفي المسئلة قول ثالث ان على البائع فيه
يوم خضها الا ان يكون ذلك اكثر من الثمن الكتاب ورجله فلا يبر الى عليه او يكون اقل
من الثمن الصحيح وما ظاهره من الرجح فلا ينقص منه في القوت بحواله الاسواق
قولان في هذا الحكم يختلف بغير ما وجدنا في الاحتجاج الى ما بيننا وبينه من اختلاف
فيه وهو حواله الاسواق وسكت عما جوفه لا نقاضه عليه وروايت ابن القاسم
انما معينة وروايت ابن زياد عن حواله في المسئلة انما فاجع ثمنها او ينقص
وحسب فيه القيمة الصحيح ابو محمد وعجبه هذه الرواية معالة لرواية ابن
القاسم وان حواله الاسواق لا تعين على هذه وقال جماعة يعقل ان يكون حواله
في هذه المسئلة حكم هذه البائع مع القوت لا يبران حكم ما يعين هذه البائع وتكون
الروايتان متعنتين على غير بقية ابراهيم في هذا المصنف وكذا في اختلاف في جميع
روايت ابن القاسم في هذه المسئلة المكسبه في ثمنها يوم القبض ورواية ابن زياد
انما يوم القبض هل له في خلاف على ما نهر الكلام او هما واجعا الى شيء واحد و
المعتبر يوم البيع وسننى رواية ابن القاسم ان الفير كان يوم البيع واختلف
في هذه المسئلة المكسبه في ثمنها انما سقطت ببيع البائع هل يكون ثمنها من البائع
والبائع في يوم يكر ابر عبد الرحمن او من المشتري وهو مذهب ابي عمر ان
يكال او يجوز في كالبائع غير مثله في موضع القيد شويعه ان ما تفاجع من الثمن فانه
مير القيد

مير القيد والعوات خاص بالمقوم واما المثلي فان موت عينه كذا فوت لقيام المثلي فيه
مقال العين وقوله لا يبر في مثله في موضع القيد او في الموضع الذي كانت تحت فيه القيد
في المقوم م ولو فاجر علم او صدقه او فاجع ثمنه فعليه ما صدقه ورجله او يبرها
شرا لم غلظ على نفسه وباعها فاقبل ما اشترى اهلها به كما لو اشترى اهلها بعهده واخر
انه اشترى اهلها بنفسه فلا يصدق بغيره في عوالة بل حتى يصدق به المشتري او تقوم
له عينه قال في كتب القسوس من المذونة او ياتي من رفع الثوبه ما يستدل له على
الغلق فيجعله البائع ويصدق البائع او يبري من حال الثوبه ما يدل على صدقه وقوله
فعليه الى اخره ان المشتري مخير بين ان يدفع الثمن الذي فاجع ثمنه البينة ورجله
ويبر ان يبر السلعة م وان فاجع المشتري مخير بين ان يبر السلعة او يبر
او قيمتها ما لم تنقص عن الغلق شرا وان فاجع ثمنها او فاجع ثمنها او فاجع ثمنها
تقديم السور في قيمتها كما في الزيادة لانه غلظ على نفسه وحامله ان له القيد
ما لم ينقص عن الثمن المغلوق فيه ورجله وما لم يبر على الثمن الذي تبين ورجله
وعارضا ان الكاذب ثمنه السلعة بمسئلة تفصيل المصنف انما باع ثوبا بثلث
فدفع غير ما فاجعه المصنف فانه قال يبر له ولا يبر له عليه في الفجع فلم يجعل الفجع
قوتنا فجعله ابن القاسم في بيع المراءجة وهذا وجه وهو بان ثوب الكتاب في المراءجة
لو هلك بطل الثمن بيمينه لكان هلاكه من المشتري وثوب الغلق لو هلك بيمينه
لكان هلاكه من بايعه وهو يرجع في المعنى لما جرح غير ان نصيب المصنف لم يبر فيه
بيع والبائع سلك المصنف على نفسه فلم يكر عليه شيء بخلاف الفجع في بيع
المراءجة فانه وقع في يده ووقع العقد عليه وانقل الملك فيه الى المشتري م
وقوم يبر يوم قبضها وقيل يوم بيعها من الصغير وقوم يبر يوم قبضها وقيل يوم
السلعة المغلوق فيها والقول يتفق يوم يوم القبض من هب المومار وقوم يبر
يوم البيع من هب المومار لانه صحيح على ما تفاجع ويعقل او يعوق الى التبراه
فيما او ينقص بيع المومار من واشتار غير المومار الى ان الخلاف في مسئلة الغلق
يخرج من مسئلة الكتاب لا منصوص م ولقد اورد في شمل الاشجار والمار وهو هب
والعقود بينهما شرا في هذه المسئلة انما باع شجر ارض فاجع ثمنها فانه يتناولها
اقبل بها من ثمنها وشجر وكذا لو باع البنايا والشجر ارض فاجع ثمنها للعقود
م لا ينكر الى المومار والمعتقة لا يشترط شرا فيقال ان ثمن النخل مفتوح اليها مخفيا
ابن دفع اليها ابر او ابرارا حقا في مومارة ورجله ثمنها مشترط في البنايا ابرها تأمير
واياما مشط في مومارة وقا برك النخل واقبرات واختلف في معناه وفي الاكمال
هو فعلق ملح الثمر في الاغنى لئلا يسقط ثمنها وهو الفلاح ونحوه في الجوهرى قال
يقال برك النخل اي الفحة واصلها شرا قال وقا برك النخل تلفحه وقال ابن حبيب
الابار شرا الفلاح عن الثمرة قوله لا يبر في المومارة يبر في المومارة في النخل وكذا
او العلاب واغنى ابن النجار واجر عتاق با فانه لا يبر في ثمن الثمرة المومارة المنعقدة وقاله
انفسها تنهرج وان لم يشتريها وانما غلظت الامور في العرو او لم يوافقها هو

تساو البنايا

القياس لا كالمشهور لما كان خلافه وعليه ما في الصحيح من حيث ان من غير ما يتناع نظرا
 فاما ان يشترط للبائع الا ان يشترط له المبتاع والتاخير خارج بالتخل وماله زهون
 ينصف بعقد كالمبايع والتخل وان كان عليه المصنف المنصف على الما يور وما لا يور له الباع
 يعقوب فيه ان يصر جميع الثمرة عن موضعها وتتميز عن اصلها فهو بمنزلة التناهي
 فيه ومن كل ما يور في الثمرة غير الما يور له فباعتد واختلاف انما اشترطه البائع
 لنفسه قبل الا يور في الما يور له وقبل يجوز اللحق وهو الصحيح من الما يور
 بيا على انه منصف على ملكه الما يور له فباعتد عليه مالا يور له الباع وما لم
 يور له المبتاع وما لم يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 ابل في يور ما لم يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 تسلم جميع الثمرة ولا يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 البائع بانه لا يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 وبعض الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 يعقوب الثمرة وبعض الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 كالمشهور جميع الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 الثمرة وما لا يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 ان يشترط المبتاع فباعتد البائع وحده الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 لا كالمشهور فباعتد البائع وحده الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 ليس في الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 على ما قاله المتأخر وهو ان كان له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 للبائع ان يسلم الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 فورا ان الفاسق يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 زور على ما ذكره الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 ولا كالمشهور ان الله في الفاسق ان يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 للجميع على المبتاع ان يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 كالمشهور بانه الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 عليه ان يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 وفيه خلاف وغيره فباعتد البائع والمشتري في حيث يور له الثمرة للبائع ما
 يعقوبه الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 مالا يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 مالا يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 فيه واكثر لو فاق الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 ثلاثة احوال يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 او يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 يور له

يلزمه السقي فقال مال في الموازنة فهو على البائع حتى يسلم الاصل لمشتريه وقال
 المعزومي في ما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 المبتاع يعقوبه الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 به وصلاحيه بخلاف ان يشترط البائع الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 يجوز ان يشترط البائع الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 احد الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 بالبيع واشترط الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 البائع رواه الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 اشترط عن مال ورواه ابو الفاسق وروى عن ابو الفاسق ايضا هو ان يور له الما يور له
 مال في الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 انما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 حوزة الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 المبتاع وهو ما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 بالجميع الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 او من متاع من رثه عنه فلا خلاف انه له وكذا ان علم ان يور له الما يور له الما يور له
 في حوزة الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 جوده في تحت الارض كان البائع عليه ونفسه فلا خلاف ان يور له الما يور له الما يور له
 لم يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 والدجور والسلم الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 بنت جميعا وهي جمع ثابت كالبواب والحدود والمطافاة واشترط الما يور له الما يور له
 ان يكون مسما ايقتضيه انه لو كان غير مسما لكان للبائع الا ان يشترط له المبتاع وهو
 قول ابن عتاب والحنفية ابن العمار وابن زريق والمسلم واخرج له ابن سنان يقول ابن
 الفاسق فيما كثر من مازر فيهما علو وليس له سلم فقال الما يور له الما يور له الما يور له
 له سلم فاقوا حتى انقضت السنة فقال يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 فيكون ورده صاحب الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 بالسلم فاقوا الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 الجميع وقد حصل وليس من شرط التمسك من التمسك فباعتد البائع فباعتد البائع
 ان يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 ينقل كالمشهور والمال يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 قال ابو الفاسق السقي فقد يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 فيه فباعتد البائع او كان فيهما بغير حقيق وكما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 عليه الحق ليس على صاحب الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 بالجميع الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 وبسببه البائع ان يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له
 للمبتاع الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له الما يور له

لا بد من الميراث واليمين الاولى لا يستحق منها ما لا يملكه ولا للمبتاع استيفاءها بيمينه فلما
 فكل عنده المشتري لم يكره من يمين اخرى وقال في الميراث وهو الميراث وهو الميراث
 اجتنابا الى البيع خلافا للسحنون شرفا في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 قبولها وقال السحنون بنفسه انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 بقاء العقب بينهما الا ان يفسد في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 انما انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 بامير الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 وقيل بعكس من انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 كما انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 ليمتدح البيع بيمينه انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 وتصوره كما هو في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 عليه لقوله في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 خلافا للميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 وبان الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 وما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 النبي صلى الله عليه وسلم في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 صلى الله عليه وسلم انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 حجة الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 على سعة له ولا يكره انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 مساوته اقل في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 وعلى خلافه هل يبيع في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 البيع والا تشبه بغيره من الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 والله اعلم انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 وقسمه على الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 وغيره ولا يكره انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 تحقيق عواله فان كل الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 كذا في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 على فقي في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 الخصم وهذا الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 واذا كان عواله في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 في قسم الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 بان كل الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث

انما لا يلزم

من

انما لا يلزم من فقي البيع ثمانية ان يكون حصل بعشرة اجزاء ان يكون وقع بتسعة
 وكذلك انما يمين على ثمانية المشتري في اقل المشتري في عشرة و نكل
 الميراث ان يكون باع ثمانية فلا بد للمشتري ان يكون له ان يكون له
 ثمانية فيكون له ان يكون له ثمانية فيكون له ثمانية فيكون له ثمانية
 فلا بد له ان يكون له ثمانية فيكون له ثمانية فيكون له ثمانية
 من ثمانية فيكون له ثمانية فيكون له ثمانية فيكون له ثمانية
 الزم او كما يفسر ما يلزمه في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 فمعهما ولا وانما انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 حتى ينكل ما حبه في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 الاقوال او ما يتعلق به في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 وهذه هي الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 كما سياتي في باب الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 يكره في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 بعينه بنفسه في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 يكره في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 القول في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 يقولون انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 وعلى هذا انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 يمينه وايضا في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 على ان الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 يقال في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 اوله يكره وهذا في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 في الواحدة من رواية مكره ان الميراث انما هو الميراث
 في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 لجان و يتجاسر في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 هذا القول في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 لا ولا في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 اعلم ان ما قبل الاصل ثمانية الاولى انما هو الميراث
 ان يتحقق عليه في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 والثانية في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 جميع في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث
 رواية في الميراث انما هو الميراث انما هو الميراث

المتناع بالقول قوله سواء اقر البائع بالجل او لم يقر به وهو اختيار المحققين الثاني
 يتبع الباع ويقتضيه ما كانت السلعة ببيع البائع فان لم يقر به الى المتناع كان القول
 قول البائع ان لم يقر بالجل والقول قول المتناع وان اقر به الثالث يتبع الباع ويتبع
 متناع وان اقر بغير المتناع السلعة لم تقف فان كانت كالقول قول البائع ان لم يقر بالجل
 وقول المتناع ان تغارا على الاجل واختلفا فيه وصححنا القول في مالک وابن القاسم
 وهو المختار عنده الرابع يتبع الباع ويتبع متناع وان اقر بغير المتناع السلعة لم
 تقف وان كانت كالقول قول المتناع ان لم يقر بالجل وهو قول ابن المنيذر
 وابن عبد الحكم واصبح الخا من قول البائع قول المتناع ان لم يقر بالجل ما يشبهه كانت
 السلعة قابضة او فائتة روي عنها عن ابن القاسم والسماع والبايع انما لم
 يقر بالجل كان القول قوله لم يقر بالجل في بيع السلعة فان لم يقر بالجل كان القول قوله
 السماع ان البائع انما لم يقر بالجل والقول قوله وان لم يقر بالجل كانت قابضة
 وان كانت كالقول قول المتناع وروي عنها عن ابن القاسم وهو قول
 العمر اخبرنا الثامن القول قول البائع ان لم يقر بالجل كانت السلعة ايضا قابضة او
 فائتة وان اقر بالجل والقول قول المتناع كانت السلعة ايضا قابضة او فائتة فلا
 يتبع الباع ولا يتبع متناع في شيء من ذلك وهو قول مالك في رواية مكره عنه وانما
 اختلفا في ان يثبت به جفك بالقول قول منكر التفقه في الشرايع على الاجل واختلفا
 في ان يثبت به جفك بالقول قول البائع وضع اليه في غير ذلك مستلزم
 لا يثبت به جفك في اوله وكان القول قول منكر التفقه في الشرايع لا يثبت به جفك
 القبول في وجه قضيب الصانع وانما يثبت به جفك على الاجل شريطة ان يقر بالجل وانما
 المتناع طلب المتناع وهو في رواية الواضحة عن ابن القاسم وكذلك اختلفا في
 معماره واعلم ان قول المصنف منكر التفقه اعني قابضة من قول غيره فان المتناع لان
 المتناع كان ينكر التفقه كذلك ايضا قد ينكر المست التفقه فيكون القول قوله وان لم
 يتصور معارضة الضار وانما اختلفا في بغير الثمن والسلعة في الاجل بقاؤها
 ويجوز في بعضها كالتحريم والبطلان في بطلان وكغيرهما انما حال الزمان هو
 يفتقر العرف بخلافه ويرجع الى العوايد في بعض احوال الخطب المتبايعان في بغير الثمن
 بان يقول البائع لم اقبض ويقول المتناع بل اقبضتكم او السلعة بل يقول المتناع
 لم اقبض السلعة ويقول البائع اقبضتكم في الاجل بقاؤها وهذا ان يقر بالجل في ثمة
 المشتري والسلعة في ثمة البائع لان الاجل عدم خروج الثمن من ثمة المشتري الا
 بيمينه او اقراره وكذلك المضمون الاجل بقاؤه بيمين البائع ثم يخرج العرف بقدم على الاجل
 في بطلان بيمين البائع في مثل التحريم والبطلان في ثمة المشتري بالضرر
 انما العرف في مثل هذه الاشياء اعطاء الثمن قبل العرف وحكي المأزوي لا يتعلق على اعتبار
 العامة هنا وانما هي كلام المصنف انه لا فرق في هذه الاشياء ان يقر بالجل وهو قول
 ابن منبج ونقله عن ابن القاسم وانما في ذلك يجوز ان يقر بالجل في بغير الثمن
 القول فيه قول البائع وفيه المصنف كقول القول قول المتناع في ثمة المشتري كالمعروف
 لا يتعلق المذهب على رجل قول المتناع حينئذ ومعلومه انه لا يعمل في بطلان او في بطلان

ان قال

ان

ان قال فقته بيمين البائع في القول قول البائع بان يقر بالجل وان قال فقته قبل بيمين البائع
 فثلاثة احوال احدها ان القول قول البائع وهو ظاهر قول مالك في العتبية والثاني
 ان القول قول المتناع وهو ابن القاسم في المؤدية والثالث القول قول المشتري في كل ما الشان
 فيه بغير ثمة قبل بغير الثمن وهو قول ابن القاسم في الموازنة حكاه ابن منبج
 حكى غيره في المسئلة في ثمة سواء قال فقته قبل بيمين البائع او بعده ان لم يقر
 المشتري المضمون وانما عني انه في بيع الثمن فلا خلاف انه لا يعتبر قوله وقوله وكغيرهما
 اي وكذلك القول قول المشتري في غير البيع والمطل كالمعروف والاربع مصلح بغير العرف
 فيه بالنقد بشرط كالمطل في بغير العرف حينئذ لان البائع لا يصير الى مثل هذا
 الزمان وهذا هو الاصل انه يرجع الى العرف في بيع الثمن وانما في بطلان او في بطلان
 ما خاله ابن حبيب اما الرقيق والحر والاربع والرابع وشبهه ذلك مما لا يباع على
 الدين ولا على التفاضل والقول قول البائع في عدم القبض لم يضر لذلك المسئلة وان
 ليست ان القول قول المتناع ويختلف واما البز والشمات مما يباع على التفاضل والاهل
 والقول قول البائع لم يضر لذلك عشر سنين او اقل من ذلك مما لا يباع على ذلك اليه
 بيمينه والمتناع ويختلف وروي عنه في مكره وقال ابن القاسم بيمين البين
 الربيع وغيره ما عدا الحنابلة والزييت وجعل القول قول البائع في ذلك وان يقر بيمين
 سنة حتى يجاوز الوقت اليه يجوز البيع اليه ابن منبج وابن منبج وغيرهما
 والاصل في هذه ان يعمل على العرف في تلك السلعة فيفتقر به وانما في انشاء المصنف بقوله
 يرجع الى العوايد وكذلك قال ابن منبج ان يثبت له البقية ان يثبت على العوايد والمضمون
 كذلك في بطلان بيمينه وان اختلفا في بغير الثمن فذلك الاجل بقاؤه لا كنهه بقرار القول
 في صير المشتري او السلعة في المأزوي لا يثبت ولا يثبت في غير المضمون وكذلك
 في بيمينه الا بقوله الا قول هكنا فصر عليه المأزوي ويؤيده ان الاشارة في كلامه
 بذلك غالبا انما هو في الخلاف ويؤيده انما بقوله بقاؤه او الاختلاف في غير المسلم
 فيه كالاختلاف في غير الثمن في العقد او في البيع فحينئذ بيمين البائع ولم يفتقر
 له في الاصل وهذا الموضع على هذا العمل ولا يفتقر الى التسمية في كلامه لا في الحكم لانه قد
 يجعل ذلك لان القول التسمية على ما تقدم هو الاغلب في قولنا والسماع اعلم وانما
 شبهه المشتري فمقتضى بغير المضمون عرفت على المشتري انما في ثمة المشتري
 على نفسه بيمين الثمن في ثمة فذلك مقتضى السلعة لشبهه في العرف في ثمة البائع
 انما عني بيمينه في ثمة بغير السلعة والقول قول البائع على المشتري وهو يختلف
 قال المصنف في العتبية يختلف ان كان بيمين البائع والاشياء في مال او في مال
 الاجل فقال له السلعة فلا قول ولا يبيع والشاة لا يبيع على الحكم ان
 القول قول المتناع في عدم القبض في بيمينه في جميع العرف انما في ثمة
 البائع على نفسه بغير الثمن في قام بيمينه وقال انما في ثمة على نفسه بيمينه
 في بيمينه بيمينه في مال او في مال بيمينه في مال او في مال بيمينه في مال او في مال
 واصحابه انه لا يختلف وقال ابن حبيب الا ان ما في بيمينه في مال او في مال او في مال
 في بيمينه والاكثر هو البائع الى قام على المشتري بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه

اليه ورب السلف في الموضع الذي يقبض الكعك فيه فقال المسلم اليه انما قبضت
منك راهاك على ارا عظيم الكعك في البسماك وقال الذي له المسلم انما قبضت
اليك على ارا قبض منك بالامسكته ربه والقول قول البائع ان الخواص كان الاجل
فعله اعتبار القبط في له والاي وان لم يبع واحد منهم موضع العقدة والقول للبائع
وهو المسلم اليه لانه غارم كما او القوا قوله انما اختلف في الاجل واختلاف الطهار
كان اختلاف الاجل اختلافا لا به العرج وانما يكون القول قول البائع انما اختلف في الاجل
او اختلف في ما فله كل واحد منهم او اختلف في مقتضى الاقول المختص وحده فيجعل عليه
قوله انما ارا عينا معا لا يثبت فيه ثبته عليه بقوله ان ثبته على اوله يثبت
قوله واحد منهم في الجار والي وان ثبته على واحد عاها جارا عاها كل منهما موضعا
بغيره في الجار وبقا مسما فله في الموضع والموازاة والواقعة لانه وان كان
الاصل ان يعمل على قول المسلم اليه الا ان العرف كان به **تخييل** ما ذكره من قوله ولا
في البائع لانه كان الاجل صحيح وفيه فمر في الموضع وثبته عليه كما ذكرنا لانه يفي في كلام
المصنف فخر لانه لم يقطع في الاجل والقول قول البائع الا على قول شاذ لا تصح الاعالة
عليه **في المسلم** له فخر وكما الاول فتسليم جميع الشرع في الدين بالدين شر في
الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اسلم فليسلم في كيل معلوم ووزن
معلوم الى اجل معلوم واختر في قوله جميع الشرع مما لم ينفه البعض فانه لا يجوز
فخر على ذلك في الموضع وثبته على الموضع وغيره وهو المعروف في ذكر ابن الفجار قول
بامضاء ما تضاف اجبه وهو مبني على احد القولين في المصنف انما اجبعت خلافا
وحراما ولا يثبت قول ثالث يجوز ان يتاخر البسم في المصنف لان البسمي تبع
فيحكمي حكم متبوعه واشارت بسنة الى فخر في قول ما جاز له تاخير الثلث مما جاز له
ملك في الموازاة في الكرا المضمون في الثلثين وذا في الثلث وفخر وغيره بان ملكا
انما اجاز له في الكرا المضمون للضرورة انما الاكثر في المضمون واما بالناس والضرورة
في المسلم واخر في الكرا المضمون في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
المقبوض واللا في جميع ما تقدم من الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
يخوف الدين بالدين فخر من وجهين احدهما ان الخوف اقل في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
الواضح ولذا اختلف في التاخير في الموضع ووافق ولا يقال قوله خوف الدين بالدين
في ختم في الموضع بان في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
لعلة اخرى لانه بيع معين متاخر فخره وجوز اليوم واليومان بالشرك وفيها
وقلا في قبيل لا يجوز شر يجوز في جواران بين الباع والراي ان يكون ملكا في الموضع عند
وان بين المالك بجمع فاعله وعليه تكلم وقال انما انفي به مبني المالك بجمع فاعله
لانه لم يستحسن في ذلك قوله في الدين بالدين وما نسبته للموضع وثبته من التاثير
هو في كتاب الخيارات منها والفرق فانه لا يجوز تاخير في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
مستحسن واختاره ابن الكافي وعبد الحق وصاحب الكافي لانه كما هو الذي عسى
الكافي بالكافي البائع وانما يجوز التاخير الى اليومين والثلاثة على المعتمد
واما من يجوز المسلم الى هذه المدة فلا يجوز التاخير عنها الى هذه المدة لانه عسى
الكافي

الكافي بالكافي ويجوز ان يقبض عنه هذا القابل في المجلس وبالفق منه **في اخر**
اكثر بغير شره فخر ان شره اكثر من ثلاثة ايام يريه والشر من التاخير لما سيبه في
والقول ان ملكا بالمسما قال ابن ربه في قوله في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
في المسلم الثاني انما عاها في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
مخالفة هذا افعالا وتاخر راس المال اكثر من ثلاثة ايام من غير شره فيجوز ما لم يجعل
الاجل فلا يجوز والجواز قول المصنف ورجع اليه ابن القاسم في الموازاة ولا من ذهب قول
قاله ان تعيها احد هما تاخير له في نفسه والاحسن ولا من الما جسته ولا من حبيب
رابع انما امك المصنف البائع براس المال او يعطه حتى حل الاجل في البائع مخير ان شاء اخذ
منه بقبضة راس المال او اعطاه مده او يعطيه حصة ما فله خاصة وان كان التاخير
بموجب البائع لزمه الكعك كله **في الاقرب** القسط لانه في دينه في مدينه في مدينه في مدينه
المصنف في اكثر وقيل في مختلف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
في حصل فخر راس المال حسم ولم يجعل معناه في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
فاخر او زاي فخر مختصا من شغل وانما اجاز به رهم فاخر واخر في الاخر به فينتظر
في المسلم بقوله ولا نشك ان هذه الالباب اخذ من الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
اولي والمشتور وهو منه ذهب المدة وجران البهل وقاخير في اليومين والثلاثة
قال المصنف الا ان يكونا في خلا على ذلك ليحيز ايضهما الكافي بالكافي وهو تفصيل
بغير الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
وبافراهما مع المتبقي وفسر مستحسن ما في المدة بان الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
يؤي ولو كانت فاسدا او صاما ما حل اخذها ولا التبايع بها ابو عمارة وهو خلاف
كما هو المدة وثبته وقال في مختصا من شغل وانما اجاز به رهم فاخر واخر في الاخر به
ينتظر من المسلم بقوله ولا نشك ان هذه الالباب اوسع من الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
اليوم واليومين على قول مستحسن والمقتضى ايضا اشد ويجوز تاخير البهل في
من ثلاثة ايام بشرط ان يفي من الاجل اليوم واليومان فاخره فيشره امه ابعيد
في عشر على ذلك بعد يوم او يومين على كل من ارضيهما وامر بالانتظار والى ان
لم يفتن على ذلك الا بعد ايام كثيرة ابو بكر ابن عبد البر من العقدة كلما جازسته
خوفا من غولها على ذلك ابتداء لم يفسد ابو عمارة الا في رما فاخر ويصح ما علمه
وروا غيرهما الصحة في الجميع لصحة العقدة او الامم ويجوز الخيار الى ما يجوز التاخير
اليه بالشره بغير فخره فان فخره ولو تكو عا حسم لانه ان فخره في مدينه في مدينه في مدينه في مدينه
لما يبر لزوم حكم العقدة في المسلم في حكم الخيار فيه وانما يجوز الخيار في المسلم
بشرط ان يكون في ثلاثة ايام فاخره هو الذي يجوز تاخير العقدة اليه الثاني
لا ينفذ ولو تكو عا ولا حسم لان المسلم انما ينفذ وثم العقدة كالمسلم اليه في
اعلى سلطة موصوفة الى اجل عن شره في مدينه في مدينه في مدينه في مدينه في مدينه في مدينه
هذه الخيارات المتكثرة بما يعرف بعينه لانه لتعيينه ليس في مدينه في مدينه في مدينه في مدينه في مدينه
تشاركه في المسئلة في عاها جوار النقد ولو تكو عا مسابلا انما يفتن الامة على
خيار وفيها مواضع لثبته العلة لان الشرع في البائع في اتم البيع ما فخره مدة

الخيار صار المختار في انتمى من ذلك الخاء في هذه جارية فيها مواضعة وبيع الشيء
القاب بخيار وللكرار على خيار والار غير المامونة قبل الروى وام غير النقط من
يجوز فاختار له لتعيينه طيسر فينا من لا كلفه فينا يقاب عليه كالمعام والتوب
وقيل انه لم يكل المعام ولم يحضر التوب في مجلس العقد ان لم يبر فيه حق فوجد
شخصا مضمنا من قوله جميع الثمن انما يجب تسليم الجميع ان كان فقه اراما غير
النقط من يجوز فاختار له لانه لتعيينه لا يكون فينا في ان كان في المدة وانه لا تأخير
التوب والمعام من يخطا ان كان التأخير بغير مشرك وام لو كان بغيره فانه يقسم
فقر عليه في المدة وحل من محرز وغيره الكراهة على خلافه ومنع من فيه هاهنا
لم يكل المعام انه هو راس المال ولم يحضر التوب محل العقد اما ان يكل المعام واحضر
التوب فقه انما نقل خطا انما الى المسلع اليه وطا كالمعيار فلامعنى للكرهه والبدل
الاشارة بقوله وقيل انما لم يكل المعام الى اخره ولم يذكر المصنف الحيوان والقله وال
كالعمر فاقال بعضهم وفيه عيب فصل من مسئلة في بعض الفقر من ان لا فرق بين
العمر والمعام الى اخره ولم يذكر المعين بغير شك حل الاجزاء لا وانه جاز في ما ذكره
انما اخلق الجواز في المدة في مسئلة الحيوان لانه مسيل عرام رفعه وكرهه في الاخرى
انقله كما في هذه في الاراء واليه نجا ابو عمر ان يضار به من ابرز من جملة من
الشرايين الجواز منه نص الكتاب ان تأخير راس مال المسلع بغير مشرك المدة الكثرة
على ثلاثة اقسام بغير العيب فيسحق وفي العمر والمعام يكره فيهما في لا يقسم
وفي الحيوان لا يكره في المدة ولا يقسم لان الحيوان مع الايقاب عليه وقال ابو محمد
الرولى المعام فقه ان لا يعرف بعينه وبقدر بين العرف والحيوان انما مما يقاب
عليها وهذا على القول بان مصيبة الحيوان من مشركه وام على القول بان مصيبة من
الباب فلا فرق بينه وبين العرف وبقدر بين العرف والحيوان انما مما يقاب
التحريم لانه انما لم يكل لم يكن بينه وبين العيب فرق ومنه انما احضر التوب ان يجوز
لان محصور لا يتعين فلا يكون فينا من بين السرا علم ويجوز بمنفعة معين تقاها
شراء ويجوز ان يكون راس المال منفعة معين كذا رقيقة ونحو ذلك واحترز بالمعينة
من المنافع المضمونة فلا يجوز ان يكون راس المال لانه الكال بالكال وحكي المصنف
الاتفاق بقبال بر مشير لاني في المازر والمنتفع اما المحسن اشارة الى الموازنة ما
في عي منع شرا منافع العيب من يخطا في اجازها هذا ان يكون راس المال منافع
معين ومنع ابن الفاسم اخذها عن ابن قيس لان اللازم في محل المنع فيسحق في من
وهو ان يشترط ان يتاخر بين الدين والمجازفة في الثمن في غير العيب جاز كالمبيع
انفا فاش يجوز في الثمن الى راس المال يكون جازا في غير العيب وكما نص كلام
القاضي في مخرج راس المال جزا لما يتوقع من محروما بملك الثمن فيفقه الى
التنازع ابن قيس في موازله والمذهب كله من ظاهره وقوله كالمبيع في محل واحد
احد هذا ان يكون فقه الاستدلال على من منع في المسلع ان يكون راس المال جزا انما هو
بيع كسائر البيوع والقضاء ان يكون فقه الاجالة على ما تفرع من شرا وكذا الجزا في
وما فيه من الخلاف من القائل ان يكون فقه امين ولا فقه من النفس والتعاقل ولا شيء
في اكثر

في اكثر منه لانه مسلك من يخطا ولا يوافقه لانه في محل من الضمير في يكونا عابيه
على العوضين قصور كلامه تمامه واختلاف في سلم التخييل في المعام فقه ابن الفاسم
واجاز له سمحون وقال ابن مسleme ان هو اذن يمانع والاجاز قوله للنفس والتعاقل
النفس في محل في الجنس والجنس في التعاقل خاص في الجنس الواحد قوله ولا شيء
في اكثر منه اي ولو كان من غير المعام والنقط من مفهوم قوله في اكثر منه ولا في
جواز سلم الشيء فيما يساوى وفيه قولان في المانع مطلقا هو في الموازنة
وعزى ايضا الى بكر الوفا ومنه نص الجواز فيقيد الا يقيد المسلع بمنفعة لنفسه
في جميعه انما يتحقق به دفع بنفسه في محرز يكره في الاصل في المتعدي به بنفسه
جميعا في ذلك في اجزاء واراد في الاصل في ذلك في المتعدي به بنفسه
اجزاء منه واراد في الاصل في ذلك في الاجزاء في منزلة الكثرة والاداء من لافله
وراد في الاصل في ذلك في الاجزاء في منزلة الكثرة والاداء من لافله
كذلك في محرز او عليك في دفع في ذلك في المتعدي به بنفسه في المتعدي به
سلم الاجزاء في الاصل او بالجنس في الاصل ان يكون بمنفعة الاجزاء في الاصل في
حينئذ سلم احد هاهنا في الاصل في المصنف قريب مما قاله في المدة من ان
الجنس لا يسلم فيما جدد في جهة غير حتى يتبين اختلافهما في دفع في ذلك
كبير غلظه وكوله في ذلك في جدد في الاصل في المتعدي به بنفسه في
فصل في الكبير مصنع منه صغار في دفع الى سلم الشيء في دفع في ذلك في
بوجه او لها حل في المدة في الاصل في الكبير لا يصح ان يجعل في دفع في ذلك في
او ان لا يخرج منه الصغار لا يقسمه الا من فانه في الاصل في الكبير من غير فوج
المعين فالتعاقل في المراء بالجدع المعين المخلو ولا المتصور لا المتصور يسمى في ذلك
الجدع على هاهنا في الكبير لا يخرج منه جدد في دفع في الاصل في المتعدي به بنفسه
في دفع منه لا كقول المصنف جدد في دفع في الاصل في المتعدي به بنفسه في دفع في ذلك في
فقه وهو لا يتاخر في دفع الجواب الثالث في دفع الجواب انما يصح انما يتبين
على ان الجنس اصناف وهو كما نص كلام ابن قيس فانه في الاصل في المدة في دفع في ذلك في
سلم جدد في دفع في ذلك في الاصل في المتعدي به بنفسه في دفع في ذلك في
الجدع من دفع في دفع في الاصل في المتعدي به بنفسه في دفع في ذلك في
الجنس صنف وانما تختلف اصوله الا ان تختلف المنافع والمصارف مثل الواح والجوايز
وشبهها وتردد بعضها في كلام ابن قيس هاهنا في دفع في الاصل في المتعدي به بنفسه
والاكتفاء في الخلاف في الجنس وانما يتبين في دفع في الاصل في المتعدي به بنفسه
ان يرد في ابراء من غير مكلو اختلاف الجنس لانه في دفع في الاصل في المتعدي به بنفسه
في دفع في الاصل في المتعدي به بنفسه في دفع في الاصل في المتعدي به بنفسه
والقرهه عبارة عن سرعة اليقين وقابك هاهنا في اختلاف المنفعة نصير الجنس
الواحد جنس في الاصل في الفاسم في الموازنة في دفع في الاصل في المتعدي به بنفسه
صفر في دفع في الاصل في المتعدي به بنفسه في دفع في الاصل في المتعدي به بنفسه
المدة في دفع في الاصل في المتعدي به بنفسه في دفع في الاصل في المتعدي به بنفسه

الفاسع وعلى قول ابن عبيد ان تبلغ سن الوضع والسن قوله يشترط الى اخره اي انما قلنا
 يجوز ان يبلغ الكبير في الصغير وعكسه فهو منشور كما لا يكون بينهما من المدة ما
 يوجب الى معنى المزاينة فلا يبلغ كبير في صغير الى اجل ينتج فيه الكبير صغيرا
 ولا يبلغ الصغير في الكبير الى اجل يصير فيه الصغير كبير او معنى المزاينة فيه الحكمي
 والقمار لانه اذا علمه الصغير في الكبير الى اجل يكن فيه فلا نه قال اضر له هذا الى اجل
 كنه افاض ما توجب في متطو ان يبلغ عام الى وكانت مفعلة له وانما اعلمه الكبير في
 الصغير فتدانه قال خذ هذا الكبير على صغير يخرج منه قوله بخلاف صغير الا انه من
 ان صغير الا انه من صنف واحد مع كبير فلا يبلغ كبير في صغير وعكسه سواء انما
 العلة او اختلاف الاصح حكى المازري اتفاقا عليه ومقابلته اختيار الباقي قال الفاسع
 عنه ان يكون صغير الرقيق جنسا مع الجاهل الكبير واحتج بخلاف المنافع **ع** واختياره
 هو الصحيح عنه **د** وخلاف كبير الاكل لا يتفق **ش** يعني ان كبير الاكل لا يجوز ان يبلغ صغيرا
 في كبيرها ولا كبيرها في صغيرها فبقا ولا كنه مفعلة بالصنف الواحد في الواحدة
 التي يكثر والى جاح صنف واحد صغارها وكبارها والى صنف واحد صنف لا يكثر
 في كل واحد ولا في الاخر ولا في الاكبر ولا في الاكبر واخرجه بكبير الاكل كبير التعليل فانه يختلف
 بحسبهم هل يختلف بالبيض قال ابن الفاسع لا وقال اصح يختلف فيجوز على قوله ان تسل
 الى جاحه التي توفى في اختيار اكثر غير مبين **د** والكورة والافوثة في الله في مفعلات
 على الاشم كغيره في اتفاق **ش** يعني ان الكورة والافوثة لا يختلف فيها غير الا انه من
 من الحيوان في اتفاق وهل يختلف فيها الا انه من الاشياء انه لا يختلف كغيره قاله مالك
 في المذونة والعنقية واكثر المتأخرين على مقابلة لا اختلاف المنفعة فان منفعة
 الكورة المنفعة القاهرة ومنفعة الاناث المنفعة الباهنة وحكى المازري ان
 بعضهم خرج من الاختلاف فيمن اسلم به جاحه بيوضا في كيك وفيه فكر لا والحيوان
 انما قيل به للبيض الكورة والافوثة فكيف وان التخي خرج من الاختلاف
 فيمن حلف بغيره من مملك من الكورة والافوثة هل تتركه منه فيمن ام باق
 الزمة بناء على انهما جنس فيكون حكم حلف بعقوبه من الجنس ومولم يلزمه
 بناء على انهما جنس فلم حلف بعقوبه الكورة كان كمن لم يقع الجنس وهذا
 منه هب المذونة والعنق الامل وهو خلاف ما نه عليه في السلم انما جنس
 واحد وفيه فكر لان غاية ما يستفاد من مسئلة الخلاف اختلاف الجنسية
 واختلاف الجنسية اعلم من اختلاف المنفعة واختلافها **د** والصنابع النادرة
 في الله من كالتجمل والحساب وشبهه معتبرة باتفاق **ش** كلامه كذا ولا يبريد
 بالنادرة ان تكون المنفعة قليلة الوجوه خطا على ما يتبادر الى الذهن من هذا
 اللبس وانما المذونة ما يوجب في بعض الاشياء من بعض المازري واتحادا ايضا
 تنوع يجوز ان يبلغ قاجر الجرم قاجر العكر والعلم من جهة الاختلاف تنوع
 التجارة والحساب فيصح به الاتفاق وان التخي وغيره حكى قولنا ان الحساب
 لا يختلف به الجنس وهو المفقول عن ابن الفاسع فانه نقل عنه انه لا يبريد الحساب
 والكتابة والقرارة توجب الاختلاف قوله وشبهه اي كالتجارة والبنائية

ولا يبريد

ولا يبريد بشبهة الكتابة فان ابن زرغون حكى فيها ثلاثة احوال احد هما المالك وابن
 الفاسع علم اعتبارهما في الكورة والافوثة الثلاثة تصح وان حبيب انه معتبر في
 جميع الثلاثة لعيسى عن ابن الفاسع انه معتبر في الكورة والافوثة وكان ينبغي
 ان يقول وشبهه لا في العكر والافوثة الا ان يبريد مجموعا **د** بخلاف القزل والبيع
 الا ما بلغ النهاية **ش** لا في القزل والبيع امر عام وانما علمته الجارية من مومها
 علمته الا ما بلغ النهاية فان بعض بيع القزل يوزنه جفد وبعض يبيع
 انواعا جافدة وقمر ابن الفاسع وغيره على ان المبيع القزل او الجوز كصنعة واحدة
 فلا يخفى في كفايته بخلاف تبيع فيه نكح وجعل في الموازنة المبيع والخير مما يختلف
 بهما الجواز ولم يحفل القزل وعمل المبيع ناقلا واستشكله القونسي في عمل المبيع
 ورأى نافلا وقا له على علم عمل الصنعة المبيع **د** في الجمال الباقي قولنا **ش** هذا
 الخلاف انما هو منقول في الاما والقول فانه لا ينقل ابن الفاسع في الموازنة والنقل
 بالنقل لا يصح **د** مجمع وهو استحسان والقول ما قال ابن الفاسع وهو القياس
 قال المازري الاصح قول اصح واختاره التونسي وابن مونس وغيرهم **هـ** وهو
 الاصح لا المراء من الجميلة عيم المراء من غيرهما الا ان اصبح تارة اخلق الكلام في الجمال
 وتارة فيه بالباقي فدل عليه كلامه بعضه بغير وهو الاخر كان في الجمال الباقي
 قولنا **ش** حاكم المصنف والافوثة ثلاثة احوال يفرق في الثالث بين الباقي وغيره
د واما الممنوع لا يبيع في مفعلة وهاتئ المنفعة كالقزل يجوز على الاشياء
 بخلاف النقط **ش** لما نكح رجة الس على ما يختلف به الجنس من المنفعة والخلفه و
 الصنابع المتعلقة بالله في شرع في الصنابع المتعلقة بالجماعات **ع** ان المصنف نكح
 على جميع اقسام المسئلة لانه اما ان يبلغ مصنوع وغيره او العكس او مصنوع
 في مصنوع وهذا بالمصنوع انما استلزم في غير المصنوع بما لا يوجب مما يوجب الى
 اصله مع بقا فانه في دور النكاح وشبهه وسبب في الله ومثل المصنف الصنف
 الصنعة بالقزل والاشياء المازري وهو المشهور وعين الاشياء انما صنفان فيجوز
 سلم القزل في اصله اشار بغير المتأخرين الى انه القياس واختاره ابن مونس وحمل
 مسئلة الجمال الجنس على غلبة القزل بخلاف حقيقة لشمس **د** بناء على القزل الرقيق
 مع اطلاقه **د** ومو يله ما نضر عليه في الموازنة ان القزل الرقيق صنف والقزل الثقيل
 صنف قوله بخلاف النقط اي يجوز بيع القزل بالكتان فقد الاكر يشترط ان يكون
 مقلوبين فان كانا جزءا او جزءا فيهما لم يجوز ان يتبين الفضل بينهما فانه في الموازنة
 وهو مبني على انهما جنس واحد فيجوز الى المزاينة **د** وان كثر كالنسيج
 جاز **ش** هي اقسيم قوله وهاتئ وفوله كالنسيج اي يجوز سلم الثوب في القزل
 لا اختلاف الا غيرهم وتبين المنافع قال في المذونة ولا بأس ان يبلغ ثوبه كتان
 او ثوبه صوف في صوف ابو محمد الا ان يله الخ لا يبيع ثوبا في ثوبه هو المشهور **د**
 الموازنة لا يجوز بيع ثوب الصوف بالصوف الا يله الا ان يتبين الفضل وهو ينقل
 على ان المنسوج مع اصله جنس واحد وقا له ابو اسحاق على ما يوجب
 انه نكح واستقبله سمنه بان القيمة لا ينكح لمورثها وانما ينكح لثوبها

97

ويصلح في المنسوج ان يفتقد الى التعامل على نفس نسجه وغزله قال والمثقب الجوار
مختلفا ونحوه في بنو نسر والمآزر في عن تشبه ان النسج ليس بصنعة في الغزل وانما لا يحسن
الثوب بالغزل والواجل ولا يحد ابيد للمزاجية الا ان يتبين العقل بينهما وفيه لما لك
في النسج ما يفوقه في الاشياء لانه قال فيمن اشترى غنم لا جنسها ثم طمس الجنباع
ان النسج ليس بقوته به الغزل وان فطم اصله اعظم الاجل **ش** اي وان اسلم غنم
المصنوع فيما يصنع منه فكل الى الاجل الله فخر به المتبايعان وان كان لا يحل فيه
من غير المصنوع مقلد لك المصنوع منع لانه من ابيد انما احاطه الا جاز له بما يفضل
مثلا من الكثران عن الثوب وهو مجزول ان لم يمكن ان يمنع جاز لا تنقلا المانع وعلى
المصنف عن ان يقول وان فطم غير المصنوع الرقوله وان فطم اصله لكونه اشتمل انهم
تتمثل سلح الغزل في الثوب وفي كلامه اخلوا ولا مقتضاه ان الاصل ان فطم اعظم فيه
الاجل مسواه ما انت الصنعة اجملا ولا يصح ان لا يها نت فيه يمتنع سواه فطم اصله
عليه او العكس كمال الاجل ان كانا استغنى بها فطم المصنوع بقوله يقتضي
فيهما **ش** اي ان كانت الصنعة يمكن زوالها حتى يعود المصنوع الى حاله قبل الصنعة
كالمحار والنجاس فلا بد من اعتبار الاجل وقوله معتبر الى الاجل المتقطع وقوله
فيهما اي في صورتين فطم المصنوع في اصله ونقصه الى اصله اما ان اشتمل الى الاجل
فيهما انما فطم غير المصنوع فطاهر واما انما فطم المصنوع في غير المصنوع فلا معنى
لا شتم الى الاجل فيه ان يبعد ان يفسد المصنوع وينقص عليه من عنده ثم يبعده
للمسح الا ان يحمل على صورة فاطمة وهو ان يكون المصنوع قليل الثمر لقلبه
او لا غير ذلك فانه ان انت صنعته كمنتهى صورة وفيه بطلان ويصح ان يكون
حكم هذه الصورة حكم سلح غير مصنوع في غير المصنوع اي لا يجوز في اكثر لانه
سلح بن يابله ولا اقل لانه فطران يجعل **ش** اي وان كانا مصنوعين يكونان
الى المنفعة **ش** اي فيمن كان راس مال السلح والمسلح فيه ممنوع من جنس
واحد والمنفعة مع ذلك يمكن زوالها اي يمكن اعادته المصنوع الى اصله اعتبرت
المنفعة في تفاوت منفعتهما مع سلح احد هما في الآخر وان تباعدت جاز
مثاله ان يسلم مسد مير في سيف او منار في ابرمور او تفاريت جده منع لانه
من ابيد كما يبرمور من نجاس في مثله انتهي وفي المله ونه الحجة به كله هفت حتى يعمل
سبيو في او مسد كين فيجوز سلح المرفع منها في غير المرفع قال فيها قلت فاما منع
من العمل حتى يكون سبيو في او مسد كين ومراة في غير ذلك قال انما يصح العمل به
اجترار ومارا صناد في مختلفه باختلاف التبايع وكنه في النجاس هو اصنافه كله
صنف واحد حتى يعمل فيصير اصنافا وكنه في غير ذلك من الاشياء اعلمت واقتل
منافعة وتقييمه كمال العود لا يوصف انما لو كان لا يعول ولا ينكر الى المنفعة وليس
كنه بل لا فرق بين ما يعول وما لا يعول وله ذلك يجوز سلح الرقيم من الثياب في الم فيق
منها انما تحت الجنس بخلاف الرقيم في الغليظ لتباين المنفعة وفي السيف الجيد بال
في قولنا **ش** اي في هذه المسئلة اقر التفرقة قبله لانه اخله تحت المصنوع غير
ان في ومنه هبة المله ونه ومنه هبة مسجور والمنع **ش** اي لم يجعل في المله مملوك
الجودة

الجودة والدلالة مقتضية للجواز بل فيها المنع الا ان يبعد ما بينها في الجوهر والقطع
كتبا على الرقيم في الثياب فيجوز ان يسلم سبيو في او مسد كين في سبيو في او مسد كين
ابن يوسف ولم يجز له سمجور والصواب الجواز لتباين المنفعة **ش** اي منع في المله ونه
سلح السبيو في العمل به لا يخرج منه الا السبيو وقال لا العمل به نوع واحد قال
ولو اجزى فالسبيو في العمل به لا يخرج منه الا السبيو في العمل به الله لا يخرج
منه الا السبيو ولا اجزى الكثران والعلية في الكثران الرقيم او الحسن والمسئلة
على اربعة ارجل احدها سلح السبيو في العمل به لا يخرج منه السبيو والثاني
سلح السبيو في العمل به لا يخرج منه الا السبيو والثالث سلح العمل به لا يخرج منه
السبيو في سبيو والرابع سلح العمل به يخرج منه السبيو في سبيو وكلاهما
عنه ابن الفاسم ممنوعه وقال سبيو ولا يفسد ولا يفسد العمل به الله لا يخرج
منه السبيو في سبيو قال عبد الحق وهو موافق للمله ونه فانكر ما نقله
ابن يوسف عن ابن الفاسم لا كمال ابن يوسف ما قاله عبد الحق غير صحيح ونقله
في الكتاب على خلافه واجاز يحيى ابن عمر والبرقي سلح السبيو في العمل به لا يخرج
منه السبيو ونحوه لك يحيى ثوب الكثران وانكر فقل تفكيره لا في الثوب لا يعول
كتبا بخلاف السبيو واختار المحقق قول البرقي قال وليس اعادته السبيو في العمل به
مما يفعل العفلا وقوله في المله ونه واجزى الكثران والعلية الى اخره ابو الحسن
يعني بالكتان هذا الشقي الغزل سبوال تقرر في المله ونه انما خلاف المنفعة
تصير الجنس الواحد جنسين وهي تخرج بما ذكرناه هنا عن المله ونه المآزر في
ما خلقت حريفة الاشياء في الاعتدال جبره بعضهم ان الذي من هتدين النوعين
في يبالغ في عمله بلحافة الصنعة حتى يصير يعمل منه ما يعمل من الآخر ورا بعضهم
ان هذا خلاف طاهر المله ونه لانه قال فيهما يعمل من احد هما لا يعمل من الآخر واختار
الى العمل ركوب الاختلاف في هذه الصفات المختار اليها بما وقع فيها الغلك ومنه
على الاجتهاد والكيسر فيها فحيث الاربعة ليلا يفتقد السلح على نوع لا تفاوت
فيه ويعول العاقبة بل فيه تفاوت **ش** اي باختلاف الجنس وتفاوت المنفعة كالبغال
والحمير وثوب الفرس والكتان فقولنا **ش** اي قصور كلامه واضح وفيه نقد من مسئلة
البغال مع الحمير ومنه هبة ابن الفاسم في المله ونه جواز سلح ربيع الفرس والكتان
والمنع لا تشبه واختلاف شارح المله ونه هل يوجب من هذه المسئلة الخلاف في
هذه القاعدة او لا وانما سبب الخلاف هنا خلاف في حال **ش** اي في جرح في جملتين مثله
احدهما معجل فوان **ش** اي واختلاف في جواز سلح جمل في جملتين كل منهما مما قلناه
هو معنى قوله مثله ومثله مجرور صفة بجملتين واحدهما معجل الى والآخر موجد
والمشهور المنع لان الموحى عوض عنه والموجد رابطة وراية الشاهد ان المعجل المعجل
والعوض محرز رابطة والفوق لمالك واقر بهما جريانا على قوا عبد الله هبة المشهور
لان هذه المسئلة تفيد برامع ونقد ما يجوز والاجل في مثله تعليل المنع وقال
المصنف في خواشانه الى ان هذا اجاز في الثياب وغيرها وفيها جملتين بالمشلية
تحرزا من ان يكون المعجل مخالفا للجمل المنقر في يمتنع لانه تختلف الاعراض فيها

تتباع اللحم من الجزاء من يسمي معلوم نأخذ كل يوم رطلين أو ثلاثة يمشي بها ان لم يبع
 الثمن الى العكا ما لا يارو به باسما ان كان العكا مقروفا من رطلين ولا يشتغل بها
 سمحت بيعة المذونة وقوله اجراء له مجرى النفل ليحتمل معنيين احدهما وهو
 الاخر انهم جعلوا المسلم فيه هنا كالحال ولما اجازوا فيه تاخير راس المال
 واكملوا بيعته بموت المسلم اليه ابن الفاسح ولو كان مسلما لآخذ من تركته و
 الثاني انه لما كان الغالب من الصانع التذمة فصار له تحصيل ما اسلم اليه ولا يجوز
 لهم وجوه له كما لا يجوز غيرهم ما وجوه له عندهم كالنفقة بالنسبة الى جميع
 الناس كما يجوز البيع بالعين على الحلول كذا في نفقة النفل على الثاني مستعمل في
 فائدهم والبراهم وفي الاول مستعمل في مقابلة الاجل وروى عن مالك انه لا يجوز تأخير
 راس المال في هذه المسئلة ورواه من باب الدين بالدين واختلاف لونه اكثر من
 للمشتري مقال في الفسخ كالا مستحق الاكثر او لا ولا مقال له في رطل الفيل المقبوض
 كالجمل يحدو على انه لا روم في المقبوض وحده لا يختلف هل تقع العدا سبة فيما يفسر على
 مقهور او مالم يقبض من غير نكر الى الزمان وانما يقبض الى الزمان وانما يقبض الى قيمته
 ما شرب فبعضه باعقبار زمانه وفيه يكون له مع المقبوض ولا يفسد وبالفية النفل
 وهو الاخير والمراد علم وتذكر المصنف والمخفي استغنى من هذه الصور جواز المسلم
 الحال وفيه ففهم يريه ههنا الا مستغنى لانه انما اجيز ههنا لانه انما اجيز هذه التيسير
 عليهم بخلاف غيرهم **تفصيل** واما القسم الثاني وهو لا يكون مستعمل في العمل
 فقال ابن شبيب في اعلموه حكم المسلم واجازوه للضرورة وقال يمشي بها ان يكون
 امر المسلم فيه ان يقبض الى اجل المسلم با بعه ويقبض راس المال فان فسخه من
 المسلم فيه تغلق بالتمتة **الثالث** ان يكون في الذمة ليل يكون بيع مبيع الى اجل
 بشر او لا يجوز بيع مبيع متأخر فيه لانه ان لم يكن ملك البائع فالقرار كما هو وان
 كان ملكه بمعاذ على تلك القيمة غير معلوم ولانه يلزم منه الضمان بجعل لان
 المسلم يربح في الثمن لمضنه له والمسلم اليه ولانه ان لم ينفق الثمن اختل ثمنه
 المسلم او نفقه كذا في ابراهيم الثمن او لم يملك والمسلم ان يملك قبل دار قيل من
 البيعة عات ما يجوز بيعه على ان يفيضه المشتري به في ثمن طم لا اجيز ههنا كذا
 قيل ههنا انما هو في البيع وكذا من في المسلم دار قيل في اجاز ابن الفاسح كذا في
 المعبينة تفهم بعه ثمن من يلزم عليه جواز المسلم في مبيع الى اجل فيلزم العير
 او العايلة المعبينة ههنا من المبتاع بالعقد او الفسخ فانه ان اشتق في تأخيرها كان
 ضمانا من البائع فيلزم ضمانه بخلاف من مع العير فان ضمانه من راس المال يشتق
 الا ما وجب عليه **الرابع** ان يكون موقفا ورا على تحليفه غالبه وقت سقوطه ليل يكون
 قارة بيعة وتارة مسجلة في قول له غالبه اي فلا يعتبر عهده فانه لا والغالب في
 التمتع كالمقبوض وقوله وقت سقوطه اشارة الى انه لا يفسد كما وجوه له قبل ذلك
 وعلى ههنا يجوز المسلم فيما له امان وهو مذهب مالك والشافعية واجل خلاف
 لا يحنيفية رجع المدة في ثمنه اذ وجوه له من غير المسلم فيه الى حين وجوه له
 لاحتمال الموت والفسخ ولم يعتبر اصحابنا ذلك لانه من الامور النادرة والغاير

او العلة

او العلة التي ذكرها من كون الثمن قارة يكون مسلما وتارة ثمنها جارية فيما يعرف بعينه
 وفيما لا يعرف بعينه وان كان المسلم لا يمكن فيما لا يعرف بعينه فلا يجوز في نسل
 حيوان بعينه شرا من اجل اشتق المذون المسلم فيه موقفا ورا على تحليفه عند حلول
 الاجل متنع المسلم في نسل حيوان مبيع نفقه اشتق المذون واجاز النسخي المسلم في
 نسل حيوان بعينه على صفة معلومة او وجهت بشرط لا ينفق الثمن ويشتري كقرب
 الرقع قال في نقله ان كان الوضع بعينه الوضع التحجير فيجوز على اصل ابن الفاسح
 ويقتنع على اصل غيره سند وما قاله لا يحتمل المذنب ولا غيره لا ولا يفسر على
 نفسية عنه الاجل ولا يعرف له صفة يعرف بها يستنع بيعة سواء وصدا ام لا ونهي
 النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لا يرام من غير تقييد ولا يعرف فيه خلاف وما
 عابك بعينه الا ان يرهني فيكون بيعا مسلما قال في المذونة ومحل هذه اعنه ملك
 محل البيع لا محل المسلم ولم يشره في ثمنه كذا في ابن شبيب وكره في المذونة لانه
 ليس من باب المسلم على ان يفسد فيه بوجه بالقرعة الاول ان يرهني ويصير بصره الى بيعة
 قبل الا زهاء غير جائز للنهي عن بيع الثمن قبل بطلان صلاتها الثانية ان يرهني الفهر من كيل
 او وزن او علة الثالثة ان يكون المشتري مما يفسده الجابك الرابع ان يقبض زهولا او
 كحبه الى اجل يتر فيه الخامس ان يكون موقفا المسلما سل وكره ما ياذن كل يوم وهل
 الايام متواترة او بفترة ولا يجوز على اذنا كل يوم ولو شئ كما خط الجميع
 في يوم لجاز المسامح ان يسلم الى مالكه لا المسلم فيه الى غير غير انما في لا يبيعه
 المالك الثاني من يشترع في الاخذ من الثمن او بعه ايام يسيه في المذونة والخمسة
 عشر يوما في موقوف العشر وشره في قيل لا يجوز التأخير اصلا وانما اجاز ان يشتري
 اخذ في مسلم او كليل لا ثمن البعده ما بين المسلم او الركب والتتمير فيدخل الحكم بخلاف
 العقد على ما في الجابك جزاء جليله تركه الى ان يفسد لا الجزاء فيه فانه له العقد على
 ما هو عليه وفيه يسلمه المبتاع بيل لانه ان اراد بيعه لم يمتنع ولم يبيع على البائع
 فيه ضمان الاضطر الجواب وهو خلاف الاصل في المسلم لا يتناول على ما هو عليه
 وانما يتناول على صفة غير موجودة فكل من اراد ههنا التفرقة تمكتا فهي
 الصواب واما ابن شبيب العكس وهو حكم على المذنب لا شرط فيه فانه بهن
 الغرويس وههنا الشر وكذا انما تلزم ان يسموه مسلما واما ان يسموه بيعة فلا
 يلزم ويكون على الفور ان يفسد البيع بعبه فيض الجميع **در** فان رفع البيع
 بشرط البقاء الى التتمير فكل ما رفع البيع عليه وهو ركب وفضله ثمن قبل
 ان يملك على ذلك مضي بخلاف ابن الفاسح وكذا في مضمونه انما غفله عن الاطلاق عليه
 حتى يبيع وان رفع وهو فخر او ان يفسد وغيره انه يفسد مكلفا وانما
 يعوت به البيع الفاسد وعلى ههنا فيكون المنع على التعريم وقال ابن ابي زياد
 بل يفسد انما افسد عليه المذونة وحسن البقوات التي المذونة بالقبض
 ومثله في الواحدة وحسن غير البقوات بالعقد ومثله في الموازية وعلى ههنا
 بالمنع على الكراهة وهو عبد الحق واربون نفس تاويل ابن شبيب في كذا في واكثر
 الا شيئا على تاريل المذونة على ما في الواحدة يفسد مالم يفسد ولو انقطعت

نعم انه قبل الاستيفاء يرجع عملة ما بقي اتفقا فانه ان يونس وغيره وهو مطلق
 التمس المضمون منقطع بعد ما اخذ بعض سلطه فحضره ابيه اختطاف وسياته قال
 عيسى ابن دينار رجوعه على حسب المكيلة وقال الفاسي وابن سبطون
 جعلوا التخييل على القيمة لانه لم يقل على او باخذ شيئا فتمت الا ان يمتنع
 عليه ان يجزله في يومه او يوم واحد وعلى المكيلة وهو ظاهر وانما يرجع بالحق
 بغير المطونة يجوز ان ياتى تلك الحصة ما يشاء من السلع ما جلا وانما يخرج
 ان لانه فسخ في يومين او اكثر من غير ان يفسد من السلع انما الفاسي انه قال
 ان ياتى به ما شاء من السلع معجلا الا ما كان من صنف الثمرة التي اسلم فيها فلا يجوز
 ان ياتى منه الا مثل ما يقو من الكيل لا يتم بتمتع وان يكون عملا على التخييل
 خط منه اكثر من كيلة بعض الفرو ويرى عليه على هذا الا باخذ بما بقي له من راس
 ماله في هذا عن ورواها بالعكس لما يجتنب ان يكون عملا على صرف بقا خيره قال
 بعضهم وان تذهب الثمرة بامر من الله فينبغي ان يجوز له ان ياتى به بغيره على
 من فاسه على ما قاله ابن الفاسي في الصرف المستأخر وان التهمة في فسخ الدين
 اخو لا فيها مع قليل في كثير بخلاف الصرف من غلای غنغ كثيرة لا ينفق
 الفسار من تسليط او مصر لا ينفق الفسار من ثمره شرا فيجوز لا من فيها
 ولو اراد المسلم اليه ان يعكس من فسخ غير تلك الانعام او من غير ثمره غلای
 الحرام المشتق منه فاجزاه بعضهم على الخلاف في شرا ما لا يبيع قبل يفرم
 اجماع ولا يفسر الا نفعه قبله وما بعده شرا قبل طوله ولا بعده لا لا تشي
 التمس له ابلان وخط تفهم تفسر بعض الفرو ويسر ولو مات المسلم اليه قبل ابلان
 فلتوقف ثمرته اليه ولا يفسخ ماله حتى ياتى المسلم حقه ولو كان عليه
 في من فسخ تركته فحاصوا في تركته وضرب المسلم بقيمة فتيده في وقت
 على ما يعرف في اغلب الاحوال من غلای او رخص فيوقف ما صار له ثم يشتري
 له ما اسلم فيه فان فسخا تبع بالباقي في ثمة الميت او كماله مال وان زاد له
 يشتري له الا فخر حقه وقرء البقية الى من يستحقه من وارثه او مولى
 ولو فسخ الموقوف لكان من المسلم اليه لان ثمة فتيده ثوابه ولم
 يجر واجهه المسئلة ما في ما وقف للقرء من مال المجلس لا مسئلة المسلم
 لم يجل الا قبل فيها الكون الا بان لم يات ولو حل جبر فيها حكم ما وقف للقرء
 من فلو اخره حتى انقطع فاما المشتري بالخيار في الفسخ والابقاء شرا فلو اخ
 المسلم اليه المسلم فيه حتى انقطع خرج ابلانه فاما المشتري وهو المسلم
 مخير بين فسخ العقد وبقائه راس ماله وبين ابقاء العقد الى قبل لان الحق للمبتا
 ع ولم ينعى المصنف الا هذا القول وخرج سنة الاضوال المذكورة في تاخير
 البعض وكلام المصنف ظاهر وان المسلم اليه هو الموقوف وينبغي ان يكون
 للمسلم خيارا ان كان التاخير من حيث لانه فتيده بالتاخير فخير به
 نكرك زبانه في ذلك الكلام والتملك ابرع ويخشيه تفسد المسئلة انه اسلم
 في اضحية فليج بيات بها البايح حتى مات زبانه الاضحية وانما هرب البايح في المسلم

ممتنعا

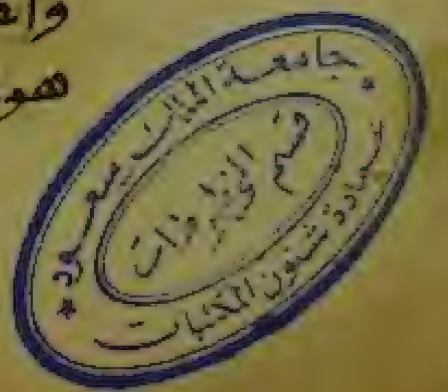
ممتنعا من فسخ راس المال او فسخه في المدة ففسخ افسار فلو فسخ العقر فستة
 يجب التاخير الا ان يتراضيا بالمعاسية وقال اصبح بعكسه وقال سحنون يجب
 التاخير وقال ان شئت يجب المعاسية وقيل الخيار للمشتري وقيل ان فسخ الاكثر
 جاز التاخير والا وجبت المعاسية انما افسر بعض السلع فيه وقا في بعضه بغيره
 وذلك في صورتين الاولى ان يسلم فيما له بان ثم يفسخ وهي التي في المدة وتغيرها
 الثانية ان يسلم في ثمره فريده ما مونة فتصيب ثمره ما جازحه وهي التي في التاخير
 فيما الخلاف واما الفرية غير المأمونة فتكفي عيافه وغيره فيما فوليها حقه وجوب
 المعاسية ولا يجوز البقاء لقابل والثاني الجواز وهو به ابن عمر عيافه واما الواجب
 فيلزمه البقاء اتفقا واما الخابك المعين فيفسخ فيما بقي اتفقا نقله التاجي وابن
 يونس وغيرهما وقوله فستة اي اقول الاول والحكم التاخير ومن عي اليه منها
 كل القول قوله الا ان يتراضيا بالمعاسية وهو قول مالك رجح اليه في المدة وقول
 ابن الفاسي وسحنون وصوابه التاخير لا والسلط يتعلق بالتملك فلا يبطل بطلان
 الاجل كماله بين ولا يتهمان على فسخ البيع والمسلط لان فسخا عنه انما هو من المدة وتغيره
 لو كان هروبا عنه فاما وان التهمة ايضا متغيرة فخلا فيما لو سكت المشتري عن طلب البايح
 حتى يذهب اليه الا بان فلا يجوز تراضيا بالمعاسية لانها يتصل على البيع والسلب
 وهل من شرط تراضيا بالمعاسية الا يكون راس المال موقوفا لم يشتريه في ذلك ابلان
 الفاسي واشتد سحنون لما من الخلفاء في التاخير لانه ان كان موقوفا جاز ان يكون
 مخالفا بالقله والكثرة فيكون اذالة في بعض على غير راس المال الا ان يكون الموقوفا
 من الاثواب جزا فاما فيما فيكون المشتري بشر ياكل البايح في راس المال وانما تراضيا على
 المعاسية فلا يجوز ان ياتى بغيره راس ماله عوضا ولا غيره لانه بيع الموقوف قبل فسخه
 قاله ابو بكر ابن عمر الرعي والتاخير ليس ببيع ولا ثمة البيع والمسلط للضرر الماخ
 عليها بالتاخير القول الثاني لا صبح عكس الاول يجب المعاسية الا ان يتراضيا بالتا
 خير وضعه لانه انما اوجبت المعاسية ليمس المشتري على البايح فمضى بغيره راس
 المال فانه اجماعا على التاخير ثم فسخ في يومين او اقله المارة ببلان فسخ في يومين
 هذا ليس منه فله عليه لانه قد قيل في جوب التاخير اتفقا القول الثالث هو قول مالك
 الاول في المدة ونقل عن سحنون ايضا يجب التاخير وليس له ان يتراضيا بالمعاسية
 ووجهه ما ذكره التاخير في توجيه الاول القول الرابع لا تشي في الموازنة يجب
 المعاسية ولا يجوز له ان يتراضيا على التاخير بالاجل مقصود في فسخه ففجوا انه
 ولا يجوز التاخير لانه فسخ في يومين ويجوز على هذا انه عور عن بغيره الثمن فاجزا
 تاجيك المعين الخا من لاي الفاسي في الموازنة للخيار للمشتري في الفسخ والابقاء
 لان القول والمسلط من انما افسر اكثر جاز التاخير والمعاسية وان فسخا فله وجبت
 المعاسية وعنه ابن يونس لما ذكره ابن يونس لاي الفاسي والكر استشكل قول
 المصنف لانه من نقله انما نقله في الاقل والاكثر وقول المصنف ولا ياتى في الاقل والاساوه
 والخا من ان يكون موقوفا لا يكون بيع ماله من عنده الى ماله فتيده فيما لا سوا
 عم في خمسة عشر يوما فلو قيل ان يوم وقيل ان يومين في الفسخ الخا من ان يكون

١٥٣

المسلم فيه الى اجل فلا يجوز الحال خلافا للشافعي لما في الصحيحين والتمس على الله عليه
 وسلم فله المدة يومه يصح بسلامة في التمسار فقال من اسلم في شيء ففي كل معلوم وهو
 زوم معلوم الواجل معلوم وقد تجدد به كل من المدة بصين في الاول راء او الشئ من كنه من الاجل
 والمعلومية والثاني راء ان المقصود من الشئ في التمسار كونه مضبوذا لا انه لا بد من الاجل
 والالزم في الكيل والوزن ولا في ايل به وقوله ليل يكون الى اخره روى الترمذي وصححه
 او عليه الصلاة والسلام نهي عن بيع ما ليس عنك ورواه ابو داود وهو التمسار في
 قوله الى مدة بيان للاجل المشتري كونه له او اوصافا لما اشتتر كونه الاجل فالوا ان علة تحصيل
 مصلحة احد هما في حوالا بيع وهو مع القليل لياخذ ما هو اكثر منه والثاني في حق
 المشتري وهو الاقتناع بالشئ وقد جعل له في الشئ ثم ان ما لا اكتفى به في العقد في الر
 واية المشهورة عند فالح في الشهادة ولم يجهد بالذات في ذلك عهدا وهو عين العقد في كراهية
 المعهنة عنه رواية اخرى بالاكنتها بمعلق الاجل وروى ابن القاسم تعديله اقل هذه المدة
 خمسة عشر يوما وجعل له في مكنة اختلاف الاسواق غالبا وعلى هذا جاع كلام المصنف
 في لانه اكتفى بقول ابن القاسم عن قول ملك وجعل خمسة عشر يوما مثالا للمدة المو
 صوفة وليس الامر عند ملك على هذا والقول بجواز المسلم الى يوم له في الموازنة ودا
 ليومين لا بد من عيب الحكم اصبح قال فان رفع الى يومين لم يفسخ لانه ليس بجماع بين
 ولا مكره واختاره ابن عبيد وقال ابن المراز في نسخة اخبرني عن بعض كاهن المصنف وانه
 عند ابن رستم ومن ثم قيل يجوز المسلم الحال شراءه ومن جاز في السلع الى اليوم
 واليوم من خرج بغيره وهو التمسار في قولنا بجواز المسلم الحال لا في هذه المدة
 تنقضي فيها الاسواق غالبا وقال غيره لا يلزم من قولنا في الاجل ان المسلم الحال لا في ايله
 اشتتر في ضرب الاجل ولعله اعتقد ان الاسواق تنقضي فيله ولا يخرج الا نسا في قولنا
 من مسئلة ثم فيها على ما بينا فله ونقل المتبعين ان ما تمام روى عن مالك اجازة السلع
 الحال ونكر الباجي عن عيب الوهاب انه قال اختلف اصحابنا في تحرير المدة هب فمنهم
 من حكى رواية يجوز المسلم الحال ومنهم من قال لا اجل في شئ من رواية واحدة وانما
 اختلفت الرواية عنه في مقدار الاجل لان يعين الفقير ببله اخر فيجوز ان يكون الاجل
 المصداقة ولو يوم ما شئتكم مستثنى من قوله ان يكون موجلا الى مدة تختلف فيها
 الاسواق الى ان يكون المسلم اشتتر في قبضه ببله اخر فلا يشتتر في فيه الاجل
 البعيد ويكتفى بان يكون الاجل مقدار المسافة ولو كانت يومه وتبع في يومين في شئ
 في المسلم الثالث من المدة في جواز سلعتنا الى رجل في تمام ببله على ان لا يخله ببله
 اخر مسافة ثلاثة ايام جاز في ذلك ابن مونس يومين ومعه مائة بخلاف ابن رستم
 والمصنف الا ان يكون خرج على سؤال فلا يبيع له وانما جاز واما مع اختلاف البلد بين
 وان كان الاجل في بلدانه يحصل مع اختلافهما من اختلاف الاسواق ما يحصل في البلد الواحد
 مع الاجل البعيد وفيه ابراه في منبئ التاجيل والمسافة والخروج في الحال والتمس في
 البر والتمس والافلا في من ضرب الاجل التمسار في اختلاف الحال اشتتر في الفقير ببله ولم يكره
 اجلا ولم يكره في فقير لا في ذلك جاز في تلك المسافة بين البلد من كمال الاجل في جيل المسلم
 اليه على الخروج بقوله العقد او التمسار على الـ تاجلا واما اجبر على الفضا واستثنى
 الفقير

الفقير حينئذ وقيل المسلم جاسه وهو احسن لا المسلم ينضم موضعها بغير فيه
 ومدة بغير اليه في كل الموضع لا يبيع منه الا على وقال غيره ليس هذا بخلاف ولا كس
 المسئلة صور تلو اربعة ثمان ان يكون المسلم يحمل بالوصول الى البلد والثانية ان يكون في دار
 زمان الحلول فلا يبيع هذا موضع الا على او كل من يخرج لا في باهر المبيع قبل من
 شئ في الوكالة في هذه المسئلة ان يلزم الموكل الا بعزل له الوكيل حتى بغير حق
 المشتري او لا يحتاج الى هذا في الشئ منه لان الحكم يقتضيه بسبب هذا المشتري فلو عي له
 لم ينه عن كمالا ينه عن وكيل الخصومة انما اشترى على كونه راجعا او فاعده خصمه ثلاثا
 وقيل في مسئلة المسلم قول ثالث ان الموكل عز الوكيل لا يملك ولا كرا الى بله وفيه
 فكل انه قد يتعلق المشتري بغير الوكيل الا بالانه اسهل فضا وشبهه في ذلك انتمى وحكي
 الباجي عن بعض المتأخرين ان التوكيل لا يجزء الا ان يضر الوكيل المسلم فيه بجواز ان يضر
 له المسلم البه فيجمل بغير المسلم الباجي ويجوز عنه الا يكون له عز له كالتوكيل على
 بيع الرضا ما لا ينافي والتمس في التمسار على ان يضر ببله اخر فلا بد من ضرب الاجل
 فيها ولا يكتفى بالمسافة والا كان ما سها والبر والعيين ينفع فيها الاسعار في كس
 البلد لقوله ولما لا يخله بها حيث وجدها لو كانت في العين معينة ببله اخر بالمسافة
 كاجية كالعرف ولا بد من شئ في الخلاف وان لم يشتتر في بغير صحة البيع فلو كان ويجوز
 تعيين الاجل بمطاه والتمسار من رفته ومحتاج في العتق معك فيفاته لا العمل ويجوز
 العمل والمعتبر الزمان ويجوز ان يكون جلا السلع الى المصداق والتمس راسه وقوله في الحاجة
 وكل ذلك سهاير البيوع لانه رفته بغيره بالعادة لا تنقضي في العتق زمان معك الحملة
 والجماع نسوا كان في ذلك الكعام حلالا ارجه الى اولي واليه اشار بقوله لا العمل
 ومخرج العمل معكوف على قوله في المصداق والعتق ايضا زمانه لا نفسه والا امتنع
 في والي ثلاثة اشهر في كل الشهر النكس ثلثين شرايا واما ارفع البيع الى ثلاثة اشهر
 فان كان في اول شهر فلا اشكال ان يكون ثلاثة بالاهلة وان كان في بغير شهر كل شهر
 الا بقاء ثلثين من الرابع وقد اختلف المصنف في القدر في الايام هل يحكم بها في التمسار
 المصنف او يكمل كل شهر ثلثين يوما من الله ببله في الى رمضان يحمل لحوجز منه شئ
 اي انه اكان جلا المسلم الى رمضان حل ما اول جز منه فيجعل ما بينه باشتتماله وفي عبارة
 بعض جلا في اليلة من الشهر في ذلك اوسع من الزمان الله ببله في كل المصنف الحازري
 وان قال الى يوم السبت حل على كل يوم في رمضان من اوله الى اخره وقيل ان كان
 اجلا يقتصر معه الشهر والتمسار ما صدر به المصنف من انه انما عطف المسلم على انه
 في اخره في رمضان انه يحمل ما قره تبع فيه ابن شماس وهو قول ابن العمار ولا كنه كره
 في ذلك ابتداء قال فان رفع له يفسخ ويؤيده ما في المدة فيمن حله بغيره فلا نا
 حقه في شئ من افضاله في اخره لانه لا يحنث وجوابه ان الاجل في الايام لا تقام في التمسار
 سعة بخلاف البيوع الا في حال لو صرح فقال لا فيضنك حقه في هذا العمل
 في اي وقت كان لكل له في ذلك وقيل انما في معك الشهر وجبه الفضا والمنقول عن
 مالك في الحبس انه يرفع وسك الشهر وقاله ابن القاسم في العتية وفعل وقال
 ابن ليلانه هو اجل مجهول حتى يسمى الى وقت من الشهر اي فيفسد البيع وانكره

عمره / ابن زريق وغيره / وصحح المازري القسم في الترتيب بين اول الشمس ومسلمه واوله
 وضعه قول ابن العطار بكرهه ابتداء لانه ان كان معلوما فلا وجه للكم القصة والابسط
 ثم وجه الكراهة باختلاف العلماء قوله وقيل ان كان اجل هو قول الباغي وهو ان كان هو
 الفقه راعا فاسب الى جملة الاجل زايه الثم او نفق واوله واخره فانه يفسخ او كان لا
 جل بعينه بحيث تكون نسبة الشمس لا تزيد ولا تنقص لم يفسخ واختلفت المسائل
 لم يفسخ كذا فقال ابن الفصار هو ثلثه او النصف واحتج فيما رواه ابن الفاسم
 في القابل لغيره ان لم تنقص من راسه في يوم كذا فعلى المسمى الى بيت السراي لم
 الزمك لحقه كذا فقال مالك الثلثان اعني ولو قيل نصفه لكان قولنا ان يكون له
 فيه فانه نص مالك الى ان الصبر اقل من ذلك واختاره ابن سبيل وحده بالثلث لما
 رواه ابن حبيب عن مالك وابن الفاسم وغيره من اصحاب مالك في الحال ليقض غريمه
 الى اجل سبيله فلما حل الاجل قضاه من حقه حارا مثل الثلث فيما هو فوق فانه يبره ابن
 حبيب ولا عليهم يختلفون فيه ونص ابن نافع ايضا على ان الصبر الثلث وعلى ان اجل الثلثان
 واختاره ابن رستم الساعات سران يكون معلوم المقصود به ان يكون من كيل او وز او
 عده او دهر او غير ذلك فله بقاء فانه ان كان في العادة الكيل فلا ينتقل
 الى الوز كالحكمة وكذلك العكس كالمزاج فالجماعة ويجب ان يفهم في السلف بغير بطلان
 فان غير ذلك محمول على ما عده كالبصر فالجماعة والجماعة والجماعة في البصر عده في البصر
 حتى وصفي الجاهلية يتصور فيه الكيل والوز والعلم ويجعل على عرف بله السلم
 وما يبين من هذا ويحتمل كذا للوز والبنق وقوله المصنف في الاكيا قال
 ابن حبيب قال لا يسلم فيه عدا الباجي وما قاله يبيح ولا المصنف فله عده
 ثم انما اشار الى جليله على عمره اما الرمان والسلم جل والجوز فمروا ابن الفاسم عن مالك
 انه يباع عده ابن الفاسم وان كان الكيل فيها معروفا فلا بأس وقال ابن حبيب يسلم فيه
 كذا وعده الاوز فله اما ما عده والعلم فيه احرى ولا ينبغي ان يعمد الى خلافه
 يحمل ان كل واحد على ما يعرفه من العادة وقوله او غيره كالا جال والحزم والخبر
 وهي الفيز وانه في البقول والفصيل والفرك والغصن نص عليه في المدة وقيل
 ونهك ان يفاصة له يحمل فيقال السلف كذا فيما يسع هذا او يحمله عند ابن
 الباغي ولا يجوز ان يفهم بغير الارض وجوز له ان يفسد لا يقال في اجاز مالك في السلم
 الاول السلم في الجمع ثم يار ليس بمفهوم لانه قال ان اكل في ذلك فمروا عن جوده
 وهو راجع الى فقه معلوم واختلفت في صحة ضيقه فقال ابن رستم انما يجوز فيما قل
 ومعه ضيقه ان يقول اسلم في نعم يكون فيه عشرة ارباع مثلا وكذا الخبر
 وقال ابن زريق هو ان يعرف عليه فمروا ما يقول مثل هذا كل يوم ويشتبه على المثال
 ولا يجوز على شيء يتغيره وفي السلم الثاني من المدة ومن اسلم في ثياب موصو
 فله بغير راع رجل بعينه الى اجل جازي له انما اراد التمر راع والميل في ثياب راع
 عنه هو كما جاز نشره وبيت وجعته به وهم او اراد الحفنة لانهما يختلف
 واختلف في مسئلة الوبية فيقول له حيث لا يكمل كذا قال في القصة فيمروا وقيل
 هو جازي كالتمر راع واختلفوا انه اكثر في الوبيات والحفنة واكثر في نعم على المنع
 ونص



ونص عليه سمعوا ابو عمران وعاصم المدة رواية راع الرجل المعين خلاف ما في
 الموازية ان السلم جازي وان لم يرد التمر راع وفي الخبر ان كان الفاضل نصيب للناس راعا
 مينا لم يجوز اشتراكه راع الرجل بعينه كما لا يجوز ترك الكيل المعروف والعلم والى
 المجهول وان لم يترك للناس راع منصوب فلا يجوز السلم على راع رجل بعينه وانما
 يجوز على راع وسلك مكلقا ويجوز على الوبيات **فصل** واختلف في جواز السلم
 على مثال يريه اياه على قولين حكاهما ابن رستم في حال ولا ينبغي ان يعمد الى خلافه وانما
 هو خلاف في حال انفسه بالمثال المشابهة في كل الصفات لم يجوز ان قصه المصنف العامة
 جازي والمعه وعده كالبصر والباء بخار والرمان والجوز واللوز هو كما نص
 وفيه تفهم ويشترط في المدة ان يصفا في الرمان والمسلم حلة ويجوز ان كان
 بخار لم يعمد فله ولو غير مكمل لا يجوز لا يسلم وان علمته نسبتته كالمصنف
 قصوره واضح وقوله يسلم يقتضيه فسخته ان رفع وهو المصنف ورواه انما
 في الكعام ابتداء ولا يفسخ عنده ان نزل وعده في المدة ونهك نشر العلف والتمس
 الخيف من الاعراب في السلم يكمل لا تعرف نسبتته من الكيل الجازي بين الناس للفرقة
 واختلف فيما اجاز من ذلك ملك في القصة للمعاري وحيث يعمد الكيل في كتاب
 محله ان ذلك جازي في الميسم وعمره انما يجوز هذا في الكثير ان احتج
 اليه كالميسم السرايع معرفة الاوصاف التي تختلف فيها القيمة باختلاف
 لا يعمد بن مثله في السلم **فصل** في المتشابهة السرايع في الاوصاف التي تختلف بها القيمة
 المسلم فيه اختلاف لا يعمد بن المتشابهة في مثله وانما نصه ان للصقة انه اكانت
 لا تختلف القيمة بسببها انه لا يجب بيانها في السلم وعبارته غير اقر
 لانه يقولون يبيع في السلم جميع الاوصاف التي تختلف بها الاغراض بسببها
 واختلاف الاغراض لا يلزم منه اختلاف القيمة لجواز ان يكون ما تعلوه الغرض
 معة يسمي عنده التباين في اختلافه صفة اخرى وقوله في السلم مضموم ان
 السلم يقتضي فيه من الاضرب من بعض الاوصاف فلا يقتضي مثله في بيع النقة وما
 يتعكس لارسل مستثنى من بيع الغرض بل ربما كان التعريف للصفات المتماثلة في السلم
 مبكلة له لقوله الغرض قاله **فصل** ويشتبه في ان تكون الصفات معلومة لغير المتعاقبين
 لانه متى اختلف المتعاقبان ان معلوما ان ذلك على فله ورهنا الفقه ويرفتة علة الو
 جوب وايضا باختصاصها بما يؤول الى التنازع فيفسد ويرجع فيها الى العوايد
 ففيه تختلف باختلاف البلا **فصل** ويرجع تعيين تلك الاوصاف التي تختلف بها القيمة
 الى العماد في صفة تعيين نوعه وغيره في بله في اخرى واستثنى المصنف
 من الضابك عن مسابك كرها اصل البصر لا يعمد راجعا فيما ذكره وهو الضابك في كره
 المازري قال يحتاج في الثمر الى غير النوع والجودة والربا في قال وزايه بعض العلماء
 الجله واللوز وكثير التمر ومعه ما كونه جوده او فقه يباع يحتاج في الفقه فيه
 الاوصاف ايضا واشترط بعض العلماء في الفقه واما سابعها وهو كون الفقه ضامرا
 وممثليها واما او الثمن يختلف باختلاف ورواها الضامير فيل راعه لكون الشيخ ابو
 بكر ابن عمر الرحمن جازي لانه لا يلزم اشتراكه الفقه والجودة في الفقه واحتج

بالرواية الواضحة في المسلم انه اذا سلم في قمع فانه يفتح فيه انه يجر على قوله
 واذا لم يجر على بكر ابن عباس حيا وان كان لا يختلف العتيق عنه فاما بغير بقية ابر
 من نفس وهو يختلف عنه فاما بغير بقية فلا يجوز حتى يمتنع فيه من حله وفضل
 يجب ان يبين المسلم من المجهولة او كذا والمحل يثبت فيه ولا غالب بينه والاعية
 واو كذا فاما بغير بقية او كذا لا يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 خلاف قوله ابر بن كثير ولا يثبت فيه ان يجر خلافه بل لا يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 فلا ما ان لم يكن الا واحد فلا يجب البين واختلافه في مثل مصر فليس يثبت في الجنس
 والاعية في البيع والا واما من ذهب المدة فليس يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 بالصحة قالوا او اسلم بالبحر حيث يجمع المجهولة والصحة ولم يسم جنسا فالمسلم
 فاسم فاما ابر بن عبيد القحور وانما اسمي فليس يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 وقاله ابر بن حبيب وقال ابر بن لينة لا يجر ان يجر على من ذهب المدة وانه
 نقله فاما لم يجر كذا في المعاملات والاراضي لم يجر خلاف غيرهما
 فاما لم يجر كذا في المعاملات والاراضي لم يجر خلاف غيرهما
 قال في المدة لا يثبت فيه غير مبررة فاما فيهم المدة والاراضي لم يجر خلاف غيرهما
 مما يمكن صحتها وانما امتنع المسلم فيها لا يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 فعيينها في قوله الى المسلم في معين وفي المدة والاراضي لم يجر خلاف غيرهما
 المسلم في العقار مما قاله اشدب ان يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 لم يجر في المسلم وانما وصف بكانه حار فليس يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 يجر المسلم فيما ذكره الا فيمنع من كذا المصنف والحق في قوله انما يجر في
 فيها لا يجر بغيره جزا قال والثالث ما يثبت فيه وجوبه من الصفة والرابع ما لا
 يجوز بغيره بحال كغرائب الصواع غير مبررة في المدة والاراضي لم يجر خلاف غيرهما
 النوع والذكورة والا فلو كان في المسلم في المدة والاراضي لم يجر خلاف غيرهما
 وشبهه في قوله في المدة والاراضي لم يجر خلاف غيرهما
 المسلم في الا مبرر ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 لما منعت او الصفات في ذلك لا يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 احد هذا النوع فيجوز ان يثبت فيه النوع حقيقة كنوع الانعام والابل والحمل
 ان يثبت المصنف كالمرومي والمركبي فلا يثبت فيه من كذا هذا الثاني النوع فيجوز ان يثبت
 معتبرا في جميع الحيوان وفيه نكر في الجوارح على اعتباره في الابل والخيول ولم يثبت
 في الكيم واعلم ان نكر الجنس يقع عن النوع في الرقيق فجنس النوبة السوا والروم
 البياض والعيشن الصمد لا يثبت فيه الا في بعض غرضيات النوع كانه همي والاهي
 والبياض الشهابي ونكر سنة ان النوع لا يعتبر عنه في غير الرقيق ولعله اعلم
 على المازري فانه لم يثبت في النوع في غيرهم وليس بكانهم في النكر يختلف به وفيه نكر
 بعضهم في الخيل وغيره من الحيوان ابر بن كثير وغيره وحك الفقيه المعنى وهذا ان
 يجر على العارفين بالقوايه فما حكموا والا فاما في الاعراض تختلف في نكره
 الثالث الذكورة والانثوية وهما معتبران في جميع الحيوان لاختلاف الثمن بينهما
 الرابع

الرابع المسلم وهو ايضا مكتوب في الجميع بالخاص من يجر في الرقيق وهو الفدر في بعض النسخ
 الفدر والمهني واحد فيقال هو فدر او قصير او متوسط فوله وكذا الخيل والابل فانه
 يثبت فيه فيهما واما في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 نفسا فاما في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 النوبة والبيكارة فاما في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 بذلك وفيه نكر في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 الا بعادة قال ابر بن القاسم ايكو لحم بلا يجر في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه
 فاما الا فانه كان نكر في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 او معترا في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 المسلم في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 في مخلق الجوزة في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 رابعه المراجعة والمعلوم فاما في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 والا فلو كان موثرا في النكر لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 اصحاب الشافعي رحمه الله المازري والقصي والعلل وقال الباجي ولم يثبت فيه ولا يثبت فيه
 فيه مستند وعنه نكره حصر ابر بن حبيب واما في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه
 اللحم ابر بن حبيب وان نكره حصر ابر بن القاسم وانما يثبت فيه اهل العرا وهو مهني
 قول المصنف ولا يثبت فيه في اللحم فاما في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه
 غرض بموضعه من المشاة في قوله فاما في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه
 لا يثبت في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 اليه لكل شيء فاما في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 بصرا والبيك لا يثبت فيه في اللحم في قوله في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه
 العرض في النوع اي من كذا او كذا في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 والصفاف والحق في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 عما تبيين المصنف لا يثبت فيه في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه
 الفية وليست عليه ان يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 وروى في الجوزة في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 والذكورة والذكورة في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 جميع انواع المصنف فيه ويجوز ما تقدم له من الثياب والحيوان واما المصنف في
 نكره في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 يختلف منه في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 والرعاة في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 والاراضي في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 في صفة الحيوان في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 فلا يختلف في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه
 والجميع من الثياب اختلافه في المدة والاراضي لم يثبت فيه ولا يثبت فيه ولا يثبت فيه

اشترى التسليم في المسئلة جاز وهو ما خولف مما تفهم وانما امر الجاهل به التوصل
 الى ما بعده من التشايع فانما تشايع جاز في جازاته فقي التسليم في سوق تلك السلعة
 لانه اخر بقاء البلع وهما هو المشهور وقال سحنون في الموازنة على المسلع
 البيلان موصله الى ان المسلع التو نسي وهو المحكوم به اليوم لا والناس ا
 عتقدوا على ذلك وفتكها انشراح اليه الا تخفى ان الاعتبار بالعامة في **المسئلة الاولى**
 اول لم يكن للسلعة سوق في المشهور انه يلزمه القول حيثما ففاهه وقال
 سحنون في او المسلع وقال ابن الفاسق في سماع عيسى بالموضع الذي فيه فيه
 راس المال ابن سحنون وهو ليس بخلاف وانما يرجع الى العوايل في الثاني انما
 اختلف في الموضع الذي يشرى فيه فيه فقال ابن الفاسق القول فوار من الموضع
 موضع العقد والاول القول في المسلع اليه ان في ما يتصل به والاول قول المسلع
 ان في ما يتصل به وانما عا في الثاني في سحنون القول في المسلع وانما عا
 الاخر موضع العقد لانه صاحب الحق وقال ابو الفرج ان لم يدع واحدا منها موضع
 العقد في الثاني وتعا مسخر لتساويها في كل واحد في غير ذلك وكان في العمل موثقة
 لم يلزم والاول قول ان يشترط في كل واحد من عليهما في الكمال واما في العمل
 التفصيل في امتنع الكمال ويجعل عكسه في كل واحد في الثاني في الفاسق وغيره
 المسئلة على ثلاثة اقسام ان كان في عينه وجبه في قوله قال في نوازله الا ان
 يتفق الكمال في ذلك في الثاني في العمل في الزمان في خوف او فيما بين البلع في دار
 كان في عينه عروفا لهما حمل او كمالا فلا يجبر على قبوله وان لم يكن لهما حمل كالجوا
 هم فيقولان المشهور انهما كالعروض في كل واحد منهما خلافا في تشايعه ان كان
 الاخر في الكرم في كل العين والاول في كل واحد منهما انما كان من بيع واما الفرع فيجوز على قبوله
 ملكا او على الثاني فيمنعه وغيره انه ليس للكمال جبر المطلوب ملكا في الثاني
 وانشبهت عنه محله ما يجوز من ذلك انما كان سعر البلع بين سواء او هو في البلع
 الذي فيه فيه ارخصه ان يجبر المسلع اليه على القضا بلع الذي يلقيه فيه وحل
 المسئلة على هذا الثاني وفيه يقال فهو الاخر في العمل والاول هو المتعبد
 لان غير موثقة العمل انما يناسب اراية المطلوب بالتعجيل لانه في ذلك منقول
 ويقع من قوله لا يلزم انما لو اتفقا على ذلك جاز في العروض سواء حل الاجل او لم
 يحل واما المسلع فيجوز ارجاء الاجل او لم يحل لم يحل في قوله في الموازنة والواضحة
 واعترضه في ابن الكاتب والتونسي وابن حجر وقالوا لا جرم بين حلول الاجل وعنه
 حلوله لا والقضاء لا يلزمه هناك في شجرة علم العلوان ولا مسافة البلع بين يقتصر
 فيه الى كرا الحموله فكانه وجب عليه كرا الحموله في العمل المسلع ينشرك
 ان يسفكها في كل واحد من تعجيل من يشي ونقل النجدي عن الموازنة المنع سواء
 حل الاجل او لم يحل والى في الموازنة في التفرد بين حلول الاجل وعنه في قوله
 في ولا يجوز اخذ في بيع الكرا لانها كالا جليس في الفقيه في غير المتكامل في
 يتعين فيه الفجر فيتم اذ في اخذ المسلع فيه وجمع كرا ما بين المسافتين
 لم يحل في الموضع لانه لا البلع بين بمنزلة الاجل ثم هنا المنع عام في المسلع
 وغيره

وغيره لا كثر في العقل المفتضيه للفساد في المسلع ان فيه بيعه قبل قبضه و
 النفسانية لانه اخذ في المسلع الذي يجب له ليستوفيه من نفسه في بلع الشيء
 والتفاضل بين المساعين وفيه في المسلع وغيره مسلك جرم منقولة انما كان
 ما اخذ المسلع من الكرا من جنس راس المال وبيع وسلك وحك الضمان وانما في
 انما كان في موضع الاشتراك ان خص ومقبوم قوله وهو مقبوم المقولة انه
 لولم يات في كراه المسئلة فيجوز انما اشكال فيه في الفرع واما المسلع وفيه تفهم
 او قوله في الموازنة والواضحة وابن الكاتب وغيره اعترضوا في ذلك وقالوا في
 عدم جواز **المسئلة** يجوز في فرض ما يشبه سلبا الا الجوار وفيه لعين محرم
 والمسئلة والمصغير يفترض له وليه والمصغيرة التي لا تشبه في حقيقتها
 الفرض معلومة للعلامة فضلا عن العقلاء وكذلك كونه منه وداو صرح انه عليه
 المداة والسلاح اختبره في قوله يجوز فرضه في كل ما يصح السلع فيه كالعروض و
 الحيوان ويقع ان كل ما لا يصح سلبا لا يصح فرضه فلا يجوز فرضه فرض الارضين
 والاشجار وشراب المسلع والجواهر النفيسة ثم استثنى من هذه الفاعلة
 الجوار في قوله يجوز السلع فيجوز لا يجوز فرضه ولا المستثنى من ذلك انما كان
 من ربح المثل والعين كوار في العين في معنى عارية ربح الفروج وهو ممنوع واجاز
 ابن عبيد الحكم في العمدة يسيه فرضه انما لا يشترط عليه الا يربح عينه وانما
 يربح مثلا ونقل بعض هذا القول فقال ابن عبيد الحكم يجوز فرض الجوار
 وعليه ربح المثل ولا يربح ما استقر في وهذا النقل هو خلاف وعلى الاول وهو
 نقل الموقوف من لا يربح ما جفته للمشهور في الفاسق ان الكلية التي تدرها المنفذ
 هنا محرم في منعه كرامة على كلامه او كل ما يصح او يسلم فيه الا الجوار في
 ان يفرض وكل ما يصح ان يفرض يصح ان يسلم فيه غير ان لهما العكس لا يحتاج هذه
 الى استثناء شيء ومن قال بطلان عكس هذه الكلية وصرح ان حل المينة المدا
 بوع يصح فرضه ولا يصح ان يسلم فيه غير صحيح بكل اعتبار والى اعل واعترض
 بعض قول ابن عبيد الحكم بان الشرط لا يقع لانه على مثل الذي في صلة ومفاد
 ومن اتوا في جزم ربحه على قبوله وفيه فخر الجواز استثناء من هذه المودة
 ليلا يولد الى عارية الفروج وقوله وفيه وقع في النسخ بالمال فيكون قبيحة
 وهو احسن في بعضها باللاع فيكون خلافا لابن سحنون واكثر التقيوخي انه غير
 خلاف وهو يشترط ان بعض هذه خلافا وقوله والمصغير يفترض له وليه و
 المصغيرة مخفوف بالعقد على المحرم او فرضه من ما ولاء جاز في قوله تفرد
 في كراهه ان كل شيء يجوز فرضه الا اربعة اشياء ما لا يمكن الوفاء بمثلها كالجوار
 والارضين والجواهر النفيسة وما لا يحصره الصفة كشراب المسلع من شراب
 الصوا غير الجوار في الاعلى ما ذكره والجزء الا ما قل كره غير مرغوب ونحوه
 فان افرضه ولم يمارع في شرائه وان افرضه جارية على الوجه الممنوع عنه فيمنع
 هذه الفروض في ربحها اجمعوا وليست عيبته عليه بمقتضى الشرع وليست
 كقبيحة العاصب عنه من جعل غيبة الغاصب قبيحة كالوحي لانه متعلق

خير الباع وشبهه من وارث وهو صوب له في مسخ البيع وامثاله وهكذا قال من الجواب
مقتصر عليه والله نفعه ابر الموارث عن شتمه ونفعه النقي وابن وغيرهما انما يحس
على بيع وهو يكون فيما الفقه باعتبار ان له من وهو انه صوب واختلف المتأخرون
هل يمسح ما لا والصواب انه يمسح النقي وعلى المشتري ان يعكس المصنف المعتاد والعا
له في نحو ان يمسح ما يقاب عليه من التيباب والحلي ومثالا يقاب عليه كالمال يار و
شبهه وليس العادة العبيد والردوب وليس على المرس في قوله ان كان اخذ
عليه لتخصيه فيه في قوله لا يحكمه كلفه ومقتضى وان احب ان يعكس ثوبا او متاع
الممر ثوبا ما يحكمه با حبه المراه ان يعكس ان اراد امتنع الممر ثم راجع ما ينفع
به ويكون نفع علفه في القول قول المراه ان كل له ربح ويحمل كلام المصنف على ان
المشتري لم يمسح شيئا او ما ان وجد فيجب على ما جرت العادة به فله وبيع المراه
فيل الفقيه ولا ينعى الابد شر يعني يمسح المراه ولا يلزم في القول لا كولا يختص الممر
عن القوم الا بقضيه ونصا معنى قوله ولا ينعى الابد ونقل المراه عن حبيبه و
المتابع ان لا يلزم الا بالفقيه في ليلنا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود
وقوله على الله عليه نطق المومنون عند شتمهم ونماز في الجمع في قوله تعالى
هذان مغبوه هل المراه المغبوه بعه عقد المراه وهو قول مالك وبعضه
انه ثبت له المراه قبل الفقيه والمراه ان المراه هو المقبوض وهو قول ابي
حبيبه والشافعي و يمسح المراه عليه ان كان مغيثا شره افسح قوله و
يغير الباع في المسخ في غير المغيث ان كان مغيثا كما لو قال وارضك هذه الثوب
والا فمسح بعه المصنف فله في هذه المسئلة على قوله ويصح المراه قبل الفقيه
ولا ينعى الابد وان تراخي الموت او الفليس كمن التباقر ولو كان يحسد على الا شتم
شر فان تراخي الفقيه وكذا وقع الفقيه مغبوه كذا في بعض النسخ الى الفليس والموت
فان كان له بنترام من المراه لو شتمه اعهه قبل له بكل المراه بالانفاق ولا يبعث
ان يكون مغبوه عليه وان لم يتم اخذ بل كان جازا في الكلب حتى فليس المراه ومات بعه
الجواهر كما هو الكنبه انه لا يكون راجح قوله انما يغير المراه حتى مات المراه
او فليس كان اسوة الغرماء في كلوا الجواب فيه وقال الفقيه حقه ثابت لا ظهري
في كلامه في الجواهر انه لا يغيره لكونه مغبوه او يحتمل لو سئل عن ذلك الجواب
بالصحة وشتم المصنف المكلان لكونه مغبوه كما هو المذهب في ان شتمه وعكس النقي
والمأزري في القولين ان كان جازا ولم يغيثا مشهورا في قلت والفرق ما نشعر كما
هنا وبين الابد انما مات الواهب والموهوب له جازا في الكلب في تركية
الشهوه ان له حوز من الفاسخ خلافا لاشتمه قبل ان المراه لم يخرج عن
ذلك اهنه لم يكتب بوجه الكلب خلافا للموهوب فانه خرج عن ملكه واهبه
والمراد على وفيه كغير المبيع شر لانه لا ينعى الا بالفقيه بين الفقيه هذا كما
قوله في غير المبيع فغير المكيل في الموزون والموزون في المعكوف والمعه في العكوف
واعتبار مفعول المناولة في الفقيه والغفار الخلية وغيرهما العرب ويحمل
ان يرد بقوله وفيه كغير المبيع خصوصه المكيل والموزون والمعه وفيه وعلى

كلام الاحقاليين

كلام الاحقاليين في كلامه فخر اما على الثاني فلا كلامه حينئذ يكون فيه نفعه لكيفية
الفقيه في العفار والعرف ولا ينبغي ان يقال له وامام على الاول فلا كلامه مسارات
الفقيه في البيع والله يوحى من كلامه انه لا ينعى الابد في بيعه في البيع فله ان
يخلع المراه عن العفار لا يكون هذا كما في الابد مع ذلك من شتمه وهو غلو المراه
على ما يمكن له كجبه وقال المأزري ان كان المراه من مغبوه كالثوب والعبد فبطل
ينقله من حيازة المراه من مكانه الى مكان المراه من مغبوه كالثوب والعبد فبطل
على ان يغير المراه ان كان عفار ابا لتسليم والا شتمه الا ان سكتاه في شتمه فيه
في المراه من وجهه واخذه من شتمه غلله قال واربع يخلع وحال المراه من مغبوه ومن
القصر في حبه جاز وقال المأزري ان كان المراه من مغبوه كالثوب والعبد فبطل
في المراه من مغبوه في ذلك من شتمه المراه من مغبوه كالثوب والعبد فبطل
منه يبيع المراه من مغبوه في ذلك من شتمه المراه من مغبوه كالثوب والعبد فبطل
عنه الى المراه من مغبوه في ذلك من شتمه المراه من مغبوه كالثوب والعبد فبطل
على ان سكتاه ليوافق كلام النقي في ان كان مغبوه بغير وجبة يجوز ان يجمع بينه
وبين المراه من مغبوه المراه من مغبوه في ذلك من شتمه المراه من مغبوه كالثوب والعبد فبطل
وقد فسر كراه اوله يغيره هل يبيع فيه حوز وان كان حبه مغبوه مختار ومسلح مغبوه
اليه او الى امين جازا انتهى في غير المراه من مغبوه كالثوب والعبد فبطل
على غير المراه من مغبوه في ذلك من شتمه المراه من مغبوه كالثوب والعبد فبطل
ونقل من المصنف للوثيقة التي فيها ذكر الحق وكلامه تكلم على ما لا ينعى منه لان الوثيقة
فلا تكون في الجواهر واما المراه من مغبوه كالثوب والعبد فبطل
ان كان على غير المراه من مغبوه في ذلك من شتمه المراه من مغبوه كالثوب والعبد فبطل
ويقتضيه اليه عضة البيعة الا يقضيه اياه حتى يهلك الحقة وكذا في النقي حيازة
الدين وان يخلع المراه من مغبوه كالثوب والعبد فبطل
البيعة الا يقضيه اياه حتى يهلك الحقة فانها في مغبوه كالثوب والعبد فبطل
لانه انقلبه على المراه من مغبوه كالثوب والعبد فبطل
شتمه في حقه وفيه خلاف وكما هو كلامه ان لا ينعى الابد في حيازة الدين من هذه الثلاثة
وقول النقي وان كان الغريم غايبا ولا وثيقة فالاشتماء خلاف لعله يشتم به في ذلك
الى ما حكاه في ذلك قال مالك ان كان الدين وثيقة فحيازة ان قد وقع الوثيقة اليه
ويكون اخذ في الفليس والموت وان لم يكن الدين في حقه فقال ابن الفاسم ايضا لا يجوز
الا ان يجمع بينهما وهو كما هو قول مالك في الموازية انتهى النقي وليس على المراه
ان يجمع في ذكر الحق للمراه من مغبوه كالثوب والعبد فبطل
فغير المراه من مغبوه كالثوب والعبد فبطل
المتابع والمأزري في غير المراه من مغبوه كالثوب والعبد فبطل
للمراه حوز ولا يوافق الفاسم واشتمه في ذلك من شتمه المراه من مغبوه كالثوب والعبد فبطل
وبما في ذلك الشتم في غير المراه من مغبوه كالثوب والعبد فبطل
عذار اصح المراه من مغبوه في ذلك من شتمه المراه من مغبوه كالثوب والعبد فبطل

كلام الاحقاليين

المصنف انه حكى الاتفاق فانما يريد اتفاق اهل المذهب بخلاف الاجماع وعكس المصنف
الاتفاق لكونه لم يطلع على الرواية التي في المذهب منع رهن المشتاع وفيه يفسد
نصف الاية لان كلام المصنف انما هو في كيفية القبض وفيه مستلزم لصحة الرهن
ابتداء فكانه بقول الاتفاق فانما يريد رهن المشتاع على هذه او المذاعلم وان كان غير
عقار حبوا فانما هو غير ما يقال من الفاسم في المذاعلم وفيه هو كالعقار وفيه لا يشبه وعكس
الملك لا يبيع من قبض المهر فمن الجميع او يعلقه ببيع المشتري او يبيع غيرهما فكذلك
نقل الشيء وان يوفى من قول المشتري فوجه قول من الفاسم ان الفاسم على العقار
المأزري ووجه قول المشتري وعكس الملك ان الحوز انما يبيع في الاجماع لان نقله لا
يكون عقار المقطوع عليه في غير ذلك المخلوع مع انه الرهن عن نصيبه وكونه في المهر
تمس بجل محله وانما لا ينفذ ويجزأ فانه يمكن فيه ان ينفذ عن مكان الرهن وكذا
المعقار فيه وفيه فكل في الحوز اعلاه رجاؤه وهي نقله من مكان الرهن
ينتهي به المهر فمن الشيء وقول من الفاسم ان المهر في الاجماع لان نقله لا ينفذ
وعكس والضيق ان المهر وان كان كلام المصنف بغيره والبيان على العقار وفيه لا
واضح وعكس المشتري ولا يستلزم في المشتري وله ان يفسم ويبيع ويسلم وعلى
الاخر في حوز ببيع في التسلط قولان في المشتري قول من الفاسم كمن
له نصيب ثوب اعيوان رهنه ولا يستلزم في المشتري وله ان يفسم ويبيع مع المهر
تمس وله ان يفسم ويبيع المشتري ان كان يبيع قبل القسمة وله
بيع من يملكه ويستلزم للمشتري ولا يملكه وهو المشتري من يملكه لان الرهن لا يتعلق
بصحته وعلى قول المشتري لا يكون لاجل المشتري يبيع او يبيع حصته الا باذن المشتري
لان المهر تمس على قوله يحتاج الى حيازة الجميع ولذا قال في الموازنة من كان له نصيب
او غايه او ما ينفذ كالشوب والسميع اعجز ان يبيع حصته الا باذن المشتري وكذا
كل ما لا يفسم لان ذلك يمنع صاحبه ببيع نصيبه فان لم ياذن له انتفض المهر
يتبقى ان يستلزم ان يبيع على قول من الفاسم لان المشتري انما يبيع نصيبه في بيعه
الى بيع الجميع لا يملكه عليه من يبيع نصيبه مفرقا من الخمس فانما على ان يملكه مفرقا
لكونه من حقه فهو على بيع نصيب المهر تمس فينقل حكم المهر تمس من الرهن الى حكم
الاخر ومن حو المهر تمس ان يتوقف في الرهن حتى لا يكون له نصيبه في الرهن
عن الرهن لا يعلقه فاما الذي بين الله هو رهنه فانما استلزم في المشتري ان يبيع
هذه لم يكره ان يبيع عو الى المعاملة ويبيع الجميع حتى يجل الدين ويبيع المهر تمس
حقه ثم يبيع المصنف على قول المشتري بقوله وعلى الاخر في حوز ببيع نصيبه الى اخره
انما انما انما على قول المشتري وقلنا انما يبيع مفرقا عو الى المعاملة فلو اراد بيع نصيبه
على ان يبيع الى اجل الدين وهو اجل نصيبه لا يجوز بيع المعينات على ان يبيع الى اجل
خو ليس المشتري لا يبيع الجواز المأزري وهو ان يبيع المهر فاما ان يبيع نصيبه في المهر
فيا ساعلى بيع الغايه وروا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الا شبيهه وانما منع من عو الى بيع الجميع ففيه فاسم ان يقال انما الجواز في
المعقار في ينفذ فانه انما يملك المشتري بغيره لان الاجل المشتري

وهو

وهو غير انما لا يدرى هل يفي الرهن لاجل الاموال ولا لاجل المهر فانما انما انما انما
هذه البيعة في هذه المسئلة من المشتري في الغايه والمواضعة وهكذا قال التو
نفسه وكلامه على الموازنة الخونسي والمأزري وان زرقون في رهنه او حبه الثمن على
المشتري فيجب عليه ان ينفذ الثمن للمبيع واعتذر البايه قول انما انما انما
يمنع ما حله بيع نصيبه فقال في هذه المسئلة لا يمنع ما ذكرنا لان لا يمنع من بيع نصيبه
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
كان الثمن رهنه وان كان يفسد فمضى منه الدين وانما ياتي برهنه ما منه وكذا نص
كلام انما انما انما لا يحتاج الى ان يفسد في الرهن وان كان يفسد فمضى منه
كلامه والمواضعة في هذا البايه وان كان البايه للرهن فيفسد الجميع وقيل
الا في العقار وان رهن نصيب ثوب او رهنه او رهنه او رهنه او رهنه او رهنه او رهنه
حوز في ذلك الا بان يجوز المهر من جميع ذلك سواء كان عقارا او غير ذلك على المشتري
والقولان في بكتفي في العقار يجوز البع في الموازنة والقولان منسوبة للمهر
وليس في هذا عنك بيان لما هو الكا نص لا فرق بين العقار وغيره والمذهب في
البية ان الموصوب انما يجل في الجزء الموصوب من الموصوب سواء كان البايه للمواضعة
او غيره وفيه لا يستلزم القول بانه حيازة وهو الاول في الحيازة في الرهن انما
منه في البية لما قلناه من الاشارة اليه من قوله ملك الرهن في الرهن انما
ان البية لم يعلق الى بيع الموصوب بغيره حو الحيازة لم يملك بغيره الرهن نصيب
الاول قوله والبايه للرهن كانه ان جميع البايه للرهن وليس في ذلك في المسئلة
بل وكذا انما انما له حصة اخرى لم يبيع رهنه والمذاعلم انما خصص المصنف الخلاف
فيما انما انما جميعه للرهن في العقار ونص في بكتفي اكثر الشيوخ ولم يذكروا غير
العقار فاما انما انما من حوز الجميع وعكس الشيء الخلاف في غير العقار ايضا وعلى
المشتري لا يمكن من بكتفي استيعار جزء غير رهنه ويبيع او يبيع المهر تمس
يعني وعلى المشتري وهو قول من الفاسم ان لا يشتري في غير العقار وان يجوز
المهر تمس الجميع بل يكتفي ان يجل الرهن فلا يمكن الرهن انما استلزم في نصيب
نشر بكتفي من بكتفي حرة في نصيبه لا يجل انه يجوز بكتفي حرة في نصيبه
في بكتفي حرة في نصيبه لا يجل حرة في نصيبه لا يجل حرة في نصيبه لا يجل حرة في نصيبه
تمس جميع من كلامه صحة الاجارة ونص في الحرة ونص في نصيبه لا يجل حرة في نصيبه
ابتداء وقال على المشتري انما على قول المشتري لا يجل حرة في نصيبه لا يجل حرة في نصيبه
من كلام المصنف انما لا يمكن في العقار من بكتفي استيعار جزء غير رهنه على قول من الفاسم
واشبهه ولعل المصنف لما رآه انه على غير العقار يستلزم مع قوله في العقار
خلاف العكس فانما لا يمنع من ذلك الا بتأجيل اقتصر على بيان الحكم في غير العقار
الثاني لا فرق بين قسمة الغايه والمنافع في نصيب الرهن في المهر ولو كان
المشتري انما يبيع حصته للمهر تمس ثم جعل الرهن الاول امينها فكل حوز
المشتري ثم يبيع انما انما انما او غيرهما فمضى بكتفي حرة في نصيبه
حصته من شجر وجعل الرهن والمهر تمس المشتري انما يبيع حرة في نصيبه

حضته لم تر من الحصة الاولى وجعلنا الراهن الاول امينهما بكل حوز الحظين لان
 الراهن صار ربيك الراهن الاول والثاني وما ذكره المصنف ذكر ابن الموارث انه ساعد
 من احواله ما كان محققا ولو جعلنا نصيب الثاني على يد اجنبي او يد المرئوس فقلت
 حصة الثاني في ذلك يد لا تملك من نصيب الراهن الاول فيصير في ذلك بيده وهو
 منشاره فيبطل ما ارادته التو نسي والمأزري وغيرهما وهذه انما ينبغي
 على يد القولين من رهن فصح انه من رجل وبقي الراهن بحوز مع المرئوس
 ان ذلك يمنع من حصة حوز الراهن اما على القول بصحة هذا فلا يبطل رهن الباء
 وان كانت يد الراهن باقية على شئ بكنه وهو يخرج عما هو لا فصار امره ان يكون
 بمنزلة مالوكا والجميع له ولا انفصال في حصة الرهن الاول الا انه لا يملك في شئ
 من الارض والحوز المنقطع بغير الرهن كما المستلزم يكون حوزا على الاصح
 شئ فله قطع ان يد يصح رهن المحصاة والمصنعة وتكلم المصنف هذا على
 حوز في كل الاصح لان الفاسق يجمع المجموعه منه ذهب ابن الفاسق انه يجوز
 للرجل ان يرهن ما هو في يده باجارة او مصفاقات ويكون ذلك حوزا للمرئوس
 من مثل الله يخرج العبط ثم يتصدق به على امر يفيق فيكون المخرج حوز
 المتصدي عليه ومقابل له لما كان في الهوازية ان من اكثر عبيدا او اراسته او انك
 جازيا مصفاقات ثم اوتى شئيا من ثمنه قبل فراغ اجله فلا يكون حوزا للرهن لانه جاز
 قبل ذلك بوجه اخر فيلزم هذا الفرق بين هذه الرهن وفيه قطع حوز الاول
 قال هذا يجوز عن صاحبه والاول هو ما سمع صاحب في المسماة الكرام ابن الموارث
 هذه المحوزة والراهن للحوز عنه فلهما وجبان وهو فرق جلي بغير صوابه اثر
 فصوره وان كان ابن جونس لم يرقه وقال انما سموا بالراهن جشور ونحوه في الموا
 زية وقصص المصنف موافق لا اختيار ابن جونس ويجوز ان يقول كل ملكا ثب الرا
 هن في قبضة خلاف عبيده ومسمنون له ولله المغير يغير ويجوز للمرئوس
 ان يملك ملكا ثب الراهن في بغير الراهن لانه فلهما حرز نفسه وماله خلاف العبد و
 المستولى فان السبي انتزاع ما لهما مما تحت ايديهما بمنزلة ما هو تحت يده
 وكله له النفي التام في مال ولله المغير ومعناه الكبير السبي ولا خلاف في ذلك
 واختلف في الاصل مال لا مره الباء عن ايده فقال ابن الفاسق لا ينبغي ذلك ويصح
 وقال مستحسن في ذلك جازي وقاله ابن الماحشور في المنت والابن واما وضعه بيده
 فوجه الراهن فقال ابن الفاسق في المجموعه وغيرهما لا يجوز ذلك وقال اصبح ان جيز
 على رهنه حتى لا يملك عليه ولا يقض جبه جاز واما وضعه على يد الراهن
 فقال ابن الفاسق في الموازية والعقبة لا ينبغي ذلك وضعه وقال في المجموعه
 ذلك رهن تام وهو اصح انتهى صحت الملك ولو كان ليقيم وليا في ارضه للبيتم في
 رهنه رهنه ووقع على يد اهلها يقع بذلك الحوز لان الولاية لهما ولا يجوز الرهن
 على نفسه المأزري واما حوز الفايح بامور الراهن والمصرف في ماله وشئونه
 ففيه رفع في الرواية انه اذا حاز جميع الرهن كذا رهن الراهن جميعها فحازها الفايح
 يشترط الراهن للمرئوس ان يملك حوزا لا يبطل الرهن وان كان رهنه رهنه نصفا
 وابنا

وابنا النصف الاخر على ملكه ونصرفه فان قبضه الفايح يشترط الراهن لا يصح لكون الجز
 الاخر النصف لم يتر من حوزة نصف الفايح بنسبة على الراهن وهو غير معين من الجز
 المرئوس فكان يد المرئوس على جميع الرهن انتهى وقاله ابن الماحشور وزا الا ان يكون
 عبيدا فلا يجوز بيعه وان رهنه الجميع لا يجوز العبد موز لسببه كان ماله وناله ام كان
 رهنه اياه عليه اياه ان يكون عنه عمل موز له في دفع الشئ على ان يكون بيده
 المرئوس وعمل على عليه ولا جزمه من الفايح في القنبية على ما ذكره المصنف ان القول قول
 من عي الى وضعه بيد العدل اما الراهن فلا يملكه بكنه حيازة المرئوس خوفا ان يد عي
 فتباعد واما المرئوس فليجده عن نفسه حقه والضمان على نقد يرهلاكه ان كان مما يقابله
 عليه ونصر الخفي انه انما كانت العادة في تسليم الرهن للمرئوس انه يقضي له بكنه كالمشرك
 فان اسلمه في رهنه فلهما من شئ اياه في اسلمه العدل الراهن في رهنه والمرئوس ولم
 يبين المصنف ما الله يقض وكذا في بيع بين رهنه مما يقابله عليه ام لا وفيه وفيه
 وان تعدى العدل فلهما من شئ اياه في اسلمه العدل الراهن في رهنه والمرئوس ولم
 عليه الى الراهن فله المرئوس ابن جونس وغيره يرهيه انه يقضي له الاقل من قيمته او من
 الدين لانه ان كانت قيمته اقل فهو الله اقله عليه وان كان الدين اقل لم تكن له القيمة
 بغيره في كل المدة وفيه وان رهنه المرئوس فله الراهن فان كان الرهن كفي بالدين سقط
 من المرئوس لملكه بيده وان كان فيه فضل فهو العدل فله الراهن ابن جونس يرهيه وير
 فع يد على المرئوس الخفي وهذه اذا كان بعد الاجل او قبله ولم يعلم بذلك حتى حل
 الاجل فاما ان علم بذلك قبل الاجل كان الراهن ان يغير القيمة ايما شئ لا يملكه من قبله
 عليه نعمه في قبضة وصحة اياه في رهنه في قبضة القيمة على يد عمل غير الاول خيفة ان يتعدى
 عليه فانيد والراهن رهنه مكان الاول في قبضة القيمة ابو الحسن واخبر قوله في
 المدة وفيه مما يقابله عليه مضمونه ان لا يقابله عليه ليس كذلك وهذه انما
 يضمنه بالعدا او بغيره لا يفضل بين ما يقابله عليه او لا ولعله انما ذكر ما يقابله
 عليه لاجل المرئوس الله يضمن بالقيمة ولا في قوله مما يقابله عليه انما هو في السؤال فلا
 يعمل بمضمونه ولا فرق بين ما يقابله عليه وما لا يقابله عليه لان العدل والمرئوس متعديان
 وهو الله يضمن من كلام الخفي المتفهم انتهى ومما روي في هذه الاصل على
 مسئلة محمد والكلام عليه فليكن ابن جونس جازي اختلافا في عدم قبول ينفي الحاكم
 وقيل عدل الراهن بشرطه فان احب الراهن عدلا والمرئوس غيره فقال محمد ابن عبد الحكم
 ينفي الحاكم في ذلك والقول باذنه للراهن الخفي قال وهو انكر لنفسه في حقه ومن
 يش عليه ويحكم الاول فيما اياه على كل واحد منهما العدة في شئ من رهنه رهنه الاخر
 ويضمن الثاني فيما اياه ان ينفذ على عهده لاني المسئلة مقر وضع عنه الشئ من حيا هو
 اعم من كل واحدة من الصور فيس قال في المدة وان ماله العدل ويملكه رهنه فليس له ان يوجه
 عنه موته بوضع عنه غيره والا مره في ذلك للمزاهنين ويشترط في اوام القبض
 شرا في شئ من اوام القبض في الاختصاص بالراهن والراهن في اوام القبض يكون الراهن
 بيد المرئوس ويعد العدل لا يبيع الراهن وقت الحاجة اليه فلا يملكه الحبيبة في قوله ان رجوعه
 الى يد الراهن بالعارية او الايداع لا يبطله بخلاف الاجارة واستند للمصنف بقوله

تعالى جبرها من مضمونة فالواو ههنا المفعول مملوكة في الرهن لفظه التوثيق والمملوكة من
 التوثيق وان يكون الرهن محورا عن الرهن مملوكة على اختياره فيكون مملوكة قبل موته بغير
 او تحميمه او قيام الغرماء **ن** بغيره فلو علم الرهن الرهن اختيارا من الرهن من اهل
 بوجه او اجارة فليعلم من عليه الرهن فله ان الفاسح وانتمبه التخيير وانما يرجع
 في الاجارة انما انقضت منه ثوبا وان قام قبل ذلك وقال جئت ان لا تغفر له ههنا وانتمبه
 ما قال خلف ورده ما يقع الغرماء فان قلت كيف تظهر الاجارة والقبلة انما هي للرهن
 وكيف يظهر ان يستخرج من نفسه قبل موته على ما انما كان الرهن من كنهه انما اكرهه
 هي وقوله الا ان يموت بغيره الى اخره الى ان الكلب لا يورث من الرهن الاول ان يقول الغرماء
 الشا في ان يموت بغيره او عتقوا بن الفاسح وانتمبه هو بغيره ونحوه وفي الموت
 بالتمهيد بغيره لا ينعى انما الرهن فكيف يمنع استيفاء الرهن لان يكون معنى قوله
 ان لا يمكن الرهن من جميع المملوكة الا ان لا يكون له بغيره على نحو ما يجوز المملوكة
 في المملوكة فله اختيار بعضه الى هذه او الى الاختيار لانه ان علم بغيره الاختيار
 فله القيام مملوكة سواء قام الغرماء او لم يقوموا جوده بما ذكره ام لا والعار به
 الموجلة كنهه ان كان على الرهن فله ان لا ياراه على الرهن سواء اجاب بموت
 ام لا كنهه الى ان الكلب ولو قال والعار به على الرهن لان قوله الموجلة انما
 يتباعد ربه من المملوكة غير الموجلة مملوكة معينة ورفع في بعض النسخ والعار
 به الموجلة او على الرهن كنهه وهي اخص من الاولى لاختلاف المستقلين لكونها ايفا
 فكم من وجه اخر وهو قوله الموجلة مستغنى عنه لان قوله على الرهن يشمل الرهن
 وقيل كما ذكرنا وقوله كنهه اي لا يمكن الرهن فله ان لا ياراه الى ان الكلب ما لم ينعى او يقع
 الغرماء ولو افترض على قوله كنهه لكهني **م** وفيه سقوط كنهه بالعار به مملوكة
 قولنا ان الفاسح وانتمبه **ن** ههنا كنهه مع عود الرهن بالاختيار وما جئت ان ابن
 الفاسح جعل له الكلب في الاجارة والوعد بعهدة والعار به على الرهن واجعل الرهن انما
 اعارة اعارة مملوكة من غير قبيحة جوده ويسوا انتمبه بغير الجميع التخيير وغيره
 وقوله امين قال وان كانت العار به الى اجل اربعين يوما انقضت له المملوكة ويختلف
 انما يكون في اجلا لا العار به لانه لا مملوكة فيلزم ههنا الاصل انما ينعى الى ما يرى
 انه بغيره الى مثله **خ** وفيه يقال لا يلزم ههنا التاخير الى مدة يمكن الانتفاع وبقدر
 بين العار به وغيره ان يقال الرهن مملوكة الرهن بغيره حيالة الرهن من الله
 اعلى ولا فرق في القولين بين ان يكون المستعير هو الرهن او بغيره بغيره حكى
 المازري القولين انما اعارة الرهن على الجميع وتكرار حارث في التاخير بالتفصيل ان كان
 الرهن هو الرهن غيب للمرئوس ان يمكن المستعير من الرهن فيمكنه ان لا ينعى
 الرهن من الرهن وان كان الرهن غيب هو الرهن من مملوكة لا يمكنه ان لا ينعى
 ههنا التفصيل في الاجارة ونفسه التخيير القول الذي نفسه المصنف لا ابن الفاسح
 لما ذكرنا انما انما يمكن حله على انه لا يستتر ههنا قبل مدة تعذر اني مثله
 لا على انه سقط كنهه بالكلية **و** واذا جرم على قول ابن الفاسح في المملوكة فلو
 رده الرهن بالاختيار لم يكن يكون ههنا على حاله الاول انما قولنا ان الفاسح وغيره
 حكاهما

سنة

حكاهما في المتكينة وينها على الخلاف في افتقار الرهن الى التصريح به ام لا ولو كان
 للرهن في وجهه كنهه في استكان او اجارة **ن** ومقتضاه ان مجرد الاته وكاف
 في المملوكة وهو من المملوكة في حريم البيع فعليه لو ان الرهن من المملوكة في كل
 وقال انتمبه بل حتى يكرهه وخاها كناع غير واحد ان قول انتمبه خلاف وصرح بذلك
 المازري وقال ان حارث معنى قول ابن الفاسح ان الرهن كان على يد امين ومعنى قول انتمبه
 ان الرهن كان على يد المرئوس ههنا انقل قول ابن حارث وعكره المازري على انه ثالث
 في المسئلة فقال بغيره **ر** ابن الفاسح ان مجرد الاته والتصریح باسقاط حو الرهن
 وكما ان عطف الرهن يلزم بالقول كنهه لا يسقط به وهو الا انتمبه باصل المملوكة
 واستصحب انتمبه الحوز **ن** وفيه في المملوكة في الرهن من الرهن ههنا فيفقه
 ثم او عطفه للرهن او واجبه منه او اجاره اياه او رده اليه باي وجه كان حتى يكون
 الرهن هو الحارث له فله خرج من الرهن وجعله **ع** مخالفا لما في كنهه حريم البيع
 كنهه قال ابو الحسن وكاها ههنا ان مجرد الاته لا يمكن حله فله لانه لا مانع
 بين البيع لانه نزع باي الرهن على وجه متفق عليه وثمن ما في حريم البيع ان الرهن
 بغيره بغيره **د** وفيه سائر ابن بن نسير وغيره ما في حريم البيع على انه نقيض لما
 في الرهن ولم ينقل المازري عن ابن الفاسح الا ما في حريم البيع والمراعي **و** ولا ينعى
 المملوكة بانه **ن** ضمير بنوالة عايد على ما في من اجارة واستكان بعنه ولا كنه
 او راجع الجميع بين صحة الاجارة وتعلق الرهن فليست للرهن كنهه بل انما الرهن له
 في ذلك وكاها كنهه انما لولم ياراه **هـ** لم يكن له ذلك وهو قول ابن الفاسح وانتمبه
 راجع انتمبه الاته انتمبه ان كنهه رهنه مع رهنه فله ان يكرهه حينئذ بغيره انما وقال
 ابن عبيد الحكيم للرهن من الرهن فيكون الرهن من الرهن ونقل بعضهم عن ابن المما جشون
 ان المملوكة انما تترك كنهه المملوكة وكاها كنهه وفيه رده فانما يوم ارتد انما لانه نزع
 انما ما لم يكن الرهن عايد فله ان يكرهه لا يكون على الرهن من الرهن لان
 وسكونه رضى وحكي بعضهم عنه انه يستحب لمرئوس الرهن ان يكره المملوكة
 ربه ان كان حاضرا وان ترك ذلك جاز ومضى انما اجتهد ولا مانع من بين ما حكى
 الاول فتأمل **م** وفيه المملوكة بغيره الموت والقبض لا ينعى به الحوز وان يقال الا بالبيعة
 بغيره انما حارث قبل **ن** بغيره انما وجهه بغيره من لدهن عنه شخص سلعته للمملوكة
 بغيره موت او قبضه والاعى انما الرهن عند له لم ينعى في ذلك ولو وافقه المملوكة
 خشيته ان يتقاررا الاسقاط حو الغرماء عطف المملوكة الموازية والمجموعة **ن**
 بغيره في ذلك حتى يعلم انه احازها قبل الموت والقبض مع مواده لا بغيره الا مع
 بغيره الحوز وهو انما تكرر التخيير انما لا ينعى من معاينة البيعة لغير المملوكة وتكرار
 بغيره اول كتابه الرهن من الرهن هل يكرهه بغيره الحوز او التخيير واختار
 الباجي الحوز قال ولعله قول مملوكة ولا كنهه ههنا خلافه **و** عكره بعض الاصل
 لسيسر انما جرى عليه العمل عندهم انه انما جرد الرهن بغيره المملوكة حارث
 كان ههنا وان لم ينعى في الاجارة وفي المملوكة ولو وجد الرهن من المملوكة على
 انه فيفقه قبل التعليل بغيره حله في الغرماء جرى الام على الاختلاف في المملوكة

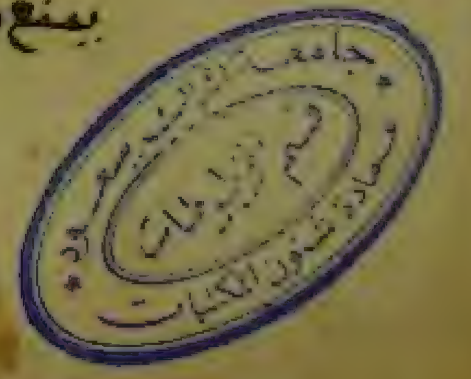
ما جرى به العمل بعض
 الاندلسيين

من يملكه لا يملكه في رفقته وان رفقته كان حرا وان كان العبد من الكتاب
وان عجز كان رهنا في الما في انتهي وفيه ابن مونس فواضح بما ان الم يوفى نفس الكتاب
بالدين في حال عنه ابن مونس ابن المواز اما في الكتابة والتدبير فيبقى رهنا في حال الكتاب
مما يباع فان تم الاجل وفيه اوجا يبعته وان كان فيما فضل لم يبع منها الا بقدر الدين وان
لم يكن فيه الا ببيع الرقبة بعت الرقبة انتهي وان كان مفسرا بقي رهنا وفتو
الحدي ما عليه منه او من اجنبي بعت شاة فان كان الراس مفسرا او كل كلامه على ان كلامه
السا بقا في بيا
فان اوجا له قبل الاجل ما لا اخط منه الدين ونفع العتق وقال بعد هذا وانما اعتق المحل
بان عتقه واداه الغرماء ربح العتق وبيع الا ان يقول الم العبد خذ واد بكم او بتمتع لم
فته لك اجنبي فان نفع العتق والضمير منه عايد على الراس وهو ظاهر ولا اشكال
في هذه الا ان اعني العبد في ذلك على الا يرجع به على السبي وامر اياه الى يرجع به عليه
فقل ابن مونس عن بعضهم انه قال ينبغي ان يكون ذلك للعبد لا للغرماء لو شاءوا او
يضمير راجع بينهم ويجوز اعتقه كان ذلك لهم الا ان يقال ان عتقه في العبد لم يكن عتقا ينع
الا بقتل العبد من كان له الدين وهو ملك سبيته وفي هذه افكر لا والسبي لو عتقه
وللعبد على سبيته لم يكن يكتل سبته في مال له لو جاز ان يجوز عتقه ويقتل في يده في يده
سبيته ولا يمس له ان يرحم عتق نفسه للجل في مال على سبيته ان لو رده لكان السبي
اختاره باله ولا فكل له في يده لكان في مال ارجح امته لعبده وفيه صفا فاما وا
سبته لكان تم اعتقه قبل البيا انه لا خيار له الا في موه الخيار فيسقطه انتم في اختيار
ونقل بعض من تكلم على هذه الموضع قول ابن ابي عمير انه لا يرجع به على السبي والثاني لا يمس
رشفه قال والمواهب انه يرجع لان الراس لما تفتى فقد رضي بقاء الدين في يده فان عتق
بيع بعت بعد اجله ببيع جميعه وما بقي للرأس ملك يبعته انما عتق وهو مفسر وفي
العبد رهنا الى الاجل فان نفع بيا منه عتق الاجل بقدر الدين وان وجه من يستمره في ذلك
اعتق ما بقي قال ان شئنا وان لم يبع بعت كله وقضى الدين وكان له ما بقي بضع به ما
شئنا لان الحكم لنا ارجح ببيع جميعه ما رثمته كله للرأس ولو قيل بعتله في جز جزية
ما بعد كماله او اوجا عتق نفسه او اوجا رشفه قال ان شئنا وانما يباع بقدر
الدين في العتق واما في الوكالة والتجبر والكتابة في بيا كله ويكون فضل ثمنه لسبي
ان لا يكون بعضا منه ولا بعضا مكاتب ولا بعضا مبرم ومهيم الراس انما عتقه كن ذلك
شريعته ان من عايد الراس به منه في هذه المستقيم تم اعتقه المهيبر فان كان المهيبر
مليبا فبعت العتق وقيل له عجل الدين له انما جسدته عليه وهذه قال في الملة وانه الا ان
تكون قيمة العبد اقل من الدين فلا يلزمه الا فيتمته ويرجع المعيم على المستقيم بما ادى
بعت محل الدين لا قبله وخالفه ان شئنا في هذه او لم يجز ان عتق عبده بعت او رهنا
ورده مثل الخاء اعترف عبده بعت او خالفه في بيا المهيبر ما عتقه ليرثه الدين ويقتل رهنا
حتى يقبضه حقه من ثمنه ان يبع او يفتى في بيا في العتق وان تكل غرم الاقل من قيمته
او الدين ونفع عتق العبد ورجح محله الاول والجنابة اخرج له العبد من ملك ربه الا ان
يقتل بغيره بخلاف المعير فان العبد لم يخرج من ملكه والى والمهيبر لا يكون له ان يكالب
المستقيم

ان
هنا

المستقيم بما ادى الا بقتل المحل الدين في ان شئنا المصنف بقوله وانما تعجل للمرئس رجع على المستقيم
بعد الاجل في ان والمستقيم انما التزم الما الذي من بعد حلول الاجل ولم يفعل شيئا فوجبه عليه
التعجيل ويمنع من الوكعي فان فعل فجلت والولد ينسب مطلقا ان كان غصبا فكذا العتق
ش يفتى ويمنع الراس من وكعي الامة المرمونة لان وكعيه لها تصرف في الراس بمثل الجواز
فان وكعي فجلت والولد ينسب اي ابيه مكلفا اي سوا كان غصبا ام لا كانت تخبر ام لا ان
كان غصبا فكذا العتق اي فيلزمه تعجيل الدين او قيمة الامة ان كانت اقل او مائة وان كان
مفسرا يبعته الجارية بعت الوضو ابن مونس وحلول الاجل ولا يباع وله بها ما تفتق انه
ينسب ع ولم يقولوا انه اخضر ثمنه عن الدين ان الراس مفسر الاقل من قيمة الولد او قيمة
الدين مع ان الولد الجارية بعت الراس في اخل في حكم الراس ولو قيل له لما بعد في مساهل
الامة المستقيمة والفقارة ما يلا حكمة ان شئنا وان وجه من يمتنع منها بقتل الدين بعت
واعتقت ما بقي وان لم يوجد استوفى الى الاجل وان وجه ايضا في ذلك والاي بعت وقضى الدين
وكان ما بقي له ببيع به ما شئنا وهذه اما حجة من قول المصنف فكذا العتق في بيا
ان الولد رهنا في خمس مساهل الاول والامة الجارية اية او كيد السبي بعد علمه بالجنابة
وهو علم في انما تسلم للمعني عليه الثانية الاية بكامة من تركه ابيه وعلى الاب في
يغرم في التركة والاب عديم ونحو عال بالدين حالة الوكعي الثالثة امة العقلين انما اوجت
للبيع وكيداه وحلت في الرابعة امة الشر فكيف يكادها احد هذا وهو مفسر الخامسة
انما وكعي العالم امة الغرام فجلت وكان مفسرا او بكون ان جعل هذه المساهل في يده من
وجه اخر فان يقال فوجه امة حامل بحر في سنة مساهل فان قلت هل يتصور عكس هذا بان
يكون العبد في بيا الحرة قبل نعم ربه في ذلك اية او وكعي العبد جارية له وحلت واعتقار له
يعلق السبي بعتقه ما حتى عتقه فان عتق العبد امة ما فر وتكون حرة والولد النخ
في بكتها عتقه لانه للسبي قال في الجلاب فلو اعتق بعت عتقه لم يعتق حتى نفع حمله
والمر اعلم وان كانت مغلانة تذهب ونجس فيقبل ينقض وقيل كالعقب في هذه افسح
قوله وان كان غصبا يفتى وان لم يكن وكعي الراس الامة الراس على وجه الغصبة بل كانت مغلانة
تذهب ونجس في حوايج المرئس فوكعيه الراس بغير انه في المضمرة انه بقتل الراس
وجعلوا كونه مغلانة كالا في الوكعي وقيل كالعقب وهو قول ملك في الموازية فتبا ع
في والولد يربى بيا بعد الاجل والوضع الا ان يكون له مال وانه قال سمعوا واختاروا النخ
لان الراس في كذا الحال ينفع ممنوع من الوكعي ويمنع العبد من وكعي امة المرء هو موعها
يعني ان السبي انما الراس عتقه في الدين والعبد امة في بيا سبي العبد في الراس لم يكن
للعبد ان يملك امة لانه لا ينسب الا نفعه لانه عتق كل واحد من العبد والامة للبيع وقد
يما على حجة غير من غير في بيا فكذا ينسب الا نفعه لانه ليس ان نفعه حقيقته لان المشهور
انما حكم السبي من الراس للعبد ان يملك السبا بنو لو كان ان نفعه حقيقته لا
فتنظر الى تعليق ثا كما قاله ابن المواز وانما منع العبد من وكعي امة المرء هو موعها
فمن ياد اولي ان يمتنع ان رهنا السبي فكذا ما انما رهنا فكذا في الموازية
ان يملك امة وام ولها انما الم يكن المرئس ان شئنا ان يكون له معه رهنا واما ان انشئنا
فلا وقال بعض انما الراس عتقه او شئنا ان يملكه وهو معه والعبد جارية ان للعبد ان يملكها

لزم منه بل هي كقوله لا تفاديه او من حيث الخلاف بل هي كالتروية لانه ليس له فيها
 الا الاستمتاع او كالملة لا فيهما شائبة من المروية وان اردت حجة بتبني السبب وفتح من قوله
 يعض عتق ام ولله انه لا يثبت للمجلس دفع على ذلك ابتداء وهذا مقيد بام الولد
 الخ اولها فعل الجهر وام الولد لها بعقد فيرد عتقها لانها تبايع اباها وفتق في رد الولد
 من رد اباها عما مالها الم يكن يسمى اقوالا من يرضى عنه اباها عندا على المشهور من امها
 العتق وان لم يثبت للمجلس مالها فلما كان في الموازية يتبعها لا والسبب باعتبارها
 غير مجلس فالاد الفاسع لا يتبعها الا ان يكون يسمى الابن القربا انما لم يكن له في هذا
 لا منقصة له في هذا بخلاف مالها من يشترطه فتاوى كان يقضى من غير ما يحج عليه فيجمع
 من يرضى عنه انما اشترط شيئا على او يقضى نفسه من غير ما يحج عليه فيلزم ما يرضى به
 انه ليس عليه اطلاق على القربا من وافق في هذا لان فيه البيع الى اجل مجهول فانه لما
 قالوا لو تزوجت الى مجلسه انه لا يجوز دفعه في شئ من ربه الله انك من هذا انه
 لا يجوز ان يفتقر في سببته بشرط ان يدفع ثمنها انما افتق الى دفعه في كل حال
 خلافا وخلافا واستحقاق الفاسع وعقوله في يرضى عنه وكذلك تصح في غير المال
 كماله وادى في حقه لا غنة فيه مالا ولا في دفع القربا وله ان يستوفى الفاسع للثمن
 وجبه له بسبب جنابة عليه او على وليه والادان وهو عن الجاهل في الاستحالة هو على
 قول ابن الفاسع انه يرضى او موجب العمه في كل حال واما على قول الشبهة انه يرضى او الواجب
 الخ لا للمولى بين الفاسع والدية ففيه غنة في بعضه والاخرى انه لا اشكال فيه على فاعله
 الخ هي كقولهم انه لا يحج على اقتناع مال ام ولله ومعه جردته ورفع في بعض النسخ عوض
 عقوله وغيره في يرضى به كما استحقاق النسيب واللعان والله اعلم ويقبل اقراره في
 المجلس او عرفه في يرضى به اقرار القربا اما بغيره من ماله او بغيره من ماله من غير
 انه يقبل اقراره في مجلس التعليم وبالفرد منه ولا يقبل مع البقية للثمن وقيل في المجلس
 وفرد لا في الغالب في حق من يماثل الناس انه لا يصح في جميع ما عليه الا متفق وكذا في
 كلامه انه يقبل في المجلس وبالفرد منه سواء كان اليه من الله فليس به ثبوت بينة او با
 قرار وهو اختيار بعض المشيوخ والفاسع عنه ان الغالبه عدم استحضار جميع
 المدينين وقت واحد لا كاليك فمر عليه محلي وعملوا عليه المدة وانه انما اخبر به
 انما ثبتت له من اقراره او كان بينة فانه لا يقبل وان كان في المجلس ولما كان في الموازية
 قول ثالث ان من اقر له المجلس او كان يعلم منه اليه فاعلم ومعاينه وخلصة خلافه في
 له ولا في حل في الفاسع مع من له بينة وزاد بعضه رابعا انه يقبل ماله يحج عنه المالا فله
 حينئذ كالمصنف في مال وفتح من كلام المصنف انه انما اقر في المجلس انه يقبل لانه انما
 قيل في مجلس التعليم فاحرى فيلزمه قال في المصنف مات ولا خلاف في ذلك او كان المولى لا يثبت
 عليه في المتق عليه خلاف وكذلك حكى النخعي وقال عدم العوارز احسن وقرئت
 عننا في نسخة وكتب فيها فاضل الجماعة بما اختاره النخعي من الكلام في رد الا تفاق
 الى حكاية في المصنف مات فله في حكي المازري وغيره انه وقع لابن نافع في المجلس
 انه لا يجوز اقرار من تبين فلسه واولم يفره على يد ابن رستم وحكي التعليم الى
 يمنع قبول اقراره ان يقوم عليه غمارة فيسجنونه او يقوموا فيستتر عنهم
 فلا يحجوه



فلا يحجوه وبكر غير انه اختلف بينا فيكون مجلسا يقبل في المشاورة فيه وقيل انه ارفع
 للفاسع وقيل بجعله في المجلس ثم لا يقبل الا بينة ويكون في ماله ان كان ما وقع به
 التعليم من الذين لا اقراره والا فلا ويكون في ماله ان يرضى عنه في حق المتقضية للتراخي بعينه
 وان لم يقبل في المجلس ولا يفر به بل يرضى عنه لم يقبل اقراره الا ان يشهد به بينة بصحة
 وانما لم يقبل يقضي ما اقر به في ماله من ماله اقرارا في ماله من ماله اقرارا في ماله من ماله
 التهمة انما كانت في المال الا اقرارا في المصنفات واما لو اقره او ضمه او اخر من ثم فليس قايما
 بلا حجة للمف له او للمعلم لا وعقده على قوله فيما كان اخذ الاولين في فضل عن الاخرين
 حجة في حل عقد الاولين وحيث اختلفت اباها كان اقراره او لا صحاحا ولم يرد في حق التعليم
 ولا في حل في العامة فقال محله ان يرضى عنه الاخرين وقال محلي في الواحدة لا يدخل
 معهم النخعي وان كان غايبا حين فلسه ثم قدم كان له ان يدخل مع الاولين صلاصص
 ويختلف ان احب ان يدخل مع الاخرين وعلى قول محله في ذلك وقال ابن الفاسع في كتاب
 المسرفة لا يدخل معهم وهو موافق لقول محلي وهو احسن ولا يرضى عنه الاموال الاخرين
 لا شريك للمولى فيها واختلفت انما يقضي احد الاولين في ماله نصيبه من المصنفه فعلى
 قول ابن الفاسع يرضى مع الاخرين بغيره ما يقضي كماله بينة حجة في الواحدة يقضي
 باصله بينة قال اقراره او في يرضى عنه وعلى اصله بينة فقال ابن الفاسع يقبل وقال الشيبه
 بالتعليم وقال اصبح واولم تكن بينة انما عينه وكان لا يثبت عليه في يرضى به وان اقر
 بمشيه مع غيره في يرضى به في المجلس او غيره وقال هو اقراره في يرضى عنه فقال ابن الفاسع
 في ذلك منه انما اشهدت بينة على اصل الفاسع والود يرضى عنه واشهدت ما تشبه مع ذلك
 ان شهدت البينة على تعيين في ذلك انه لا شك في يرضى عنه واحدا قول الشيبه واكتفى اصبح
 بتعليمه في وان لم تكن بينة انما كان اقراره لم لا يثبت عليه وحكي في البيه في حكاية
 قال هو اقراره في يرضى به في يرضى عنه في يرضى عنه في يرضى عنه في يرضى عنه في يرضى عنه
 المعنى له والثاني لا يرضى عنه في التعليم في ارض الوصاية بالثالث من المدة وانه اقراره
 لا يجوز والثالث للفرق في كان على اصله بينة حجة في يرضى عنه في يرضى عنه في يرضى عنه
 على اصله بينة لم يصدق في وادى ابن رستم عن ابن الفاسع قال يقبل ان يرضى عنه في يرضى عنه
 للقولين وما حكاية عن كتاب الوصاية بالثالث ليس في تعيين المعنى به بل في عدم
 التعيين وهو فقر الثمن بينه وان اقر الولد ان يرضى عنه او هي لم يرضى عنه ماله وعلى الولد
 في يرضى عنه ماله وانه يرضى عنه ماله الوصية فاققراره في يرضى عنه عليه بالدين حازر
 ولا يجوز اقراره بعد الفياح عليه وكذلك اقراره في يرضى عنه او يرضى عنه عنه
 ابيه فاققراره بعد فياح غمارة المرفر عليه لا يقبل الا بينة واققراره في يرضى عنه
 عليه جاز لا كونه اخر كتاب الفراض وكتاب الوصية يرضى عنه في تعليمه في اقراره المرفر
 بالفراض والود يرضى عنه وحكي المازري وغيره في هذه الثلاثة التي حكاهما ابن رستم
 في الوصية في المانع ايضا انما عين شيئا لاحد وفي النخعي انما ثبت البيع والايه اع
 ثم قال بعد الفاسع في الشوبه انه انما يرضى عنه والود يرضى عنه في يرضى عنه في يرضى عنه
 اقراره في يرضى عنه في يرضى عنه في يرضى عنه في يرضى عنه في يرضى عنه في يرضى عنه
 في يرضى عنه في يرضى عنه في يرضى عنه في يرضى عنه في يرضى عنه في يرضى عنه في يرضى عنه
 في يرضى عنه في يرضى عنه في يرضى عنه في يرضى عنه في يرضى عنه في يرضى عنه في يرضى عنه

كالموت النجى وهو احسن العلم والارادة وخدمة المفسر باقية فلو لم اعني به لتعلق
 عقله بمتنه بخلاف الخبيث الذي لا يملكه ولاي المفسر لو كان له غريم اخر اعلم به وقال اصغ
 الى اخره اي انه اجلس الغريم او ماتت يداي على باب المسجد وجمع الناس وقلادوا
 جلا في ذلك ما تناور فجلس من قال له عليه السلام في اوله عنده فزاروا وبعده او بضاعه فليمر
 في ذلك الى الفاضل اصغ وكذا فعل عمر في الاسبيغ وقوله لا يجمل ان يكون عامدا سوا فلنا بالا
 ستيينا ام لا وهو الظاهر ويجمل ان يريه او يهله المبالغة في تقوم مقام الاستيينا و
 اعلم ان قضية الاسبيغ انما كانت في الفلس لا في غيره من هذه الحكم في الموت فكري في الاول
 لا كرم بل كرم في الاخر فلا يلى على باب المسجد وانما فيه ان عمر رضي الله عنه قال ما به
 ايها الناس فان الاسبيغ اسبيغ جفينة رضي من يهله واما قوله بل يقال سبيغ الحاج
 الا انه في اراء مع ضا في صبح فريده جسر كان له عليه السلام فيهما تنابا لفظ نفسه
 ماله بيضه وشو له وبيع بعرضه الفلس في الخيل ثلاثة ايام تمكنا رواله مكي عن
 مالك وقاله ابن الفاسم وسمحنو لتوقع الزيادة في وليس هو خاضا بالفلس بل في
 كل ما يبيعه الحاجك مما يوجبه حكمة كبيع مال البتبع والقاييه والى اجل مائة
 الخيل ثلاثة ايام لا يجوز في الصغار النضر ونحوه في الرقيق الجمعة ونحوها وعل
 احضار الفلس ليس بمتكر في انفس البيع وانما هو من باب الكمال والبلغ وقلع حجة
 الفلس والادب في حجة عليه ما نفع من بيعه ولو اراد الا متناع من البيع لم يكر له في ذلك و
 نص في الخبر على انه مستحب ولا يملك ان يكون ذلك على الوجوب للعلة التي ذكرنا
 وقوله ويستثنى في بيع رطله النضر والشمع من على المشهور ولم افق على الشك في
 وجعل المصنف ما يباع عاجلا وهو الحيوان وما يباع فيه وهو الربيع وترك ما بينهما
 اشتراك الى انه ينبغي ان يوسمك بينهما بحسب النكر وانما الاختلاف في يوم
 فوم مخالف النقط في الفلس وانتم في يداد له من سلطنته في مثاله او يكون لواع
 عرض ما في كعك ولا في فقه فيقال كرم بسا وء عرضة او كعك فانه في اقل
 كل واحد منهما بسا وء مائة وكان النقد مائة كان المال بينهما اثنان واشتري
 لما حبه الغريم مائة من جنس عن مائة ههنا يعني قوله بما صار من الصيرورة في بعض
 المنسخ بما صار له من الصيرورة والمعنى متقاربا والمعتق في هذه القيمة يوم
 النحر صر على المشهور وهو من اهل بقره حيز الفلس لا كن قسما مع في العبارة
 وقال مسحنو يقوم الموصل منهم يوم الفلس على ان يقبل الى اجله والزم ان
 يقوم العيين الموصل كذلك وما قيل به الباجع وما حب المقلد مات فان خسر
 النضر حتى غلا السعي او اخر فلا وانما يكون النضر بسبه بيضه وبيو القريم
 وقال المازري لو قفي السعي حتى صار يشتري له اكثر مما يشتري له يوم
 فصلة المال فانرا في بيو الغرماء ويهله في ماله فيه ويصير كمال كمال الفلس
 وفيه ههنا من الما جشور والارادة هذه الفصل الذي حقه بمقتضى اختلاف
 السعي يستحب به ههنا الغريم الموقوف له المال ويستثنى له ما بقي
 له في ماله بغيره على اصله ان مصيبة ما وقف من ثلث من له الدين الباجي وانما
 اشتري له مما عليه من السلم اعني في ثلث المليات التي وعدها وان وعده بان في
 فقال

فقال محمد بن عبد الحكم يشتري له اذ في ثلث الصفة وقيل او مسكنا ص ولا يبيع في
 كعك مسلم فيه ولا عرض ثمن الا ان يكون اسلم عرضا في عرض ثمن بعنه ان ما ذكره من الشرا
 بما صار له من سلطنته انما هو عند المشتري واما ما رضي الغرماء ان يلقه واما ما رضي
 من الثمن في ذلك جاز ان يبيع منه ما نفع كمالوا اسلم في كعك او عرض ثمن له لو اسلم
 عشرين في رهنه او في بين حجة او في ثوبين ونايه في اعطاه عشرين مثلا فلا يجوز ان ي
 خذ له ثلثه يذخه ببيع الكعك قبل ان يستوفى ويذخه ايضا البيع والمسلط الا ان يكون
 راس مال السلم عرضا اخر كمالوا اسلم عبداه في ثوبين فصح له فيه ثوبين وبقي له ثوب
 يجوز له ان يذخه ثلث القيمة لان حائل امره انه دفع عبداه في ثوبين وبقي له ثوبين
 بقوله ولا عرض ثمن الا ان يكون اسلم عرضا في عرض ثلث يمتنع في الصورة التي ذكرها
 المصنف ان كان راس مال السلم في هذا واراد ان يذخه عنه فله او بالفسر لانه في
 موخره في الجملة فاحر هذه الفصل على حكم الافتضاء ان كان الفاضل كالتايب عن الفلس
 فلا يجوز ان يدفع للغرماء الا ما يجوز للفلس في بيعه اليهم ولم يجعلوا في حوال الفاضل
 راجعا للقيمة وقيل انه راجع لما يجوز لكل مسئلة منعك للقيمة في راجع اهل نصيب
 القاييه بعد عزله فصح ان كان بعض الغرماء غاييا بعض الفاضل له نصيبه في
 ثلث حصصه منه لان الفاضل كوكيله وحكي التونسسي وابن يونس الاتفاق على ذلك
 من وانهم غريم يرجع على كل واحد بما يجهل في بعضه انما افصح الغرماء مال الفلس او
 احييت ثم غريم اخر لم يعلم به فانه يرجع على كل واحد بما ينوبه في الحاضر لو كان
 حاضرا ولا يذخه مليا عن مقدمه وما جبا عن مئته واحترز بقوله من ماله لو كان حاضرا
 وسكت فانه لا رجوع له على من يضر من الغرماء اتفاقا ومثل ما ذكره المصنف مسئلة الملهولة
 ان كان لكل واحد من ثلاثة رجال مائة غايه احد لهم ولم يعلم به ويملك الفلس مائة
 واقتسمها الحاضرون في اموال الفاضل يتبع كل واحد بسبعة عشر الاثلاثا في الما وولو
 وقف نصيبه القاييه فضاء لضر القاييه للكاره حصته لانه لما وقف له صار له لكانه
 ضيفه وملك في يده فوجب ان يرجع عليه الكار به حصته منه ابن يونس واما غريم
 الكار به حصته من الموقوف يرجع بمثل ذلك في ماله الفلس والميت لانه قد استحق
 في ذلك معا ووقف واعتذر التونسسي ما قاله محمد ههنا بالوارث يكر على الوارث فانه لا
 يضر له ما هلك بيده اذ اهلك والمشتري يملك ما يبيد ثم يستحق فانه لا يضر المشتري
 شيئا ويرجع المشتري من المشتري على من قبضه او بقيته على من غصبه فيلزم في
 الغريم الموقوف له الا يضر الكار به شيئا وجرى ابن يونس بين الوارث والغريم بان
 الغريم يذخه من معاوضه بما هلك بيده فهو منه لانه ضربه ما دفع فيه والوارث
 لم يضر في ذلك ثمنه وانما جوب ان يكون هلاك ما فخر اذ اهلك با من من السد على من
 احييته وكره لو استحق مبيع شريعه وكذلك بيع بعض مال الفلس فخرج مستحقا
 في المشتري يرجع على كل واحد من الغرماء بما ينوبه منه ونصر على او ما استحق مما
 باعه الفلس قبل تقييده كذلك ولو كان مشهورا بالدين او علم الوارثه بدين او
 قبضوا بعض الغرماء يرجع بقى عليهم ثم رجعوا على الغرماء في بعضه ان باقه من رجوع
 الفاضل والقايض انما هو ان يكر الوارثه عالمين بالدين الباق في او كان غريم مشهورا بالدين

فان الفاعل يرجع على الورثة اما مع علمهم فمما هو متفق به واما مع شمهته بالخير فلام
 يستعملهم فلهذا يرجع عليهم او على الوصي ثم يرجع الورثة او الوصي على الفاعل
 الذي جازفتوا او لا ويحكم في الورثة في باب الميراث وقال في باب بعد هذه الفاضلة الورثة
 من حضرة وهم يعلمون من الفاعل وان وجد الغرماء منهم يرجع على الورثة بما
 ينوبه من ذلك ثم يرجع الورثة بما اصاب من ذلك على الغرماء الاولين مقتضى قوله فان
 وجد الغرماء منهم يرجع على الورثة انما يملك بالقرابة خلاف الاول وحل النعمي وغيره
 في ذلك خلاف وهو الخادم النعمي والفقر بالبداية بالقرابة احسن الا ان يكون ثلثا او ثلثا
 من الوصي والوارثا فربما لا من البين لان ماله فاضلا او كان الغرماء منهم ميراثا او غايبيين فيجب
 ما لوارثا او الوصي بالانفاق انتهى وقال ابن موسى في الفاضلة والاولى سواها وانما اراد انهم
 يغيرون ميراثا يرجعوا على الورثة او الوصي وميران يرجعوا على الغرماء وخرج بعضهم
 على رواية اشبهه ان الورثة انما عزلوا لانه من اضعافه وما عوا ليرثوا ان البيع باحل او
 يفسخ ويكون لجميع الغرماء انما لم يحضر واخذت السلع من يد المشتري من الا ان يشاء
 المشتري وان يدفعوا حصة ما يبيعهم او فسد او قبضوا او دفع ثمنه الى ان
 لان منه اشبهت جميعا فمشتري وسلعة فشرها فامسك او قبضها او دفع ثمنه الى ان
 يمسكها على سبيل الميراث حتى يات في الثمن الذي دفعه فمشتري المازري وما يكتسب ان الورثة
 منهم من يرجع على الفاعل فان فعلوا بالغرماء فسد ثمنه ان لم يدفع رواه على الفاعل
 الا بالفسخ واما ان فاضل الورثة من ماله واستفك الغرماء فحقه فمشتري فلام
 ذهب ان البيع لا يفسخ لان النسي عن البيع يحل المخلوفين وقد سفيك ومقابل لا تشي
 رواه اشبهت فمشتري ما دفعه فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري
 وقوله وكان ابي الهيثم ان قوله كان مشهورا بالذي في فسخ لقوله او علم الورثة وعلم الورثة
 انما هو مع الموت فكل ذلك فسيمية وان قوله يرجع من يبيع عليهم اي على الورثة والوارث
 انما يكون في الموت وليوا فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري
 الموت وهو خلاف منه ذهب اليه ورثة ليس ينافي رواه ارجع على الورثة فلهذا اخذ من
 المولى من المولى ماله بحد واحد فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري
 الورثة فاما ان يبيعهم امليا او عده ما او بعضهم ملها فلامليا يرجع على كل واحد بما
 ينوبه والعط ما لا رجوع على واحد منهم وان وجد بعضهم عده فانه ياتخذ من المولى
 الاقل من ذلك وما قبض لانه ان كان من القرية اقل وقبضه سفيك فمشتري فمشتري فمشتري
 اقل لم قلزمه الزبالة لانه لو لم يبيع فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري
 فانه انما ياتخذ كل واحد بما ينوبه والقرية فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري
 انما لا يمسحوا احد منهم ميراثا الا بعد فضا اليه وينبغي انما اعلم الغرماء بالقرية
 المارة ان يكونوا كالورثة ويأخذ المولى عن المولى وكل ذلك ينبغي في الورثة انما اعلموا
 ان يرجع على كل واحد بمبلغ التركة كلها بما لا قبضه والساع اعلم فمشتري فمشتري فمشتري
 وارثا او موصي له على موصي لم فقال ابن الفاسم ورواه عن مالك هو كغيره من غيري على غرماء
 فلا ياتخذ ملها عن مولى وقال اشبهت وابن عبيد الحكم كغيره من غيري على ورثة فمشتري
 المولى منهم في جميع ما صار له كالميراث يترك غيرهما ثم يرجع على ميراث الورثة وكل ذلك
 الوصي

الموصي لم حتى ينقض الوصي واما انك مال المجلس فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري
 عيننا فمشتري ورا بعد ان كان مجلسا منه وان كان ميتا منيع ش قوله المجلس ميراثا او الميت
 واد على حقه فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري
 في هذه القول يدل على الثالث المتقدمة عامته ويحتمل ان يكون الحلف المجلس على الوصي
 والميت ورا بعد المصنف اربعة احوال الاول ان ضامنه من المجلس حتى يضل الوارثا عينا كان
 او غرماء او اشبهت عن مالك وقال ابن عبيد الحكم واختاره التوتوسي ولام في ذلك
 المال ماله فيبقى ضامنه منه حتى يتحقق النافذ واما فاضل سواه فمشتري فمشتري فمشتري
 وتعلق حقه بثلث العير او العير من تعلق عام وحلف الميراث وتعلق باعباءه او مثلها
 من التعلق فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري
 بكل ما كان قبل ذلك فهو ضامنه حتى يوصي لم الثالث ان ضامنه من الغرماء من حقه منيع
 ومن غرماء ومن علم منهم ومن لم يعلم كل ذلك في عينا او غيره رواه ابن الميراث فمشتري
 مالك وقال في هو ورا من المواز الثالث ان كان مال المجلس عرضا فضا منه وان كان
 عينا فضا منه من الغرماء فماله ابن الفاسم ورواه عن مالك وفيه بعض الغرماء ويرى صاحب
 الميراث مات فانه ان كان عرضا فضا منه بما اصابه اكل العرض فمشتري فمشتري فمشتري
 في يوتهم عينا او عرضا فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري
 في يوتهم عينا او عرضا فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري
 عرضا فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري
 القيس من الغرماء لان المجلس لو اشترى منها سلعة بعد الايقاف كان له الميراث ولما عورض
 بها سكت واجاب المازري بان من تعلق في القمى ومن تعلق على فمشتري فمشتري فمشتري
 فيها فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري
 الرابع من كلام المصنف لا يبيع وزاد المازري والتمسك خامسا بان مصيبة الدنايم من له
 الدنايم ومصيبة الدراهم من له الدراهم وعزى للمغيرة وقال ابن الفاسم على
 نقله في الميراث مات فريبه منه لقوله فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري
 الى يبعه فضا منه من الغرماء لانه انما يباع على ملكه وما لا يحتاج الى يبعه فضا منه من
 القرماء ومنعشتا الخلاف هل الحاكم كوكيل عنه لان الاصل استحقاق ملكه ولانه لو حصل
 ربح لكان له وهو وكيل عنهم والمال معاز عنه وقد منع من القمى في يديه ولا ينبغي وجده من
 خال بالعرف وهذه الاقوال انما كان الوقف على يد الحاكم ولو فضا لكان الغرماء او الورثة
 لكان ذلك من الميراث والساع اعلم ويترك على المجلس كسوته المقتداة لثقله وقيل
 ما يواريه اشترى بالعتادة من التركة فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري
 فاجع عن مالك ان لا يترك له شيء وخالفه ولا يواريه ولا كرهه ابو رشيد بقوله ابن
 كنانة قال وقال ابن كنانة هو للفقهاء ورا في المشهور ان العرف جرى باستثناء
 الشيا بة المقتداة ابن الفاسم وان كان له ثيابا فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري فمشتري
 ويشتري بها ويترك له ايضا على المشهور انما اخلفت كسوته ولله المقار ومشتري
 مالك في كسوته زوجته هكذا اضاف ما حبه الميراث اكثرهم المشتري لهما الطر والميراث النعمي
 له ابو الفاسم ان يشتري هل سميها من مالك لانه انما يشتري الحكم لان الزوجة الزم من

الولد فانه انترك للولد فاحرى للزوجة وقال سجعون لا يترك له كسوة النكاح وعلى هذا
لا يترك للولد وهو ابيس وحسين ما كان عليهم قال ولا اراد يستألفا بقاء الكسوة
قال في البيان واقف على انه لو كسها قبل التعليل كسوة لافضل فيها عن كسوة مثلها
وهو قاييم الوجه انه لا يترك منها ويبيع ثوبا يعمته ان كان لها فيه والا فلا ويبيع
عليه ما كان للفتنة والتجارة اوله وفاء له وله ابنته وسرجه وسلاحه ابن الفاسع
خاتمته ومنع ان يبيع الخاتم والاولا من بيع موصلة واختلاف في بيع كتب الفقه
عليه والاختلاف في ذلك جاز على الخلاف في جواز بيعها من حيث الجملة فكل هذه ماله مرة
منه اخرى قال في الموازنة لا يبيع في الدين ولا ثورث ووارثه وغيره ممن هو اهل القرابة
ثم سواها ووجه الباطل بان حرمة الدين ليس موقوفة على محبة او المشهور ان الله
عليه الجمهور جواز البيع منه ابن عبد الحكم وقد بيعت كتبه ابو وهب بثلاثمائة
دينارا واهما بنوا متواضعا من حاضر وورثه غيرهما انكر وانه لو كان الوصي المازري
واما فكيف ولد له فجارا ايضا على ما ذكرناه في قوله واما الزوجة فكذلك ايضا لا امر
في فكيفها انه افلنا انه لازم للزوج على حيا الفوليس على ما قد من الكلام في كسوة
وهي حية واختلاف العلماء هل تكفي ثوبا او ثلثا قال وينتخرج عن علي الخلاف في
توريث الجدة لان التكفير في الثلاثة مستحب كقول الجدة قال ان كان شيخنا يترك في
في بيع الله الصانع كسر زينة الكمال ومكره الله ان قال في قوله تعالى مما تعلق
بان كان يسير او لا يصلح ان يقوم
ويترك عيشته وعيشته زوجته وولده نحو النكاح في الموازنة و
الواحدة ولم يفيق في ذلك في الموازنة بالركالة الثانية يترك له ما يعمش به فهو
واهلته الا ايام وحملها في البيان على العشرة ونحوها قال ليس بخلاف للفول الكمال
فعليه اشهر وانما هو على قدر الاحوال ما جرى عليه العرب من التفرع في ذلك المكان
قال والمراة بلاه في الموازنة ازواج المجلس ومن تلزمه نفقة من رقبته وولده
وامانات اولاده وما يتركه وكذا قال المازري والتحقيق ان يترك له الى وقت يوءد الا
جنته الى انه يحصل في مثله تنافي له منه المعيشة فان كان طاعها بنفق على نفسه
واهلته من صنعت له يترك له شيء ومن الاقضية ان من ترك له نفقة اليوميين وثلاثة
خودا من كسوته او من خذ في غده وما بعده وما يتركه المصنف هو المشهور لما ذكر
في رواية ابن قايص لا يترك له شيء ولا يلزمه ان يتكسب لبقوله تعالى فان كان
في عسرلة فتنكره الى محسرة ورأى النكاح ان الصانع يبيع على التكسب لانه على ذلك
عومل بخلاف الفاجر قال وعلى التاجر تكلم ملك قال وكذا يبيع على العمل في ابداع منافعه
مثلا ومن يبيع لرجل ثوبا او يبيع ثوبا باعده لم يملكه قال ويقتصر في الجواب ان كان
محتاجا الى ما ينفق فان الصانع يتركه ليعمل ويقتضي فانه يبيع بنفقته ونفقة عياله
ثم ينفق منه من الفاضل وان باع منافعه لم يملكه معلومة به في ذلك استناده وان
الحق في ذلك ان يتكسبه لان منافعه ما رته ملكا المراد من ثوبه من باع سلعة
فلو يملكها حتى اقتصر فانه يملكها وان فكيفه الا ان يتركه عليه الموت فيخير
الاستناده حتى يبيع او يسلطه ما يعمش به في وول عياله حتى يتم عمله او يتركه فيعمل
عنه

عنه غير بشارة لانه ان منع هلك وما ينتفع المستأجر بشيء ولا يواجر مستأجر
له منه بخلاف ما برته ولا يترك مالها ولا ان يقتصر ما وهب لولده في حق يترك ان يفر
ولا يواجر على البناء للمعقول اي لا يواجر الفاضل له ولله لانه لم يولد فيها الاستمتاع
بخلاف المدة في فانه يواجره عليه لبقا الخدمه له ويحتمل ان يفر الفاضل على النسي
ويكون النسي عابدا على الحاكم او على المجلس ويحتمل ان يفر بالنسي عابدا على النسي
وهو اخره الى لبقه الا ترى ان قوله يفر ولا يترك مالها وما بعده لا يبيع فيه الا
النسي لان يترك على فانه لا يترك من قوله لا يترك مالها وان يواجره ولله الا يجوز له
اجارته بل في يبيع منه جواز الاجارة الا ترى قوله ولا يترك مالها فانه انما يترك
الى انه يجوز له ان يتركه وانما الممتنع ان يبيع على الانتزاع واجارته لا يجوز على المنة
هب وفي معنى المنة المقتضى الى اجل ونحوها من السبي في المنة وفقد نص
ابن شماس وغيره على ان المنة يواجرها المجلس ومنه تغل ان ما وقع في بعض النسخ
وكامه برته ليس بجيد وما ذكره من انه لا يلزمه انتزاع مال المنة برته وام الولد هو في
الخدمة ونه ورأى من معنى التكسب وهو غير لازم ولا يملك له ما يملكه ملكه فليس
لهم الجير على انتزاع ملك غيره وفي سماع ابن الفاسع عن مالك من جسر حبسا وشرا
ان شرا العيسر عليه ان يبيع باع فلقر ما يده ان يبيع له عليه صاحب الحق ما تواتر
زررور فيخرج من هذا قول ملزم الانتزاع والزوج الا اعتصار ولا يشفع واما
يتسلف ولو فعل له ولا يلزمه ان يشفع وان كان في الاخذ بالشفقة فيجوز لانه
فكسبه ويترك وهو غير لازم لانه لا تلزمه ولا يتسلف ولو فعل السلف له وكذا
لا يلزمه قبول المنة او الصفة وانما يلزمه ان يشفع وان كان في الاخذ بالشفقة
فيجوز لانه فكسبه ويترك وهو غير لازم لانه لا تلزمه عليه في الشفقة ولم يلزمه السلف
لانه استناده اخرى نعم لو رضي احد ان يتسلف المالك ماله على المخلوب ثم رجع
به على المخلوب لم يكن للمخلوب مخال لان المعقوف انما هو للمالك لا للمخلوب الا ان
يعلق له في نفسه الضرر واختلاف العلماء فيما لو باع المالك سلعة فجاره اشترى
ها كذا ثم جري عليه جارا الا ان في المستنير والقسطنطيني فيمنعه القرم من
ذلك واجر يترك المازري على الخلاف في بيع الخيل وهل هو منقول او منقطع ولا يفر
عن المنة في حق يتركه فيكون منقطعها على ما قبله ويكون مجزوا في ليس له ان
يبيع عن يده وحيث فيه الدية لتعلق حق القرم به وان يتركه فيكون منقول
بالعكس اي لا يلزمه ان يبيع عن يده وجب له لياخذ الدية بل انه ان يقتصر وفي
في القرم غير صاحب الجواهر وفي نفقه ما ينفق عن الاحتفال الثاني بقوله وكذا
خلافة وخلعة واستنابة القصار وعلى الاحتفال الاول يكون في الدية مضافا
مضافا اليه وعلى الثاني يكون الدم منون والدية مجزوة نظام الجرو فسال
المصنف على الاحتفال الاول والدم الدية ولم يفر في الحكم ليشتمل المامومة والجل
بفقه عمه او نحوها مما لا يلزم منه والله اعلم ولو ورثت اباه بيع وعنفه
ولو وهب له عتق ش ينعى وان ورثت المدة من ينفق عليه اباه او غيره فقال
ابن الفاسع يبيع ان استقر فيه الدين وان لم يستقر فيه يبيع منه بفقره وعنفه

الباقية وهه امعني قوله وعنف فله دار لم يمكن بيع بعهه وبتكاف القاميل
ولا يبعه استعجاب التصديق به وخالف محله فقال لا يباع به فلا وهو مثل الصبي و
المولى عليه فانه يعتق عليهم من ورثا فانه يجب بيع مال العتق على غايه كما يجب
بيع مال الصبي والمعتق عليه من ورثا فانه يجب بيع مال العتق على غايه فله فقال
هو اجر على المعتق ورثا عنه ان عتق الفريه يحصل بغيره الملق ولا يتوقف على حكم واما
فول ابن القاسم فانه يفتي انما يبيضا على انه انما يعتق بالحكم كما بناه بعض الاي فقال
من شرط العتق بالفرية الا يوجد هناك ما نفع وهو هناك ما نفع وهو حق القربا ولو
وهو للممير من يبيد لعتق عليه ابن القاسم لانه لم يوص له لياخذ له غايه واما
فصله العتق صاحب المقتد مات وغيره وانكى على هته الووصيه وهو ممن يعلم انه لا
يعتق عليه وجزم ابن يوسف المازري وغيرهما بانه يباع في الدين لانه لم يقض به
العتق وفي انكشاف الحجر من غير حاكم فويل من يعتق انما افسح مال العتق وخلف انه لم
يكف شيئا او وافقه القربا على ان لا يبيد بغير الحكم من غير احتياج الى حكم حاكم وهو قول
الخطمي وهو اكثر نفوذهم ولا ينفذ الا بحكم حاكم وهو قول الفاضل بن القاسم وعيل
الوهاب والاول جار على ما ذهب ابن القاسم في المحجور عليه لفسقه او الحجر بوزل عنه
بم شدة في نفسه من غير ترشيح حاكم لان العلة في الحجر بسفقه وهذا خوف اختلاف المال و
العلة انما ان التنازل معلولها وقول الفاضل علة الوصية جار على القول المعتبر به في المحجور
عليه لفسقه لا يخرج من الحجر الا بشر شيعة الحاكم والثالث حسبه شره الحكم الثالث
من احكام الحجر حبس القربا عتق عتق عتق العتق مالم يكن عتقه ويثبت قفله قال في المفهومات
واختلاف في هته امير قلنا الامار وقول في جعل الحبس من احكام العتق فكل لان الحبس
يحبس انفرادا وما يحبس لغيره فانه لا يحبس مع غيره ولا يحبس مع غيره فكل لان الحبس
بالعقل لا معلوم الملا ويحتمل ان يربط به لا ومن كان الملا للقربا فكل لان الاحوال ملهى و
مجهول الحال معلوم والملي يفسح الى ضمير المحضر اليه اعني معلوم الملا وكذا هو الملا
ولست اكلم على كل واحد بما معلوم الملا ومتى لو لا بان ياتخذ اموال الناس ويقتله للتجارة
ثم يبعه فانه يباع ولم يكن ما يبيد فله من اخذ من منزله او سرقه ونحوها فيحبس حتى
يؤدى اموال الناس او يموت في السجن مسجون وبغيره
المرة بعد المرة
ولو ادى الى اطلاق نفسه حتى يؤدى اموال الناس او يرضى ليعتق بخلاف قال مالك في
الامام المخص على الله وابع له اعظم من هته عيافه ولا يوقف منه حبس الا ان يلتزم
الحبيل في بيع اهل الخوايا لا يجوز مبادعة ان عرف بالناظر او لم يعرف فقالوا يجوز بغيره
ما يبيع عن ربه بحسبه على ظاهر الروايات وعنف كفي الشيوخ وقال غير لا يجوز بيعه
عليه بحيله واختلف هل يملك على اخيه الناظر ان يبيد بغيره فقال ابن حنبل يملك
وقال ابو علي الحداد لا يملك وقال ابو زرارة او كان من التجار يملك ولا فلا وهو على الخلاف في بيع
الثمة واختلف هل يجوز بيعه من هته احبيل بالمال او يسجن حتى يبيع اياها كوا حبه القرب
غيره
وصالنا خير الى بيع عن ربه وسال ابن حنبل حتى يبيد عيافه عليه خلاف
ايفاء هبه كغيره من ربه لا يملك حبيل بالمال في رواية ابو زرارة عن ابن القاسم نحوه
فيمنع ربه مال غايه ليعتق عليه حبيل الا ان يخشى عليه ان يبيع عنهم ابو عتابة وهي رواية
ضعيفة

ضعيفة وذهب معكم الشيوخ الى انه يملك حبيل بالمال ان يباع او يسجن ونحوه
لمسجون في كتابه ابنه قال ابو بكر بن عبد الرحمن ليس للمالك ان يبيع عليه عن ربه كذا
يبيد على الحبس لان الحبس فيه ربه على ربه ومنع من ماله وانه اعلى بيمانه وحبل
الفاخر كونه من اهل النار كلفه اثبات البيعة به لا فان اقبله اجل في بيع عن ربه قالوا
وبوجه في بيع ربه ان لم يكر عنه غير ربه الشيوخ يرون بغيره حبيل بالمال عنه اكثر الشيوخ
وقال ابن مالك بالوجه وعرف مسجون ولا يملكه حبيل واما من كان له الملا ولم يعلم ملاه ولا كان
يتيم على اخيه المال فقال مسجون وغيره يسجن حتى يتبين لانه مسجون ولا يوقف منه
حبيل ويمنع على انه يربط حبيل الوجه وان يملك اخيه الحبيل منه ليعرج في حله مما فقهه و
يرجع الى السجن وعنه اخيه منه واختلف في قول ابن القاسم ومسجون فيقبل خلافه وقيل
وفاق ويحتمل قول مسجون على انه ملك كاهن الملا وقول ابن القاسم على غير ذلك اما محمول
الحال فيحبس ليعتق امه قاله مالك في الموازيفه وفيه اختلاف فيما يحبل عليه حال
المحمول على ثلاثة احوال الاولى الغني المعروف من المقتد من ان يحل القربا على الحبس من غير اعتبار
لحالته والنسب الموجب للدين وقال مالك في الحبس لانه يحبل على القدر حتى يقوم دليل
بما له لانه قال لا يحبس الا التاجر وفيه ان كان العوض موصوفا على الملا وان كان من غير
كنهه الاب والابن وهو على القدر قاله ابن القاسم واشبهه وان كانه ومسجون
واختلف على هته القول هل يملك ان كان العوض مما يملكه اياها محمول ابن القاسم وا
شبهه ذلك محلا واحدا وقال ابن كنانة ومسجون ان كان العوض مما يملكه ويتناول
هو محمول على الملا وان كان مالا يتمم كالمصا او لو هو عوض لا يتمم او كراش
الجراح هو محمول على القدر وسبيل في الكلام على القدر في مسائل اليوم ونحوه يحبل
اخر شره مسائل محمول الحال وهو الكافر ويحتمل عتقه عليه وعلى احد قسمي القانين
اعني كاهن الملا وفيه بعه لهدم الضمي على بعه المعاندين الا ان يقال انه لم يربط بالملا
لانه كاهن الملا لا يبيد فيه بعه من جهة اخرى وهو انه قد يكون ترك النحر
على معلوم الملا لانه لا يجوز بيعه منه الحبيل كما تقدم وفي كلام المصنف ما يملكه عليه
و يتبين ذلك حكم المحمول وكاهن الملا اما محمول الحال فكاهن المحمول
يحبس فيه ما يملوم من اختيار حاله او ياتخذ عليه حبلا عيافه ولم يبين هل بالوجه او بالمال
والصواب ان يكون بالوجه فكما نرى عليه ابو عمار وابو اسحاق وغيرهما من القرويين
والافند لم يبين ولا يقتضيه النكر غير لان هته الح يثبت انه ملهى ولا غيب مالا ولا يسجن
استكشاف الكشف حاله فانه اعلم حبلا الى مدة الاستكشاف توصل به ذلك من الكشف
كما يتوصل بالسجن فان وجه الشبهة عليه امكانه الحبيل وحكي النكر عن مسجون
انه قال لا يقبل من يسجن ليشيت فقره حبيل يسقي في مصالحه خلاف ما ذهب ابن القاسم فقال
قولا من القاسم احسن الا ان يكون معروفا بالمال وانه اخذ الحبيل منه فان لم يحضره عن المال
لاجل اليمين اللازمة له انما يحضره وان حضره عنه الاجل ولم يكن له مال حلفناه ومن حضره
فان لم يات بحبيل الا ان يروى ما يكتشف حاله فيه فانه يقبل منه فانه اخر الى الاجل الى فقهه اليه
ولم يتكشف عن امه شئ مسجون الا ان ياتي بحبيل اخر الى انفضا الاجل عيافه هته الحبيل يقضى
به على صاحبه الميراث ولا ياتخذ له الا به له القربا رواه ابن القاسم في كتابه وقال

فرد وكان اسوة الغمام واما ان كان الصانع غير على يده كالمصانع يصنع الثوب والبرامير
 القوم ويرفع من عنده فيقف على انه اخو ما يخرج من يده لانه دائم بعينه واما على يده
 المستقل فلا يكون اخو على المشهور ونحوه للمارزري قال وعلى المشهور ان كانت عينه
 فائمة كالوضع وصقل المسيح فقبل وهو خالص الراديات انه شمر يد بقيمة ماله لانه
 هو المبيع وكانه سلعة اخيقت الى سلعة على وجه يتقن رجبها لا يفسد فيكون نور شمس
 يكسر في ذلك وقال ابن حبيب بل يكون شمر يدا بزيادة الصانع وعلى انه شمر يد بقيمة ماله
 فالمعتبر في ذلك التقويم هو يوم العلم فان قيل هذا يقتضي ان نسخ القوم لا يكون الصانع
 به شمر يد لانه لم يخرج من يده فليس له المصنف في جعل الصانع كالمصانع فيلزم التمساح
 وتسميه مستثنى عنه ابن الفاسم من مسئلة الصانع التي لم يخرج من يده شيئا وانما
 به انما اضاف للصانع شيئا وكانه لا يحل في التمساح قوة التامير واصبح قول رابع الا
 انه لا يعلم هو المستلزم فقال ان كان فيه رفاع وخياطة فتوقلا فلزامه لاكثر ان كان
 الرفاع يسير فيكون اكثر الخياطة فهو اسوة الغمام في الموت والفلس وانما كانت
 الرفاع اكثر فيكون من عنده كان اخو به على ما تقدم وان تناهت فيكون كل قوم كل على حدة
 ثم يكون اسوة الغمام في المرسوم ويكون بما يصوب الرفاع شمر يدا وهذا كله على
 المشهور ان الصانع ليس بموت وفعل المارزري عن ابن حبيب في اخو قوله ان الرجوع
 يثبت بالصانع والد باع وضابطه ان يحل في المصنف جواهر تميز بالبصر والافتيز
 بالهول فتبينه في نفي على التسمية الثانية ان قوله والصانع اخو فسيمع لقوله
 فلو اقبضه واما ج فقال يعني ان اخو الموت والفلس شمر على يد في المدة وانه قال
 ولا يمكن ان يتناول المصنف بقوله المسئلة هنا كغيره في ذلك فان ما في معنى عنها لا سيما
 وهو لم يبق كما في المدة وانه قال ابن الفاسم من لم يمع الى صانع هو ان يعمل ثم يجمع اليه بغير
 في ذلك صوارا اخر يعملها او يجمعها معا فيعمل احدها ويجمع اليه في ذلك ولم يات في اجارته
 حتى فلس رجا فلا يكون الصانع اخو بالبا في عنده حتى يات في اجارته في ذلك في عمله
 هو الذي يجمع اسوة الغمام وهو اولي بالبا في حتى يات في اجارته في ذلك في عمله
 هذا صحيح ان كان استعمله في صفتين واما ان كان في صفة فمن قول الصانع ان يمسك
 الصوار في ذلك يجمع اجرة السوار من كالمصنوع قال وهذا مما لا اشكال فيه واما
 اختلافه قال وقوله او يجمعها معا غير صحيح وقع على غير تحصيل واحتج على ذلك ما
 شيا، وفتحت في مسئلة اخرى متصلة بهذه المسئلة فركبت في هذا اختصارا اما ان فلس
 رجا قبل العمل فان الصانع يجير بين العمل ويجاهر ويبرأ ويبيع الاجارة عن نفسه
 حرم مكي الدابة اخو ما حملت واولم يكن معها شمر يدا في اكثر يد اية فيعمل عليها
 شيئا ثم فلس المكنى في الدابة اخو ما حملت في شمر حتى يفيض كراهة في الموت
 والفلس رجا في المدة وانه صوابا اسلم في واية للمكنى او كان معها كان رجا الصانع
 معه او لا وهو كالمصنوع ولا على واية وهو الى المكنى من نفس كانه فائمة للصانع كما
 بغير الرها في المكنى ولا خلاف ان الجمال اخو ان كان الصانع في يده لانه كالمصنوع في يده
 وان اسلم الجمال بل الى المكنى في فلس قبل ان يجمعها او عنه فيلزم يجوز متاعه
 ويرد الابل في المشهور الذي في المدة وانه ان الجمال اولي بالمتاع في الفلس والموت
 ويتخرج

ويتخرج في ذلك قولوا اخو هما انه لا يكون اخو به في الفلس والموت الثاني انه اخو به
 في الفلس فقط ابن الفاسم في العينية والسفر كالدواب واختلافه لجماعة من
 نهله في المدة وانه مسئلة الدواب والعلقة فيها واحدة قال في المدة وانه واداب
 الدواب اخو انيت اسوة الغمام في الفلس والموت وليس اخو بما فيها فيجعل
 الدواب بخلاف الدواب ولا يكون الدواب حايضة لها عليها ولا في حملها من يده الى يده
 تنمية المتاع بخلاف الدواب وجعل عينه الحلق الدواب والحوافيت كالدواب فيكون
 رجا اخو بما فيها تنسب اخو اخا ابن حبيب من قوله ولا على واية وصل او
 المكنى اخو بالمتاع وان فضله به وقال ابن حبيب وهو يبيع في المكنى وانما
 يكون اخو به ان كان على يده واية او يبيع في المكنى وهو يبيع في العينية وكذا
 نقل ابن حبيب عن الواحظة انه انما يكون اخو به ان كان الصانع يبعه فان اسلمه
 لم يكون اخو به كالمصانع انما اسلم المتاع في وصل اخا ابن حبيب من قوله في المدة وانه
 كالمصنوع ولا على واية وصل على انما علقت على البطل وجمع غيره انما علقت واحدة
 وانما اسلم من المكنى اخو به لانه اية المعينة وغير المعينة ان فيها شمر يدان من
 اكثر يد اية فان كانت معينة ثم فلس مكي به او مات في المكنى اخو بما سموا فيضها
 ام لا قال المدة وانه كغيره اشتمل الى لم يبق حتى فلس بايقه في المكنى اخو به وان
 كانت غير معينة جاز لم يبق في المكنى فهو اسوة الغمام في الفلس والموت وان
 قبضها فهو اخو بما سموا كان المكنى يبيع في يده الدواب ام لا وهذا ما ذهب المدة وانه
 ولعله هو المشهور واختيار ابن حبيب وقال اصبح انما يكون اخو بها بالغير انما
 كان لا يبيع الدواب تحتها وان كان يبيعها فيلس اخو فيلزم المكنى لا يكون اخو
 في الكراهي المصنوع بملقا وعا رضى التوفسي قول ملك في هذه ان المكنى اخو وان كان
 الجمال يبيع الدواب تحتها بقوله ان الراعي ونحوه ليس هو اخو بالفتح وانه اختلافا
 قول رضى بن يوسف بن الراعي ونحوه لم يتقوله بغير الدواب هو هو جيب له في
 ان يكون حقه في يده المكنى بخلاف الدواب فان يفيض الدواب تعلق حقه به لان يكون
 عليها كالمعينة فكل من تعلق هو الصانع بغير المتاع وانه اجعلناه اخو في الكراهي المصنوع
 فقال ابن الفاسم في المدة وانه بقيمة الغمام ان يجمعها له حملته ويكرهه من امليها
 ويأخذها الابل وقال غير ابن الفاسم في بعض روايات المدة وانه لا يجوز ان يجمعها له
 صر فيكون المكنى اخو بالسلعة فيفسخ لفساخ البيع فوكان شمر في بعض النسخ في التنا
 في التلقين والدواب انما اشترى سلعة شمر اجاسم او فله كان نقل ثمنها او كان
 اخو بها عن يده في يده البايع ثم افسد البايع والسلعة لم يبق وهي يبيع المكنى
 فان البيع يفسخ واختلاف هل يكون المكنى اخو بما فيها نقله من الثمن في يده من المكنى
 على ثلاثة احوال احدها ان اخو بها وهو قول سمعون الثاني لا يكون اخو بها وهو قول
 ابن حنبل والثالث ان كان يتاعدها يبيع فهو اسوة الغمام بخلاف النقي وهو قول ابن
 حنبل وجوز في المدة مات ولا خلاف في بيعه انه اخو به الثمن انه لم يبق بغيره انه
 اخو به في الموت والفلس جميعا وعلى النقي لا تقا وعلى انه لا يجوز اخو بها في المكنى
 وعلى هذا اجمع المسئلة لم يبق من الدواب للسلعة بغير لا يكون اخو بها في الثمن في

عن الفاسع ان من ثبته عليه ولاية فلا يجوز افعاله حتى يملك منها قبل المشهور
 عنه خلاف هذه اذ في قول في المقتضى ان ما قبل هذه او متعلبا به واما من الفاسع فانه يذهب
 ان الولاية لا يعتبر ثبوتها انما اعلم الرشد ولا سقوطها انما اعلم السفيه من وراثة
 الغير في التصرفات المالية كالبيع والشراء والاقرار بالدين وابتلاع المال والتوكيل الا في
 صفة الصغير انما لم يملك فيها كالسفيه بشر ان في الحجر للعقد اي الحجر الله هو اقر الله
 كونه وهو حجر السفيه ويجعل الحجر في اول الكلام اعني الله عهده اسماء به وان كان من ماله
 هذه الثمانية فهو مخصص ان الميراث لا يمنع من البيع والشراء انما لم يجز او حاشي
 والثلث ولا يمنع من الاقرار بالدين لمن لا ينفق عليه وكذا في الزوجية لا تمنع من
 التصرف في الثلث ويكون المصنف من الماسية ان في قول لا يمنع ان يرث الثلث لا قوله
 كالسفيه بوجه ان المصنف اخذ امواله قبل قوله كالسفيه انما هو راجع الى الو
 صية جفت وفيه المصنف بذلك بيان حكم وصية الصغير والسفيه وهو الجواز
 والايه يقول يفتح حكم وصية السفيه وقوله كالبيع والشراء قال في الميراث
 الا بشر ان لا يملك ماله منه مثل الميراث يمتنع به لعدم ميراثه غير ونحوه
 فيمنع ذلك بما يدفع اليه من نفقته واخذ منه من الميراث والوصي لا يدفع للمجور
 الا نفقته نفقته خاصة واما ان العاقل يدفع اليه نفقته نفقته ورقيقته وامهات
 اولاده واما الزوجية فهي تفريق نفقته في البين وان باع البتة هو وان وصيه
 او الصغير من عقاره وامواله بوجه السفيه في نفقته التي لا بد له منها وما يشتر له
 غير المبيع وهو الحق ما يباع من امواله باختلاف فيه على ثلاثة اقوال اعطى ابا البيع
 بوجه على كل حال ولا يمتنع بشيء من الثمن وهو قول من الفاسع وهو اضعف الاقوال الثلاثة
 ان البيع بوجه الحار انما ذلك الوصي ولا يملك الثمن على البتة ويؤخذ من ماله وهو قول
 اصبح الثالث ان البيع يمتنع ولا بد له ان يباع باقل من القيمة او يباع ما ليس هو
 الا حق ما يبيع فلا خلاف ان البيع بوجه وان لم يملك الثمن عن البتة لا يخلو اياه فيما
 لا بد له منه واما ما يباع البتة من ماله وانفقته في شراؤه التي يستحقني عنها
 فلا خلاف انه بوجه ولا يمتنع بشيء من الثمن كان البيع بمسير او كثير الا على ما
 وهو محمول فيما يباعه ويخبر ثمنه على انه انفقته فيما لا بد له منه حتى يثبت الله
 انفقته فيما له به وفي المقتضى ما تامة وما يملكه وشراؤه وكذا في وصيته مما يخرج
 عن عموم ولا يفسد به فصد العروة جاز في موقوف على نكح وليه جله ان يجيزه او
 يره بمسيرة النكح وان لم يكرهه ولي فقدم الفاضل من نكح في ماله جاز لم يفعل حتى
 ملك امره فهو مخير في ذلك واجازته جاز في بيعه وامتيازها وكذا في ائلف
 الثمن الله باع به المصلحة او المصلحة التي ابتاعها لم يمتنع ماله بشيء من ذلك
 واختلاف ان كان له جاز ولا يملكها في ثبوتها لا تدر في بيعه بغيره
 لعقود بوجه ولا يجوز عليه من فدية الولد شيء واختلف انه اكر ان ينفق الثمن
 فيما لا بد له منه هل يمتنع ماله بذلك او لا على قولين وان كان الله واشترى المشتري
 منه امدا ولما اراد اعتقها او غنى ففكها سلت او بفعلة فيما عدا او شيء له غلة
 جاعلة جاز الحكم في ذلك كمن اشترى من ماله فيما يره واستحق من ماله بوجه او حاشي
 فيه

فيه ما ذكره ان لم يملك انه مولى عليه واما ان علم انه مولى عليه مطلق في البيع
 بغيره ووليه لسفيه يفسده بحكمة كالفاسد واختلف في جواز السفيه من
 ماله بوجه في غير ما جاز يملك به حتى ما تملك به بوجه الموت او لا على قولين انتهى
 وقول المصنف والاقرار بالمال من كماله الا ان يقر به في ماله فيكون في ثلث
 ماله واستحسن به في اصبح ماله يكره وان حملته الثلث وقوله والتوكيل او على
 الحقوق المالية وهو كما هي في ما جاز على المبلغ العاقل في الملاق واستحقاق
 النسب ونفيه وعقوبات ولله والاقرار بوجه العقوبات بخلاف المجنون
 بشر انها هو الله اعترض منه بالتصرفات المالية واعتز بالعاقل من المجنون
 وبالبالغ من الصبي فلا تمنع ثمنها مطلقا وقوله بطلان على خلاف ابي
 ابي ليلا في قوله انه لا يلزم له لانه قد يحتاج الى امر الاخر فيجوز له ذلك في الملاق
 ماله وعقوباته بعض على قول القليل انه لا يمتنع عقوبات ولله ووجه المارري بان
 ام الولد يتصرف فيما للمال بجنانية عليه وكذا في يلزم له عنه في الملاق و
 الكبار واستحقاق النسب ونفيه اي بالعاقل في الزوجية او بوجه عواذ في الامنة
 فان قلت في الامنة مستلزمات ثبات وارث بغيره اطلاق مال فيل وان سلم فلا يفي بانه
 بوجه ماله فكان كوصية وقوله عقوبات ولله خالف في ذلك القليل وابن
 فاصح وهل يتبعها ماله ثلاثة اقوال حكاهما في المقتضى ما تامة وروى ان شبيه على
 ملك يتبعها وروى يحيا عن الفاسع لا يتبعها والثالث ان كان ماله بمسيرة
 انفقته والا فلا قال وارا في قول اصبح قوله والاقرار بوجه العقوبات كما هو قال في
 المقتضى ما تامة ويلزم السفيه البالغ جميع حقوق الله تعالى التي او جبه على عباده في ماله
 ويمنع له فيلزم له ما وجبه به من حله او فضا من ماله ما افسده وكس
 ماله يوترس عليه في ثقله واما ان يترس عليه فبغيره اختلاف وتلحقه بغيره فيما اعطى
 عليه في ماله واما ان اعطى عليه فيما يجوز افعاله فيه فتلحقه اليه فيه انتدس
 وهل يجوز عقوبة عما هو وانفس من فضا من وجبه له او حله في ماله في ماله
 الفاسع ام لا واليه في ذهب مكي وابن الماحشور واخلاف انه لا يمتنع عقوبة من حرام
 الخصال في مال فان ادى جرح الخصال الى النفس وعقوباته عند موته كان ذلك في ثلثه
 كالوصاية وان وجبه له فضا من نفس كالمقتضى بوجه او ابنته عما اصح عقوبة على ماله
 ابي الفاسع الله يرى او الواجب في العقد قوله كماله ع وفيه نكح على ماله في ماله
 الماحشور المتفق وقره في المارري على ماله انفقته الله يرى ان الولي بالخيار
 بين القتل واخذ المال واجزاه على ان يملك هل يملك ام لا وولي الصبي بوجه
 ثم الوصي ثم وصيه ثم الخلف ثم وصيه اي وان فقد والسفيه مستأوك للصبي في
 هذا جاز في ولي الصبي والسفيه اموره لكان اولى وقوله بوجه ان كان
 الا بترسيمه او اكره او سقيه في ماله يملك في ماله في ماله في ماله في ماله
 العمل انه لا يملك على ماله الا بفقح مستأوك اكره في ماله في ماله في ماله في ماله
 له من ولا ولاية له ولا غيره شرا من اخ او ع من ولا يباع عقاره الا الحاجة الا حاشي او
 لعقبة او لسفوه ان لم ينفق عليه ما يكون البيع عقوبة اولى ويستعمل ثمنه اخرج

علمه في ماله

فمن كان له من جواز البيع الحاجة الا انفاق عليه كما هي لانه انما يملك ما له من اجل النفقة
عليه او لغيره او لغيره في ثمنه ففي اجاز في المصلحة والعقوبة ببيع في البيع
انما يملك فيها اضعاف ثمنها مستحقون في ذلك انما كان الملك مثل عمر بن عبد العزيز يبيع
في حبيبه مكسبه ابو عمر او ان علم الوصي بحيث مكسبه ضمن وان لم يعلق كماله ان
يلزمه ما لا خلا لا او قباع الدار فيه واشتري في القرض ما هي في وثايقه في الزيادة التي تباع
عقد البيع لهما ان تربي على الثلث وفسوله او لسفوقه هو قوله في الجواهر او
لخصيه سفوقه ان لم ينفق عليه من المال ما يكون ببعده معه واقتباع غيره بتمه
اقتلع فيما من قوله ما يكون البيع موصولة بمضاربة انما انما بالمعقولة والقابل
فيها ينفق من قوله ان لم ينفق اي خصيه سفوقه ما لم ينفق عليه نفقة كثيرة
فيكون البيع بمسببه او لا فيمضيه حينئذ يباع ويستعمل بتمه ما هو
اصح للمجوز وقال في كلامه اخبار نفقة يره او لسفوقه ان لم ينفق عليه سفوق
كما يكون البيع عنه او لو فاقه مقام المصالح المحذوف ويحتمل ان يكون نفقة تملك
والمعنى بسفوقه ما يكون البيع او لا وكلام ع الحسن في زائد الموقوف وهو هذا
اي يباع عقار البيع لهما او لا ولا يعلو عليه شيء منه فيمضيه ليعرف عنه ما
يكون منه الخاف ان يبيعه ليعرف ما هو او عوله منه الثالث لغير الشريك و
فيبيعه ليعرفه في اكمال السرايع انما انما بشر بكنه البيع وهو لا ينفق و
ماله يشتري به حكمه بشر بكنه الخسائر ان تكون الدار والنفقة يفتني عليها
الغاية وليس له مال يملك منه المسألة من ان يكون بين هل التامة المسألة
ان يكون ملكا موصفا فيستعمل لحرر القس من ان يكون بين حبرا وسو فيبيعه
ليأخذ اجرة قاله ابن الموارز حكاه في الكراز التماسع ان يفتني عليها من السلطان
وغير ذلك صاحب الكراز العبد بشر انما يفتني انفعال العمارة من موصلة قاله في
الجواهر واورده ان كان من قوله لا يباع عقاره ان ذلك في حق الابن لخصيه الولد
الصغير والوصي وكما في المذهب ان الابن يبيع مال ولده الصغير والخصيه الله في حقه
الربع وغيره لا يملك نفقة الرجوع او غيرهما وجعله في ربع ولده صغير من المصالح هو
محمول على الصلاح وانما يحتاج الى احد نفقة الرجوع الوصي وحده وكذلك قال في
او المولى للبيع على العجوز اياه او وصي وكما في ذلك فلا يباع بطله ان يبيع لولده و
يشتري وجعله محمول على السمسار حتى يثبت خلافه ولا يشتري في ببعده ما يتك
بطله في الوصي لم يرب ثم يفتنه الا ان يشتري لولده من نفسه فيحمل على غير النكح
حتى يثبت خلافه ولو باع من نفسه ولم يتك ان باع عن ولده في البيع ماض و
اعتز في ذلك لا يرب انما في الفاسم في الواضحة والزيادة في باع لنفسه
نفسه فقال ابن حبيب كان اصبح ببيع ببعده ثم رجع عنه يريد ان رجع الى نفسه
انما لا يخفى انه باع لنفسه نفسه جسيخ واما الوصي فهو خفي رتبة من الاب
لا لا يبيع من غير تك سبب مخالف الوصي وانه لا يبيع الا بغيره في سبب ولا يجوز
ان يبيع مال مجوزا للتزويج بخلاف الاب وجعل الوصي على السمسار حتى يثبت خلافه
قاله جماعة من الامة ليسين وغيرهم وقال ابو عمر وغيره من الفرق وبين وفله في الد
باع

في الرباع محمول على غير النكح حتى يثبت خلافه قال وهو يعني ما في الموارز قال وانما
جوز ببعده وبين الاب لانه في الكنبه كلها اسميل عن الاب الملق الفول جواز ببعده الا ان
يكون على غير وجه النكح وانما اسميل عن الوصي قال لا يجوز ببعده الا ان يكون نكح او حيث
فلما جواز ببعده او منقده وفي ذلك ما لم يبين السمسار الله لا جله ببيع وان يبيعه فلا
يختلف في جواز ببعده ويضمن العقل مع فيه الشبهة في ذلك وانما اقتضى على ذلك
ولم يضمنه ببعده لا يختلف في الجواز ايضا وهو ظاهر مكانه ابن الفاسم الموصي ووصي
كلامه ومن تمام العقل ان يضمن ببعده الشبهة للسمسار في البيع وانما اولى ما يبيع
عليه ان كان له سموا او ان يملكه هذا من العقل كان جعل الوصي محمولا على السمسار
حتى يثبت خلافه وهذا هو المشهور وقيل لا يجوز بيع الوصي حتى يبين الوجه الا
لا جله وجب البيع بقوله حتى يبين الوجه يقتضي انه اذا ابيعه لا يختلف في جواز
بيعه وكما هو انه يقتضي فيه بغيره من غير احتياج الى اثباته وفيه نص في الكراز على ان
بيعه جائز وان لم يبيع في ذلك الا من قوله وعلى ما قاله ابو عمر ان لا يتم البيع حتى يثبت
الشبهة ببيع في السمسار في ببعده ما حكاه ابن زباد في احكامه انه اذا ابيع فيما
باعد الوصي وعلى المشتري ان يثبت انه اشتري بشره جميعا وان الوصي باع لنفسه
او حاجة وبيع له الشراء في الكراز قال ابن الفاسم انما باع الوصي عقار البيع مفي
بعده وجاز ما لم يكره فيه غير في الثمن مما لا يتقارب النكاح فيه وان لم يكن لشيء من
الوجود المتكورة باع باع ببعده وهو قول الشيوخ قد يما وبه القول وقال
ابن عبد القويور هذا اخلاف ما تملك عليه اذا وبيع ثم على الا سمسار التي يبيع الوصي
العقار لهما ثم قال ولو اوصى رجل ما يملكه وارثي او يبيع عليه ما له وارثا او لاجاز في ذلك
وان لم تكن حاجة انما كان ذلك نكح اكل النكاح واما الكافل في ببعده عن مكفولة اربعة
اقوال احدها المنع مطلقا قاله مالك في كتب الفسح من الموطأ وفيه مسئلة من قول ابن
صغيرا او ابن اخ قال لا يجوز ببعده عليه ولا فستنه له ثانيا الجواز مطلقا قال ابن
الما حشون في الواضحة اجاز ما لا وغيره من العلماء نكح العم وغيره والام والاخ وابنه
الرشيق للبيعت ومن تفهم من المسلمين وايضا من الاب واجاز والله ما يجوز الوصي انما
حسب النكح ولم يفتح ويؤيده ان ما الكافل اجاز لملتك العقار يجوز له ما وهبه له ومن
ان يجعل السلطان ذلك له واجاز في النكاح انكاحه لغيرته وقال من انكح لهما منه ابو بكر ابن
عبد الرحمن وغيره انما اجاز انكاحه فيبيعه اولى وثالثا الجواز في بطله لا سلطان فيما
المنع في بطله فيه السلطان قاله ابن الموطأ ورايها الجواز في اليسم قاله في العقوبة
وبه قال اصبح وله جري العمل واختلاف في حقه اليسم فقال ابن زباد ثلث ثلث ثلث ثلث
العقار عشر وربع ينار او غيرها وقال ابن المصنف عشرة وعقودها وحكي ابن العطار واما
اضح على المبتاع فيما باع الكافل فعليه ان يثبت حقا ثلث الباع وحفا انه البيع عليه
والسلطان في الثمن وانما انفق الثمن عليه والجله في ما حله وانه ليس له مال غير لوانه
اول ما يبيع عليه من عقاره وانه يضمن ذلك عقد البيع اولى ووقع ذلك الكافل في الفاضل
بامره بالبيع حتى يثبت عقده فيتم المبيع عليه وملكه لما يباع عليه وحاجته للبيع و
المسل من الثمن والاشترى انما اكل المبيع مشتركا ولما را العقل ان البيع فيما طاع قبل

اثبات ذلك عند الفراض اجازة الكيل البيع دون ما لفته حسبيما فيه مناه والى هذا القضي
 اقشرا واد العذر واما الفاض فله ان يبيع على التمتع انما اقتبعت عنده بته واهماله ومملكه لما
 باع عليه وانه لا يشترع عنده ببيع غير ذلك او انه اول ما يبيع عليه وحازة التمتع على من
 تشترع عنده بالملكه وقبول من يقبله للبيع لما كلفه من ذلك وتصوير المقدم للبيع
 وانه لا يملكه على ما اعني زايده والسمة في الثمن واختلاف هل عليه ان يصرح باسح التمتع
 الذي يترتب بيع عنده لما اوجب البيع ام لا على القولين انتهى كلامي في ضرورة القولين انتهى في مقام
 المقيم او الدية بشرط ان المقيم با او غير با ان يصرح في الفاض من ذلك وجب للمبيع ان
 جناية عليه او على وليه في الفاض او اخذ الدية فان كان غنيا ولا حاجة له بالمال فاما
 الفاض او وليه والا فلا يكتفى في المدة وانه ليس له ان يقول ان يعرضه من ماله
 ولا يعرضه بغيره في العدة والحكم ولا يعرضه ولا يملكه الا يعرضه على وجه النحر بشرط
 وليس لولي المقيم ان يصرح ان يملكه عليه ولا يعرضه ولا يعرضه من عبيده
 في ذلك العتق ان يكون الابن موسرا فيجوز له ان يملكه على الاب ويضمن قيمته في ماله فانه ماله
 في كسبه المشقة حر والاب لا يملكه في الاثني العشرة وفي غيرهما من المجهور وليس في الباسع
 المشقة قوله في ذلك والاب ان يخالع عن الاثني العشرة وفي غيرهما من المجهور ليس في ذلك
 الخلع وعين هناك في المشقة المشهور ان لا يخالع عليه حر ويعرضه عن شقيقته
 لمصلحة فتتمسك من الاثني في المشقة مشرا وفيه يكون لمصلحة وفيه لا يكون فلهذا
 ان اراد الاصل فله مصلحة لا يكون للمبيع ان يخالع في المشقة ان اراد الرشد وان كان الاثني
 هو المصلحة ونظر كل له الاخذ ان اراد الرشد وممناته في هذه المسئلة في المشقة
 حر والمصلحة الحر على رقيقه مكيفا او حافضا بشرط ان يرضى كلامه على الاسباب الثلاثة
 اعني المباد والجنور والتبدير شرع في الرابع ونحو ذلك في المشقة ان يرضى رقيقه وان كان
 العبد حافضا لانه حقا في ماله ان له انتزاعه وحافضا وفيه مقتضاه على الحال من
 رقيقه لان الرقيق على ما ذكره الجوهري الواحد والجمع فلهذا حاله ماله امر وحكم
 حر ان له المصلحة في التجارة حكم الوكيل المعوض فيما شر حال حكم العبد المالك وله في
 التجارة على حكم الوكيل المعوض اعلم ان ما سياتي وفيه يشبه المصنف في كتابه
 بما سمعته وتفهم تبيينه على ذلك وليفي في الحكم في الجميع واعلم انه ان كان له في التجارة
 من غير تبيينه كان كالمعوض فيما بلا شك ان حكمه بلوغ بالمشهور وهو منه هبة الم
 وانه ان كان له في المصنف وقال سجنور ليس له ان يبيع بالمال من انما اجر عليه في التجارة
 به فال في المصنف ما يترتب من قوله انما اجر عليه التجارة في نوع من الانواع وعلى المشهور
 فقيه ذلك بعض المصنفين بان لا يشترط له ويعلمه واما ان يشترط فلا يلزمه ان يشترط
 وهو صحيح في المعنى فانه من المدة والعتبية وعارض النجدي منه هبة ابن القاسم بما
 قاله ابن القاسم في الفاض فلهذا على ان يصرح في نصه ان يجره غير كماله منقطع باو على هذا
 فيقول المصنف ان في التجارة على المراءى خمسة وسواء انما في مكلفا او
 مقيم الجواز المشهور في المدة وانه وادفعه في المصلحة مثل فصار له ونحوها فلهذا
 يكون له ان في التجارة ولا في المصلحة وكذا ان قال المصنف ان في القلة ليس بها
 يكون له في التجارة حر وليس له ان يبيع او يجره او يعمل بها ما الا استنيل في التجارة شر
 ليس

له

ليس للمالك ان يبيع من المدة او يجره او يعمل بها ما يجره الناس اليه ولو كان عفيفة
 لولاه فانه في المدة والامتنعنا عاين على العمل المتعلق منه صرح بذلك في المدة وانه
 في هبة سجنور وانه لا يجوز التنازع بالثمن لانه ان لم يكر لمصلحة جواز ولا في موصف
 في نفعه واجيب باختيار ابن القاسم الثاني ولا يلزم عليه المصنف لانه لا يملكه غير
 محقة وايضا فانه منقوض بالحرمان فانه يجوز له التنازع بالثمن على المصنف في التنازع
 وفيه النجدي جواز التنازع بما انما له يبيع الا على الوضعية بما انما له فكيف قال في المدة
 ولا يجوز للعبد ان يبيع من ماله عارية ما كان او غير ما كان وذلك في العتبية ابن الجواز
 وقال غيره لا بأس ان يبيع في ماله الى المالك والفريه ويعني السطيل الكسرة والقبضة
 حر وله ان يصرح في الوضعية له والدية ونحوها كالمصلحة ويقبله بغيره في سميته شر
 ان يملكه وانه يصرح فيما او ماله به او ماله له ونحوها كالمصلحة وله ان يقبله في
 بغيره ان سميته واقبح من المدة وانه ليس للمصنف ان يملكه من قبول الهبة لان فيها
 وما هبة للمالك وانه قد اغترقه في بغير ماله اعوزه من سميته ولا يكون من غير ماله من
 عمل له في شئ ولا من خراجها وانما يكون له في مال وهبة للعبد او قصده في ماله او ماله
 له في قبضه العبد عياض ومما انما في ان السبي لا يملكه من قبوله وخامسه او القيام
 لا يجبر وانه على قبوله امر محقق ماله وخامسه ماله وهبة لا على المدة لاخ ولو قيل ان السبي
 ان يملكه من قبول النصب ونحوها كل حسنا للمنة التي تحمل على العبد فسميته واختلاف
 التبيين في قوله وانما يكون له في مال وهبة للعبد فقال القاسم هبة بشرط ان يوصيه
 له لا على وجه المدة وانما لم يوصيه له في مال وهبة للعبد فيكون السبي اعوزه وقاله
 ابو محمد الغرام اعوزه ماله وهبة له بشرط الوفاء ام لا ولا يملكه غير المدة وشر التبيين
 راجع الى قبوله في ان يصرح انما يكون للمالك وانه لا يكون الواهب او الوصي شره
 في هبته او وصيته الا اجر عليه فيما يبين في ان يصرح في ذلك على شريطة كماله بغيره
 في السبي والمصنف فلهذا حر في امضاء اخذ المدة والفرار واعلم انه قولان لا يوافق
 واشترط فلهذا لا يخل قوله في امضاء على الجواز ابتداء وفي المدة في باب الفرار والمدة
 في دفع الفرار واخذة وواجب سجنور في شريطة على انه ليس له في ذلك وسببه القولين
 هل له من باب التجارة في يجوز لان فيها او الاجارة فيمتنع وانما يكتفي بالتعليق
 بالاجارة في اخذه واما في اعلم انه جعل النجدي منع اشبهه بانه ايداع المال ولم يوجبه
 فيه والمصنفات كالفرا فليل وانما اخذ المدة وله الفرار صريح فيه بما اخذ من الربح
 فهو مثل خراج لا يفضي منه في يده ولا يبتعده ان اعتق لانه انما يباع منافع نفسه
 بذلك جاز يشبه لو امتنع نفسه بالاجارة حر ويتعلق في يده بملك يده ثم يملكه
 انما اعتق لا بربقته ولا بسميته شره في يده ويتعلق به من الواجب على المدة بسميته
 التجارة او ما في معناها من يده يبعه استعمله بالمال الذي في يده وان فعل شئ يتعلق
 به ماله انما اعتق وانما المصنف ثم الدالة على التنازع في انما لا يتعلق به ماله
 قبل العتق وفيه نفي لانه لو كان كمال المصنف ان لا يتعلق به ماله قبل العتق لم كان
 الغرام اخذ الهبة بشرط ان يوصيه له لا على وجه المدة
 الحلب الا بعد العتق وفيه تمليع امكانه وان فعل فهو وارث عليه وايضا فان الاخذ هو

الفيل والذئب بن وهو متعلق بالذئب والله اعلم وقوله والا برهنته تفصيله منه على انه
 ايجزها ان يتعلق برهنته وحكي عن سحنون وبيع ام ولد له وورثه فترأى على
 ارجح ولد له ووليس فيه الحرف من جهة والا كما فت اربع حالا من سبيها ان لا يبيع فيه هو
 كثر من جهة فلهذا لا يبيع في الدين وحاز بيعه في غيره بغيره ان يذبحه وسبيها ابو محم
 وغيره والقلبة في انه لا يبيع المات وولده ام ولد له الا باذن سبيها لا فلهذا تكون حراما
 وحملها للسبي وتكون باع عبدا للسبي بغير امره وعلى ذلك يفسر بار العبث انما
 عتق تكون له ام ولد لها تولد له ولد له في حال رخصته ها على قول فلهذا لم يبعد
 له الا باذن سبيها وهذه اصنع على امر اعداء الخلفاء وهذه الولد كان له حاز
 له البيع ولو ان له سبيها واورث على الاول انه يلزم منه عدم جواز بيع المات وورثه
 الموصورة واولم تحمل الاحتمال ان تكون حراما واجيب بان ام الولد قد ماتت خزانة
 للمات وورثها بلاها المتفق عليها فلا بد ان يفسر بيع ام ولد المات على المات وورث
 وامتد كراهية الحمل فقال النخعي يوحى بيعها حتى تقع ويكون ولدها للسبي وتباع بوج
 لها ويقوم كل واحد بائنا في قبيل البيع ليعلم كل واحد ما يبيع به ملكه واولم تكن
 كراهية الحمل وبيعته في الدين ثم كثر ما حمل من السبي ففسخ البيع لحقه في الولد ام لا
 قولنا واما ان باعها بغيره وسبيها ولم يكن حراما يفسر البيع ولم يتكروا في ذلك خلافا
 واما ان باع المات وورثه من يفسر على امره بغيره بغيره في السبي فالتكليف الشيعي
 في نفي ذلك البيع فقال بعض ان بيع ام الولد لا يفسر له يفسر هذه البيع وظل غيره
 لا يفسر من وورثه الا ان يشتريه وعليه في قولنا في وورثه باع في يده لانه
 مال للسبي الا ان يشتريه وعليه في قولنا في باع للغير لانه ان كان اموالهم وهو
 في بيع الغنم والحي والخيول والسبي من غير حاكم وقال النخعي مال يكل تجوز شراؤه
 والمات وورثه في باع غنم يده ويحرم عليه كالحمار فلا يكون له للسبي وانما يكون الحمار
 ولان اذ باع بغيره في السبي ومقتضى كلام المصنف الاول هو المشهور لتمام
 بده وعقده عليه بغيره وهو قول ابن القاسم فلهذا نقل عنه ابن حارث انه لو اراد السبي
 الحمار عليه لا يجوز له ذلك الا باذن السلطان وفي المدة لا يبيع في السبي المات وورثه
 عليه الا عن السلطان فيوقفه السلطان للتاسر بدمه ويكاف به حتى يعلق ذلك
 منه ثم قال وليس للغير ان يجره عليه وانما البيع ان يقوموا عليه فيقبلوه وهو كالحمار
 في هذه اذ انفق قوله فينقضي هل معناه الوجوب في ليل اخر كلامه وما نقله ابن حارث
 وعلى هذا حمل المدة من نكاح على هذا الموضع من كلام المصنف او هو على ما به و
 اليه ذهب ابو الحسن في قوله في السبي بغير حاكم هذه القول نقله
 ابن شماس وخالف كلامه ان قول النخعي ثالثا وانما ذكره على انه الخطأ ذهب ولا يبيع ان
 يعلق عنه ص واما الا فتزاع المات بغيره فكم فيه فكم في المات وورثه لا فتزاع
 والا يتعلق حوالا في باع في العبد فلا يكون للسبي حبيبة الا فتزاع ص واما
 كان تجوز لسبيها وهو فمرا ان لم يجر لسبيها تمكينه من تجر في خبر ونحوه فان كان
 لنفسه في جواز تمكينه قولنا في لانه انما تجر لسبيها وهو كوكيل له فلهذا
 لا يجوز لسبيها ان يمكنه من شراؤه وقوله واما ان تجر لنفسه وعامل اهل الذمة فقوان

اجزها

اجزها النخعي على انهم هم اهلهم مخاضون بغيره السري بغيره فلا يمكن ان يبيعوا بغيره
 فيمكن رخصه بغيره على ان من ملك ان يملك هل يملك ما كان لا النخعي وكان لا بغيره في الس
 عتقها عتقها في بيع الخمر جملة بغيره في بيعه واما العبد غير المات وورثه
 انشبه عن مالك لا يفسر من العبد الخمر يذبح له في البيع والشراء او قل مثل الخمر و
 شحمه ولا يبيع قوله اي اهله او فوا حتى يفسر في بيعه ولا يبيع الا العبد لا يبيعون
 ولا يشترون في حاله واما عتقها في العبد يبيع ويشتري لا سبيها النخعي القليل ف
 فينقضي ان يبيع قوله كما فعلوه في الرقبة والا مستين ان اذ اقال سبيها اهله في ذلك
 هذا او ان كان في المات قال الغرافي في قوله يجوز تفليح الصبي والانشي والكافر
 الواحد في الرقبة والاستين ان وهو محتمل من الشبهة لانه يختلف به من الغنم
 والضرة وورثه ويحرم في الرقبة في المات الموصوف فيما زال على حاجته من كلفه وكسوته
 وقوله او يذبحه في السبي بغيره او يذبحه في المات وورثه في السبي على المات عليه
 وكلم وهو ميم في قولنا في الرقبة واحدة فانقضى في ثلثي المات في السبي يذبح
 سوا السبي في السبي في الثلث والثلث كثير والمخوف الذي يخاف على صاحبه الموت
 واحترزه به مما هو له فلا يجر على صاحبه وسبيها في رخصه النخعي يذبحه على حاجته واما
 حاجته فلا يجر عليه فيما ومن قوله من كلفه ليميل الجفس وحاصله انه لا يجر عليه فيما
 ياكله وينتج اياه ويكتسبه وانما يجر عليه فيما زال على الثلث بالنسبة الى العكاز
 فان فعل فقال المصنف في يوقف كل قيرع فان مات من الثلث والافكا انشاء الحمة من كل
 قيرع عتقا كان او غيره وكما هو كماله مال ما مورا لا وهو قول مالك الاول والخروج اليه
 في المات وانه يبيع ما يتل من عتق او غيره في المات وورثه في كتب العتق وليس المال المات وورثه
 عنه مال الا في المات وورثه في المات وورثه في المات وورثه في المات وورثه في المات
 من الثلث كالحمار او الا في وورثه في المات وورثه في المات وورثه في المات وورثه في المات
 في الثلث التبرع في الصحة فيلزمه في يفسر النسخ والا استنفا في الصحة وهو كما في ص و
 يجر عليه في المات وورثه في المات وورثه في المات وورثه في المات وورثه في المات
 والا جارة والغنم والمسا فانه لا يجر في ثلثه النكاح والخلق لانها من عتقها في المات
 وليس للمير بغيره في المات وورثه في المات وورثه في المات وورثه في المات وورثه في المات
 على ما في في النكاح والمات وورثه في المات وورثه في المات وورثه في المات وورثه في المات
 تساو اربعين فانه يجعل العتق والمات وورثه في المات وورثه في المات وورثه في المات
 عتقها في المات وورثه في المات وورثه في المات وورثه في المات وورثه في المات
 لمحتوم من المات وورثه في المات وورثه في المات وورثه في المات وورثه في المات
 من هذه الاشياء فشمير لا يتعجب من حصول المات معناه لانه الغالب من حاله في المات وورثه
 منه كما هو في كلام المات وورثه في المات وورثه في المات وورثه في المات وورثه في المات
 والنسل والقول في عتقها في المات وورثه في المات وورثه في المات وورثه في المات
 امثلة للمات وورثه في المات وورثه في المات وورثه في المات وورثه في المات
 قضيت الا نسا في اقل جنبه واختلف هل يجر في قول الحامل النسل المات وورثه في المات
 تكلمه انه لا يجر في السنة الا بغيره في المات وورثه في المات وورثه في المات وورثه في المات

في حالة الطلاق كالمير يفرق من صحيح الاجماع والافققتي انتهى انه لا يمكن له ان يملك لانه لو كان الموت
 عن هذه المير فغالب النظم الا قلنا الميراة غالبة الامرة واحدة والمعلوم خلافه وهذا ايضا يدل على
 انه اعني في الخوف كور الموت عنه اكثر ابن الفاسق ويقطع بلوغه السنه بقوله ولا يستل عن
 في ذلك النساء من السجوس للقتل وقطع في او رجل ان خيف عليه الموت شره لقتل وجب عليه
 يمينه عاقله او اعتراف وامانه الله على عليه فيحسب لم يستبمرا امره فلا وحكي ان عبي
 البر الاجماع على او من قدم للقتل في قضا او رجح كالمير بقوله او قطع في او رجل قاضيه انه
 معكوف على ما تقدم فيكون محبوسا الفسخ او رجل وانما في في المير ونه انه اضرب لقطع في
 او رجل ولا يلزم مما ذكر في المير ونه ما ذكره المصنف لان الخوف فيمن قرب اكثر واعترفت هذه
 المسئلة بان لو خيف عليه الموت بالفسخ لم يقع عليه المير واجاب بعضهم بان لم يصر الكلام
 عليه وانما اجاب عن العمل انه سبيل عنه ولو سبيل هل يقع المير على من هذه احالة لقال لا
 فيل لعله مقرر فيمن كان من الحكم يرى قتله حينئذ صوابا ويجوز ان يكون واجاب القاضى بان الخوف
 كمر بعد اقامة الخوف وهو حاله للمسئلة لو جازع احد فعلا انها قال في السؤال ضرب لضرب
 الحق الثاني فيما سار ابن الفاسق لما على حاضى الزحف الصحيح ولو كان كما قال لكان مريضا لا يختلف
 في جعله واجاب ابن ابي زبيل بان الخوف انما حدث منه او اذ ركه من الخوف ما يدرك حاضى الزحف
 فيمكن له حكمة وهذه الاشبه واراد لو كان الفسخ لجازا لم يسمع ان يلتفت الى الخوف عليه وافيد
 الخوف عليه على كل حال انما حله في الفسخ من حاضى الزحف شره كان اذ لا يمكن له ان لا يمكن
 المير يفرق الا انما كان في صف المير تيسر وجعلت في وامانه اكا في النكاح او متوجها للقتل قبل وصول
 المير طافا قال ولم ار في صف المير في هذا الحكم الا بالكون في صف المير فلا في خلاف
 المير في النكاح والقبيل وقت المير على المشهور شره القول بان المير في الميراة في حينه وراكب البع
 والقبيل حين الخوف والمير قال ملك واجاله من راس ماله وروى عنه انها من الثلث ونهر المسئلة
 عنها ابن يوسف فلت فيمن خلف في حقه وهو في سلبه في نكاح البع او البع او البع او البع او البع او البع
 او كذا في الميراة قال اذ مال المير انما اصاب اهل البع النكاح والبيع النكاح في هذا هو الفرق في عتق
 احدهم عبيد في تلك الحالة فهو من راس المال ولا يشبه بهما الخوف وقدر روى عن ملك ان امر
 ركب البع في الثلث ابن المير والمير على نحو هذه من الاختلاف وقد عرفت ان الميراة بقوله المير
 وقت المير وقت حصول لا وقت زمانه وذكر في الميراة ركب البع في الوطى ثلاثة اقوال الاول
 اجازة افعاله على كل حال قال وهو رواية ابن الفاسق عنه في الميراة والثاني ان جعله لا يجوز على كل
 حال وهو كذا في ما حكى مسعود بن عوف في الميراة والثالث الفرق بين حال الميراة وحال البع
 الميراة وهو في قول غير ابن الفاسق في العتبية قال وهو الميراة في الاول والاوه بالميراة كذا
 ركب البع في حال الميراة الخوف على نفسه من الميراة واختلاف فيمن حجت به ان يملكه في حال
 قول ملك واشتبهوا ابن وهب ان حكمه كالمير يفرق وقال ابن الفاسق حكمه كالمير يفرق من خلاف
 البع والضرب من حاضى يوم وقتا الربع والرمه والبرص والجماع والبيع شره ان الفاعل على
 احب هذه الامر من السطامة والموت منها ناهى من ينفق ان يرجع في هذا الى ما يقول ثقات
 الاكابر من ائمة الربيع وخيف منه الموت ولما قال في الميراة ونه وانما الميراة
 صاحب حمل الربع والاجماع والا برص ونحو الفروج والجماع فيما افعله واختاله وبلغ به في
 الخوف عليه حكمه حكم المير يفرق ماله يبلغ فيه ذلك فحكمه حكم المير يفرق وكان الميراة انما
 تكلم

تكلم على هذه الامر امر يفرق ماله من غير ان ينفق ونقص والميراة على من يفرق الزوج فيما زاد على
 ثلثا ميراة او صفة او عتق او غير ذلك مما ليس بميراة شره هذه امور السبب السابع
 وخالفنا فيه ابو حنيفة والشافعي ومالك بن ابي نعيم ورواه ابو داود والنسائي عن ابي داود وابن
 ابي شبة وحبيب المقلع عن عمر ابن شبيب عن ابي عبد الله عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عن حماد بن عمار
 قال لا يجوز لامرأة امر في مالها ان يملك زوجها عتقها وفي النساء ايضا عن حبيب المقلع عن
 عمر ابن شبيب عن ابي عبد الله عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
 في حنيفة انه لا يجوز لامرأة عتق الا بالمال في زوجها قال يحيى الفخار انما روى عن عمر ابن
 شبيب ثقة ورواه ابو داود وحبيب المقلع في حنيفة ان لا يملك المرأة التزوج عتقها في التبرع في مالها
 ونه ان تزوجها فلو كان لها ان تنصرف فيه وتب بغير ان لا يملك له في قوله فيما زاد
 على الثلث وانما الثلث فيما به ونه فلا يفرق عليها في مالها لانها كانت محجوزا عليها في غيرها
 كانت كالمير يفرق فيكون من باب تخصيص الخير بالقياس وانما لما في الصحيحين انه عليه الصلاة
 والسلام تحبب زوج عتق وانما النساء فقال قتله في حنيفة فيمن من حنيفة بلقيس في
 ثوب بلال اخر من اخوات من فجع بين المير يثمن بجواز المير في والثلث الثلث هو اليسير
 الميراة وروى بقوله عليه الصلاة والسلام الثلث والثلث كثير لا سيما وقد روى ابن حبيب
 انه عليه الصلاة والسلام قال لا يجوز لامرأة ان تملك من مالها شيئا له بال مقيم على زوجها
 وشمل الزوج العبد وهو عتق الميراة ورواه اشهب وابن نافع عن مالك وقال ابن وهب
 في العتبية العبد بخلاف الميراة ان تملك في جميع مالها اصبح وليس يملكه
 المير الحق بالحق ماله وولي العتبية ان يفرق على زوجته ومعلوم كلام المصنف انه لا يملكه
 من الثلث باقل ولو فسد به الضر وهو قول ابن الفاسق واصبح في الواحدة وقال لم ي
 وابن المير جشور واشتبه عن ملك انه انما فلت بالثلث باقل على وجه الضرر بالزوج
 بله ربه واختاره ابن حبيب وخيل ان ضارته بالثلث ربه لا باقل فوله بعثوا وغيره في حنيفة
 فيه التبرع وهو قول ابن المير جشور في مالها في رواية ابن الفاسق ومكر في انه يفرق
 وان زاد على الثلث واختلاف ايضا انما اعتقت ثلث عتق لا يملك غيره فقال ابن الفاسق
 وابن ابي حازم في مالها من مالها جشور هو ماله واختار ابن المير يثمن بماله من
 البيع والشراء ونحوها فلا يفرق عليها في مالها واختلاف هل لها ان تفرق بالبيع وهو قول
 ابن حنيفة انها تفتضيه ام لا كسبتها وهو قول ابن الشيطان ومنع في الميراة ونه انها لها
 اى اكثر من الثلث واحتج به من منع فرضا ومنه ان الفرض هي المال كله في العمل انه هي
 المملوكة وهو جاز حتى يرد له الزوج وفيل ماله اذ لم ينفق ماله شره فيمن هو
 عتق على ما في قوله فيما زاد على القول الاول وهو قول ابن الفاسق ورواه عن مالك وفاسد على
 عتق الميراة ورواه قال اصبح قال في الميراة وهو من قول مالك واصحابه والقول الثاني
 لم يفرق وابن المير جشور وروى في يمينها وبين الميراة ان الفرض لا يصح له في الاشياء
 الميراة واختاروا النبي في بالبينه وهذا الزوج لا يملك البينة ومن ثمة في هذا الخلاف
 ما قاله ابن وهب لو اختلف الزوجان فيما اعنته هل هو الثلث او ازيد من جعل عتبتها
 على الرق قال القول للزوج ومن جعل عتبتها على الاجازة قال القول للميراة من وان لم يقع
 حتى تاتيتم مضي اتفاقا شره يعني وان لم يقع الزوج بعكبتها اكثر من الثلث حتى تاتيتم

الزوجة بطلاق الزوج او بموت ماضى ما اعطت ولم يكن للزوجة ولا للورثة فقال ما تعلق اما على القول
 بان فعلها على الجواز حتى يبرأ من طهرها وما على الاخر فلان الزوجية معتمة شرا في الرق وقطع
 وفقت وراد ابن يوسف فورا مكره وابن الما جشور او فعلها على الرق ما تعلق في هذه المسئلة
 قال لا نداء ان كان على قولها على الرق فينبغي انما انما يستأن يكون لها الرجوع فيه لانه لم يزل
 مرقه واداع وكما ان كلام ابن حبيب وجوب الخلاف في موت الزوج هل الورثة تملكه فقال والخلاف
 موجود فيهما انما انما الزوج فعلها ولم يخرج من يد لها حتى تاتي بموت من حتى ماتت فورا ان
 شتر يعني وان لم يعلق الزوج بهكبتها حتى ماتت فقال ابن القاسم نكاح ما مكرتها يمينا وفسال
 ابن حبيب انما انما يعلق الزوج بها فعلمت من عتق وعكبة حتى ماتت فهي اولم يعلق السبي
 بفعل العبد حتى ماتت فعلمت من عتق وعكبة حتى ماتت فهي اولم يعلق السبي
 على الاجازة او على الرق صرنا انما انما تبيع عننا ما زاد جلدان يبيع الجميع او يبرأه وقيل او يبرأه
 زاد خاصة كالمير يسوي العتق لانه لا يتصرف بشر ما زاد كاهره فقلت الزيادة او كثر
 وهو قول ابن ذافع وقال ابن القاسم في المدة انما انما تبيع او يبرأه ونحوه يبيع الجميع وقوله
 او يبرأه اي الجميع وهذه اقوال ابن القاسم في المدة فاقول بان لا يبرأه انما انما تبيع او يبرأه على
 الثلث للمغيرة ونسبه له في الوصايا وقوله قال ابن الما جشور واداع فقال واما العبد
 فيعتق جميعه ولا يبرأه ليلا يعتق المالك للجميع بعقر عبده بالاستئمان ونقله من
 يوسف عن مكره ابن القاسم وابن حازم ومكره وابن ذافع بنار والمغيرة وغيرهم وهذه اهل
 النكاح فله المصنف بقوله يسوي العتق لانه لا يتصرف بشر ما زاد كاهره فقلت الزيادة او كثر
 وان كثر الزوج وراد عن مكره وعلى هذا بقوله يسوي العتق ليس متعلقا عليه وقول المصنف
 في القول الثاني وقيل او يبرأه او يبرأه اسفل او فدا العتق على المشهور هناك او للزوج راد الجميع
 وبين الميرضة والموصى فانه لا يبرأه الا بما زاد على الثلث فبيل لا الاصل بكمال الجميع في
 الثلاث مضافا لكونه وضع على وجه ممنوع وابطلناه في حق الزوجة لانها يمكنها استرا
 ك غضا بانشاء الثلث فانما بخلاف الميرضة والموصى فانها ابطلنا الجميع لم يكن استمر راد
 الغر لموت العتق والس اعلم من ليس لها بعل الثلث التبرع بثلثه بيقينه الا مال
 اخي شرا كاهره سواء كان بين المتبرع وبين من فريه او بغيره وهو قول عبد الوهاب النخعي
 وهو اخص من وهو اصح ووجه المازري بافها الواجب لها بعل اخرج الثلث من هبتها
 المال بعينه اخرج الثلث اخ لزم ان هو عينه في موات وهو خلاف المصنف لانه قال العرف من الهبة
 ان لا ينعقد مطلقا ففيه قال ابن الما جشور انما انما تبيع او يبرأه فقلت ذلك ما لا يفي بعل ما بين العكبتين تفي
 الصفتان وحده ابن مسعود بالسنتين فيما جوفهما وحصل ابيع فقال انما اعققت راسا ثم راسا
 والزوج غايبة ثم فم كان بينه له بسنة اشهر فكل واحد عتق موقوف يملك فيه هل يملك الثلث
 ام لا وان كان بينه له اليوم واليوم وان كان حل جميعهم الثلث والاربع جميعهم كفتها لهم في كونه
 وان كان بينه له مثل الشهر والشهرين مثل الاول او حله الثلث وراد ما بعل له او حله الثلث
 فان خرج للضرورة وراد ابن يوسف وغيره انما انما كان مجموعها الثلث فينبغي ان يجوز كما
 لو كان يملكه واحد لولا ان يعلق انها فصحت الضرر فيحله الخلاف المتفق ع والافراد ما
 قاله المؤلف لا كونه يفتض انما الوتقة فت يمسك من مالها او يبرأه ثم اراجعت بعلها
 بزمان هو جلا وتنفه ولم يكن لهما الا اتمام الثلث ان لم يتزايلا ما الها

بسم الله الرحمن الرحيم وعلى الله تعالى سبلنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

في المباح وهو ما لا يبيح ولا يحرم من النوى والاصح والامكلام والمباح
 والا مكلام فمع المباحة وهو ما لا يبيح ولا يحرم من النوى والاصح والامكلام
 الفحص لا يقال مباحة مباحة وصلاها بكسر الصاد في كره الجوهرية وغيره والاصح في كره
 وجوفا وفي اصحابها واصحابها وفي الترمذي وحسنه انه عليه السلام قال المباح
 ما يبيح للمسلمين الاصلح احرم حلالا او احل حراما والمسلمون على شئ ولا يشرك حرم
 حلالا او احل حراما **وقوله** معناه وفيه الى اخره الفحص انه فحش بالابراء والاسفاف شيئا
 واحدا لانه كنه الجواهر والتلفيز والاصح انما تعذر الكلام على الابراء فلو كان الاسفاف
 مباحا لانه لتعذر له ويجوز ان يكون فحشه الى ثلاثة اقسام وهو الاول في اختيار المصنف
 وانه لا يترك لفظة زائدة والى هذه انه ذهب **وقال** المعاصفة اخذ ما يخاف الشئ، المذموم
 فيه اما في الجنس او الصفة والابراء اسفاف بعض ما في التلمذة انما كان المذموم فيه غير معين
 والاسفاف وضع الشئ، المذموم فيه المعين كذا اخذ بعضها وقيل استعمال الاسفاف للعييب
 والابراء لترك البعض وقال **والابراء** اعم من الاسفاف لوجوده مع عدم ثبوت الجواز والابراء
 في المذموم الثابتة واما الاسفاف فلا يكون الا في المذموم الثابتة واعتبره **في** ان المصنف لم
 يتعذر الابراء من القسم فلا يحسن ان يقال المصنف اراد له وان كان صحيحا من جهة اللغة **في** المباح
 عن المذموم كبيع الدين وعن البعض ابراء عن البعض والوضعية لازمة **في** ان المذموم عليه
 في ما يوافقه به فمأخذه عنه فان مأخذه عن جميعه بعوض باخذه منه فله كبيعته منه فيبشرك
 في المباح ما يشترى به بعد وان مأخذه بترك بعضه فهو ابراء عن البعض وما وضع عنه فهو لا يمانا
 هبة مقبولة ويشترى فيها فقول الموهوب في حياة الواهب وهل يبيع في ذلك قول الموهوب
 له بعد موت الواهب فيه قولان **في** بقاء الدين والمقبوض كالعوضين شرعا بقاء الدين المذموم
 به والمقبوض عنه كالعوضين في البيع كماله الوباغ الذي يوقر فما يجوز في البيع يجوز في المباح
 وما يمنع يمنع **في** يعتبره في جعله في الضمان او ازيدك وبيع الدين بالدين شرعا
 بالقاء لانه كالتسوية بما قبله وضع وتعمل يكون في العيب وغيره كماله الوباغ على عليه بعشرة
 في اهرام او عشرة اقواب الى شئ ما قربت له ثم مأخذه على ثمانية فله اهرام الضمان او ازيدك
 انما يكون في غير العيب كماله الوباغ على عليه بعشرة اقواب الى شئ ما قربت له على اثني عشر نفقا وان
 مأخذه عنده ما يغير او اهرام موهلة لم يجر لانه فسخ **في** دين ودين وهذا معنى قوله وبيع الدين
 بالدين وكذا في يعتبر المهر الموهلة كماله الوباغ على ما يغير موهلة بغير اهرام او بالعكس وكذا
 يعتبر بيع المعام قبل قبضه فلا يجوز له ان يبيع ان يبيع عنه بغيره وكذا في
 تعتبر مع فقه ما يباح عنه فان كان مجهولا فلا يجر لانه اشترى في الموهلة وفي مباح الولد لا يجر
 على اهرام فقه جميع التركة وحضور اصحابها وحضور من عليه العوض واقراءه والام يجر وكان
 المصنف فيه بالحوانع الثلاثة على ما عداها **في** واما المباح على ترك القيام ببيع فابن القاسم
 يرى انه مباحة بعد فسح الاول ويعتبر ما يحل ويجرم من بيع وسلف وفسح **في** دين
 واشتبى بدين البيع الاول بافيا وهذا اعوز عن الاسفاف ويعتبر ما يحل ويجرم من سلفه منقصة
 وفسح **في** دين **في** دين شئ يفتنه ان من اشترى سلفه ثم اخذ على عيب به فقام به فافقه البايع
 او قامت

او قامت به حينة وامكلاما على شئ، يجره فله ويرك القيام بالعييب ومنشأ الخلاف هل من
 ملك ان يملك هل يملك ما كذا ام لا او احسن من هذا ان يقال المباح انما يبيح ولا يبيح غيرهما
 ان من غير بين شئ من يملك ما يملك له قبل اختياره قبل اختياره ام لا فان التمسك به في العيب ملكا
 ان يمسك او يترك قبل فقهه انه ملك له قبل اختياره فيكون المباح عما ملكه او لا يكون مباحا
 الا لما اختاره وهو التمسك واختار جملة قوله اشتبى لان القيام بالعييب لا يلزم فيه حل
 البيع الاخير وهو اقبس ان اقام بالعييب ولم يفرق بينه وبين ما قبله في الجواب على قول
 ابن القاسم وفيه نقل من القصار عن ملك او قول المشي ربه في فقهه للبيع وان لم يحكم به لك
 ويحكم ما يملك المصنف على كل قول في التمسك **في** من اشترى عيبا امانة فقهه او فقهه بما فقهه
 عن عيب بمعجل من ذلك النقص او من العوض فخره عنده فله عيبا مثلا وقبحه في فرض
 المستقلة الموهلة وقبحه ما في المذموم وانه اذا كان العيب بافيا وكذا المستقلة شريفا ان يكون
 الشراء بالنقد وان يكون فيه نقد الشراء او اصلا به بنقد او عرض جزاء عنه ابن القاسم
 واشتبى والجواز على قول الشئ واضح وكذا على قول ابن القاسم لانه لما انتقم البيع
 الاول وجب للمشتري عند البايع مائة اخذ عوضا عن تسعين منها عيب او استرد عشرة
 ولما كان من شريك الجواز ان تكون العشرة من مائة المائة وهو معنى قوله من ذلك النقص
 اما ان كانت من مائة اخرى فينتفع لانه يبيع عهده ويبيع به فقهه **في** فلو طاح بعشرة
 الى شئ منع ابن القاسم لانه يبيع وسلف لانه اشترى من مائة العيب بتسعين واخره
 بالعشرة وجوز ان يشبهه لانه عن العيب شئ منع ابن القاسم لانه لما اخذت العقدة الاولى
 وجب للمشتري في مائة البايع مائة حالة اشترى بتسعين منها عيب او اخره بعشرة
 وفيه سلف جوار العقدة مشتقا على البيع والسلف وجوز اشتبى لان العقدة الاولى
 عند منقصة **في** فماتت العشرة الموهلة ما غور له لاجل العيب وليس فيها سلف **في**
 فلو طاح قبل فقهه ما على تسعين ويؤخر العشرة الى اجل انعكس القول لانه عنده ابن
 القاسم تاجيل البيع مستأنف وهو جاز عنه اشتبى اخذ بالعشرة ليسلف العيب
 فهو سلف جرم منقصة **في** لو كانت المستقلة بما لا ياشترى عيبا امانة فقهه
 لا كره لم ينفذ المشتري المائة حتى المباح على العيب بما اخذ البايع على ان يخذ منه لان تسعين
 ويؤخره بالعشرة الاولى الى شئ مثلا انعكس القول **في** الموهلة لان ابن القاسم منع
 في الاولى واجاز اشتبى وهذا بالعكس والا فكل ياق على امته وانما اجاز ابن القاسم لانه
 لما اخذت العقدة الاولى لم يبق للبايع في مائة المشتري شئ، ثم باعه العيب ببيع ثانيا
 بمائة منها قسمون معجلة ومنها عشرة موهلة ولا مانع في ذلك ومنع اشتبى لان
 العقدة الاولى باقية للبايع في مائة المشتري مائة معجلة اخره منها عشرة وفيه سلف
 ليسلف عنه القيام بالعييب فيكون سلفا جرم منقصة وهذا الفقه كتاب في تصوير
 كلام المصنف والا فامسئلة يتصور فيها ست وثلاثون صورة **في** انما
 ان يشتريها جرم فاقير او جرم راسم وينفذها او يغير فاقير او يغير راسم ولا ينفذها او
 ينفذ موهلة وكل من هذه الثلاثة يتصور فيها اثنا عشر صورة **في** فقال انما اشترى
 بنقد ونقد فاما او يبيع بغيره او يبيع بغيره او يبيع بغيره ثم كل منها ينقسم
 الى قسمين معجل وموطل فله مستقلة ثم للعيب حلالا فان يكون فاقير او يغير يكون

فابتدأوا في الكلام فيما اشتد رايهم ولم ينفذوا رايهم موجهة ولعل المصنف
استغنى عن ذكر هذه الاقسام وروى من فهم ما ذكره ولم ينفذوا ايضا الكلام
تبعه لان الفقه انما هو حل كلامه **م** ويجوز الصالح على انه هبة بورق وبالعكس انما
كانا طالين وعمل **م** هذه المسئلة راجعة الى صرف ما في التهمة ومعنى كلامه ان من اعطى
على رجل هبة فافترده فانه يجوز ان يصالح عنه بورق ومجمل وبالعكس ولا يشك في اشتراك
تجديد القوم واما حلول ما في التهمة فهو جار على المشهور من ان المجمل لما في التهمة يقصد
مسلكا واما على الشبهة ان التهمة تبرا فيجوز وان كان موجلا وعلى قول المشبه يمنع من
ما في التهمة فمتنع المصالحه **عنه** **م** والصالح على الانكار وعلى الافتداء من بين جازين
حكمه ولا يحل الكلام منها **م** ضرورة الصالح على الانكار ان ينعى عليه اذ اراو عليه الا
غيرها فيمكن له ثم يصالحها على شيء وصورة الافتداء من الايمن ان تتوجه اليه على
المعنى عليه فيمكنه منها بمال ثم ذكر المصنف ان الصالح على الايمن جازي حكمه اذ جازين
في ظاهر الحكم ولا يحل الكلام فيما بينه وبين الله تعالى ان يذبحه ما لا يحل له والمنه هبة
جواز الصالح على الانكار وهو من هبة اذ حقيقته واجبة لعموم الحديث المتفق
خلافا للشبهة وعلى ابراهيم من اصحابنا فقوله المصنف جازي خبر عن قوله والصالح وهو
واضح ابن هاشم وان علم المعنى عليه ببراءته وحلفت منه اليه فيحلف ولا يصالح
على شيء من ماله وان صالح اثم من اربعة اوجه لانه اهل نفسه وقال عليه الصلاة
والسلام ان الله من غلب نفسه الثانية انه المعنى ما لا يحل له الثالث اضع ماله ونسي
عليه الصلاة والسلام عن ذلك الرابع جرد على غيره كما جرد على نفسه ومراعاة المصنف
ان الصالح على الانكار جازي من حيث الجملة والا فليجوز له في هذه المسئلة المصنف **م**
م ملك ثلاثه وهو ان يجوز على عوى المعنى **م** وعلى انكار المصنف وعلى ظاهر الحكم
وابن الفاسم يشترط الاولين فقد اصبغ يشترط شرعا واحدا وهو الاتصاف
بغيره على فساد في قوله عوى المعنى **م** رايهم وهما من بيع واعترف بالبيع في المعام
وانكره الم رايهم فمالمح على معام موجه اكثر من معامه او اعترف له بالمرامه بحاله
على نافي موجهة او رايهم اكثر من رايهم فيحكمي ابن شاذان اتفاق على فساد له و
فساده لما في ذلك من المسلك بزيادة والصرف الموضح وان اعنى عليه غير عشرة
في نافي فافترده جازي ان يصالحه **عنه** رايهم الى اجل فمتنع على عوى المعنى **م** انه
لا يحل له ان يذبحه في نافي رايهم الى اجل وجاهز على عوى المعنى عليه **م** انما صالح
على يمين وجبت عليه فيمتنع في ذلك عنه ابن الفاسم وملك لان من شرهه عنه لعل يجوز
على عواها معا وهذا لا يجوز على عوى المعنى **م** واجازة اصبغ **م** انه الم فتفق على عواها
على فساد **م** هكنا الواو اعنى عليه عشرة ارايهم من فخر فقال المعنى **م** على ذلك عنه
خمس من سلم فالراي ان يصالحه على رايهم ونحوها معجلة فهو جازي على عوى المعنى **م**
الو المعام الفرع يجوز بيقه قبل قبضه ولا يجوز على عوى المعنى عليه لان المعام السلم
لا يجوز بيقه قبل قبضه **م** اجيزه اصبغ ويمنعه ملك وابن الفاسم **م** لو اعنى عليه
ما في رايهم وانكره فمالمح على خمس الى اجل او على تأخير جميعها **م** جازي على عوى
كل منها لان المعنى يقول حكمت واخرته فانما يحسن والمعنى عليه يقول اهديت من يمين
وجبت

مما فيه

وجبت على ظاهر الحكم ان فيه مسلكا جرمه فافترده بالسلف وهو التأخير والمنفعة فهو
سقوط اليمين المنفصلة عن المعنى **م** يتفق من قول المعنى عليه او عليه فيسقط جميع
المال منه ممنوع عنه ملك لا يشك فيه الجواز في ظاهر الحكم واجازة ابن الفاسم لانه لم
يعتبر بقاء العشرة ولا اشكال في جوازها على قول اصبغ **م** من جاز وان وقع الصالح على السكوت
من غير اقرار ولا انكار فانه يعتبر فيه حكم المعامه في الاقرار **م** يعتبر على منه هبة ملك
الوجود الثلاثة التي بينها هبة في الانكار النفي واختلاف في الصالح الحرام والمكروه انما انزل
فقال مكروه وكتب ابن حبيب ان كان الصالح حراما صراحا فسخ ابدان كل مكروهها فسخ
بغيره فان وقع على حال امره مضى وقال اصبغ يجوز حرامه ومكروهه وان كان محظورا
وقوعه **م** لعله بالحرام المتفق على تحريمه وبالمكروه المختلف فيه **م** ولو اقر بيقه
في ذلك فله نفسه لانه مملوك **م** يتفق لو اعنى عليه بماله فانه في المعامه على بقاءه
او خلافا ثم قيس العوى بقاء الصالح فاما ان يشك في اقرار او يمينه وفيه المصنف بالاول
وذكر ان المعنى على نفس الصالح لانه لا يملك المحبور اعليه **م** في قوله فله نفسه على ان له
امفاره وفقر يحسنون على ذلك **م** فلو ثبت بينه لم يعلم بها فبيده نفسه وقيل
لاش لعله نسب المسئلة للمهونة ليعتبر في النفق والاشهر ان له النفق ووجهه انه
مملوك كالأول والقول فانه ليس له النفق والاشهر ان له النفق ووجهه انه
والثاني قبله على هذه ان المعنى عليه في الاولى مقرر على نفسه بالخلم وهذا مقيم على
الانكار وايضا فان المعنى في الثانية مقرر لعدم تثبته **م** فان كان عاها اياها وصرح
باسقاطها لم يقيم بها شرعا وصرح بحيل المعامه فان لا يقوم بها لم يقيم بها لاسقاط
عقده وهكنا في المعنى وثمة وفيه المازري بان تكون حاضرة حيل الصالح ويكون فادرا
على القيام بها **م** فان لم يصرح بقوتان مخرجان من المستحلف مع علمه بينتة فنش
ايه فان لم يصرح المعنى في العالم باليمينه فغيره في قولان مخرجان على القولين فمن
استحلف خصمه وهو عالم باليمينه ومنه هبة المعنى وثمة في المستحلفين عدم القبول
اما الاولى فقال ملك فمن اعنى قبل رجل مالا فانكره فمالمح على شيء اخذ له ثم وجه
يمينه او اقر المملوك فان كان المالك عالما باليمينه فلا قيام له وان كانت له بينة
غائبة فخاف موتها واعدام القرين **م** فيهم أليمه فلا حجة له بذلك ولو
نشأ قريصم وتكرار من موثقتين فقولين فقالوا انما صالح وهو عالم بيمينه فيل ليس
له القيام بها وقيل **م** له واما المسئلة الثانية فبيده وان استحلها بقاء
علمه باليمينه فان كان لها وهي حاضرة او غائبة فلا حجة عياض والاكثر ان معنى
تاركها اذ تاركها للقيام بها مع علمه وقال اخرون مصرحاً بشرط القيام ونقل ابن دونس
عن ابن نافع انه روى عن ملك انه اعطاه وبينته حاضرة وهو عالم بها فله القيام
بها بقاء **م** ذلك وقاله اشبهه في غير كتب وتكرار المازري ان بعض المتأخرين خرج الخلق
في الصالح على الخلق في مسئلة الاستحلاف كما اشار اليه المصنف **م** وقد في القولين فهو
صحيح فلا حاجة للتخريج **م** ولو كانت عايمه وشرك القيام بها فله ذلك اتفاقا **م** فنش
وفي بعض النسخ عوض عايمه بغيره **م** وكذا في المازري وكذا قال ابن دونس وهو الا
فمن لان الغيبة في حكم الحاضر **م** يعني وان صالح لتعذر بينته القيام بها وحكي المصنف ان

عزم

الاتفاق فيها المأزري وكذا في قول ابن مونس وقال لا ينبغي ان يختلف فيه فان قيل بغير
هذه الاتفاق ما وقع لاي القاسم فيمن اخر من له عليه في ينشتر في انه متى ادعى عدم القفا
لم يستعمله واصحاحا على ذلك ان هذا الصالح لا يلزم ومتى ادعى على ذلك ان القفا كان له
استحقاق الغالب قيل لا بد من ان لا ينشتر في استحقاق اليمن خلاف ما يوجب الشرع فلم
يؤثر له ينشتر في ذلك وكرهوا في المنة ان الخصمين لو اصحاحا على استحقاق اليمن او على ان
المدة على عليه ان نكل عن اليمن غير الحق من غير ان يرد اليمن على المدة عن ان ذلك ما في معارض
المأزري بين هذه او بين التفرقة لان كون النكول يوجب القرامة من غير رد اليمن خلاف
الشرع واجاب بان استحقاق اليمن ينو الى سلف جرم منهقة فلا يلزم بل ولا يجوز انتفاء
واما الصالح على استحقاق البيعة فهو على استحقاق حقه المسمى به وجوبه وايضا في استحقاق
البيعة به علمه بها وبما تضمنت به في ليل على خلاف عقد التسليم بها في شهادتها واما
الصالح على اولى المدة على عليه يقرم بالنكول من غير رد اليمن هو موافق لمقتضى الشرع على
راي الحنفية وغيرهم فلا يبعد امضاؤه كغيره من مسائل الخلاف انه اوقع واختلف الله بها
انه اشترى من باع بغير موافقة له مضمون في عدم فيمن التزم المدة فلم ينشتر بيعة فصل
موقفي بالشرع ام لا او يوجب الا باض دفع على ثلاثة اقوال المأزري وهذا انما يحسن النكول
فيه انه اوقع الصالح على معاوضة وامال لم تكن معاوضة والتزم المدة على عليه الا بغير اليمن
وامسك حقه في رد بها فان هذا لا يختلف في جواز لانه استحقاق حوله على غير عوض
وان اشترى سيرا بغيره ان هذا هو قول ابن مونس وغيره ومنه هب سمنوا والقبول
في قول ابن مونس سيرا بغيره ان هذا هو قول ابن مونس وغيره ومنه هب سمنوا والقبول
انه ان كان اشترى سيرا انما او غيره لانه جدي ولا اجد بيعة وان وجدته فانه في ذلك
لما او شترى في ذلك قبل الصالح وهذا انما يحسن اربع منهق عليه وان كان مختلف فيها المتفق
عليها في الاولي او كانت له بيعة غايبة واشترى واغلى والثانية اذا صالح على الانكار ثم افر
والثالثة اذا صالح على الانكار وعرضها في ملكه اي وقيقتة ثم وجد له الصالح في تلك الثالث
اتفق فيها على القبول والراية انما اضع مكنه فقال الله القريم حفظ عقوقات بالملك فاحله
وخذ حفظ فقال في صاع واذا ما احدث فيقول ثم يحط في كره الحق فلا رجوع له باتفاق ابن مونس
والعرف بيننا واليتم قبله او غيره في هذه معترف وانما عليه باحضار مكنه ليحسب ما فيه
فقط رضى هذا باصفاه واستعمل حقه والاول منكر الحق وقد اشترى انه صالح لحياء
مكنه هو كتمان هذا انه انما يصالح لغيبة بيئته واما الرابع المختلف فيها في ان كانت
بيئته غايبة واشترى سيرا كتمان الثانية انما اضع ولم يعلم بيئته ثم علم والمفسر
القبول كما تقدم والثالثة انما اضع وهو عالم بيئته وتقدم ان المشهور فيها عدم القبول
والراية من يقره المفسر ويجحد في العلانية فصالح غدا به على ان موخره سنة واشترى
الغالب انه انما يصالح لغيبة بيئته فانه اضع مت فام بها فيقول ذلك له انه اعلم انه كان يملكه
وهو محطه وقيل ليس له ذلك وافتى بعض المشايخ في بيعه بان ذلك له للضرورة وهو قول
محمود والآخر لم يرد وهذا المحصل في تسمى ايداع الشهادته والله اعلم من الحواله
فقل الله في الامة تبرا به الاولي من غير عيبا وغيره هي ما غرر من الحواله من شيء الى شيء لان
الغالبه تحول من عليه لغيره الى غير غريمه وهي محمولة على النكول عن اكثر شيوفا و

الحواله

وحملها بعضهم على الا باحة لما اشترى بيع الدين بالدين وعند اكثر مشايخنا من بيع الدين
بالدين من بيع الدين بالدين غير مبيد كما خصصته الشركة والتولية والافالة من بيع المقام
قبل قبضه وكما خصصته العربية من بيع المقام بالمقام تسمية ومتفاضلا كما سبيل هذه
التخصيصات المعروفة وبها ذهب الباجد الى انما ليس حكم البيع ولا هي من هذه الباب بل
هي عند من ياب النكول وبها ذهب اهل الظاهر الى وجوب القبول في الحواله لما روي مالك وغيره
مثل القني ولم وانما اتبع احدكم على ملتي فليتبع واجيب بقوله تسليم ان الامر حقيقة في الو
جوب لا النكول بل ان هذا لا يمنع من الوجوب لان صاحبه الدين انما عامل صاحب هذه المدة
والمؤمنون عند شروطهم وان الحواله مترددة بين البيع وقول المعروف وكلاهما غير واجب
ولانه لو وجبه لكان من احدثت عليه ان يحلف الى ما لا نهاية له او يحلف على ملتي كالم والاول
مودة الى الضرب والثاني مودة الى ابطال الحق واجيب عن هذه الوجه بان الحواله يلزمه قبول
الحواله مالم يكثر له فيخرج صورة الضرر بالدين الى الدين الى على نفي الضرر كقوله عليه السلام
والسلام لا ضرر ولا ضرار وقوله عليه السلام والمسلم اذا اتبع احدكم على ملتي فليتبع عياف
الصواب فيما تسكين التنا وبغير الحد ثين والروايت يشهد بها يقال تعقت فلانا بحقه فان
اتبعه سلكنا التنا ولا يقال اتبعه بفتح التنا وتكسبه يد بها الا من انشئ خلفه فسر وانما
مثل القني ردت شهادته عند اصبح وسحقوا لانه كالم لا عند محمد بن عبد الحكم في الظاهر
ان من علم من صاحبه الدين الاستحباب من الحال لانه كالم لا عند محمد بن عبد الحكم في الظاهر
الى ممة تبرا به الاولي الا ان رسم الفاض احسن لانه ابقى لبيت الخويل وانما المكر في الحد ابقا الا
ليكن في معناها اللقوي كل من اتهم في الخروج عن مقتضى اللغة خلاف الاصل ولا قول الفاض
الحق احسن ايضا في قوله الدين لا في المتبادر من الدين ما قابل المنازع خلاف لبيت الحق فانه
يشمل المنازع وغيرها واعتبر في بيان النكول حقيقة في الاجسام مجاز في المعاني والدين لم
ينتقل وانما هو عند مثله من ممة اخرى وقول المصنف نقل الدين الى ممة فيه حذف اي ممة
الى ممة وقوله تبرا به الاولي هو على حصة البيه واليه واعتبر في قوله تبرا به الاولي بان
البراءة انما هي ممة على الحواله لانك تقول ممة فلان من ممة فلان لانه احدث على فلان
فلا يصالح ان قد قل في الحد لان العلة غير المعلول في ولعله احترازه من العمالة فان فيها
شك في ممة اخرى بالحق ولا تبرا به الاولي في قوله نقل الدين الى ممة اعم من ان يكون في الثانية
في ممة لا وانما الم يكن في الممة في ممة وانما ان تكون حواله ام لا فان لم تكن في التعريف غير مانع له
عليه وان كانت حواله بمل قوله في شتر ومما ومنها ان يكون على الحال عليه في ممة وشتر في
منها رضى الجليل والحال في الحال عليه فقل لنقل الدين في بعض النسخ لها فيقول على
الحواله وحاصل ما ذكره المصنف اربعة شتر في الاول رضى الجليل ولا خلاف في اشتراط رضى الجليل
لاني الحق متعلق بتمتة فلا يجزى على ان يعطيه من ممة اخرى واما رضى الجليل فهو ممة على ممة هب
الجمهورية عدم وجوب قبول الحواله واما على ممة هب اهل الظاهر فلا وجوب في ذلك عليه واما
رضى الجليل عليه فلا يشترى على المشهور وحكي ابن تيمية في قولنا باشتراط رضى الاول الممن
للا اتفاق على ان صاحب الحواله يوكل من شتر على في ممة ينده وليس له عليه الدين كلام وعلى
المشهور في شتر ممة في ذلك السطوة من العدة او فانه ملك المأزري وانما يعترف الاشكال
لو استدل ان رجل من اخره ممة ثم حطت بيئته على اوله بغير الاستحباب لانه هل يمنع من له

حسبا

على غير ما في المتن من مسئلة انما هو في التعليل فيما اشار بعضهم الى اجراء ما فيها
 من الخلاف في مسئلة الحوالة وقالوا ان اصح ما يرد على من القاسم في العينية فيمن
 باع عبدا بمانته ثم قصه وبعه على رجل واحاله بها واشتد له بذلك ثم استحق العبد
 او ربه بغير ان كان المقتضى في عليه فمقتضى وفاته عند لم يرجع عليه بشيء وان
 لم يقنه بغير المقتضى اخذها منه المشتري ولا شيء للمعتق من زرع فخر كذا نقلها صاحب
 النواذر وهو وهم والله في سماع اصح ما يرد في العينية انما بقوت بغير
 القبض فانه اقبضا الموصوب له لم يتبع بها الا الواهب بمنزلة ما لو قبض الواهب
 ثم قصه وبما وقل ان القاسم في الموازنة مثل ما حكاه ابو محمد عن العينية وروي عيسى
 عن ابن القاسم في المدة ان يفسد الميت جوتا ويلزم المستأجر ان يدفعه الى المتصفي
 عليه والموصوب انما كان في جمع بينهما فافترقه ويرجع بالنسبة الى الواهب وهو قول
 بعض الرواة في المدة ونسبة في الشكاح الثاني في المدة ثمة صا اقله على ثم تعلق قول الفول
 انه يلزمه ان يدفع جميعه الى الموصوب له ويرجع بنفسه على المرأة قال وياتي على ما حكاه
 محمد عن ابن القاسم في المرأة فانه قد اختلف في دفعه وتعلق قول الفول انه يرجع عليها
 منصف الصداق وخرجت من يد على المتصفي في عليه لانه قد قصه في عليه بما لا يصح لها ملكه الا ان
 يهوت له في مسئلة الحوالة فقال ان قبضه الموصوب له واستملكه لانه وهب ما لم يملك
 قال ويجوز فيه قول فاسم انه ان كان المبيع الموصوب له بعد ما كان للمشتري ان يملكه الثمن ان كان
 لم يدفعه وان كان مليا لزمه ان يدفعه الموصوب له ويتبع به الواهب وهو قول ابن القاسم
 في المدة ونسبة مسئلة هبة الصداق المذكورة وهذا انما هو انما يتبع مسئلة الحوالة
 على المتعدي ولا على المبيع فاعلم من هذا ان يرد في الحوالة وقضا عاقل المبيع وكالته او سلف
 لم يقبل على الامح من يرد في الحوالة بين رجلين وقال له مثلا اخلت على فلان وقبضه
 المحال ثم قال المحيل انما اريدت به ذلك التوكيل او التمسك وقال المحال بل قبضته من غيري
 عليه ولا يصح ان لا يقبل قول المحيل تقليبا للحق الحوالة وقيل القول فوله لانه لا قدر الا اذ
 نفسه ولا يعلم ذلك الا من فوله واراد بالاصح قول ابن المبرك في الحوالة في مسئلة الو
 كالة قال من قول من له على رجل فقال المحيل ان دفعه له لانه انما وكلت في قبضه وتسلمه
 اليه وقال المحال بل كنت استحقه عليه في ينفصل الحوالة وان كان الخاير من يشبه ان يكون
 له قيل بسببه حلف وسفك عنه قول المحيل وان لم يكن يشبهه فانما هو وكيل ويجوز ما
 اذ غلبه الا وكذا النسخ واري انه حوالة حتى يقوم دليل على الوكالة مثل ان يكون هذا من يتصرف
 لما حب الدين وقول عاقل في التوكيل على التفاضي وهذا من يملك في مثل هذا المال وغيره الا ان
 هو قول ابن القاسم في العينية في السلب قال فيمن اقال رجلا به على رجل فقال المحيل انما اخلت
 على من لي يكون ذلك سلبا عنه في وقال القابض اخذته عن من كان له عليه واحاله الى افرار من
 يحقر ان القول قول المحيل وهو سلب النسخي بعد قول ابن المبرك في الحوالة واما القاسم والمستأجر سواء
 وعلى هذا وانما في كل واحدة قول اخر في حيز قول اخر من الاخرى وعلى هذا اعني المصنف لا كس
 فدم المازري فيما اخذه من قول ابن القاسم قال لان قول المحيل انما قبضته ليكون سلبا له عليه يشبه
 الحوالة على اليه بول لانه لما التزم له ان يسلب له ما تملكه صار له كغيره له عليه لمن سأل في
 المصنف فصار في الحوالة بما هذا الذي على من ينفصل جميعا وانما تنقل المسئلة الى اهل اخر
 وهو ان

وهو ان من قال قبضت من زيد ما تملكه كانت له عليه فيمن قال زيد انما قبضتها اليك لتكون
 له سلبا عليه فان في المسئلة قولين فيلخص من القولين انما قبضتها اليك وتكون
 الا بغير شرط فيه ان يستحقه ولا يوجب ذلك بكثر مما افر به والقول الاخر ان القول قول
 المبيع في انه انما دفع له سلبا لان القابض لو انا قبضه بغير منه شيئا فقال له عليه
 في من انكر المدعي عليه فان الاجماع على القول قول المدعي عليه ولكن لا يجب ان يكون
 القول قوله في هبة ما دفعه وانما دفعه سلبا لا فضا ثم قال وانما انكره بعد ابل فضا
 الفاضل بان القول قول المحال في انه قبضت ما استحق فلا تقرب وان حكم بان القول قول المحيل
 بل للمحال في يرجع على المحيل اختلف العلماء في ذلك فمنهم من قال ان دفع امره الى القاضي
 لم يحكم له على المحيل بشيء لانه قد اعترف للمحيل بمرأته منه في الحوالة فليصير له ان
 يكاتبه منه يد من وهو معترف بمرأته منها ولا يصح ان يحكم له القاضي بما يعترف
 ان الحكم به بالمل ومنهم من ذهب انه يحكم له القاضي كان الله حكم به القاضي من تصدق المحيل
 في انه وكل وكالته على القبض لا يقتضي سقوط دعوى المحال قال وهذا القول انما يتصور منه
 لو كان المحيل معترف بان المحال ولا في المنازعة انما وقعت في المقبوض وانكر على هبتها
 لو ادعى ربه المدعي على المدعي بان تملكه وانكر المدعي ان يتزوجت اليه عليه وحلف
 هو هل يجوز له انما انكر المحال عليه العوان يكالب المدعي لان مقتضى دعواه انه لم يبيع
 له قبضه شيء انما المحيل عليه هو الله فله او يقال من حجة صاحب الدين ان يقال له بان
 انتم لما انكرت الحوالة فانت معترف بقبضه حلف في ذلك فغير هبة المسئلة لو ادعى
 الزوج المدعي وانكرت ثم حلفا في ذلك ان يملكه بجميع الصداق لا اعتراضه او ليس له
 لا اعتراضه انما لا تستحق الا المصنف في ذلك خلاف قوله جري في الحوالة يقتضي ان الحوالة
 تقتضي ان لا يكون وهو صحيح في العينية عن ابن القاسم في المصنف في هبة المدعي الى غيره
 له فيما مره بالاخذ منه وبما مر الاخر بالدفع في حلفه في قبضه البعوض ويملكه شيئا
 ان للمدعي ان يرجع على الاول لانه يقول ليس هذا احتيا لا باعق وانما اريدت ان القابض التفاضي
 وانما وجه التحويل في قول حلفك على هذا الواجب اليك وكذا اذا قبض الوفا لانه من هبة عطف
 وانما من من يملك وما اشبهه ذلك فالمدعي البين قال بغير الشيوخ وكذا لو قال
 اتبع فلانا بصفك على الحوالة واختلف قول ملك انما قال اتبع فلانا وقله روي في القول
 بان في الحوالة ان قوله عليه الصلاة والسلام وانما اتبع احدكم على ملتي فليستع بدل
 على ذلك تصدق معنى ما ذكره في البيان في دعوى المدعي عليه فقال المحال اخلتني على
 غير اصل من ما دفع عليه وقال المحيل بل على من في القول قول المحيل **من الضمان** شغل
 في دعوى اخرى ما عني من هبة التفرغ في لطيفه ونصرت ما هو واورده عليه انه
 غير جامع في خروج ضمان الوجه وضمان اللقب واجيب بان ضمان الوجه تشغل به في دعوى اخرى
 على الضمان واما على الضمان فهو كضمان اللقب والحق في الضمان عليه بالجزاء والعلاقة المشا
 بة فان قيل لا نسلم ان الضمان عليه بالجزاء بل بالحقيقة قيل يلزم حينئذ لا يقتضي
 ان الضمان حقيقة في ضمان المال في دعوى الجزاء خير من دعوى الا شتراف ولو سلم فتكونان
 حقيقتين مختلفتين والحقيقة ان الضمان لا يجمعان في دعوى واحدة ولما بان ضمان المال هو
 المقصود من هذا الباب حمله المصنف واورده ايضا على جملة ان الضمان كما يكون شغلا

الخدمة فقط يكون مشغلا للخدمة واجبت بان المراء بنده من اخرى الجنس واور
 ايضا على منعه ان من باع رجلا منه بن ثم باع باخر منه بن يحد في عليه الحد وليس بظاهر واجب
 بان المراء ان في الحق للخدمة والمعمود الله في التامة الاولى واور ايضا عليه ان الحق
 شامل للحق البني والعالي واجبت بان الحق في البني خرفته بقوله مشغل في مدة
 اخرى وكذا لو ولد واجبت بان المشغل هنا مختلف بان الباي مشغل في مدة المشغلة و
 المشغلة مشغل في مدة المولى والمشغلة وور بان ليس على التعريف تكرار الخاء المشغلة
 يخرجها واور كانه اربعة **ش** ومعنى النسخ خمسة ان عذبت الصيغة والابهي
 اربعة والا فرب ان الصيغة دليل على المالكية التي لا تكون اجزاها والليل غير الممل
 لول انتهى في الجواهر اربعة خمسة وور في بيع ان المصنف في الصيغة وكس
 لان الغالب انما يتبعه ويرجع في ذلك ايضا القياس على البيع وغيره من المضمون عنه
 لا يشتري وقال انه لا يجوز ان يورث بغيره في ذلك **ش** الركن الاول المضمون عنه وهو
 الله عليه السلام والعقود يعمونه باسم القريم لا يشتري وقال بل يجوز لغيره ان يورث
 عنه الله بن بغيره وقال واستعمل المصنف على ذلك بقوله انه يجوز ان يورث عن بغير
 انه الله بن بغيره واور ان يورث في التامة في التامة الاولى ولا فرار من حيث تار رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ضامن من ضمن الميت على ما رواه البخاري وغيره والرضي منه منقطع
 وبه تحت من اموال كان بغيره في مزارعة او في شجرة فلا يمكن منه **ش** اني باقا
 المفتية للتجمل في ان ما تقدم من جواز الاله في بغير الرضاي فما هو مع عدم
 العقد او اما لو فسد في الضرر الممل يار العقد او في بغيره لم يمكن من عليه وور
 فزاله وور من قوله فلا يمكن انه يمكن في الوجه الاول من المالكية ويحتمل قول المصنف
 فلا يمكن منه انه لا يمكن العقد ومن دفع الله بن بغيره والاول والاول لان عدم التمكن من
 المالكية مستلزم للمنع ابتداء بخلاف العكس فالله بن بغيره ومن اعنى عن رجل
 في بغيره امره او اذ بيع عنه من الزوجة جاز في ذلك ان فعله وفقا للمطلوب واما
 ان اراء الضرر بغيره واعانتة واور في سجنه الله في العقد او في بغيره وبينه منع من
 في ذلك وكذا ان اشتريت في بغيره عليه تعميلا لم يخرج البيع وور ان علم بغيره او ما هو
 ها عنه ابن بونفس وغيره او فسد المشغلة وحده الاضرار كذا في فسخ المعاوضة
 وكذا في فسخ المعاوضة وقيل لا بد ان يكون الباي عالما بقصد المشتري الضرر
 والالم بغيره فسخ ويباع الله بن على المشغلة في بغيره الضرر ابن بونفس وهو المفسر
 النحوي ويرى الفضا انه اصح من غيره الا ان يعنى الغالب بالمال فيقيم الفاض وكذا
 ليفضي في ذلك من القريم **و** قوله وشبهه اي شبهه العقد او كس على انه الضرر بالناس
 والتسلف عليهم **و** لو تار عا في الله في بغيره محتسبا في القول قول الطابع الا بقرينة
 في بغيره اني اني رجل عن اخر في بغيره ثم فام الباي فملكه المال وقال المذموم عنه الله
 في بغيره على وجه المعروف احتسبا في القول قول الباي لان الامل عدم خروج ملكه
 الاعلى الوجه الله فسد الا ان تقوم قرينة في القول قول الباي كذا في الله في بغيره
 المفسر ثم كثر له مال لم يعلم به فملك الرجوع ع الا ان تقوم قرينة في بغيره في بغيره ان يحلف
 الباي وعيبيته ياخذ ما دفع من ولا يجوز ضمان يجعل مشرا لا يجوز للضامن ان يافقه

جعله سوا كل من رب الدين ومن الله بان وغيرهما المازري والممنوع علقان او لما ان في ذلك
 من مبيعات القير لان من اشترى سلعة وقال له رجل فقل عنه بغيره وهو مائة على اعليك
 عشرة في نأير او باع سلعة وقال لآخر فقل عنه الله في بغيره ان وقع الاستحقاق
 وانا اعليك عشرة لم يدر احميل هل يخلص من تحمل عنه او يقيب فيخسر مائة في بغيره
 في بغيره ولم ياخذ الا عشرة او يستلم من القرامة في بغيره القشرة في بغيره الله في بغيره
 بين امرين ممنوعين لانه ان الله في القريم كان له الجعل بالمال وان الله في الجعل ويرجع به على
 المضمون صار كانه سلف ما دفع ويرجع في ذلك الجعل وكان سلفا في بغيره ملك ويرجع الجعل
 ابن القاسم في الموازنة والواضحة وان علم منه الله الغالب سقطت الجملة والاراء الجعل
 والجملة كرامة وقاله معروف وابن الماجشون وابن وهب واصبح وهذا انه كان القسامة
 في الجملة اما ان كان القسامة في المتحمل به كمالوا اعدا في بغيره في نأير في نأير في بغيره
 له رجل بالمال في ثلثة احوال الاولى ابن القاسم في الله في بغيره والعقوبة وور الله في بغيره
 وهو قول من عبط الحكم ان الجملة مسافكة ومثله في الموازنة لان فيها او كل جملة
 وفقت على حرام بين متباينين في اول امرهما او بعد في مسافكة ولا التحميل بها شئ
 علم المتباينان في ذلك حرام او جملة علم التحميل في ذلك وحمله محمد وسوار كان
 القسامة من عنه الباي او سبب وهو قول اشد من ان الجملة في الحرام وبلا امر
 القاسمة باحالة ووجه هذا القول والله في تحمل به التحميل وهو الثمن كما صنف عن
 المتحمل عنه بفساد البيع مسقف عن التحميل القول الثاني ان الجملة لازمة على كل حال
 علم التحميل بفساد البيع ام لا وهو قول ابن القاسم في العقوبة وقول غيره في الله في بغيره
 وقال سحنون في موازله ووجهه ان التحميل هو الله في بغيره التحميل له في دفع ماله
 للثقة به فعليه الاقل من قيمة السلعة او الثمن الله في بغيره التحميل من
 علم التحميل بالفساد او لا فلا شئ عليه وهو لا بن القاسم في العقوبة قال الله في بغيره
 في بغيره بغيره ويحمل له رجل بالمال في بغيره علم علمه فعليه الله في بغيره الله
 اعدا وان لم يعلم فلا شئ لانه يقول لم علمت لم التحمل ولم اقبل في الحرام وهذا
 الخلاف انما هو ان كانت الجملة في اصل البيع القاسم واما ان كانت بعد عقده في
 مسافكة فلا تقا في بغيره لا خلاف فيما ذكره المصنف من منع الضمان بالجعل انه كان الجعل
 التحميل قاله النحوي واختلف انه كان رب الدين اعنى الله بن بغيره شئ على ان اعدا حيا طاردا
 ملك وابن القاسم واشبه وغيرهم وعن اشد من في العقوبة لا يبيع عنه ايضا انه
 كرهه النحوي وغيره الجواز ابن وهب ان الله بن النحوي ولو قال التحميل انما التحمل في
 على ان يعلقه لعل في بغيره القريم في بغيره الم بغيره وقال اشد في الموازنة في بغيره على رجل
 عشرة في نأير الى اجل فقال له قبل الاجل هل الله في بغيره الله في بغيره وتعيينه بالقائمة
 وهذا او جملة لا بأس به وقال ابن القاسم لا يجوز النحوي وانما منع ابن القاسم لان
 الغالب انما اخذ التحميل لان يفسر القريم عنه الاجل في بغيره الى بيع مسرفا انه اعدا
 جملة الى اجل كان فيه تعجل في بغيره قبل الوقت الله في بغيره الله في بغيره جملة في بغيره
 ستر له من وضع بغيره في بغيره قبل الاجل من وور الله في بغيره ان يضر الله في بغيره

166
الاخر شرا ولاجل امتناع الضمان فجعل امتنع ضمان متضمن لغيره الاخر لا كل واحد من صاحبه
يجعل وهو ضمان صاحبه له من جاز للعلل شرا ما لا يشتري السلعة بينهما

167
من اموالوا اشتري سلعة منها على المسواه جاز للعلل من ان هذه الصورة جازية وان يدقها
الضمان فجعل الاخر حوزة لعمل الماضي ومعلوم قوله اشتري ما انه لو باع رجلا سلعة على
ان كل واحد منهما يحصل بالآخر لم يجز وهو قول ابن ابي ابي ريشة الصحيح وقد اجاز
في المسلم الثاني من المدة ونه ان يعلم ان رجلين على كل واحد حصل ما على صاحبه ومنع في
اليوم العا سبعة ان يبيع الرجلان سلعتيهما من رجل على كل واحد منهما حصل بالآخر و
جعلهما بعضهم اختلاف قول ابن ريشة والصواب خلافه والفرق بينهما ان مسئلة اليوم
العا سبعة لم تكن سلعة مشتركة بين المتبايعين ولذلك منع لانه قد تستحق
سلعة احد ههنا ولا تستحق سلعة الاخر والعرف على قول ابن ابي ريشة بين البيع والعشر
ان المشتري من لودع البائع السلعة الى احد ههنا ههنا عليه وعلى صاحبه جاز ولو منع
المشتري الى احد المتبايعين الذي من كل واحد منهما حصل ما عليه جميع الثمن لم يجز ومعلوم
قوله واحد اموالوا فخر ضا على ان يكون كل واحد منهما ضامنا للآخر لم يجز وهو قول ابن
الخطاب واجاز ذلك ابن ابي ريشة وابن الخطاب وهو الاصح عنده وقوله سلعة اموالوا
فخر عليه ابن مونس في المسلم الثاني وقوله على المسواه اعترافا بما لو كان لا حصل ههنا الثلث
ولا اخر الثلثان وتعمل كل واحد منهما على الاخر ايضا لو اشتريا الا ان يتعمل صاحبه الثلث
بمثلا يعمل به الاخر فانه جاز فخر عليه عبه الحق وهذه اية في المصنف لان معلوم كماله
المنع في هذه الصورة ان الم لا يقال ان قوله على المسواه راجع الى الحالة من ومع على الميت
الضمان عن الميت من لانه موقوف منعه ولا عقاب فيه عندنا من المصنف في ش ههنا
هو الذي في الثاني المصنف من الذي في بعض النسخ المصنف في قوله على الذي من كل منهما لا تشتري
مع فخر كما انه عليه المصنف بقوله من لا تشتري موقوفه فلو قيل ان من ميت وقد اخرج
له لزمه من ههنا هو التصور من والفاس تشتري هذه اهلوية التبرع فيصح ضمان الذي في الثلث
من ههنا هو الذي في الثالثة واشتري فيه ان يكون اهل للتبرع لان الضمان فيه يلزم منه تسليم
القرين ما في ماله من المصنف عنده موقوف على ان الضمان عنده اهل ان يهب بكنه في الاقرار
من حصلت له اهلية ولا يشتري موقوف فيه الجواز من جازية الاخر كما تشتري في غيره من
اجواب العرف ههنا في المدة ابن مونس انما يصبى للثمن الذي في قوله يشتري في غير
الضمان عن الزوج للزوجة ولا يعمل بموت العمل وحكي المازي في قوله فولي في ان ههنا
فان عدم الجواز فيما تقدم من المدة في المدة والثاني في ان الضمان على المخل له واخرجه باهلية
التبرع الصغير ووافد العقل والعفة والسرير فيما زاد على الثلث ومنه صفة المدة ووافد
كما لزمه بالثلث وقال محمد حمالة المير بغير جازية ما لم يخل على اهل به فخر بما ولا يكون
المخل عنه مليا وان كان مليا جازت بكل حال وقال عبد الملك ان كل القرين مليا لزمته الكفالة
بالثلث وان كان عا يملك ولم تكن في الثلث ان لم يره بها الوصية وكما في المدة انما
الزوج فيما زاد على ثلثها الا ان يجزى الزوج واما في الثلث فيصح لان اهل للتبرع فيه والى
ههنا اقرار بقوله فيصح ضمان الزوج في الثلث يره وما زاد عليه يمسر في المدة والطلاق
في منعها فيما زاد على الثلث انما ان القرين مفسرا واما ان كان موصرا فقال الاخرى منعه ابن
القاسم واجاز ابن ابي جعفر وهو ان يشبه لان الغالب المسئلة وفيه المصنف على واث
الزوج لانه قد يتوهم الجواز فيها مطلقا لكونها لا فخره شيئا في الحال فنجيبه لا اشتغال

في ان منع الزوجة من الجماع فيما زاد على ثلثها انما هو نحو الزوج فلهذا انما اصبحت هو جاز
 واما استيفاء ما لها جازا عن ان كرهها على ان فعلت له او عنه لم يقبل الا بينة عنه ابن
 القاسم ووافقه ائتمنه في الجماع لما به والحق بالبينة ان كان العمل له عالم بالزوج
 اكرهها على ان فعلت له او عرف بالامساك لهما وفيها القول قولها وروي انه لا يثبت طلاق
 قسمة فمما سجد ابن عبيد العزم وان كلفت ذات زوج بوجه رجل اخر على الامال عليها
 فلهذا جازا في ذلك لانه يقول نجس وامنع منها وخرج للخصومة وليس في ذلك على من وادع
 ربه العسيف ضل العبد او المديون او المولى اتبع بها انما اعتق في ذلك على ان لم يسر
 لهم ان يمتنعوا انفسا بغير اذن العسيف فقد روي ايضا على ان ضمانهم موقوف وان العسيف
 اجاز له ورواه في قوله روي محمد بن علي عن م الامارة واما لو اسفك في ذلك عنهم لما اترهم
 شيء بهد كسائر عبادهم وفرض عليه في المدة ونية ومنه فهم جواز ضمان المكاتب بالاسية
 وقال غيرهم لا يجوز والمشمور ليس له ان يرضى بغير اذنه خلافا لابن الجمشور وليس
 للعسيف ان يرضى بغير عبطه على الضمان على المشهور وجعل في المدة ونية في باب الكفالة ربه العسيف
 روي ايضا في الاغتلاف ما جعل على انه روي ايضا في ان يرضى بغير عبطه عكس ما فعله سيده
 كان في ذلك عليه ان عتق وكذا في العتق والصفحة انما انظر في ذلك فليس عليه منع فان عتق
 يوم ما تالمه ما فخر من مثنى او مضافة ان يرضى باله في ذلك بغير اذنه في بعض الامم ليس
 اختلاف قول وقال بعض القرويين يعني قوله ان يرضى باله بيطه اذ المال الله فخره لا النية
 المنصبة في ذلك بعينه وقال ما لا اعتناء منع ولم يرد والهاء في النذور روي ولا خلاف ان
 روي القرم روي ولا يستلزم الاذن في التجارة الاذن في الحوالة على من تهب المدة ونية خلافا
 لابن الجمشور وعلى القاضي اسما عيل قوله بل في فعله استسلافا لم يقره له ويحتل
 عنه من القول له مقابلته من شيا وفيما لا يملك القاضي والاصل حاضر ملي لا ان اذ غاب
 او اقلس ورواه كالمهر وقيل ان كان ملكا اذ شتره وانه ان القول له في المدة ونية وغيرهما كان
 او لا يقول له ان ياذن من شيا ثم رجع الى انه لا يملك البه الضامن والاصل حاضر ملي وبه اخذ ابن القاسم
 وهو الرواية المشهورة وهل المصنف فحسبه الله ونية في غير ما ليس بيننا المشهورة
 وقوله لا ان اذ غاب او اقلس راجع الى قوله حاضر ملي الاول والثاني للثاني والحق
 في المدة ونية بالعلم المذيل انما اذ غاب ربه الدين انما افام عليه الحاجة قوله ورواه كالمهر
 قوجه للمرجوع اليه وهو لصاحب النكحة ان الحمل لما كان في بطنه قبل للتوقفة فتداه الى
 فكما انه لا يصيب للرجوع الا عنه عدم المخلوب فكذلك لا يصيب للحمل الا عنه عدم
 المخلوب والضمير في روي عايد على ملك والهاء عايد على الحمل فالجماعة ومنشأ الخلاف
 قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم هل يقتضيه العموم لانه لم يفعل وهو محمل
 ورواه غارم اشارته الى انما نال بقرم ما فخره ما في حين التلف بل يكون القريم فقير او
 مستغنى وقول المصنف للثاني انما غاب غلظ بغيره بما انما لم يكن للثاني مال حاضر فيه
 المدة ونية واما ان كان للثاني مال حاضر به في فيه فلا ينعى القليل مال غيره الا ان يكون في
 قسمة في ذلك وفي النذر فيه به فيموت من الحمل ان يشهد في الاسئلة وهو تفسير
 لا خلافا في حله من ان ركن من الشيوخ وبه جرى العمل وقوله ملكا الجوهري الام
 الرجل انما اشتهى في الامر والخصومة وقال في ذلك الحقت حقه انما اجدته والاول اقر
 الى مره

الى مره المصنف وهذه الاية في قوله خلافا لاهو جاز على المشهور فلهذا انما اصبحت هو جاز
 قال وانه اقره على الرواية المشهورة وطلب القريم فوجد له عينا او غايها مورا
 او عينا او حاضرا ما بانا جازا في الحال على الحمل فقال الحمل القريم ملي وقال الغالب بل هو
 عنه به في المدة ما ان اختلف قول الغالب على الحمل القريم انما ان يقيم الحمل بينة بملا القريم
 وهو قول مشهور في نوازل او القول للحميل الا ان يقيم الغالب بينة بعدم القريم وهو
 ظاهر ما سماع مشهور في كتب النكاح ان القريم محمول على البسار وبه كراي روي القولين
 على ابن القاسم والاعلم هو الثاني لو اشتهى الغالب ان يذمها في المدة اذ في اختلاف
 قول مالك وابن القاسم هل يثبت له بالشرع ام في المدة ما والبيان المشهور عن ابن
 القاسم في المدة ونية وغيرهما ان الشرع عامل وبه يذهب اخذ ائمة وروى كذا في باب
 الما جشور الثالث لو اشتهى البهارة بالحمل المازي وان كان في ذلك الشرع متفقة
 لمختصة له لكوائه املا او اسحق فضاء او ايسر وجبه الوفا بشعره وان لم تكن المتفقة
 جرى على الخلاف في الوفا بما لا يفيده وفيه قولان وعدم صاحبه البيان الخلاف سواء كان
 للشرع في ذلك ام لا لان الله في ذلك ثابا عمال الشرع في المدة والمدة سلفا
 وهو ايضا لابن القاسم الرابع لو اشتهى الحمل الا يرجع عليه الا بعد تعذر الوفا من
 القريم لم يخلو في اعمال الشرع المازي ويعلق في ذلك ما اذا كانت القابلة عدم
 المبالغة الضامن الا بعد تعذر الوفا من القريم من ومنها الاصل في خلاف العكس شرعا
 ومما ابر الغالب الاصل في القريم به في الضامن لان عليه الحمل فرع بشيئة الدين على
 القريم فانه ان رفع الاصل ارفع الفرع وهناك اقال المجازي وابن شماس وغيرهما ان
 هو خلاف ما وقع في المدة والعتبية لان الموازية من رواية ائمة فيم داغ
 سلفه واضع حفيلا وكتب عليه ايماء اذ لا يحقه في القريم فيسقط جميع تركته
 واستوفى ثلثي حقه ثم سألته الورثة ان يحمل الميت ما بقي ففعل فقال الحمل لا شيء له
 على لان حلت القريم قال ملك يخلف ما وضع الا للميت وهو على حقه وفي العتبية فمن
 له حقا حو بالجملة وروي بغيرها وكتب في الجملة ايماء اذ لا يحقه ثم مات القريم
 واستوفى الغالب ثلثي حقه وسأله الورثة ان يحلله ففعل ثم طلب الحمل فقال الحمل
 ليس له قبيلة شيء فقال ملك اروي ان يكون الله اليه من مال الميت بين العقبين والحصر ويملك
 بالله ما وضعه الا للميت ثم تكون على الحمل حصته من ذلك الذي من قبل فذا انما جازعة من
 الشيوخ مما تيسر المستلثين الما لاول وقال ابن الموازي في شيء وقال في موضع اخر فيما ذكر
 وكذا في استسكلام ابن مونس وقال انما يتوجه القريم على الحمل انما انما انما
 على القريم فانه اسفك عنه او بعضه سفق عن القريم كما لو ادعى القريم الحق وبعضه
 وما قاله ابن مونس هو الصواب وكذا في استسكلام الميما بمسئلة العتبية نحو ما
 ذكر ابن مونس قال ورايت لابن جوري في هذه المسئلة انه قال ما الرمة اليه من اجل الدين
 الله كان له بغير حلاله في حله انه ما حله الامن بینه الله وكان له بغير حلاله ولو كان
 الدين كله محالة لم يكن له تبع على الحمل قال وهو تار ويل تهم به المسئلة فينبغي ان يحمل
 عليه وان كان يعيد من لغيره ومسئلة الموازية لا تقبل هذه التاويل واجاب المازي
 عن الاستسكلام الوارد على المستلثين بان الناس يعتقدون ان من له الدين يقال من هو

عليه في الآخرة قال ويؤكد اعتقادهم قوله عليه الصلاة والسلام بنفس المومن من نفسه
 به ينه حتى يقضي عليه فاشتمار الى احكام الآخرة وان من مات وعليه دين كان الامم هكنا
 وامتنع النبي صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليه حتى يقضي عنه دينه كما ورد في
 الحديث وانما تقرر ههنا وانما كان يريه رب الطير لما سئل ان يخل الميت المديان بتخليه
 الا يكالبه في الآخرة واسمها ثم المخل عنه ان كان مخلصا منها مما يختص بالقرين في
 الحمل فيجلب رب الله بين انه لم يره الا اتباعه في الآخرة ويقضي الحمل مخلصا بما تجل
 به ولا يصفى عنه ما كان عليه بيقين فلما رى المصنف وابن سنان في هذا تيسر الروايات
 من الاشكال فبعدها في ذلك ما ذكره الباجي وغيره من الشيوخ على انه يمكن الجمع بينهما
 بان يحمل ما ذكره الباجي وابن سنان في المصنف على القرين الحي وفي الروايات على القرين
 الميت ولا يفتي في المسئلة خلاف وهو انه موثقه من تعميل المازري ومجمل ان يحمل ما
 ذكره الباجي على ما انه لم يشترط رب الله في ان يخله ايما شأنا بخلاف مسئلة العقيدة
 والموازاة فانه نفي فيما على الاشتراك وههنا هو الله موثقه من كلام الباجي لانه قال
 انه اوصيه الخالب حقه للقرين في الحمل ولو وهبه الحق للحمل لم يبر القرين وعليه
 ان موثقه بالتعيل له ثم قال فرج ومن اخذ حميلا بغير مسئلة على ان يخله ايما شأنا بحقه
 فمات القرين فخلله الخالب وانه كثر الروايات في مسئلة العنصر اي فلا يلزم بغيره
 الحمل مرارة وههنا في المدة وانه فرج فان غاب القرين وغرم الحمل ثم قدم القرين ما
 ثبت انه كان في وجه الموازنة فينكر بان يقع الحمل في حق القرين ويقتضى الاجل له الرجوع
 على القرين لان بقله كان نحو ويرجع القرين بما يقع على صاحبه الحق وان كان القرين قد وقع
 قبل الحمل فلا تبعاعه للحمل عليه ويرجع الحمل على صاحبه الحق بما يقع عليه وان حمل امرها
 لم يتبع الحمل الا من وقع اليه ولا ان يكون له ميتة انما يقع او على او يقض من سلطان بقله ان يخل
 القرين انما يقع قبله فان نكل حلق الحمل ما غرم القرين فان نكلا حلقه لم يكن على القرين شيء
 والاعمال الخاصة من موثقه موت المصور الا بقله مستحفا فانه شريعتا الامانة المصور
 قبل حلول الاجل له من ولا يكالب الخامن بالدين الا بعد الاجل وهو موثقه قوله بعد استحقاقه لانه
 لا يلزم من حلول الدين على القرين حلوله على الحمل لبقا الله له وحكي ان رشت الا تقابل عليه
 وفي بعض النسخ ولو مات الاصل فخله من ماله فان لم يتركه وقال لم يملكه الكفيل بموجب بقله موت
 المصور الا بعد استحقاقه وهو في هذه الاية ابن الفاسم في المدة وانه وان مات القرين مليا والخالب
 وارثه بقره الحمل لانه ان غرم الخالب شيئا رج عليه بمثلته في تركه الميتة والتركه في بقله
 فصار كفاضة فان مات القرين معه ما غرم الكفيل من والمصور له حلقه تركه الخامن ويرجع
 ورشته على المصور بعد استحقاقه وفيل يوفى الاجل فان لم يكن الاصل مليا انخله القرين قال
 يحيى ههنا رواية سنو مشر لما تكلم على موت المصور فيل الاجل تكلم على موت الخامن فيله يعني
 وان مات الخامن فيل الاجل والمصور له اي رب الله في تعميل الحق من تركه الخامن قال الله المدة وانه
 ولو كان القرين حاضرا مليا وله ان يحضر عر ماله ويرجع انما اخذ رب الدين الحق من تركه الخامن
 ورقة الخامن على المصور اي القرين بعد استحقاق الدين وقوله وفيل هذه القول رواية ابن
 وهب وقاله غير الملة وانما قال يحيى ههنا رواية سنو لانه يجر المال من غير ما به لا حصلت
 لورثة الحمل والرب الدين وقد يهلك فلا يجنس او يجعل ضلله من واجبه منه مخ ويكره الوارث
 نورضي

نورضي بايقافه وقال تلف كان ضلله منه لا خامن عند الاجل يكون القول قوله واليه اشارة
 وجعل عبير الوهاب رواية ابن الفاسم مبينة على الخالب ان يكالبه ايما شأنا ورواية ابن وهب
 على الا يكالب الخامن الا في غيبة القرين او عدمه وانكره لث ابن يوسف وغيره ورواية ابن الخلق
 ههنا مبينة على الرواية بقدم مخالفة الخامن الا بعد مقتدر الاصل لا في الفاسم من قول الخالب
 الخامن الا في غيبة القرين او عدمه فكيف يفرع على غير ذلك وههنا هو الاقر وحكي الخامن
 والمازري عن ابن عباس في قوله لا تاكلوا ثمار القرى فان كانت تركة الحمل ما مونة واسعة لم يورث
 الدين منها مالا ولا موصوفا والا وف الدين لتخليصه عند الخلب فيسببه ههنا حكم فامن
 المال لا يكلام المصنف انما هو فيه واما فامن الوجه فيسببه وللخامن مخالفة بتخليصه عند
 الخلب فاشتمار انما هو ان الكفيل جبار الاصل على تخليصه انما هو له وليس له ان يخل الخالب
 وعلى ههنا فيكون معنى قول المصنف عند الخلب اي عليه الكفيل وههنا انما يات على قول ملك
 الرجوع عنه وقال يحيى ان رب الدين انما توجه له الخلب فيسبب عنه او نكر على تأخير
 فللخامن الا يرضى بذلك ويقول له رب الدين انما ان يملك حقه والا اسف عن الحالة وههنا مقيط
 بما انما كان القرين موصرا واما المفسر فلا كلام له وحمل كلام المصنف على هذه الحس لانه
 المتبادر الى الفهم فرج فان اخر رب الدين القرين ابعده الاجل فيه البيان تحصيل المسئلة ان المطلوب
 انما اخره الخالب فلا يخلوا انما ان يكون مليا ومعه ما كان معه ما فلا كلام للحمل باطلاق وان
 كان مليا فلا يخلوا من ثلاثة اوجه الاول ان يعلم فينكر الثاني ان يعلم فيسبب الثالث ان يعلم
 حتى يجل الاجل له فينكره اليه والا ولا يلزمه تاخير الخلب وبقال انما ان تصفك الخالبة والا
 فاحلف انك ما اخرته الا ان يفتي الكفيل على كفايته فان حلف لم يلزمه التأخير والخالبة فابنت
 على كل حال ههنا انما هبه ابن الفاسم في المدة وانه وان صكت فيما عن الدين وقال غيره في المدة وانه
 الخالبة مسافة على كل حال وفيل انما لازمة بكل حال انكر ههنا انما الفاسم انما كقول الاول
 واما ان علم بقله فيسبب حتى حل الاجل فلا الخالبة لازمة فانه في المدة وانه في حقه الخلاف
 المعلوم في المسكوت فعل هو كذا لا فرار ام لا واما ان لم يعلم بقله حتى حل الاجل فيحلف ما صاحبه الحق
 ما اخره ليعبر الحمل من حلالته وتلزمه الخالبة فان نكل عن الدين صفتته الخالبة وههنا كلف
 في التأخير الكثير واما العيسير فلا جهة للكفيل انقبى في المدة وانه اخر الخالب الحمل بعد
 محل الحق فقله تاخير للقرين الا ان يخل ما كان في ذلك تاخير للقرين فيكون له عليه لانه لو وضع
 الخالبة ثار له عليه القرين ان قال وضعت المانة في العور وان تلزمه تاخير فيسببه وقع في
 بعض النسخ باثر المسئلة ما فضله ولا يلزم تسليم المال للحمل ليؤديه انما يملك لكان من الاصل
 نحو في الجواهر والمدة وانه في السلم الثالثة الا في قول المصنف انما لو هلك لكان من الاصل الخالف
 فيسببه ما في المدة وانه في القرين الحق الى الكفيل فضاء فان كان على الافتضا خزنه الكفيل فانت
 بماله فيسببه ام لا عينا فان او عر ضا او حيوانا لانه متعه وان كان على الرسالة لم يضمنه وهو
 من القرين حتى يصل الى الخالب ويحمل ان يريه المصنف بقوله لكان من الاصل لصاحبه الدين ان
 يملكه من القرين ويرجع القرين على الكفيل او اخذه على الافتضا من ويرجع انما الذي فيسببه
 او افرار المصور له ولا يفيق افرار المصور عنه شرا ويرجع الخامن انما الذي الدين عن القرين شرا
 ان تشبه ميتة بمعاينة المبيع للخالب او يفر الخالب بالقبض وهو مرادة بافرار المصور له لان
 الحق سلف بمشتر من الوجع من افرار المصور عنه انه في الخالب فانه كالمصنف انما لا يقبل

ولا يقيد احضاره القريم وهو لا يستحق عليه المازري وغيره الثاني انه اسلمه القريم
وهو عند يم فالمشهور وهو من ذهب المذونة انه يبرأ وهو انه يوفى من قوله ويبرأ
بمتصله في مكان اشترى الله انه الم فيشترى الما وروى ابن الجهم عن بك انه لا يبرأ وقال ابن
اللاء الثالث من ذهب المذونة وهو المشهور ان القريم لو سلم نفسه للمالك واشهد
انه دفع نفسه اليه وقال اسفك الكفالة عن كفل بوجعه ان الكفالة لا تسفك قال
المذونة ولو كان في موضع تنجيد فيه الاحكام الا ان يسلمه الجمل بنفسه او وكيله ابن
المواز او يقول الجمل للقريم انه يهبه فسلم نفسه ويكون القريم كوكيل له وقال محمد
ابن عبيد الجهم يبرأ الجمل بتسليم القريم نفسه المازري واخذه بغير اشياء غيره
كذلك ايضا على المشهور لا تسفك الكفالة ان اسلمه له اجنبي بالابن ان يسلمه هو او
كبله الرابع لو شترى الجمل بالوجه انشأ لقيت غريبك سفكت الكفالة عنه اغفر
هذه الفسوخ او لقيه بكذا قاله فيه الاحكام لان لم تناوله قاله في العتبية ص والا غرم
بعده اجل خفيف وقيل بغير اجل وقيل لا يقرم بشر يقنع ان لم يحصل براءة القريم باخذ الو
جود المذونة غرم على المشهور وعليه المشهور انه يتلوم له وهو معنى قوله بقط
اجل خفيف وهو من ذهب المذونة والعتبية والموازية وقال ابن وهب لا يتلوم له وقيل
لا يقرم نهر مقابل لما اهله في هذا المسئلة من الغرامة وهذه القول لابن عبيد الجهم
انه انما التزم احضار القريم وفي ذلك لا يدل على التزام المال وعلى المشهور من ثبات التلوم
في المذونة وان كان القريم حاضرا او غائبا فربب القيمة مثل اليوم وشبهه تلوم
المسلمان للجمل فان اتى به بعد التلوم فلا شيء عليه ولا غرم وان بعته غيبة المكبول
غرم مكانه فحق القيمة القريبة باليوم وشبهه المازري وقيل هو يومان وقيل ثلاثة
واختار بعض الاشياء في اليوم لانه معناه ان يتلوم في الحضور وهل في ثلاثة ايام تكون
الجمل يسافر ليقام به بالعمول مسافة يوم ويتأخر يوما في ملكه وانه به في اليوم الثالث
وانما قيل يومان فتضمن في خمسة ايام يوما في السفر ومثله في القدوم ويوم لاقائه
والقول بالثلاثة بطلان في ذلك بفضي مسبعة والاصح عنده في هذا امر اعانت الضرر
فيمنعه عن الخالب ضرر والتاخير الله يضر به وينتجى عن الجمل ضرر الاستعجال الظه
يضر به **فهر** وهل يتلوم لزام المال انما غاب الاصل وعدم قول ابن القاسم في ولو
حكم بالقريم بغير سقوطه باحضاره قولان **شرا** ان الحكم الفاضي على تميل الوجه بالقريم
لعظم القريم ثم احضره هل يسفك عنه القريم باحضاره لانه انما غرم لقيته فقط
وجه الحكم بغير مع عتبه وجوده او عدمه وهو قول سحنون او يقال بوجوبه مضي
وهو من ذهب المذونة والمشهور وعلى قول سحنون انما يدفع لزام المال قبل الاحضار
مضي وان عيضا المشهور وقول سحنون على خلاف هذه الوجه لانه قال بغيره كرم في
المذونة ان كان في حكمه على الجمل بالقريم مضي الحكم اختلف الاشياء في امره بالحكم
هل هو شرا ان الحكم على الجمل بالقريم وهو قول عبيد المالك وقال بعضهم بل القضاء عليه
بالمال وبفعله لربه واما ان لم يقرم فيسفك انما اتى بالقريم ومثله في سماع عيسى
ومخوله عن سحنون انهم بمقتضاه ونقل التميمي وابن مونس القولين كما نقلهما المصنف واما
فهر عن المشهور انه لا يسفك القريم عن لزامه بحضور القريم فقال ابن مونس وغيره
ويبقى

وسفك المالك التخيير ان شرا اتبع القريم او الجمل **فهر** لو غاب القريم فادركه الجمل الوجه
ان يثبت فقره ليسفك فانه لو حضر وهو فقير لم يلزم الجمل غرم فقال التميمي له في ذلك
ولا غرم عليه انه اثبت في ذلك ان يمين القريم على القدم استشهد وقال المازري في هذا
قولان لاق العفر انه اثبت باليمين ثم يحلف القريم على ذلك اي قبل بقرم لغيره وهذه
اليمين او لا انما استشهدا وهذا معنى كلامه **فهر** واما لو غرم الجمل ثم اثبت بيمينه ان
القريم مات في غيبته قبل انفضاء الاجل لم يرجع الجمل على ربه الذي يبرأ اليه فانه في
المذونة وغيرهما من قولومات المصنف لم يلزم الضامن شيء وعن ابن القاسم انه امانات
بغير الاجل لزمه وان كنت قلت غير هذه ابا هريرة قال لو مات القريم وهو مراهق
بالضامن ولم يكن حكمه على جمل الوجه بالضمال لم يلزم الضامن شيء وهذه امة ذهب
المذونة وعنده فيما بان النفس المضمونة في ذلك هيبت محمد وهذه امة القروى من
قول مالك وعليه جماعة من اصحابه وعن ابن القاسم ايضا الموازية في ذكره المصنف
ونفسه عن ابن مونس ابن القاسم وان مات في غيبته وهو مراهق او بيمينه او بيمينه لزم
الجمل الغرم الا ان تكون الجملة موجهة ويكون موت القريم قبل الاجل بل يابا كقوله
لو كلف الجمل الجحد به يخرج فيما يرجع قبل اجل الجمل فيجوز تسفك عنه الجملة
ولا تلزمه ابن القاسم وان كنت قلت في هذه المسئلة غير هذه ابا هريرة وخلفه وا
هذه امة جندهم وهو في هذا ابن القاسم في هذه القول في العتبية انه لو مات بالبلد لم يلزم
الجمل شيء ولو مات بغيره لفضل كما ذكرنا وانما لزم الجمل القريم في هذه القول ان يوفى
في القريم حتى غرم عن البلد كعجزه عن احضاره وهو حتى لانه لو منع من الخروج لحمل
الاجل عليه وهو بالبلد فيتمت كبره الذي من عليه وهو على هذه اقول المصنف وعن ابن
القاسم او مات بعد الاجل بغيره وبغير البلد وقول ابن القاسم في هذه الموازية ويكون
موت القريم قبل الاجل بايام كثيرة معومه لو كان بايام قليلة لكان الضامن ايقا عليه
وهو في ذلك لا يخلو في حكمه في ذلك فقال ابن القاسم في الموازية ان يفي من اجل الدين ما
لا يجمل او يده ذهب الجمل فيا في به لزم الجمل الغرامة وقال ابن القاسم ايضا ان الوا
ضحة ان يفي من الاجل ما لو قبل القريم فيه لوصل عنه الاجل فلا شيء على الجمل وحمله
على الوفاء على ان ياتي بنفسه من غير رسول فانه لا يخفى والمازري وغيرهما **فهر** لو مات
جمل الوجه في المشهور ان الكفالة لا تسفك وكانه التزم فينا في ذلك منه خلافا لقيل
المالك وكانه على قوله انما التزم ما يتعلق بهينه المازري وعلى المشهور وان كان الدين
حالا اغلب المورثة باحضار القريم والا اخذ الحق من التركة وان كان موجلا فان المورثة
ايضا ما يجوز باحضار القريم فان احضره وسفكت الكفالة محله وتسفك اء احضره
احد المورثة وان كان الدين موجلا فيمكنه حتى المازري عن محمد والله رايته في الموازية
بطلان حكمي قول عبيد المالك يقال لو تته جينوا بالله عليه الدين والاضمنه التوتسي
لم ينفذ مني يجيئون به ولعله اراد عنه طول الاجل انتهى ونقل التميمي عن محمد مثل ما
نقله المازري في المازري منا على نقله وعارضا به بعض الاشياء المتنازع فيها
احضار القريم قبل الاجل لا يفيط الخالب انه لا يفد على نفسه حبيته قال ولعل محمد المازري
هذه الحوالة نقل موت القريم ومات في ذلك الا لما باجوز وقته من الضرر وقسمته التركة

وقد يتعلق بها حق الطالب لا مكان ان فعل الاجل يغيب القريم **م** ولو قال انما قيل عليه وشبهه
خلبه بسبع مثله **م** فتداهي هو صبيح القلب وقوله بخله وشبهه بخله **م** في قوله بالمشبه
فقد هتد الصيغة **م** لو قال على او عليه وقال **م** تقع حادثة القلب على وجوب الاول **م** فتداهي
الحالة على ضا والوجه ويستمر القاسم ان لم يجد فلا شئ عليه من المال والثاني ان تمتد
الحالة على ضا والقلب ولما اراد المصنف الجمع بينهما قال لو قال انما قيل عليه وشبهه **م** ان
المواز ويجلو بقوله اضرب وجهه واذا برء من المال عدم اغرامه المال لو قال الاضرب الاضرب
اي لانه استثنى وجهه بعد ان عظم نفق الضار لكل شئ واستثنى صاحب الفقه مات
والبيان قول محمد هذا او فلان الاضرب من قوله اضرب وجهه وبين الاضرب الاضرب قال انما يصح
ما قاله محمد انه كان للامة بمسافر يد على اراية القلب بفتك الوكيل له تحمل لنا بوجه فلان
بان حلف بوجهه فان تبرز من المال فيقول الاضرب الاضرب وجهه عياض وتصح حادثة القلب وكل شئ
حتى الفصام **م** ولو له بخله بسبع مثله الضمير مثله عايد على التعميل وكذا قال في الجواهر
وقال اللغوي ان لم يعلم موضعه وحيث توجه كان عليه ان يخلبه في البلد وفيما فرم واختلف
انما عرف موضعه فقال اصبح بخله على مسمى اليوم واليومين وحيث لا مضرة فيه وقال
ابن الما جشون يخرج بخله قريبا ويقل ما لم يتفاجئ من ما ما يكون من اسفار الناس فيخرج
او يرسل او يورث عنه ابن حبيب والشمس ونحوه من اسفار الناس وقال ابن القاسم في العتبية
يعتبر به هتد اما يقوى التكبل عليه في بخله وما لا يقوى عليه فلا يخلقه وقد على المازري
هتد لثلاثة الاف والحد كما ايضا صاحب البيان قال بخله هتد وحكي الفصل عن ابن عبط
الحكم او المسلم يتلوم له فان حاله والا حبيسه حتى ياتي والظاهر ان المصنف اراد بقوله
بسبع مثله قول ابن الما جشون **م** قلت بل اراد قول ابن القاسم في العتبية يقوى تعلية من
الموسع ما لا يخله بسبع مثله **م** قلت له لعل المصنف انما اراد ان لم يعلم موضعه قبل هتد
لم يستقر له بسبع المثله وانما قالوا بخله في البلد وما قرب منه **م** خرج ولا يلزم عميل القلب
غرم وان لم يأت بالقرين الا ان يكتله بخله الاجل احضاره فيخرج حتى يهر به او انظره حتى يهر
قاله غير ابن القاسم في المدة ونه ابو الحسن وهو تقيم وتفسير وهتد اقال في العتبية
لان فيما وان اخبت الخالبيه انه خرج واقام بقر بخله ولم يمتد عاقبة المسلمان بالحبس
او بخله وما يرى او يامر باحضار صاحب ان قد ر عليه واما ان يضمنه المال فلا الا ان يلقاه فيمن كل
فيصير ان اثبت له بخله وكذا ان كان غيبه في يمينه ولم يمتد له ولذا اقال ابن المنذرى
عليه ان يخلف ما فصر بخله ولا لسن فيه ولا يعلم له مستغفر ابو محمد صالح وهتد
على القول بالحواف ايمان التهم وما اهر ما لا ابن القاسم في العتبية تصح بخله من غير يمين لان
فيما اذا خرج بخله ثم قدم وقال لم اجد له وقال المالك من يعلم انك بطلت الموضع القول
قول التعميل ان مفت مة لا يبلغ فيما يرجع التخي وهو مثل قوله في المدة وفيه في الاجير
على تبليغ الكتاب بغيره انه او ضله وخالف غيره في الاجير فيلزم على قول التعميل
اقيمت وهو له وره المازري هتد التخرج بان الاجير بخله اقيمت بغيره منه والدين
لا يثبت في المدة الا بيمينه واما التعميل فانه يبرئ نفسه من القلب **م** ولو شرف الاجل في
الحال القريم معسر بوسر مثله منعه ابن القاسم واجاز ان يشبهه شئ بغيره ولو شرف
القاسم التاجيل باله باله على القريم والقريم حينئذ معسر بوسر قبل تمام الاجل فهل
يمنع

يمنع لان الزمان المتأخر عن مساره بعد ما حبه الحق فيه مسلط لانه اخر ما عمل فيمنع لانه
مسلط وقد انتفع بالتعميل الله اخذ له من غير يمينه وهو قول ابن القاسم وهتد اقل ان البسار
المترب كالحق او يجوز لان الاصل استصحاب عسره وبسره فله لا يكون فلم يوجزه وكان
المعتبر بغيره بالضمان وهو قول المشبه اما ان لم يوسر الا غط الاجل او بخله فيجوز بانفاق
وهتد مفهوم من كلام المصنف **م** ولو له مثله بفتك مثل زبده لان المراه في البخل قبل
براعه ومعنى قولنا بوسر فعله اي القالب عليه ان بوسر فعله كيعق صاحب القلائد
ومم من قوله والقريم معسر انه لو كان بوسر اجاز وكذا في نفس التخي عليه **م** وان
كل بوسر باليعق اجاز ضا احدها **م** وان الجميع **م** كما لو كان عليه ما تارة وبخله
ما تارة اجاز بوجزه ما هو به بوسر لهما ولا مانع وكذا لك المعسر به لانه تبرع القاسم
ولو ضمنه منع لانه سلب جر منفعته **م** تاخير له بالمائة بوسر به سلب وان منع
بالضمان **م** الما تارة التبرع هو بوسر وقوله التخي صاحب البيان **م** ولو ضا الما جلا اجاز
ش هتد **م** المدة ونه وجعل التبرع لك قال لانه زبده توفى الما جلا كالمصنف وفيه
ابن بوسر بما اذا كان الحق من ماله لتعجيله واما ان كان عرا او عيو انا من بيع فلا يجوز لانه
حد الضمان اذ يملك توفى **م** وليس هو يمين لان الدين ما اخذ زبده في نفس الحق ولا
منفعة يمنعه بما وانما قصد التوفى وتلك بخل على انه لا عر له في التاخير ولا عر في
لاخره بقاء الدين في ماله وتلك زبده مع التاخير لا مع التاجيل وقال اللغوي ان عايد حيلة
لتعجيله قبل الاجل فان كان الدين عينا او عرا من فرض اجاز وان كان من بيع وكان فقه القريم
بتعجيله منفعته الطالب اجاز وان اراد ان يضمن الضمان عن نفسه لم يجز **م** ولو علق الضمان
بقلم وجر الاصل تلوم له الحاتم والزبده مالم يكن مليا عاضا **م** ش ا لو علق الضمان الضمان
بقلم وجر الاصل فقال اذا ضامن لك بما على فلان لم يوفى حقه فان الضمان صحيح على الوجه
الذي شرفه ويتلوم له القاضي بغير ما يرى ثم يلزمه المال الا ان يكون القريم عاضا
مليا فان القاضي يجبره على اليه مع الطالب **م** وصيغته ققلت وكقلت وصفت واما زعيم
وعنه وشبهه ذلك **م** ش قوله وشبهه ذلك اذ قيل وصير وعز يز ويشتق ان يفتد
هتد على الاوقات التي يستعملها اهل العرف في الضمان لا غير ما **م** ولو قال ارت الوجه
فقولان **م** ش قال في المدة ونه ومن قال انما قيل او زعيم او ضامن او قبيل هو لك عنه او علق
او الوضيل فله لك حادثة لازمة ان اراد الوجه لزمه وان اراد المال لزمه قالوا
ويصنف وان لم يدر ع انه اراد شيئا او غلب الشبوه فهل يعمل على المال او على الوجه
واختار ابن بوسر صاحب الفقه مات انه بالمال واستدل بقوله عليه الصلاة والسلام
الزعيم غارم ولا نه المتكلم من لفت الحالة المازري واختار بعض شيوخه انه بالوجه
لكونه اقل الامرين والاصل براءة التهمة وره الاستدلال بالحديث بانه قصه بالحديث
بيان حكم وجوب افعالية التكفل بما ضمنه ولم يفعله به بيان حكم اخلاق هتد اللقطة
قال لان الغرامة انما تكون في الاموال لا في البدن لا يصح ان يقرم فقلنا يقول الز
عم غارم لما ضا الضامن الله يتصور فيه الغرامة فانما يكون في المال **م** فرج واما لو علق
كل واحد منهما ما وقعت به الحالة فقال التعميل انما تعلقت بالوجه وقال المالك بالمال
والقول التعميل لان الاصل براءة التهمة **م** ش الحش كذا عن التبرع لمانع انفسه **م** ش

في المال كله كذا لو لا اجماع الله عليه المصنف بقوله في والجماع على اجازة تامة في المال
 مع انه انهم من كلا الجانبين في كلا الجانبين في كل واحد منهما وهذا او كل واحد منهما او
 واعتبر في المال اخر من كلا الجانبين في كل واحد منهما وهذا او كل واحد منهما او
 والجماع على غير هذا من اقسام الى ان يقاء اليه لا يمنع من التفاضل في اختلاف وجوه الضمان في ذلك
 والجزء المبيع الا انه كان ضامنا قبل الشراكة من البيع وضمانه بعد فاعلم ان يكون والجماع
 منعقد على مقتضى القياس وانما لم يكتف به القدر في الصرف اجماعا فيه وفيه نظر لان مع القيس
 بالعين مصارفة بلا اشتغال والجماع هنا جار على غير قياس وقد صرح صاحب الفقه بانه وغيره بان
 هذا الاجماع ليس جار على قياسه ففاسد من القاسم عليه المعام المتفق في نوعه وصفته ومنعه
 ملك فقبل لانه بيع المعام قبل قبضه في بيعه ان من القاسم فاسد المعام من المتفق في الصفقة على الم
 فانظر والدرهم والجماع حصول الاجازة حكم الاجماع لا اعتبر منه في الدراهم والدرهم فكل ذلك
 يقتضيه المعام من منع ذلك ملك ولا يصح له في الصرف او في الدراهم كره حجة الحق في شجوعه
 ان المعام من قبله بيع المعام قبل قبضه لان كل واحد منهما يباع نصف معامله بنصف معام واحد
 ولم يحصل ضمير لبقاء ملك كل واحد على ما يباع وانما اذا عاين في كل واحد منهما يباع للمعام قبل استيفائه
 وهذه الدراهم في المصنف تايمما ما اشار اليه ابن المراز في ذلك لما يده غلبه من فلك المعام
 الجيد بالحق في ذلك لانه اجماع خرج من غير قياس كل تقدير وما كان كذلك لا يصح القياس
 على الصحيح وانما للفقيه اسم اعيل في الشراكة في المعام مقسوم في المعام وانما في الفقه
 والمصلحة في ذلك من غير راعاه قال لا ينفق كذا يجوز بيع المعام بقضه بغيره لان
 المطلوب في البيع حصول المعام وانما في الفقه وفقد ورده ان يوفس بانه يفرع على خلاف اصل
 ملك وان القاسم في ذلك لا يخرجه في يفتقر جواز الشراكة في المعام من المتفق في النوع
 انما حصلت المعام وان في القيمة في ذلك يقال ان اكل التمسك في القيمة مع اكله النوع
 متعديا عما في فاحصر في يكون متعديا مع اختلاف النوع في بعضه فاما ان المعام مما
 تختلف فيه الاخر من ولعله راجع الى قول اسماعيل وصاحب صبا ان علل المعام كثيرة بخلاف
 الدراهم والدرهم ولعله يرجع الى ما ذكره عبد الحق وقد يقال في قول الفقيه اسماعيل
 فخر لانه لو لا حصول المعام وان لم تكن من ذوات الامثال وكذلك ايضا فيما ذكره عبد الحق في
 لانه اجازة في المعام في الشراكة في المعام والفقه والمعام ولو كان على ما ذكر من القلة منع ذلك
 واعتبر المصنف بقوله وصفته مما لو اختلفت الصلة كسما ومحملة فانه لا يمنع عنه
 ابن القاسم ايضا في الدراهم وصواب ان يفتقر القيمة ام لا وعلى عبد الحق في بعض الفروغ
 انه يجوز على من ذهب ابن القاسم في الشراكة في المعام المختلف اختلفا في بيعهما في يجوز في البيعة
 والمعدة في ذلك الفقه ما هو محتمل في هذا هو قول ابن القاسم في المعام وانه لا يجوز التفاضل
 في المعام من المتفق في الصفة لانه قال في غير موضع ان لا يجوز حتى يتعقد في الكل في الجوز
 والحق في ذلك وهذا اخر مما حكاه عبد الحق في منع في الدراهم والدرهم من المتفق في ذلك
 المتعلقين على المعام فيهما من بعض فلا يخرج هذا من المعام والآخر في الدراهم من المتفق في ذلك
 في المعام وانه في صرفه وشركته والصرف لا يجوز مع الشراكة انما لم يجز البيع مع الشراكة في الصرف
 او في اجازة في الشراكة وسعته في ذلك انما يمنع الصرف في الشراكة انما في الصرف في ذلك
 عن الشراكة في الشراكة في ذلك واما في ذلك في هذا في يجوز ورواه ابن القاسم عن ملك في الموازية
 المال

في المال كله كذا لو لا اجماع الله عليه المصنف بقوله في والجماع على اجازة تامة في المال
 مع انه انهم من كلا الجانبين في كلا الجانبين في كل واحد منهما وهذا او كل واحد منهما او
 واعتبر في المال اخر من كلا الجانبين في كل واحد منهما وهذا او كل واحد منهما او
 والجماع على غير هذا من اقسام الى ان يقاء اليه لا يمنع من التفاضل في اختلاف وجوه الضمان في ذلك
 والجزء المبيع الا انه كان ضامنا قبل الشراكة من البيع وضمانه بعد فاعلم ان يكون والجماع
 منعقد على مقتضى القياس وانما لم يكتف به القدر في الصرف اجماعا فيه وفيه نظر لان مع القيس
 بالعين مصارفة بلا اشتغال والجماع هنا جار على غير قياس وقد صرح صاحب الفقه بانه وغيره بان
 هذا الاجماع ليس جار على قياسه ففاسد من القاسم عليه المعام المتفق في نوعه وصفته ومنعه
 ملك فقبل لانه بيع المعام قبل قبضه في بيعه ان من القاسم فاسد المعام من المتفق في الصفقة على الم
 فانظر والدرهم والجماع حصول الاجازة حكم الاجماع لا اعتبر منه في الدراهم والدرهم فكل ذلك
 يقتضيه المعام من منع ذلك ملك ولا يصح له في الصرف او في الدراهم كره حجة الحق في شجوعه
 ان المعام من قبله بيع المعام قبل قبضه لان كل واحد منهما يباع نصف معامله بنصف معام واحد
 ولم يحصل ضمير لبقاء ملك كل واحد على ما يباع وانما اذا عاين في كل واحد منهما يباع للمعام قبل استيفائه
 وهذه الدراهم في المصنف تايمما ما اشار اليه ابن المراز في ذلك لما يده غلبه من فلك المعام
 الجيد بالحق في ذلك لانه اجماع خرج من غير قياس كل تقدير وما كان كذلك لا يصح القياس
 على الصحيح وانما للفقيه اسم اعيل في الشراكة في المعام مقسوم في المعام وانما في الفقه
 والمصلحة في ذلك من غير راعاه قال لا ينفق كذا يجوز بيع المعام بقضه بغيره لان
 المطلوب في البيع حصول المعام وانما في الفقه وفقد ورده ان يوفس بانه يفرع على خلاف اصل
 ملك وان القاسم في ذلك لا يخرجه في يفتقر جواز الشراكة في المعام من المتفق في النوع
 انما حصلت المعام وان في القيمة في ذلك يقال ان اكل التمسك في القيمة مع اكله النوع
 متعديا عما في فاحصر في يكون متعديا مع اختلاف النوع في بعضه فاما ان المعام مما
 تختلف فيه الاخر من ولعله راجع الى قول اسماعيل وصاحب صبا ان علل المعام كثيرة بخلاف
 الدراهم والدرهم ولعله يرجع الى ما ذكره عبد الحق وقد يقال في قول الفقيه اسماعيل
 فخر لانه لو لا حصول المعام وان لم تكن من ذوات الامثال وكذلك ايضا فيما ذكره عبد الحق في
 لانه اجازة في المعام في الشراكة في المعام والفقه والمعام ولو كان على ما ذكر من القلة منع ذلك
 واعتبر المصنف بقوله وصفته مما لو اختلفت الصلة كسما ومحملة فانه لا يمنع عنه
 ابن القاسم ايضا في الدراهم وصواب ان يفتقر القيمة ام لا وعلى عبد الحق في بعض الفروغ
 انه يجوز على من ذهب ابن القاسم في الشراكة في المعام المختلف اختلفا في بيعهما في يجوز في البيعة
 والمعدة في ذلك الفقه ما هو محتمل في هذا هو قول ابن القاسم في المعام وانه لا يجوز التفاضل
 في المعام من المتفق في الصفة لانه قال في غير موضع ان لا يجوز حتى يتعقد في الكل في الجوز
 والحق في ذلك وهذا اخر مما حكاه عبد الحق في منع في الدراهم والدرهم من المتفق في ذلك
 المتعلقين على المعام فيهما من بعض فلا يخرج هذا من المعام والآخر في الدراهم من المتفق في ذلك
 في المعام وانه في صرفه وشركته والصرف لا يجوز مع الشراكة انما لم يجز البيع مع الشراكة في الصرف
 او في اجازة في الشراكة وسعته في ذلك انما يمنع الصرف في الشراكة انما في الصرف في ذلك
 عن الشراكة في الشراكة في ذلك واما في ذلك في هذا في يجوز ورواه ابن القاسم عن ملك في الموازية
 المال

احد لهما الباع والآخر الباع فمما خمس مائة غايبة ثم خرج ربا لياقني ربا وخروج جميع المال
 الجاهل فلم يجدوا واشتري جميع ما معه تجارة فافعله ذلك الفضل من الفاسم ولا يرجع
 باجر فضل المال كشره يمين فاج احدهما بالعلم وقال سمعتموه له اجر عمله فيما زل وقال
 محمد ان غطه فله ربع ماله وان لم يخطه فله النصف والاجر له ابن يوسف وانما
 يبيع فوالا ابن الموزان انما اشتري بالمال الجاهل فاعلمه ببيع المال الغائب لانه اشتري
 على ان لا يبيعها فبيعها واماموا اشتري بغير علمه ببيع المال الغائب فان كان لم يفر
 فكيف يجب ان تكون الشركة بينهما والشركة لم تقع بغير الاقربى فاعلم انما في الغائبة
 مالم يقبض من ربا وانما لو اشتري بها شيئا كان ضمانا من ربا بغيره فكيف في الشركة وقاله
 التوفيق في قال وانما هو الرابا وانما اشتري بغير علمه بغيره المال والخمى ربا له في
 هذه المسئلة ولا بد من خلف المالين تحت ايديهما او احدهما وحشيتان بهما
 في ارفع الاختلاف بحيث لا يميز احد المالين من الاخر ما يقع على اهل العلم منقضا
 وان لم يتم له في المدة وان صرح به ان يخرجه فباعته واحدة والحد اربعة بينهما
 الصريين بحد احدهما او في فاعوت او في خرجه فباعته واحدة والحد اربعة بينهما
 وان بقيت صرة كل منهما على يده فبها على منته حتى يخلص او يخلص الصريين عندهما
 وكذا لكانا مختلفين المسكنة الا ان الصري واحد ولو تقاضى الصري فسميت الشركة
 وكذا لكانا اربعة من ربا وان بقيت صرة كل يمين ربا حتى اقتباع احدهما يمين امه على
 الشركة المصورة الاخرى والمال متعلق بالامنة بينهما والصرة من ربا وقال غيره
 لا تعلق بينهما شركة حتى يخلص الى الخلف المحسني بحيث لا يميز احد هما عن الاخر
 وهو قول مسنون ومتين ولم يختلف ابن الفاسم وغيره ان الضابطة من ربا وفوله في
 المدة وانه والامنة بينهما ان يوفى من ربا بغير علمه بغيره نصف ثمنها وبما في المدة وانه
 يعلم ان الصواب هنا وحشيتان بالواو لان بغير النسخ او بغيره بالواو لا يخلصها
 لو تخلصا ولا بقيت صرة كل واحد بحد واحد وبما لا يميز بينهما وان تخلص شركتهما فله في
 المدة وانه على خلافه لا في النسخ بل قوله في الضابطة قبل النسخ وقبل الجمع ان يصحبا
 من صاحبهما في شركته على انه بغيره فيما وجه من التوفيق من ربا وان تقاضى ولو زنت
 كل واحد فبطلت ثم غلبت عندهما جميعا على وجه الشركة فباعته لكانت مصيبتها
 منها كالجارية لا الخلف عندها ليعبر بغيره في الصحة ولو كان ذلك لكانت مصيبتها الجارية
 التي اشتريت بمال احدهما قبل الجمع من صاحبها في شركته بغيره فان لم يعمل على ما ذكره
 الا تعارض مع قوله ان مصيبتها الجارية منها في شركته فبقي الاستنباط ان لم يفرق في
 شركة العنان في الشركة ثلاثة اضره شركة اموال وشركة ابدان وشركة وجوه
 ومبطل في الكلام على الاخيرين وشركة الاموال تنقسم ثلاثة اقسام الاول شركة مقاربة
 وهي الفراض ما خولت من الضرب في الارض والثانية شركة مقاربة وهي ان يجوز بيع كل
 واحد على صاحبه ويشتري كل واحد جميع ما يستقيبه وان يقع على جوازها ولا يقسمها عنها
 وجوه مال لا يحد هذا على حدة خلافا لاي حبيبة وسميت مقاربة لتعبر عن كل منهما المال
 لصاحبه وقيل لا يستويان في الرخ والفلان من قولهم تقاضى الرجلان في العمل به انما اشترعا فيه
 وقيل الجارية والمقاربة كانا مقاربا واما جميع امورهما الثلاثة شركة العنان ويسمى
 المصنف

المصنف واما من بان يشتري كل منهما نفق الا مستقيمة اى لا يفعل احد هما شيئا حتى يشاور
 به الاخر ويسمى صاحبها المدة وان وعياض بانما الاشتراط في شيء خاص وعلى الاتفاق على جوارها
 ونحوه لا بد من العلم وقيل هي الشركة في كل شيء من الاشياء بعينه وعلى ايا الشركة في شيء
 بعينه فيل المعنى في نوع خاص كنوع البس او في امر خاص حتى في ذلك فويل فيحصل فيه
 تفسيرها اربعة اقوال ويقال عنان بالكسر وهو الاكثر لم يعلما مشقة من عنان العارية
 وعنان بالفتح لم يعلما من عن يمينها انما عرفنا من عنان السحاب المنور ثم اشار الى شركة
 المقاربة بقوله في وان اختلفا التفرقة في القبيبة والخصومة في البيع والشراء وغيره مما
 يعود على التجارة لزم في شركة المقاربة في المدة والمدة والمقاربة على وجهين اما في
 جميع الاشياء واما في نوع من المتاجر كقضاء الرضوخ وبتدا وان فيه في قولنا او اشتري
 فسميت مضي وله في ذلك ابتداء مالم يجزى بغيره لو باع احد المتقاربين او اشتري في الشركة
 بالمسببة مضي وعلمه ولزم في ذلك شركته ولما كان قوله مضي ابو حنيفة منه الحكم ان تقاضى
 صرح بجواز ذلك بقوله وله في ذلك مالم يجزى عليه شركته بان يقول لا يبيع بالمسببة
 وبما في البيع وهو من ذهب المدة وانه والمضمون وبما في الجواز لا يحد هذا البيع
 بالدين الا بان صاحبه رواد اصبح عن ابن الفاسم واقا ما ذكره في النسخ ففعله في الجواز وفي
 كل منهما فكل لانه خلاف المضمون في المدة وبما في المدة ان يجزى اما لا على ان يجرى فيه
 بالدين معا وانه في كل واحد من المدة في كل واحد من المدة في الجواز راس المال
 والشراء بالدين راجع الى شركة المدة اصبح وانه او فعت بالدين معا اشتري به بينهما على
 ما عرفت او فمسخ الشركة من الان ابو الحسن والفسخ في ليل على ان المدة بالكرهية المنع
 بغير الفرضين والاشتباه على قول ابن الفاسم ان يكون لكل واحد ما اشتري وهكذا في كسر
 في كل مسنون محرر قول ابن الفاسم وقال بل لكل واحد ما اشتري ووجه قول ابن الفاسم
 ان المشتري بينهما ما قاله محمد بن سنان وابن الفاسم حمل ذلك على الوكالة وانما كذا من
 كلام ابن شماس والمصنف نعم اجاز النسخي الشراء على ان يقع البويع في الثلاثة قال وهو ما
 لا بد للمناس منه قال ولا يشتري بغير مواعيل فان عمل بغيره ان شركته في الشرب بالخير ليس
 القول والرب فيكون والشرك على المشتري خاصة وان كان يذبحه في مصلحة معينة فانه لا يجرى
 لم يبين لم يجرى في ذلك ابتداء فان عمل فيما اشتريه فبطلت على المستحسن من القولين
 في شركة التمام وعلى هذا فيعمل كلام المصنف على النسخ المعين لا غير والاتفاق كذا لانه وانه
 في غير المعين شركة في مضمون وسميت كذا المصنف انما ممنوعة في وقتها لا يلزم مالم يكن
 استتلا في التجارة في قول ابن التبرع خلاف ما عرفت عليه الشركة فله لا يلزم الا ما عرفت عليه
 او اعاد يبيع قال في المدة وانه وان اخرج احد هما غيرهما يدين او وقع له منه فخر او استتلا
 للتجارة ليعتري منه في المستقبل جاز ذلك وكذلك الوكيل على البيع انما كان مقوضا
 اليه وقيل لا يجوز التأخير لانه الاستتلا لانه من المصلحة بالدين في النسخ والاول
 احسن وفي المدة ليعبر لاجل المتعاضدين ان يبيع من مال الشركة الا ان يوسع له في ذلك
 في شركته او يكون شيئا خفيفا كالعارية غلام ليعتق بادية ونحوه وان جاز الا يكون في
 باصر والعارية من المعروف التي لا يجوز لاجلها ان يعلله الا لارادة استتلاف ومما يجوز
 له ما عرفت عليه العارية ليعتق اعارة الماعون واعاذه الكسرة ونحوها في ومثلت

كل واحد يتوابع معاملته الاخر **ش** قالوا استخففت السلسلة من يد المشتري ويريد بغيره
وغيره **ش** اي ويريد احد الشئ بغير المشتري يعيب المانع عليه سواء اشترى له هو او شئ بغيره
اما ما اشترى له هو فواجب واما ما اشترى الاخر بغيره فلا بد وكيل عنه **وقوله** وغيره اي من
استحقاق جزء السلسلة والربح بسببه فمساواة البيع وامضا بيع الخيار او ربه **ش** ويريد
عليه بالبيعة انه ابتاعه على العمدة من شئ بغيره فان كان فريده القيمة انقضى **ش** يعني
ان من اشترى سلعته من احد المتعاقدين ثم اطلع على عيبه وانما كان البائع حاضرا
فكلامه معه لان البائع اطلع بحال البيع وان كان غائبا فريده القيمة قالوا والمدة كالיום ونحوه
انقضى وتترك المصنف التصريح بالكلام على الحاضر لان له بوجه مما ذكره لانه انما انقضى بغير
القيمة لبيع الكلام معه والحاضر او لا وان كان بغير القيمة فيلزم ان العشرة ايام رتب على شئ بغيره
الحاضر انما افاد المشتري بيعة انه اشترى له على بيع الاسلام وعمدة له وله ان يخطئ الثمن
او قالت البيعة فخطئ الثمن وان كان فيلزم ان يخطئ الثمن انما افاد انما افاد انما افاد
به الثمن وانما افاد انما افاد انما افاد انما افاد انما افاد انما افاد انما افاد انما افاد
واما التصريح لا فمما لا يكون فيه يما والعيب حادثة وبالعكس وجعل على ثلاثة امور
انه اشترى بغيره حجة على عمدة الاسلام وانما فخر اليه منه ولا اعلم به وانما
لما اطلع عليه لم يرض بقوله علمه قالوا في المدة وانه افاد المبتاع بيعة انه ابتاع على
عمدة الاسلام بغيره العيبه وان كان فيلزم ان يخطئ الثمن انما افاد انما افاد انما افاد
وان كان يخطئ ثمنه فيلزم ان يخطئ الثمن انما افاد انما افاد انما افاد انما افاد انما افاد
بالله ما يعلم ان هذا العيب ما كان عنده ابن يوسف يريد ان كان حاضرا او غائبا لا غير
قوله البيع كالبوارث ولو حضر البيع حلف على البت في الغايم وعلى العلم في الغني على قول
ابن القاسم قال في المدة وانه وان نكل المشتري بغيره لم يبع حلف المبتاع على البت انه ما
حدثت عنده ثم رتب عليه في الموازنة او المبتاع انما يجعل كما انما كان يحلف باليعة
في الحاضر على البت وفي الغني على العلم الغني وان لم تقم البيعة للمشتري انه ابتاع
على عمدة الاسلام بغيره في العيب الغني واما في البت في الغايم في البيع على البت انه لم يرد
بغيره العيب وانما اختلقت الغاية حلف انه اشترى على العمدة ورتبه وان كان العيب
مستكورا في غير ماله وكان اشترى المبتاع له في العيبه وبيعه في غيبة الحاضر الا ان
حضره واداعه في الحفرة قبل علم الاخر لم يكن على الحاضر يمين وان كان اشترى او لم يخطئ
وغاب عليه انما كان هذا هو الحق له للمشتري حلف على ان يخطئ الثمن انما افاد انما افاد انما افاد
القارب حلفا ايضا وان نكل حلف المشتري ورتبه جميعه لانه لو كان حاضرا حلفا جميعا
وان حلف احد هما ونكل الاخر حلف ورتبه جميعه لانه لو اقر احد هما ونكل الاخر رتب جميعه
باقرار الغير منهما وان نكل الحاضر حلف المشتري ثم لا يكون للغايم في ذلك مقال الا ان
ثبتت انه كان يمين في ذلك المشتري فان نكل المشتري عن اليمين نصف مقاله في الربح الا ان
ويطعن ان يخطئ م الغايم لانه لو كان حاضرا ونكل عن اليمين ثم نكل المشتري بغيره نكلها
لم يكن له شئ انتمى ابن يوسف ولو جاء العيب باقراره عالم كان عالما بغيره ان يرد له و
يلزم له المشتري بغيره الحاضر وانما الغايم يحلف وان نكل يمين عليه جميعه او نصفها
ليمين شئ بغيره ابن يوسف والله تعالى اعلم ان يرد عليه جميعه لان قوله كافر انه العالم
له ولا

له ولا يضره يمين المشتري بالحاضر لانه لو حلف على انه لم يعلم ان به عيبا وهو لم يعلمه
التوفسي انقضى لو نكل المشتري بالحاضر ولا علم عنه من العيب فحلف المبتاع ورتبه انتم
قدم البائع فقال انما اخطى وانقضى الربح على شئ بغيره فيمضيه ان يكون له لانه لا صاحبه
انما توقف عن اليمين انما لا حقيقة عنه وفيه يكون له لانه لا صاحبه انما لا صاحبه
عن اليمين فيه فمما لم يخطئ الربح فيه لانه لو نكل على بيع عيبه في اليمين العيب انما اوجبه على الموكل
في المدة لا على الوكيل ونقصه انما يخطئ الربح صاحبها انما يخطئ الربح صاحبها انما يخطئ الربح صاحبها
هنا **ش** ولو اقر احدهما بغيره لا يخطئ الاخر ان يخطئ الربح صاحبها انما يخطئ الربح صاحبها انما يخطئ الربح صاحبها
يونس ومراعاة ان الم يخطئ المشتري لانه لو نكل على بيع عيبه في اليمين العيب انما اوجبه على الموكل
اموالا والحاضر لانه لا خلاف فيه سجنون ولو بيع الموكل في الغني او اقر بعد حلف الاخر ان
لم يقبل ويختلف انما اقر بغيره في المدة وانه على ان يخطئ الربح صاحبها انما يخطئ الربح صاحبها انما يخطئ الربح صاحبها
بعد المفاضلة انه اقر على القراض ونفسى المفاضلة انما يخطئ الربح صاحبها انما يخطئ الربح صاحبها انما يخطئ الربح صاحبها
وقالوا في الموازنة حلف ويخطئ الربح صاحبها انما يخطئ الربح صاحبها انما يخطئ الربح صاحبها انما يخطئ الربح صاحبها
اقر بغيره في المدة حلف ويخطئ الربح صاحبها انما يخطئ الربح صاحبها انما يخطئ الربح صاحبها انما يخطئ الربح صاحبها
عليه فلا قال في المدة وانه وان اقر بغيره من شئ بغيره لا يخطئ الربح صاحبها انما يخطئ الربح صاحبها انما يخطئ الربح صاحبها
زوجه او ماله او من يمينه عليه لم يخطئ الربح صاحبها انما يخطئ الربح صاحبها انما يخطئ الربح صاحبها انما يخطئ الربح صاحبها
لم يمين عليه من احد القولين اقرار من يمين فلسفه ان يمين عليه قالوا والمجلس ليس في
القيمة لانه يفرغ ماله ويوفي مجلسه لا شئ له في مجلسه ماله لمثل هو لا يخطئ الربح صاحبها انما يخطئ الربح صاحبها انما يخطئ الربح صاحبها
ليعقب بغيره وليس التفرقة بان هذا يمين في المدة وانه يمين في المدة وانه يمين في المدة وانه يمين في المدة
هو بغيره موت الاخر فجعله ابن القاسم في المدة وانه يمين في المدة وانه يمين في المدة وانه يمين في المدة
الحج وهذا متاع الشئ حلف عنه فقال في المدة وانه يمين في المدة وانه يمين في المدة وانه يمين في المدة
هو شئ حلفه وكلمة من ان يحلف معه ويستحق وقال سجنون القوا قول المشتري ويلزم
الموت ما اقر به الغني وهو موصوب وليس الموت كالا فخر او لا انتم ان يكون محاسبة
ومفاضلة وقمع المدة والموت امر مقرر اقبل انما افاد انما افاد انما افاد انما افاد انما افاد
من المال كما نكح الميت ولم توجه ولا علم بمسقطه ان يقر بغيره موت فمضيه حلفا بغيره
به انما نكح المدة في المال مع في حلفه والا فلا شئ في الميت وقوله والا فلا اي فلا يلزمه
لان الغالب انه في حلفه في مال التجاره وهذه المسئلة قبل على ان الغالب مقدم على الاصل
وهي كالتبرع بغيره ها اي قوله **ش** ولو اقر المشتري بغيره ان يمين ماله من المال فخر ابن القاسم
بين قول المدة وفخرها واما لو اشترى انما اخطى بها لم يبرر الا باقراره انما افاد انما افاد انما افاد
قوله اقرها هو لالاخر حلفي والله في المدة وانه وان مات احد المشتري بغيره باقرار صاحب بيعة
ان ماله في يمين من المشتري كما نكح عن الميت فلم توجه ولا علم بمسقطه ان يقر بغيره موت
فبره انما اخطى بها حلفا بغيره لم يخطئ الربح صاحبها في تجارة في حلفه وماله وانما افاد انما افاد انما افاد
اراد ان لو قالت البيعة في حلفه منة سبعة وهو لا يبرر ان يمين ماله لا شئ عليه انتمى **ش**
قوله اما في اخره هكذا انما ذكر ابن المواز في حلف المدة وانه حلفه ان كلامه في المدة وانه حلفه
بما انه لم يخطئ واما انما اشترى على نفسه باقراره فلا يبرر الا باقراره انما افاد انما افاد انما افاد
له او فخر والقاهر ان ماله حلفه بقوله اشترى ان تكون البيعة حلفه بها التوفسي كذا قالوا

في البيعة التي لا يقبل دعوى المودع في الرد وهو ان ياتي بشهود يشهدونهم على دفع
 الوعد للودع واما لو دفع حصة قوم ولم يقصده التوثيق فبشهادتهم فلا والله الخ
 يعلم من قول محمد واما ان كان اقراره من غير قضاة اشهاد فبما ذكر ابن القاسم **قوله** كتب شجرة
 الى صحفون فمروا به عن اخيه وهما مختصان بها وصدقه او امراته ولم يذكر انه من ماله
 ولا من مال اخيه فبات الدافع فقام ورثته فكتب اليه ان دفع وهما متقاربان ثم اقام
 مسنين كثيرين ولا يعلبه اذ لا يثبت فيه اضعاف وان كان محض ذلك فبذلك بينهما شكرا وبجاس
 به **قوله** والربح على المال والعقل على نصيبته **قوله** يشترط ان يكون الربح والعقل على نصيبته
 المال وان كان لا يعلبه اذ لا يثبت فيه اضعاف وان كان محض ذلك فبذلك بينهما شكرا وبجاس
 وقعت على قاض الربح والعقل فسميت ولزم التمسك باغاء مع نصها لغير هذه العين في خلا على الربح و
 لا **قوله** فسميت اي الشريك ولزم التمسك باغاء مع نصها لغير هذه العين في خلا على الربح و
 العمل متساويان وان اطلع على ذلك قبل العمل فسخ والارباع صاحب الا لعين بقاض الربح فيلحق
 ثلثي الربح ويرجع صاحب الالف على صاحب الارباع بقاض عمله فيلحق سبعة اجزاء المجموع
 وهو معنى قوله نص الزيادة لا لا في زيادة صاحب الثلثين الثلث **قوله** وفيما لا اجر لصاحب
 الثلث في الزيادة واختار الشيخ التخصيل في خمس فلا يشترط له وان ربح فله الاقل من اربعة اجزاء الثلث
 وما ينوب عنه من الربح **قوله** واما لو تبرع احد بها بعد العقد فجاءه من غير شريك فشرع
 في اربعة اجزاء على الاخر والربح والعقل فبذلك انما يقسمه ان دفع اشتركا في اربعة اجزاء فله الثلث
 واما لو تبرع احد بها للاخر بعدد فلا محذور ولا نه محض هبة لا لاجل الشركة في وانما هذا
 مع قولهم انه اذا ابدعه بماله ثم قال له اغتني به لك مني رخيصة فزاد ان الزيادة فالحق بالشر في
 فيلزمه رباها اربعة اجزاء عليه المبيع بعينه ولا لنا محسنا بل يقسم بين الحق للعقد كانه وافعه فيه
قوله وكذا لو امسكه او هبته **قوله** في منع في المكان وقع في العقد وجوز ان يقع بعد اقل
 كيف عهده المصنف والمستهلك في كلام العرب انما هو تعهده به باللام كقوله تعهده لاصبه لك
 نصبه الى غير ذلك **قوله** والقول قول المدة في التملك والخسران وما يشترط به لنفسه بشر
 لان كل واحد به امانة فلا يملك كل القول قوله في التملك والخسران فلا في الجواهر ما لم
 يفر كنهه وان اتهم استهلك وان قال اتمعت سلعة وهلكت ماله في وجب في ان يقبض
 قوله بعدم المعاوضة وفيه نقل الجاهل عن بعض اصحابنا في العلم في القراض به في الخصارة
 ولم يبين وجهه انه يضر **قوله** وما يشترط به لنفسه ما كولا ومعلوم انما كان يشبه
 في كونه في امانة كالهبة ويكتسبه وهذه انما هو الاكل والكسوة ابن القاسم وفيه خلاف
 شرابه لنفسه شيئا من العروض والرفيق هذه الله ان يخلعه فيه قال في الجوهر فان قال
 هذه المال من مال الشركة وعلم له بالفسحة فالقول بشر بكنه لا الاصل علم الفسحة **قوله**
 فبذلك وكسوة قضاة العروض ملهات في ملكه كانه فيه اربعة اجزاء في البيع والسعر واحد او مختلف
 وفيما انما قلقي غير او كما انما كانا بغير عيال **قوله** في نفعه الشر بكنه التجار وفي
 والاو انه هب المدة والعروض **قوله** بغير عيال او بغير عيال من قدامه لا تمام القول الثاني
 ومعه ان النفعة انما تلحق ان كانا معا بغير عيال او كانا معا بغير عيال وهذه انما هو شركة
 المعاوضة وفيه عليه شرهان الاول ان تكون الشركة بينهما على النصف وان كانا معا
 الثلث والآخر الثلث لم ينفق صاحب الثلث من المال الا بقدر جزمه ولم يجر ان ينفق بقدر عياله

لجاس

لجاس به في ذلك والمستقبل لانه يات من المال اكثر مما يات له صاحبه الثاني ان يكون
 العيال متساوية او متفاربة قاله ابن القاسم في رواية سليمان واكتب المصنف عن هذا
 الشرط اعتناء اعلو ما يقوله فان كان لا يعلبه اذ لا يثبت فيه اضعاف وان كان محض ذلك فبذلك بينهما شكرا وبجاس
 لا فرق بينهما **قوله** وكسوة قضاة العروض ملهات في ملكه كانه فيه اربعة اجزاء في البيع والسعر واحد او مختلف
 لرجل فبذلك ان له الكسوة **قوله** والسعر واحد او مختلف فبذلك ان له الكسوة **قوله** والسعر واحد او مختلف
 جيل في ذلك العالمة وصحوبة مظهر النفعة كل يوم **قوله** وقيل نحوه في الجواهر **قوله** ولا يجر
 فانه في النصف ووجهه ان ثبت القياس على نفعه العالمة في القراض ولا يلزم على النصف
 لم الكسوة الا في المال الكثير كالفراخ من يونس ومنه في ان كل واحد عيال واختلف
 اسعار البلط بين اختلاف بينا ان محسبه النفعة ان نفعه العيال المستقام من التجارة وفل
 النصف قاض المدة هبة ان لا التفات الى اختلاف السعر في القياس ان كل واحد عيال فزارا
 لما ان جاس به من كل واحد بلط الثاني بما بين السعرين فان لم يكن واحد منهم في قراره لم
 يجاس به ما بين السعرين وان كان احدهما بلطه وهو اعلا حوسبه وان كان الله بغير بلط
 اغلام يجاس به وينبغي ان يقبض هذا بما ان الاخر يشترط متفاربين في النفعة والكسوة
 واما ان كان احدهما يفتح بالجر من من المعام والعليف من الثياب فيجسب كل واحد نفعه
 وقاله **قوله** فان لا يعلبه اذ لا يثبت فيه اضعاف وان كان محض ذلك فبذلك بينهما شكرا وبجاس
 التمر بموت احد هما **قوله** لان المال بعد الموت للورثة وهذه اما ان علم الحي يموت
 شر بكنه واما ان لم يعلم فينبغي ان يجري في ذلك على خلاف امانة الموكل وسبقا في ذلك **قوله**
 وانما اقتضاها في قدر المال بين حمل على النصف **قوله** هذه احوال الشريك في الموازنة بشرط
 ان يملك لانه القالب وانما تساوي في الخيار والتميز وقال ابن القاسم في الموازنة
 ايضا **قوله** ان اقل اربعة اجزاء الثلث والثلث وقال الاخر المال بينهما فغير وليس المال
 بين احد هما فله في الثلثين ولحق النصف ويقسم السبعة بين بينهما نصيبين وفي قول
 اشترط نقله لطلب ماله في الثلثين واخذ النصف لا يجزله **قوله** وفيه اربعة اجزاء
 فهو للشركة **قوله** يعني ان اقتضاها في شريك بينهما اربعة اجزاء هل هو من مال الشركة ام لا وهذه
 مسئلة المدة لانه لا يملك ما جزمه فيها في قيام البيعة بالمعاوضة لا في الاقرار لغير القاض
 انه لا فرق بين البيعة والاقرار ونظر فيما على القول المدة في القول الا ان تقوم البيعة للاخر
 بغير القرضين وكذا يجب ان اقام احد هما البيعة ان الاخر شر بكنه في جميع ما يابيهما
 ما قامت بيعة ان في ذلك لا يعلبه اذ لا يثبت فيه اضعاف وان كان محض ذلك فبذلك بينهما شكرا وبجاس
 ضة فيها اجارة بيع كل واحد منهما على صاحبه وقوله لسبحون وكذا في ان الشريك في
 يملك في الشركة مقتضية لئلا ياتي النصف ان اقام رجل البيعة على رجل انه شر بكنه لم يفرق في الشركة
 في جميع املاكهما لا في الم يقع على بغير المال وعلى جميعه وكتب ابن سحنون من اقراره شر بكنه
 فلان في القليل والكثير كما في متعاوضين في كل ما يابيهما من التجارة ولا يعلبه اذ لا يثبت فيه اضعاف وان كان محض ذلك فبذلك بينهما شكرا وبجاس
 ولا يعلبه اذ لا يثبت فيه اضعاف وان كان محض ذلك فبذلك بينهما شكرا وبجاس
 ميراثا واجارة او حصة لرجل او مديعة صديق مع يمينه الا ان يقيم الاخر البيعة انه من
 الشركة وان كان في يده يوم اقر بالشركة كان بينهما لان العين من التجارة ولو كان يملك
 متاع من متاع التجارة وقال الحسن هو منهما ولم يزل في يده قبل الشركة كان بينهما ولم يملك في

ان يملك

التفارب كما لو كان احداهما يعمل فخر الاخر مرتين ويكون بينهما على التلخيص والتلخيص
 لو قبا ايتا بالجوالة والرداءة وكان اكثر ما يصنعانه الا في حازت شتر كتها الا صاحب
 الاعلى يعمل الالة في ولا حكم للقليل والكثر هو الاعلى وكان كل واحد كغيره لا يخر لانه غير
 وتفاضل الشتر الرابع ان يكون في اشتر كمالا تعاون وفيه العتبية سبل عن صياح مع
 شياك قال بعضهم لبعض تعالوا نشتر كوا اما اصنافهم وبيننا فخر احد هما شبيهة
 واخر صياح وان يعكس الاخر في وقال له وليس لهما فيما اصاب شتر لانهما شتر كة
 لا تقل في البيلان لا شتر كة الابد ان لا يجوز الا فيما يحتاج الا شتر كة فيه الى التعاون
 لانهم متى اشتر كوا على ان يعمل كل واحد منهم على حدة من القدر البين الخا من ان تكون
 فسمت على في عملها **ص** وان كانت الالات لا حة هما فله الاجرة ويجوز التكموع
 بالتناقد **ش** يعني ان ما فله انما هو في الصنعة التي لا الة لهما اول الة ولا كرا فخر لها
 كالخياطة واما ان كانت تحتاج الى الة كالصباغة والتجارة والصياغة بالحوار في جزاء
 اشتر كة ان يشتر كة الالة بالملك او الاجارة من غيرهما وهل يجوز ان يواجر احد هما
 نصف الالة من صاحبه عياض وهو كمالا في الكتاب وهو المشهور وعليه اقتصر المصنف
 وهو معنى قوله وان كانت الالة لا حة لها فله الاجرة ولا ينال القاسم وغيره المنع الا
 بالقسما وفي الملك او الكرا من غيرهما واختلفوا ان يخرج كل منهما الالة مضافا اليه
 الالة الاخر هل يكتفي بذلك وهو قول سحنون والابن ان يشتر كة الالة ليضمها
 لا كرا وفيه مضي وهو كمالا هو الة ونلة واختلف في تاولها على ذلك **وقوله** ويجوز
 التكموع بالتناقد قال في المحرر كقصر بنة ومفدة فتكموع بها احد القصارين على الاخر
 والالات هي الالة وهي الوا سكة بين الباعل والمفعول **ولا تخرج** شتر كة الوجوه وقسمت
 بان يبيع الوجيه من الخا من بعض وقيل هي شتر كة التمام يشتر بان يبيعان والزوج بينهما
 من غير مال وكلتا هما باسطة وتقصص **ش** يعني ان شتر كة لا يولد اقبول على منعها واختلاف في
 تقسيمها والتقسيم الاول فيسببه في الجواهر لبعض العلماء والثاني القيد الوهاب وقسمت
 في التقسيم الاول لما في ذلك من الاجارة المجبولة والتظ ليس على الغير وذلك لان كثير من
 الناس يرغب في الشتر من املها السوق لا اعتقادهم انما الا ملها انما يتجر ووجي
 السلع وارفعها هم على العكس فاعاد بيع القفير سلعت للوجيه تجز من الربح كانت
 اجارة بقتة محمول واما القيد ليس هو اتمام الشتر **ع** وفيه كرا جماعة من اهل
 القيد ذهب خلف البلخي من السلع بالمجلوب واذا كانت صنعة واحدة وكل ذلك منع
 اهل القيد ذهب خلف سلعة من غير التركة بها ومنعوا ان يخرج التاجر من اهل السوق
 سلعته من حانوته فيبيعهوها على انما ليست من سلع تجار السوق **وقسمت**
 في التقصير الثاني لان كل من باب تحمل عنه والتحمل عنه واسلعت واسلعت ويكون
 من باب الضمان بحمل السلف بزيادة **وقوله** يشتر بان يبيعان يشتر ان يكون
 له في معين واما الا شتر كة في سلعة معينة فهو جائز كما تقدم **وقوله** وكلتا هما
 باسطة لا تقصص فما هو وهو كمالا في قوله ولا تخرج **ص** وما اشتر كة بينهما على
 الا شتر **ش** يعني وما اشتر كة الالة او احد هما في شتر كة التمام فهو بينهما على الا تقصص وقيل
 بل من اشترى شيئا بماله والا شتر لاي القاسم في المحرر ونلة وفيه قول اصبح وغيره ومثاله

لشحنون

لشحنون والاشتر المحر لان كلامه وكيل عن صاحبه لكن يقوم باسطة وحسب العوض في
 الوكالة لا يوجب للوكيل ملك ما اشترى به باتفاق قاله النخعي **واما** اشترى منه السلعة
 له ولا حة مضمونة وان عطلت المشتري كمالا اشترى منه جرة او ورتنا **ش** قوله
 مضمونة اي فلا يكون البيع الا بانه كمالا اشترى منه جرة سلعة او ورتنا
 عن ابن ابي عمير وهو كمالا اشترى كيف اول المصنف اما فعلا انما يلزم اسم او حرف ونلة
 اضمار اسم فله قوله اشترى **ع** فلو قال اشترى له ولا شتر كة ان تنقل عنه كذا انت
 شتر كة مستقلة للسلعة لا كرا في الموهبة الرجل يقول للاخر اشترى منه السلعة
 بينه وبينك وانقل عنه وانا ابيعها لك انك لا تبيعها حين قال انقل عنه وانا ابيعها
 لك واما في السلف يسلفه اياه عن ان يبيعه له وكما هو انه لو اقله ابيهما لا يجازت
 المستقلة لانه معروف صنعة احد هدايع صاحبه من غير عوض وهو سلفه له الثمن مع تولي
 الشتر عنه واما في قول الجساسة لمخالطة البيع بالسلف وانما او فعت مستقلة ملك هدا فقال ابن
 جني تكون المستقلة بينهما وليس عليه بيع حة المسلف من السلعة الا ان يسلفه بعد ذلك
 استيجارا صحيحا وعليه ما اسلفه نفدا وان كان في يد باع فله جعل مثله في نصيب المسلف ولو
 كره عليه قبل النقل لا يمسك المسلف ولم ينفذ وهو في السلعة شتر وكان يبيع كل واحد منهما
 نصيبه ان شاء واستنجر عليه هدا الا ان كان السلف من جانب متولي الشتر واما ان كان السلف
 من جانب من لم يتوليه فقال ابن عبيد الحكم اختلف قولنا في ذلك يصيب رجلا سلفا ليشتر كة ونلة
 منه على وجه الرق والعرف قال ابن القاسم فاجاز له ملك مرة وكراهه مرة واختار ابن القاسم
 جواز ذلك وان كان اسلفه لبيعه في التجارة وتشارك على ذلك لم يجز لانه سلف جرة متفعة وقال
 في البيان ولا خلاف في الجواز انما اختلفت النية في ذلك ولا في عدمه **ع** فله منفعته نفسه واما
 الخلاف ان الم يفسد **ص** وكما لو اشترى سلعة في سوق البيع لا للفتنة ولا للسعي وغيره من اهلها
 حاضر لم يتكلم فانه يجز ان شاء ما لم يبين ان الة خاصة شتر هدا المستقلة تلف بشتر كة الجبر
 وانفق ملكا واحدا على القول به او قضى به عمر رضي الله عنه **وقوله** سلعة ما هو له سواء كانت
 له او غيره وهو قول ابن القاسم وغيره وروي اشبهه ان في ذلك في المعام ففك وكما هو قوله
 سوفيا لو اشترى هدا الا وفيه لا يكون الحكم كذا وهو قول اصبح وغيره وقال ابن حبيب لا فرق
 بين السوق والزقاق في البيلان واما ما انما على الرجل في اارة او حانوته فلا شتر كة لا حة هدا ممن
 عرض الشتر باتفاق **وقوله** اي لبيعه او يتاجر فيها في البلط نفسه واما لو اشترى هدا للفتنة
 او لبيعا فربما الى غير البلط فلا شتر كة لغيره معه فربما وان ازمع انه لم يشتر للتجارة فهو
 مصدق مع يمينه الا ان يبين كرا به لكثر ما اشترى او لغيره **وقوله** وغيره من اهلها حاضر
 هي حلة في موضع الحال وكلامه انما يكون في التجار تلك السلعة وهو قول اصبح وابن حبيب
 وقال ابن ابي حشون **ع** لا يبيع التجار **وقوله** فانه يجز ان يبيع في الشتر لغيره على الشتر كة
 ان شاء الغير **ع** الا ان يبين الاختار انما اختلف هدا ففك فلو قال التاجر المتولي الشتر اشترى
 في هدا افعال نعم او مسكت فيفني ثم عليه ان يلجوا بقوله في ذلك في قول عليه وامتنع ويقضي له
 هو عليهم ان يلب منهم المذخور لهم الخسارة وان قالوا له وهو يسمون اشتر كة او اشترى
 علينا فمسكت وانهما با اشترى به هدا هم فمسكوا له بلزمه ويحك ما اشترى عليهم
 فلو عليهم هو لزمهم بمسوا لهم وان ازمع فيما اشترى انه لم يشتر للتجارة فهو مصدق **ع** في ذلك

لشحنون

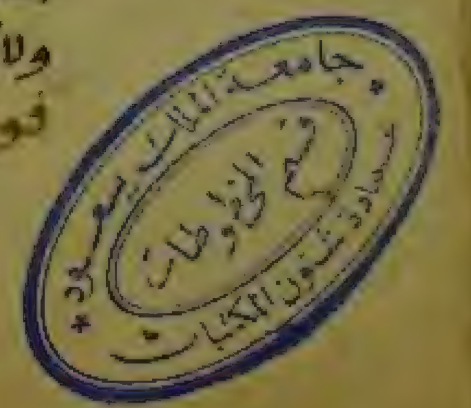
مع يمينه الا ان يتبين كنهه لكثرته ما اشترطه او غير ذلك **والمشترط** مما لا ينقسم
 يلزمه ان يعبر او يبيع والاشترط الحاكم بقدر ما يعبر والمنقسم بقسم **ش** يعني انه اكل بيس
 حتى يكتسب من الربح ما لا يعبر بقسمه واحتاج ذلك الربح الى اطلاق وتقسيمه بغيره من ابي
 العزلة ان يعبر او يبيع لمن يعبر او لم يفعل باع الحاكم عليه بقدر ما يعبر وما هو خلافه
 ثم ان الفاضل يبيع جميع نصيب الابي مع شريكه ويرجع هذا بان فيه تفصيل الشكلا انه يلزم
 مما قاله المصنف بان انما يبيع البيع للضرر الحاصل في ذلك يرفع بقدر الحاجة **قوله** و
 المنقسم هو قسم قوله مما لا ينقسم اي وان كان مما يقبل القسمة قسم وهو كذا **ش**
 ويعبر القلوع السجل على البناء او البيع **ش** يعني ويحرم صاحب القلوع صاحب السجل ان يمتنع
 سجلة او يبيعه لمن يمينه انما احتاج صاحب القلوع على علوه السفوح **قوله** او البيع
 يحتمل ان يكون الرقبة لتعريف الحقيقة ويكون المعنى كما ذكرنا انه كذا هو خلافه **قوله** في المسئلة
 الحسابية وكذا كذا هو خلافه **قوله** هذا ويحتمل ان يكون للعقد اعني البيع السابق كلامه
 ابن الفاسم ويحرم صاحب السجل ان يمتنع او يبيعه ممن يمتنع وقال سحنون انما يجوز
 البيع على هذه الصورة ان اكل البايغ لا مال له ولو كان له مال لم يجز البيع بشركه البناء بربح
 ويحرم على ان يمتنع من اكل البايغ يبيع صاحب السجل على البناء الا ان يختار صاحب القلوع او يمينه
 من ماله ويمنع صاحب السجل من الانتفاع به متى يعطيه ما انفق **ش** ويعلق السجل القلوع
ش يعني انما او هي السجل واحتاج الى تعليق فهو على صاحب السجل لا ان التعليق كالبنا وبناء
 الاسفل على صاحبه وكذا لما يقتضيه لكونه قد وجب عليه حله وهذا هو
 المعروف ومنه ذهب الرسالة وحكي الخمي فولادانه على صاحب القلوع واستحسنه **ش**
 والسقف عليه ويحكم له به ولو تنازع عاله **ش** يعني والسقف على صاحب السجل وله ذلك
 لو تنازع عاله حكم له به وحكي الاجماع عليه واستحسنه لكونه له بقوله تعالى لبيوتهم سفها
 واما في السقف الى البيت والبيت له صاحب السجل والسقف له انشبه وكذا في الباب على
 صاحب السجل **ش** واما ان اكل يمينه الا انما هو هذا القلوع كل صاحب السجل حاضرا
 عاله ولم يتكلم على ذلك لم يضر واختلاف ان اكل صاحب السجل عاله وكان هذا القلوع
 يخاف في سقوطه هل يضر او لا يضر لانه لم يتقدم اليه الخمي والاول احسن وان تقدم اليه
 ولم يفعل يضر بالانتفاع وكذا ان اكل سببه الا انما هو هذا السقف وصاحب القلوع يضر ولم
 يتقدم اليه او كان غايبا **ش** وتعلق الا على الاوسك **ش** لا الا على الاوسك كالمعلوم
 السجلي **ش** والسلم على الاعلى من الاوسك ويخرج عليه على الاوسك من السجل وفيل
 كالمسقف **ش** السلم الا ان ارجح اليه يمتنع به صاحب القلوع الى علوه وكان على الاعلى من الاوسك
 لا السلم انما يقتضيه به صاحب الاعلى وهذا القول لابن الفاسم في مختصر ابن عبد الحكم وخرج
 عليه الاوسك من السجل وهو يخرج صحيح وفيل كالمسقف اي يكون السلم للاوسك على
 صاحب السجل ولا على على صاحب الاوسك يمتنع له المسقف وهذا القول كذلك ابن ابي زيد
 عن بعض الفرق **ش** ويحرم لصاحب القلوع ان يرفع شر انشبه الا انشبه اليه يمينه التا لايضر
 وكذا في ايضا انما انشبه في غشبية في القلوع فيمنع له ان يعمل غشبية انفل من الاوسك فلا يضر
 بالجار **ش** وكنتس المراض على السجل وفيل على الجميع على عاله الجار **ش** الا والاسم
 وانشبه وجهه انه لما احب السجل وانما لصاحب القلوع لا يفرق بها كالمسقف والقول الثاني
 لابن

لابن **ش** وصاحب واصغ وهو ما قل ابن ابي زيد واخذ بقدر من ولي الحكم من متاعه اصحابنا يقول
 ابن وهب انه اذا انت البير محبوره في رقبته الدار قال ويجز القلوع المراض من الدار بن على
 القلوع القلوع السجل فيمن له رقبته البير او ليست له على الاختلاف **قوله** وانما انشبه
 الرمي المشترط في فافا ما احب نعم انما ابي الباقون وهو ابن الفاسم القلوع كلها لم يمينه عليه
 اجرة نصيبهم خرايا وعنه ايضا يكون بشر يملك القلوع بما زاد به عاله ان كانت قيمتها
 عشرة وبعده العزلة خمسة عشر فله ثلث القلوع بعاله ثلثه والباقي يمين ثم من اراد
 ان يخل ماله مع ما ينوبه من قيمة في ذلك يوم يبعده وفيه القلوع يمينه ويستوفى منها
 ما انفق **ش** الباقي بعاله ثلثه للسببية والقول الثالث يروي عن ابن الفاسم ايضا وهو قول ابن
 الجعفي **ش** والقول الثاني قال ابن ابي زيد **ش** والثالث اقوى الا فاول عنه **ش** والثاني الزام
 الشراء منهم بغير اختيارهم او بغيره بل كثر عنه وهو اقوى من الاول الذي حرم عنهم
 ملكهم ولم يجعل لهم فيه الا اجرة الخراب **قوله** فيل والثالث ايضا ضعيف لان متولي النفقة
 اخرج من يده ما انفق به بعت واحدة وباعته فمقتضى القلوع **قوله** هو الله انما يخل نفسه
 في ذلك اختيارا ولو شاء لم يعزم الى الفاضل يحكم عليهم بما قاله عيسى ابن ابي دينار عن ملك
 امان يبيعوا او يباحوا او يبيعوا ممن يملك **ش** ولذا المنع في الجدار المشترط **ش** يعني لكل
 واحد من العشر يكتسب منع شريكه من التصرف في الجدار المشترط حتى يباع له شريكه
 كسائر المشتركات **ش** وخرج من ابي الفسفة قولان **ش** الجدار لابن الفاسم في المدة وثلة بشره
 عدم الضرر **قوله** فيل الله ان اكل واحد جده **قوله** ان اكل واحد جده وعنه ابن الفاسم
 يستفح ففسد لكن نفاذ ياله بمنزلة ما لا ينقسم من العروض والحيوان والقول بقدم الجدار
 نسبته الخمي لا يشبه قال ابن الفاسم لا في فسمته ضررا على من ابي وليس له فيه شيء الا ان
 فيه مرفق يضع فيه خشبة ويضرب فيه وقده ويريد فيه **قوله** انما انشبه ونسبه غيره
 لم يفر وابن الجعفي **ش** قال لا ينقسم الا عن تراخي جدره اكل او حاملا واستشبه الخمي قول
 ابن الفاسم ان اكل لكل منهم عليه جدره لا تمسك فسمته كما لا يمنع فسمته القلوع والسجل
 وحمل القلوع على السجل وروي ان ينقسم ما يقتضيه على من صار له اليه حادثة كانت له
 ولاخر عليه الحمل وقد اجاز ابن الفاسم المفاوآت وانما تضع المفاوآت على من صار له
 اليه الحايك كان ملكه له ولاخر عليه الحمل وانما اجازت المفاوآت على هذه الصفة كانت
 الفسفة اولي من القلوع واختلاف في صفة فسمته فعنه ابن الفاسم يملك الحمل يمينه فيه
 حوالا لا ارتفاعا من اوله الى اخره ويرسم موفف نصف الحمل ويخرج بينهما ويكون لكل
 واحد منهما الجا في الله تقع عليه فسمته وقال عيسى ابن ابي دينار ينقسم بينهما عرطا
 فياخذ كل واحد منهما نصيبه مما يليه **ش** وانما انما يملك من ابي عاله ثلثه قولان **ش**
 على ابن الجعفي القوليس **ش** وايضا فقال وانما انما يملك الجا في المشترط وكان شريكه بيس
 انشبه في انما احبها جداره واني الاخر فعيدها وانما انما يملك منها انما يحل الله ابي على
 بناءه مع شريكه والاضر ان لا يحجب عليه ولاكن يقتسمان عرصة الجا في نفسه
 ثم يمين من شتا منهما **ش** فلو هدمه احد هدم ضررا به كما كان ولاصلاح قولان
ش حاصله انه ان هدمه احد هدم ضررا لزمه اعاءته كما كان اتفاقا واختلاف انما كان
 على غير وجه الضرر ومقتضى كلامه انه في الجدار المشترط وهو كذا في كلامه في الجوامع

هو عرف التخليص لا مفضي اللغة الا انه كان الامر والمأمور غير مبين والله اعلم **و** انشتر
 عيبا واشترى ما لا يليق به فغير خيار له فوالا ابن القاسم وان شئت **ش** يعني فان وكله على شئ
 عيبا والحق واشترى ما لا يليق به فقال ابن القاسم في الله ونه الموكل بالخيار وقال ان شئت لا خيار
 له والخيار على المسئلة السابقة قول ابن القاسم ولعل الخلاف مبني على خلاف اصل الاصول
 هل يجوز تخصيص العام وتقييد المطلق بالعرف ام لا انما اجاز في ذلك جعل للموكل الخيار ومن
 لم يجز له لم يجعل له وفيه بعض الفرق ومن قول ابن القاسم بما اذا لم يسم الشئ وما ان
 سماه فما اشترى له فلا تبا في ما اشترى له كان مما يشبهه ام لا لانه قد بان له في ذلك
 وقال غيره ينبغي ان يلزمه الا انه اشترى له ما يشبهه وان سمي الشئ **و** كنه له المحضر
 بالعرف **ش** يعني ان العرف كما فيه المطلق على ما فيه من قوله بع على اجل يفيد العرف فكنه له
 المحضر كما لو قال اشترى له ثوبا من احدى الاثواب شئت فانه يفيد بما يليق به لا امره وشئت
 ما في المذونة ان استعار اداة ليركبها حيث شئت وهو بالفسح كما في ركبا الى الشمام او
 اجر يقية فان كان وجهه عار يته الى مثل ذلك فلا شئ والاداء ضمير الله يسمي به الله تعالى
 ليركبها في حاجة ويقول له اركبها حيث اعيتت تعلم الناس انه لم يسم وجهه الى الشمام **و**
 ولا يبيع بغير ضر ولا فستة ولا يتقارب في عيش الاباء **ش** لما ذكر ان العرف يفيد في جانب
 العشرة اشعار الى انه يفيد ايضا في البيع فانه اقل الله بع هذه المسئلة بحمله على البيع بالنقل
 المعتاد المعجل مثل المثل الا ان ياء وان اشتمل كلام المصنف على ثلاثة مسائل فليست كل على كل
 باقرارها فاما الاولى لا يبيع بغير ضر ولا يبيع بغير الضر فاما الثانية فليست كل على كل
 من المذونة وفيه من يبيع بغير الضر ولا يبيع بغير الضر فاما الثالثة فليست كل على كل
 وقال غيره ان يباع بغير ضر ولم تحت فليست له تقييده وخير الامر في اجازة البيع واخذه
 ما بيعت به او نقصه واخذه مسألته وان كانت غير فيما بيعت به من عرض وتخصيص الو
 كيل قيمته وبمسألة له العرض للموكل عيبا وهو وفاء في الموازنة ان كانت بتفصيل بل
 او صورا وكذا ان كان لم تحت باعدها فيخير الامر في اجازة البيع او تباع المسئلة العا
 فونته فان كانت فيما زاد اخطاها وان نقصت عن القيمة ضر الموكل تمام ما في القونسي
 ومع العوات لا يكون له بيع العرض في الاصول من القولين وفيه تقييدها بما يلفظها هو العرض
 واستشكل ما في الموازنة من تخصيص المأمور مع قيام المسئلة وينبغي الا يكون له الخيار في
 اجازة ما فعله الموكل وريه واما ان تباع له المسئلة فلا محل ليربوا في الموازنة على المشتري
 نازعه في كون هذه المسئلة المبيعة للموكل ولم يعلم انها لا من الا بقول المأمور فله ان لم يكن له
 سبيل الى نفي صفة المشتري وضر المأمور لا فراه في التقييد واما لو علم بالبيعة انها لا من
 لم يكن له سبيل الى تخصيص المأمور وليست له الا ان يجيز او يره على هذه ابيته في الموازنة وكتب
 الوكا لنت باعلمه واما ان اشترى للموكله بغير العيين فله ان يلزمه والموكل ان يجيز فعليه وبيع
 اليه ما واه من الشئ هكنا اقل في الله ونه وقا هر هذا ان القوم في ذلك كما تسمى في الاستدسية
 على ابن القاسم انه انما اجاز فعليه وقد كان في عرفه ما فيه مع اليد فبيعت العرض **و** قال في
 الله ونه وان اشترى له اذ يباع بغير ضر من غير كالعرف الا ان تكون مسئلة خفية الشئ انما تباع
 بالعلوس وما اشبهه في ذلك بالعلوس فيما بمنزلة العيين واما المسئلة الثانية وهي كبيع
 بالعين فلا يجوز ان يباع ما ان يكون سمي له تمام الاجل لم يسم له ثمنه في الموازنة يجوز الامر
 ان يرضى

ان يرضى بالعين الموكل وكانت مسئلة فابعد لانه لما كان فاعل على الرب حارته لا كما يشاء عطف له
 وان كانت فليست له الرضى بالموكل الا ان قاله ان قيمته التي وجبت له اقل من الشئ الموكل فلو اجز ما
 له ان لم يرض منه بيع القيمة باكثر منها الى اجل وهو غير الرب وله ان قال ابن القاسم في التسمية
 لو كان الشئ الموكل مثل قيمته الاولى او اقل من الرضى لا يرضى له لانه في يومه بالتقيد افسح ما وجب
 له في مثله او اقل من التسمية وان يباعه باكثر من القيمة ورضى المتقيد ان يجعل له القيمة ويخص
 به ان يفسد عنه الاجل ويبيع ما زاد على القيمة لا من اجب الا ان يرضى على ذلك ولم يكر من بيع
 واما ان سمي له الشئ فباعه باكثر منه الى اجل كما لو امره ببيع عشرة نفق افعاف بخمسة عشر مو
 جلت فاختلف هل يبيع الموكل بتقيد به ملتزم ما امره به الموكل ونقل عن ابن القاسم ام لا وهو
 المشهور الصحيح وهو احسن فان كانت المسئلة فابعد فعلى الاول لا يلزم الموكل غير العشرة
 وعلى الثاني بخير الموكل في اجازته وولا فله المازري وغيره فان كانت المسئلة فله ما لينة
 الوكيل بالتسمية ثمنه او قيمة المسئلة ان لم يسم ام له ان يجيز تقيد به ويرضى بالشئ المشهور
 من الله هبة منقولة منها اما الاول فلا مكان ان يكون في رضى بما فعله الموكل فيكون في وجب
 له خمسة عشر عتق يتعجل منها عشرة فيبيع بطله ضع وتعمل وتاخر ما في الواضحة فليكنه من ذلك
 واما فلا خيال ان يكون عزم على ما لينة الوكيل تحت التقيد فيكون فيه وجهه عليه عشرة
 واقتل الى ان من الاجل وتاخر ما في الواضحة افعاف الى الله في ذلك وليند كل المشهور لا يرضى
 بيع الدين لانه ليس للموكل وجه يافت به عوض مسألته سوى ثمن الدين وان بيع بمثل
 التسمية او القيمة فلا كلام وان بيع بازيد اخذ الموكل الجميع اذ لا يرضى المتقيد وان بيع
 باقل عزم للموكل تمام التسمية او القيمة وان قال الوكيل انما ارضى ان عزم للموكل جميع
 التسمية او القيمة ويؤخر بيع الدين حتى يجل الاجل فاخذه ما دفعه للموكل واعلمه ما زاد
 فان كانت الخمسة عشر لم يبعث الا ان يبعث بعشرة جاز له ان الله يبيع للموكل خمسة
 عشر بعشرة نفقا اذ انما دفعه المأمور اليه وزاد خمسة موجهة فحق احسن ولا يقع له في
 ثلث وارخصا وت لو بيعت اكثر من عشرة كانت في عشرة مثالا من يرضى لانه كانه فسخ الى يتاخر
 في الخمسة التي بقيت وحكي بعضهم قولهم في هذه الصورة بالجواز وان ساوت اقل من عشرة في
 جاز عتقه ابن القاسم خلافا لاشتباه واختلاف المشيوخ هل المختار قول ابن القاسم ام قول
 اشتهبه واختار القونسي وغيره قول اشتهبه لانه يلزم هذا المصنف بزيادة لان المأمور
 بقرم تمام العشرة وكانت قال لا تباعا لتعريفه في مسألته عشرة لياخذها من الله جس
 واختار اللقي قول ابن القاسم وان فعل عتقهم بما عا طله ان الله يرضى ببيع اذ كان
 للموكل في بيعه جاز له والا فلا يرضى له للموكل في بيعه فلا يباع الا بتراضيها لكونه من
 له ان يبيعه ان التفت الى حكم المتقيد كان البيع للموكل وان التفت الى اجازة تقيد به كان للموكل
 وهذا يستتبع بيقع عتقه لا بتراضيها وانما كان له فلا يتحقق فيه السلب **تقييد**
 قال ابن القاسم في رعا في مسئلة التسمية ان تكون قيمة الخمسة عشر اقل من العشرة المسألة
 او اكثر ففيها مسئلة ان يعتبر ايضا مع ما وقع البيع به ان لم يكن سمي هل يكون من قيمة المسئلة
 او اقل خلاف ما تقدم عن التسمية انه انما يباعه باكثر من القيمة ورضى المتقيد ان يجعل القيمة
 ويخص به في عتقه الاجل ويبيع ما زاد انما يرضى في المسئلة وسواء به خطها القولان
 سمي او لم يسم جاز عتقه واما المسئلة الثالثة ففيه العينة ان يباع الوكيل او يباع بما

لا يشبهه من الثمن او بما لا يتقارب الناس بمثله لم يلزم كبيعته الامة تات الثمن الكثير فحسنة
 في فائده ونحوه ويرد على كنهه ما لم يفت بغيره من الوكيل القيمة وان باع بما يشبهه جاز ببيعته
 وان امره بشراء سلعة بغيره او بائعا بالبدل وهو من الثمن انما لم يلزم الا ان تشاء
 وهو لا يمت له وان كان ضيقا يتقارب الناس بمثله لم يلزم **قوله** ولا يبيع من نفسه ولا ولده ولا
 يتيمه ولا يفتشتره وفيه له ذلك ويتولى حينئذ هو في العقد كالموكل من كلا الجانبين في البيع
 والمكايح **قوله** المشهور من المذهب والمهر وان الوكيل على بيع سلعة لا يكون له بيعها من
 نفسه فان فعله الوكيل الخيارات في الرد والامضاء ولو اعتق هذه الوكيل العبد الموكل هو على
 بيعه من نفسه غير ان الفاسم في الغرض وفال عيب الوكيل ان باعه من نفسه من غير محاباة
 جاز بغيره على ان العيب لم يزل في وقت الخطاء والفاقد وان قلنا بغيره فلا يمتنع للمثمة و
 لا يقال تبين انتفاء البيع لا بالقيمة فاكثر لانا نقول بغيره يكون انما اشترى به بغيره
 لما روي ان من الناس من يرغب في شراء ما كان في يده وعلى المذهب فان كانت السلعة فعليه الا
 كثر من الثمن او القيمة محبة وهو بتقييم الذات وتقييم السوق في كل بيعي من غير قول اخر
 ان تقييم السوق لا يقيضه وان كان عيبه ان الوكيل على بيع سلعة واشترى بها ثم باعها
 بربح ان الربح للموكل وكذا الوصي انما اشترى من مال الا يتام لنفسه وداعه بربح فان
 الربح لم يبره ان البيع الظاهر باعه من نفسه كانه لم يكن معزولا **قوله** ولا ولد له ايا الفقيه
 وفي المسلم الثاني من المذهب وفاته ومن وكل رجلا يسلم له في مقام بائعه الى نفسه او ابنه
 الصغير او شريك له معا وضرا وشركة عنان او زوجته او مكاتبه او ماله برة او ام ولد له او غيره
 المأذون له في التجارة او عيبه والحد الصغير او عيبه احد من غير ذاك او ماله كله جاز بغيره
 ان يبيع بغير محاباة ما خلا نفسه او شريكه او عيبه او ماله او ماله او ماله او ماله او ماله او ماله
 سعيه وشركه اللغوي او اسلمه الى ولد له الكبير جاز وفيه سجنوا والمأذون انما
 اسلم اليه في الحال الله باؤه عليه واما غيره فيجوز واجاز ان يسلم الى ولد له الصغير ويتيمه
 وقال لان العبد في امواله والى هذه القول وهو القاضي اشار بقوله وفيه له ذلك وما
 ذكره في المذهب وفاته من المذهب واما الولد فهو في المذهب والمأذون في التجارة وفيه له ذلك
 من غير قول وقال يحيى ابن عمر لا يكون ان يسلم لعبد المأذون **قوله** ويتولى حينئذ هو في
 العقد هو توقيف على الشئ **قوله** كالموكل من كلا الجانبين في البيع وفيه له ذلك يتصور ان يكون
 موكلا من شخصين او ذاك على يتيمين ونحوه ذلك وكلامه ظاهر **قوله** ولو اشترى من يفتق عليه
 عالما ولم يبعينه الموكل لم يفتق على الموكل وفي عتقه على الوكيل قولان **قوله** عليه اي على
 الموكل وعالما حال من الضمير اي لو اشترى الوكيل من يفتق على الموكل حاله كونه الوكيل
 عالما به لم يفتق على الموكل وانما ان لم يعلم ففيه المذهب وفاته وغيره انه يفتق على الموكل
 وخرج غير واحد خلافا في عدم لزوم البيع ان الم يكن الوكيل عالما ومنهم من استفهمه من
 كتب الرهن وفيه نظر واستشكل ما ذكره من التعريف لان عتقه الوكالة ان تضمن فرائد
 الموكل مع عدم العلم الوكيل وعتقوا على الامر وان لم يتفهمهم لم يصح البيع مع عدم
 العلم ولا يلزم العتق واجيب بانه يتفهمهم به ليل انهم يفتقون مع عدم علم الوكيل
 ولا كثر لم يفتقوا على الموكل مع عدم علم الوكيل لكونه قد اضار له فلم يكن من ذلك **قوله**
قوله ولم يبعينه الموكل بل قال اشترى عتقه او اشترى الوكيل ان الموكل مثله الوكيل مثله



لان الموكل اخرج هذه العرف الى المقصود من العتق في العتق الاستغناء ولا يحمل هذا و
 انما اتى المصنف بهذه المسئلة ليعلم ان لا يفتق على الموكل لانه لم يزل في ملكه و
 لزوم الوكيل الشراء قال علي بن ابي طالب ان يفتق على الموكل لانه لم يزل في ملكه و
 البيع وانما لم يفتق الموكل الشراء فانما يفتق على الموكل لانه لم يزل في ملكه وهو
 قول البرقي وابن القفا راو لانه لا يفتق عليه وبين الوكيل وهو قول يحيى ابن عمر قال
 وقاله له عتقه الله ابن معاوية وهو قول مالك في رواية ابن ابي ابيس واختلف الشيوخ
 في اي المذهب يفتق هو الجارية على مذهب ابن القاسم في الغرض يفتق من يفتق على رب المال
 هل يقال هو كالمفارق لانه انما قال ابن القاسم بالعتق على المفارق لانه عتقه كالمفارق
 لعتقه عن رب المال واليه ذهب ابن يونس او لا لا المفارق له فخره وهو قول جماعة
 من الفروع ومن قال بغير الشيوخ والمذهب بالجهل هو الا يعلم انه ابوه حمله واما لو علم به
 وجعل المحرم فيه فهو كالموكل لا يفتق عليه **قوله** انما اعني الوكيل على الموكل العلم بالقول
 قول الوكيل لانه اعني عليه علمه لانه يفتق على الموكل العلم بالقول والعتق
 فان نكل حلف الموكل واغرمه الثمن وعتق على المأمور انما قال ابن القاسم في الغرض يفتق على
 الموكل بسبب انه اشترى له عالما اللغوي وان قال الوكيل كنت امرتني بشراء هذه العبد
 وقال الامر بل عتقه اخر او قال امرتني بشراء وقال الاخر بفتح وهذا يختلف في ذلك هل القول قول
 الامر او المأمور والمفتشترى حر بالاعتقاد وعلى عتقه ان كان معسرا يبيع او يفتق وعتق
 ما فضل والولا للموكل **قوله** يفتق وعلى القول بانه يفتق على المأمور وانما في ذلك ان كان مو
 سرا فان كان معسرا يفتق عتق ما فضل وان كان معسرا بالكلية يبيع جميعه ويمكنه
 فسر البرقي والولا للموكل لانه عتقه لانه عتقه لانه عتقه عنه **قوله** العتق
 ومن جاز له ان يتصرف لنفسه جاز ان يوكل ويوكل الى المانع **قوله** العتق الموكل والموكل
 وفي كلامه حنف في موضعين صلة العتق ان عتق من موصولة او في خبره ان عتقها
 شريطة والعنف في الثاني في الخبر او في فعل الجزاء التقدير ومن جاز ان يتصرف لنفسه
 في شئ ما جاز له ان يوكل ويوكل فيه المانع وعلى هذا فيجوز للمجور عليه ان يوكل
 في ملازم عتقه **قوله** المانع اي من الموانع المتقدمة في الحجر وفيه لانا الموكل
 والوكيل ما جعلان في الاجارة او العارية **قوله** يبره عليه في المذهب وفاته من وكل عتقه
 ماله وفيه في التجارة او غير ماله ولا يسلم له في مقام ففعل في ذلك جاز لانه لا يتصرف
قوله انما اعني المذهب على المأذون ولا يفتق من يفتق على الموكل لانه لم يزل في ملكه او يبيع
 او شرا او يفتق معه وكرهه ولو كان عتقه لانا قال المانع وكانت الموانع المتقدمة
 في باب الحجر معلومة اخذ يفتق الى زبانه في المانع هذا اختلاف الفقهاء ومنه ما نسبته
 للمذهب وفاته في بيعه ابن شهاب قال المأذون ومنه لانا لانه يفتق على المسلمين **قوله**
 وليس فيما بين المذنب من المختصات هذه اللقب على المذهب وفاته في كونه فوكيل الله في
 المسلم وانما فيما او يكون وكذا للمسلم على تقاضيه في ماله واوله بعضهم على ما ذكره
 المصنف انتهى **قوله** وكرهه المأذون بالكرهية التحريم ولفظ المذهب وفاته في السلم الثاني
 ولا يجوز ان يوكل في ماله ان يسلم له في مقام ولا ان يشتري له ولا يبيع ولا ان يفتق له
 يتقاضى له في ماله ولا يفتق معه وكذا عتقه الشرا في يفتق المذهب

والصنف لم يلتزم نقل لغيره منه وندب عليه **فان قيل** قال في البيان في باب الرضاع اجارة
المسلم نفسه من الميراث والنفق اثنى على اربعة اقسام جارية ومكر وهنة ومخوذة
وحرام والجارية ان يعمل له عملا في بيت نفسه او خارجا عنه كالمناجيع يعمل للناس فلا بأس
ان يعمل له كما يعمل للناس من غير ان يستعمل به عمله والمكر وهنة ان يستعمل بجميع عمله من
غير ان يكون تحت يده مثل ان يكون مغارضا او مسافيا والمخوذة ان يوافق نفسه في عمل يكون
فيه تحت يده كاجير الخط منه في بيته واجارة الميراث منه لرفع له ابنته في بيته وما
اشبهه في ذلك فيمنع ان يرضع عليه او ان يرضع له من ثمنه ولا جبر الاجرة والحرام ان يوافق نفسه
منه بما لا يعمل من عمل الجور وعي الخنازير وما اشبهه في ذلك فيمنع ان يرضع عليه فيل
العمل فان فاقته بالعدل فله في الاجرة على المصاكيب انتهى ولعله عني الثالث بالمخوذة
وفي الرابع بالحرام لتغدير الاعدام والافحام والمخوذة مترادفان وفيه الوجه الاول
بالكراهة وهو الظاهر اختاره **فصل** في ما يوجب له على غيره ولا يوجب له على غيره
في مفرته **فصل** في الوكيل المكاتب بالثمن وفيه وفيه المبيع والربح بالعيب **فصل** في
ان يوكيل على البيع يستلزم ان يكون للوكيل المكاتب بالثمن وفيه المبيع والربح لم يكن له
ان يسلم المبيع ولم يقبض ثمنه وهذه اقيمت بما اذا لم تكن الطاعة الترتيبية فله ان يبيع
غيره على انه لو كانت الطاعة في الربح ان يوكيل المبيع لا يقبض الثمن بل المسمى بالبيع بالبيع
اليه **فصل** وفيه المبيع اي والوكالة ايضا على الشراء تستلزم قبض ما اشترته وتنتسب
فمستلزم الترتيب بالعيب والامانة افعال من المصلحة كل من نص له في الوكالة على شيء فلا يتحقق له
الا هذا اما لو وكله على البيع وصرح بان لا يقبض الثمن مثلا فلا يكون له القبض **فصل** في الربح
بالعيب يريه ولم يعلم الوكيل بالعيب قبل شراؤه وعمل على ذلك قوله **فصل** في علم بالعيب
كان له ولا ريب الا في بيعه وشراؤه فمتر **فصل** في علم الوكيل بالعيب قبل الشراء بالمشي
له ولا ريب للوكيل الا بشراؤه وبشرائه من حيث ان يكون يبيع او يشتري او يكون شراؤه
للامر بان لا يلزم الامر في المدة وندب وانما اشترى الوكيل شيئا وكان عيبا فيه ما يقتضي
مثله وكان شراؤه فوجه لزم الموكل وان كان عيبا في نفسه الم يلزمه الا ان يشاء وهي لازمة
لما مر **فصل** الا ان يشاء يبيع له ان مراد المصنف بقوله كان له ان يشاء ولو عينه
الموكل فلا ريب للوكيل وقال اشترى له الربح **فصل** في علمه ما فيه من ان للوكيل الربح بالعيب
ان لم يكن الموكل عيبا المشتري واما ان قال اشترى له عيبه فلا ريب للوكيل لاحتمال
ان يكون الامر في علم بعيبه او بغيره عنه اخلاعه لفرقه فيه وقال اشترى له الربح
كللا وان ههنا اظهر كلامه وفيه نظر لانه عكس المنقول **فصل** في علمه لانه انفق على
انه لا ريب للوكيل ان كانت المصلحة معينة واختلف ان لم تكن معينة فقال ابن الفاسم
في المدة وندب للوكيل ان يريه لانه ما من ثمن لفته المدة وقال اشترى له الربح فان لم يكن
الا يبيع الربح ويضمنه فيمنعها ان فاقته ابو عمران وان كان يلزمه الضمان بالمصلحة المستقلة
على قول ابن الفاسم ويرد له لما على قول اشترى له الربح في الحيلة في الخلف منه ان يرفع له ان يبيع
له بلحظ المنة يبيع فيصنف عنه الضمان وفيه التخيير قول ابن الفاسم بما اذا كان العيب
مخاهرا فقال ابن الفاسم للوكيل ان يريه لانه ما من ثمن لفته المدة وقال اشترى له الربح
ابن ان كان العيب مخاهرا لانه يريه التخيير وان كان مما يخفى فلا شيء عليه وان لم يكن عليه
ضمان

ضمان لم يكن له ان يريه **فصل** في ما ذكرناه انما هو في الوكيل المخصوص واما الغرض فيجوز له
ان يريه ولو عين له الامر المشتري وكذا لانه ان يقبل ويخونه له من غير محاباة فم عليه في
المدة وندب **فصل** في ما ذكرناه بالثمن والمشتري ما لم يصرح بالبراءة **فصل** في ما ذكرناه بالوكيل يضمن
ما اشترى او يبيع او يبيع ولا يضمن من ههنا المالكية علم البائع الاول او علم المشتري
في الثانية انه وكيل ولا يتصرح بالوكالة عني يصرح انه لا شيء عليه من دفع الثمن وما
من دفع المبيع وانما في الموكل لا الاصل فاقبض العوض يلزمه دفع عوضه فله ان يبيع
يلزمه دفع الثمن وفاقبض الثمن يلزمه دفع المبيع وقد ذكر في المدة وندب في كتب العيوب والموازية
مثل ما قاله المصنف يسوا وهذه الاصل المنة هب لانه في السلم الثاني لمكان من امر رجل يبيع
له مسلما من اخر فانه يلزمه ان يرضع عليه البتة ان لم يرضع الرجل في السلم عيب
جاز وكذا لانه ان اشترى لرجل سلعة فامر من رجل يرضع البائع على الرجل افر له بالثمن
والا فهو عليه نقد او الى اجل فلامر من يرضع له او المالكية بالعموم في المشتري انما
هو للموكل بالوكيل الا بشرط وفيه فقال ههنا ان المشتري ان اشترى له نقد بم
الموكل والله اعلم وخالف اشترى ومخوذة في مسئلة السلم وقال لا لا يجوز له ان
لما وجه وقرنا ما يتعلق بالمصلحة السلم لانه لا يبيع في هذه الباب **فصل** في الموازية
ان قال فلان يرضع البيط فهو كالمشتري ولا يبيع الا فلانا وان اشترى فلان عزم الرسول راس المال
اشترى راس فلان يرضع البيط لا يشتري منط او لتبينه في الثمن على الرسول ولو افر به في
المرسل فلا يبر او هو عليه **فصل** ولو ارسل رجل اخر في شيء وقال له هو فلان فاني فلان
في عيبه المسلم فله ان يرضع على البيع وهو قول بعض الفرويين ولا لانه يقول ان
في معنائه البيط في ذاته المسلم ويكره ان يرضع ثانيا وهو قول الفاسمي وعلى الاول فصل
يكون شاهدا في حلف ويصحت في ان كان عيبا وهو قول بعض المتأخرين ام لانه يضمن
ان يرضع في ماله وهو قول الفاسمي في كتب ابن سحنون والعقيدة عليه ما لم يصرح
بالوكالة او تعلم **فصل** في علمه العيب والاستحقاق على الوكيل ما لم يصرح بانه وكيل
او يعلم المشتري به في ذلك فيعينه بملك الموكل ويرد السلعة عليه بالعيب ويكون
الشيء على الموكل **فصل** في المدة وندب وان لم يعلمه انما لفلان حلف الوكيل والاراء السلعة اليه
وفي الموازية لا يمين على الوكيل في الغرض واما المخصوص فعليه اليمين وينبغي ان يبيع
البائع انما اقوى الجارية وجعلوا الامر في العقيدة انغ من المالكية بالثمن لا يتصرح
بالوكالة او العلم بما لا يكون مقتضيا لعدم المالكية بالثمن لان المالكية بالثمن او المأمور
لا بد منها والاصل عدم الاستحقاق والعيب ولا يبيع ان العقيدة كالثمن لانه قال في الخامس
الثمانية ما كان من ربه يبيع منه على المتولي للبيع الا ان يشتري عنه البيع اشترى الما
يمنه لانه لا عيب له عليه ولا يرضع ولا يرضع عليه لا يكون عليه من ثبابة في ذلك
شيء وقد تبين ان قوله في كماله مفرع على قوله ما لم يصرح اي انه اصرح او علم
مخوفا حينئذ وقد ذكرنا ههنا المسئلة في البيوع ولو تملك الثمن في يده دفع على موكله
فصل في ثمنه ولو تملك الثمن في يده الوكيل قبل ان يرضع البائع فلان الوكيل يرضع على موكله بالثمن
ولو تملك مرارا وههنا اقيمت بما اذا لم يكن الموكل في مع الثمن او لا او ما ان دفع اليه قبل الشراء
فصاع فانه لا يلزم الامر عزم الثمن ثانيا ان ايا ههنا ان في المدة وندب الحكم في المشتري

منه ذهب المذنب على ان يشهد في اربعة احوال اولها انه مضمون مع يمينه وهو
 قول ملك في القضية ومنه ذهب المذنب في اخر الوكالة والثاني ان كان يقرب منه بالايام
 اليه في احوال الموكل انه ما فيض منه شيئا وعلى الوكيل فامة البيعة وان تباعد
 الامر كما يشهد ونحوه في احوال الموكل مع يمينه وان حال الامر على الموكل على الوكيل يمين
 واداه مكره عن ملك في الثالث لا يبرر الماحشون وان عمل الموكل ان كان محضه في ذلك وقربه
 بالايام اليه في البيعة في الوكيل مع يمينه وان حال الامر على الموكل في الرابع تصرفه
 اصبح يمين الوكيل على الشيء بيمينه فيقسم الا ان يقسم البيعة وان حال الامر ويمين الوكيل
 الموقوف فيضه في الغرض مع يمينه في البيعة بغير يمين الماحشون ولو مات الوكيل
 امراله زوجه كان غيره يحل ثلث الغرض كان في مال الوكيل زوجه او غيره انه اعرف الغرض
 وجعل المذنب وان كان موثقا بغيره ثلثه ويكون فيه المذنب فلا يشهد في امواله وان لم
 يقرب المذنب في حاله في البيعة والا فلا يشهد في هذه الوجه انتهى ولو قيل ان الوكيل والمو
 دع فاعبر المذنب حتى يشهد الكا حصة الا انما يقول ان المذنب في حصة يتوجه عليها اليه
 فيكون لنا التناخير لنفسه عند اليه لا سيما الوكيل مع الخلاف فيه وفيه بعضهم
في الوكيل بالتعيين لا يوكل الا فيما لا يليق به ولا يستقل لشركته في اعتبار التعيين
 من الموقوف وان كان يوكل على الموقوف وحكي في البيان فوالا انه لا يوكل قالوا الا ان له في ذلك
 لان الموكل اقله محل نفسه فكان الوصي ولم يكن للوكيل قوكيل غيره لان الموكل لم يقر لا
 بامانه ولا انه تصرف في الوكالة على خلاف ما اعلم له واستثنى المصنف موضعين الاول ان
 يكون الوكيل لا يليق به قوله الموكل فيه كمن وكل رجلا فشرعوا معروفا بالجلالة على بيع
 ثوبه او اية لاد الوكيل لما كان لا يتصرف في هذه بنفسه كان في ذلك فربما في اية ثوبه
 غيره فكان في كل التصرف بجازلة التوكيل والموضع الثاني ان يوكل على امور كثيرة
 لا يفيق الوكيل ان يستقل بها لانه بالعادة في ذلك في التوكيل الا ان الوكيل في الموضع
 الثاني يجوز له ان يستعين بوكيل اخر ولا يجعل جميع ما اليه للوكيل بخلاف الاول
 فانه يوكل على جميع ما جعل له ولا يشترط في الاول ان يعلم الموكل بحالة الوكيل واما
 ان لم يعلم فمقتضى بعضه بانه لا يلتفت الى علمه وقال التوفسي اخبر ان لم يعلم بذلك
 في المال فان كان الوكيل مشهورا بانه لا يليق به لاد لا يشبهه الا يمين وان لم يكن معروفا
 بمشهورا في ذلك فمضاه بالوكالة يدل على انه هو الموقوف حتى يعلم رب المال انه
 لا يتولى في المقتضى ما لا يبرر له ان يوكل على من وكل عليه غيره ولا الى ان يوصي الى احد
 في ذلك وهو مقتضى مقتضى خلاف الوصي الا ان جعل في ذلك اليه الموكل فان فعل فتلك المال
 ضمنه على من ذهب ابن الفاسم وان علم انه لا يليق به لاد لا يشبهه ان لا يعلم بذلك
 الموكل الاول في هذه افر واية يجيب عن ابن الفاسم في ذلك فمضاه في اية اشبه ان كان
 مثله في الكفالة فلا ضمان عليه انتهى وان وكل حيث لم يكن له في ذلك فالمعروف
 من المذنب انه مقتضى قال في المذنب في كل رجلا ليس له في مقام يوكل الوكيل
 غيره لم يجز ولا يبيع وغيره انما جعله وكيله متما في فعل الوكيل الا على في المنكر والمصلحة
 لم وان على خلاف ذلك لم يلزمه ولم يجز الرضى له واعتل به قوله في الكتب لم يجز لانه
 بعضه على ان الامر في حقه واجازته وحمله ابن يونس على ان المقتضى لم يجز رضى الامر بما
 يفعل

يفعل وكيله اذ يتقيد به حارس الثمن عليه في مال الامر فلا يفسد مسلم الوكيل الثاني الا
 ان يكون في حال قبضه فيجوز لسلامته من الدين وروى ابن الفاسم عن ملك في الواحدة ان
 للوكيل الخيار في التاويل الاول ان يبيع وان لم يصب من لقيه من اصحاب ملك
 ولا يوكل الا امينا في بيعه وحيث قلنا يجوز للوكيل التوكيل فلا يوكل الا امينا لان العادة
 انما فعل على ذلك ولا ينعزل الوكيل الثاني يموت الاول لانه حارس الوكيل عن الاصل
 انه لا يجوز له الوكالة الا ان لا ينعزل له في ذلك اما بان يصرح او بحسب العادة وعلى هذا
 التقدير فقال المازري الا ان الوكيل الثاني لا ينعزل يموت الوكيل الاول بخلاف ان يعزل
 الاول يموت من وكله ولا ينعزل ان يموت الموكل وقبل لا ينعزل الموقوف لا يعزل الوكيل
 في يمينه ينعزل الوكيل الا على الا لا ينعزل يموت الموكل على المشهور الا انما كانا يتصرفان له
 وفيما انتقل المال بعد الموت للوارث وسواء كان كل واحد منهما او احدهما موقوفه المذنب
 ام لا والقول بانه لا ينعزل الموقوف لا يعزل الوكيل في المذنب وان الماحشون ووجهه انما
 من على الفاضل والامير بانهم لا ينعزلان يموت الخليفة العرفي الاول ان الوكيل اعلم
 في م لصاحبه الموكل وفيه حكي ابن الماحشون جماعة العلماء على مثل المشهور ووقع
 لاصح ان الوكالة تنفسح بموت الموكل وان كان المال هو البايع فلا يجوز له ان يتفاضي
 الثمن الا بتوكيل الوكيل في خلاف ما اعلم ان الوكيل هو الموقوف فهو على ولايته ومراة المصنف
 بقوله ينعزل ان يموت الوكيل اذ اعلم ويدل على ذلك قوله في ان يعزل المذنب قبل الخ
 اليه في الموت او في القبيح فوالا في كتابة الخلاف هنا فيما اعلم ينفقه المذنب
 يدل على ان الاول يجوز على العلم ومنه ذهب المذنب وانه لا ينعزل قبل علمه في الموت فحيثما
 ان اشتترى بعد موت الامر ولم يعلم بموته فله لزام للورثة ووجهه الثمن من التركة
 ان لم يكن الوكيل قبضه وكذا في ما باع قبل المذنب وانه على هذا من العرف بين العلم وعلمه
 عامة التضييق والقول بانه ينعزل بمجرد الموت لابن الفاسم واصح وروى ايضا عن ملك
 وزعم النجاشي انه كان له ذهب وثارا في المذنب وانه على البايع والمشتري من الوكيل على
 يمين ولو كانا غير يمين يمين الرجل انه وكيل كان للورثة رتبة في ذلك واما العزل واليه
 انشأ المصنف في القبيح فتناول ابو عمر ان المذنب في العزل كالموت ينع تصرفه قبل العلم وهو
 قول ابن الفاسم واشتبك وروى ان ملك المذنب في اخر كتب الشركة ان الوكيل ولو كان موقوفه اليه اذ
 خلع ولم يعلم غير ما ذكره في ذلك انه لا يبرأ غير ميم بما في مع اليه كل من ثمن ما باعه ام لا خلافا لانه
 وكذا في اخر من سمعوا مسئلة الشركة وتناول بعضهم انه لا فرق بين العزل والموت والى التفسير
 ذهب التوفسي وابن سحنون وتناول مسئلة الشركة ان العزل في المشهور اقله مضمون على انه
 فان لم يعلم وعلى هذا في مسئلة الموت والعزل قبل العلم ثلاثة احوال في المصنف تصرفه
 في الموت وان العزل ولعله في هذه القول الثالث لا خلاف قول ملك ان الوكيل لا ينعزل في الموت والا فغير
 الفرق بينهما من حيث المعنى فمضاه في المقتضى ان يبيع من بعضه انه يقول لا فرق بين المستلذين
 ويجعل في كل منهما ثلاثة احوال الاول لا يبرأ من بيع الوكيل فيما وان لم يعلم المذنب علم
 الوكيل ولم يعلم الثاني انه يبرأ فيما اعلم ولم يعلم بموت موكله وعزله ولا فرق بين ان
 يعلم الوكيل ذلك ام لا والثالث انه يبرأ انما في بيع اليه ولم يعلم هو الوكيل ولا يبرأ ان علم المذنب
 بالموت والعزل ويتحصل في المسئلة احوال المصنف لم يتغير في شيء من ذلك فلو كان تركها لكان

ايضا والخلاف مبني في هذه المسئلة على الخلاف في النسخ هل هو من النذر والبلوغ واختار جماعة
 القول انه لا ينعزل فيه استعمال المال الا في الشك في انما حله ومما ملته وفيما سأل على اهل فيها
واجب على الغير من ان الكلف انما امر بالتوجه الى بيت الفقه من حرم عليه الصلاة الى غيره وهو
 مضمحل العقل فيتعذر بخلاف تصرف الوكيل في ان من المباحات والله اعلم قال بعض الفقهاء في
 تنعسخ الوكالة بغير الجحور على الوكيل والموكل لا الوكالة من العفو في الجحور فوجب ان تنسخ
 بالجنون والحرق على عقد غير لازم لما زري وفيه تفصيل عندنا في الجحور على الوكيل ثم عا اليه
 عقله فإراءه المبالغة على التصرف فانه يمكن من ذلك ان يكون الموكل حاضرا ولم يعزله وان كان غائبا
 ولم يعلم بجنونه فان ذلك لا يعلمه من التصرف لان الموكل ان كان له في التصرف مع جواز الفوالمع وان كان
 محروا الجنون على الموكل فالافهم انه يمكن من التصرف كونه يذيع او يدعي الكون لزمان جنونه فوفا
 لا يقتصر معه الى غير مسلمة في ماله فانه مما ينفرد به في ذلك الخلاف بين الحنفية في رد الوكيل
 هل يجب عزله قالوا لا نعم عندنا انه لا ينعزل في ذلك انما يحجر عليه انما كان نحو المسلمين في المال الا
 ان يعلم بقتضي العادة او في الموكل لا يرضى بتصرفه في ماله انما فيكون ذلك مما يوجب منعه
 من التصرف ومنه شرع في الخصومة فلا ينعزل ولو محصور بها لما ذكره العزرا واهم كلامه ان
 للموكل العزرا شرعا بان لا يتعلق بالوكالة حق للغير وكما هره ان محله الشرع موجب لعلم
 العزرا وقاله النجاشي وابن شماس زاعا الا ان يخاف من غير يده استعماله بسبب وفي المقامات
 ليس له عزله انما في افعاله خضه المرفق والقلالة الام من عذر وهذا هو المشهور في المقامات
 ووقع لا يصح في الواحدة ما يدل ان له ان يعزله مالم يتصرف على تمام الخصام وفي العمل الخ
 لا يكون للموكل عزله عن الخصام لا يكون له هو ان يخل عن الوكالة انما قبل الوكالة انتهى فان
 اراء السمع بطلت الثقات مجالس طلب ما فاض السمع لموكل وان نكل لم يكن له ان يوكل الا بغير
 خصه وقال ابن الفجار لا يمين عليه وله ايضا ان يوكل في اخرجه خصه او شتا تمه فحلف
 الا بخاصه بنفسه وقال ابن عمر ان حلف الا بخاصه ووجهه لم يكن له ان يعزله وان كانت
 وكالة باجرة او فاعده الغنم ثلاث مرات انما يمين منه بغير يد او يقوم عليه في ليل قومه بينه
 ويمن من وكل عليه **فرد** واختلف انما او كلفه على بيع سلعة او شرا بها او سمي له شخصا
 معينه هل له ان يعزله كما لو اخلق او لا على قولين المازري وعنه ما لا يشياخ من مشكلات
 الجعفا بل قال والاصح عنده ان يعزله المشتري وسمى له الشرا وقاله شرا وفيه جملتها
 موضع الاشكال والاضحى ان هل له عزله عن غير غير المشتري ام لا واختلف انما او كلفه ان يملك
 زوجته امرها هل للموكل ان يعزله فيرى النجاشي وعمل الحنفية وغيرهما انه ليس له ذلك
 فالواختلاف ان موكله على ان يخلو زوجته فان فيه قولين وروي بعضهم انه يختلف في عزله
 كالمطابق واستشكل المازري في الحريفة الاولى فانه لا منقصة للوكيل في هذه الوكالة فكان
 الاولى ان يكون له عزله الا ان يقال ان جعل له فمليط زوجته ما كان ملتزم له في الشرا لا يصح
 له الرجوع عنه ولا يعزله بنفسه على الاصح **ش** هو عا به على وكيل الخصام ومسا في الكلام
 على غيره من الوكلاء يعزله انما المتنع الموكل من عزله وكيل الخصام فكذلك وكيل الخصام لا يعزل
 نفسه على الاصح وكما هره انه يعزله المشتري وكلام ما عا به المقامات المنقطة م يدل على انه
 انما يمتنع عزله انما فاعده الغنم ثلاث مرات ومما بل الاصح من كلام المصنف يجهل ان يريه له
 المشهور ويجهل ان يريه به فوالاصح **ش** ولا حد الوكيلين الاستنباط الى مالم يشتتره فطافه **ش**

وهذه الخلاف الوصيين فانه ليس لاحد هما الاستنباط الى الاباء والافراد الوصي يتقهر
 منه النسخ في البراءة والموكل ان لم يصر له على امر عزله ونصر صاحب الجواهر على ما ذكره المصنف هنا
 في المدة وانه في باب التخيير او ملك امر امراته رجلين لم يحن خلافا فيهما في والآخر كما
 لو كسبين وهذه مفتضى ما في النجاشي وفيه قال يمين عن ابن الفاسم وانه او كل رجلين على تقاضيه
 في من فبات احدهما فليجس للحي تقاضا لابلان الفاضل واحة اليان موكل الفاضل بفضاه يقض
 معه ان وجه من يملك المستخلف او خاف الفاضل ان يملك ماله وروي للتوكيل وحده وان كان
 المستخلف فرضا ورويه ان امر الحبي من التوكيلين ان يتوفى من القربى حتى يامن على الدين
 التملك ثم يستثنى به حتى يملك ماله الامر وكالة ان يمين في المدة وانه في كتبه العتق قريب
 مما ذكرناه عنده في باب التخيير وانه انما اقال له رجلين اعتقا عنه لا يكون لاحد هه العتق
 ونصر النجاشي لما تكلم عليها انه لو وكل رجلين ببيعان له سلعة فباع احدهما في البيع لا يملك
 واهي هذه من كلام المصنف وابن شماس واعلمه **ش** والوكالة باجرة لازمة كالاجرة ويجب
 العلم بالعلل ويجعل فالتكليف للموكل ويغير فاجازة وفيه يلزم الوكيل كالمسألة **ش** لما
 في كرا وكيل الخصام ليس له عزله نفسه بشرع في غيره وذكرنا ان كانت بقوه على وجه الاجارة
 كانت لازمة لئلا منعهما بالعقد كسائر الاجارات ويجب العلم بالعلل لان الجعالة في الاجارة
 لا تجوز وان كان على وجه الجعالة فثلاثة اقوال وفيها من كلامه فانه هو وهي مبنية على
 الخلاف في لزوم العقل وان كانت بغير عوض فاما للموكل فلا يلزمه بل الاشكال انما الوكيل فانه
 انما باجازه فله فاستحبنا وهو قول ملك واليه في هه ابن الفجار وغيره من المقامات في وفيه
 بل يلزمه في ذلك لانه كونه مبيعة والبيعة تلزم بالفول على المقروء وكما في كلام المصنف
 ان هه الفول منصوص وهو لم يبق النجاشي وتعلق بما الملك في المحسوس فيمن انفع مع رجل
 بضاعة يشتتره له في سلعة بعينه فانه هه الوكيل فاشتترها ثم قاله بغير شرا بها
 اية لنفسه اشتترتها انه يقبل فوله ويجعل ان تيم وفي ثمانية اية في لابلان الماشهور
 انما للامر الا ان يكون اشتتره حين الغنم انما اشتترها له وقال اصبح هه للموكل واشتتره
 وروي عبط الجحور الخلاف انما هو مخرج على الجعالة او على الخلاف في البيعة وهذه **ش**
 لم يبق غير واحد في نقل المذهب وابن شماس يرى انه لا خلاف ان للوكيل ان يتعل عن الوكالة
 متى شأنا الا في وكالة الخصام **تتميم** وفيه من كلامه جواز الوكالة في الجعالة على مقضى
 ان يعلت فله ولا فلا وهو احد القولين في المدة وغيرهما **ش** وانه انما زاعا في الاذن او
 صفة من صفاته في الفول قول الموكل الا انما جازت المبيع المختلف في ثمنه في الفول قول الموكل
 كيل مالم يبيع بما يستثنى **ش** انما انما زاعا في الوكيل والموكل في الاذن بان يقول الوكيل وكلتني
 على بيع السلعة ويقول ربي مالم او كلت فلا شرط ان الوكيل يبيع **فوله** او صفة من
 صفاته مثلا ان يقول امرتني ببيعها ويقول الامر بل بغيرها ويشمل فوله او صفة من صفاته
 الاختلاف في قدر الثمن وفيه نفسه وصفته وحلوله وتاجيله وحكم بان الفول قول الموكل
 في جميع هذه المسائل بل لانه متى عني عليه اخراج موكله ثم استثنى المصنف من ذلك
 ما انما جازت المبيع المختلف في ثمنه في الفول فيه قول الوكيل لانه غارم والموكل مدعي
 عليه عارلة في ثمنه مالم يبيع مما يستثنى الفول فيكون ايضا الامر وهذه الاصل متسع
 في كلام الاشياخ وبعضها متفق عليه وبعضها مختلف فيه وتركتا هه اخوف الامالة

عن ابن الجاشيور ولو قال على مائة ونسبة، افتصر على المائة لا النسبة، والزيادة لا يمكن ولا
 الى تقدير بركه النسبة المستثنى فيبطل انه هو شئ لا يخرج له وعكس غير له عن ابن الجاشيور
 انه انما افرجه مره بهشيرة في ناسه ونسبه، او مائة في دينار ونسبه، ثم ما تولى لم يستل ان
 النسبة، فيسقط لانه مجهول بلزم ما سمي كذا النسبة بينه وبينه على رجل ولم
 يعرفوا ثم النسبة، فيسقط النسبة، وينتفىض النسبة في قوله ثم مات ولم يحصل يقتضي
 انه لو عاش سبيل ومقتضى ما عكاه ابن جاشيور انه لا يستل انتفىض، وله في هذه الحار
 او الارض والحارب حو وفسر بجدة او باب مركب وشبهه فثالثها البر وليس من
 وفي القول الاول لا يستل كذا ولا يقول يقبل له كذا منه ويصح في ثم رجع الى انه
 لا يقبل والثالث لا يبرهن الحكم ان قال من لم يقبل منه ما ذكره ورى ان من التخصيص
 ورى كونه لا يقبل، القابلية او غير له كذا يقبل، وان قال يقبل له كذا منه لانه لا يقتضي
 القابلية فظاهر ان الحو في الحار لا من الحار وما هم ما في النوا، وان الخلاف انما هو في
 واما من فلا يقبل منه الا ان يقبل منه، من فيه الحار وفاله، اما ان لم يقبل به اربا قال على
 حو هو مثل قولك على شئ، فلو فسره بان قال انما يتحقق الاسلام بهيئة كذا ابن جاشيور لا يفرق
 ولا يحد ان يقبل منه، له ويجلف على تقوى عوى الكالب ان ادى على كذا منه قال وكان سجنون ينكر
 فيه على حو ما ينزاعا بكمال فيه، او كذا قناز عا، في كذا المال الخطا في كذا، وان تنازعا
 فيما البعض على بعض من حو وحرمة لم جوخته هذا المال، وله على مال قبل نصيب، وقيل ربع
 في دينار وثلاثة دراهم، وقيل تفسيره **ش** الاول وهو الاشارة الى ما ذهب وهو منصوب لابن
 ذهب وقوله اى عشر من دينار من الذهب او ما يتا، درهم من الورق ومثله لابي المواز
 فيمن اوصى اربعا عنده مالا من القول الثاني لابي الفصار، ويذكر انه لا نفر لما في كذا وان
 هذا هو التبعه يوجب النكر عنده على ما ذهب ملك والقول الثالث في كتب ابن جاشيور وهو
 اختيار الابرار، ومال عظيم قيل كذا، وقيل ما زاد على النصاب، وقيل فيه، والزيادة **ش** قال لا
 يدرى انه اقل مال عظيم ام عظيم هو كقوله على مال اى فيقبل تفسيره قال غير له يلزمه ثلاثة
 دراهم او ربع دينار، وقال ابن الفصار، الخاء بخو، في نفسه انه يلزمه ما يتا، درهم ان كان من اهل
 الورق وقوله سجنون وغيره، وهذا معنى قوله، ومال عظيم كذا في قوله وقيل ما زاد على
 النصاب وقيل فيه، والزيادة اى ان هذا من القولين على زيادة ان على الثلاثة المتقدمة في المسئلة
 السابقة وفي عهد المنصب لم اقولين في ثلثين او ثلثين او غير ما ذكره ان عهد الوهاب روى
 انما وجبا في تحقير المسئلة، ففك على ان هذا كله استحسنان، وله كذا امثل فيه، **ش**
 فيقبل تفسيره وفيه تفهم ان شينا انكر التكرات عند النجوين فيكون فكر من كذا، وهو ظاهر
 كلام الفقهاء، فيقبل التفسير في اجزاء، المتراكبات وكذا لا يجسر بالاجزاء، وانما يقبل جوا
 حو كامل، واما كذا، درهم، بعشر من **ش** لانه انما يميز بالواحدة المنصوب من العشر من الى
 التسميعين، فثبت المحقق في القى المشكوك لان الابل يراى في المنة منه لانه يحلف عليه ان
 ادى على المعقر اكثر من كذا، درهم، احد عشر **ش** لانه كناية عن المركب وهو من احد عشر الى
 تسعة عشر، وكذا وكذا، احد عشر و **ش** لا والمعروف في العهد في المركب من احد عشر من
 الى تسعة، وتسميعين، على هذا القول كذا، درهم، لزمه ثلاثة، واما ان كذا المنصب هو قول ابن عبد
 الحكم وهو جار على مقتضى اللغة وينبغي هذا ان يرجع الى العرف ولذا اقل **م** وقال سجنون
 اعني

اعني هذا وقيل تفسيره، وله خمسون ونسبة، فتفسيره وقيل ثلاثة، وقيل ثلث الاول شئ مع بيته
 ولو جى من واحد وهو قول ابن جاشيور والقول الاخر انما هو في النوا، ولم يعرفها وانما اشار
 الى ان افرجه الى اللغة الثاني الحو هي النسبة الزيادة في جيب ونسبه، واصلها من النوا، فيقال
 عشرة ونسبة، ومائة ونسبة، وكذا زاد على العفة هو نصف حتى يبلغ العفة الثاني قال وهذا يدل
 على فساد القول الثالث لان ثلث الخمسين يربط على المستثنى، وقد يقال هذا انما يرجع الاول لانه
 انما قال النسبة لملكو الزيادة لا بغيره كونهما ثلاثة، وينبغي ان يقول على العرف ان كذا والا فليكن اللغة
 في الف و **م** درهم، وتسميه قال الثاني ان كان مثل كذا، ووصف قبل تفسيره، والا فليكن **ش** يعني
 اختلافه انما ذكره اى ما تم عليه علمه اى ما قبله يكون المعروف بمسائل المعروف عليه
 او لا وقيل تفسيره في المعروف عليه او يعرف ما كان المعروف جرت العادة بالتعامل به كالم درهم
 والبلوس والبضعة والجوزة كل بمسائل المعروف عليه او لا كوصف وكتب فيقبل تفسيره والقول يقول
 تفسيره متعلقا بالقياس، ولا اعلم صاحب مقابلة وفيه اشكال في مثل كذا، ووصف، والثالث في كتب
 ابن جاشيور، والوصية بخل المائة وقرىبا ونحوها فيل التلث باخو، في اجتماع الحاكم وقيل التلثان
 وقيل احد وخمسون **ش** الاول فيقول سجنون اى عليه اكثر الاصحاب ظاهرا قال بعضهم يلزمه ثلث المائة وقال
 اخرون يلزمه النصف ونسبه، وله كذا احد وخمسون، وفيه بعد ان لا يستعمل في العرف بخل المائة وقرىبا
 ونحوها في واحد وخمسين، وقالوا مائة الا قليلا والاشياء كذا **ش** اى وقال القائلون الثلاثة في
 المسئلة السابقة هنا كذا، وكذا في النفاذ فيقول عودا على اهل المنصب، وهذه المسئلة نص
 عليها سجنون في الوصية، وحلها مع الاول مسئلة واحدة **ش** فيل فلم قال المنصب فالواو من عا، قد
 لا يفعل لك الا لا مستثنى كذا فيل لانه، وانما تخالف ما ذهبها وهو قوله **م** وقالوا الوافر بمائة الاشياء
 لزمه احد وتسعون وعشرة اى تسعة، الا ب ومائة **ش** ولعله اشار الى خروج الاقوال السابقة
 وخارج هذا القول المسئلة السابقة، ويجوز ان يكون اشار الى ضعف ما اشار اليه ابن جاشيور وغيره
 لانهم اتوا بالمسائل السابقة في باب الاقرار فيعلم من ذلك انهم اوالى باب الاقرار، مسال ولباب
 الوصية والالما اى بالمسائل في باب الاقرار، واشار الى ضعف هذا وان لا ينبغي ان
 يخرج من احد مائة الاخرى لانهم نصوا في الوصية بالمائة الاشياء على حكمه، ولا اقرار بمائة الاشياء
 على حكم، اخرو في هذا يعطى وقوله وقالوا الى اخره في كلامه يقتضي ان اهل المنصب ذهب كلهم او اكثرهم
 قالوا هذا او انما هو لا من الجاشيور، لا نقله لغيره وهو مبني على ما ذهبه انه لا يجوز استثناء
 الصحيح من العهد، وانما يجوز استثناء، الكس لا يجوز عنده له على عشرة الا اى هذا وانما يجوز الا
 نص في درهم وتسميه ولا يجوز مائة الا عشرة لان العشرة اى مائة فلذلك لزمه احد وتسعين
 كنعان، بمسئلة الفلانة عشرة وكذا في عشرة، الا ب الا اقل ان تفسيره الا ب الى عشرة، كتسعة
 العشرة الى المائة، وله كذا لزمه تسعة، الا ب ومائة **م** درهم على التعامل به عرفا ولو يقتضيه
 والا فليكن تسعة اعشرا، دينار من العفة **ش** يعني انما ليس عرفه فيجعل على الدرهم الشرعي وهو
 معنى قوله جزلة تسعة اعشرا، دينار اى على ما تقدم في باب الزكاة، وينبغي ان اذكر في البلا في درهم
 متعلقة بالوزن الجوزة ان يحمل كلام المفسر على اقلها وزنا وفيه خلافه المفسر له حلف كما تقدم و
 ينبغي ان يفهم ما ذكره من الزامه الدرهم الشرعي انما لم يكن عرفا اى ان كان عند المتكلم شعور بالدرهم
 الشرعي **م** فلو فسر متعلقا قبل **ش** اى اقل متعلقا ناقرا او مقتضو فيل كذا منه ولا يقبل انما لم يكن
 متعلقا وهكذا اقل ابن المواز وهو صحيح ان فسر بما يقبله الكلام على بعه، واما ان قال درهم وتسميه

في الاستحقاق وله افعال الولي هذه التي بل هي افعال الله والنصف والثاني نصف ما بقي بعده وفيل
 جميعه واشتار من مستحقوا ايضا الى مخالفة اشبه في مسئلة الغصب التي حكاها المصنف
 قال وقال اشبه قول الابدال مستحقون في القابل غصبت هذه العطف من زيد او عمر لا بل امر خالف
 ان العطف لزيد ويجلف لمن يشك فيه ولم يعجب هذه استحقاق لاجتماع العلم على ان من
 قال غصبت هذه العطف من زيد بل امر غير ان العطف لزيد وعمر نصفين بينهما ويقوم لزيد
 نصف قيمة العطف او ارايه لزيد او ارايه ان يقدم له قيمة العطف كله فله من حقه
 لكونه لما قال بل من زيد اضاف عليه لجميع العطف الى ملك زيد فليس له ان يشفه عينا
 كما لا ويرى عليه نصف عطف قال وهذا يدل على قول مستحقين ان مستحقين وفرايت على
 مستحقين قول اصبح لو قال ما منه دينار عنده لزيد من دينار فقط او ودية بعت بل هو لغير
 لغير لكل واحد منهما ما له ولو كان له في مسئلة فقال هذه العطف غصبت من زيد بل
 من عمر وفيه قبض وجه العطف فان قال في قبض زيد كان العطف بين زيد وعمر ولو
 قال غصبت من زيد ثم قال بل من عمر وفيه قبض زيد العطف فان العطف يكون لزيد ويقوم
 لغير قيمته فقال مستحقون اصاب الا في العطف فان الحكم ان يكون العطف لزيد ويقضي عليه لغير
 بقيته صوابا قال بل هو لغير بعد ان فيه ان يكون العطف لزيد ويقضي عليه لغير
 له تعيينه فان قال الابدان غير المحر لما دناها اخذها واجوز بها جميعا قال
 اذ حلف المغير لا اذ ربه ثم حلف المغير له وكانا مكرمين يعني وان قال رجل لا خير لك
 احب هذه في التوحيص والعطف في هذه اية للمفر تعيينه فان عيى الاعلى ولا كلام وان عيى
 الابدان في ورافقه المغير له فكتب له وان خالفه حلف المغير له واخذ الاعلى ويقضي له الا
 في تسليم المغير وان لم يمتنع به انتفاع المالك ويحاسبها ان كانت امة انما
 احب وجه المغير له كالبابع والبايع كل المستحقين وقبض المغير قيمته عوضا
 عن الاعلى وان عيى على ذلك حتى يبع الابدان في باكر من قيمة الاعلى يوم حلف المغير له واخذ
 فيكون الزايد من الثمن على القيمة موقوفه او ينصفه فيه فمكرمه في ذلك كله ولا بل عيى الحكم
 ما يشبهه **قوله** فان قال الابدان في حلف المغير له وان عيى المغير له انما هما اخذها
 بغير تعيين العلم التهمة وان عيى اجوز بها حلف قال في البيان في باب الدعوى والصالح وتخليقه
 مثل ما في المطر ونه في مسئلة تضمين المتاع خلاف ما ذهب اليه ابن الوار فان قال المغير له ايفالا
 اذ حلف المغير على نفي القرفة وحلفا ايضا المغير له كذا وكذا من حلفها ويكونان مكرمين
 فخر عليه ابن القاسم في التبيين قال وكذا يكونان مكرمين انما حلف المغير ولم يحلف المغير قال في
 البيان وهو باق على خوف يمين التهمة وعلى انما ترجع لائق كل واحد منهما يمينه صاحبه فيقول
 المغير للمغير له تعلم ان احد هما في فيقول المغير للمغير له تعلم ان احد هما في فارجب
 اليمين لكل واحد منهما على صاحبه فان حلفا جميعا او نكلا جميعا كانا مكرمين فيهما كما قال
 لا يستحقان ما في الحلف والتخول فان حلف احد هما وفكلا الاخر كانا ايضا مكرمين لان كل واحد منهما
 لما فكل وجب ان ترجع اليمين على صاحبه فيحلف لغيره يعلم ان اجوز بهما له وهو لم يحلف الا
 انه لا يعلم ايها ثوبه ويمين التهمة انما ترجع على البتة ملك وهو رجل سوا او حلف على الا
 علم له به وياتي على ان يمين التهمة لا تفي وان يكونا مكرمين في التوحيص ولا يكون للاحدهما على
 صاحبه يمين وياتي على القول بخوف يمين والى لا ترجع انه ان نكل المغير عن اليمين وحلف المغير له
 كان له

كان له اجوز التوحيص لانه قد وجب له نكول المغير اقترى وقال اشبه انما نكلا جميعا فاضي للمفر
 له باق في التوحيص المازري والاصل التمسك وكثير من وقع مشك في حلف المغير له وهو ان ما يقفه
 المغير له لا يجبر عنه وما يشك فيه وايقنه المغير له اخذ له على خلاف في اخذ له هل ياتخذ
 يمين وان شكا جميعا المغير والمغير فغير هذه اقوالا اعلم ان الله في نكاحه فيه تسفك في امته
 ولا يحب ملكا لينة المفر من اجله استثنى بالبراءة التهمة والقول الثاني انه يقسم بين المغير
 والمغير لتساويهما في مكان كون المستحق فيه لئلا او هذه ايفقسم بينهما فجميع
الاستثناء بما لا يستحق وكعشرة الا تسعة يصح خلافه لغير الملك **قوله** لا يستثنى
 هذا لانه من التعقب بالمرامع وما علمه انه يصح استثنائه الا في خلافه العبد المظ والاول وهو
 الصحيح لقوله تعالى ان عباد الله ليس لهم سلطان الا من اتفق من القارون والقارون ان
 لقوله تعالى وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمن ولقوله عليه الصلاة والسلام بكتابة عن
 ربه كل من جابح الا من اعطاه والمعلوم ان كل **قوله** في الاخذ من الابدان القارون بل لم يذ غلوا
 في العباد انما يمين الى الله هم المأمونون المخلصون **قوله** لا تستلم ان القارون ليسوا من العباد في
 غير مختصين بالمخلصين بل ليل اقسام العباد بالمخلصين ولانه يلزم حجبته ان يكون الاستثناء
 منقطع وهو خلاف **الاصل** **قوله** في اقسام العباد بالمخلصين للمدح **قوله** ان الاصل في
 الوصف التخصيص وحله على المدح على خلاف **الاصل** وعيى المباحثون ايضا لا يصح استثناء
 الواحد الكامل وانما يصح استثناء الاجزاء كما تقدمت الاشارة اليه ويرى قوله ان نقس
 الفقهاء الا مزار انه لو قال له عنده عشرة الا تسعة انه لا يلزمه الا واحد او يكره ان يجاب له
 بانهم انما الزموا له الواحد فمكر الى العرف لا الى اللغة ويرى عليه ان الاصل لا يخالف الفرع اللغة
 والله اعلم **قوله** وعلى المضمون عشرة الا تسعة الا ثمانية تلمز منه تسعة **قوله** لا على
 قول عبيد المظ وانما تلمز منه تسعة لان القاعدة الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي
 اثبات عشرة اثبات اخرجه منه تسعة يبقى واحد ثم يدخل ثمانية اخرى وكل للمفر
 له تسعة **قوله** والى واحد تلمز منه خمسة **قوله** وان استثنى من العشرة الا واحد فتمز منه
 خمسة اية اذ قال له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا تسعة الاستثناء الخمسة
 الاربعه الا ثلاثة الا اثنين الا واحد او تقدر به بما تقدم اية ان الاستثناء من النفي اثبات
 ومن الاثبات نفي ولكنه ايضا معرفة هذه وجب الاول ونجح الاشباع ولا وتار ثم
 تسفك الاول من الاشباع **قوله** باق في حلف المغير له في جميع العشرة والثمانية والاستثناء
 والاربعة والاثنتين فيكون المجموع ثلاثين وتجمع التسعة والحسنة والخمسة و
 الثلاثة والواحد فيكون المجموع خمسة وعشرين تسفكها من ثلاثين تبقى خمسة و
 هو المفر منه **قوله** الوجه الثاني ان تحم الاخير مما يليه ثم يافيه مما يليه وكذا حتى الاول
 فاحصل هو الباقي فتحم الواحد من الاثنين يبقى واحد تحم من ثلاثة تبقى اثنين تحم
 من اربعة تبقى اثنين تحم من خمسة تبقى ثلاثة تحم من ستة تبقى ثلاثة تحم
 من سبعة تبقى اربعة تحم من ثمانية تبقى اربعة تحم من تسعة تبقى خمسة
 تحم من عشرة تبقى خمسة وهو المفر منه **قوله** ولا فرق بين قوله له الم ايا البيعة وقوله
 والمبيعة **قوله** يبقى خمسة الاستثناء الاصل في بانه اوتاه وبين ما يوجه اليه وهو
 ظاهر محمد بن عبيد الحكم ولو قال غصبت جميع هذه الم ايا البيعة في هذه الاستثناء

وقال اخر من يعتقد واحد من الثلاثة بالفرقة لانه لما كان مجهولا اعتق بحكم الوصية فقد
 وقد قيل انه يفرع بينهم وان كانوا الام انه يفرع بين الاكبر والاوسك واما الاصح فهو
 حصر على كل حال لانه لا يصح ان يختلف فيه واكثر الروايات خلاف ذلك فقتلوا على هذا وهو
 قاتل سابع لان الاثنين جماعة فيحمل قوله بينهم على الاكبر والاوسك قال ولا خلاف انه
 لا ارث لاصحهما منه **م** وانما اوليت زوجته وغيرهما وليين وما قاروا اختلافا عينته
 القافة **م** يحتمل ان يرثه بغير زوجته ما هو اعم من امته والاجنبية ويحتمل ان يرثه
 امته فقط وهذا الثاني اشبه باصل المذهب ان القافة انما تكون في الايام وفي
 الجواهر ولو نزلت في غير ذلك لكانت على رجل وامرأة وله حامل فولدت لهي وولدت لغيره
 في ليلة بفتين فلم تعرف واحدة منهما ولهها واحدة اعتنا احداهما ونفتنا الاخرى
 فان القافة قد عني لهما وقال سحنون فمن ولدت اميراته وجار حقه وانما كل عليم
 وله العدة من ولد الامة وماتت الرجل ولم يلدع عصبه تستعمل به القافة على ولد
 الميت ليس في مثل هذه القافة ولا يكون الميراث في الشك وفي كتبه ابن ميسر في امارة
 تحت ابنتها ثم عادت لاخذها فوجدتها واخرى معها ولم تعرف بنتها منها فقال
 ابن الفاسم لا يلحق من وجها واحدا منها وبه قال ابن المراز وقال سحنون قد عني لهما
 القافة والى هذه الفرع الاخير اشار المصنف بقوله **م** وقال ابن الفاسم في امارة
 وجهت مع انهما اضرى واختلقتا لا يلحق من وجها واحدا منها وقال سحنون القافة **م** وكان
 المصنف اتى بهذا الفرع اثر الاول والتمساره الى التقارص بينهما لانهم قالوا في الاول بحكم القافة
 ولم ينكر واخلاقا ومنه ذهب ابن الفاسم في الثاني عدم اعمال القافة فكان انه اشار الى التفرع
 وهو تفرع ما هو والظاهر لا يفرق بينهما وقول المصنف في الفرع السابق وماتت القافة
 انه لا يحتاج الى ذلك لانها لا يكون له ولا يفرق بين جديهما وموتها **م** قيل فلم حكموا في الاول
 وفي القافة والقافة لا تكون في الجواهر على المشهور **م** قيل الجواهر بين هذه المسئلة بالمتكورة
 هنا وغيرهما من وجهين احدهما ان النسب نصا ثابت وان القافة تبينها وثانيهما
 ان المذهب في الاحرار القافة حيث يمكن فيع الولد باللعان وهذا يقتضي ان يستوي الحر
 بر وغيره في ذلك **م** ولا تعتمد القافة الا على ابي حنيفة وقيل على القصة **م** يعني ان
 القافة انما تعتمد على ابي حنيفة والظاهر انه ذهب فقه النكاح على قصة مثل زيدا واسامة
 وقال سحنون تعتمد على شبه القصة يعني في موت الاب وقوله حتى هو كذا في الرواية
 وكذا هذه انه لا يعتمد الاب انما مات لكن ليس سحنون الجبال نصا بوجوبه لينكر السي
 نسبه سواء كان حيا او ميتا لم يفرق ولا يفرق ان يعتمد على ما تقول انه انما تعرف بذلك
 النسب وان قال لا تعرف بذلك الا بالاب اعني الاب بقله وان قال لا تعرف بذلك بالقبيلة
 رجع اليهم في ذلك ولا وجه لنقل الخلاف في هذه المسئلة والله اعلم والمشهور انه يكتب في
 بالقافة الواحدة وقيل لا بعد من الاثنين **م** وانما افر ولها علة لان مثلث ثبت النسب و
 عمل بطلب ويشتركون في ولا يتبين النسب وغيره عدل بوجه له منه ما زاد على قوله
 علم **م** انما افر عدل وانما افره ولا خصوصية للولد من كذا لك العار والافواه واما
 العمل بطلب معلوم ويشتاركون غير ذلك لانه انما يشترك على ما في الجواهر واليه
 حين لم نقل عن البايع قوله والله ذهب خلافا على ما نقله العلم **م** قد يعا واحد يتا وقد صرح
 بعضهم

بعضهم بان ما نقله ابن الحاجب وهم والله هذا العمل فغيره وليس للميراث الاخذ الام **م** قلت
 لم لا يقيد كلامه بما انه الم يكن للميت وارث معروف ففقد نقل ما حبه النواذر وغيره انه انما
 يكن للميت وله معروف **م** على انه ولد للميت او زوجة فافهم على ذلك فضا هذه الى ابن الفاسم قال
 يقضي له بالضا هذه والميراث في الميراث **م** والنسب وفان الشبهة لا يقضي له به لان المال فرغ
 ثبوت النسب وانما على اقله المال انما كان للميت وارث معروف **م** قيل لما فرغ من هذه المسئلة في
 ولد من لزم ففقد حصول الوارث المعروف وهو يتحقق فيها على عدم الارث **م** قلت فكلامه نصا
 موافق لما ذكره في النكاح انما القافة الميراث فضا هذه بالنكاح بعد الموت فقال ابن الفاسم تخلف
 معه وقرنه وقال الشبهة لا تراث وتوقف اصعب **م** وهذه المسئلة ايضا مفيدة عند ابن الفاسم
 بما انه الم يكن للميت وارث معروف مما صرح به صاحب النواذر وغيره ومنه ههنا عدم ثبوت
 النسب بالعلم الواحد ولم يرث غيره وقال الشافعي رضي الله عنه انه الم يرث غيره يثبت
 النسب **م** ومثله عن ابن القصار **م** وغيره عدل بوجه له منه الى اخره هو المشهور و
 سياتي فيما ان العمل في ذلك في باب الجواهر فضا الله تعالى **م** قال ابن كنانة ان الميراث يسمى بهذا
 انما كانت التركة عين او اما لو كانت عروضا كمالو ترك الميت عده او امة فافهم الميراث
 الميراث لامة ثم افراده **م** باخ فقال ابن ميسر هو ميراث ثلث العبد وثلث الامة وكل ولد في الاكثر
 يعنى للميراث نصف كل واحد باقر في كل نصف وجبه له ثلث في كل النصف وهو ميراث العبد فافهم
 نصه في الامة بنصف اخيه في العبد من اخيه من ميراث الامة واما ثلث العبد فواجب
 له لان ميراثه كان ميراثه وميراثه من اخر عاقره اخيه فافهم **م** لا يلحق له ميراثا شتر وشيئا
 ثم افراده لاخر فيعصب له الية فقط وجبه له ثلث العبد بكل حال وتخير في ميراث الامة بين ان
 يارث منه فيمته او يارث منه ميراث العبد **م** والله فيصير له نصف العبد **م** قال ابو
 البصري قول اهل المذهب ان يعصبه ثلث العبد ويصير له ميراث الامة لانه باقر في كل
 الميراث من ميراث العبد وهو ميراثه لاخيه ابي حنيفة وهذا هو الصواب وليس فيه تغيير لان
 انه افر له من ميراث العبد فافهم **م** ميراث الامة التي كان ميراثه من ميراث العبد الذي كان
 ميراثه **م** ولو قال الولد هذه اخته بل هذه ابنته النصف وثلثاني نصف ما بقي ميراثه وقيل ميراثه
م الاول هو الجار على اصل الفاسم وغيره والثاني هو الجار على اصل الشبهة **م** قوله
 فلا والنصف لانه افر له من ميراثه وثلثاني نصف ما بقي ميراثه بالحق وقيل ميراثه بنه على
 عدم عتده بالخطا والعدو في اموال الناس سواء ومن جهة الثاني ان يقول له انت
 ميراثه باستحقاق في نصف جميع التركة وانت فيه فافهم **م** باقر في الاول والثاني
 افر ميراثه ثم جوارثه لم يدخل الثاني مع الاول الا ان يكون الاقرار بهما نصفين افر بالثاني
 بعد ان يقع الاول فيلحق عليه للثاني الا العمل الله به على نصيبه **م** قوله غريب وجمل
 تركا ميراثه المال كله افر باقر في ميراثه نصف المال بلا خلاف وان افر بثلثه قال سحنون حكمها
 حكم اثنين ثابتي النسب افراده **م** بثلث فيميراثه ثلث ما ميراثه وتلك اربع وخامس
 سحنون وهذا معنى قول ابن الفاسم وغيره وقال الشبهة لا يفرق هذه الى ما يحبه لغيره وانما
 ميراثه الى ما يحبه للميراث لان جميع المال كان ميراثه ميراثه وكل فافهم **م** افر بالثاني
 كان عالما بالثاني ولم يكن عالما بالان العدة والخطا في اموال الناس سواء وعلى الاول فلا يحتاج الى
 فضا **م** وقال المصنف ابن نص الله امره في ان يقع للاول والا فافهم **م** لم يرض ولو تركا ما واذا

عبر

ابن الماجشون في هذه الامور لا يفسر الا ان يقول افسر عن فلانا هكنا انفل وهذا كله انما هو في ال
 كمال المخصوص واما المعروض فلا قال في المعروضة وان يفت من رجل عبدا وبعثت معه عبدا واما
 ليفر الثمن فقال فيضته وضاع منه فان لم تقم للمشتري بينة بالدفع الى رسولك ضمن بخلاف من
 في بيعته اليه ما لا يبيع معه الى رجل فقال في بيعته اليه بيمين بينة وصده الرجل هذه الاية ثم نكلم
 على الخلف فقال ولو خلف فمما يفتح او را هم به فلا يبر لم يضر شي من كلامه انه يفسر
 في غير هاتين الصورتين وهذا المعلوم يفر من الصريح لانه لما ذكر اول ان الخلف من اسباب
 التعمد ما زال الخلف هو الاصل ثم اخرج منه هاتين الصورتين الاولى في الخلف تسمية
 بمثل جنس او صفة وتعمد التمييز وهذا هو المشهور وضنه عبد الملك في ثمانية
 اية وفيه وهو ما هو لان الفصح يراى العين في ليل فتفاض البيع باستحقاقه وينبغي
 ان يفي بما استوتت كما سببها او تفارقت اما ان اختلفت صفة الفصح فانه يضر اتفاقا ثم
 الحشور مقيده في المدة ونية بما اذا كان على الخلف على وجه الاحراز عياض وانما لا يضر
 ان كان هذا وشبهه من النكر كما اذا كان الخلف ارفق واحزر ونحوه انتهى بمعناه
 الصورة الثانية ان يخلط جنسا بغير جنسه ويمكن التمييز بلا كلفة كما نرى مع اراهم
 وكففي مع كنان او اراهم بغير اراهم مختلفتين وقال ابن الماجشون في المحسوسات ان كانت
 الاولى كثيرة فخلطها بغير اراهم فليست لم يضر وان خلطها بما اعلم حتى اشتبه بها ضمن
 اللغوي وهذه الخمس ان كانت في موضع لا يفتن له منه فاما ان كانت في قابوت او صندوق
 فلا ضمان لان الحصار في بعضه القياس الى ما نرى والدارهم من ذلك وما قاله اللغوي في
 من قول عبد الملك حتى اشتبه بها بغيره ثم تكلم على الانتجاع فقال ولو لم يمس الثوب
 او ركب الدابة فملك في ذلك ضمن فان ردها على حالها فملك بغيره وقاله ان كان ردها
 شيئا في فملك في ذلك اية في حال الانتجاع ضمن لتعمده وقوله وان ردها على حالها
 الى اخره اية قول بانه لا يضر بغير عوالة انه ردها او لم يضمنه وعلمه بانه انما يعلم
 من قبله وقول بانه لا يضر الا بغيره الى صاحبها سواء اعوانه ردها سالمة بغير انتجاع
 عنه او قامت له بغيره بينة وهذه القول حكاية مسجون عن بعض الاصحاب والقول الثالث
 ان ردها بغير الانتجاع بغيره باشتراط وان لم يكن الا بغيره لم يضر وهو قول مسجون لانه
 قال او افر انه لم يمس ثوبه بغيره عنده او ركب دابة وقال هلك بغيره ما فزلت عنها
 فهو ما من قال لانه لما ركبها ضمنها بالتعمد ولو اقام البينة انه نزل عنها سالمة ثم
 نزلت بغيره من ضامن او اجري ابن يونس هذا الخلاف على الخلاف في ردها لما تسلف من الود
 بغيره ولحمه قول رابع ان افر اراهم في الانتجاع ولم يعلم في ذلك الا من قبله والاعوان
 انما هلك بغيره ان ردها سالمة والقول قوله مع يمينه وان قامت بغيره بغيره فلا يضر
 وانه ردها في موضع الا ببينة قال وهذه اقوال اصحابنا ولو قال ركبها بانه ردها
 وانكر ردها بالقول قوله مع يمينه قاله ابن مسجون وتسلط الود بغيره ان كان معه ما
 لم يجر اتفاقا او كان له وراى وصي فجازا واشهد وفيل مكره وان كان عرضا لم يجر اتفاقا
 وان كان مما يكلل او يجوز كالمعام بغيره كالتفدي وفيل كالعرض في ايه لم يجر التسليم للمعام
 لضرر ردها بغير الود وفي معناه من كانت الود بغيره فدرجته ماله او تفر به بغيره
 لان استخفاف الود بغيره من مثل هذا بغير التعمد في اعيان وان كان ماله اياها ان تكون
 الود بغيره

ابن

الود بغيره عينا او عرضا موقوما او مثليا فتذكر في النقص فولي وحكي اللغوي اربعة اقوال
 منع في ذلك في كتب الفقه وكذا في القسبية ثم اجاز له انما اشهد على تسليطه او قال عليه
 الملك ان كانت مرجوعة او مختومة لم يجر وان كانت بغير ردهه ولا غم جاز والكراسة
 فصر عليه في المدة وفي كتب الود بغيره والاهل المتع لانه تصرف في ملك الغير وهو
 غير جاز الا بغير العلم بغيره كالمعام وهو غير محقق وان كان المشتري المودع عرضا
 لم يجر تسليطه اتفاقا الا لو جوز له في ذلك كان محسوبا لانه بغير اذن الملك وانه وان كان
 مما يتكفل اليه لغيره ليجعل ان يبره بغيره كالتفدي اية فتاتي القولان بالجواز والكراسة وقوله
 كالعرض فلا يجوز وعلى هذا يكون اختلاف في بغيره لكن بغيره ايعر وجوبه وانما يبره كالتفدي
 فيجوز كالعرض فلا يجوز وعلى الجواز ليس بمشهور وانما اقره اللغوي ويتبين ذلك بكتابه
 قال واما الفصح والتشيع والزيت وشبهه فظاهر قول ابن الفاسم في المدة ونية انه او تسليطها
 مضت على وجه التسليط لا اجاز انما تسليطها ان يخرج المثل من ماله كالماله اراهم فلو كانت
 مما تختلف فيه الا غرض كالعروض لم يضر اخراج المثل من المدة ولم يجر التسليط وعلى قول
 عبد الملك انه يضر بالخلف بالمثل لا يجوز تسليطها وقال محمد بن ابي اسحق في حنفية فيما عدا
 لنفسه كان لصاحبها ان يخلط الثمن او شيئا فلم يجر التسليط وهو احسن انتهى وفيه يقال
 انه لا يجوز من المدة ونية الجواز ولا الكرامة لاحتمال ان يقال هو ممنوع انتجاع لانه
 تصرف في ملك الغير والغالب ذكر اهله لذلك وانما رجعت بالرد الى الود بغيره لان ردها
 انما يكون التصرف انتجاعا لا الرد هكنا اشهد اليه في ردها انتسلط مالا يجرم تسليطه
 ثم ردها مثليا مثلا فملك المثل بغيره على المشهور وقاله ان ردها باشتراط بغيره ورايها
 ان كانت متشورة بغيره وفي بعض النسخ ورايها ان كانت متشورة وهذه الرابع لاي
 الما جشون في الثلاثة الا قول الدالك والمشهور منه هب ملك وراي الفاسم في المدة ونية
 ردها قال اشهد واصبح وابن عبد الحكم ومقاله قول المدة ليس في المدة لانه يشهد
 ردها بالبينة انما تسليطها بما والا فلا يحتاج في ردها اليها وهو قول خامس وفيه قال قوله
 ما لا يجرم تسليطه النقص والمثلي على احد القولين وعبر اللغوي عن هذه المسئلة بما اورد
 اخرج اليه فانين والبراهم عن ماله الى امانته وعلى المشهور فلا يضر في الا يمين قاله اشهد
 وكذا في الجواز بغيره وخبر في قوله ما لا يجرم تسليطه سلك المذهب وفيه نظر
 لاحتمال ان يقال بالضم والتفدي به او لا وبغيره ثانيا لانا انما منعنا لاجل عدم امتثال الرد
 فقد امتت العلة ابن شعبة وانما اقال صاحب الودع تسليط منها ان شئت فتسلف
 منها فقال ردها في اية لا يبره ردها اياها الا الى ردها اللغوي وهاجبت الميكان وهذه اية
 يختلف في ذلك التسليط من الملك فصار كالماله يجر ثم تكلم على الخلف في ردها اقال لا تقبل
 الضم ووافقه في ذلك من ردها الفصح لاي عيب الحكم ووجه ان السارق يعلم في القبول
 اكثر من غيره وما لللغوي الى عدم الضمان لان السارق يجمع في الضم وقيل عليه فقال
 فلم يكن لزيادة الاعمام ونية كما اذا اقال فقبل فقبل بان تميز ابن عبد الحكم وان قال
 اجعلها في التابوت ولم يبره لم يضر بالفعل لان الفعل على التابوت ماله ونية بالعام
 حتى يصرح بالتمني عنه كذا قال ابن عبد الحكم بالضم انما اقال جعلها في ردها
 فجعلها في فصل خامس لان السارق عينه للضمان اكثر ولما اخرج بنقي الضمان في العكس

لانه

والملق

مائة وه آخر خمسين فخصم من صاحب المائة منها والى على كل واحد منها المائة
 انما يتخذ القار على العارية ثم يفتتحها ثلثا والثلثين الباقي فياخذ ان ليس له ما يفتح قال
 وقال بغير اذن يفتح للمالك واحد مائة بقوله انما ثلثا والثلثين الباقي فياخذ ان ليس له ما يفتح
 ومن يفتتحها يفتتحها ان كانت اليد يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 الله كانت فيه فله الله وفتحه في المدة ما كان له ولا يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 وعنده ان يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 المدة يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 باجره في القول انما ان يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 المدة يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 فيجوز الاجارة على العارية من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 على ربه ما استوفى من ثمنه بمثلها هذا لانه ان يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 وقال الباقي والآخر الاجارة يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 به كلام الباقي وقيل ان كان عليه من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 الخمسة الاقوال والمنع هو من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 اكنه للحد يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 قال يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 بعض غير ما يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 ان يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 بكل ما يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 وهب عن ملك وروى في نافع مثله في المدة من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 وقال ابن الموارث لا يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 لصغير من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 في مع ذلك ولا يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 الباقي وصاحب النفع من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 شحيح لا يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 ماله ما يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 النفع من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 حقه لا على نفسه قال في المدة من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 السلام ولا يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 في كل من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 الحديث لانه المقتضى لاختلاف قول ملك وغيره من العلماء في العام الوارد على سبب
 ظاهر والصحيح عنه اهل الاصول وهو اختيار الفاضل اسماعيل والفاضل ابن بكر وغيره
 من العراقيين الجدل على عمومه وبه يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 بقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واعلموا ان الله لا يفتتحها من يفتتحها
 من ثمنه مما لو علم بغيرها فانه لا يجوز له الاخذ ابن شهاب ومن اصحابنا من يقول ان المستوفى

انما اجم

انما اجمد ما كان يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 لم يكن له اقله ولا يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 بغير عوض من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 وانكر على الجوهري كونها منسوبة الى العارية لانه لو كان كذلك لكانوا يتغيرون ولا العارية عنه
 بل والعارية عنه غير ما خولته من العارية وهي الاخذ والاعطاء يقال لهم يتقاررون من
 جيرانهم ان يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 ليجنس بغير عوض اخر الاجارة وهو غير مانع له قول العدة والعيسر فيه ان قيل يمكن
 ان يجاب عنه بوجوب اجارة العارية او العيسر لاجارة العارية انما يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 ليس فيها تملك منقعة وانما هو فيها اباضة الانتفاع في كل ما يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 فلانه خلاف الاصلح واما الثاني فلان العدة والعيسر عليه بملك المنفعة به ليل انما
 يوجبان لغيرها والله اعلم وهي من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفيما اختلف في قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى
 وقيل عن ابن عباس وابن مسعود انه عارية متاع البيت من القدر والباس وغيره
 ومنه هبة ملك والجموع ان الماعون التدة فروع الله على منعه هو الزكاة المبرورة
 في كل في المدة ما كان واجرة حمل العارية على المستعين واختلف في اجارة ربه
 فيقول على المستعين وهو الاخذ وقيل على المعير لان العارية معروفة فلا يملك الاجارة
 به معروفة منعه اجارة العيسر واختلف في علة اباضة العارية فيقول على المعير وقيل
 على المستعين المعير ماله للمنفعة غير محجور عليه فتصح من المستعين والمستعير
 في يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 على الاول منها فلا يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 محجور عليه اما الاول فيما هو واما الثاني فلانها تبرع وصحة من المستعين والمستعير
 لانها ماله للكل للمنفعة وفيه بالمستعين على الصحيح عند الشافعية انه لا يفتتحها من يفتتحها
 الخلاي هل المستعين ماله للمنفعة كل المستعير او لا وانما ملك الانتفاع ويختص به
 عنه الخلاي في جواز اعارته الثوبه المأجور من الخلاي في اجارته لمن استأجره وكتب له
 فيمن اكره في اباضة يركبها فان قول ملك اختلف في كراهية كرايا من غير ذلك اختلف
 هنا فيمن اكره ومن استعار شيئا الى ماله فلا بأس ان يكره من مثله في المدة ولا بأس
 ايضا ان يعير من مثله في كتب ابن شهاب من استعاره اباضة ليركبها فلا يركبها غير
 وكراهية عارية او كراهية ان تملك الانتفاع كسكنى المأجور من الجلس من الساجدة
 والاسواق له ان يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها
 ربه عنه ناله الانتفاع والاجارة كالمالك في النكاح من ملك الانتفاع ويستثنى من هذا
 جواز انزال الضيف لاهل المأجور من الركة المدة اليسيرة للعامة ولا يجوز بيت المدرسة
 في اجارة ولا اجارة ولا خزن الفضة فيه وكتب له مل المصهار في لاهل يجوز بيعه ولا هبته
 ولا الانتفاع فيه فيما لم يجر العادة كالمصنع الكثير ويستثنى النسخ اليسير من ذلك
 وكتب له المصنف لا يجوز له بيعه ولا اعطاه الهبة للعامة وكتب له البسك
 في الاوقاف لا يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها من يفتتحها

انما اجم

العدالة فحتماً لا تكون له القوة في كماله الخرافة في فوائدها والمستقيم اهل للتبرع عليه فلا
يعار في ملكه مستمرا في نفسه انه يستقيم ان يكون اهل لا يتبرع عليه بالاستقرار
خصوصيته فلهذا لا يعار في ملكه مستمرا لما في ذلك من اهل الكافر المسلم وهو ممنوع
وكذا في المصحف وكذا في لا يعار المصالح لمن يقاتل به في الجبل ولا الاواني لم يستعملها
فيما لا يجزى كالتجر ولا الدابة لمن يركبها لا في اية مسلم ونحو ذلك والمستعارة منقولة مع
بقا العين بالاعمال والنقود فمنه في نفسه ان المستعارة منقولة لا الدابة وقوله مع
بقا العين على ملك ربها وان استلزم الانشباع في هاب العين كمال الاعمال والنقود لم
يؤخذ ذلك عارية بل في حق وانما اللغوي الى انه تصح اعارته الدارهم والدنانير لمن يملك اعيان
نما كالمصروف في جعلها ظاهرة عنده ليراهما الناس فيم غيور في الصوف منه وكذا في الرجل
عليه دين يقر ما يملكه فيستعين بها في ذلك وينبغي ان يمنع هذه الوجوهين ولما
بالقيام على ايجارها فلهذا في المصنف ولا تصح اجارة الدنانير والدارهم وقيل ان لا زماها
ربما صح: والثاني ان في ذلك ايهام للناس في تقريره والله اعلم وان تكون المنفعة
مباحة فلا تستعارة الجارية لا مستمتاع في هذه المعنوية على بقا العين المستعارة
منفعة فحتماً بقا العين وان تكون المنفعة مباحة ولا يرد كونها مباحة في جنسها
فان في ذلك شراً في صحة ملك المعير لها وانما يرد كون تلك المنفعة مباحة للمستعير
فلهذا لا تعار الجارية لا مستمتاع ولا في حقه الوحي ومفادته لما في ذلك من اعارته
الفرج ولانه لا يستباح في ملك الا في ملك او نكاح وشايف عكاً اي ايه رابع في ههنا واجازة
وقد بالغ اهل مكة ههنا في هذا اعتنى منعوا فر من الجوارح التي في اعارته الفروج ويكره
ان يستعمل بها القيم المحرم والنسب والصبيان في نفسه في كماله لا يتبرع في نفسه
ففي اللغوي في باب الاجارة على اجارة الميراث للرجل العرب غير جائزة كان ما مونا في القول
عليه الصلاة والسلام لا يخلو رجل ما مونا في نفسه بينه وبينه محرم وان كان له اهل وهو
ما مونا جاز وان كان غير ما مونا لم يجز الا ان تكون متحالفة لارب للرجل فيما او يكون هو شيخ
فان على ههنا اسم ايه لا بالكرهية ههنا التحريم ونظر اللغوي في باب العارية على انه لا تصح
ههنا خدمة الجارية لا جنسي اذ كان ما مونا وله اهل فان كل غير ما مونا ما مونا ولا
اهل له لم يجز للخدمة المتقدم واستثنى المحرم والنسب والصبيان لا لا مستمتاع
ما مونا في حقه اللغوي ونحوه ههنا منافعها لم لا يجز له اياها من اقرار الواهب في
اصبها مثل ولده وولده واهله واهله لا تصح اذ كانت من ذوات محارمة وههنا اهل
تحت قوله محرم ولا يجوز استعمال اهل الابوين بالعارية وتكون المنافع لها في
يعلق بالابوين كل من يعتق عليه لا لا مستمتاع من قوايع الملك في لا يجوز له التملك لا
يجوز له لا مستمتاع وتكون المنفعة للعبه والامة دون من ههنا واستدل اللغوي
على ذلك بقول ملك فيمن عطل عتق عبده على ان يخله منه شيء ان الخدم مة سافكة قال لانه
بقيمة رضى خلاف ان يعجل له دارهم **باب** قلت هل تلحق الاجارة بالعارية في ههنا قيل
هو محرم وفيه في المدة ولا بأس من جوارح الرجل منه او اخته او ابنته محرم على
رضاع ولله في تحمل ما يملك على معناه **باب** في الجواهر من قول او فعل وههنا هو
الركن الرابع وقوله على معناه ايه على تملك المنفعة بغير عوض من قول او فعل على

او ثور ورجل واهل فيقضي بقلا في او ثور ورجل واهل فيقضي بقلا في او ثور ورجل واهل فيقضي بقلا في
باجارة بغيره وليس عارية وهاهنا صرح به ابن شاسل انه انما يتبرع الى المصنف ولا يتبرع
الى اللغوي فان قوله اعيان قريب من العارية وانما كان اجارة فيمنعها ان يكون مرفق القطار
فيه معلوما سواء كان من نوع واحد كالخفاف او من نوعين كالدواب والبناء وان يكون زمان
العمل فيها من عقد ههنا الاجارة فلا يجوز ان يبيع بغيره كخادم على ان يعطى بغيره بغيره
شبه لا ينفذ في منافع معين يتأخر فيها **باب** قيل انما كان اجارة واشترى كالتملك القدر
في العمل في زمانه في العرف في العمل في المتقدم من القلايين وان ههنا العقد جائز وان لم
يتأخر ايه القلايين يكون عمله او لا ههنا اقال ابن شاسل لم يفسد الجواز لان القاسم
بغيره **باب** ان كان مما لا يباع عليه لم يفسد ان يفتى كذا به وان كان مما يباع عليه
فمن الابينة على نفسه وقال اشيب ولو فامنا في نفسه من تملك ههنا المسئلة والملاح
عليه في الرهن وغيره وحكي ان شيبان في ملكه فوالله لا ضمان عليه الا ان يفسد كذا
في المصنف وههنا كمال مما لا يباع عليه ام لا وعرف اللغوي ان ان شيبان حكى عن ملكه انه
لا يفسد في ههنا الحيوان والعقيد والدواب اللغوي وقيل فيما مقرر خاصة لانه يخفى انما
غيب عليه وقد يرد في هذه القول فيما يراه منه لا كمال في غير ايه الموارد وانما قلنا لا يفسد
الذابة فيمن سرحها ولما من اللغوي ولا يفسد العقد ولا ما عليه من الكسوة لان العقد
حازلما عليه **باب** وما علم انه يفسد سببه كالمشوس في الثوب يفسد ما اراد فسد في
وبما في ههنا في الموازاة ولا يفسد في المجر ما اراد فسد ما اراد فسد في
الحق التوفيق في الجار بالسوس وسوس اللغوي من العار والسوس والحرق النار في
الضمان قال لان الغالب ان النار لا تحترق الا من فعله الا ان يتبين انه من غير فعله وكذا في
السوس من ثمة يحدث عن العقلة عن الناس والمقرر يقول لو لم يفسد لم يتسوس وقرئ
الجار لا يحدث الا لامر كان من الناس من راحته فقام ونحوه قال حيث ضمت الفية في
يوم العارية او يوم التلف فوالله يخرج من القولين في الرهن **باب** لا يتفق بالاستعمال
بغير حمله وكذا في ما يتفق ان كانت مدة العارية في ربة لا يتفق في مثله وان كانت
بغيره في مثله في ربة ما يفسد بغيره انقضاء مدة العارية **باب** وانما اشترى اسفان
الضمان فيما يفسد او ثباته فيما لا يفسد في ايه فوالله في الجواهر اما انما اشترى
اسفان الضمان فيما يفسد كالتياب ونحوها فقال المازري في كلامه المنسوب اليه على
المدة في قولان في المسئلة وقال في شرح التلخيص واللغوي وغيرهما ان قول ابن القاسم
واشيب ههنا على افعال الشريك وان كانا في اختلاف في الرهن العارية معروف شان
لامانع فيه بخلاف الرهن اللغوي وقال سحنون فيمن اعطى لرجل ما لا يكون له رهنه ولا ضمان
عليه انه فاسد فعلى ههنا يفسد في الشيا وبالله في المدة مات الضمان لان
القاسم وانما قاله في بعض روايات المدة فانه هو ايضا في العقيدة لان القاسم
واشيب في بعض روايات من كتاب العارية قال وعلى ما حكى ابن ابي رية في المختصر عن
اشيب في المانع فيمنع كذا الضمان عليه ان يشره جائز بغيره الشريك في العارية
قال لانه الزم في المانع فاحرم في المستعير لان المعير اياه اعاره على الضمان وفيه ففسد
المعروف معه من وجوبه لان يكون له من اسفان حقه قبل وجوبه فلا يلزمه على

او ثور

قال وان كان مع قوم في سعة في شتمه وانهم اعلمهم بضياعه في ذلك وحلله بمحضهم عليه وسفك
 عنه من يومئذ حصة باء وقال غير الفوا قوله في رفع الضمان والكرا المراء بالقيم سجنو وعلى
 هذه اكل من ابن الفاسم وسجنو فافقر اهله وفر في ابن الفاسم بان مسئلة الـ ان منه تعمر
 به في الكرا وهو مدع اسفاه له وهنالم تعمر منه بضم وروى سجنو هذا ان المستقيم
 مدع لمعروف زابط على ما اقر به الواهب ولا يلزمه من المعروف الا ما اقر به وهذا يعينها
 برسول موافق للمستقيم او مخالف كذا في شيعته وهذا المسئلة ان الرسل المستقيم رسولا
 فاعاد الى مسافة ثم اختلف المعير والمستقيم بالحكم الاول رسولا صلا في الرسل او كذا به
 او كذا به لانه انما شتم على فعل فعبسه واعلم ما ذكر من تساويه الحكم بالنسبة الى شتم
 صحيح واما عن ابن الفاسم فيم المسئلة فيمن يعثر رسولا الى رجل يعثر له امانة الى يرفقه وقال
 الرسول الى فلسكين فعثر عن المستقيم واعترف الرسول بالكتابة ضمنها وان قال في ذلك
 امر قبيح واكتبه المستقيم فلا يكون للرسول شتم لانه ختم وتمت المسئلة بهذا اكثر
 الروايات وعليه اختتم البراءة عى وزا ابن ابي زيد في مختصر المستقيم فان الا ان يكون له بينة
 على رعم وصحت هذه الزبابة في جرد اية يحيى ابن عمر وعلى هذه الزبابة في ليس الحكم مستويا
 وروى بعضهم انه لا يتخرج من هذه الضمان في مسئلة عبه الرحيم وقال جماعة بل المسئلة ان
 معتبر فتان وانما ضمن المستقيم في هذه الم يقع بكتبة المعير في لا حفيضة عنه في مما قاله
 الرسول في مسئلة عبه الرحيم هو مكتوب للمعير في كذا عياض في واذا اتارعا في ردها
 والقول قول المعير فيما لا يملك والمستقيم في قلده في فيما يغاب عليه لان المستقيم في لا
 خط مدع للرفع قال الموازية ومساو فبضابينة او بغير بينة لا يقبل قوله في الرابطة
 وخرج الاخرى قول لا يقبل المستقيم ان اقر بغير بينة انه يقبل قوله في ذلك وفيه من كلامه
 ان المستقيم في فيما لا يغاب عليه وكذا في قال محله كل من يقبل قوله في التالف يقبل قوله
 في الرابطة يعثر لو كان كذا في الرابطة لا مكران في غير الى عوى الضمان وفي علمتها ان هذه في الفينة
 ضعيفة في الوعد لا ترى انه لا يقبل قول المودع في الرابطة انه يقبل في الفتياع في القصب
 اخذ المال عنه وانا فم من غير حراية في القصب لانه اخذ لكل متلف فملا بغير رضاه حبه
 فيتناول السرقة والاختلاس والخيانة والحراية والتقصد ورسمه المصنف اصلا حبا
 بقوله اخذ المال الى اخره في اخذ جنس واخرج بالقيم ما اخذ من ربه اذ اخذ او استمسرا
 كالسرقة والخيانة والاختلاس لان الفهم يستلزم عدم يوغنه بعلم صاحبه لا يقبل المختلس
 منه يعلم باخذ المال فيه خل في كلام المصنف وبهم الخ غير مانع لانا نقول المختلس منه
 اخذ يعلم باخذ المال بعلم الاخذ فلا يملك عليه الفهم في الفهم يستلزم عدم علم المودع
 منه بما فيه واخرج بالقيم ما اخذ في الاخذ وانا كذا في الامام الزكاة من الممتنع وكذا في
 المقصوب منه المال من القاصب ولما كانت هذه في الفيو فتناول الحراية في المصنف من
 غير حراية ليخرج حبا ولا خلاف في تحريم القصب والاجتماع عليه في ويؤخذ بحوال المقصوب
 من مال الصبي المميز ويوجب وكذا في ثمن ما افسده او كسره بخلاف ثمن ما يبيعه في
 يعنه ان القصب يتصور من غير البالغ ويؤخذ بحوال المقصوب منه من ماله ولا خلاف في ذلك
 لان اتلاف المال من باب غلب الوقع لا يشتر في فيه التكليف وقوله ويوجب من باب
 اولي ولا خلاف في قائه به البالغ قال البيهقي ولا يفسد في ذلك عفو المقصوب منه واما غير
 البالغ

البالغ فقال ما ذكره المصنف هو ما هو المذهب والمقصود من المتفهم من في المقدمات لا يوجب
 من لم يبلغ الحلم لقوله عليه الصلاة والسلام رفع القلم عن ثلاث الخبيث وقيل يوجب
 في المكتف قوله وكذا في ثمن ما افسده في هذه المسئلة عن اهل المذهب من باب
 التقصد لان باب القصب في المذهب هيبة التقصد فيس حكمها في الجملة وان استويا في هذا
 الموضع ومما في المصنف ثمن ما افسده المميز او كسره هو متعلق العرف من مثل او فيه
 ولا في لفت ثمن لتتم له المظالم في ثمن ما يبيعه لفتا كما ثبت له معنى في ذلك انه اذا
 طاع الصبي شيئا من ماله وبيع ثمنه واتفق في ذلك ثمن فلا يلزم بيعه ويقضى على المشتري
 بره المبيع ولا يلزم الصبي شيئا من الثمن لانه خرج من يده كمواعاة خلاف ما افسده الصبي
 او كسره ليصنف حقيقة لان الافساد اعم من التكسير وفيما فيمن يعثر يتبعه لا يبق
 في اخذ في ماله واتفق الثمن في القصب ولا عيبه في التيمم ولا في ثمنه الاستشهاد
 ثمانية في ذلك ويجوز ان يكون هذا المستشهاد لعدم امضاء البيع وهو اذ وضع عليه يده
 باء في ربه ويجعل هذه اقرب من الاول وفيه فكل الاول والاول في هذه اموال ضعيف
 وان غايته ان يكون وكذا على حقيقته ولا يلزم بيع الوكيل على الحق واما غير المميز
 وقيل المال في ماله والدم على عاقلته وقيل المال في كالمجنون وقيل كلاهما في
 هذه املا بل قوله المميز والاقوال الثلاثة حكاهما في الجواهر المصنف في قوله والدم
 على عاقلته في ان اذ كانت اليد التالف فملا عدا وقيل المال في كالمجنون في الدم على
 العاقلة كما تقدم ويؤخذ من هذا ان ما اتلفه المجنون هو وقيل كلاهما في هذه كالمجنون
 والقول الاول والخم لان الضمان من باب الوقع الذي لا يشتر في فيه التكليف محله وان كان
 صغيرا فملا في عليه من عقل كالمجنون وقال ابن الفاسم ان افسه شيئا فان كان
 كالمجنون فملا في عليه من عقل كالمجنون وفيه عليه وان كان مثل ابن سنان فملا في
 في ذلك عليه وقال في العتبية ما اصاب المجنون والدم لا يقبل والصبي الصغير من سنة
 ونصف ويؤخذ في من فملا في اموال الناس فهو مدع ويجعل المولد مورا في الخلا
 في هذه المسئلة عدم التمييز وهو حسن في العفة غير ان الروايات لا تساهل في
 وانما تعرضوا للفت في هذه المسئلة بالنسبة فيقال ان سنتين وقيل ان سنة
 ونصف وقيل غير ذلك ويكون بالتقويت بالمباشرة او بالقبضات اليد العاقلة
 في ان يكون الضمان في عليه السبب او بالمباشرة اليه في السببية او بالقبضات اليد
 العاقلة في يكون مفعولا على قوله بالتقويت ويكون للضمان سببان ويجعل
 ان يكون مفعولا على المباشرة ان يكون الضمان بسبب التقويت والمباشرة اما المباشرة
 فهو سبب محسوب من اذ قبضات اليد العاقلة في فعل هذا يكون الضمان بسبب
 واحد في المباشرة كالاكل والقتل والاعراف في وهو مجمع عليه في يقتل الحيوان
 او ياكل الشئ المقصوب او اتلافه باحراق او بغيره في قبضات اليد العاقلة في النفول
 بالنفول في العقار بالاستيلاء وان لم يسكن في النفول في الحيوان والعرف في النفول
 بغير قلوبها في ذلك جسم او في ضده في العقار بالاستيلاء وان لم يسكن في ذلك
 والاتلاف عليه وفيه على خلاف في حبيضة ربه الله فانه يرى ان يجره اليه ليس
 موجب للتضييع بل حتى يضم اليه النفول من قلوب غصب السكنى في نية من الدار لم

والحمد لله

يضرب الاقيمة السكنى...
 غصب المصلحة او اتلاف بغير المصلحة ولا يبرؤ من التهمة...
 والمستاجر او لا يتقدم وصياني حكم التهمة...
 حتى التي تعدى عليها وهذا الحسن ولو لم يرد ولا كلفه...
 المشتري من مستعجل ومستاجر انه يضر الرقبة...
 قبل المتعلق على الدابة...
 في باب الغصب فيجب فيه التهمة...
 اي يكتفي في وجوب الضمان في التهمة...
 فكيف في كونه وفي تقديم الكلام...
 اخر مثله...
 ولما اوجب الضمان على المالك...
 او يبيح...
 اليه ثم عزى العمل...
 به المأمور على العمل...
 الامر وان يفي عليه...
 يتفرقه ولا يمكن منه ولو وقف لصاحبه...
 لا يشترط على المأمور...
 ان ياتى...
 اكثر رجل اخر على ان ياتى...
 في ذلك ربه من غير كراهة...
 في المالك...
 ومما هو ان الغصب...
 حتى يبرأ عنه...
 في ملكه...
 لانه المباشرة...
 لهذا لو فوى...
 كان انسانا...
 فكان او على...
 عقيب الفسخ...
 فيجب...
 فشرى...
 جعله...
 في الاول...
 والثاني...
 الدار فيما...
 ان لم

ان لم يكونوا فيما...
 في باب المراه...
 الثاني...
 الغاصب...
 باب الوضوء...
 لصيق...
 الغاصب...
 لو اكره...
 منه...
 مع...
 ومن...
 كما...
 هذا...
 الاكره...
 من...
 من...
 يضر...
 العبر...
 الاول...
 اهل...
 بشي...
 فقام...
 فلما...
 انما...
 به...
 يضر...
 غير...
 المشقة...
 في...
 في...
 وع...
 عليه...
 ف...
 يستاجر...
 الرسول...

التي ان بعض مثل الحنكة ولو استهلك غزلا فيمتد وفيه مثلته فهو كاهن وهو
 مبيع على ما تقدم ولو استهلك كاهنا في زمان القلا ثم حكم عليه في الزنا فما
 لم يمتدور انه انما يفتي بالمثل وفيه فيمتد يوم القلا واشتار النخعي الى ان القوا فيتم
 القيمة مخرج على القاصب يوم اقل القيمة والمقوم كالحيوان والرفيق والعروض
 يتلف بصفة سماوية قضي فيمتد يوم القاصب وقال اشيب بالاكث من القاصب الى
 التلف لعماء كرا والمقصود من تلفي ومقومه وتكلم على التلفي تكلم هنا على المقوم وذلك
 انه بعض بغيره وهو المذهب وتلف الباجي انه روي عن ملك انه قضى بالمثل كالتلفي
 وهو مذهب القاصب والاشيب في اية صيغة المازري هي ان اجبت في نسخة من المتفق وهو
 وحكم منه او من الروايات التي ذكرها في ذلك عنه تتلف بصفة سماوية احتقر
 به من ان تتلف بصفة القاصب او غير له وسياتي في المشهور كذا في هذه القيمة
 فتعقب يوم القاصب وقال اشيب وامر وهب وعبد الملك بعض الاكثر من يوم القاصب الى
 يوم التلف لانه في كل زمان غاصب ويخلف في المقوم التلفي الجزاء واختلاف اهل القاصب
 منه في الجزاء او يفتي له بمكيله او وزن يتخلفوا والجزاء المستهلك لا يفسد عنها على
 قولين الا هل تكتفي به من لئلا لا اهل القاصب فيه بالمثل وانما عمل عن ذلك للقيمة لا امتناع
 الا حلا على حقيقة المكيل في المكيل والموزون فانه اهل ما هو اقل من حقه لم يمنع
 من ذلك والقول الثاني انه لا يمكن من ذلك لان نفس الاستهلاك او جيب القيمة فليس
 للمقصود منه تغيير هذه الحكم فان تلفه اجنبي غير بين القيمة من الجاني يوم الجنابة
 وبين ما على القاصب منه في بعض اثار تلف المقصود اجنبي غير القاصب فيه مخير ان شاء
 اخذ القيمة من الجاني وان شاء اخذ ما على القاصب واهم المصنف في قوله ما على القاصب
 فصد الا في حال المشهور وما به وانما غير لا في كل واحد منهما حصل منه سبب الضمان وهذا
 بالقاصب وهذا بالتلف بخلاف القاصب على المشهور في بعض خلاف ما اذا اكل القتل من
 القاصب فان المشهور لا يغير لربه وانما ياخذ بالقيمة يوم القاصب وهو قول ابن القاسم
 واشيب وقال سحنون وابن القاسم في اية القولين وله اخذ بالقيمة يوم القتل لا اجنبي
 لا في القتل فعلى ان من حجة ربه ان يقول لا او اخذ بوضع اليد وانما او اخذ بالقتل وهو
 افيض وهو ظاهر الا ان ابن القاسم لم يقتضيه في الاسباب في الضمان ان كانت من بل اقتضى
 على الاول منها وحكي ابن جونسار وسحنون يرجع الى قول ابن القاسم في حجة ما ذكره المصنف
 من مخالفة القاصب لا تتلاف الاجنبي على المشهور وهو الصواب وفيه ذكر في المطبوعة و
 غيرهما وهاهنا كلامه في الجواهر انه لا فرق على المشهور بين جنابة القاصب وغيره عن
 ثم تتبع القاصب الجاني بجميع القيمة في بعض اثار الاختلاف المقصود منه اتباع القاصب
 وترك غلبه الجاني بالقاصب في اخذ القيمة منه اتباع الجاني بجميع قيمة السلعة يوم
 الجنابة لا في اخذ بها فيمتد من القاصب فليكن له للقاصب في جميع القيمة اية الجنابة
 كانت معسورة له اخذ منه او كانت اقل مما اخذ منه اما ان كانت القيمة يوم الجنابة
 اكثر ففيه عليه بقوله فان كان ما اخذ له ربه اقل مما يجب له على الاخر فثلاثة المشهور
 ياخذ الزايط من القاصب لا من الجاني في ان اخذ ربه القاصب اقل القيمة من القاصب او
 من الجاني في كل ان يرجع على الاخر الذي لم ياخذ منه القيمة بتمام اكثر القيمتين في ثلاث

افعال

افعال الا اول انه يرجع وهو ظاهر قول اشيب والثاني انه لا يرجع وهو الذي ياتي على قول
 سحنون والثالث الفرق وهو قول سحنون وابن الوار ونصر عليه في المدونة في احد شقسي
 المسئلة اعتد انه يرجع على القاصب بالقيمة ونقل ابن جونسار انه يقول على ذلك ابن القاسم
 واشيب ابن الوار لانه يقول انما اخذت من القاتل ما يجب عليه للقاصب ولي على القاصب اكثر منه
 جمل كغيره من القاصب والزم على هذا بعض القرويين ان لو كان للقاصب غرامة لم يكن هذا الحق بما
 اخذ من القاصب لانه انما ياخذ له عن القاصب من غريمه الا ان يرجع الضمان عن القاصب فلا
 يتبعه بقيمة القيمة ويكون له ما اخذ من الجاني من غرامة القاصب وعن ابن القاسم فيمن
 ساق سلعة في عقال غير واحد ما شتا فاقطعت بغير ما اعطى بها وقال سحنون فيمتد ما
 عقال عن ابن القاسم هو رواية عن ملك في العتبية وراة اعدا كان قد نوالا الناس عليه ولو
 شاء ان يبيع به باع وقال سحنون لا يضر الا القيمة انه هي من المقوم تلك فليس في المسئلة
 من القاصب او القيمة وجعله في البيان بعض القول ملك قال في الامور منقوص ملك فليس في المسئلة
 الاضواء وجعله غير ثلاثة على ما هو ظاهر فان وجد في غير مكانه فثالثا لابن القاسم ان كان
 حيوانا فليس له الا اخذ له في غير جيبه وبين القيمة في موقعه في قسم كلامه في نقل المثل
 وتكلم هنا على نقل المقوم وفيه فقه من القول الثالث يدل على الاولين فيكون الاول افيض لربه
 اخذ له وهو قول سحنون والثاني غير ربه في اخذ او اخذ فيمته في موضع غصبه قال في الفقه ما
 وهو قول اصبح وهاهنا روايت عن اشيب وعبد ابن جونسار والباقي عن اشيب تصرح باختلافه
 ابن الوار وفيه بالجلد البعيدة عن محل القاصب والثالث الفرق بين الحيوان والعروض فليس له
 الا اخذ الحيوان وغيره والعروض ونفسه المصنف لابن القاسم تبعا لابن جونسار وقال انما هو
 رواية سحنون عن ابن القاسم عن ملك في المجموعة وفيه ذكر لما ذكره ابن جونسار في
 الباجي ان ابن القاسم روى عن ملك في المجموعة ولا يلزم من ذلك ان يكون ابن القاسم لم يقله قال في
 الفقه ما بعد ذكر الثالث وهذا في الحيوان التي لا يحتاج الى الكرا عليهم كالدواب والوحش
 من الرفيق واما الرفيق التي يحتاج الى الكرا عليهم من بلد الى بلد فحكمهم كالعروض وحكي ابن
 زرقون وغيره عن ابن القاسم في الموازية قولنا اخذ ان نقل الحيوان والعروض فوجب له قيمة الحيوان
 والعروض ياخذ له ما حيث لقيته فلو وجد القاصب غرامة فله تضمينه في بعض فلو وجد
 المقصود منه القاصب بغير بلد القاصب وليس هذه الشيء المقصود فلا يختلفان له تضمينه
 القيمة لما عليه في الضرر وله الضرر الى المبلغ لا في تلك القاصب الخرم مع المقصود منه
 او مع وكيله ليقبض منه المقصود فلو رجع بالهابة من سفي بغير بخالها لم يلزمه سوا
 هذا عنه ابن القاسم بخلاف تعقده المتكسر والمستعين في الجميع فوالان لو رجع القاصب
 صبه بالهابة من سفي بغيره واخرى القاصب بخالها لم تتغير لم يلزم القاصب سواها فلا تراه
 قيمة الهابة ولا في تلك المصداقة بخلاف تعقده المتكسر والمستعين في اية الجنابة
 وبما له بغيره فان ربه بالخيار فان اخذها او كرها من موضع التعلق الى غايته
 وان رآه اخذ قيمة اية من المكان الذي تعقده منه ولد الا في الاول والآخر وممكن اهل ملك
 في المدونة والموعود في جميع يجهل ان يربطه في كل مسئلة فوالان اخذها قول ابن
 القاسم ويكون ربه يملكه على ان كل مسئلة قولين والمشهور متعاكس ويجهل ان يربط
 في كل مسئلة فوالان غير قول ابن القاسم ويكون المسئلة ثلثة احوال والوجه انه هب

افعال

ع قال واحد القولين ليس له ما الا انه اية في القاصب والتعبد معا وليس له تضمين القيمة والقول
 الثاني انه محتمل في الجمع بين اخذ العادة واخذ القيمة او من قول من قوله سعي بعينه انه لو
 تعبد به المستقيم او المكنته موضعاً قريباً او زماناً قريباً انه لا يكون له تضمين العادة في
 الباطن انما المستقيم اياماً يسيرة في ايام الكرا فلا ضار عليه وانما له الكرا في ايام
 التعبد مع الكرا الاول فانه ملك واجبا به قلت فما الجواب عن قول ابن الفاسم قال
 في النكت لا المستقيم والمكنته انما تعبد به على المنافع لا في الربا فيقر ما كرا تلك المنافع والقاصب
 انما غصبه الاعيان فلم تكن عليه قيمة المنافع ولو انه فصل الى غصبه المنافع خاصة لكان
 عليه كرا او ما مثله ان يربطه عايدة بغيره الى موضع فياخذ بها غصبا مما يعلم انه لم يفهم غصب
 الرقبة فالنكت وينبغي في المكنته او المستقيم انما تعبد به بالعادة المستقيمة واما بها
 بتلك عيب يسمى وجوباً له بها ما نفى العيب ان يفسد من كرا الزيادة على المسافة
 فقد اريد لك الجواب انما من قيمة العادة مثلاً ان يكون نقصا العيب الخمس فينتقص من كرا
 العادة خمسة او الربع فيفسد من كرا العادة ربعه وابع هذا بعض شيوخنا من اهل
 بلدنا وهو صواب عنده فتمامه وفيما لو نقل الجارية الى بلد ثم اشتراها من ربه
 في بلد اخر جاز وقال تشبه بشرا ان تعرف القيمة ويشتريها ما يجوز فيها بناء على اصلين
 المسلمة ووجوب القيمة في لو نقل القاصب وتصور المسئلة من كلامه ظاهر وهذا
 المسئلة نعم المدة ونية في المدة جازية الشراء بناء على ان الاصل مسلاً متفقاً في موضعها وروى
 اشبه ان قيمته اقل وجبت على القاصب بوضع يده عليه فلا بد ان يعرف قيمته ويشترى بها
 بما يجوز ان يشتري به تلك القيمة وبه قال صاحبون ومال اليه ابن الموارز في رفع القفا وان
 كان من حق الجارية فليس من حقها عقد المعاوضة فيها على القدر وعلت بقوله المسألة بل على
 انه ليس من شئ يبيع المقصود من القاصب ان يخرج من يده القاصب ويقيم به ربه كما شئت
 بعضهم وانه انكر بالقيمة ملكه القاصب فلا رجوع له في مثل الا يقر على المشهور وان كان في مؤد
 فله الرجوع في بعض ايام ان القاصب ان العبد ابقا وعلت العادة وتشبه ذلك بضمي عليه
 بالقيمة ثم وجه الابن ونحوه وان كان قد تيسر كذا به وهو معنى قوله مؤد اي كمن خلاصاً
 كان له الرجوع فيه اي وانه ان يبيع على اخذ القيمة وان لم ييسر كذا به وتيسر صدق في المشهور
 انه لا رجوع له فيه وتمنع المعاوضة وقبل له الرجوع كما لو مؤد بناء على ان المعاوضة
 وقعت على غير المقصود او على الخلو له بينه وبين ربه فانه اوجب زالت الخلو له اشبه
 وحلف انه لم يبيعها عن ربه واخذ فانت من مؤد ومفقت له انما كانت على المدة التي حلف
 عليها ابو الحسن في تفسيره قال في المدة ونية الا ان يكثر افضل من الصفة بامر من يملكها
 الرجوع بتمام القيمة وكان القاصب لزومه القيمة فيحلف بها وقال لا تشبهه ومن قال له
 اخذها بغير اخذها لو فكل القاصب عن اليقين في معتقدها وحلفت على صفتك ثم خفت على خلاف
 ذلك كنت قد علمته في القيمة فيرجع عليك بما تربط عليه ولا يكون له ردة الجارية وحكي
 اللحن عن ابن الفاسم في المسئلة ان المقصود منه ردة القيمة واخذ الجارية اعني انما انكر
 ان صفتها على خلاف ما حلف عليه ابن يونس قال بعض الفقهاء وينبغي انما اقر القاصب بخلاف
 ما غصبه مثلاً ان يقول غصبت جارية ويقول المقصود منه عتقها فكل القول قول القاصب ثم
 حكى انه عتق ان يكون له الرجوع فيه كالكسب اخفى ذلك لانه لم يقرم من قيمة المدة شيئاً
 بخلاف

بخلاف اتفاهما على العبد ويختلفان في المدة وانكر لو غصب جارية من غيره فيمدها
 فيمدها عشرة ووقلت انت جارية بغيرها فيمدها مائة مما يصح للولي والامير ان ذلك
 كجحد المدة انتهى باختصار والقول قول القاصب في تملكه ومقتنه ومبلغه في بعض ايام
 اخذ القاصب والمقصود منه هل تملك الشيء المقصود ام لا او اخذها في مقتنه ومبلغه
 والقول قول القاصب لانه غارم وان غصب جارية وانما غصبها في مقتنه ومبلغه في
 القاصب في المدة مع يمينه انما التي يمينه فان اتى ما لا يشهد به في المقصود منه مع
 يمينه وكذا لو فسر ملكه في المدة ونية على وجوب اليقين على القاصب انما اخذها في مقتنه ولم
 اريد الا ما كانت وجوب اليقين على القاصب انما على التملك لا كنتم فيها في الشيء المستحق انما
 كان ما يقاب عليه انه يحلف انما على المشتري تملكه وكذا لو فسر ما يقاب عليه ولا يمكن
 ان يكون القاصب احسن حالاً منها وفيه نص على وجوب اليقين تملكه في التملك وقال اشبه
 بهما والقاصب مع يمينه وانما على ما لا يشهد به كالموفاق هي بكراً صلاً وفي القسبة عن
 ملك يمين غصب صلاً من رجل والناس ينكرون فيه ولا يقرحوا في تملكه فانه على ربه ما على ربه
 اخذ به الاخر ولم يفتحه ولم يقرحوا في التملك كمن فيها او يقرحوا في التملك ان القوا قول
 المنتصب مع يمينه وقال محرم وابن الما حشور واشبه القول في هذا وشبهه قول المنتصب
 منه انما على ما يشبهه وان مثله يملكه ابن يونس يربطه ويحلف وفيه اختلاف في يمينه
 كالكسب فانه على رجل ما يبيع فيقول المملوك لا اءراءك على شيء ام لا فيقبل بلغة المدة
 ما قاله بغير يمين لانه لا حقيقة عنه ولا ان الشاهد لو حلف لم يمكنه ان يحلف فيمدها لانه
 في يمين المدة على التحقيق واما انما امر حرام لم يفتحه والقول قول المنتصب منه مع يمينه
 فيما يشبهه لانه يدعي حقيقة واما ان غاب عليه وقال المدة كان فيما كنه القول قول
 المنتصب مع يمينه انتهى ولو ولدت ثم مات الولد ففيه نفي القفا في قول ابن الفاسم
 واشبهه ولو فتلد منه يعني ان اولادته الامة المقصودة فان قتل القاصب الولد
 ضمنه انما فادان ما تيسر في قول ابن الفاسم في المدة ونية لا ضار عليه فيه وقال في كتب
 ابن شعبة في غصبه وهو قول اشبهه وابن وهب وعمر الملك ونحوه على تقليد شبهه الولد في
 في الولد والقاصب لان الله يشر القاصب انما هو الام وحدها وتلك اختلاف ايضا في
 ما تاملها هل لا يضر الا الام او يضرها ويرجع قول ابن الفاسم هناك ان القاصب انما امر فيه
 الام فانه يضمن يوم القاصب فيقف ربه ان ملكه من يومه فيكون ولدها نسا عن ملكه
 فان ماتت الام وحدها فاشبهه بقول باخذ ربه فيمدها مع عين الولد وابن الفاسم يقول
 ليس له الا اخذ القيمة في قول الولد او اخذ الولد في القيمة وان وجدها مع انقواب الفاسم
 واشبهه على وجوب ربه بها معاً وهذا هو المعروف بل حكى صاحب المقدمات ان القاصب انما
 عليه ونقل غير عن السبيور انما قال الولد غلة لا يلزم ربه حيث الزمنا القاصب في
 الولد بالمعتق في ذلك يوم الولادة ونحوه عليه اشبهه في الموازنة وخرج اللحن على
 القول بان القاصب يقرم على القيم ان يقرم قيمة الولد يوم الموت وانه بان الولد في
 قيل انه غلة لا يلزم ربه لو كان موجوداً فلا يمنع ان يرعى فيه هذه الخلاف في
 تعبد بسماء ويغيب له الا قيمته او اخذها بغير شيء في بعض ايام تعبد بسماء
 المقصود بسماء اي ما مر من الله تعالى لا بخلافه القاصب او اجتنى فيه محتمل في امر من

لا ثالث لها ما ان ياخذ من القاصب القيمة يوم القاصب او ياخذ له بقيته بقدر شئ به
 ارش العيب لان المقصوب منه كل فاعدا على تضمين القاصب جميع القيمة فنكسار
 المولى انه لا فرق في العيب بين ان يكون خفيف او كثير وهو المشهور وعلم ان الجلاب
 فوالا اخر انه لا يضمن المقصوب بعد وثبة عيب يسمي عياض ورجحه بعض المتأخرين من شيوخ
 حنابلة انتهى وفي الموازنة انما عيبه اراها فاعدا لم يضمنه بل يضمن الاقيمة ما انهم
 او ياخذ على ما هو عليه فان انهم جلاب ضمن القاصب قيمته فقال لا يضمن هو مثل ما في
 الجلاب ورجه عليه الخازنري بانه يحمل ان يرضى هذا القول بموت المالك تسلم متقدمة
 فلا يضمن حملتها بل لا يضمنه ورجه بانه لو راعى ابن المواز هذه الماد في رضى انما
 جلاب المالك ورجه ما هو ورجه لا وحكي الباجي قولنا فاني عندنا ان المقصوب منه في
 العيب الكثير ان ياخذ السلعة وقيمة ما فيها من جنابة اجنبية له اخذ واتباع
 الاجنبى او اخذ قيمته من القاصب يوم القاصب ثم يتبع القاصب الجاني بقية وان
 تعيب المقصوب جنابة اجنبية غير القاصب بوجه بالخير او وحسن اما اخذ عيب شئ
 ويتبع الجاني بقيمة الجنابة واما اخذ قيمته كما ملته من القاصب يوم القاصب ثم يتبع
 القاصب الجاني بما كان جملته به من السلعة وليس له من السلعة ان يضمن القاصب
 قيمة الجنابة قال في المدة وقيل ان كانت قيمته يوم القاصب عشر دين ونقصها الفتح
 الخمس فاخذها ربا وما نقصها وما لك عشرة فكثر الى قيمته يوم جنابة الاجنبى
 عليها فان كانت مائة وقيمتها مائة وخمسة عشر فكثر بها من الجاني خمسين واعلى
 للقاصب منها عشرة واخذ البقية ان يونس وهذا على ما ذهبنا اليه ان القاصب
 لا يرجع ولا شك في مخالفة هذا القول لذهب المدة وانه لا مكر ربا من اخذ السلعة
 مع ما نقصها وانكسار القاصب عيب شئ يعني انما غصب مائة فقيمة الشئ بين
 فكسار فان له عيب يوجب له ربا الخيار كما تقدم بين اخذها فاقصده او يضمن القاصب
 قيمته وهذا اخص عليه اشتهر واستثنى المصنف في هذا النوع على ما في المدة وانه اغيب
 تشابه من متاعه لا يستلزام ما ذكره في ذلك واستشكل بعضهم قول الشئ في انكسار
 الشئ بين من حيث انه لم يجعل ما حذرت من كسر عيبا بل انكسار القاصب بين من
 نقصه سوفا من عشرة الى درهم ولم يتعيب لم يلزم سواها على المشهور كما لو زاع
 يعني انه اخذ انما نقصه من السلعة والمشهور انه لا خيار له ربا وليس له سواها
 والفتاوى يرى ان نقص السوف كنقص الدنانير فيكون له ربا الخيار وهو مروي عن مالك ورجحه
 ابن يونس وغيره فان نقص السوف لا يوجب له المثل الذي حرره المصنف لا يضمن على العيب اليسير
 وايضا بانه الجارة على المشهور في المتعة على الدنانير المكثرات يوجب ربا على مسافة الكراء
 ثم يرد على حاله ان له ربا قيمته فيمتنع لانه حبسها على سواها وفيه تقدم في ذلك قوله
 كما لو زاع استغنى به المشهور ان لا يعثر ربا على السوف فكذا لا يعثر نقصها وليس
 المراه المشبهة لاجل هذه الخلاف فان الخلاف ليس بموجود في الزيادة وذهبنا الى ان
 مع كون جنابة القاصب كالا اجنبى قولنا لا يضمن القاصب عيب شئ يعني واختلف انما
 جنى القاصب على الشئ المقصوب جنابة ووالثبات هل له الجنابة الاجنبى فيجنس بين
 ان ياخذ به القاصب في اخذ بقيته يوم القاصب او ياخذ له بقيته في اخذ سلعة
 وارش

سلطنته وارش الجنابة واليه ذهب ابن القاسم واختلف في ما يضمن من كسار الشئ او قال
 ان يضمن ليس له الا اخذ على حاله يعني ان جنابة او ياخذ قيمته يوم القاصب وهو اختيار
 محمد والمدة ذهب سحنون لانه قال ما ذكره قول ابن القاسم هذا خلاف ما قاله ابن القاسم في
 القتل والى هذه المعارضة اشار المصنف بقوله في استشكل الفرق بينه وبين القتل في
 ذلك لان ابن القاسم لم يلزم القاصب ان ياخذ له الاقيمة يوم القتل ولم يجعل قتله كقتل
 اللصبي ورجه لا ابن القاسم بان القتل اطلاق لجميع الدماء وانه لا موجب للتضمن فيقتضيه
 المقصوب يوم وضع يده عليه واما دفع اليد وشبهه بان عيب المقصوب به باقية وانما
 بقيت عينه فقط يكون له عيب في غير شئ عيبه وحكي انه مما عني عن ابن القاسم التخصيص
 في قتل القاصب واليه ذهب سحنون في الجملة ثم رجح عنه والزم ابن يونس سحنون
 على قوله ان له ربا القيمة ان يملك القاصب بما نفقه الفتح ان يقول انما كان الفتح باس من الله
 تعالى لا تسيب القاصب فيه حر ولو قتل العبد فاما ما ضمن شئ لو قتل العبد المقصوب بقدر
 سيب القاصب خذنه بوضع يده القاصب عليه ولو كان القاصب هو الذي جنى قتل فاما ما
 حرر فان تعلق ارش من قيمته فقال ابن القاسم تعيب سلعة فان اخذ القيمة بالقاصب اسلأه
 او عداؤه وان اخذ له سيبه فكذا وقال ان يضمن يسلمه السيب او يقد به او لا ثم يرجع
 بالاقول من قيمته او جنابته شئ يعني فان جنى العبد المقصوب جنابة وتعلق ارش من قيمته
 فله عيب حذرت فيجنس ربه بين تضمين القاصب قيمته او اخذ له بقيته فان اخذ تضمينه
 صار القاصب كالمالك فيجنس في اسلأه في الجنابة او قد ايد بان جنابة وان اخذ ربا العبد
 اخذ له فكذا في جنس في اسلأه او قد ايد ولا يضمن لتسبب العبد على القاصب عيب هذا
 وقال اشتهر بضم سيب العبد كما قال ابن القاسم في اسلأه او قد ايد واي وجه اختياره
 كان له بعد ذلك الرجوع على القاصب بالاقول من قيمة العبد او ارش جنابته لانه ان كان
 الارش اقل من القيمة فهو القدر الذي له حله القاصب فيه وان كانت قيمة العبد او ارش
 اقل فلا يلزم الجاني الا ذلك وهذا القول ايضا لابن القاسم في التسمية قال في السوف ولا فرق
 في ذلك بين العبد والحر والكلان العبد لا يضمن فيه بان يكون حر او عبيد في الجنابة المتأ
 له كالمأمومة والجميلة وكذا لكان كانت جنابة على عيبه وفيه القصاص ولم يوجب سيب
 العبد المجنى عليه ان يقتل واما ان اقتصر سيب العبد المجنى عليه من العبد المقصوب
 فيما دون النفس فليس له ربا العبد المقصوب الا ان ياخذ عيبه كما هو في ضمن القاصب
 قيمته يوم القاصب انتهى وقال بعض المشيوخ يحمل قولنا اشتهر على الجنابة التي جناه
 العبد كانت خفايا او اعلن منها بغير ارضاء له يوجب عيبه له عيب قال واما ان كانت
 عدا جوع عيب لا يؤم للعبد ولا يتصور هذا التوجيه فيه حر وان صار العبد حرا فعيبه مثله
 فحر ان اغيب عيبا حرا عن القاصب خرا فبقيته مثل العبد لان صفة انتقلت الى الا
 يحمل مثله وقوله مثله ان علم كيله ولا بقيته حر وخلاصه فيما ضمن انما صار العبد
 خلاصه في اخذ المثل واخذ له بقيته لانه انما انتقلت صفة خاصة وقد يقال على ما ذهب
 من يعتق في ذوات المقصوب انما لا يضمن له الا عيبه وقاله حر وان صار الخمر
 خلاصه في ذوات المقصوب انما لا يضمن له الا عيبه خلت وليس للقاصب فيما صنعت
 يحتج بها بعض المشيوخ وهو انما يتمشى على قول من يضمن لما جعله تملها واما من منع ذلك

فيلزم منه ان يقول بقاءها ملكا للقاصب لانها كانت غير مملوكة للقاصب ولا القيمة حين كانت
 خيرا فانه ان تخللت كانت حين وضع يده على ما لم يملك لاحد عليه من الا ان يكون له من القيمة
 بينه وبين قيمته خيرا على الا اشهر من الا اشهر منه ذهبه اشبه وهو الجارية على قول ابن
 القاسم ان من غصب خيرا لم يملكه من القيمة ومقابلته لقيمة المثل فيقول ان المثل كالمسلم
 وهو جارية على قوله انه لا قيمة على المسلم الا غصب خيرا من ماله من الخمر واختلف على
 القول والقيمة القيمة فيمن يفرق ما يقال من القاصب يفرق ما من يفرق القيمة من المسلم
 وقال ايضا يفرق ما اقل في يده وبه الاول ان لا يفرق بينه وبين الخلف بمعنى على ماله وعلى
 الخلف لا يفرق المسلم الخمر له وعلى ماله يفرق الا المثل والمسلم يفرق له المثل واختلف
 ان يفرق المثل والاشهر افرقوا على تسليمهما من واذا زرع البذر واخرج البذر والمثل والمسلم
 الفراخ للمالك وعليه اجرة الحضارة من حاصله انه انفق على ان عليه المثل وزرع البذر
 واختلف في البذر والاشهر الاول والاشهر في المجموعه وفاسده على البذر وليس هو واجب
 الضمان وهو ان المثل يفرق عنه لا سيما والعكس من سجنوا والقاصب انما اعلم ان
 المقتضوب حتى تغير اسمه عنه كان للقاصب لا للرب وهو سجنوا ويضرب لا الفراخ
 انما خرجت من بيضه والزرع غير البذر لانه انما يتفقد بهما القاصب واجرة الارض وعن
 اشبه من غصبه حاجة في حخته وحضنته بغيره للمالك كالمالك لانه في حخته غير
 بغيره او باقت وحضنته غير ما في الحاجة ومثل البيفر قال محمد واجرة حضنته من هكتا
 نقل من يونس ونصه قال اشبه في المجموعه والموازنة ولو غصبه في حاجة في حخته
 بغيره ما خرج من الفراخ فلم يملكه ما في حخته او جرح حضنته بغيره ما في الفراخ للقاصب
 صبه والمالك في حخته لم يملكه في حخته كرا، مثله ان المزارع مع ما نقصها الا ان يكون
 نقصا فاما بينا فيكون له قيمته يوم غصبها ولا يكون له من بغيرها ولا من فرائدها شيء
 لانه اقل عما في حخته المولى الى محمد انه اوجب له ما في حخته كذا ابن يونس عن اشبه
 متصلا بالكلام الاول وانما الله زاده ان المزارع لم يملكه ما نقصها اشبه في حخته من الكلام
 ان محمد او افرق على الاجرة ووافق على الاجرة واستثنى كل قول محمد ان له اجر الحضرة مع ما
 نقصها وان غرامة ما نقص من الحاجة يمنع من ان تكون له اجرة الحضرة في الموازنة وان
 غصب حرامه فزوجه حراما له في حخته واجرة في حخته والحاجة للملك في حخته ولا شيء
 للقاصب فيما اعلم انما ذكره من حخته ولم يستحق الحرامه فيما حخته من بغير غيرها قيمة
 حخته فاما ما حخته من بغيرها من بغيرها فقال محمد انما له مثل بغير حخته الا ان يكون عليه في
 حخته البير ضرر في تكليفه حرام يضمنه فله ان يفرق القاصب قيمة في البير وقال
 سجنوا الفراخ ايضا المالك البير والقاصب اجرة الحضرة التي في حخته الاول انه غصب
 ماله مثل فرائد القضا فيه بمثله ووجه الاخر حكم البير حكم الخمر ولا ابن القاسم في سماع
 سجنوا الرجل يفرق حخته انني وللحق حرام في على ان يكون الفراخ بينهما في الرجل يقول
 للرجل اجعل هذه البير حخته في حخته كرا من فرائدها وهو يضمن ان الفرائد يكون
 لها في حخته في حخته البير بغير مثله هو وانما الصبغ الثوب غير المالك بين القيمة
 والثوب ويبيع قيمة الصبغ وقال اشبه ولا شيء عليه في الصبغ اما لو نقصت قيمته فلا
 شيء عليه ولا له اخذ في حخته انما اصبغ القاصب الثوب فرائده في حخته او لم تفر ولم
 تنقص

تنقص منه ذهب المالك وانه يفرق المالك بين اخذ قيمة الثوب يوم القصب او اخذ الثوب بعد
 ان يبيع قيمة الصبغ وقال اشبه يفرق بين اخذ قيمة الثوب او اخذ الثوب بلا غير
 وضع كرا اشبه هو افرق على الخمر من اقباط الوارد في قول المصنف ولا شيء له فان ذلك
 يستلزم على تقدير ماله في حخته وهو ما فيه ماله وقيمة المثل في الواحدة مثل قول اشبه
 وله في المصنف ان الفريضة في صبغ شيئا يسيرا فله ان يفرق المثل في حخته او يفرق
 قيمة الصبغ او يفرق القاصب ما غصبه او يكونان شر بكمين واقتضا من الما جسنور في
 هذه القول الشريعة واختلف عليه في قيمة الصبغ او يفرق المثل في حخته او يفرق القاصب على
 نفي الشريعة هذا هو الذي على ما فيه فانه كلام المصنف من الثوب فرائده في حخته ولم تنقص
 قوله في حخته المصلحة اما لو نقصت الى اخره وهو ما في حخته على فله ان يفرق المثل في حخته او يفرق
 من اياه اضرب المصنف لينا في حخته المثل في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق القاصب على
 قيمته وانه على قول عبد الملك الا ان يفرق المثل في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق القاصب على
 من قيمته او قال محمد ان الما يضمنها فله ان يفرق المثل في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق القاصب على
 وانما قوله انه ليس له في الما الفرائد الا في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق القاصب على
 غيره وقال بعضه عن ابن القاسم ان ربا يفرق بين اخذ قيمته واخذها بغيره على ما هي عليه
 من غير زبالة وقول محمد هذا هو حقه ان يفرق المثل في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق القاصب على
 نفعه فاما غير ذلك فله ان يفرق المثل في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق القاصب على
 انه ليس له في حخته حقه في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق القاصب على
 بالمدح في حخته الحشمة والسارية العمود وما في حخته في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق القاصب على
 وقوله فله اخذها بغيره وله اخذ القيمة في الموازنة وله اخذها وان يملكها القصور ابن
 يونس وقيل ليس له اخذها الا ان يفرق المثل في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق القاصب على
 فرائده بغيره انما يملكه ماله في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق القاصب على
 بغيره بغيره القاصب وعلى ابن حارث هذا القول عن اشبه وزاده ان ابن القاسم واشبه
 اتفقا على ان الجنين المقتل على حجر القصور يقع وانما اخذها في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق القاصب على
 على اخذها في حخته ابن القاسم فولا يملكه ان يفرق المثل في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق القاصب على
 المقصود الا بالمدح بجميع البناء فانه يجب القيمة لصاحب الحجر وانكر الما ترى هذه التفصيل
 وقال لم يفرقه غيره وانما المشهور في سائر الما واو من ذكر الخلاف عنه فانه يفرق القاصب
 فولا يملكها فيما اخذ على حجر المقصود او لم يفرقه ولا يفرقه ابن حارث على هذا التفصيل
 ابن القصار وان رضى القاصب بغيره بغيره القاصب من المدح انما ارضى به الحشمة باخذ قيمته
 منه وما لا يخفى عليه العوالي منع القاصب من المدح انما ارضى به الحشمة باخذ قيمته
 ماله في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق القاصب على
 بغيره بغيره وانما ابن القاصب في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق القاصب على
 ماله في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق القاصب على
 القاصب فرائده في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق القاصب على
 عليه في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق المثل في حخته او يفرق القاصب على
 غلام يملكه فرائده بغيره بغيره القاصب من المدح انما ارضى به الحشمة باخذ قيمته
 غلام يملكه فرائده بغيره بغيره القاصب من المدح انما ارضى به الحشمة باخذ قيمته

يريد ان لم يرد به نصيبه واختار حبسه ومضى قوله في ما تقدم منه الخما فل
البيان ان عنده من لا غلبة له في الخصم وقال سبحانه ومما ان ينكر الى بني بنفله الخما
فما تقدم كل على الجاني في الجاني في الجاني عليه وفي ما تقدم على ما في الجاني من سماع
ابن القاسم ان ينكر ما يقع الزيادة فيحصل نقصا عليه غرمه وفي ما يقع لوجه له في النكر
والنكر بوجهه النكران يكون عليه في النكر والناقص فيمنه وفيما فيمنه من غير كانه في
الدينه فيما سما على قول مله في المامومه والجاهلية والمنقلة والموصلة ان يكون عليه من
فيمنه في حساب الجبر من في يده وام عليه ومن يري ان ازاله الخما لا غرم عليه ولا يفي
في ذلك على المتكلمين وانما ياتي على قول من يقول لا شيء عليه في المامومه وفيما في
لا فقام فيه بعد البر وقول ابن عبيد ومن هو النكر افتر عليه المصنف تبعا لابن
متناس ولا اشتدال في عقوبته من ولو من لث الجاني في منعت او نسي العقد الهنقة
ثم نكر في الجاني من هو كما تقدم واما المتنازع فان كانت كالدرا بقلها والار من يورها
والله ان يقلها والقيد لا يستعمله فقال ابن القاسم لا يفي وقال غير فيمنه وهو
فكر لما ذكره في القصب يكون القصب منقعة وتكلم على القصب وتكلم على المنقعة
فيمنه واما المتنازع فان كانت ولم ينفع بها القاصب كالمثله التي في القصب فقال ابن
القاسم لا يفي وهو المشهور ابو محمد لانه من منعه من حكي امته او منع حركه او امته
من التزويج وغيره لانه لم يقصب المنقعة ولم ينقلها فلا يصحها كما انما سجد صاحبها
وفي منعه من راي الما جشور وام عليه الحكم واصبح وابي حبيب الى القاصب لانه ان ذهب
ما لا عن ذلك فوجب ان يقصبه فيما سما على غصب الغير اما انه ما لفلان في جوارحه المال عنه
ولو لم يكن ما لا لفلان في ذلك ومن هذا ايضا الخلاف فيمن غصب في نكر فيمنه ما كان في الجاني
فيما وفي حكي النكر فيمن غصب في رايهم او في نكر فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني
اقوال في قيل لا شيء المقصود منه ان رايه في الاستحقاق القاصب او في فيمنه ما كان في الجاني
فما مله وابي القاسم وقيل في فيمنه وهو موثر في الجاني له وان كان مقصرا في الجاني
وهو قول ابن مسلة وابي حبيب في الولي في نكر فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني
ان كان معه ما والفقير الثالث ان المقصود منه قدر ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني
ابن مسعود فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني
محال الاجل والحق بين عين وما يدرك او يوزر وحكي صاحب الفقه ما ان الاقوال في رايه في الجاني
الذي نكر القاصب والخلاف الذي في القاصب انما هو مبني على المشهور ان القاصب يرد القلة
واما على البناء انه لا يرد بها فلا اشكال انه لا شيء عليه هذا من في الاستقلال واستعمل
في على المشهور وروي في القاصب والحق وروي لا يفي بقلها فيمنه ما كان في الجاني
القاصب او استعمل في القلة على المشهور رايه في القاصب وروي لا يفي بقلها فيمنه ما كان في الجاني
وغيره استعمل واستعمل لقوله عليه الصلاة والسلام الخراج بالضيان فان قيل هو خرم
على سببه فيل المختار وعموم اللين في خصوص وروي انه يقرم غلة الرباع والفن والابل
والبق في القاصب والحق وروي وهو من ذهب المذنب في باب الاستحقاق لانه فيمنه ما كان في الجاني
الباب المتكلم في القاصب لا يرد غلة القاصب والحق وروي في باب القاصب على
ما قاله في الصحيح عن ابن عمر وغيره من المتأخرين ما شتم المصنف وجوب راي القلة ملقا

قال

وفيما

وفيما في الما زري وصاحب المصنف وغيرهما يتشبهون ما شتم المصنف قال في الفقه ما وفي
اختلف في غلة المقصود من حكمه كالمقصود ام كما قال في الاول وهو ان يفي فيقول تلزمه
فيمنه القلة يوم قبضها واكثر ما انتبت اليه وان تلقت بيمنه انه لا ضل على القاصب فيها وان
في غلبه في القلة بعد اتفاق على انما ان تلقت بيمنه انه لا ضل على القاصب فيها وان
ان ادى على تلقيها لم يصبه في وان كان مما لا يقاب عليه وتحصيل اختلافهم ان القلة ثلاثة اقسام
الاول منقول عنه على هيئته وهو الولد فيمنه اتفاقا والثاني منقول عنه على غير
هيئته وهي ثمر الخلد وليس الماشية فيمنه وجوب رايه في الثاني والثالث ان يكون غير منقول
عنه وهي الاكوبة والجراحات فيمنه خمسة اقسام اولها في الثلاثة التي في القاصب والار
يع يلزمه راي القلة ان كوي ولا يلزمه ان انتفع او غفل الخا من يلزمه ان كوي او انتفع ولا يلزمه
ان غفل وراي الخلافه على الولد غلة مساحلة وهذه القول الاخير يستحق عنه ما في من
المصنف في العزم المتفرد من واما البضع فلا يضر الا باستيفاءه لا بعوانه فيمنه ما كان في الجاني
وفي الامه ما نقصها وكذا في منقعة التي في منقعة او لا الخا فيمنه ما كان في الجاني
من ذلك ولما في القلة المتشعبة بالتحصيل فيمنه كلامه انه ان غاب عن الامه ولم يبقها لا
فما عليه في القلة البيل وهو من ذهب ابن القاسم ولم يفرق بين الرابعة وغيرها وفيما في الجاني
رأى انه يفي فيمنه بالقياس عليه حكاه في الواضحة عن مشهور راي الما جشور وراي صاحبها
ولم يفرق في ذلك ايضا بين الرابعة وغيرها وقال اصبح فيمنه كانت رايه فيمنه ما كان في الجاني
حيث وقوله في ذلك منقعة الجرا ولا يضر الا بالاستيفاء من وراي غصب ما في الجاني وفيما في
ان المتنازع في ذلك فان كان عيدا في القاصب في القلة اتفاقا وان كان كالمسيب والشيبة والجبل فلقا
صا اتفاقا وعليه اجرة مثله والفر من كالمسيب وان كان عيدا في القاصب في القلة اتفاقا وان كان كالمسيب
بما في منقعة الكلام على في باب القاصب والمسئلة الثانية لا تناسب هذه القصة وراي
غصب في رايه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني
وقال في الجاني في القاصب فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني
ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني
ارضا فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني
المقصود منه وله اخذ الما رصحة ولا شيء عليه الا فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني
وراي المالك يستحق البناء فيمنه منقوضا فيكون ماله فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني
في اصلاح المركب من قبله منقوضا فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني
وما اخذ له ثلثا في القاصب اخذ له او كان في موضع لا غنا له عنه ان لا يفي طرما وراي
ارضا الا فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني
لا يفي له منه مما يجر به المركب حتى يرد الى موضعه فربه فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني
كيف كان او يسلم في القاصب وعلى فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني
له عيب فانه مستعقل فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني
غصب ارضا فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني
وعلاجه وقوله فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني فيمنه ما كان في الجاني
يرجع بالاقول في القلة وقال ابن القاسم في الموازنة لا شيء للقاصب واختاره ابن الجوزي

والاول المسمى بالقاصب وان لم يعلم ولا يعلم انما نشأت من عمله وليست الوكيل لما يرجع فيها الى
معلمه في القلة الخاوية وحدها حسنا او هكنا الى كل ما ليس المقصود منه هذا كقطع العبد وكسوته
وعلف الدابة واما الرعي وسقي الارض فان كان مستأجر له لو كان في يده فقتله او كان يتوكل
بنفسه او بمن عنده فلا شيء عليه وقاله اصبح في سقي الشجر وحرق الارض النخيل وادى ان
يكون على القاصب الاقل من ثلاثة اجارات المثل فيما يتوكله القاصب او ما اجر به فهو عبيده او
هو ابده وتسلم القلة التي اغتلبها القاصب من قلوب بيع المقصود او رثه فان علم المشتري بكذا لقا
صه فشيء فلو باع القاصب المقصود او مات القاصب جرحته ورثته فان علم المشتري بكذا
او الوارث وفي بعض النسخ علم وفقد فيكون الباعل احدهما لا على التعيين وكذا القاصب اية لزوم
في القلة لانه لما علم بالقصص وجب عليه الرضا ولا غنى له بل قال ابو عمر او انما يشتري
علم المشتري واما الموهوب له فاما ينضم الى مائة الناس في ذلك من وان لم يعلم فلا شيء عليه
في السماوي ولا في القلة فمكر او زرع او ادى او ادى على القاصب من حين باع على المشتري فقل او ان
لم يعلم احد منهما المشتري والوارث فلا شيء عليه مما هلك او نقص مما لا يصح لاعد فيه
وهو مكر او بالسماوي قال في البيان بالتفريق وقوله ولا غلة خالفه ان القلات تكون للمشتري
ولو ارثه ان لم يعلم وهو صحيح في المشتري واما وارث القاصب فلا غلة له بالتفريق من ان يتبع
بنفسه او اكرى غيره فان قيل فكيف للمشتري في القلة في ليل على او الخمار منه لا ضمان عليه
في السماوي في ليل على او الخمار ليس منه في وجه البيع قيل انما يفتينا سبيبا خاما من اسباب الخمار
لا مكلوا الخمار فلو لم يول على القاصب او انما لا يرجع المقصود منه على القاصب في القلة من
حين باع على المشتري وهما مبنيان على القولين فيما علمه القاصب من وجه الرجوع على الواهب
القاصب فلو ان هذا في الرجوع عليه في القلة التي استقبلها الموهوب له في وجه الرجوع على الواهب
السماويين هكنا ان نسب الخفي لابي الفاسم انه لا يرجع على القاصب في السبب والتعجيل و
فيه نكرا في التفتت بيا ومن ذهب لرجل مقام او ايا ما فاكله او شربا فليس بماله انما
استحق له فليرجع به على الواهب ان كان مليا وان كان عيالا لم يقدر عليه رجوع به على
على الموهوب ثم لا يرجع الموهوب على الواهب بشيء وكذا لو اعاره القاصب هذه الثياب
فليس بماله ان يفتت بها فليرجع بها على الواهب لا يرجع المشتري بما غرم من ثياب الثياب على المعين
انضمي عيما فخر له ومن ذهب معناه عندهم ان الواهب غاصب وفيه مخرج منه في ذلك
الخفي وامن بونفسه فقلنا افعالا ومن غصب لرجل مقام او ايا ما فاكله او شربا فليس بماله انما
جوع لانه هو الذي اقلها على رعا ونفي الرجوع مبني على ان الموهوب له هو المالك فتمسك
ولما لم يقرم لغيره بالتسليم لم يقرم القاصب من باب اولى من على الرجوع انما اعد في وجه
الرجوع على الموهوب له فلو ان شيئا من هذا افرع على الرجوع في القلة على القاصب الوا
هب فلو اعصر القاصب فقلنا ان الفاسم في الموهوب له يرجع المالك على الموهوب له كما يرجع
على وارث القاصب بجامع ان كلاهما اخذ بغير عوض وقال اشعبي في الموهوب له انما
لم يعلم بالقصص كالمشتري لا يرجع عليه في القلة فقيده وفي بعض النسخ عوضه
غرم بالغير المعجزة والراء المصحلة والمعنى انما يرجع على القاصب بقلة الشيء المقصود
فيل مرجع القاصب به على الموهوب له لانه فقيده انما ذهب شيئا لا يملك او لا يرجع لانه
سلكه على ذلك فلو ان هذه الثلاثة هو الذي يات على قول ابي الفاسم في الموهوب له والاول يات

على قول

على قول غير له وسبيبا تيان عنه قول المصنف والمشهور انه يبيع القاصب من ولو اكلوه او لبسوا
واكلوه فلما لم يقرم به فمته او مثله يوم لبسوا او تفرغ القاصب او امضا ببيع القاصب
من الغير في الكلوة وما بعده عايد على من حصله المقصود وهو وارثه او موهوبه او المشتري
منه ونحو ذلك فان كل هؤلاء القاصم او لبسوا الثوب حتى اكلوه فاما المالك مخير في امره اما
ان يقرم في قيمة القوم ومثل المشتري يوم وضع اليد لانه لا علم بالقصص واليه انما يرجع
يوم لبسوا واما ان يقرم القاصب القيمة او المثل يوم وله وجه ثالث في البيع وهو امضا
بيع القاصب لانه فخر له وكذا في قول المصنف ان يبيع القاصب او تفرغ القاصب ان المقصود منه
بالخيار وليس هو المشهور والمشهور انه يبيع القاصب كما سياتي ولعل المصنف انما
اراد ان يتعلق القرامة بعم من حيث الجملة ولا ان يخلق لها سبيبا كره واستشكل ان يفسر كون
المشتري بغير القيمة يوم اللبس فقلنا وفي قول المشتري بغير قيمته انما البسك فبالا
يوم اللبس وهذا ابيه فخر لانه غير متعلق وهذا انما البسك يوما او اياما ولم ينقذه في ذلك
لم يكن عليه شيء وانما يبيع قيمته بالاستهلاك قالوا الجواب انه لما كان هلكا بالالتفاف
لم يجر في ذلك بينه وبين المشتري الا ان يراى ان الفاسم يشبه في ذلك بقتله فله ان ياكل عليه
في يوم لبسك كما لو كان في ذلك عنده رهنا او ودية فخره في ذلك ان قتل العبد فان اغتار
تفرغه فكلوا اقل من الثمن في تعيين مستحقه من المشتري او ربه فلو ان ابي الفاسم واشبه
من يفتي وكذلك ايضا يكون المقصود منه بالخيار انما اقتل المشتري العبد المقصود فان اخذ
ربه القيمة منه يوم الجناية وكانت اقل من الثمن فاقول ان الفاسم واشبه ان القاصب لا يستحق
زيادة الثمن واختلعا فيمن يستحق تلك الزيادة هل المشتري او المالك فقلنا ان الفاسم
يستحقها المشتري لان البيع في انفسه بغير المشتري فبما اشتراه وقال اشعبي لا يرجع
المالك بتلك الزيادة على القاصب ويرجع المشتري بمقدار ما ادى ونقل من بونفسه عن اشعبي
مثل ما حكاه المصنف عنه وقصده وفيه عن اشعبي انما ابا عبد القاصب اية الامة بماله وقلنا
المبتاع وفيمتها خمس مائة من المستحق فميتها خمسين فليرجع المبتاع على القاصب
بما غرم للمستحق في ذلك وهو خمس مائة ويرجع المستحق على القاصب بالخمسين بقية
الثمن التي اخذ فيها قالوا لو كانت قيمتها يوم القصص مائة وخمسين فيا عبد القاصب بمائة
فقلنا المبتاع وقيمته عشرين خمسون فبما اخذ المستحق فميتها من المشتري خمسين فليرجع
المشتري على قول اشعبي بما غرم في ذلك خمسون ويرجع عليه المستحق بمقام القيمة يوم
القصص وذلك مبيعون خي وفصل ما نقله ابي بونفس عن اشعبي مما حكاه المصنف
عنه وسببه في ذلك انه اسقف ما حكاه ابي بونفس بغير قول اشعبي فيرجع المبتاع على القاصب
بما غرم للمستحق في ذلك قوله ويرجع على القاصب بالخمسين بقية الثمن التي اخذ فيها
ورأيت في نسخة مثل ما حكاه لابي وجه في نسخة مثل ما حكاه به يتفق نقله مع ما
فقل المصنف ثم يلزم على ما قاله ان يكون في كلام ابي بونفس اشتغال وتناقل ما لا يشك
فان كان قول اشعبي على ما نقله ان الخمسين الباقية تكون للقاصب وتلك المشكلا
القاصب لا يرجع واما التناقل فلا والحكاية تافيا عن اشعبي يتناقله والله اعلم هو فيكون
انما منه كالمسماوي او كالعبد فلو ان شيئا من الثمن تقسم ان المشتري لا يضمن بالسماوي اتفاقا واشتر
المصنف في المسئلة الثانية الى انه يضمن بالعقد ولا خلاف فيه واختلف في جنايته حكاه فقال

المكتنف زرع واما ان لم يكن زرع فاما ان يستحقه قبل العتق او بعد له فان لم يجزئ التخي في
 كالمسكني له ان يرضيه بالمسمى او يجزئ له وان جرت ارضه بالمسمى او اخره واختلف
 في حكم العتق فيقول لا شيء للمستحق وقال ابن القاسم المستحق له المستحق بالخييار
 بين ارضه وبينه فانه ان ارضه فانه ان ارضه فانه ان ارضه فانه ان ارضه فانه ان ارضه فانه
 التنازل التخي واختلف في اقسام المستحق في الابان فحكم له بقطعة فانه هل يكون الزا للاول
 او المستحق في ذكر ارضه فانه ان ارضه فانه ان ارضه فانه ان ارضه فانه ان ارضه فانه
 القلة له ويجب التوفيق فيه على ثلاثة اقسام الاول انه لا يملك فانه لا يملك فانه لا يملك فانه لا يملك فانه
 حتى يرضى له به وهو الذي ياتي على قول ملك في المدة او القلة للتخي في ماله حتى يرضى به
 للالكاب وعلى هذا لا يجب توفيق الاصل المستحق توفيقا محال بينه وبينه وهو قول ابن
 القاسم في المدة وفي الربايع التي لا تحول ولا تزول ولا توفيق مثل ما يحول ومنه وانما يوفيق
 وفيما يمنع من الاصل ان يملك التنازل انه لا يملك فانه لا يملك فانه لا يملك فانه لا يملك فانه
 وفيما يملك بينه وبينه ان ثبت بشهادة او شاهد او امراتين وهو قول من يقول
 ملك في ماله ان يملك ان القلة للبيعت يوم ثبتت الحق وهو قول غير ابن القاسم في
 المدة وفيه ان يملك التوفيق يجب ان يثبت المدة على حقه وملك المدة على عليه المدة مع
 والقول الثالث انه يملك فانه لا يملك فانه لا يملك فانه لا يملك فانه لا يملك فانه
 وهي رواية عيسى عن ابن القاسم في كتب المدة والصلح انه يملك مع شهادته وتكون
 مصيبته منه وروايته عنه في الكتب المدة كونه محسنة الزمير انما اعلمها واقام
 شهادته او ارضه او التفرقة له انما اقامت على معنى المسئلة انه يستحق الاصل في التفرقة
 واما على قول من قال ان يملك المدة في الاصل والتفرقة وشهادة له بها جميعا الشهادته اقامه
 فتخرج الرواية عن هذه الباب الى وجه متفق عليه وما وقع في كتب احمد ابن زبادة ان التوفيق
 يجب في المدة او القلة او توفيق القلة وتوفيق القلة بشهادة له الشهادته الواحدة ياتي
 على هذا القول وكذا في ايضا النسخة فخر على هذا الاختلاف ورواية عيسى عن
 ابن القاسم وهو قول من يملك المدة وسادس عيسى بينهما من روايته وهو القياس
 والصواب ان ما في المدة من اختلاف في القول في غير ما يرضى فيل للمالك ارفع قيمته
 فانه ان يرضى للمستحق او المكتنر اعلمه قيمة ارضه فان ارضه كانا شتر بكمين بقيمة ارضه
 وفقد ما يرضى به مثله على الا شتر لا يمازاة فانه في غير من استحققت من يملك الارض
 كان مستحق بها او مكتنر بها فانه يقال لرب الارض ارفع قيمة البناء والغرس فانه ان يرضى
 فيل للمشتتر او المكتنر اعلمه قيمة ارضه فان ارضه كانا شتر بكمين وروى مكره ان عمر رضي الله
 عنه فخر بينا واما حينئذ على الشتر فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 يكون شتر بكمين بقيمة البناء وقال مكره بما زاده البناء في قيمة الارض ومن بعض المدة عليه
 ان يرضى به والاول هو الصواب لانه في الاقرب في العداة في مثل هذه الارض شيئا بل في يكون
 ثمنها براحا كثر لا عمل البقول ونحوها فانه اقرب من ان يملك الارض شيئا بل في يكون
 العامل بالاحلا وهو غير متعهد ولعل المصنف لئلا يشترط ان يرضى به في الاصل قيمة
 العداة واختلف ارضه كان له كراه ما في المسمى واما في التسمية قول ثالث انه يكون
 شتر بكمين افعول لانه قال فيمن اشترى في الارض عمرها ثم استحققت للبناء عليه ما عمل

من عمل

من عمل الناس واما من يملك الارض فلا يرضى ما هو فيل فيكون البناء في قيمة البناء او يفتنه قال في
 البناء ضعيف او يكون له وجوع فيما بنا من يملك الارض بقله لا يرضى ما هو وقله صحيح
 لانه ان يملك ماله لما افعول فيل لا يرضى له من المسمى المسمى عنه واشترى بعضهم الى او ما
 في يملك الارض فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 في يملك قيمة البناء فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 شتر بكمين ويكون البناء شتر بكمين فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 له واستحققت ايضا الاستحقاق منه هب المدة وله ان يملك المدة فانه ان يملك المدة فانه ان يملك المدة فانه
 ففي اعلم في جز من الارض وان قومتها ممتلكا على الارض فان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 فانه يقال الحكم فيما بينه وبينه والفسر سر على ان يرفع بكمين فانه ان يرفع بكمين فانه ان يرفع بكمين فانه
 انه فانه لا يملك الارض او القار من لا يستحق بقاءه الا ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 الصفقة مسفكة الا عثر ارضه بالبناء فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 الارض وانما يقوم على ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 احب لانه ان كان في كره في كانت قيمته ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 لان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 احب واجاب المازري بان مستحق الارض لما كان فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 الارض براحا فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 لان جعلها وضع بوجه شتمه فلا يسمي الارض براحا فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 رب الارض فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 القيمة فانه هب الكتب يوم الحكم وقبل يوم البناء وفي كتب العداة وقيل للبناء في
 ما افعول في باب اخر قيمة ما افعول واختلف هل هو اختلا في قول الاول والآخر فانه فانه
 اختلف في كيفية الجمع وفيه في قوله وهذا كله مالم يستحق الارض بمس وليس للبناء في
 الا عمل ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 الارض لانه بيع حبس وهذه المسئلة الفاضلة الشيخ ابو ميمون ما لم يرضى على ارضه الفصل في
 الترفع مسمين بفسخ او يرضى فان امضاه فانه قيمة ما يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 انما انشترى الارض المستحقة من يملك الترفع مسمين وفخر وروى الترفع سنة او اكثر وانقضاء
 ابلان الزراعة فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 وفي امضاه فلا يكون له الكراء على غلبة المسنين بل على حسب ما يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 محمول واستحققت له جماعة ولنه فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 له الاجازة بشتر ان يعلم ما يخصه والا الى البيع والكراء بشتر حصول ولعل قول المصنف
 مسلفين اشارة الى ان لا يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 فيما الجرد والشيوخ هناك فخر والفرق بينهما ان العرف في جمع الرحلين مسلفين في البيع
 واقع في اصل الصفقة بخلاف هذا فانه على ما يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 لا يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 استحققت له الجماعة ولا يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه ان يرضى به فانه
 التراجع والله اعلم من يملك الواح العالم والولد رقيق ولا ينسب له شتر بكمين وانما او كفي

من عمل

الامة المقصودة عالم بعضها غاصب كان وغيره فهو ان ولد له كان ولده رقيقا المقصود منه ولا نسب له وهذا يشترط ان تقوم البيعة قبل الوحي على ان الواحي افر يعلمه ان الامة المقصودة او تنسب الان بيعة انه افر عنه هم قبل الوحي يعلمه واما ان لم يعلم الا بغير افرار الان فانه وحي عالم فقال هل الامة هي لاجل افرار على نفسه بالزنى ويلحق الولد لحي الله تعالى وحي الولد في ثبوت النسب وهي احلى المسائل التي يجتمع فيها الخط وثبوت النسب فافهم ان يشترط افرار من يقتضيه ويولد لها ثم يفر انه وليها عالم بيعة له قال نعم ان ينزوح امراته ويولد لها ثم يفر انه كان ملحقا ثلثا وانه قتر وجهها فيلزم وجه عالم بالتحريم وايضا ان ينزوحها ويولد لها وهي ذات محرم منه اما من نسب او صهر او رضاع ثم يفر على نفسه انه تزوجها عالم يتخير بها اختيارا مستمرا ان ينزوحها ويولد لها ثم يفر ان له اربع نسوة غيرها وانه تزوجها عالم يتخير بها وليصر على هذه على غير حق الحصر بل القابل فيها كل خط يثبت بالاقرار ويسقط بالرجوع عنه في النسب ثابت ملة وكل خط لا يسقط الرجوع عنه في النسب ملة غير ثابت في بعض غير العالم قيمة الولد يوم الحكم ان كان بافيا الا ان يات في بيعة فيكون عليه الاقل منها او من قيمة الولد حيا فالأختها عوى غرم قيمته ناقصا مع الاقل من النقص والى بيعة وقال المقيس في القيمة يوم الوضع فشر لا خلاف ان الولد يفتخر ثابت النسب والكر يضر الاب فيمنته على المشهور وعمل ذلك انه لا يضمنه كما سيفعله المصنف وفيه تفهم جل هذه المسئلة في التكمال في الامة الفارة من اجله هو وكان ملك يقول المستحقها اخته لها ان شاء مع قيمة ولد لها ثم رجع فقال قيمتها يوم استحقها ثم رجع فقال قيمتها وحدها يوم وكيفية اقال اشبهت ثم رجع الى القول الاول فشر تصور الاقوال الخاها والثالث اذ حتى ملك لما استحققت ام ولد له ابراهيم وقا بعد عليه جماعة من كبار اصحابه كل من كان له واجر يبار عليه مات هكتا نقل النسخ والمأزري ام ولد له ابراهيم والثاني نقل من رشتي وعياض ام ولد له محمد قيل وهو الصواب ومنشأ الخلاف نقل من رشتي ولا يخفى له عليه واقتضى ابن الفاسم في القول الاول ان له اخته لها ان شاء واختر قيمة الولد قال في المملو ونه وعليه جماعة من الناس واختر جماعة كثيرة في القول انه ليس لسيبها الا قيمتها وقيمة ولد لها يوم الحكم به وهو الثاني صبر به صاحب الرسالة واما الفارة فالمشهور ان له اخته لها واختر قيمة الولد وحكي ابن الجلاب رواية اخرى انه ياختر قيمة الام ولا شيء له في الولد وعكر المصنف ان القيمة في القول الثاني يوم الاستحقاق في يوم الحكم وفي الثالث يوم الوحي قال في المملو ونه في الفسح بعلم في القولين ولورضي المستحق باختر قيمتها وقيمة ولد لها لم يكن للثمة اوله لها ان ياتي له في وجه حبيبة في قول ملك جميعا على غرم قيمتها وقيمة ولد لها يوم الاستحقاق اشبه في الموازنة هذه اذ انما كنت اخوله لو قلت بهما عليه قيمتها يوم اخبرها ثم اقيمة له في ولد لها لانه في ملكه وله المأزري وانشأ اشبه الى بقا قول ملك مع رضي المستحق باختر القيمة وسيل سمعوني في القضية عن رجل اشترى جارية فاولدها ثم استحقها رجل فباعها اليه اليه اوله لها ثم اشترىها منه بعلم له هل تكون الجارية ام ولد له ام لا حتى يولد لها بعلمه الا فشره فقال ان كان في بيعها اليه بفضا فافتر ثم اشترىها فانها لا تكون له ام ولد حتى يولد لها فيما يستقبل وان كان في بيعها اليه بفضا بغير فضا فافتر

ثم

ثم اشترىها فانها تكون ام ولد بملكه الاول حين اوله لها من حيث يملك واستحققت بحرية فقال ملك لا صا ان لها واستشكر وغولف والقللة منزلة عليه فشر الامة انما استحققت بعلم الوحي فلا يخلوا اما ان تستحق بملك او بحرية فان استحققت بملك وان كانت ثيبا فلا شيء عليه وان كانت بكر افتر له عتق ملك واجر الفاسم وقال سمعوني عليه ما قصصها وان استحققت بحرية فقال ملك واجر الفاسم لا صا ان لها وهو المشهور المعروف وقال المقيس في المصنف ان واختاره جماعة لان الوحي انتفاع بغير مملوكة ولا ضمان فيما يخلف المستحق ملك فان الوحي بغير غلة المضمون وهذه هي وجه الاشكال الذي اشار اليه المصنف في قيل ملاما مستحق المصنف بغيره خولف عن قوله واستشكر لان من خالف قولاه فقد استشكره جوابه يحتمل ان يكون المستشكر غير المالك فان الاشكالك انما يكون غالبا من عمر القول على اقل ذلك القابل والخالف في خالف في الاصول ويوافق عليها وبخالف في الاصل فوله والقللة منزلة عليه اي وغلة هذه الامة المستحقة وكذا لك العيب انما استحق بحرية منزلة على هذه الخلاف وهذه ابن الفاسم لا يقيم القلة وعنه القيلة بغير ملة ويحتمل ان يكون الضمير في قوله عا في اعلى المصنف ان واستحق المضمون قول القيلة لان اخراج المالك يكون بالهوان الحر لا يضمن في ارجع بالقللة رجع المشرع عليه بالنفقة بخلاف الامة فان المصنف انما يستحق بالاولى المملوبات وهذه المسئلة اعني انما استحققت بحرية اما انما استحق الاصل فميسر فانه لا ضمان فيه بالخلاف فيقول غلة للمستحق من ملة لانه ضامن للثمن الذي دفع عنه عدم البيع وهي رواية عيسى عن ابن الفاسم في القضية وفيه انه يرد القلة لان ما اشترى الاولئك رجع بالثمن وهو ما لم يذهب ابن الفاسم في المدة ونه علو القلة بالهوان ابر رشتي وبدا الاول جري العمل عنده فاقضية القلة للثمن في خمسة مواضع انما وجه البيع فاسم ام ولد او وجه العيب فمرد او ردة بفلسر واختر بالشفقة او استحق وكذا كل من صار له اليد من قبل المضمون ولا غلة لو ارثت من ام ولد عليه وارث مثله في المنزلة او ارف منه وان لم يعلم لانه لم يكن ضامنا وبلغه الفاسم ان لم يجاب المستحق منه وان طارح وهو واجب للمعادات فان كان الواهب ميسر اذ يفرق على انه يرجع على المكتر وان كان موسرا بالمضمون انه يرجع على المكتر الا ان يكون له مال فعلى المكتر وفيه انما يرجع به له على المكتر الا ان يعلم الاخر ان معه وارثا فيرجع عليه اخوله في عدم المكتر وهذه اعلى قول الغير بخلاف والبيعة هي جماعة وقال الشيخ ابو محمد انه وفاق وان جواب ابن الفاسم ان اخاله علم كما قال غير ابن الفاسم واما ان يسكن الوارث او زرع لنفسه ثم فتر له اخ لم يعلم به فلا يستحق الا رجوع لا شيء عليه بشيء خلاف الكراء الا ان يكون له عالما فيقرم له نصف كراء ما سكن فالواو على قول ابن الفاسم لا رجوع عليه بشيء مشروفا ان يسكن بنفسه وان يكون في نصيبه ما يكفيه ولا يعلم ان له ابراهيم وس وان يفتح الاخ بعلم ابا ان الزرارة ولما افترى النسخي في امره لا يفتقر رجوعا ولا خولا انكر التكمال جازيتمه عليه لما سئل هل لها عليه نفقة في اياها انصاحم انه لا نفقة عليه لانه كان له من الزوج تناوب وشبهة واما ان كان في افعلا ببال مواضع فانه كالقاصب فله النفقة فيما هي وفيها والمتعة بها والقاصب لان المتعة حتى على بغير المسئلة والقاصب اخذها ككس القيمة ونحو من الثوب فشر لم كان المتعة مزارقا عنه الامحاب للقاصب فمسب المتعة المسئلة للمدة ونه لا باعنة الحكم او لا مستشكالكه فان نزع فخر في الحكم والمعنى متفق وان كان في المدة من الفرق لا يقع مورا لثمة فان المكتر والمستهقر انما تقع في المسئلة المدة خول عليها متعة بالرجوع

تعد ما على مجموع السلطنة لا ينفك ما اعلم ان اصحابنا يعرفوا بين النقط والقصبة موجودة منها ان
 التبعة جناية على بعض السلطنة والقصبة جناية على مجموعها ومنها ان التبعة ضامن للسلطنة
 من يوم التبعة لانها كانت عليها باذن ربنا اعني في المستاجر والمستعير والقاصب ضامن
 يوم القصب ومنها ان القاصب يضمن السلطنة في القصب اليه المستعير والتبعة لا يضمنها الا في الكثير
 ومنها ان التبعة يلزمه كراه ما تعدى عليه على المشهور كما تقدم قوله ككسب الصفة مثال
 للتبعة من كان موصيا اكثر اخير به بين اخيه وما نفسه وبين قيمته فالوا بعه وهو الثوب
 وشعبة الفضة وذهب وقال اشبه بجبر بغير شيء ورجع عنه ابن الفاسم وان كان يبيع
 فليحمله الاما نفسه بعه قوله بانها في وجهه كان ملك يقول ما نفسه ولا يفعل بين قليل وكثير
 ومساواة الحيوان وغيره في حلاله ان التبعة ثلاثة احوال الاول ان يبيع عليه في التبعة لا
 لشر النقص ان النقص يبيع او كثير واليه انما بقوله وكان ملك يقول ما نفسه ولا يفعل بين
 قليل وكثير ثم رجع الى الفرق بين اليه والكثير بعه اليه يبيع عليه الاما نفسه في الكثير
 يبيع بين اخيه وبين اخيه فيمنه ثم اخلف ان اخير في الكثير ان اخلافه شبيهه هل يكون
 له ان يشر ما نفسه ولا يفعل اشبه ليحمله في لظ وهو بالخيار اما ان يخذله بغير او يشره بغيره
 جميع فيمنه وقاله ابن الفاسم او لا ثم رجع عنه الى ما في المدة وانه ان اخذ ان شر النقص ان
 اخذ ان اخذ له وعلى هذا ما تقدم في اليه ان ليس له ان اخذ ما نفسه بعه وهو الثوب
 وشعبة الفضة وقوله قالوا بوجهه فواضح ان المدة هي او اكثر ثم وانما نقلها ابن مونس عن
 بعض اصحابنا قال هذا القليل من ذلك بخلاف الجناية على الدابة فانه ليس عليه ما تله او امله
 الدابة والبرق يبيعها ان ما ينفق على المطاوات غير معلوم ولا يعلم هل ترجع الى ما كانت عليه
 ام لا والرجوع والخيانة معلوم ما ينفق عليها ويرجع كما كانا ابن مونس وهذا التبعة في
 القصب الكثير في الثوب ان يخذله وما نفسه بعه الرجوع خلافه كما هي قولهم ورجع مساء له
 انه في يفرم في رجوع الثوب اكثر من قيمته صحيحا وانه لا يلزمه ما لا تروا واشبه وغيره
 يقول ليحمله ان يفرمه ما نفسه ان كان له ان يفرمه فيمنه وهو الفياض فكيف له ان يفرمه
 ما نفسه بعه الرجوع في مبلغه لظ ضعف قيمته وما حلاله من عدم لزوم اجر الكبيبة هو
 كما في المدة بعه وحكي النجفي في غرم الجارح اجر الكبيبة فليس فلا ولا يحسن ان على الجارح
 كالرجوع قوله وان كان يبيع فليحمله الاما نفسه في تعلق ان هذا متفق عليه وقوله بعه
 رجوعه يجهل ان يبيع على قوله ليحمله الاما نفسه ويجهل ان يبيع عليه ابن مونس ولو
 قال في يبيع اليه يبيع عليه ما نفسه بعه لم اعبه لانه انما اعلم ما نفسه في ظل الرجوع
 في قيمة هذا النقص كما في الواجب وحده ابقاؤه لظ شأنه ان له جعل مثله ولا نفقة له
 لان النفقة في اخلة في جعل قوله وسواء الحيوان وغيره في التبعة عليه ثم اشار
 المصنف الى حجة اليه من الكثير بقوله من الكثير ما افاضت المفصولة وان كان في الصورة
 يبيع كقطع في ذنب البقرة وانما يبيعها وقطع فليحمله ان في الهينة وجبته وعما منه
 وشبه ذلك من بين المصنف الكثير لا يبيع يعلم منه لانه ان كان الكثير ما افاضت المفصولة
 في اليه ما لم يفته وهما افاضت الفصار ومقتضاه ان ما افاضت الفصار المفصولة فانه كثير
 وان كان في الصورة يبيع كما مثله من قطع في ذنب البقرة ونحوها من مركوب من يعلم انه لا يركب
 مثله لظ ولا يركب من مركوب والمطعم من كلفه مسرورة الفاضل ويحتمل ان يفرم وعما منه وهذا
 الرواية

الرواية المشهورة عن ملك في الواضحة لا يفرم انما يبيع لانه بخلاف التبعة في النجفي والاول
 اصوله وشيئ من هاهنا الا ان كثير لا يركب احد من الفاضل والكاتب والقاصب وعلى هذا ما تقدم
 على التبعة واختلف في الاذن والواو في قوله وانما يبيع بمعنى اولي الجارح ان قطع الاذن ونحوه
 معيت وكذا في ذنب البقرة على الرواية المشهورة وقوله كقطع في ذنب البقرة الى اخره يريه انما
 كانت البقرة تراه للجمال كان صاحبها كالفاضل ونحوه ام لا ففيه حال مكرب وابن الجاشقون
 انما قطع في ذنب بقرا او حمار او فرس فانه من جميعه لانه اكل الفرس المفصولة من مثله ونحوه
 وكوب في الهينة فالأخلاف العيون والاذن يريه العين الواحدة فيفقد نصرا من الجاشقون في الثانية
 في البر من انه انما افضا عينه عليه ما نفسه وانما عينه ضمه فروع الاول اختلف فيمن
 استحق شيئا من الرجوع والاصول هل عليه يبيع ان لا يذله في ذنب البقرة ملك وجري عليه العجل
 انه لا يبيع عليه وقال ابن الفاسم في العنينة وابن مونس انه يملك ما يباع ولا وهبه ولا حيوان والعرض
 وانفق على اليه في غير الاصول الثاني انما تعدى على عبد الغير بعه ياد حشا وحشا بغيره
 القيمة بعه المدة وانه يقتضى عليه ورواه ابن كنانة عن ملك وقال مكرب وابن الجاشقون لا يقتضى
 لانه انما مثل بعه غير فلا وليس للبيبة ان يختار امساكه ولا يخذله ما نفسه وفيه بعه الف
 وبين الاول بان يملكه في ذنب سبيبة العبد وانما ان يملكه اخذله وما نفسه ابن مونس والصواب
 ان العبد يقتضى اخذ السبيبة ام لا لانه بالجناية عليه لا يتبع به فترك السبيبة فيمنه انما هو
 من باب الضرر واحرام العبد العتق وقيمنه تقوم بمقامه الثالث قال مكرب وابن الجاشقون
 واصبغ ولو تعدى على ثماله بامر فلبيها وان كان مكلف ما تراه له اللبس فيمنه ان يشره
 وان لم تكن غزيرة اللبس فانه يضمن ما نفسه واما النافة والبطر فانه يبيع ما نفسه وان كانتا
 غزيرتي اللبس فانه يبيع ما منافع غير تله باقية في **الشبهة** اخذ الشريك حصة جبر اشرا
 من عمار وغيره بتسكين الفاء قيل اصله في من الشفع وهو ضد الرجوع لان الشفع يضم الحصة
 التي يخذله الى حصته فتضم حصته حصته قيل معناه يزيده علاصا الى عمله وهو قريب
 ومنه قوله تعالى من يشفع شفاعته حسنة قيل معناه يزيده علاصا الى عمله وهو قريب
 من الاول وقيل من الشفاعة لانه يشفع بنصيبه الى نصيبه ما حبه وقيل كما في الجاهلية انما
 باع الرجل حصته الى الجارح وشايعا الى المشتري ليوثه ما اشتراه وحده هذا اصطلاحا ما في كى
 باخذ جنس اخر خرج باخذ منه الى الشريك الجارح فانه لا شفاعة له عنه فلو بعهته ما يخذله منه
 كما لا مالا شريك بينه وبينه يبيعها والجبر ما يخذله بالشر والاختيارى ما يخذله بال
 استحقاق واعتز عليه بان هذا العقد غير مانع له قوله ما يخذله الشريك من شريكه من الحمم جبر
 بشره في العروض وغيره انما كانت لا تنقسم واما حصة ما حبه الى البيع فانه يبيع ما حبه
 بينهما للبيع فانه اوفى على من شرا منها اخذله بعهته واجب بان لا ينسل ان اخذ الا ان
 حصة شريكه خاصة وانما اخذ المبيع كله بثمنه غير انه سقطت عنه حصته خ واحسن
 من ان ينسل ان يخذله هذا جبر بالاختيار من صاحبه ان يريه جوفه اعلم شريكه
 بخلاف الشفع فانه باخذ الحصة بمثل الثمن غير زيادة ولا خسارة له بوجهه ولما كانت حقيقة
 الشفعة مانعا من استلزامه في ذنبه او اخذ او ما خونه ما حبه وما خونه اياه فكانت هذه الا
 ربعة هي ان يبيع الباطن وتكلم المصنف عليه الاول والآخر **المادة** ان كان عفا عن نفسه
 غير منافاة ولا تابع اخذ انما في معنى ان اخذ في البيع المشتري هذا الشر وان اخذ بانفاق

والعقار الارض وفيه يخلق عليها وعلى ما يتصل بها من النبات والشجر واكثر من ذلك من الحيوان والارض
 فلا شجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 هاب وغيره وهذه الابواب ملك عبد الحميد وابن زرقون وغيرهما ولعله روي قول ملك
 في الحايك يباع شجرة منه وفيه الحيوان والارض في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 الشجرة عند ملك في كل شجرة او روي في القلوب المشتملة او غير ذلك من العروق والارواح احد نعم
 البيع ان شجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 ليس في المختص ما يستفاد منه ما هو اوضح مما قاله عبد الحميد وفي ذلك انه ان كان حايك
 بين شجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 في جميع ذلك في وجوب الشجرة في الحيوان والارض في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 للفسحة واستعمل المصنف كناية في النفس في القابل وان جعل انما يستعمل فيما حصل لا في القابل
 واحترز في ذلك مما لا يقبل الفسحة الا في الضرر كالحمام ونحوه في ذلك فلا بد انما سياتي قوله
 ولا تبيع الا بربها انما اشتري شجرة مع سلعة والشجرة تبيع في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 الشجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 من الامة في وجوب الشجرة من حيث الجملة وفي الحوام سلا في رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في الشجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 السنة التي لا يتغير فيها عندنا وسيل ان المسبب عن الشجرة هل فيها من سنة قال نعم
 الشجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 وفي هذه ليل على انه لا شجرة في غير العقار لان ضرر الجحود وانما يكون فيما هو في المصيب
 بين هذه او فيه ليل على انه لا شجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 على نفي الشجرة قال لا يستتبع انما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 ولم الشجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 وهذه الصحاح يروي فيه وقال ابن معين من سئل ملك ابيه عن الشجرة والبناء والبئر
 وجعل النخل تبيع له شجرة تبيع للعقار يعني ان هذه الاشياء وان لم تكن من جنس الارض ولا كنهها
 لشدة اتصالها بها كالحجر منها واما البئر وجعل النخل فلا يحتاج لها هذا لان البئر جزء من الارض
 وجعل النخل من الشجر وانما يحتاج له حكم اخر وهو انما قسمت الارض وفيها الماء ثم بيع لا شجرة
 فيه وفي العتبية فيه الشجرة واختلف هل هو اختلاف قوا اليه هب البائع او وفاء
 واليه هب سجنون او ليلانه ثم قال سجنون معنى الماء وانه لا يبر واحد ومعنى العتبية
 انما ابار كثيره وقال ابن ليلانه معنى الماء وانه لا يبر واحد ومعنى العتبية انما يبر ليلانه
 وارض مشتمل كذا يكون فيما الفقه وعلى الخلاف في البائع الخلاف مبنيا على الخلاف في الشجرة
 فيما لا ينفصم قال في البئر والماء مات وكان موافقا من الشجر يخلقون ذلك على الخلاف و
 يرون في الخلاف في ذلك على اختلاف قول ملك فيما هو متعلق بالارض متخذه من كذا النقص
 والنخل هو ليس والله اعلم في تبعية حجر الرخا قولان قال ابن الفاسم حجر ملكي وقال شمس
 لم يصيب من قال لا شجرة فيه شجرة في تبعية حجر الرخا الارض والقولان ملك ورواية ابن الفاسم
 في الماء وانه عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 وابن سجنون اشبه ولم يصيب من قال لا شجرة فيه ولما عندنا في البئر ان ثبت من الاجواب
 الشجرة

التي اشياء فلما يجمعهم والشجرة تكون في حيزها الحايك ورفيقه فكيف لا تكون في الرحي
 قال في الموازية وان باع احد هاتين هاتين فليس ملكه الشجرة وان شجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 يدعوه البائع الى الفاسم فلا يفسخ حتى يفاسمه فان ما روي في الرحي البائع حاز بيعة
 وانما لم يفسخ ملكه انتقم بيعة واما لو فسخ الرحي في غير ارض فلا شجرة فيه انما في
 قوله لا خلاف في الرحي انما لم تكن مبنية انه لا شجرة فيه وعلى ما في الماء وانه في ذلك
 انما بيعت مع الارض والبناء التي نصبت فيه فبيعه الشجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 ومسوا في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 في كلامه في الماء وانه في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 وهو ظاهر كلامه وهو قول ابن كثير في الشجر وبيعت ليلانه البع تشبيها لما في الحجر الملقى
 وروى ابن وهب روي في ذلك عن ملك مصر في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 في العلي واما السجني فبيعه الشجرة وهي من البناء فلهذا روي في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 الضرر وهي في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 وفيها ما جاز في تبعية انما كانت غير مبنية انما البائع وان كانت مبنية في السجني
 للمشتري واختلف في العلي وفيه ايراد من جعلها حراما ليلانه بغير الشجر والخلاف مبنيا
 على الخلاف في الشجرة فيما لا ينفصم الا بفسخ كالحمام والافترق في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 الفاسم في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 كما روي عنه في العتبية في مناصب الرخا وهذه خلاف المذونة فانه نعم فيها على وجوب
 الشجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 صاحب الفقه مات انما الخلاف انما بيعت الرخا ما غير هو اما انما بيعت في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 شجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 الشجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 ان من اشترى نخلا ثم قام الشجر فانه يملك النخل ثم هو وتكون الثمرة تابعة ولم يفرق
 المصنف بين ان تكون الثمرة فيما حال الشجر او بعد ثمة عنه في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 فيما حال الشجر ثم وليس يملكه فان هذه المسئلة اما لا تكون فيما ثمره ما بورة او من هبة
 فان لم تكن فيما ثمره وفام الشجر قبل الابار فالشجر الثمرة مع الاصل البائع بالتقاف
 وان قام بعد الابار فله اخذ الثمرة مع الاصل عند ابن الفاسم وقال شمس ان اشترى ثمره ما بورة
 او غير ما بورة ثم ابرها البتاع فانما يملك الشجر الاصل فلهذا لا تكون الثمرة تابعة وما بورة الثمرة
 للبائع واما ان كانت الثمرة يوم الشجر ما بورة او من هبة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 الشجرة ما لم تبيس او تحبيل وليس في الامارات ما لم تبيس وقال في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 الثمرة ما بورة ان فيما الشجرة ما لم تبيس فتا وبعض ان من هبة في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 مع الاصل وفيما الشجرة ما لم تبيس وبيعت بغيره في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 والفرق في ثمة الشجرة في الاول انما ثمة بالاجماع وقال مرة هو اختلاف من قوله في الو
 حبيس وقاؤه بعض على ان فيما ثمة احوال ما لم تبيس واما تبيس والفرق والله اعلم
 عبد الحق وغيره ان من هبة الماء وانه ما لم تبيس مطلقا وعن ملك في ذلك عندنا وحكي الاسرار في من الشجرة في ذلك عندنا
 كانت ما بورة يوم الشجر وانما كانت وبيعت وقال شمس انما كانت ما بورة هبة للشجر

لا شعبة في ذلك واعلم انه اختلاف اولاهل يجوز هذه البيع وهو المشهور او لا وهو النجس
 واوله اشبه وقاله سحنون لا والمعين فقط عليه وان ينفذ ويعلق فيمنه نفقه او
 بامر له بفلان بغيره على الجواز فقال المصنف بفتح المعين الى قوله وهو كقوله في المحرقة وانما ابتار
 فلا ريب في ذلك بل لا بد ان يكون باع احد هما نصيبه من النقص فلم يرض اخذ في ذلك النقص الا
 فل من قيمته او من الثمن الذي باعه به فان ابي فلنشر بكنه الشفعة بالضرر والضرر اهل الشفعة
 وفي علمت ان قول المصنف بالاقول من قيمة النقص او الثمن وهو من نصيب المحرقة وانه وزا في
 عياضه وغيره فليس احد هما انه ياخذ في قيمته مقلوعا فقط والثاني ياخذ بالثمن
 بفتح ثم اختلاف فيقول ياخذ من المحتاج وقيل من البائع بالاقول من قيمته او الثمن ويستحق
 البيع فيه بينه وبين المحتاج فيرجع على البائع بما دفع له عياض كل هتة الاقوال متوالفة
 للتشويق على المدة وانه اجو الحسن وخا هو المحرقة انه لا يكون على المعين الا قيمة النقص
 سواء مضى زمان تعار وظل الارض في مثله ام لا لكن فيه ما اوجعنا من ان مضى زمان تعار
 اليه فيه والاقول فيه بانه فاما ابو عمر ان هتة اوقع في حوض من اجو الحسن وهو
 مشتق لانه ان لم يضر امه ما يعاد الى مثله ففيه النقص حقه في بقية المدة انما اراد ان يخرج
 فكان مثله ان مضى زمان تعار الى مثله وهذا كله في العارية المحلقة واما المحلقة بزمان ولم
 ينقص فقال وان باع قبل انقضاء امه العارية على البقاء فليشترى الشفعة ولا مقال لرب
 الارض ولو باعه على النقص فمخرجه الارض كما تفهم في ويشتري ان يتفوق الاحكام التي
 عنه فاما بصر ان يبيع الشفعة في البناء الفاضل فيه لا والعامة عنه فاما ان يبيع الارض لا يخرج
 صاحب البناء اهلا فكل ان لا بمنزلة مال الارض وقاله شيخنا رحمه الله هو في غير
 المنفوس كالحمام ونحوه فاولا ببناء على انما الضرر الشفعة او الضرر القسمة فشره في الشفعة
 فيما لا يقبل القسمة الا بضرر خولان وهذا ملك في المحرقة وانه لا على كل واحد منهما
 انتهى ويعلم الشفعة قال ابن الفاسم ومكره وبالشفعة قال الشيب وابن الفاضل
 واصبح صاحب المغيره وعدم الشفعة هو المشهور صاحب المحيط وبه الفضل
 واصبح فلهما فخره به لما جمعهم الفاضل منه من سعيه انه كرايه الفضل عنه فرفع
 الشفعة امره الى امير المؤمنين عبيد الرحمن بن محمد وقال علم علي بغير قول ملك بوقع تحت
 فيه الى الفاضل ان يحمله الى قول ملك ويقتضيه به فجمع الفاضل منه من سعيه الفضل وشرنا
 ورهم فقالوا ملك يري في الحمام الشفعة بغيره من ذلك وحكم له بها وقال ابو حنيفة
 واخيه من اقربه انه جرى العمل عنه الشيوخ في ايجاب الشفعة في قول كالحمام ونحوه
 ايه من الابرجة والابار والعيون والشجر الواحدة وتبنيه في ذلك ومنعها ما اشار
 اليه وهو ان الشفعة انما شرعت لرفع الضرر وهذا لا يلزم مع ضرر الشربة فتجب الشفعة
 في ذلك حتى لا يضر بالشربة الا اقل وانما في ذلك لرفع ضرر القسمة لان احد الشربة له حليب
 الباقي في القسمة باء اشترى اجنبي من احد هم خشي الباقون وبيع عوهم المشتري
 الى القسمة وفيه يكون له مضر ابع لا ولا واحد منهم يحتاج الى استحقاقه انما هو في نصيبه
 غالبيا فشرعت الشفعة لرفع هذا الضرر وعلى هذا فلا شفعة فيما لا ينقسم لعدد
 حصوا هذه الضرر فيه والاول الثمن للتباعد على وجوب الشفعة فيما ينقسم من حيث الجملة

الا انه لا يمكن فيه القسمة لكثرة الشربة وتنازع قوله عليه الصلاة والسلام الشفعة فيما
 لم ينقسم هل النقي عام فيما يقبل القسمة وما لم يقبلها او هو مقصور على ما يقبلها لان نقي
 المقلة على التنازع يستلزم قبولها ولما لا يقال الا على ما لا يبيع ومنع ذلك واستدل بقوله تعالى لا
 تاخذوا بسنة ولا قوم من ودي المناقل به وهو ان يبيع حصته او حصة او حصة او حصة او حصة
 او علم الفصل بالمسكن فلا شفعة ورايهم ان ناكل حصته حصته لبعض شربة فلا شفعة
 شرع يختلف في وجوب الشفعة انما يبيع الشفعة بغيره او عرض واختلاف انما يبيع حصته
 اخرى ورايهم ان ملك لا يجنبي او بعض شربة ومنه هب ابن الفاسم وروايته عن ملك وجوب
 الشفعة في ملك ابن الفاسم وهو الشان قال في البيان وهو الصحيح ان لا يبيع بغيره فكل كغيره
 والقول بعدم الشفعة مطلقا انه لا يعل صاحب له راي او المناقلة من باب المعروف والقول
 الثالث هو انه كل ملك يقول انه ان اراد بالمناقلة المسكن ولم يرب البيع فلا شفعة
 في ذلك وقاله ربيعة والقول الرابع عدل المصنف خلافا وهو امر محتمل لان التنازع نقله
 العتيبي وقيل لا يبيعه الا على رضى وحينها ان مكره او ابن الفاضل في الا ان المناقلة
 التي قال ملك لا شفعة فيما انما هي انما يبيع الرجل شفعه من شربة بشفعه فيه
 شربة ويكون كل واحد انما اراد التوسع في حصته بما صار اليه فانت ترى انما انما لا
 في ذلك على وجه التفسير لا كمن يحمل ملك فمعه في ذلك فيكون خلافا لعلنا نقول من قول
 ملك ينقي الشفعة هو القول الثالث من كلام المصنف المتين وبرواية مكره الفضل و
 كان ابن الفاسم يقول ان ملكا رجع عنه وهذا يدل على ان رواية مكره خلاف رواية الرحيب
 في المناقلة الشفعة سواء كانت بين الشربة او لا جانب وقيل ثابته بين الجانبين
 فله بين الشربة وهو المشهور والله اعلم في ولا شفعة فيما عدله من حيوان وعرض
 ومكره ومصيل ما نشر تصور لما هو وحكي بعض الحنفية عن ملك وجوب الشفعة في السفر
 لانه فتنسبه الربيع وهذه الاصح نعم تجب الشفعة عنه اهل المذهب في رقبو الخاف
 وروايته على ان بعض الشيوخ خرج في ذلك خلافا عما ولا يبيع ان يخرج في الممر والمصالح الخلاف
 من النحلة الواحدة وتبنيه في راي الاول لا شفعة له في علمه في سفل ولا في العكس الثاني
 اختلاف في الجوار المشترك بين الجوارين وفيه المدة وفيه الشفعة ابن شبلون بفتح الم ابيع
 مع شربة من الجوار لا يبيع وحده في النجس وعلى اهل الشربة لا شفعة لانه منع ان ينقسم وان
 حمله القسمة وقال بعض من تفقا الما على كل واحد منهما خشيته عليه المتين وانما اقلنا
 بالشفعة فيه فان الشفعة تكون فيه بغيره من الثمن بغير التقويم فانه غير واحد من
 الموقفين قالوا ان كان الحايك لبايع الجار وجاره حمل خشيته عليه في الشفعة له في ذلك وحمل
 غير ابن شبلون المحرقة على ما هوها من وجوب الشفعة في الجوار وان يبيع مع غيره وهو
 الظاهر وقال ابن تاجع لا شفعة في الجوار من نفسه بصرح الفقهاء ومعه في كالمقاسمة
 والسيكوت وهو يبيع ويبيع ويبيع من شربة في الفلك كما لو قال اسفكت شفعته
 او لاخذة وفعوه في ذلك قال في البيان بان سلم الشفعة بغير البيع فلا يباح له علم الثمن او حمله
 ان يوفى من ان يكون من ذلك ما لا يكون ثمنه لقلته فلا يلزمه تسليمه وقوله ومعه
 ما هو التصور وصرح بعض الشيوخ بغير الخلاف في المقاسمة اعني مقاسمة الشفعة

في الوجوه

لغيره في المدة وانه عزمك من اشتري شفعاً من دار له شفع غايه فباسم الشريك ثم
 على الشفع فله فخر القسم واخذ له اقله باعه المشتري كان للشفيع ربعه وقاله ابن
 القاسم واشتريه في الموازاة مثلاً وان كانت الفاسمة من المسلك واشتريه وان
 ليأخذ له بالشفيع ان يشتريه ربع القسم لا ربع فاصحوا يجوز قسمه وقال مستحقون بمخر القسم
 وللشفيع اخذ ما وقع له من اقله في القسم في الشفعة ومنع بعض الشيوخ من مقاسمة
 المشتري ان كان الشريك غايه في اقله المشتري على ان لا غايه في الشفعة فكيف يقاسم
 واشتريه بعض الاشياء الى ان لا يذهب اقله في الشفعة والبيع والبيع والبيع على اسفاه
 الشفعة من غير ان يسلم على صفة ثم تبين خلافه فله الاخذ في المدة وانه اخبر الشفع
 بالشر فسلم ثم ظهر ان التمر اقل فله الاخذ ويجوز لاخذ ان يسلم كراهية في الاخذ وقال
 الشفعة لا يبيع عليه للمهر سببه تسليبه وفيما ان اخذ له في ابتاع فلان نصف نصيب
 شريك ثم قيل له قد ابتاع الجميع فله الاخذ ان يوفى له فله يقول له لم يكون له عرض في اخذ
 النصف لقيام الشفعة فانه اعلم ان اخذ الكل اخذت لا ارتفاع الشفعة وقال الشفعة
 وابن المواز يلزم اسلم جميع النصف وانما ان يخذ النصف الاخر في المدة وانه ان قيل له
 في اشتريه فلان يسلم ثم ظهر ان اخذ له ابتاعه مع اخذ النصف لقيام واخذ جميعها لا يقول
 انما وصفت شريك هذا وقال الشفعة يلزم التسليم للشر فله واخذ حصة الاخر
 ان شاء ثم الحصة التي سلمها او لا يبيع المشتري من انما اشتريه كراهية واخذ ان رضي
 بالتمسك بمسلم وان شاء الزم ما اخذ ما سلم او يسلم لما يبيع المشتري هو كراهية ثم انما
 ومعه ومعه ومعه فاقاموا واستقيموا بها خلافاً لاشتباه في انما لم يزل على اسفاه
 الشفعة باخذها واتبعه بما هو مختلف فيه وكذا في بعض اقسام الشفعة في الجميع وكذا
 قال ابن شماس وقال لا يتصور الخلاف في النصف لانه انما اشتري منه في شفع بالصفة الاولى
 في انما يستلزم في نسخ الثانية مع ابطال الصفة الاولى وعليل الرضى انما هو جوده في شفع
 بالصفة الثانية فقد اكلها ولا حاجة له في الاخذ من الشفعة في الثاني الى الشفعة في
 في انما اشتري الشفعة الحصة جازها لا يحكم الشفعة هل في اخذها او لا في المدة وانه
 ان شفعته تسلف بالكره والمساواة لانه لم يخذ بقدر كراهية والمساواة ولا يبيع
 فانه وحكي ان الموازاة على اشتريه ما عكاه المصنف عنه وهو انما في المساقاة في ان من حصة
 الشفع ان يقول انما مساو ومنه رجاء ان يبيع له باقل والا جازع الى الشفعة والى انما في الشفعة
 يجلف ثم باخذ بالشفعة وفيه النقص في الخلاف بما ان انما في الكراهية والمساواة في بعض اقسامها
 قيل السنة من يوم العفة وما ان كان لا ينقص الا بعد ما لا شفعة بالانفاق في انما انفق
 الكراهية مع الشفع وانما انفق بين المشتري وغير الشفع فاختلاف لانه ليس هو من الشفع
 ان ينقص العفة لانه هو الذي فعل عليه المدة وانه عزمه او يفرق بين الاجل القريب والبعيد
 وعلى تقدير ان لا ينقص في الكراهية المشتري ويؤخذ من اسفاه في المدة وانه الشفعة بالكره ان
 الشفع انما فاسم مبتاع الارض التي انما تسلف الشفعة لان كل واحد اكرى نصيبه من
 صاحبه وقال ابن عبيد القحور ولو فاسمه القلة فقال ان الفاسم لا تسلف وقال الشفعة
 تسلف كما لو فاسمه بالخمر فيما يجر من الحاجة واما ان اخذت القرية فاقسمها بالكيل
 فلا يطلع

مرج

فلا يطلع في الشفعة من ربع الحصة المستشفة باقولان شريك في المدة وحيث الشفعة
 للشفيع من كل شريك في المدة فله حصة بيده غير الاخذ وهو من المدة بقوله المستشفة في
 اوله الاخذ وان باع حصة فولا في المدة واخذت اشترى وغير واحد القول بسقوط الشفعة
 لانها انما وحيث الضرر وكذا من ذهب الى ان الفاسم التوفيق بين البيعة غير عالم في الشفعة
 له ويبيع او يبيعه عالم في الشفعة له وفي البيعة المدة وانه لا شفعة له انما باع نصيبه
 وان باع غير عالم لانه قال في بيع شفعاً بخيار ثم باع صاحبه بيع بطل الشفعة في الشفعة في الخيار
 على مشتريه البطل ونصيب التوفيق بين البيعة يعلم ان لا لا في الفاسم في سماع عيسى قال وعلى الاسفاه
 في باع بعض حصة فله من الشفعة بغير ما بقي من حصة ووقع اخذ فخر ملك في هذه الكتب
 ابن عبيد وسر وقال اشترى احب اليه الشفعة له بغير بيع نصيبه او بغيره لانه انما باع راغباً
 في البيع وانما الشفعة للشر فلم تكن له شفعة فهو خوار في بيع نصيبه على انما باع لاشفعة
 له الا ان تبقى له بقية اخرى قال في البيعة وقوله الا تبقى له بقية فيحق له الشفعة بغيرها
 كما في قول ملك وكذا من المدة ويجوز له اخذ الجميع فيكون في الاخذ مسافراً في اخر هذه
 الاقوال العرفية في بيع عالم او غير عالم وقال النجاشي اخذت لبيع الفاسم الشفعة تسلف
 انما باع بغير حصة هل يسلف من الشفعة بغير ما باع والداري انما يستشفع بالجميع لان
 الشفعة يجب بالخبر اليسير في الكثير المبيع من غير ان يكون الفيلان مع علمه ما هو في الشفعة في
 مدة طويلة في السنة وفيل هو فيل في ثلاث وفيل هو فيل في خمس شرا انما انزل الفيلان
 ولم باخذ بالشفعة وهو عالم في كل يكون في اسفاه الشفعة انما لا في القول بالسقوط
 لابي وهبه وروى ان اخذ بالشفعة على الفور كراهية بالقياس والقول بان لا يسلف حصة
 ملكا الملك الا بمرى وهو الفيلان لانه حق في كل ملكه سكونه والثالث هو المشهور
 في سلف به في مدة طويلة واخذت فيها في اشبه السنة ولا شفعة به في دار
 فله انما ذهب الى مسألة المتكفي وعليه العمل وبالف الشفعة في هذه افعال انما في السنة الشمس
 من اخر ايام السنة فلا شفعة ومنه ذهب المدة ان ما فارب السنة له حكمها قال في الوثائق
 العرفية وكذا في الشهر والشهر ان فيه قال ابن المنذري وحكي العملي وثلاثة اشهر
 وقال ابن سبيل واربعة اشهر وقال اصعب في الواحدة هو على الشفعة ثلاث سنين في غيرها
 وقال معروف وابن الما جشور في شفع حاضر فام بشفعة بغير خمس سنين وروى فيله
 اكثر من ذلك وقال لا اري هذا احوالاً في بيع المشتري في انما في المدة والمدة في الميسرة
 العشر سنين لا تطلع الشفعة وانما يقعها ما زاد على ذلك كالحيازة وروى عن ابن عمر ثلاثون
 سنة وقال بعضهم خمس عشرة سنة قال في المدة مات وكان ابن الما جشور يقول انما في
 الشفعة للحاضر الى اربعين سنة ثم رجع الى العشر في بيعه هل يملك انما في سلف شفعة
 في السنة نقل في الكراهية عن ملك ان باع عنده من السنة فلا يملك وروى انه يملك ولو باع
 بعد جمعة في المدة ولم يملك الشفعة الا في السنة لا التسعة الا في السنة كثر في
 فاقام الحصة في الشفعة الا ان تباعه بكتفا يملك ما كان وقوله ترك الشفعة في الموازاة
 عن ملك يملك في سبعة اشهر او خمسة اشهر من انما في المدة وروى عن ابن الما جشور
 وكذا في المدة وانه لا يملك في السبعة اشهر وروى ابن شاذان في المدة وانه يملك في السبعة
 فبنيته ما انما في الشفعة في الفيلان في الشفعة به في سنة او اكثر على الخلاف انما هو في الم

على ص والعملة على المشتق **ش** يعني وعملة الشفع على المشتق وهو ضمان عرك الثمن
والعيب والاستحقاق فكانت عليه لانه الله اخذ منه الثمن واخذ الشفع المتفرق منه
وعى مستحقا والشفع ان يكتب عنه ثمنه على من يشاء من بايع او مبتاع **ص** وفي شفعة الافالة
قوله ان خير او على المشتق **ش** يعني انما انما المشتق هو الباع وان لا يملك الشفعة
واختلف قول مالك في العمدة فذهب اليه انه لا خيار للشفع وانما عده ثمنه على المشتق
وبه قال محمد وابن حبيب وقال مرة بخير فان شاء جعله على المشتق او الباع اشبه
ومسوا كان المستقبل هو المشتق او الباع وقال كوفي وابن المظفر ان خيار الشفع
بينهما كان لفتح الشفعة والافالة بالعملة وللشفيع الشفعة بعملة الثمن واروى
انه على وجه الصحة والافالة مجموع عدلت وللشفيع الشفعة بالبيعيتين شفاء
واستشكل منه ذهب المذون في الافالة اما على بيع فيلزم منه بطلان الشفعة واما
اكتفاء بيع بخير كما لو قلنا في البيع من غير الباع فلا وجه للحصر في المشتق واجيب باختیار
الاول وانما كتبت الشفعة وكانت العملة على المشتق لانها مما في دفع شفعة الشفع
واستحسن اشبه ما في المذون في الفياض من عملة قول مالك الاخر وهذه الافالة كانت
الافالة بمثل الثمن لا زيادة ولا نقصان قال ولو قلنا بل لا زيادة ولا نقصان فله الشفعة
على ايهما شاء اتفاقا فله عياض الباع والشركة والتولية كالا فالة ص اما لو سلم
فيلزم على الباع **ش** يعني اما لو سلم الشفع الشفعة وترك اخذها قبل الافالة
ثم تقابلها فان للشفيع ان ياخذ بعملة الافالة من الباع ابن الموار ويصح بيعا على ثمن عياض
والا خلاف فيه اما لو سلم بعد ما فلا شفعة له اطلاق ولا يضر ما نفق عنه له وله غلته
وتصرفه استغنت فيلزم **ش** يعني لا يضر المشتق ما نفق عنه مسوا تعين بنفقه
ا انه او جهته او مسوفا او بفعل المشتق نص عليه مالك في المذون انما اهدم المبتاع المزار
ليمنعها او ليوستعها ونحو ذلك قال فيها ويخير الشفع واما ان يبيع الثمن او تركه فان
قلت له لا يضر المشتق انا اهدم **فيل** لانه انما تصرف في ملكه وفيه بقدر الشيوخ ما ذكره
في المذون في المذون فقال انما يبيع انما يعلم المشتق او بعد شفعها واما ان علم ثم هدم
فحكاه حكم المذون والقاضيه وفيه قال ابن زريق فيمن بناه حصة لها شفع فقام بالشفعة
ياخذ قيمة بنينا له منقول لانه بناه غير مالكه قال غيره وهو كالمذون **وقوله** ان اقر
اي المشتق غلة البيع لا الضمان منه وله الثمرة التي استغنت قبل الشفعة وقد تقدم
الكلام في الثمرة تباع مع النخل وعنف المصنف الثمرة على الغلة وان كانت من الغلة لم تب
عليه قوله وفيه استغنت **ص** فان هدم وبناها فله قيمة ما بناه يوم الفياض وللشفيع
قيمة النقص ونقص ما في شفع غائب فاسع القاضيه او الوكيل عنه او تارك الامر ثم
ثم فيه كتاب الثمن وعواضه في شفعها **ش** يعني انما اهدم المشتق المبيع وبناه
فام الشفع فله الاخذ بالشفعة ويقوم الشفع للمشتق قيمة بناه فاما يوم
فياض الشفع بالشفعة مع الثمن الاول **فان قلت** كيف يبيع جميع الثمن مع ان قيمة النقص
جزء من المبيع **فيل** لا يرد من الثمن جميع الثمن كما سالت عنه وانما يرد من الثمن ما يقو به الثمن
منه منه بلا بناء فاما ما هو المعنى عنه بالثمن وقسمه لثمنه فبالجسمة مع قيمة
العملة بلا بناء وتم قيمة النقص منه وما تم يقسم الثمن على ذلك فان وقع منه النقص فله
او قلته

او قلته فهو الله بحسب الشفع ويخذ عنه من الثمن ويقوم ما بقي من قيمة البناء فاما ان
المواز وهو قول مالك واصحابه ابن مونس واما يقوم الشفع قيمة العمارة يوم الفياض
لان المبتاع هو الله احدث البناء وهو غير متعلق به والاخذ بالشفعة كالشراء فعلى الشفع
قيمة يوم اخذته بالشفعة وانما بحسب الشفع على المشتق قيمة النقص منه وما
يوم الفياض لانه لم ينعقد في نفسه فله ان يشترط مع العروة منه وما تم بناء وهو ملكه
وغيره فله وجوب ان ياخذ العروة بقيمة ما من قيمة النقص من الثمن يوم الفياض كما لو اشترى
لها مع عرض ملك وان لم يفعل فلا شفعة له **وقوله** وهو يرد ما هو جواب عن مسوال مور
هنا وعلى لانه قبل الاين المواز كيف يترك احدث بناء في مبيع لانه ان كان بخبرة الشفع
هو مسلف للشفعة وان كان في عينه فالباع يملكه فلا تقوم له قيمة البناء فاما الاخذ
القيمة وبعد القيمة لا تحبب الشفعة وبالجملة فالحكم بوجود الشفعة بناء في قيمة البناء
فاما ما وجب باؤه او لم او الشفع غائب وكانت الدار لم يشرها وسلم العاقر ورع علسوا
القيمة فاسع القاضيه عن القاضيه ثم هدم المشتق في عينه الشفع فالباع غير متعلق
والشفيع باؤه على شفعته وليس للقاضيه او الوكيل استيفاء شفعته لانه لم يدر على ذلك
فانما ان يكون الشفع حاضرا او يترك الشفعة لانه لو كان في ثمن فترك الشفع الشفعة
استغنا، فاسع القاضيه ثم ضم خلاف ذلك قال المذون ان يكون الباع والمبتاع المذون او
البيعة بناء على احدى الروايتين منع الشفعة في ذلك انما انكشف ان يبيع بعد الفاسدة
والبناء ولاجل هذه الخلاف اخر المصنف عما قبله من ان يبيع ان يشتري دارا فهدمها ويبيع
ثم يترك مستحقا لصفها ويرد ان ياخذ بالشفعة وهذا الجواب لم يرد عليه بغير اكثر
المشيوخ لما ينفون عليه من كثرة الجواب بحسب المصنف من الشفعة والاستحقاق
والمتنجل في المذون وشرحا تناقض وانفرد لم يجعل حكم المشتق انما اهدم في الثمن او اهدم
صه فله ونحوها ثم خلاها كل الشفعة ولعله الاخير فلا يكون له الا قيمة النقص ولعل كالمذون
محول على ما اذا كان المذون اكثر من الثمن من غير المشتق والله اعلم **ص** ويترك المشتق الشفعة
ما يخلصه من لو كانوا ثلثة يشترون دارا لكل واحد منهم الثلث فباع احدهم نصيبه
للآخر فلا ياخذ الباقي من بطل جميع الثلث كالا جنسي بل نصف الثلث ويترك له نصفه وهو
الله فينوبه لانه يقول لو كان المشتق جنسيا لم يترك الا نصف الثلث في النصف باسواء
له ان يكون كالا جنسي **ص** وانما تنازعنا في سبق المثل فالحق ان يسبق المثل من ثلثه والشفعة
شرا اذا تنازع الشرا فباع المثل فقال كل منهما ملكه سبق وانما متجه على مطلب
الشفعة بطل لكل واحد اخط عليه صاحبه او جلا بربها او نكلا سفتت عواهلها وان ملك
احد لهما ونكل الاخر بالشفعة للعالم اما ان اقاما يمتنع فيفضي باؤه من اثارهما
يشفع من المشتق شرا فاسسها بهما العوت لا فله بالقيمة الواجبة فان باع جميع
في الثمن فيه شرا البيع الفاسد يفسخ باعها فبات ملكه المشتق بالقيمة فله انما اشترى
شفعا شرا فاسسها على المذون على ذلك قبل العوت فلا شفعة ويفسخ البيع وان اطلع
على ذلك بعد ان باع الشفع عنه المشتق بما يقو به البيع الفاسد وللشفيع اخذ
بالقيمة الواجبة على المشتق لا الشفع فله ان ينقل الى ملك المشتق **ص** وباتي على قول مستحسن
الله يردى البيع الفاسد لا ينقل المثل اصلا وانما يلزم على قوله مع الجواب لانه لا استصحاب

تيسر

عنه الشفعة فيه **فهر** قال في المذونة ولو علم به اذ بالفساد بعد اخذ الشفعة **فهر**
بيع الشفعة والبيع الاول والشفعة في كل من قبل المشتري من الموانع الا ان كان له الاخذ
بالشفعة بعد الجواز فلا بد من معرفة الشفعة بالقيمة التي لم تكن المشتريه وان اوجبت
على نفسه قبل بيعه بانه لا بد من اخل وجعل ابن موسى قوله تفسير الله وانه
قوله وان كان بيع صحيح فيما لم يفسد به بانه ان كان من او الشفعة باخذ مع الجواز
بالقيمة انما هو انما ايات بغير بيع صحيح وانما ان كانت به فبالشفعة الاخذ بانه لا بد من
لا بالقيمة الا ان يكون المتبايعان في ثراهما اذ اخل اخذ الشفعة فيبيع من سمى على الثمن
في البيع الصحيح في اخذ الشفعة بايها شاء كسنتين صحيحين قال في المذونة وسواء
قراها بغيره او بغيرها وفي بيع صحيح بينهما باخذ القيمة **وقوله** بالبيع الصحيح
اخذت منه من البيع القاسم فان كان لا يبيعت قال في المذونة وانما ابدع المشتريه في
قاسم ايها في سواها في الاول والاخر جميعا الا ان يكون في بيعه في تلك القيمة فلا يبر
م وينقص بالشفعة وفيه وغيره **فهر** ان لا يملك على الشفعة انما او قد المشتري
الشفعة او وهبه او تصدق به وله نقص في ذلك ولو تصدق المشتري الشفعة وبنا لا
مستحب في الشفعة ههنا وفي المذونة من يشتري شفعة له شفعة غايب فعلم
الشتر بغيره فيهم القايض فله نقص الفسدة واخذ له واستند على ان كان الفسدة
فما رها او تكون كالبيع فكذلك الاخذ بالبيع الاول والباقي ما بعده من البياعات
فكذلك الاخذ بالبيع الاول والباقي الفسدة التي هي اضعف من البيع وقاله ابن
القاسم واشتبك في الموازنة الا ان اشتبك اشترى الى ثرا في المجموعه فقال انه لا يملك
بالقلب او ليس له في الفسدة لانهم قسموا من ثرا فيفسد من بغيره الشتر كما هو
كامل البياع ولما اخل سجنون بمض الفسدة وللشفعة اخذ ما دفع للبياع بالفسدة في
الشفعة وكما هو في المذونة سواء كان الفسدة بمكمل او بغيره ولا ان تاوله صاحب
الثمن على ما انما لم يكن يحكم فله في ذلك ان له نقص الفسدة فانما دفع الى الجاني في
الفسدة ما دفع وبأخذ الشفعة ما دفع له به الفسدة وههنا التبرئة ههنا هي منه ذهب
اقترب ويمكن ان يجمع بين قوله في المذونة وقوله سجنون منه ولا يملك في المسئلة
خلاى ويجعل قوله في المذونة على ما انما لم يكن يحكم وقوله سجنون على ما انما لم يكن يحكم
م وبأخذ باي البيوع شاء فيستفهم ما بعده **فهر** قال في الجواب وانما ابيع المسموع الله
فيه الشفعة مرارا قبل اخذ الشفعة فله ان يأخذ باي الصفقات شاء وانما اخذ
بالصفقة الاخيرة تحت الصفقة التي قبلها وانما اخذ بالصفقة الاولى يملك الصفقات
التي بعد ها اتفقت الا ثمان واختلفت ولا اختيار في اليد في العمدة والثمن واخذ
بالصفقة التي سمي صح ما قبلها من الصفقات ويملك ما بعده ها وفيه التخيير ههنا بما
انما لم يكن حاضر اذ انما الحاضر العالم بانه قد فسدت شفعة في البيع الاول وتثبت
في البيع الثاني وانه ان كثرت البياعات انما يكون له الاخذ بالآخر **م** **الخ**
مثل الثمن او قيمته في المقوم ثرا ههنا هو الركن الرابع يعني ان الشفعة باخذ الشفعة
بمثل ما دفع فيه المشتري او كان متلبا او قيمته او كان مقوما وهو حاضر وان لم يجر
مثل المثلي غرم قيمته قاله في المجموعه فيمن اشترى بغير علم بغيره الشفعة **فهر**
وعلى الشفعة

وعلى الشفعة اجرة المالك وان كانت من عقد الشراء وثمن ما كتب له لان ذلك وصل
المبتاع الى البيع وان كان المبتاع دفع اكثر من المعتاد لم يكن على الشفعة الا دفع المعتاد بذلك
اقتضى ابن عتاب وامر ملك وامر القضاة المتكفي ولا اعل لم مخالفا ابن موسى قال بغير القضاة
اكثر لو غرم على الشفعة غراما قبل باخذ الشفعة بالثمن وبما غرم عليه وقد اختلفت فيمن اشترى
من ابناء الصومر هل باخذ له به بغيره او بغيره من ابناء الصومر كالمهر والخلع وصالح العمد
في ابناء الصومر انما قيمته الشفعة يوم العقد وقيل في المهر صداق المثل وقيل بملك المهر
شرا له يقوم غرم الشفعة غالبا كالمهر والخلع وصالح العمد فانه يرجع الى قيمة الشفعة و
قلنا غالبا لان المهر يقوم بمثل المثل وكذا الخلع واخذت بصلح العمد من الصالح عن اخذ ابيه
الشفعة بالدية فان كانت العاقلة اهل بل اخذ له بقيمة الابل وان كانت اهل ارض او وري
يتمتع به على الشفعة كالتمتع على العاقلة قاله في المذونة وقال سجنون في المطاع عن
جميع الدية على شفعة وان كان عمنى في ذلك والعاقلة اهل ارض او وري فالصالح جائز ورجعه
ابن القاسم بالاول من قيمته او الدية ان كان صلحه عليهم وان كان اهل بل فان كان الفاعل بغير
الشفقة ولا يرجع به الى العاقلة وهو جائز وان كان اهل ارض عنهم ليرجع عليهم من الصالح
لانهم مخيرون وان عمنى ومن كان سجنون يقول في هذه الاصل يقول عبد الملك ان الدية لم تعط
العمر من فاء الشتر والشفقة بالدية وهي بغيره كانهما في ارض او وري ارض فومت بالعرض
على ان فومت في ثلاث سنين ثم يقوم العرض بالعين وقال عبد الملك فومت في ذلك بالعرض
فوم به الدية من سجنون وان كانت الدية ابطا فومت بالشفقة على ان فومت في ثلاث سنين
ثم باخذ الشفعة به لظ او دفع قوله او وري ارض جزا ارض في الجواهر وقال في حصة جرمها
فكفر في المذونة لان المهر ارض والدية في ارض لا يجوز بيعها جزا ارض قبل تلامه على ما انما كان التعامل
بالوزن فانه يجوز حينئذ التعامل بها جزا ارض لا يبيع لانه لو كان في ذلك كان الحكم انما هو
قيمة الجزا في المهر وقع بمصره في المهر ويمكن ان يقال لا يلزم ما ذكره لان التعامل بالمهر بالعين
يقوم بما هو الاصل في التفويض بخلاف المهر ارض لانها ان تقوم بما بغيره او بغيره مواضع او
مخالفة بغير العرض يلزم منه مخالفة الاصل عدم تفويض العين بالعرض في العين الواجب او
المخالفة يلزم البطلان او الصرف المستأجر ولما قبل في العمر والشفقة فيمثل ههنا وان كان
ممكنا من قيمة القيمة الا ان التخيير فقل خلافا فقال وان كان الثمن جزا ارض فقال في ان يشتري
على جزا ارض الشفعة يشفع بقيمته فان كان ههنا قوم بالشفقة او حصة قوم بالشفقة
يريد والقيمة في ذلك يوم الشراء لا يوم الاخذ بالشفقة وكذا كل ما اشترى به جزا ارض
في القيمة يوم الشراء قوله وقيل في المهر صداق المثل يشفع بمثل هذه القول
فقله التخيير وهو الاقرب وهو القول بالبطلان في المهر ارض وان اشترى مع غيره فبما
شفعه ويلزم المشتري في الصفقة شتر بغيره فان اشترى الشفعة في هذه الشفعة مع ما لا
شفعة فيه فالشفعة اخذ الشفعة بمثلها من الثمن ويلزم المشتري في هذه الصفقة ههنا
في المذونة وانما لم يكن المشتريه مخالفا بسبب تبعية صفقة لانه في كل ذلك وانما ارض
جو فخر الى ان ههنا اطار على القول بان الشفعة انما يبيع واما على القول بانها لا تستحق في
فانه يملك وان كانت قيمة الشفعة النصف باقل وكذا وان كان حل الصفقة فيكون المهر في المهر
خ وانما ينفقه ان يقال على هذه المذونة في المهر في حله من الى الاجل او كان عليه او فاسد

٢٩

وتم

والاعجالة فنرى ههنا في الملهونة وزايد فيكون الضامن ثقة ومعتاد انه اذا اشتترى الشفيع
 الى اجل اخطاه الشفيع الى مثل الاجل مثل الثمن بشرط ان يكون الشفيع مليا او باقيا بضامن ثقة فان
 اراد الشفيع تعجيل الثمن للمبتاع قبل ان يسره فنجعله للبائع وان رضي المبتاع فانه
 المتعجل وان لم يرضه احد ههنا فلا يات في الشفيع الا حتى يعجل الثمن وما هو الملهونة وهو كذا هو
 كلام المصنف انه لا فرق في ذلك بين ان يكون ملا الشفيع بالمشترى او افرا وهو قول محمد وابن
 الحارث جشور والشافعي وهو المضمور وقال الشافعي ان لم يكن الشفيع كالمشتري في الملائقة تعجيل
 مثل ثقة المشتري وملايه وما هو قوله ايضا وهو كذا هو الملهونة ولا يعجله انه انما لم يخط
 احد ههنا انه يلزمه التعجيل وان كان عدم الشفيع ميسرا وبالعلم المشتري وهو قول محمد و
 اللخمي او استقوى الشفيع والمشتري في الثقة والملا لم يلزم الشفيع اعلا عجل وان استنوب
 في العلم بقول ابن سنان على من اعاد التمسك او اوال البائع في بثق المبتاع والمبتاع في لا يثق با
 لشفيع وهو اللخمي الاول والشافعي مومس بالحكمة وثله في حكمها حب البيان فليس انما
 استنوب في العلم قال ابن سنان في الملا لم يلزم عجل بالاعتقاد وان كان للشفيع اقل ملا
 لزمه عجل ما خلافا وان كان انشده عدا لزمه عجل ما خلافا **وجوه** الا واما ان يشبه انما
 اشتترى في عجل او هو عجل للشفيع وان كان ملا منه اخطاه لا يعجل او هو عجل او هو عجل الاول
 اشبه ايضا ان كان ملا من العجل من المشتري اخطاه لا يعجل او هو عجل او هو عجل الاول
 الثاني انما تراخي فيام الشفيع حتى حل الاجل ففي تراخي الشفيع الى مثل انما في الاجل فاولا
 قال ملك ومكي وابن الحارث جشور وموضو وقال اصعب لا يفرح لان الاجل الا ومضو في لهما معا ابن
 موفص وما حب البيان وغيرهما والاولا هو بان الشفيع يجب ان ينتفع بثمنه غير الثمن كما انتفع
 المشتري **الثالث** ان اخطاه عن غير التهمة ففي التهمة هب فلا تلة اهو الاول وهو من هب
 الملهونة انه يات في مثل الثاني فيمتد فالله ابن الحارث جشور وسحنون وروى ان ما
 في التهمة من الباع كالعقد الثالث الجرف وان كان عينا اخطاه بمثله وان كان عرضا اخطاه
 بغيره فانه اشبه محله وهو غلله وعلى من هب الملهونة فقال ملك في الواحدة ان كان
 الباع يوم قيام الشفيع حلالا اخطاه به حلالا وان كان في من الاجل فانه في مثل ما بقي ههنا ا
 نقل الباع من زر موز وهو غلله وانما ينكر الى ان لا يوم الشراء وكذا في هو في الموارنة
 لا يوم قيام الشفيع واكثر لو كان الباع عرضا اراد الشفيع تعجيله للمشتري وابن
 الحارث جشور وطلب التراخي الى الاجل واخطاه العجل ولم يجه الشفيع حيلة كيف الحكم في ولو
 اخطا الباع به لم يجر شرا لو اخطا المشتري الباع به اء بشر الشفيع المجل على الشفيع لم يجر
 لان الاقالة انما تكون بما حل وان الباع قد قرب له في ثمة المشتري في بيعه بدين له على
 الشفيع فيلزم منه بيع الدين بالدين من هو وقواب السبة كالثمن فلا يات في الا بعه وقال الشافعي
 ان دات قبله اخطاه بالافل من هبة الثواب بيع فانه لا يات في الشفيع الموهوب بما وقع به الثواب
 من مثلي او مضمون ههنا معنى قوله كالثمن لان لا يات في حتى يقع الثواب لان الموهوب لم يجر
 في الموهوب والثواب ههنا هو المضمور وهو من هب الملهونة وقال الشافعي وابن عبيد الحكم انما
 دات الشفيع وجبت فيه الشفعة بالقيمة وعلى المضمور بالشفعة انما تكون بمثل
 الثواب او قيمته سواء دات الشفيع الموهوب قبل الثواب او بعده وقال الشافعي كذا في انما يات به
 قبل دات الموهوب وان يات به بعد فلا يشفيع ان يات به بالافل من الثواب او القيمة لان الثواب

او كان

او كان اقل من الثمن دفع وان دات القيمة اقل فهو مقبوع بالثمن بانه لا عليه الا ان لا يمكن يلزمه غير هذا
 وجهه فكل ان اشبه وافق على انه لو اقبله اكثر من القيمة قبل الثواب انه لا يات به الا بعه لث
 فكله لث انما عوضه بعد لان الموهوب قد قرب من القيمة فمما وقال اللخمي القياس ان يستفيع
 بالاكث من الثمن والقيمة سواء دات الموهوب ام لا لان قيمة الشفيع دات اكث من الثواب فلهو
 فهو ان يقول انما قبل منه ههنا القيمة بينه وبينه ونحوه لث وان كان الثواب اكث فلان
 في ذلك العوض غالبا في هذا النوع **تسمية** ما عدا بانه انه لا يشفعه الا بعد دفع الثواب هو
 قدر الملهونة في باب البيات فقال ارحه لث شفع لث ارحه على عوض سميلا او لم يسميلا
 انه لا يات في الشفعة حتى يتا في كتابه الشفعة ان سميلا العوض فقيه الشفعة فقيه
 العوض فقيه سحنون على الخلاف فانه جعله كالبيع يلزم بالتسمية ومرة نفى لث وقيل
 ليس بخلاف واستفكر وبنوا قوله في الشفعة سميلا على معنى عينه وفي السبة على انه
 شرف الثواب لا غير واليه ذهب ابو عمران وغيره وما حكى من الثمن لث في حكمه اتفاقا
 والابرا قال الشافعي في حكمه وقال ابن الفاسم ان كان مثله يحكم عا لث في بعض ما حكى من الثمن
 بعد تقريده على المشتري لث في حكمه اتفاقا عن الشفيع وان حكى الموهوب بل لا يات في
 البيع او التبرع على المشتري فقال الشافعي في حكمه وقال ابن الفاسم انما يحكم انما كان مثله يحكم
 عا لث وههنا في الملهونة فقيه او من اشتترى شفعا بالث ثم وقع عند الباع تسع
 مائة درهم بعث اخاه الشفيع او قبله فخر وان كان اشبه ان يكون ثمن الشفيع عند الناس
 مائة درهم انما يتا بقوا بينهم واشترى باقية تقاين وقع لث عن الشفيع لان ما احم الى
 من الاول انما كان سببا لفتح الشفعة وان لم يشبه ثمة ان يكون مائة لم يجه عن الشفيع
 شيء ودات في الوضعية هبة للمبتاع وقال في موضع اخر منها ان حكى عن المبتاع ما يشبه
 ان يحكم في البيوع وقع لث عن الشفيع وان كان مما لا يجه مثله فهو هبة ولا يحكم عن الشفيع
 شيئا وههنا الاخير هو انه نقله المصنف على ابن مونس وما حب النكت فاولا ان القول ليس
 ليسا بخلاف وانما راجعا الى شيء واحد لان معنى قوله وان حكى ما لا يجه في البيوع لا يوقع
 عنه شيء يريه وثمن الشفيع اكثر من الباع بعد الحيلة واما انما كان ثمن الشفيع مثل
 الباع بعد الحيلة جافلا لا مائة او لا عا الحق في الحيلة ثلاثة اقسام منها ما يكون
 هبة للمبتاع لا يجه للشفيع ومنها ما يشبه حيلة البيع فيحكم للشفيع ومنها ما
 يجه لث لفتح الشفعة ثم يستفاد به ويكون الباع مثل قيمة الشفيع فانه يحكم للشفيع
 ص ولا تنفع الشفعة برة الثمن المقوم بقيته او استحقاقه على الشفيع فقيه عند ابن
 الفاسم وقيمة الشفيع عند سحنون وغير الشفيع وعلى المشتري قيمة الشفيع ولو وقع
 قبلها امتنعت شريعتا اذ وقع البيع بمضمون كعبه او ارحه استحقاقا ورحه يعيب فان كان
 به لث قبل اخطاه الشفيع بطلت الشفعة لا تنفذ من البيع قبل لان الباع يستتر في البيع
 ع ولا اعلم في ذلك خلافا والى ههنا اشار بقوله ارحه او لو وقع قبلها امتنعت ارحه اخطاه
 اما لا استحقاقا او لث بالعب وان كان بعد الاخطاه بالشفعة استحقاقا بين الباع والمشتري
 ورجع الباع على المشتري بقيمة الشفيع من الفاسم ولا ينتفع ما بين الشفيع والمشتري
 فلا يكون على الشفيع للمشتري الا قيمة المقوم المستحق والموهوب يعيب وبه قال الشافعي
 واصعب محمد وهو اعب التي وههنا معنى قوله وعلى الشفيع فقيه عند ابن الفاسم انه فقيه

انه يقع في قسمين في الفسمة شدا وادوا بالانح كالمشع الواحد وفي العصبه ثلاثة احوال احدها
 انهم كاهل المسح الواحد له قطع ثم يقتسمون وهو قول ابن حبيب والثاني انه لا يجوز جمع
 وان رضوا واداه قول القير في الثالث انه لا يجمع حكمه الا ان يرضوا وهو قول ابن القاسم في
 المدونة لانه قسم فوا ملط فيما بين ترك زوجته وعصبته وترك ارضاء المرأة بغير لها
 صفاء في احد الميراثين فقال معناه انه ان كان العصبه واحدا او عدة الا يربط في الفسمة
 وفيه اختلاف في تاديل قول ملك او الزوجه بغير لها ان يجمع العصبه في احد الميراثين فيقبل
 انه يرضى لها في احد الميراثين من كان الزوج ثمة يقتسمون بغير ارضاء او هو كما هو قول ملك
 في المدونة ورواية ابن الماجشور وقيل في الفسمة خاصة انه لا يرضى وان يقتسموا انفسهم
 بصفاء واستثنى ابن القاسم مسئله الزوجه من عموم المسئلة في خلاف ما لو فاسح
 بشر كان ثالثا منها ابيع بشر يعني انما فاسح النضر بكل ثلثه فان يقتسم اربع الفسمة فرعة وفي
 كلامه ما شاركه الى ان فسمه الفرعة تميز عن اربع **من الفاسح** الاثنان او من الواحد ولا
 يقبل قولهم بعد العزل بشر من من كان قوله او الى الواحد بجزء لانه كالحاكم ولذا لا يقبل
 قولهم بعد عزل الفاضل الخ يعنيهما وقال ابن شعبة واليه من تميز وغلط على ذلك الشافعي
 وبالاول قال ابن حبيب فانه قال لا يقبل الفاضل شدا في الفاسح ان كان الفاضل هو الفاضل ام لا
 وفي كالحاكم وقاله ابن الماجشور وكذا في كل ما يشترط الفاضل من الفعل او الفسح والاختلاف
 والكتب والنظر الى العيب وتسميته لان فعله كفعله كذا هو مقتضى اربع لا يرضى من قوله بعد العزل
 فيقول قولهم قبله وهو قول ملك في القتيبة وهو انه في الوثائق المجمعة قيل هو الصواب
 وقال سحنون انما شدا فاسمان على ما فاسم له بامر فاضل او بغير امره ان كل واحد من قسمين يبيع
 في استوفى نصيبه فلا يجوز شدا فيهما لانما شدا على فعل القسمين من ولد الاجرة ان لم يكن
 له اجر من بيت المال من المقسوم لم على عهده نعم وقال شعبة على جميع شدا يعني ان الفاسح
 ان كان له اجر من بيت المال يجوز ان يخرجه من الاجرة من الناس وكما هو له ابا حنيفة اخذ بها انه لم يكن له
 اجر من بيت المال ومنه ذهب المدونة والقتيبة وغيرهما الكراهة فيه باب الفسح من المدونة
 واكره لفاطمة الفاضل والغنم ان يافقه واعلى الفسح اجره الا ان يرضى له في اموال البناني و
 ما يرضى الناس كل اكره او تراق صاحب السوق من اموال الناس وفي باب الاثان واكره ملك اجارة فاسح
 الفاضل وكان يبيعة وفارحة بنفسها ولا يافقه ان جعل **وقوله** على عهده نعم هو من ذهب المدونة
 وسواء في ذلك من جلب الفسمة او ابا له او يقول شدا في ابن الماجشور واصبح الباجي في وثايقه
 وفيه جري العمل المتبعي وقال غير واحد من المؤرخين والاولا اخر وفيه الفضا لان تعبه في تمييز النقيب
 البسبب كتعبه في تمييز النقيب الكثير وكذا في اختلاف اجرة كاتب الوثيفة على من هي فيه
 الفسح من المدونة في قوم ارايه واخذ ما لم عنده رجل يستأجر من يكتسب كتابا لم وله
 فاجره عليه وعليه وقاله شعبة ونحوه في الجلاب وفي سماع ابن القاسم لا يكون على الفاضل في يد
 المال شدا وقال سحنون في ذلك كله على انه في مال بعض المؤرخين لانه روى في المنفعة له وحده
 وفي الجلاب انما كان لجماعة حق على رجل يكتسب عليه كتابا او احدى او سماعا من مختلفه فاجرة الكاتب
 يبيع بالسوا وفيه ثمة في مال الممسئلة **من المقسوم** هو المشترك عفا وغيره
 ويقتسم كل صنف من شدا يعني انه لا يجوز في قسم الفرعة اربع بين الخمسين او نحو غير متباعة بل لا يرضى
 غير وحكي ابن عبيد ومس عن شعبة جواز ارضاءهم والله عكس لا غير عنه انه يرضى على هذا الاصل

من كانهم انفسهم في شدا

غيره انه يخالف في محاسب خلاف في حال المسئلة المدونة فانه اجاز فيها ان كانت ثلثة وز
 بقوله بين رجلين ويقتسمان بها بالفرعة انما اعطى لثمة الفسح وتراضيا لانه قال فيما وان
 كماله في وان لم يقتسم لانه الفسمة وان خالف في مسئلة المدونة فانه فقال سحنون
 ترك ابن القاسم قوله لا يجمع بين صنفين مختلفين وقال يعقوب هي فسمه مراضاة ورض
 بان اشترطه الا عهده الى قسم الفرعة وقال اللخمي انما اجاز في الفسمة قال ويحذر في
 الفسمة من ثلثة او لخمسة والربا وان لا يملك المال اما الجملة فكلها لورثاء اراغابيه فلا
 يجوز ان يقتسمها ابن القاسم الا ان يرضى لها او يرضى لورثتها واما الربا فلا
 فقسما مما ثم اوزر عا قبل له وملاحه على شرا تبقيته واما اطلاق المال فكفسم الثلثة
 الواحدة خشيا فسمه اللؤلؤة وحكي عياض فيما ينقسم من ثمة كثيرا كاليافوخة الكبيرة
 والجل النجيب يقتسم بما خلا فاصل يجوز فسمه بالتراضى اجماعا ويجمع الميراث المتقاربة
 المكان المستوية تقا او رغبة مضمومة على اليه احد نعم وكذا في كذا فوا في حيسين من
 البله مقسما وبين شدا في المدونة ووجهه ظاهر لانه اذ اجمع على ذلك واحد اجماعا
 كالملة او جزء بحسب يحمل لا انتفاع التام بخلاف ما انما فسمت كل اربعة ولا يجوز اجمع
 عنه ابن القاسم الا بشر في التمساة في التناق والتقارب قال في المدونة كالميل ونحوه
 قال فيما وان تبا عا ما ليس كل فرقة او عايف او فرج كاليوم ونحوه يجمع في الفسح وان
 اتفق في الكرم والتناق واشترط ان يشترط شرط واحد او هو التقارب وقال سحنون يقول
 ابن القاسم في الميراث ويقول شعبة في الارضين هكتة اذكر اللخمي وابو الحسن هكتة الا في قول
 وما فسمه المدونة هو الله بوجه منها وراى صاحب البيهقي من ذهب المدونة حوا
 فسمتها فسمتها انما اتفقت في الفرقة وان اختلف في التناق قال ويقوم من المدونة قول اخي
 واشترط الى ما ذكره واعلم ان الشيوع اختلفوا في النفل عن شدا ورايت اختصاره في
 لان المصنف لم يتقدم في ذلك **صرعا** وانما اختلف في فسمه العلوة والسفل في الفرعة الثانية
 يجوز في الفرعة ان يكون بينهما الثلثين البسبب كالميراث فسمه احد هدا مائة والاخر تسعين
 وتفاوت على ان من مارت اليه المائة ان يعطى ما حبه خمسة لان هدا مائة مائة واثني
 غالبا فسموا في الفسمة فانه اللخمي قال ويجمع الحوا نيت بعضها الى بعضها اكره شدا في
 او سوفي بشر في تقارب الاغراض ولا يجمع الدار الى الحوانيت ولا الى الفناء ولا الى الجا
 ماز وما يجمع الفناء والارحام فيمسئل عنه اصل المعرفة فلان رواه انما يجمع بينهما
 والاع يجمع ولا يجمع الحوا نيت للفناء وفيه يستخف جمع الحوا نيت بدو الفلة انفس
 بعنه من الا ان يكون واحدا معروفة بسكنة فتعبر ان تسامحوا فيما شدا استثناء
 من قوله يجمع الدار الى يجمع الدار الا ان يملك الرجل الشربة وله وله ويترك في ارسكانه
 وغيرهما وتشارك الورثة في ذلك الدار فانما تقسم بينهم اذ اختلفت الفسمة ثم يقتسم
 غيرهما على ما تقدم وهكذا اقل حبيب في الواحدة ونحوه في المدونة لا كمال اربعة منس
 على ما اذاعه بكر البيت غير عا رسكانه قال ولو كان معها غير هدا يجمع في الفسمة ولا كلام للوا
 رت خلاف ما قاله ابن حبيب والى هذه التفسير ذهب ابو عمران ع والى من قبله على ما
 في الواحدة وهذه المسئلة وقع اضربا في لفظها في المدونة وكذا في الفرقة والحوا
 والاخره يجمع ما تقارب مكانه كالميل ونحوه ونسأوى في كرمه وعيونته بخلاف اليوم ش

غيره انه يخالف في محاسب خلاف في حال المسئلة المدونة فانه اجاز فيها ان كانت ثلثة وز
 بقوله بين رجلين ويقتسمان بها بالفرعة انما اعطى لثمة الفسح وتراضيا لانه قال فيما وان
 كماله في وان لم يقتسم لانه الفسمة وان خالف في مسئلة المدونة فانه فقال سحنون
 ترك ابن القاسم قوله لا يجمع بين صنفين مختلفين وقال يعقوب هي فسمه مراضاة ورض
 بان اشترطه الا عهده الى قسم الفرعة وقال اللخمي انما اجاز في الفسمة قال ويحذر في
 الفسمة من ثلثة او لخمسة والربا وان لا يملك المال اما الجملة فكلها لورثاء اراغابيه فلا
 يجوز ان يقتسمها ابن القاسم الا ان يرضى لها او يرضى لورثتها واما الربا فلا
 فقسما مما ثم اوزر عا قبل له وملاحه على شرا تبقيته واما اطلاق المال فكفسم الثلثة
 الواحدة خشيا فسمه اللؤلؤة وحكي عياض فيما ينقسم من ثمة كثيرا كاليافوخة الكبيرة
 والجل النجيب يقتسم بما خلا فاصل يجوز فسمه بالتراضى اجماعا ويجمع الميراث المتقاربة
 المكان المستوية تقا او رغبة مضمومة على اليه احد نعم وكذا في كذا فوا في حيسين من
 البله مقسما وبين شدا في المدونة ووجهه ظاهر لانه اذ اجمع على ذلك واحد اجماعا
 كالملة او جزء بحسب يحمل لا انتفاع التام بخلاف ما انما فسمت كل اربعة ولا يجوز اجمع
 عنه ابن القاسم الا بشر في التمساة في التناق والتقارب قال في المدونة كالميل ونحوه
 قال فيما وان تبا عا ما ليس كل فرقة او عايف او فرج كاليوم ونحوه يجمع في الفسح وان
 اتفق في الكرم والتناق واشترط ان يشترط شرط واحد او هو التقارب وقال سحنون يقول
 ابن القاسم في الميراث ويقول شعبة في الارضين هكتة اذكر اللخمي وابو الحسن هكتة الا في قول
 وما فسمه المدونة هو الله بوجه منها وراى صاحب البيهقي من ذهب المدونة حوا
 فسمتها فسمتها انما اتفقت في الفرقة وان اختلف في التناق قال ويقوم من المدونة قول اخي
 واشترط الى ما ذكره واعلم ان الشيوع اختلفوا في النفل عن شدا ورايت اختصاره في
 لان المصنف لم يتقدم في ذلك **صرعا** وانما اختلف في فسمه العلوة والسفل في الفرعة الثانية
 يجوز في الفرعة ان يكون بينهما الثلثين البسبب كالميراث فسمه احد هدا مائة والاخر تسعين
 وتفاوت على ان من مارت اليه المائة ان يعطى ما حبه خمسة لان هدا مائة مائة واثني
 غالبا فسموا في الفسمة فانه اللخمي قال ويجمع الحوا نيت بعضها الى بعضها اكره شدا في
 او سوفي بشر في تقارب الاغراض ولا يجمع الدار الى الحوانيت ولا الى الفناء ولا الى الجا
 ماز وما يجمع الفناء والارحام فيمسئل عنه اصل المعرفة فلان رواه انما يجمع بينهما
 والاع يجمع ولا يجمع الحوا نيت للفناء وفيه يستخف جمع الحوا نيت بدو الفلة انفس
 بعنه من الا ان يكون واحدا معروفة بسكنة فتعبر ان تسامحوا فيما شدا استثناء
 من قوله يجمع الدار الى يجمع الدار الا ان يملك الرجل الشربة وله وله ويترك في ارسكانه
 وغيرهما وتشارك الورثة في ذلك الدار فانما تقسم بينهم اذ اختلفت الفسمة ثم يقتسم
 غيرهما على ما تقدم وهكذا اقل حبيب في الواحدة ونحوه في المدونة لا كمال اربعة منس
 على ما اذاعه بكر البيت غير عا رسكانه قال ولو كان معها غير هدا يجمع في الفسمة ولا كلام للوا
 رت خلاف ما قاله ابن حبيب والى هذه التفسير ذهب ابو عمران ع والى من قبله على ما
 في الواحدة وهذه المسئلة وقع اضربا في لفظها في المدونة وكذا في الفرقة والحوا
 والاخره يجمع ما تقارب مكانه كالميل ونحوه ونسأوى في كرمه وعيونته بخلاف اليوم ش

انه وكذا تجتمع الفوا والحواف وما ذكره في حقه البعوض فحوله في المدة وفيه تقدم ابن رشد
 وفيل القرب الميلا ونحو هذا وقال ابو عمر الاسميلي واجر عتبات العنبر وويل فريب
 ولا يربيب في الواحدة الثلاثة ميلا فريب **عياض** والافرة البقاء بين واحد هافرا
 بالفتح مثل زمان وازمنة وفي المدة واحدة هافرا لا يسلط صوابه ان سمع كقفيين وا
 فقرة ويعين وابرة وقال الخليل الفراع من الارض كل فقرة على عياضها في مقابلة الشجر وغير
 ذلك وقال ابن ربه الفراع من الارض ما يلهي كيبته وقال الجوهري هي المخررة وعة التي ليس
 فيها بناء ولا عيبا شجر وهو اقرب لاستعمال الفدا فلان الانبار يري عن اجتماع في بحر
 العلامة في ان بالتحقيق والجمع اجماعا نقول لا يقال بالتثنية وحكاية غير معقولة **او حوله** ذكره
 وعيونه يحفل عيونه بالباء من العيب ويكون مقابلا للكرم ويجعل بالضم وهو الذي يورث
 من المدة ولا يربيب فوم ارضه وعيونه كثيرة فاراد بعضهم فقس كل عيب وارضه ارا
 غير اجتماع حصته من ذلك واد استوفت الارض في الكرم وقطارت اما كنهها واستوفت القيون
 في سقيها بجمع وان اختلفت الارض في الكرم والعيون في الفد فقس كل ارض وعيونا على
 حدة والواو في قوله والعيون بمعنى ارضه او فاد اجو الحسن النحوي وعلى هذا لا يجمع البعل مع
 نوات العيون ولا نوات البير ولا نوات عيون مع نوات جبر قالوا لا تخلو الارض من سبعة اوجه اما
 ان تكونا معللا لا سفي لهما او سفيهما بالعيون او سفيهما بالقبور او احداهما بالبعول والآخر
 بالعيون وبالبيير او بالقبور فعلى قول ابن الفاسم لا يجمعان الا ان يتساويا وقال اشيب لا يجمع
 البعل مع السفي وهو مثل قول ابن الفاسم وروى ابن وهب عن مالك انه يقسم البعل مع القيون
 انه اكل من شنبها في البعل وهو خلاف قول ابن الفاسم واشيب وقال محمد بن مسلمة يقسم
 البعل مع العيون ولا يقسم البعل مع النضج الا برضى اهله ولا وجه لهذا بل البعل مع النضج اذ
 من البعل مع القيون انتمى وقال الباجي جوز في الموحا ان يقسم البعل مع ما يقسم به القيون سبيلا
 من غير نضج وهو مشهور المذهب ووجه انهما يربكان بالنضج بخلاف النضج يركب بنصف
 العنبر وروى نحوه ابن وهب عن مالك في المجموعة وفي الواحدة لا يجمع البعل مع السفي ومثله
 في سماع اشيب ابن زرقون وخلاف انه لا يجمع النضج مع البعل ولا مع السيل الاعلى رواية النخلة
 والنزبتون ثم ولو كان كل نصف من زمان وقطاع وغيره على حدة فقس ان انفسه بخلاف ما
 فيه اشجار مختلفة او نخل مختلف فانه يقسم مجتمعا وكذا ارض فيها شجر بغيره شرا في
 حايك واحده لقوله بخلاف حايك الى اخره وحاصله ان الحايك الواحد يقسم بالقيمة ولا يورث
 صوابا كانت فيه اشجار فالله في المدة كالمزمان والتفاح ولا تخرج وغيره او انواع من الجنس الواحد
 واليه اشار بقوله نخل مختلف فالله في المدة كالمزمان والصبغاني والجعروري واصناف القمر سحنون
 وما في المدة من جمع الحايك المختلف في القسمة استحسن للرفق في اجتماع السمن واشترى
 وانما اكرهه هكنا اعلى الباجي عنه وحكي ابن ربه نفس عنه انه قال لا تقسم الجنان المختلفة القمار
 الا بالنسبة وقاها في المدة انه يقسم الرعي مع الحبيب الا في ارضه قال يجمع الصبحاني والبرني
 مع الجعروري وقاها في المدة انه يقسم كل نوع على حدة كذا في حقه ابن ربه
 عن سحنون وانه لا يجوز الا بالنسبة **قوله** وكذا ارض فيها شجر بغيره ونحوه في المدة
 في القوم الثاني وروى ارض فيها شجر وارض فيها شجر في ارضها فيه ولا يقسم مجرى الماء
 جميعا انه لو قسموا الارض على حدة حار لكل واحد شجر في ارضها فيه ولا يقسم مجرى الماء

جبر

جبر **شكنا** في المدة وفي القوم الذين رويوا خبره ولما عمن اثم يقسمون القربة ولا يقسمون
 الماء ويكون لهم من الماء على قدر موار ينفع بالقطر وقال جبر الانتم ان تراضوا احدهم والبر
 كله نصف وتضم اليه ثياب الموص والافرة ان الم نخل القسمة وقيل اصناف الفس والفس والكتان
 صنف والحبرير والخز صنف والموص والمر عرا صنف ويقسم الخبيك مع غيره من البر بفتح الباء
 والحلف في الكتب على ما يلحق كل صورة او خزا او كتنا او فلتنا او حبرير او مجيها او غير ذلك
خ وعلى هذا جرى الصنف الا ترى التفصيل في القول الثاني الجوهري الجز من الثياب متاع النراز
 عياض وما حب العين البر ضرب من الثياب وقال ابن ربه الجز متاع البيت فاصلة والقول الاول من
 كلام المصنف من ذهب المدة لا كرا على موضع جميع هذه الاشياء وقال في موضع اخر هذه الاشياء
 لم يجعل كل صنف منها الفس وحمل على النحوي وغيره على الخلاف والقول بانه اصناف لابن حبيب
 ومكره وابن الما جسنون من حبيب والدي يام صنف لا يضم مع الحبرير قال ثياب القصر والكتان
 صنف نفس بالفتح ان اعطيت بالقيمة وان كل بعضها فاصلا وبعضها ارضية وبعضها عام
 وبعضها جيبا ولا شيب في المجموعة كل ما يجوز ان يسلم واحدا في انتمى الى اجل فلا يجمع وما لا يجوز
 بذلك فيه هو صنف يجمع في الفس سحنون وهو الصحيح **قوله** ويقسم الخبيك مع غيره وهو
 قاضي الروايات ونحوه بعضها وقال ابن حبيب لا تضم في معلقة الى في غير معلقة وقيل لا يجوز
 جمع الثياب ولا غيرهما من القروض والقبض في القسمة بالفرقة الا الله وروى الرازي في الحيل
 والبقال والحمبر اصاب شرا في لا يجمع في الفس وفيه تقدم في السمل ان البقال والحبر عند صنف
 لا يسلم احدهما في الآخر وفيه تقدم الجواب عن العارض بانه انتمى في الوحيين وجعل في القسمة
 في قسم البقال والحبر ثلاثة اقوال الاول انه لا يجمعان في القسمة اصلا والثاني مقابلة الثالث يجمعان
 ان لم يجعل كل صنف القسمة على حدة **قوله** ولا يقسم الثمر مع اصوله ولو كان باحا او معلقا بشرط حتى جعل
 بينهما وكذا النزع مع الارض لانه معلق وارض مع معلق ولا يقسم كذا في تصور المسئلة و
 تعليلها من كلامه قاضيه وكلامه في المدة قريب من كلام المصنف لانه قال وارض قوم شجر او
 فلا فيما لم يقسم الثمار مع الاصول وان كان الثمار باحا او معلقا ولا يقسم الثمر مع الارض ولا كس
 تقسم الارض والاصول وتترك الثمرة والزرع حتى جعل بينهما فيقسمون في الكيل او يسعون ويقتسمون
 فانه ابن ربه خسر واصف سحنون الملع وقال انه اكل فيها ماع لم يقي فقسما بحال انما وان لم
 يستثنيا شيبا فهو معلق بمقام موضع النحوي وان كان في النخل ثمر لم يورث ثمر القسمة
 بحال ان القسمة تقتضي خول الملعام في القسمة وعلى ذلك ابل الى ماع بمقام كذا قال مالك فيم باع
 حايكا وفيه ثمر لم يورث بفتح نفع او الى اجل لاخير فيه فرعي ما يورث اليه النحوي وان كانت
 الثمرة ما يورث او باع اصفي او كبير او زهوا كانت القسمة جارية ان اكل تدخل الثمار في القسمة
 وان علقته في القسمة لم يورث وقيل يجوز ان خاله في القسمة بشرط ان تبلغ الى حد يورث فيه
 التعاضل وخرج النحوي قولا باحوا ولو بلغت الى حد يورث فيه التعاضل ولا يقسم شجر مما
 في روي الشجر بالخبر على التصور وكذا البقال الفايح الا الثمر والعنب ان اكل معهما واختلفت
 حاجته اهله فان اكل الثمر مضى على الثمر فيما خاضعة من المصنوع منه هبة المدة لا يورث
 الا الثمر والعنب ان اختلفت حاجته اهله بان يملك احد هذا الاكل والاخر البيع ونحوه لك
 وفيه تقدم في الزكاة بسبب اختصار الثمر من ثمرها وشرا ببقا المصنوع الى ما رواه اشيب
 عن مالك في العنبيه والمجموعة انه لا بأس بقسم جميع الثمار ان اختلفت حاجته اهله

288

ونقل ابن حبيب عن مالك وغيره من اصحابه الا ان القاسم انه يفسع منه خمر القمار كلها والمفسوم رفعه
 على الثمر والزميم واشتهر عزاه لكل ما له اصل وابن حبيب كل مد خمر وفقد منه غير مرة ان المصنف
 لم يفسع له فاعادته في مقابل المفسوم وقوله وكذا لا يفسع على المشهور وقال الشيب
 يفسع اليه ابد اصلاعه وجاز بيعه وليس هو مثل الزرع يفسع له التفاضل ولا يفسع له كما
 يحكم بالتمار بخلاف البقل وايضا يجوز المشهور على اختلافه في منع الفسح وانكره ابن
 عبيد وسرناوله على ما ان كانت القسمة على التنازع واما على الجذ فيجوز وقوله انه اهل
 بيعهما واختلفت بينهما اما يجوز الخمر فيما يخرج من بئر غير ان يفسع له ويملكه ان كان
 الشربة في المدة ونه وغيرهما وانكره مع اجازته فيما ففسع البائع ولم يفسع ان كان يفسع
 فيل ولا يعلم انما شترهما الكسبه هذا لانه يجوز في غير بقية الفسح الى ان يصير تمرا ولا يفسع
 الفسح بخلاف البائع وقا فيهما ان تختلف حاجته اهله كما لو اراد ان يفسع البائع والآخر اليسر
 لو اختلفت الاخر لم يكن في الفسح في رومن الشجر فابده فضل ابو عمار وابن يونس والتمهي
 وغيرهم ويجوز ايضا الفسح ان افسد كل الجذ ولا يفسع له الا في بئر ولا يفسع له من غير
 الاخر انما يفسع بئر وزاد البائع شتر كما قال الثعالبي فيكون المفسوم يفسع الا ان يملكه في الكسب
 جازا ورواه انه لا تختلف حاجته اليه الا في الميسر فعلى هذا يرجع هذا الشتر الى الثمار ورايها
 ان يفسع او يملكه بان يكون المفسوم كله بفسح او ركبا فلو كان منه بفسح وركب ففسح كل
 نوع على حدة ونفس اشتهر عليه وذا مسما ان يكون القسمة بالتخمر في الكيل وسما سها
 ان يفسع بالفرعة وزاد غير وان يكون في الركب والبسر لا يفسع بفسحها نه كيلا ولا يفسع بخلاف
 النوع فيجوز ففسحه وفيه العجولة والصحة في غير ذلك وكذا في انواع الزميمة الا ان يفسع
 احد نوع فيفسع كل نوع في عام ويفسع صاحبه الا ان كانت الثمرة لغيره كما في بيع الثمرة
 ش يفسع انما افسد الثمرة للحاجة ثم افسد الاصول فوقع نصيبه هذه من الثمرة اهل هذا فان
 صاحبه الاصل يفسع اصله وان كانت لغيره وهذا انه هب المدة والقسمة كالبائع ومن باع
 ثمرة ففسعها على صاحبه الاصل وقال سحنون المفسف هذا على صاحبه الثمرة لان القسمة
 تتميز حق ولو كان كالبائع ما كان عليه ان يفسف من الثمرة الا نصف ما في ثقله ونصف ما في ثقل
 صاحبه وعلى صاحبه ان يفسف من النصيب جميعا ويرك القير والبيع فيه الحاجة في
 القسمة فمرع انه ابا ع اصل حايك هو الثمرة فالمفسف على البائع لان المبتاع لا يتسلط اليه حتى
 يفسح البائع ثم نه فانه ملك وسحنون وقال القير المفسف على المشتري لانه يفسف ثقله
 فتشتره ثمرة هذا م ويفسع ايضا البائع الكيم وان كان روي عنه اختلاف حاجتهم في الكه
 بالجار وبعده بالجار فان ترك شتر منه حتى يترهي بفسح القسمة بخلاف الركب يترك حتى يتر
 شتره نه لانه كالا مستحقا من قوله انه اهل بيعها وما نه كذا المصنف هو كقوله في المدة ونه
 والبائع الكيم او اختلفت حاجتهم فيه في ان ياكل هذا ويبيع الاخر بالجار اجازته ففسحته بالخرص
 وهو كالبسر في خرم التفاضل فيه ومن عرف ما حار له منه فهو بفسح وان لم يفسح له وان جده بفسح
 يجوز من او ثلثه او اكثر ما لم يتركه حتى يترهي فان ترك احداهما ففسحته او تركها جميعا حتى
 ازهي بفسح الفسح انه لا يجوز بيع ثقله حتى يترهي ولم يترهي بفسح هذه اختلاف حاجته ان كان
 امره يرجع الى الجذ لا في الجذ في كل نوع والى كل نوع لا ياكل بفسح على الجذ ولا يتركه لان بفسح القسمة
 اللغوي والاصوب لان المشتري يفسح نصيبه مرة او مرتين ليدرك به الامساك والاعراض بفسح
 شيئا

شيئا ففسحا ويجوز ايضا ففسحه وان لم يفسع واحد منها انه اختلفت حاجتهما لفضل عيال احد هما
 على الآخر ففسح عليه غير واحد كما تقدم وقوله في المدة ونه فان ترك منه شيئا حتى يترهي فاس
 نه لانه في المدة ونه على البيع عيما وما نه كذا من جواز بيع الركب بفسح موافقا لما في التجارة وكتاب
 يسوع القاسم في خلافه لما كتب الحجة اية في مسئلة القول الاخر فانه يفسح القير ويسر ولو
 اكل احداهما نصيبه من هذا البيع وترك الاخر نصيبه حتى صار بالجار كبير الم يفسح الفسح
 لان بيع صغيره بكسبه متفاضلا بفسح سواء كان افسداهما على التفاضل ام ان يونس ونقل
 ابو حنيفة مسئلة انه ان اكل احداهما جميع حصته وبقى الاخر حتى صار بالجار كبير من المجموعة
 عن ابن القاسم وقال فيما ان كان افسداهما على غير تفاضل او كان افسداهما على التفاضل كما يراي يونس
 وهذا النقل فيه من وافي الاصل في المدة ونه ففسحه التواء على كاهنه ما يدل على انه
 فرات على الشبيخ اية محمد ان العكس بالواو لا يفسح قوله غير تفاضل او كان وهو معنى في المدة ونه
 فقامله فمرع قال في المدة ونه ولا يفسع المبيع الصغير بالتخمر على ان يحمله انه افسد حتى
 يترهي من وجه التفاضل وان لم تختلف حاجتهما اليه وان افسداهما وفضل احداهما عليه بامر بيع
 فضله جازا كما يجوز في البائع الصغير فتركتا ما يتعلق به المدة ونه وغيرهما القير في
 المصنف نه كذا في المفسوم لم الشربة ويحرم من ابي القسمة ففسح اما المفسوم لم الشربة
 معلوم بالضرورة ويجوز على القسمة من ادها من الشربة انه الم يكون القسمة ضرر وان كان فيها
 ضرر ففسح بفسح بقوله في المدة ونه في المفسوم ضرر كالبائع والرجحان في بيعه كالبائع
 والمفسح والجار واجبي ملك الفسح لقوم قوله تعالى مما قل منه او كس نصيبا مفروضا
 وبالمرواية الاخرى قال ابن القاسم وجوزوا اصحاب المدة بفسح والمفسوم من الشربة ولو قيل منع
 ففسح الجذام ولو ففسح كما يفسع ففسح التولوة واليا فوسنة لكان وجها في المدة ونه بفسح
 لا تصالح للمشتري انما يفسح لاجل حاجته خاصة ش يفسع انما كان المشتري من ادها ويحومها بفسح
 القسمة الا ان يفسح الشربة خاصة بفسح لا يفسع بفسح المدة ونه ففسح ففسح انما كان الاول ملك
 وابن كنانة انه يفسح الثاني ملكا واختار ابن القاسم انه لا يفسح قال في الجواهر والاول اشهر
 عن ملك الثالث لفسح ابن دينار ومكره ان يملك ذلك صاحبه المدة ونه بفسح ففسح له والاول
 وفي المدة ونه اربع بعكس هذا اقل صاحبه وانما جرى به العمل عنه ان ان يفسح حتى يصير
 لكل من الساحة والبيوت ما ينتفع ويستتر به عن صاحبه وفيه اللغوي هذا الخلاف بوجس او
 لهما ان يكون المدة ونه للقيمة او من ميراث وان كانت للتجارة لم يفسح بالانفاق لان فيه نقص للميراث
 وهو ما خلا عليه تايمها انما هو في ففسحه الفرعة واما ففسحه الميراثات والمعامات فلا يحرم
 عليها من ادها لانها ارجح الى البيع والجار والانس لا يحرم عليها فمرع وانما افسد الشربة كان
 الدار ولم يفسح فان يفسح بينهما جازا فلا يحكم به لانه عليه ما يقال المرع على انما استر على بفسح
 او شئت وان اشترى ثقله من نصيب كل واحد نصف بناء الواجد او ان كان احداهما اقل نصيبا
 من الاخر فاله في المدة ونه بفسح ويحرم من ابي البيع فيما لا يفسح لم عليه انه اكانت حصته تنقص
 مع ذلك في مع الضرر كالشبهة ش يفسع انه لا يحكم فيه بالقسمة من بيع او عيوان او عرض
 انه عليه احداهما البيع واي غير له جبر الا يفسع على البيع ان اكانت حصته من ثمنه البيع تنقص بالبيع
 مع ذلك وانما جبر له مع الضرر وقوله كالشبهة اية كذا وصحت الشبهة لرفع الضرر ففسح كذا
 او جبرنا على ابي البيع لرفع الضرر وهكذا اقل ابن شماس ونحوه قال ابن شماس لانه قال ان كان

حتى يترهي

الدين والكون المستحق والاشياء على المستحق منه فيما تلك سماوي وبخبر بيعه بغير
 محاباة وبوقفي في يده كماله مما وجد وبشره اعلان بشره ولا مقال الرب الدين في فقر البيع
 فان قيل هل لا يعلق له فقر البيع كماله مستحقا فيل ليس مستحقا جفيلة لان المستحق
 يتعلق به بغير التمسك المستحق وهو القريب انما يتعلق بالتمسك حيث هي الاثر في الله
 لوتكون احدى احدى من له كل واحد له مقال وقوله بغير محاباة لان المحاباة هبة واقتل
 هل يلزم مع اياه الدين انما احدى ثوابه احدى او صفة او عتقا فقال ابن الفاسم يضمنون
 الدين بالبيع والهبة والعنف ولا يرجعون على الموهوب له بشيء وقال الشيب وسجنون
 لا يضمنون ويرجع صاحب الدين على الموهوب له قال في المحاباة وفي المحاباة ما يدل على
 القولين ولا خلاف ان الورثة يضمنون ما اكلوه او استهلكوه عند ائتمارهم بغير من اربو
 له وانما لا يختلف في استئصالهم فكلما هو له وبوقفي في يده اياها فقلنا باضطرار البيع فباع
 احدى هم فان القريب باخذ جميع حقه من الموجود ثم يترجعه ويرجع من يملكه على من
 له بوقفي فبان ان احدى احدى هم تلك ما اخذ من العير والمعام والادام ولم يقع بينه
 لم يصح واختلف ان اقامت له بينة على الضياع فقال ابن الفاسم لا شيء عليهم وقال الشيب
 يضمنون وهو اصله في الحواري وحكي في البيان ثالثا بغيره في العير ومن غيرهما قال
 ولا خلاف في العير وفي التمسك بغيره انما هو من الان تقوم البينة على تملكه او انما الحيوان
 التي لا يقاب عليه انه يصدر في تملكه من وقال سجنون لا يفسخ وبياع ما بقي من يملك
 واخذ منه او من عودته بنسبة ما ينوبه الى قيمته يوم البيع للدين وان يملكه بما
 ينوبه ومن يملكه اخذ من غيره الى منتهى ما يملكه وبشره اعلان بشره ولا مقال الرب الدين في فقر البيع
 قوله او لا يفسخ بغيره وخالف سجنون في فسخ القسمة وراى ان رب الدين لا حق له
 في فسخ القسمة وانما حقه في يده مستحق ويكون على جميع الورثة لا على قدر موا
 ريشهم فيضربهم احدى فيكون احدى هم غير القسمة او تقسيم سواها بينة في يده اكثر
 ما ينوبه ولا في يقوم ما يملكه كل واحد يوم البيع وبغيره عليه الدين بما وقع لكل واحد
 مما يملكه بغيره ولا في احدى ان يفتقر ما يبيع به باءل ما ينوبه وان كان في البيع من نصيب
 كل واحد ضرر على كالب الدين لكونه او كان بيع ما يملكه بغيره احدى ثمنه فليبيع ما هو ايجز
 له مما يملكه احدى هم ثم يترجعه ويرجع ما كان ينوبه من الدين يوم فضايله وقول المصنف او من
 عودته بغيره لو باع احدى الورثة ما تملكه بشفقة من اى او غير ما تملكه ببيع من ذلك القوض
 قوله بنسبة متعلق ببيع احدى ومن يملكه الى احدى هو قول سجنون انما كان في البيع
 من نصيب كل واحد ضرر لا في كلام المصنف من افضة لان كلام سجنون يدل على انه ان
 ينتقل بغيره الضرر وكلام المصنف يدل على انه انما ينتقل عنه التمسك وقول المصنف
 الى منتهى ما يملكه اى يلو زالى الدين على ما يملكه له يرجع عليه بالترجيح وينبغي ان يفي
 هبة اياها الى من يملك الورثة عا المير بالدين او انما ائتمارهم بغيره ان يرجع عليهم بالافضل من
 مجموع التركة او الدين وواجب ان يثبت سجنون في عدم فقر القسمة الا انه خالف في
 كيفية فقر الدين على ما يملكه اى يلو زالى انه يفتقر على النسبة التي اقتسموا عليها احدى
 او نقصت فان كان الدين نصف التركة يرجع على كل واحد احدى بنصف ما يملكه وسجنون انما
 راعا في قوله المتقدم القيمة الاثر في قوله انما فيكون احدى هم غير القسمة الى احدى
 وهكذا

وهكذا حكى ابن رشد وعياض وغيرهما قول سجنون واشتبك وحكي عنهما التمسك مثل ما
 حكينا له على الشيب وصرح في البيان بان لا شيب فولي وحصل فيها في البيان خمسة احوال
 الاول ان القسمة تنتقض بحواله تعالى وان لم يثبت الورثة نقضها التمسك ان القسمة تترك
 الا ان يتفق جميعهم على اضاها وهو المشهور من قول ابن الفاسم المنصوص له في المحاباة
 الثالث ان القسمة تنتقض ايضا فيكون ما هلك او نقص او غاب بينهم الا ان يخرج احدى الورثة
 من مال ما ينوبه من الدين قال وهو قول ابن حبيب مثالا في ان يملك المتوفى له احدى
 منسوبة له ثمان بقرة احدى احدى كل بقرة عشرة مثاقيل فيقسمون ما يملكه كل واحد بغير تيسر
 فتخرجت بية كل واحد بقرة ثم يكره ان يرجع عشرة مثاقيل فان الواجب على قوله ان تنتقض
 القسمة ويخرج الدين من السبع بقرات ثم تقسم القسمة الباقية على الاربع بقرة بالسوية
 ولمن شتا فمنهم ان يخرج من مال ما ينوبه من الدين في احدى بنار احدى نصف ويجعل ما ينوبه
 من البقرة التي ماتت وملكه بنار احدى نصف ايضا والقول الرابع وانما من قول سجنون
 واشتبك وقول الشيب واختلف انما كان الدين يفتقر بقدر الحاضر والفسخ بالفرقة اى
 وفي هلك ما اخذ بسماوي فيقول لا يرجع من استحق له من يملكه ولا يرجع عليه وقيل
 يرجع عليه ولا يرجع وقيل يرجع ولا يرجع عليه وهذا الاول اعلى ان القسمة تفسخ وقال
 وهو الاخير والثالث على انما يبيع من يملكه او احدى والمفسوم كذا في القسمة وان كان
 المفسوم عين ارجع عليه ومن اعس بقلبه انما يعلم اياه وقال الشيب من اعس فعلى البيع
 من يملكه الفسخ اى وله ان يكون يملكه كل واحد بما ينوبه وكان له الى الحاضر بغيره
 لم يكن له الفسخ لزم ان تتميز حقوقهم قبله وذلك بالكل واحد او كل المفسوم عين ارجع على كل
 واحد بما يملكه فان اعس بعضهم فلا يوفى المولى عنه انما يعلم المولى قاله ابن الفاسم
 وراى ان القسمة صحيحة لانهم لم يفسخوا فلما يرجع على المولى الا انما كان يرجع عليه لو كانوا
 كلهم ائتماروا في احدى وقال الشيب وابن عبد الجبار ان المولى يفسخ من وجه من الورثة
 مليا بما صار له حتى كان له بشره الميت غيرهما ثم يتبعان بقية الورثة من اعس فخلوا
 معه وسماووه حتى يقتلوا وهذا هو مراد المصنف بقوله على الشيب من اعس فعلى
 الجميع ان الحوازل فان تترك على هذا امره وابنا فاختار الميراث والابن ما بقي ثم ماتت
 زوجة اخرى فوجدت ما حجبته عهدة والابن مليا فليترجع على الابن ثلث خمس ما صار اليه
 وهو جز من خمسة عشر مما يملكه لان له احدى بقرة عشر من ستة عشر وكل واحد احدى من
 الزوجتين سبع ثم يرجع على الزوجة بنصف ما اخذت كل ما وجد عندها من ذلك فاستمال
 على خمسة عشر حتى يستوفى ما له ولو لم يملكه ما كان نصيبه فذلك الكوارث ومما
 يبرر ونصيبها فذلك الدين وقيل فذلك الدين مطلقا بشره فصوره ما هو والا وهو المشهور والثاني
 في الحواز به وهو قول ابن حبيب **الفقر** اى اشارة على الفقر في مال غيره من ربحه
 في لا خلاف بين المسلمين في حواز به وهو مستثنى من الاجارة المحبولة ومن يملك حرم
 منقعة وله اسمان الفقر والحواز به وقال جماعة اهل الحجاز يسمونه حرا او اهل
 العراق يسمونه مضاربة ولا يقولون فراضا البتة وحده المصنف بقوله اجارة على التمسك
 بالاجارة جنس واخرج بالفقر الاجارة على غير ما يملكه غيره اى منقاع فلا يجوز ان يقول
 لك من الربح اى ربح او غول كما سمياني واورد عليه انه غير مانع وغير جامع اما علم منقاع

٢٣٥

فقال ما اكل الصوف في البطة الله به بال واجازته لثا اشتبهه اللغوي بربها ان كانت اجرة
 البيع لا تخلف له او كان له فاد لم يحن الا ان يكون لا يتولى المقارض بيعها وانما يجلس عنه
 من يتولى له ذلك فيجوز وكذا لثا نقل فضل عن ملك من رواية اشتبهه الله به الى فراض المثل
 ويعلم اجرة صرفة الا ان يكون لا بال للصوف فيمنعه اما ان اعطاه الله ذهب ليصرفه ورأس
 المال له فافهم وانما اشتبهه المقارض عليه الصوف لا في ذلك من جنس النحر فان ذلك جائز
 وان كان على او رأس المال هو المقارض فيمنعه ابن الفاسق واجازته اشتبهه وتناولته اللغوي
 على ان اجرة البيع له الغنم البهيمة قال وان كان له فاد لم يحن الا ان يكون المقارض لا يتولى
 بيعها وانما يجلس عنه من يتولى بيعها فيجوز صر ولا يجوز منه ولو احضره ماله يقبضه
 ويستمر في يتا خلافا لا تشبهه بشر لما فرغ مما يتعلق بالقبض الاول فشرع فيما يتعلق
 بالثاني وهو قوله معين لان الدين ليس معين فلا يجوز لرب الدين ان يقول له فيه اعمل
 بالدين الله في مقت فراضا ملك في المدة وانه ولو احضره الا ان يقبضه ويعيد له عليه
 ابن الفاسق مخافة ان يكون اخر له به ليزيد فيه اللغوي لانها في كنهان ويضمحل راديا
 فيه بربح من منه فيكون فيمنع في بربح من اللغوي والمجازي ويتبين ان صرفة القبط
 احضار مع الاشتهار واختلاف اهل العلم قبل ان يشترط على براءة منه فاقى بربح
 او كان فيه خصامة في الموازنة الربح للعامل والخصامة عليه وقال اشبهه الربح بينهما
 هكنا نقل اللغوي والنو نسي عن تشبه ثم اختلف في التناول عليه فقال اللغوي على قوله
 تكون الخصامة من صاحب المال وقال النو نسي لا يصح في قوله ان على الخصامة ان لا يمتنع
 لا تميز الا بيمينته ولعل منه من التناول وليس بيمينته على الخلاف فيمن اخرج شيئا من ثمة الى امانة
 وحكي ان يوصى بربح ريشة وغيرهما عن تشبه انه قال مكره فان نزل مضى وهو خاهر
 ما نقله عنه لا في قوله ويستمر في يتا خلافا لا تشبهه بفتحه انه لا يستمر في يتا عنه
 بل يفتي فراضا وحكي ان يبيع البر عن تشبهه ان من يشترى او يبيع فله المال والعامل اجرة
 مثله وحكي ابن حارث عن محمد بن عبد الحكم او الربح بينهما والخصامة على رب المال على
 اهل الفراض وهذا مثل قول اشبهه بالكرهية وقال عبد الوهاب في القاصبة برب المال فيقول
 ربه لا قبضه ولا في عمل به فراضا انه جائز الباجي ويجوز ان يكون هذا خلافا لقول ابن القا
 سم ويعرف بينهما بان القاصبة احضر المال متبرعا والمدين لعله متجه فله على احضار
 ليرد له اليه فراضا ولو جاز متبرعا بالدين لكان مثل القاصبة ابن زرقون والاقرب ان قوله
 خلافا قول ابن الفاسق وقوله ماله يقبضه يقتضيه ان يبيع في القبط برب الفراض فيمنعه وكذا
 مفتضى المدة وانه ابو الحسن جعل الغنم ههنا نزول القبط وان اعاد له بالقرب ونصر في الصوف
 على ان من مضى لرب جل في من الله على انه لا يعيد له سلبا في مقام يقرب له ونم فيهما ايضا على
 ان من اسلم الى رجل راضع ثم فصاله في يتا بعد ثلث ايام لا يجوز في اسلم الاول مثل
 ما على في الفراض لانه قال فيمن له على رجل في فصاله اسلمه في مقام لم يحن حتى يقبضه منه
 ثم يرد له والبيع فيمن الفراض والمسك وليس مستثنى الصوف فيمنعه من ثمة الى ثمة وفي
 الفراض والمسك فيمنعه من ثمة الى امانة انتهت ولما عني في البيهات هذه المسئلة وان الغنم
 فرتفع برب القبط قال ويتخرج فيها قول اخر انه لا يعيد له في الجلس ولا فيما قرب منه
 كالصوف والثلثة كما قال في مسئلة الصوف صر ولا بالرهن بيده امين شر لا بالرهن

ان كان

هو

ان كان بيده هو كالمدين او كالمدين بيده وان كان بيده امين مكانه اشترط عليه زيادة
 التفاضل فالق الموازنة ولا يجوز ان يقارضه الامين لانه وبه يعلقه وللغوي ان قوله وما
 بالرهن بيده ولا يبيع امين ببيع بما اعطاه يقبضه فاعيد وعنه في المصنف في ذلك لما
 قبله وفيه صرح صاحب النوا في رتبة التقييد في نقله صر ولا بالرهن بيده وقيل يبيع
 بالرهن بيده في الوعد بعد احوال الاول مع حب المدة وانه ان الوعد ببيعة كالمدين فلا يجوز
 الفراض بها الا باعطارها وفضها ابن الفاسق لانه اخاف ان يكون ببيعها فصار بيعا عليه في
 الثاني انه يكره ابتداءه فان وقع مضى وان لم يحن في الربح بينهما ويصير في التلف وهو ملك
 في العقيدة وهكذا القول في الثاني كلام المصنف والثالث لابن الفاسق في الموازنة ان
 حضرها جاز وحر وان حبس في ذلك من غير الثقة لا الثقة صر ولا يجوز ببيعها الوزن
 بشرطه ارجع الى القيمة الثالث وهو قوله معلوم وللغوي في عدم الجواز في الجوز كدفعه
 صر في راضع بمحمولة الوزن ولا الجوز بل من المال بربح الى الجوز بالربح صر ولا يجوز ان يشترط
 به او مر اجتهده او امينا عليه بشرطه ارجع الى القيمة الرابع وهو قوله مسلكه لا يجوز
 لرب المال ان يشترط على العامل ان يبعده او يجعل عليه امينا لان ذلك عدم ايتنا ومخالفة
 لسنة الفراض والحج عليه في التجارة والقبض في براءة على رب المال ليوافق ما بعده و
 العلة في ذلك ما اشترطه من اجتهده او اشترطه امينا عليه فان قيل هل يمكن اعطاء
 الضمير على العامل فيما يبعده لان المصنف سبكتك على عمل العامل في المدة وانه على رب
 المال من غير شرط كرهته الا بالعمل اليسير وقال ابو حامد لا بأس ان يغير المتعار فان كان احد
 منهما صاحبه على وجه العرف او اصح في ذلك بينهما م في اشترطه غلامه بعه بخصيب
 فولان بشر القول بالجواز ملك في المدة او ابن الفاسق وادب وصبه وغيرهم وهو المعروف من
 المدة هبوا المانع ملك في الموازنة فيمنع او للجواز مسكران الاول ان يكون الربح للعبه لا للبيد
 الثاني لا يقبضه المصنف في ذلك ان يكون القبط عينا له على العامل وليعلمه من العمل تجارة
 غير مقيمة بالتعيين او التناهي بشرطه هو الركن الثاني وشرك فيه شر حين الاول
 ان يكون تجارة وهو طلب الربح في البيع والشراء احقر ان من يملكه مالا يمنع فيه ضلعة
 وان في ذلك خارج عن سنة الفراض كما سبق له المصنف والشرك الثاني ان يكون التجارة
 غير مقيمة بالتعيين او التناهي احقر ان من يملكه بشرطه ماله يملكه بها او من يملكه
 خام ونحوه له ومما لو وقت عليه التجر للقر حبيبه وغيره عن سنة الفراض صر
 فلا يجوز على ان يبيع او يخر او يشارك او يملك او يبيع او يزرع او لا يشترط حتى يبلغ ثمة
 وقال ابو الفداء في البيع بشرطه بالقاء ليرتبه على ما قبله فبسبب اشترطه الحنابلة العمل
 ان تكون تجارة ولا يجوز ان يبيع او يخر او يشارك او يملك او يبيع او يزرع او لا يشترط حتى يبلغ ثمة
 فيمنع هذه الاعمال في شتره شيئا او يخلو او الربح بينهما علة منع في الواضحة وهي ان رب
 المال ان يملكه على العامل وان في ذلك خارج عن سنة الفراض وموعد الى الاجارة الجمولة فرغ
 فان وقع بيع المدة يكون اجيرا او الربح لرب المال والوضحة عليه في الموازنة هما
 على فراضا وفاله ابن وهب وضعف لان فيه اجارة صنعته بربح من الربح وهو مجهول وقال
 اشبهه له اجرة مثله فيما عمل وفيما مسوى في فراض مثله وقال ابن فاض له فيما مسوى عمل
 بيده الاقل من المسوى او فراض المثل محبي متمسك بالمدة وانه ويكون الحق ما عمل من الغرم

حتى ياتوا بغيره فيما عمل لا في الفاضل له الشيخ ابو محمد وقوله او يشارك
 او يملك او يبيع او يزرع فله الا مثله الا بركة تبيعها لما استقر عنده بقوله غير
 مفيدة بالتعيين لا يجوز ان يشتري صاحب المال على العامل ان يشارك غيره ولا يشارك
 العامل بما لم يملكه له وهذا هو المشهور في الموازنة لا بأس به في الخلق وقال اصبح لا
 يعجز عنه الا ان يقول مال العامل كالتسعة في فاني او العشرة مما لا يعجز به كثر البيع
 فان زاد مضيه على فراضها وعلى المنع ان افوت فله اجر مثله لا يشارك به في حصة المال
 وقيل فراض مثله لا يشارك به في المخرج عن المال قوله او يبيع له لا يجوز ايضا ان يشتري
 المال على العامل ان يبيع له بغير ملامع غيره للتجارة لان رب المال ينتفع بموجاهة العامل
 الم يملكه او الم يبيع به وفي المدة لا يبيع من المال بضاعة فان فعله ولو اءت له رب المال
 في ذلك جاز ما لم يات به على ذلك قوله او يزرع فله ان يشارك في المدة والمدة
 لان رب المال يملكه على عمله عمل العامل في المدة واما ان يشتري عليه المزرع بمعنى انه ينفق
 المال في المزرع ولا يبيع شيئا يملكه فيمنعه ان يجوز الا يكون العامل مصل له وجاهة او يكون
 المزرع مما يملكه فله الناحية وفي حكمه ان يشتري المزرعة فويلين بالجواز
 والقرينة قوله او لا يشتري حتى يبلغ ملكه اياها فله ان يشارك في المدة من التافيت وهذا
 من ذهب المدة وندوة التعيين لا بأس به وقوله وقال ينفق له الباع على فاضل على ملك
 وهو تعليل للمسئلة الاخير كذا هو المدة من ولا يملك المدة لانه كفر من جاز من
 المزرع وله ربحه وعليه غرضه ش هو معكوف على ان يملكه وهذه مسئلة المدة وندوة
 فيبدا وان انتاع مسئلة ثم سأل رجلا ان يبيع له الجبل ما لا ينفق فيه ويكفر فراضا بينهما
 فلا خير فيه فان نزل المدة رب المال الى ربه وما كان فيه من مزرع او مسئلة فله وعليه و
 هذه امثلة في المصنف له ربحه وعليه غرضه اية للعامل وعلل في المدة بما علل به
 المصنف وقال وهو كس اسلفه رجل ثمن مسئلة على ان له نصيب ربحها وقال فيها ايضا فيمن
 انتاع مسئلة يعجز عن بعض ثمنها فاتي الى رجل فاتفق منه فراضا وهو يزرع ان ينفق
 في بنية ثمنها لا اية له واخاف ان يكون قد استغلا فراضا في المدة وندوة او لم يكن
 لقلا اجزته واكره العمل به ابتداء وقال اصبح ومحمد انه الم يشارك في المال بما اشتري و
 عارض محسن من مسئلة المدة وندوة واجاب ابو محمد بان المسئلة التي ذكرها المصنف
 في معنى انه انتاع مسئلة فكان له في المدة المسئلة والتعجيل عن بعض ثمنها لم يترك له
 في ذلك فله على السلف مزرع ولو اخطأ المال قبل المدة جاز ان الم يبيع المسئلة ولا
 الباع فله اية الموازن في غيره ويجوز ولو قال له وجدة مسئلة رخصته فله على ما لا
 فراضا لا يشتري بهما به وفعله عثمان رضي الله تعالى عنه ابن حبيب وبكره ان يوفى المال
 فراضا على ان يشتري من رفته ثلث مائة ومعه تجارة فانه اوقع مضي على ثمنه المزرع
 م ولا يعين منها بغير رجوع او مشحط للمعاملة او مكررا وزمان ثمنه ايضا معكوف او
 يخيف ولو ذكر المصنف هذا قبل قوله ولا يملك المدة لكان احسن في التصنيف لان المدة لا
 هنا يرجع الى التعيين والتافيت م وعليه ما جرت العادة به من شدة وكفى ونقل خفيف
 ولو استأجر عليه فعليه ثلثه وعلى العامل ما جرت العادة اية التاجر بتولاه ولا يستأجر
 عليه فان استأجر العامل عليه اية على ما جرت العادة بتولاه اية ثمنه لا ينفق

من المزرع

على

من المزرع

من المزرع من المزرع فله على المدة فلا يملك له ربحه ش هو مظاهر واختلف انه اوقع
 في ذلك فله الموازنه على ملك واصحابه ان تترك مشتريه قبل العمل جاز وكذا في روي يحيى
 عن ابن القاسم ان اسفك في ذلك مشتريه بعد العمل صح ونما به با عليه وانكره يحيى ص ولو
 اشتريه المزرع كله لا يملكه سوا الغير هما جاز فراضا في المدة وانما يملك فاضل من اهل الخير
 ع ولا اعل في المشتري المزرع لانه فاضل في المدة فله على الباع في المدة فاضل من اهل الخير
 وحيث يشتري المزرع للعامل فان قال المدة فيه وذلك يملكه فاضل من العامل لانه كالمستلف
 اللحي الا يقول ولا ضمان عليه وان قال المدة فيه فراضا في المدة فاضل من رب المال فاضل
 لمستوفى راي المشهور ان يملك الفراض يقتضي ان يشتري المدة فاضل من المدة فاضل من رب المال
 اصوب وان اشتريه المزرع لغيرهما فاضل على العامل وفضل يملكه الوفاء به لانه ان كان المشتري
 له فله مقيمتا فاضل المدة فاضل من الوفاء به ويقضي به على الملتزم ان امتنع وان لم يملك
 كالمستأجر في المدة فاضل من المدة فاضل من الوفاء به ويقضي به على الملتزم ان امتنع وان لم يملك
 منه ذهب المدة وندوة لان فيها انما تشتري المتعار فان عنده مائة مائة ثلث المدة فاضل من
 ولا اية له المزرع فيه ولا يقضي به له عليه ص وان تراضيا بعد العمل على اقل واكثر جاز
 شرائه تعافيه على جز ثم يملك العمل تراضيا على اية اقل واكثر جاز مائة لانه لانه هبة من
 احد هلا لا في هبة المدة وندوة وقال ابن حبيب لا يجوز ان كان المال عينا وفيه ربح او
 وضيفة او كان مملوكا وما نفع مسامحة او ما لو كان قبل العمل فاضل على الجواز فقول المصنف بعد
 العمل تبينه بالاخر على الاشكال لانه انما نفع على مع الاشكال واما قبله فلا اشكال فيه
 لعدم لزومه بالعقد وقول ابن القاسم ان لا يملك الا ان كان عينا فله ان يملك بال عقد لان
 الفراض لا يلزم بالعقد وان كان في مزرع فاضل من المدة فاضل من الوفاء به ويقضي به على الملتزم ان امتنع وان لم يملك
 كان المال عينا وفيه ربح او وضيفة او كان مملوكا وما نفع مسامحة او ما لو كان قبل العمل فاضل على الجواز فقول المصنف بعد
 ان كان في مزرع فاضل من المدة فاضل من الوفاء به ويقضي به على الملتزم ان امتنع وان لم يملك
 الجواز فان كانت الزيادة للعامل فاضل من المدة فاضل من الوفاء به ويقضي به على الملتزم ان امتنع وان لم يملك
 فيقول يملك المدة الجواز ويخرج اللحي فاضل من المدة فاضل من الوفاء به ويقضي به على الملتزم ان امتنع وان لم يملك
 لان الفراض لا يلزم بالعقد وقول ابن القاسم ان لا يملك الا ان كان عينا فله ان يملك بال عقد لان
 الى النقص لو قال نعم من مال المدة فاضل من المدة فاضل من الوفاء به ويقضي به على الملتزم ان امتنع وان لم يملك
 وفيه اجاز محمد ترك العامل النفقة بعد شغل المال ولم يجز له في شغل المدة لانه يملك عينا
 كانه فاضل على شغل المدة فاضل من المدة فاضل من الوفاء به ويقضي به على الملتزم ان امتنع وان لم يملك
 فاضل من المدة فاضل من الوفاء به ويقضي به على الملتزم ان امتنع وان لم يملك
 ان النفقة لهما وحكي اية الموازن فاضل من المدة فاضل من الوفاء به ويقضي به على الملتزم ان امتنع وان لم يملك
 واختار اية الموازن الجواز ونكره ان يزرعوا في المدة فاضل من المدة فاضل من الوفاء به ويقضي به على الملتزم ان امتنع وان لم يملك
 يجوز ان يشتري المدة فاضل من المدة فاضل من الوفاء به ويقضي به على الملتزم ان امتنع وان لم يملك
 ان يكون عينا لرب المال كما نفق المدة فاضل من المدة فاضل من الوفاء به ويقضي به على الملتزم ان امتنع وان لم يملك
 والمزرع شريك ولا عاقله قال ابن القاسم فراضا في المدة فاضل من المدة فاضل من الوفاء به ويقضي به على الملتزم ان امتنع وان لم يملك
 عاملها محبة وفيه ثلثه وانما قال المدة فاضل من المدة فاضل من الوفاء به ويقضي به على الملتزم ان امتنع وان لم يملك
 القاسم فراضا في المدة فاضل من المدة فاضل من الوفاء به ويقضي به على الملتزم ان امتنع وان لم يملك

من المزرع

موضع

المشقة والعمال لانه قبله يفسخ وفيه نفل للثمن عن ابن القاسم فيما اذا اقل والربع مشقة ان
 الفراض واسط وقال غير ابن القاسم في المحونة وهو صحيح وله النصف وهو لا يوافق المشقة
 الثمن والاول الحسب لا الشتر ينطبق على اوله النصف واقل اكثر فيكون محمولاً واغني
 ان الشتر يقتضي التساوي ولانه القالب من فراض الناس وقع في بعض النسخ والربع مشقة
 وليست بمشقة لان لفظة مشقة تقتضي بقاء التساوي غير ما قيل فيه خلاف فكل
 اشتراك اليه ابو الحسب وع غيرهما قوله ولا عالة يرفع وامام لو كانت له عالة من نصف
 او ثلثه لعل عليها وهكذا اقل ابن شماس ولو وقع ما ليس معها او متعاضدين قبل مشقة
 الاول غير من متعاضدين او مختلفين فان شتر في الخلف جاز والافلا مطلقا وفيه اختلاف في التفسير
 شتر يعني لو وقع رب المال للعامل ما لم يملكه او يملكه او يملكه لكان عكاه الثاني قبل سفل الاول
 في سلع فان شتر في غلها جاز كانا جاز مقبولا ويجزى لان ذلك الى الجزء المعلوم كماله
 في ربع مائة على الثلث ومائة على النصف بشرط الخلف ابن يونس وحساب في ذلك ان يشر
 اقل على له نصف وثلث وربع لستة ففيه علم ان للعامل من ربع احد المائتين نصفا
 ومن الاخر ثلثا فحق له نصف مستنة وثلثا وربع له خمسة واربعة المائتين ربع المائة
 الواحدة وثلثا ربع الاخر فحق له نصف الستة وثلثها وربع له سبعة ففكر
 القسمة بينهما من اثني عشر فالرصيد غل في حساب ابن مزيه وجعلها يفتسمان الربع
 على سبعة اجزاء قوله والافلا اي وان لم يكن شتر في الخلف فلا يجوز سواء كان جاز واجبه
 او يجوز من قبل الا في المختلفين اذ لم يشتر في الخلف فلا يجوز في الجزء من المختلفين
 ويجوز في المتعاضدين وهذا قول محمد بن يونس وغيره وهو مذهبهم والمدة لانه لا يمنع
 ان يعمل في احد هما في الاخر لا يستوي نصيبه فيهما ونسب الثمن و ابن شماس القول
 الثاني في ماله المصنف لابن حبيب وعلى هذا فتقدم المصنف له ليس بمشقة ولو شغل
 الاول فان شتر في الخلف امتنع والاجاز وروى لا يعجز في المختلفين شتر يعني فان وقع
 اليه المال الثاني بعد شغل الاول وان شتر في غلها بالاول امتنع سواء كان جاز واجبه
 او يجوز ومن عطله في المدة بانه في محسب في الثاني فيلزم له ان يجبره بماربحة الاول
 قال ولو كانت فيه سلع الاو اكبر من المال الا لا سواء في فحل وكان له راء ذلك ما يبل
 الى اشتراك رب المال الربا على العامل قوله والاجاز او لم يشتر في جاز وكما هو
 سواء اشتراكهما عدم الخلف او سكتا العلم جبر احد المائتين بالآخر قوله وروى لا يعجز
 في المختلفين لان الاختلاف يوجب التمسك بخلاف ما انه استنوعوا الجزاء وهذا رواية
 اشبهت في الموازنة ص ولو نظر الا وربع او خمسة لانه لا مساوية له يجوز اخذ فراض اخر
 مطلقا عنه ابن القاسم وقيل يجوز مع الربع وموافقة الجزء وعدم الخلف ويجوز في المساواة
 جاز الاول شرا في جلق المال الاول والاراد ان يعليه فراضا اخر فله حالان الاول ان ينظر
 غير محسب او ربع او خمسة او الثاني ان ينظر مساويا فلا يجوز في الحال الاول اخذ فراض اخر
 مطلقا عنه ابن القاسم في المدة وربعه ولا خلاف سواء كان على شتر في الخلف ام لا
 يجوز موافقا ومخالفا لانه ان كان ربع ففيه ملك العامل الرب فيم عليه بالتراضي على البقاء
 مما انتفاع واخرى ونظر منفس لانه يبرجوا جبره بالتراضي وقال غير ابن القاسم في المدة
 ما ذكره المصنف بقوله وقيل حاله ان هذه الفايل في الجواز مثلثة شتر وفي وجوه
 الربع

الربع وموافقة الجزء وعدم الخلف ولم يرهه الفايل لانه يحصل الرب المال والحال هذه مضطربة
 لانه لما اشترى عدم الخلف مع العامل ان يرب المال الاول الربا متى شتر وباعه ربحه و
 اختار الثمن هذه الفايل قوله ويجوز في المساواة هذه هي الحالة الثانية وقوله يجوز
 الاول يجوز في المدة وربعه وربعه وان يجوز في الاول وربعه وربعه في ربع الثاني ولو كان ماع
 براس الحال جاز اخذ الثاني على مثل جز الاول الا في الاكثر واختلف في معناه فقال ابن يونس
 يربح انما كان على شتر عدم الخلف واما على الخلف فيجوز جاز موافقا ومخالفا وكذا
 قال ابن الموارز وقال الشيخ ابو محمد معناه على الخلف ولو كان على الا ان يجرى وان انفتحت
 الاجزاء وكذا لو روي ابو محمد وكان المصنف اعتمد على ما فيه فيما اورد مع ما ليس قبل شغل الاول
 انما فرق في المعنى بين عدم شغل الاول وتفوضه بغير شغل في نفسه فجميع هذه المسئلة و
 هي قوله ويجوز في المساواة جاز الاول وقعت في نسخة وغيرها هنا وقعت في نسخة
 روي بقوله ولو فتم كذا كذا الربح الى اخره واعتبر في علمها وقال اخر هذه
 المسئلة ان تكون باثر الاول والله اعلم ولو شتر في كذا الربح على احد هما جاز لانه
 يرجع الى جزء معلوم وفيه تعقيب الخلاف وقيل بان يكون المراد بنسبته وان لم يجب
 شتر في كل شتر بل يعود على العامل وعلى رب المال فاعل جاز عايد على الشتر في المعلوم
 من السبيل والتفكير ولو شتر في احد هما على الاخر كذا الربح جاز لا اشتراك وانما جاز
 لا اشتراك جاز العال لانه لا يرجع الى جزء معلوم وهذه اقول ابن القاسم في المدة وروايت
 عن ملك وفي الاسئلة لا يجوز اشتراك الزكاة على احد هما في المسئلة قول ثالث جواز
 اشتراكهما على العامل دون العكس قاله ملك في المسئلة ابن رشتة وابن زرقون والباقي و
 الباب واحد والى ذلك اشار الباقي ايضا والرباع عكس الثالث في جاز ابن رشتة وغيره وقوله
 وفيه تعقيب الى اخره اي تعقيب الخلاف في المدة وربعه الجواز لانه مود الى الفراض جاز لانه
 ان وجبت الزكاة يكون كراشتر في عليه اربعة اعشار وثلاثة ارباع عشر وان لم يجب يكون
 له خمسة اعشار ولانه لا يبره هل ينظر قبل الجواز لا يجب الزكاة او بعده واجبه بانه
 يرجع الى جزء معلوم لان المراد ان لم يشتر في الزكاة ربع عشر الربح ثم يفتسمان ما بقي كماله
 شتر في احد هما ثلث الربح مثلا لا يجزى واما من اخذ بانه محسب فيهما وعلى هذا اقول
 يجب من الوجوب وفي بعض النسخ من الحساب ومعناه ان يحسب الزكاة للفقراء بتقدير عدم
 النصاب او عدم الجواز وهذه الجواب ضعيف لان غايته ان يمنع فقرا الجبال من جانب المشتري
 عليه ولم ينهوا عن المشتري لان المشتري سفي من لا يخذ النصف فقط ومرة ياخذ
 وفيه الزكاة في فكره واجاب صاحب المصنفات بجواب اخر وهو حل المال على القالب من ان
 المال لا يفيض قول طول وان كان اقل من نصاب فيما يرجوا بلوغه النصاب وهذا الجواب
 مع ضعفه غير من الاول لما يلزم على الاول من النزاع حال المعاملة في نسبة الربح ان في تسلف
 الزكاة عن الربح وفيه في بعض النسخ ان الخلاف في المسئلة في جاز هذا هل يكون ربع العشر
 لرب المال واحد له وله للعامل سواء بينهما او يتعاضدان فيه يحسب مالهما من الربح كله على
 تسعة وثلاثين جزء الرب المال عشرون والعامل تسعة عشر واختر المصنف بقوله
 زكاة الربح من زكاة المال وانه لا يجوز اشتراكه زكاة كماله على العامل صاحب البيان وغيره
 يا تعاق لا يذ وبلادة ازادها رب المال على العامل من وجوب الخسار ولو نك بقصد

فيل العمل بالربح ما لم يتفادوا فال ابن القاسم ويقصر وقال غيره لو اعلمه بنقص المال او افتسما
 الربح وقال العمل بما بقي كان موثقا بشره يعني انما تجر فحسرت ربح فان الحسرة ان يجبر بالربح
 واما يقتسمان ما زاد على راس المال لا يقتسمان الفراض ولا غلافي في ذلك قال في المدة و
 اذ اضع بعض المال بين العامل في العمل او ينفقه او ينفقه للصوم كماله بخرنه العامل الا انه
 اعاد على بنية المال جبر بما ربح فيه اصل المال الاول وما بقي بعض راس المال يكون بينهما على ما
 نشر ما لو كان العامل قال الرب المال لا عمل حتى يجعل ما بقي راس المال فيعمل واسمها الحسرة
 هو اذ اعاد على الفراض الاول وانما سميه واحدا ما لم يقضه منه فان قلت فتخصيم المصنف
 بفعل العمل منصرف بالربح لا يجبر ما تلف بعض العمل فهو خلاف ما نص عليه في المدة وانه قيل لا نسف
 في ذلك بل يقع من كلامه الجبر بعد العمل من باب اول قوله بالربح متعلق بجبر وجعل المصنف غاية
 هذه الجبر المتبادلة واختلف بما اذا فكون المتبادلة من ابن القاسم كما حكاه عنه لابي
 في ذلك من القبر الحسري زالا صيغ على باب الصحة والبراءة وحكي ابن حبيب عن ملك وربيعة
 والبيت ومكره وابن الماجشون عن من لقيه من اصحاب ملك انه انما اخبره بما نقص
 راس المال وقاله العمل بما بقي واسمها عنده ما ذهب انه فراض موثف المازري وهذا
 انه نقله ابن حبيب عن هوذا الفقهاء روايتان ابن المواز نقل عن ابن حبيب عن ملك وربيعة
 ابن حبيب هو القول الثاني في كلام المصنف واختاره غير واحد وهو الاخر لان اصل العمل المشرع وما
 عملا بقوله صلى الله عليه وسلم السوم منون عنه نشر ومعه ما لم يقضه في قوله ويقصر جملة
 تجر مجرى التفسير لقوله يتفادوا وليست تفسيره حقيقة لان جملة التفسير لا تعقب
 فرع فال في المدة وانه وليس ما استهلك العامل منه مثل ما ذهب لان ما استهلكه في حقه
 هذه انما التفسير زالا في الامهات وما بقي في يد العامل هو الذي على الفراض وان ذلك ذهب المال
 والنصف الثاني هو راس المال من المال او اشتري جميعه فكل قبل اقباضه فاعلمه الجبر
 الثالث نشر اما التفسير اي ما ذكرناه من جبر الحسرة ان بالربح انما هو انما بقي بعض المال اما
 لو تلف جميعه وفي كل انما يشرى به سلعة ولم ينفقه فاعلمه ربه فلا يجبر المال الثاني
 التالف لان الاول اذ انفقته الماملة بينهما فيه والثاني كما ينظر فراض وقوله فاعلمه
 يقع منه انه موكل الى اختياره وفيه صرح به في قوله من فاض لم ينفقه والسلعة للعامل
 وقيل ينفقه جبرا من الاول منه ذهب ابن القاسم في المدة وانما كانت السلعة للعامل لان
 اعني حال العامل ان يكون الوكيل والوكيل تملك السلعة في مثل هذه القول ما جبره على
 الخلف للمغيرة ورواها في غير الدراهم لا تتغير وانما راس المال عنده المال الثاني او هو
 والا واصلوا اشتري ما بقي من المال ما انما جبره بالانصاف فان كانت مائة فسيبلة فومت
 وكان له فسيبلة فيمتد نشر تصور المسئلة ففاض ولا خيار لرب المال او اشتري العامل النصف
 الاخر لنفسه او اشتري الاخر الفاض من المال مخير بين ان يدفع اليه مائة وتكون السلعة
 كلها للفراض ولا يدفع ويكون العامل نشر يكا وان كانت المائة فسيبلة وفي معنى التسمية ان يكون
 على التفاض فومت اي يعرض ثم يقوم العرض بنفقه فانه ابن المواز وكان نشر يكا فسيبلة فيمتد
 وهو منه ذهب المدة وانه الظاهر اصح من سحر المدة عليه وقاله اشيب وابن القاسم وقال ابن
 القاسم ايضا روي عن ملك ان يكون نشر يكا بما زاد في قيمة السلعة على مائة الفراض وهو
 الظاهر كانت المدة وانه عليه وصح روايت ابن القاسم في المدة باع والابيان والاول هو
 اختيار

اختيار راس المواز وصاحب البيان وغيرهما من الفقهاء ان الوكيل والموكل نشر هذا هو الركن
 الرابع وكان المصنف راعى الترتيب الوجوه في قطع الكلام على المال ثم العمل لانه بعد ذلك الربح
 لانه بعد ذلك فان قلت لو راعى هذا القدم الكلام على المتعلقين في العمل لكانت المدة وانه
 لاجل انما القبول المصريح بما في التعريف والكلام على ما يتعلق بالتعريف مقدم وكان الوكيل
 والموكل لان العامل لما كان من ماله في العمل كان الوكيل ولما كان راس المال كان الوكيل و
 ختم منه انه لا يفرض التمسك كما لا يملك من راسه في العمل فانما هو راسه في العمل فانما هو راسه في العمل
 نشر اي لا يجوز ان يتساروا في العمل ويتفادوا بالربح كشر كما لا بد ان قال البيان ويجوز ان لا ينفق
 على عليه منه ذهب سحنون لا غير اذ على ابن القاسم وليس يجوز لصاحب المال ان ينفق على
 فراضا على النصف واقل منه واكثر وهو به ابن رستم وغيره لانه انما اعني احداهما على النصف
 والاخر على الثلث فكان راس المال ذهب للخدمة المسدس وعلى من ذهبه ابن القاسم انما كانت
 فقال احمد وابن حبيب يفسر الربح على ما سواه ويرجع صاحب القليل على صاحب الكثير فيحصل
 عمله على العامل وقال احمد ابن خاليل على راس المال وقال جماعة بل يرجع الى حكم الفراض القاسم
 ثم اختلف هؤلاء فقال التوفسي يكون راسه جبره وقال فصل لرافع من ماله فانما هو راسه في العمل
 اخبر عنه واحدا على فواض المدة ذهب لان الفراض فاضا انما وقع عليه التعريف وانه ممنوع
 اقباضه ويملك كلام المصنف على الجواز انما وقع الربح على قدر العمل ومنه صاحب البيان المدة وانه
 على ذلك قال تعال عليه فيما يات من كالتشكر كما ذكره في الموازنة وان كان الربح على قدر الاجر لان
 احداهما فيكون يصير من الاخر في التجارة هي وللعامل نفقته في المسير وفي اقامته بغيره وحده
 للمال في المال بالعرف نشر فكل على الوهاب الاجماع على وجوب النفقة للعامل الى زمان الشا
 يعني فقال في احد قوله لا نفقة له واخبر بغيره وحده مما لو اقام بوجهه فانه لا نفقة
 له وهكذا في المدة وانه غير ما ذكره كلام ملك الا خلافه وقال اللخمي يحمل قوله ان لا نفقة
 عن الوجوه التي كانت تقوم منها نفقته واما ان كانت تنفقه فله النفقة كما يحسب وعلى
 هذه التفسير حكى ابن القاسم المسئلة مختصرا عليه البيت في المدة ولا نفقة للحاض
 ولا ان مشتق السبع فينقطع اذ لا فليس ابن المواز وايضا في قوله من اشتق في الحاض ففاض
 الفاض فلا ياكل منه وقول البيت لا فليس هو جمع فلة وهو الثلاثة الى القشرة وقوله
 في المال لا يلا في راس المال فلهما الوهاب نفقته في سفره من مال نفقته ثم هلك مال الفاض
 لم يلزم راس المال شيئا وكذلك انما انما نفقته على مجموع المال لم يرجع بالزيادة هلكا في
 المدة وقوله بالمعروف اي من غير صرف من معاملة وشرايه ومسكنه اشيب عن ملك وجم
 منه وعلمه قالوا وليس له دورا جبر على الاول في المدة وانه لو اخته المال بطل له فيها
 اهل ولا نفقة له في هابيه ولا رجوعه لانه ذهب فيها الى اهله ورجع بها الى اهله وقال
 اشيب له النفقة في التدهاب والرجوع في الافة الثانية قال في المدة وانه انما نفقته
 بطل اقامته فمن يومئذ تنسك نفقته ابو محمد يريده ويخل اللخمي وان كان تزوجه لاجل
 قيامه للعمل بالفراض ولو لم ينفق ولا تزوجه لم تنسك نفقته من وتوزع على ما يملك ولو
 اخذ بعضه او اكثر او تزوجه نشر بعضه ولو كان بطله لان وزع نفقته عليه سواه كان المال
 الاخر للعامل ولم يزل اخر قال في المدة والتوزيع على قدر المالكين في المعامير وخرج اللخمي فيها
 بانها على السواء من احد القولين في نفقة الافة على الاول واحد هم اكثر يسر وفيه نظر لان

موجب النفقة هذا المال فينبغي ان يراعى قلته وكثرته بخلاف الاول فان موجب الاموال وهي
لا تختلف وغاها ككلام المصنف وكلام المتقدمين لا فرق بين ان يكون كل واحد من المالين كمال النفقة
لواحد او يكون المجمع ككثير او يكون واحد هما ككثير او الاخر قليل واختار الشيخ في المالين الغير
يضم كل واحد منهما باخره عن الانفاق المسفوف لان كل واحد منهما قد دخل معه على عتق
النفقة وكذا اختار المسفوف عن صاحب الفيل انه اكل واحد هما ككثيرا والنفقة فانه ما
يشتري الا يكون من ثمن العامل اخذ الفراض من الناس وقوله ولو اخذ به ان اكثر او تزود
بعينه لا فرق بين اخذ المالين بقعة او متعافيين ولو اخذ الثاني بعد ان اكثرت المسفوف وتزود
له وخرج النعمي في هذه الصورة فوالا بسفوف النفقة عن المال الثاني من اخذ القولين فيخرج
لحاجة ثم اخذ فراضا انه لا نفقة في مال الفراض ولو خرج في حاجة له وزرع النفقة عليهم
فمن هذا من ذهب المدونة وفي الموازنة المسفوف وزرع النعمي انه المعروف وعلى من ذهب
المدونة في العتبية وغيرهما ينفي نفقته في بقعة فان كانت مائة والفراض سبع مائة
فعلى المال تسعة وثمان النفقة وفي هذه التوزيع في لا ينفي عليه اما الخارج لاهله فمن
في المدونة وغيرهما على النفقة له ولعل رواه هذه المسئلة هل اصل المذهب هو ان مسئلة الخروج
للحاجة مخالفة لاصل المذهب لان مال صاحبه النكته وغيره انما يفرق ملك بين المتوجه الى اهله
والماضي لحاجته لان الباقى الى اهله لا يملك من الماشي اليهم والحاجة فيه يكفاه وقد يملكه
عنه فنبينا يستثنى من الخارج الخارج في حج او عز وجل المدونة لا نفقة له فيل ملك
ان عنه فاختار اخذ من المال فراضا فيشترى به متاعا يشتمل عليه المهر سبع لوانه لا ما في جوا
هل الم في المال نفقة فالنفقة لحاج ولا تغار في مال الفراض في ما هاب ولا خروج الباجي وهو
من ذهب ملك وجوه اصحابه لان ما لله تعالى لا يشترط معه شيئا اجمع ولا نفقة له في اقامته
في الحج الا ان يقيم بعد انقطاع الحج الى المال خاصة من يرميه تكون له النفقة ولم يبر النعمي لهما
قاروبيا بل عارض مسئلة الحاج بمسئلة الحاجة في وقال ابن الفاسم والاختلاف ان كان اهله
فمن اهله لا يخدم نفسه واسفله المصنف ما اشترطه في المدونة في هذه او هو ان يكون المال
كثيرا وانما اسفله لا يشترطه كثرة المال في النفقة والخطبة اخبر من النفقة وكل ما هو
شريك في الاع هو شريك في الاخر هذه امعنى كلامه من القول قوله انه انما يشبهه فقول العالم
في هذه النفقة انما يشبهه ذلك نفقة مثله فانه في المدونة زاع فيها وانما قال نفقت مائة
فيهم لا يرجع بها صافي ونحو او خمس قال في العتبية وانما عني بقوله المصنف انه نسي طلب
النفقة قبل قوله وجعل في المدونة لوان عني ذلك بقوله المصنف لم يصح فابو الحسن
معناه انما يرجع في المال انما يرجع المحولة في العتبية وقال في هذه كلامه في المدونة
وقيل ملك قوله في المدونة ان الموازن وانما حل المدونة على خلافها في قوله الكسوة
في عتبه لا في غيره وقال ابن الفاسم لان يكون فراضا في الفرض لا يحتاج الى كسوة بخلاف البعير
وبخلاف لوان في الفرض زاعا نحو بلافاله ابن الفاسم في المدونة وهو انه نفقة المصنف وعكف
المصنف فوالا ابن الفاسم على كلامه السابق بل على ان الكسوة تسفله في السهم الفرض على القول
الاو امكلفا وهو صحيح فانه ملك في الواضحة وجعل ابن الفاسم السهم من الخلافة هو لا وقع
لا ابن الفاسم ايضا ان ما بين مصر ومياد في فريه وامنه ذهب وجوب جميع الكسوة وقال عبط
الوجه لا يجب الا لثمنه لولا الخروج لم يخرج البعير الى الباجي بالنفقة فانه يجب للعامل
جميعها

النعمي يروى

لحاجته

جميعها في السهم لافقه والله زاع على نفقة المخرج وفيه نظر لان الفاضل نمر في نفقته على انه
ليس للعامل من النفقة في السهم الا ما زاد على الحرف وهو اختيار التنويسي وعنه النعمي اما ان
رجع العامل من السهم وعليه كسوة فافاد رب المال اخذها فقال في الرواية ان كانت الكسوة
بليعة فليس له اخذها معه وكذا في الغاراة والا في المازري وهو يشبهه ما في المدونة انما
فرض الفاضل كسوة الزوجة في خلقها الزوج واداه اخذها فقال ان كانت الكسوة بليعة
لم يخذها وان بقيت بليعة اخذها وجوب الكسوة فبيد انما اكل المال كثير ا
والعالم المصنف اكتفى عن ذلك بقوله من واما المال القليل فلا نفقة فيه ولا كسوة فمن ا
يقنع ان ما عني ذلك من وجوب النفقة والكسوة فانه لا يشترط بان يكون المال كثير اما
القليل فلا نفقة فيه ولا كسوة وهكذا قال ملك وغيره ابن المواز وليس في كثير المال على
غيره ان لا يبيع والخمسين عتبه كثير وفي الموازنة ايضا نفق التحديد وملك عنه ابن
نعمان لا ينفق منه انما كان يبيع او ان كان يبيع في يتار او في النعمي انما هو بالمعنى
في النفقة والكسوة على ثلاثة اوجه ان كان المال كثير اطله النفقة والكسوة وان كان
متوسطا يجب به اجتماع النفقة والكسوة ولا يضر به انما في النفقة في من الكسوة
وان كان قليلا لا يكر له شيء وان كان السهم في ربا والمال كثير فله النفقة فقط وان كان
قليلا تكرر له نفقة وعلى هذا فينبغي ان يحمل قوله اما القليل فلا نفقة فيه ولا كسوة
على القليل جدا واما المتوسط فينبغي في السهم الفرض النفقة وهكذا نرى عليه ابن الفاضل
في العتبية قال في الموازنة وان بعث معه بقاعة ان يشتر له بها مسلة ان ينفق منها
فيل ان يشترى قال نعم وكذا لو بعث معه مسلة ليمسكها له فلينفق منها انما باع
انما كان على المعروف ابن يوسف وفي جري العمل بالنفقة والكسوة في الفراض وانما هو
امر به في البقاعة ان كان الخروج لها ومن اشترطها فيجب ان يكون له اجره ونفقته وان
كان اما خرج لتجارة نفسه فمقتضى معه بقاعة او ما لا تشترى مسلة والعرف عتبه
الا شيء له فيجب ان يحمل عليه انتمى والنعمي فرب من منه لانه قال بعد كلامه في الموازنة
العامة اليوم انه لا ينفق ولا يكتسى من البقاعة وانما فيما على احد امر من ان يعمل
فيما على وجه المكارمة فلا نفقة له او على وجه الاجارة فلا يكون له غيرهما وفيه الشيخ
ابو محمد ما في الموازنة من وجوب الاجرة على البقاعة الكثيرة بما انما كان العامل مثله
يواجه نفسه والا فلا ولما خرج من ركان الفراض الصحيح واحكامه شرع في الفراض الفاسد
فقال في روايات الفراض الفاسد ثلاث روايات فراض المثل واجرة المثل فراضات ا
بالعمل فانه صاحب المظلمات وغيره في رواية ثالثة روايات فراض المثل فراض المثل
فيعسم للم رواية الاولى وهي رواية اشبه وبها اخذ هو وابن الماجشون وقوله واجرة
المثل فيعسم للثانية ومقتضى الخلاف في ما جسد من العقوبة المستتقات هل
تزيد الى جميعها فيجب فراض المثل او صحيح اطلها فتجب اجرة المثل لان الفراض مستثنى من
الاجارة صا ابن الفاسم ما جسد لزيادة احد هما او تشترى رب المال ما يوجب الى نفسه فاجرة
المثل وما عداه كضمان المال وتاجيله ففاض المثل وروى في الفاسد في الغاراة الاقل من فراض
المثل او المسمى فراض المثل او يكون قول ابن الفاسم هو الرواية الثالثة لانه ايضا رواية
هذا هو ابن حبيب ويكون قوله بعد ذلك وروى رواية رابعة تذكرها المصنف زيادة وتجمل

٤٣٨

بالوكيل المخصوص فيل المختار انه كالموكيل المخصوص وعليه تدل مسما يلزم الا انه وسمع له في
 المختار فانه كان له ان يبيع بالعرض ويرد بالعيب وان ابي المالك **ش** يعني انه اشترى العا
 مل مسلفة من المال ثم اطلع على عيب فله ان يرد بسبب العيب وان لم يرد المالك لتعلق حق
 العامل بالمال فله ان يرد وهذا مقرر في حق المالك المسئلة ان يكون له
 على وجه التفرع من العامل وان كان له ان يرد فيجوز له ان يرد بماله بحمله بعيب العامل
 فانه في المدة وكذا في ان ابا باع العامل مسلفة فحق عليه بعيب فحقه من الثمن اكثر
 من قيمة العيب او اقل واشترى مسلفة من ولده او ولد له فله ان يرد بها من ثمنها فحقه من
 غير مبادات جاز تأنيها ان يشتري هذه العيب بغير مال الغرض ويحل على ذلك الفقيه قوله
 من ولو كان الثمن حلة المال فله ان يرد منه فحقه من حلة المال ان يرد له فله ان يرد
 المال وكان له ان يرد منه فله ان يرد في المدة وفيه ما اوردنا من ان يرد له يكون ثمنها
 المعيب عرفا واما ان كان عرفا فانه يرد من قول العامل لان العامل يرد بالثمن في مال
 العرض انما اعاد اليه ولا يمكن ان يرد من المال ان يقول ان يرد له فله ان يرد في ثمنه ولا
 يشتري من ربه المال فله ان يشتري العامل من ربه المال مسلفا وهذا مقرر بان يشتري منه
 مسلفا للفرار واما ان يشتري لنفسه فجاز له ان يرد منه في العتبية وخاهاه كلامه المنع من
 ثلث وخاهاه المدة وانه وهو من الموازنة الكراهية وفي المدة لا يعجز عنه لانه انما يرد
 منها من هاتين الايصاح من غير هذا ولعل في الموازنة والاسمعية الجواز انما اصح الامر بينهما
 فالاصح البيان والخطاب في هذا عنده انما يرجع الى التصديق في وقوع الامر بينهما
 على الصحة فلم يصب فله في المدة وانه في الموازنة قال وهذا عنده انما هو انما
 وقع الشراء من ربه المال قبل ان يعمل فيه العامل واما ان وقع الشراء منه كما نرى في
 العامل من مبيع الغرض فيصير فان اقباضا واختارا للخبير الجواز في شراء العيسير والاشتر
 وجعله في البيان ثالثا واختلف قول ملك في صرف العامل من ربه المال كاشترائه منه وهل
 الكراهية عتبية المبادات لم يرد المال فيكون له ان يرد من ثمنه في العامل الى اجرة
 في الزرع ولان ذلك ربيعة الى المفارقة بالسلع لان راس المال راجع اليه ولم يبيع الا مسلفا
 فعليه ان يرد الثاني مساوات ملك بين الصرف والشراء **ش** واما عكس ما ذكره المصنف
 وهو شراء ربه المال من العامل ففي الموهل ما يرد به ان كان صحيحا على غير شرك وانما
 بقوله صحيحا الى يبيع فحق التوصل الى اخذ ثمنه من الزرع قبل المعاملة وسواء كان اشتراؤه
 بنفسه او الى اجل فانه ابن الفاسق فيل يشتري مسلفة لياخذ ثمنها من الغرض وان كان مع
 استئجاره الغرض جاز فله ان يرد الى اجل واجازة للبيش ويحسب ابن مسعود الى اجل
 حبيب واجازة احباب ملك حاشي ما فانه ابن الفاسق والجور في بيعه ان يكون بمثل راس
 المال فافل فيجوز ان يرد من راس المال ولا يجوز فله عيسى عن ابن الفاسق وخاهاه ما
 حكاه ابن حبيب عن ابن الفاسق الكراهية فيكون رايها من لا يرد اكثر من المال فله ولا
 يشتريه باكثر من المال ولو كان من غير راس المال لانه يرد منه في ثمنه ويكون في
 الغرض قال في المدة لا غير فيه اما لو اشتري الزايد لنفسه فانه يكون شريكا
 كما تقدم **ش** ولو اشتري من يفتقر على ربه المال وهو عالم فان كان موسرا عتق وغرم
 ثمنه

افضل

فصل

ثمنه لثمنه بالتعهد ولا يرد له المال وان كان موسرا يبيع بغير راس المال وحصة الزرع
 وعتق الباقى فحق يفتقر ولو اشتري العامل من راس المال الغرض من يفتقر على ربه المال واما ان يكون
 عالم او غير عالم ومسا في الكلام في غير العالم والمراد بالعالم العالم بانه في ربه
 المال ع وفتها فهو العلم المختبر وفي هذا الفصل اعلم بان حكم الشراء على اعتناقه فان
 العلم بالحكم او الجمل لا اثر له عنده نعم وهذا للعامل عتق وعسر وبيع وان كان موسرا
 عتق العيب وغرم العامل ثمنه وحصة زرع اية الزرع الحاصل قبل الشراء كما لو كان راس
 المال مائة ونحوه حتى صار ما تسمى ثم اشترى له العيب فان العامل انما يبيع راس المال
 وحصة ربه المال من الزرع وتلك مائة وخمسون فقط ولا يبيع الزرع الحاصل في نفس العيب
 فانه ابن ربه وعسر فله ان يرد منه بالتعهد على ثمنه الثمن ولا يرد له المال لان العامل
 كان له التزم عتقه وانما غرم العامل بالتعهد وان كان موسرا فقال المصنف تبعا للمدة
 يبيع منه بغير راس المال وحصة الزرع وعتق الباقى اية الزرع الكاين قبل اشترايه لا الزرع
 فيه ان لا يمكن ربه المال ربح فمن يفتقر عليه بخلاف ما اذا اشترى العامل من يفتقر عليه وهو
 عالم فان لم يوجه من يشتريه الا جميع العيب فان جميعه يباع وكذا لو لم يوجه من
 يشتريه براس المال وحصة زرع من الزرع لا اكثر من حصة العيب فانه يباع على نحو ما وجد
 لوجوده فله ان يرد من ربه المال في ثلث العيب وحصل في المدة مات في هذه المسئلة تستد
 اقوال ما ذكره المصنف وهو المشهور الثاني انهم يفتقرون على ربه المال وهذا القول يرد على
 ما في كتب الرهون وبعض الروايات الثالث ان البيع لا يجوز على ما في الفتاوى **ش** واما
 يشتري من يفتقر على ابنه الصغير الرابع انه لا يفتقر على واحد منهما وهو قول ابن
 الفاسق في اصل سماعه الخ مفسر انه يضر ويكون العيب له وهو قول ملك في رواية ابن ابي
 او يسن السماع من ربه المال باختيار احده لا يفتقر عليه ويكون العامل فله
 ان كان فيه فضل وان احب ان يضر العامل بغيره كان ذلك له وعرضت ان كان في العيب ربح
 عتق منه فله ان يبيع الباقى للثمن وهو عسر ولا يفتقر عليه لانه وكيل القيم
 ويعتق القاض لان العامل مقرر انه يشتري لنفسه فيعتق ذلك القدر ومن باب الاضرار
 ولا ضرر ونقل ابن جونس عن ابن الفاسق قوله ان راس العامل ان كان موسرا وهو عالم لم
 يفتقر عليه وبيع بالثمن وان كان غير عالم عتق على ربه المال للعامل عليه حصة زرع
 فحق هذه المدة في ثمنه فله ان يرد من ربه المال ولم يرد على العامل شيء لانه لم يفتقر
 عليه قال في الفتاوى ولا من الفاسق قول ابن الفاسق انهم لا يفتقرون على واحد منهما وعلى
 المشهور وان كان ربه المال موسرا فقال بعض الشيوخ حكمه حكم العيب بين الشريكين فيعتق
 احدهما نصيبه وهو موسر بغير حصة العامل وهذا في العيب ملكا له اما ان يرد على ربه المال ان
 العامل عتق شرايه بغير ثمنه وان كان العامل في القول قول العامل من لو اشتري من يفتقر عليه
 وهو عالم فقال ابن الفاسق ان كان في المال فضل وهو موسر عالم عتق عليه بالاكثير من قيمته
 او ثمنه وان كان غير عالم وفيه من وفال العيسير في قيمته فيمسا وان كان موسرا يبيع بما وجب له
 وعتق الباقى وان لم يرد المالك فضل لم يفتقر شيء وفيل يفتقر في الميسار فله ان يرد ولو اشتري
 من يفتقر عليه كما لو اشتري العامل ولله ان يرد ما ان يكون عالم او لا ثم كل واحد من الصور تيسر
 اما ان يكون العامل موسرا ام لا صارت اربعة ثم اما ان يكون في العيب فضل ام لا صارت ثمانية فقط

التعهد

ع
عليه

تكم عليه صاحب المقدمات والغرض ان كل كلام المصنف في كل ان العالم يعتق القيد عليه ان كان في
المال افضل لانه حينئذ تحقق فيه الشركة فيعتق عليه بما يملكه منه ويكمل عليه وقول
المصنف فانما هو عالم فكما ان المسئلة معروفة مع العلم عتق ايه على العالم بالاكثر
متعلق بعتق ويحتمل بعتق واما في واختار رب المال بالاكثر لانه ان كان الثمن اكثر فبما تملكه
على رب المال لغيره في فريده وان كانت القيمة اكثر فلانه مال الغنى لا يفيده لغيره فليس
له ان يختص به بوجه وحيث ما ذكرنا هذه القيمة فانما يعتق يوم الحكم وقوله وان كان غير
عالم ايه العالم بربطه وفيه ربح عتق عليه ايضا كالعالم ولا يقتضي الحكم هنا بالعلم واما
يعتق فيما على العالم من انما اكله الاكثر كما تقدم وهذا انما عليه القيمة وما هو كلام
المصنف انه يعمر جميع القيمة وليس كذلك بل يعتق على العالم نصيبه من القفل وعليه
له ان يربطه من قيمته من راس المال ووجه الحكم القيد بين الشريكين يعتق ايه
نصيبه منه وهو موسر وقال المفسر بغيره بغيره من قيمته يوم الحكم فيهما
اي من صورتي العلم وعنه قوله ان كان معسرا ايه العالم يبيع من القيد بما وجب له
اي لرب المال وسواء كان العالم او غير عالم نصر على ان لا يملك في الحصة وغيره وقوله
بما وجبه له قال صاحب المقدمات وغيره يربط يوم الحكم مثال ذلك ان يشتريه بما
تيسر من راس المال من ثلث مائة وفيمنته يوم الحكم مائة وخمسون فانما يباع له بمائة
وخمسة وعشرين ويعتق الباقي ويتبعه في ثمنه خمسة وخمسين وقوله وان
لم يكن المال هو فسيح قوله او لا وان كان في المال افضل لم يعتق شيء لانه لم يملك شيئا
ولا خلاف في ذلك ان كان العالم معسرا وان كان موسرا فبالاكثر المقيمة ما فله منه المصنف
لا يعتق عليه شيء وهو في راس قول غير ابن القاسم في الله يشتري بمال الفراض عتق
فيعتقه ولا يفيل ثمنه انه لا يعتق ولا يربط بين المشتري بمال الفراض من يعتق عليه
وهو عالم او يشتري به عتق ايه عتقه والمختص هو القول الثاني انه يعتق عليه وان كان
فله علم وهو ملحق بعتق عليه زائدة بن يوسف لان فيه فظلام لا وكذا في كونه المقتضى ان
الحكم عتقه عليه في اليسار ووجه لرب المال الاكثر من قيمته يوم الحكم ومن الثمن انما اشترى
به هو ولو لم يربط امة الفراض فعليه قيمته يوم الوحي ان شاء رب المال وان كان معسرا يبعث
واتبع بالباقي من يفتي بان يشتري العالم بمال الفراض حرة وفي بعض النسخ حارة من
الفراض وان كان الفراض موسرا خسر رب المال وان شاء لزمه قيمته يوم الوحي وان شاء ابانها
على الفراض وان كان معسرا فكل ذلك الا انه ان رضي بالزامة قيمته ببعثه عليه الحارة في
ذلك القيمة وان لم يوف ثمنها بالقيمة اتبعه بقيمتها قاله ملك في الموازية وعنه ايضا
فيما انه ان كان عتق بما بقيت فعالم ولا يتبع هكذا حكى جماعة في وعنه كلام المصنف ما ذكرنا
من تحيير رب المال بين اقرارها واتخه فيمنته وقال بعضهم مخير في اخذ القيمة والثمن الله
اشترى به والزام العالم الثمن هنا بغيره لان العالم لم يكن عليه انما سئل له رب المال انه
اشترى بها للفراض وقامت على ذلك بينة وكذا هو كلام هذه الفايل انه لا يكون له بها ربحها
في الفراض وهو بغيره ايضا بغير تسليم ان فرض المسئلة على الوجه الذي ذكرنا انتمى وهذا
انما هو انما لم تجل وان جلت ففي ثمنه عليه بقوله ص وانما يبيع ايه ام وله عليه قيمته
يوم الوحي وقيل يوم العمل وقيل الاكثر مقبلا وقيل من الثمن وان كان معسرا فله ثلث ان شاء

في ثمنه

في ثمنه والا فسر المال وان كان فيه فظلم فلا يملكه والا يبعث كلها واتبع بما بقي وفي اتباعه
بتحصيله من قيمة الولد قولان شرعا بطلان ايه وهو موسر لفلان بثلثة ايه في المصنف في ام وله
لانه وفي بنصيبه وعليه في ثمنه الوحي الوحي هو ملك في الموازية من رواية ابن القاسم
والقول الثاني والثالث ايه انما منصوبين والارباع لابن المواز ومعناه ان على القائل لاكثر
من ثلاثة اشياء وهي قيمته يوم الوحي او يوم العمل او الثمن ولا يربط بين قولان انما عليه
الاكثر من قيمته او ثمنه يوم الوحي وقوله فان كان معسرا ايه اقبلها وهو معسر لانه في
ايه قيمته يوم الوحي او يوم العمل على الخلاف المنقطع والا ايه وان لم يربط رب المال باتباعه بذلك
ولا كان في المال افضل باتباعه بثلثة ايه وان كان ثمنه فله فظلم وان كان اقل اتبع بالباقي
وكذا هو كلام المصنف انما يتبع ايضا كلها وان كان ثمنه الاكثر وليس كذلك بل في الجواهر وهو
المنقول عن سحنون وغيره انه انما يباع منها بقدر راس المال وحصة الربع وبقي الباقي في
حساب ايه الولد وهكذا نقل ابن يوسف وغيره عن سحنون وعنه صاحب الاستبصار عنه
انه قال انما يتبع الا ان يكون فيها افضل فيباع منها بالقيمة ويكون الباقي بحساب ايه الولد
في وانفصل الاول الصحيح وما ذكر المصنف من بغيره هو المشهور وروي عن ملك في الموازية انه
يتبع بالثمن في ثمنه ولا يتبع سحنون وليس مقتضى روي ايه ايه انه لا يفضل قوله
في عتقه انه ابتاعه للفراض ويتبع على بيع ايه والله الا ان يقيم ثمنها هو من ثمنه قوله
وفي اتباعه بنصيبه من قيمة الولد قولان الضمير في اتباعه يحتمل عتقه ان يعود على
رب المال من اضافة المصنف الى الباقي الى العالم من اضافة المصنف الى المصنف والضمير في نصيبه
عائد على رب المال بغيره واتباع رب المال العالم بنصيبه من الولد انما اكله العالم معسرا
قولان والقول الاول انما يتبع ليعسري الباجي وهو اهل ابن القاسم ومقاله لابن حبيب
الباجي وهو جار على اختيار اتميمه فيمنته قيمة امة بالوحي من شريك او
مقارضا لانه لا شيء عليه من قيمة ولله في ان اقبل من اشتريها بالوحي لا الفراض
وهو معسر وقال ابن القاسم يتبع بالثمن وعنه بالاكثر وقيل بالقيمة وقال قبايع كامة
الفراض وقال الباجي لو قامت بعتقه لم تبع اتفقا فشر قوله من اشتريها بالوحي هو
فسيح قوله ولاما الفراض واختر بقوله وهو معسر بما لو كان موسرا اقبل له
حكما آخر وعنه ان ابن القاسم قال مرة بوقت منه الثمن مرة بوقت منه القيمة
فيحسم بثلث الفراض وان كان معسرا وهو الله في المصنف فقال ابن القاسم في
العقوبة يتبع بالثمن وعنه بالاكثر ايه من الثمن والقيمة وهذا قبايل صاحب
المقدمات عليه وليس منصوبا عنه كما سياتي في وقوله بالقيمة فهو لما في
وقال ملك قبايع كامة الفراض قال في المقدمات هكذا حكى بعض اهل النسخ هكذا
المسئلة والله اراه ان الاختلاف في بيعها وهو عتق انما هو اشتريها بالوحي
ولم يعلم هل اشتري للفراض او لنفسه بمال مستعمله من الفراض ولما قال
انما قبايع انما لم يكن له مال وحمله ابن القاسم على انه اشتريها لنفسه بمال
استعمله من الفراض ولم يفتي في الله انه اشتريها للفراض على ما في سماع ايه في
في قيسير ابن منير يتبع بقيمتها ومعناه عنده او كانت القيمة اكثر من الثمن
فانما انه يتبع بالاكثر من الثمن او القيمة واما ان علم انه اشتريها للفراض ببيئته

تقوم على ذلك فتباع بها الزم من ضمتها انما فاقوا وكذا ان علم انه اشتراها لنفسه
من مال الفراض ولا فباع ويتبع بالشر النذر اشتراها به من ثمنه انما فاقوا انتم وقوله
وقال الحاجي ليس ببيع وانما هو اذن رخصه في ذلك سبب وهو في الخلافة وانما
وفي قطع في الرهن الموضع الذي فباع فيها ام الولد والله اعلم فان اعتقوه وهو
ملي مضي وغرم ثمنه وحصة ربحه لرب المال وان كان مضمرا بيع بقطره وعنفه بالاد
فمن صورته فانه في المقدمات اعتق عليه من عيبه الفراض وان كان مضمرا او
اشترى له للعتق عتق عليه وغرم لرب المال راس ماله ورجعه ان كان فيه ربح وان
اشترى له للفراض واعتقه عتق عليه وغرم لرب المال قيمته يوم العتق الا فخر
حفظته منه ان كان فيه فضل وعلى قول غير ابن الفاسم في المدة وانه هو منه هبة المقيمة
انه او كان فيه فضل عتق عليه بنصيبه وقوم عليه نصيب صاحبه المال وان لم
يكن فيه فضل لم يعتق منه شيء وهذه ان كان اشتراها بجميع مال الفراض واما ان كان
اشترى له بفضله فعنفه بن الفاسم انه يعتق عليه ويخرج الفراض من ماله بقيته
يوم العتق وان كان اشتراها للفراض او بالشر النذر اشتراها به ان كان اشتراها للعتق
خلافا للمقيمة ولغير ابن الفاسم المتقطع واما ان كان مضمرا فلا يعتق منه شيء
الا ان يكون فيه فضل فباع منه لرب المال بقدر راس ماله ورجعه ويعتق على العامل
ما بقي منه وعلى هبة في كل كلام المصنف على ما اذا اشتراها للعتق لانه اذا اشتراها
للفراض يغرم القيمة اما ان اعتق ربه المال عتق من عيبه الفراض حاز وضرب للعامل
رجعه ان كان فيه ربح زائد امواله وان كان عليه بما اتبع به لا يجزيه لا يجزيه في ذلك
يعتق بل يباع منه بقدر ربح المال ويعتق ما بقي ابن الفاسم في العتقية انما كانت
العامل عتقها من عيبه الفراض فوعد في ذلك حتى يعتق بانه واما في ربحه
كالقطة فلو ربحه عنه اجنبي هي قاله ابن ميسر فينفع عتقه ان لم تكن فيه حصة
يات ابن الفاسم وانما ربح المال عتق المكاتب فلا شيء للعامل من ولاية الا ان يكون
فيه فضل فيكون له فضل حصته منه والله اعلم ولو فاضل ففعله فلا شيء له
وللتاني ما يشرك فان كان اكثر من حصة غرم له وفي تعيين مبتدع من الفراض الثاني
او ربح المال فولا ابن الفاسم واشتبه في ذلك ولو فاضل ففعله لا شيء اخر متقطع يا
اي بغير ان ربح المال فلا شيء له اي للعامل الاول ان الفراض لا يجعل الا بالعمل
ثم لمفارقة ثلثة احوال اولها انما يمثل الجزء الذي اخذ له هو عليه واما باقل
واما اكثر ولا اشتراك في المسموع وله في المسكة المصنف عنه وان كان اقل من الواضحة
على النصف وفيه على الثلث فيذكر المصنف انه لا شيء له ويكون الثلث لرب المال
وكذا في ربحه عليه النجدي وابن رشت وغيرهما ولا يبعد ان يختلف فيه ويكون له
الزائد لهما انه وان كان اكثر من الواضحة على النصف وفيه بالثلثين غرم له اي الزائد
على حصة وهو المصنف في المثال المبرور واختلف لمن يغرم هذا المسألة ويتبعه
به الاخر فقال ملك وابن الفاسم يتبعه العامل الثاني ويكون ربح المال الحق بجميع نصف
الربح الموجود لان المال له ولم يلق الا على تلك وقال اشتبه بل العامل الثاني الحق بما
في كل عليه وهو ثلث الربح ويتبع ربح المال العامل الاول بالمسألة ومنه ان الخلاف ان الربح

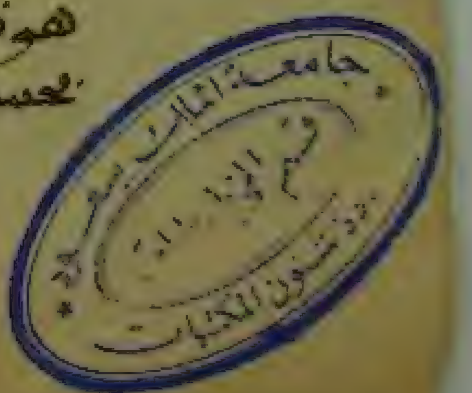
مفاد

مفاد الى المال والى عمل العامل وانما هو ثلث الربح ويتبع ربح المال العامل الاول والمشتبه غلب
المال واشتبه عمل العامل فان قلت لم يعلق العامل في الفراض ففعله وجعلت له للعامل في
المحسبات فيل ان العامل في الفراض مبني على الامانة وقد لا يرضى ربه المال الثاني خلاف
المسألة فانما على عمل لا يقاب عليه من ذلك لو خسر خسرانا متقطعا او كان يعلق
في الاشارة بانه لا عاقبة على غرم العامل وتعيين مبتدع وقوله خسر خسرانا
متقطعا ما اي قبل العمل والخلاف الخمس ان على ما تلك قبل العمل مجاز وقوله او يعلق هو مضموم
لانه لم يرفع عن الاضافة ففعله او كان الخسران بعلم العمل وفي بعض النسخ عوف ففعله بقله
من التعلق والمعينان صحيحان وفيه في المدة وانه خلاف اشتبه فيهما ولتأمل كلامه في
المدة وانه ليتبين له ذلك ويظهر لك مثال المسئلة قال فيه ولو كان راس المال ثمانين فخص
الاول اربعين ثم في ربح الاربعين للثاني على النصف فصارت مائة فبلغ للثاني علم بانه في
ربح المال الحق بالثمانين راس ماله ونصف ما بقي وهو عشرة وياخذ الثاني عشرة
ويرجع على الاول بعشرين في ينار او هو تمام نصف ربحه على الاربعين وقال اشتبه لا يحسب
رب المال على الثاني الا الاربعين راس ماله فياخذها ثم ياخذ نصف الربح وهو ثلاثون فان
كان الاول اقل الاربعين الاول يعلق يا رجع عليه ربح المال تمام مائة وعشرة الى ما اخذ
وان هلكت بامر من الله تعالى رجع تمام تسعين وانه عشرة وياخذ عشرة بقيته
راس المال وعشرة حصته من الربح ولو جنى العامل او ربح المال على المال جناية او اقر
شيئا كان عليه كل جنبي والباقي على الفراض حتى يتقاعها ثم يعتق لو جنى العامل او
رب اي اقل احد هما شيئا من مال الفراض او عابه وقوله جناية انما هو ولو اسفله
لصح الكلام وقوله كاجنبي اي جناية اجنبي يتبعان به في متما كما يتبع الاجنبي قوله
والباقي على الفراض يربح ان الباقي يكون راس المال ففعله لانه ان كوال الثلث فهو ربح المال
فكانه ربحي بان الباقي فهو راس المال وان كان غيره ففعله جناية قال المدة وانه وليس
ما استملك العامل من المال مثل مائة ذهب او خمس لان الاستملاك شرطه ولا حصة
لذلك من الربح وان تسلك العامل نصف المال واكثره فالنصف الباقي راس المال ورجعه
ما شربا وعلى العامل غرم النصف وفعله ولا ربح لانه النصف وكفعله المسئلة ما في
المدة وانه ايضا انما كان الفراض بمائة فما شرب له عتق يساوه ما يتيسر جنى عليه
ربح المال جناية نفسه مائة وخمسين ثم ياعه العامل خمسين فعلم فيها فربح مالا
لم يكن له من ربح المال في راس ماله ورجعه حتى يحاسبه ويقاضيه ويجسبه عليه
فان لم يفعل ففعله في ربح المال مائة الى هذه المال فربح واختلف انما عرف هذا
فليس العامل فقال بعض القرويين ان اقل من مائة كان اخذ مائة فكل منها خمسين فيل ان
يتجر ثم تجر في الخمسين الباقية فصارت مائة يحبه على مائة من الفاسم ان يكون الحق
بالمائة من الغرم ما ثم تبقي عنه خمسون يحاضر فيها الغرم لان الربح اولان يجبر به
راس المال ان يكون للعامل كما لو فاض من المال خمسون فتجر في الخمسين الباقية فصارت
مائة ان ربح المال ولو لا فاض من الفاسم قال الله في بيع اليه ثمانين فضاء منها اربعون
في بيعها الى غيره فتجر فيها فصارت مائة ان ربح المال باخذ الثمانين ويكون ربحها من
العامل الثاني ثم ياخذ نصف الربح عشرة والعامل الثاني ههنا اكله من الغرم لانه هو

زيادة ايضا

بها

تتم المائة فلم يحمله الحق بغيره من الربح لما كان رب المال له جبر ما كان في المال من الخسارة
وقال غيره بل يأخذ من المائة التي بيده الخمسين رأس المال وخمسة وعشرون حصة
من الربح ويجازيها خمسة وعشرون بقية الربح بالخمسين التي عليه وذلك بخلاف
ضياح الخمسين لأن رب المال لا رجوع له على الله فاعتله الخمسون وله على الله أهلها
الرجوع بها فافتقر ذلك العامل في الأربيعين له الرجوع على العامل الأول فله ذلك كان
رب المال ولو لم يربح رأس ماله ابن يونس والأول أصوب ومنهنا الخلاف ما قطع من الاشتراك
اليه من إضافة الربح للمال والعل ولا في أيها يغلب من وكل منهما فيسجد قبل العمل
فقل أي عطف الفراض من كل من العامل ورب المال فيسجد أي ربه والرجوع عنه
وأنه أكل العطف غير لازم فلا يلحق عليه الفسخ إلا بغير من المجاز والعلاقة فهي
مستأجرة هذا العطف اللازم وهذا هو المعروف وحكي المأزري في التعلقة فولي
أخذ هذا أنه لازم بالعطف لهما والثاني أنه لازم لرب المال فقط والفتى ما العرف
بينه وبين المحسفات فأنتم جميعهم هو لازم بالعطف فيلزم الفراض لمالم يكن
موفقا من الأجرة ولا الفراض شبيهة بالأجرة كل شهر أو كل سنة والمحسفات
لما كانت موفقة كانت الأجرة الموفقة لشبهة الحاجة من ويلزم بعقد حتى
ينصرف بعقد الفرض فقل أي ويلزم عقد الفراض كلما منعه بعقد العمل حتى ينصرف
المال عينا وكذا لا يلزم بعقد الفرض في السفر وإن لم ينصرف في العمل وقوله حتى
ينصرف أول مرة وقوله ينصرف جميع المال ولو نذر بعقد لم يكن له أن يعاظمه من مثل
الزاد والسفرة لا يمنع فقل أي أن يشتري العامل زادا أو سفرا فلا يمنع ذلك من
الانحلال لرب المال وللعامل والظن في الموازنة أن لا يربح المال فقد ولا يصح الفياض
لأنه لو جعلنا للعامل الانحلال لرب المال فيسببه ما صرف من ماله في السفرة والزاد
الذي لا يحسب العامل ذلك على نفسه ويريد الثمن الذي اشتري به ذلك لا كمن كان
المصنف لا يوجب ذلك منه والله أعلم من أنما استنصر بعقد العمل فخر الحاكم بإخراجه
أن كان فخر أو لا فخر فاعل استنصر على رب المال أي وأما عليه رب المال فوضوح
ماله بعقد اشتراء العامل بالمال سلفا وإن وافقه العامل فلا كلام وإن خالفه وغلب
التأخير فخر الحاكم بإخراجه أن كان فخر أي يرجع له سلفا ونفا فإوان لم يكن فخر فلا
وبأمرة بالبيع من ولو مات العامل قبل وفاء فله الأتماع بخلاف المستأجر المعين فإن لم
يؤمنا فإجابا من ولا سلموا ولا ربح له وولي الوارث كذلك فخر وللورثة إلا
تقام بعشر لمين الأول أن يكونوا أمنا أو ياتوا بما مير واليه أشار بقوله فإن لم يؤمنا
أفوا بما مير الثاني أن يفروا على العمل ويأتوا بما مير هو كذا قال في النواذر وقال أحمد ويكون
بصير بالبيع والشراء انتهى برهنا في حكم الميت وينبغي أن يكون وفاقا بخلاف
المستأجر المعين فإنه أنما استنصر شخصاً معيناً فإن الأجرة تنفسح فإن قيل
العرف بينهما غير واضح بل منعه العامل أن يعطى المال لغيره فيلزم أنه لما كان
الفراض كالجعل لا يستحق للعامل فيه شيئا إلا بالاتمام أن نكتب فيه أثق الضربين
هو فكيف يمنع من العمل بخلاف الأجير فإنه أنما مات بعقد الشروع في العمل يجب للورثة
محسبات ذلك من الأجرة قوله ولا سلموا ولا ربح له فإن لم يكونوا أمنا ولا أفوا
بما مير



بما مير سلموا المال ولا ربح له وهذا هو المصوم في المدة وغيره كما في الجعل أنه أجز
فيه المجهول والموفيل يجب أن أت رب المال بقية العمل وانتفع بعمله أن يكون لورثة
العامل بقية ربه كذا قالوا في الجعل لمن يجر البير فيما لا يملك أن يذهب الحاكم بعقد ما جع
قصده في أن رب المال يجازيها بغير بقية يقال ما يجب للشافعي يوم جع فاعل جلتها
فإن قالوا بعشرة فإن كان الأول جع فبقيتها كان له خمسة قال في المستخرجة ومساواة
كل جعل الأول فيها خمسة أو عشرة أو عشرة من فأنما له قدر ما انتفع به البير فيما
جعه عنه من أجره الشافعي ابن يونس وفيه بقية أنه إذا كان جع الأول خمسة وأجره
الثاني عشرة من باقية الأول عشرة أكثر من أجره أو لا في جميعها ولو قيل إنما يكون
له حصة ما جع فيها من جعله الأول وكان صوابا والله أعلم وكذا في موت العامل
ص وولي الوارث كذا في فخر أي فولي الوارث المولى عليه كالأورث غير المولى عليه
فيستخر للمجهول في الحاجة في ترك تمام العمل ويستأجر له من ثمنه من ولو مات
رب المال وهو غير فله الأول لا يجزئه بل جرحه فعلى فراضه فخر أي جرحه بالعين مما
لو شغلته فإنه يتم على العمل وفيه ابن يونس المسئلة بما أنه أكل الموت والعمل
بملك رب المال وأما لو كان بغيره أو جرح منه فله العمل كالأورث شغلته وقوله فلا ولي نحوه
في الجواهر وأما في المدة فلا يعمل بصيغة النسي وكذا في المنع وعلى ذلك جعلنا الشيخين
وغيره أي لا يخرى فإن فعل بعقد عمله ضمن جرح لنفسه أو للفراض والربح له أن يجرح لنفسه
والأفليم ويختلف أنما جرح بعقد الموت وقبل العمل فخر من يضمن فخره على المال الوارث
أولاً لأنه شبيهة وقال ابن الفاسق في المدة أنه اشتري بعقد الموت وقبل العمل
فهو على الفراض برهنا في الربح والخسران إلا أن يعلم من العامل فله الأمانة فلا يصح في
فيها أن يضمن باختصار وعنا ابن يونس لملك ما عزا له اللحي لا ابن الفاسق لأنه أن لم
يعلم بموت حتى ابتاع سلفا يضمن ذلك على الفراض فإن قيل هل يمكن حل كلام المصنف
على ما أنما يعلم العامل بموت رب المال فيلزم قوله الأول إنما لا يقال ذلك إلا
مع العلم من من هلك وقبله فراضا وولي يعة ولم توجه بقوله ماله ويجازيها من ماله
ويستعين بوصيته ويتعظم في الصحة والمرض فخر وقبله أي وعنده والضرب لم توجه
عاب على الولي يعة ومنه كان العطف بأجره عز عود الضير على الثاني فكذلك على الأول
كقوله تعلى تجارة أولوا أنفسهم اليها وعليها كقوله تعلى أن يكن عينا أو فقيرا فإنه
أول يما في ماله ويجازيها بذلك غير ماله قالوا لا يجوز أن يكون نفقا ويجعل وتضيع
بغير يعة أو غيره وفي الأول ليس يضمن فلما كان وجه الضمان أكثر لزومه وقوله فله المصنف
هذه المسئلة في الولي يعة وفيها هناك بما أنما يتقادم كعشر سنين وفيه
اختلف المذهب في عبارة تامة الموضع بذلك ويخرج مثله في الفراض بل علم الضمان
أولى عنه بغير الشيوخ لأنه ما كان له في التصرف فيجعل الخسارة وأنه يقول فله هذا
وهو الله يميل اليه غير واضح من الشيوخ أنه لا ينبغي أن تعذر ملة العامل وسرا
الموضع بالشك إلا أن تقوم فرائض على فله ذلك فيعمل عليه انتهى بعقوله قوله ويستعين
بعنه أو الحكم أنما هو أنما يعلم يعين ذلك وأما أن فراض بعينه أو ولي يعة بعينه في
مرضه فإن فله الحق بما عين من جميع الغرام كانت في يومهم بيمينه أو بإقراره

في الصحة او في المرض وهكذا في الجواهر وقال ابن حبيب ههنا في الموت واما في الفلسف فان عينا
 فما عينا اولي بها وان لم يعينها فلا يحاصر بها بل في الغرماء كما لا يحصر في الموت وكذا
 في صفة اصبع وفيما اختلاف وهذا الحسن وكذا في العينية والموازنة في العامل
 امين في القول قوله في ضياعه وخسارته واستحقاقه على الخلاف في ايمان التمتع فحقه
 فشرع في التنازع وضم كونه العامل مينا لا فينا ما بعده عليه والاجماع على ان لا ينفذ
 نفعه وغيره وفيه تفيد انه انما اشترى عليه الضمان فيصير الفراض قوله في ضياع
 عنه اي بصرفه ونحوها والضياع يفتح الفاء في قوله الجوهري وقوله وخسارته
 فيبذل اللغوي بان يأتي بما يشبهه ويعرف ذلك بسؤال التجار في بطلان السلع هل يحس
 مثل هذه المبال في مثل هذه المدة فانه في قوله واستحقاقه مبتدأ خبره على
 الخلاف في قوله جار على الخلاف في ايمان التمتع وهو ثلاثة احوال فالأول ان يملك المتنع دون
 غيره وفيهم من كلامه انه لو تمت له بل حقوقه عوى عليه انه يملك بالتقاضي وكذا في
 قال غيره في القول قوله ان كان بغير بينة وقيل مطلقا فحق حاصله انه اتفق على ان
 القول قوله في الرأى انما اقبضه بغير بينة واختلف في اقبضه بها على قولين المشهور
 منهما انه لا يقبل قوله وقيل يقبل ابن شماس والمختوم منه ذهب المدة وانه في كلامه
 ان الشئ منصوص وانما خبره اللغوي على ما في الموازنة فيمن اكرى ما لا يقرب عليه ثم
 ان عار في القول قوله اخذ به بينة او بغيرها ومما في المدة وانه انما اقبضه العامل
 في حقه راس المال والتمتع بغيره وقال في قوله لم ينفذ في شئنا صفة في راس المال وروا
 اللغوي ان هذه المسئلة تعارض الحق في قوله لا فرق بين القول في راس المال
 او جميعه او نصيب من الربح وقال الفاسسي معنى ما في المدة وانه قال ما في يده هو
 الربح بينه وبينه لانه انما اخذ في راس المال فاقبضه بغيره واما القول في راس المال
 المال وحصله من الربح وما في يده هو حصته من الربح لكن القول في القول قوله اخذ به
 بغير بينة ولا اثر له في التفرقة عنه اللغوي واما ان فكر العامل فاقام عليه ربه
 بينة فقال ربه في ذلك او فاع فقبل ملك قوله مرة وقال مرة لا يقبل فيما قوله وقيل ابن
 الفاسسي قوله في الضياع وقف فان اقام بينة على ضياعه او ربه بغير انكاره والمختوم
 انه لا تنفذ البينة خلافا لمحمد ههنا الحكم انه انكر ما لا يتعلق بالتمتع من فراض
 او ربه بغيره واما ان فكر ما يتعلق به او يشبهه في ذلك من ربح او ما ينبغي الى حقه
 ربح على انكاره الوامر له عاهه واقام عليه بينة في اختلاف فيه على اربعة احوال
 الاول قال ابن فافع تنفذ في كل شئ والثاني في مقابلته فانه غير ابن الفاسسي في المدة
 التي تدور بالضميمة في اخرى غير الثلاث لا بكنانة لا ينفذ في ذلك الرابع الربح
 والحدود الرابع لابن الموازي لا ينفذ في ذلك الا في الحد وروى في خلافه فحق انما
 قلنا ان القول في العامل في الرأى فيموجب بالاتفاق ولا يخبر فيه الخلاف المتفق لان ربه
 المال ههنا حقوق عليه الم عوى ولما تنقلب ههنا الميسر على ربه المال وتكفل عنده
 العامل بخلاف ضياعه لانه انما فاض قوله في جبر الربح ان اتى بما
 يشبهه والمال بغيره او ربه بغيره ولو عنده ربه فحق لا خلاف انما اختلف في قوله
 الجبر فيل الشغل والعامل بخير بين ان يعمل بما قاله ربه المال او يبره لا تحلل عطف الفراض
 فيل

لم
 وليس كذلك

حج ما اذا

فيل العمل واما ان اختلافه في جبره المذهب ومعناه ان القول في العامل في جبر الربح انما
 اعنى ما يشبهه بغيره مع بينة فان نكل في القول في العامل مع بينة فان نكل في العمل على
 الا تشبه الباجر وسواء اعنى ربه المال ما يشبهه ام لا اما ان اعنى ربه المال فقد ما
 يشبهه في القول قوله مع بينة وان اعنى ما لا يشبهه في القول قوله فراض المثل ان
 عطف او نكل او عطف احد هما ونكل الاخر في القول في القول في الخلاف وقوله والمال بغيره
 جملة حالية وحاصله ان القول في القول في العامل بغيره ان اعنى الا تشبهه وان يكون
 المال بغيره او بغيره كما لو اوجده ولا يضر في ذلك ان يكون له عنه ربه واليه
 اضمار بقوله ولو عنده ربه ولو ههنا معنى ان لو سلم المال لربه لما عطف منه راس
 ماله وحصله من الربح في القول في العامل بغيره المثل بغيره العامل واعلى انه لو بقي
 جميع الربح بين العامل وبين راس المال لربه لكن القول في القول قوله نص عليه في البيان
 هو خلاف مفهوم كلام المصنف في قوله في القول في العامل فراض وقال ربه المال بضاعة باجرا و
 في العكس في القول في القول في العامل فراض فاض في المصنف وهي الصيغة ههنا ان شاء الله
 تعلى ومعناه انه اختلف في الترجمة فبعض المال عليه فقال العامل فيمضيه على الفراض
 في المصنف مثلا وقال ربه بل بضاعته معط باجرة في القول في القول في العامل مع بينة وباطة المصنف
 انما كان مما يشبهه الفراض عليه فان نكل عطف الاخر وروى في الاخرة وانما كان القول في
 العامل في الخلاف ههنا راجع الى الاختلاف في ربه الربح وههنا مقيط بما انما كان في الاجارة
 اقل من نصيب الربح واما ان كانت مثله او اكثر فلا يميز وقد اتفق في المعنى ولا يضر اختلا
 فيهما في اللحن واستغنى المصنف عن هذا التقييد لوضوحه ولانه راجع في المعنى كما
 في كبرنا الى الاختلاف في الجبر فاستغنى بما في يده واحترز بقوله باجر مما لو
 اعنى ربه المال بضاعة بغير اجر بغير المدة وانه القول في القول في العامل فيمضيه وروى في
 العامل فراض وقال ربه بل بضاعته لتعمل به في القول في القول في العامل مع بينة وعليه
 للعامل اجره مثله مستحسن الا ان يكون ما اعنى العامل من الربح اقل من اجره مثله فليأخذ
 الاقل وان نكل ربه المال في العامل بغيره انما كان يستعمل مثله في الفراض انتهى وجمل
 بعض المدة وانه على ان مراد ربه المال بقوله بضاعة اي بغير اجر وفيه انما اشتمل لانه
 ان كان القول في العامل مع اعنى ربه المال بضاعة باجر فلا يكون القول في القول في العامل
 مع اعنى ربه المال بضاعة بغير اجر اولي وههنا قال بغير الفروض بين القول في القول في العامل
 ههنا ولما قال ابن شماس معنى مسئلة المدة وانه ان يملك العامل ان وجه ما فيهما او كل واحد
 منهما مع على صاحبه ربه يده على العامل انه عمل له بالكل والعامل في حقه انه عمل له
 بنصف الربح وان عطف او نكل كان له اجر مثله الا ان يكون في ذلك اكثر من نصيب الربح وان عطف
 احد هما ونكل الاخر كان القول في القول في العامل منما وحمل اللغوي المدة وانه على ما ههنا ان القول
 في القول في العامل في المدة وانه بما انما كان مثل المبيع معه لا يستعمل نفسه في الفراض
 او كان مثل تلك البضاعة لانه في فراض ليسما رتبا ثم حكى عن محمد انه عطف المدة وانه
 وقال لما يملكها جميعا ويعطى العامل اجره مثله وقوله او بالعكس الى ان اعنى العامل
 بضاعة باجر واعنى ربه فراضا على اجر في القول في القول في العامل مع بينة فقله اللغوي عن
 ابن حبيب في القول في العامل بغيره عملت على الاجارة في المدة والآخر على الجعالة وههنا مما

بغير

مع

قال على سقوطه او في المسئلة الاولى قال في المال في بيعته ضمنه العامل بعد العمل لا قبله
فمن يضمنه فان قال في المال في بيعته عنده وقال العامل بل هو فراغ وعنه المصنف قول العامل
له كالمالك عليه وان يهلك قبل العمل فلا ضمان لا تقاوم ان كان امانة لان الفراغ والولي يضمن
بمشتري كالمالك وان يهلك بعد العمل فلا ضمان لان فراغه لا يضمنه لان امانة له في تحريكه
والاصل عدمه في ذلك ولا يضمن ان يخرج خلافه في ذلك فله ان يملك المال غريبا وقتا زعما
على هذه الوجه فقال ابن الفاسم ورواه عن ملك القول للمصنف وقال في نفسه ورواه ابن عبيد
الحكم عن ربيعة وملك القول للمصنف ورواه عن ملك القول للمصنف ورواه عن ملك القول للمصنف
الوجوه في نفسه في ضمانه انه اذا علم قبل التحريك وهو بعينه فخرج وما ذكره المصنف
فما هو ان المصنف للمال من الفاسم وان كان المال في مسئلة في بيعته المسئلة بفعل وقيل
للعامل ان قال الله ان كنت قد علمت انه فراغ فادفع اليه ربحه ولا اضمن به له ولو دفع له
له اضر على ربه المال باخذ له ولو كان في المسئلة نقصان فقال ربه المال ان قال الله ولا تضمنه ان
علمت انه فراغ وان اضره فاحمضه وان رجع العامل الى قول ربه المال بعد البيع لم يقبل منه
اي لانه يربطه بغير البيع وان قال العامل فراغ او في بيعته وقال ربه المال فرفض القول
قوله ربه المال خلافا لاشبهه من قبله في ابيدته الخلاف انه على العامل ضياع المال كله او
بعضه في المشهور وهو قول ابن الفاسم ورواه ابنه ان القول قول ربه المال مع يمينه اي
سواء تطلب قبل العمل او بعده لان العامل مقر بوضع يده في الشيء هو سببه الضمان مع دفع
في ذلك السبب ورواه في نفسه ان وقع اليه تارة يكون مع الضمان وتارة يكون مع عدمه فهو
اعم من الضمان فلا يستلزمه ولا يجوز في المفسر ما اقر به وما هو كلامه ان اشبهه ذلك
سواء تطلب قبل التحريك او بعده والله تعالى اعلم بما لا يخفى في ذلك التحريك وجوازا
فلان بعد لان الفاعل يرضى في مال حركه انه لا ضمان عليه ومقتضى ما عدا ما عدا ما عدا
ان اشبهه خالفه مكلفا في المسئلة ثلاثة اقوال في الفرق الثالث فان كان قبل فلا ضمان وان كان
بعد فلا ضمان ولو قال غصبته لم يضمن وقيل لا ان يشبهه فشرع ولو قال العامل فراغ وقال
ربه المال بل غصبته لم يضمن وايضا في المال لا الاصل عدم الغصب فكل القول قول مستكره سواء
كل من يشبهه الا في الغصب يستلزم زيادة على الغرامة وهي الاية والجملة بل يعاقب
به على ذلك ان المصنف عليه من اهل الخير والملاح وقوله وقيل لا ان يشبهه وهو
يعني اتمى ونكره لا يرضى عن بعضه لانه لم يترك على انه غلاب بل قال بعد قوله في
المحذوف وان قال ربه المال غصبته منه او سرقة منه فمعه قال بعض الفقهاء انما هذا انما
المعنى في ذلك على من لا يليق ولو كان ممن يليق كان من عوى ربه المال ما يشبهه من وان اختلفا
في الصحة والقسا في البيع فشرع فيكون القول قول له في الصحة قال الجواهر ويجوز فيه
القول الثاني ان القول قول له في القسامة ان غلب من المسئلة في شرعها في مشتقة
من سفي الثمرة انما هي مع عملها وهي اجارة على علم طريف وشبهه بغير من علمته
والخراصة فربما من اول المصنف ترك رسمها لانه يوجب من رسم الفراغ وهي
جائزة عنه في غير ذلك الجواهر خلافا للحنفية ولا يلزم ما في الصحيح انه عليه الصلاة و
السلام عامل اهل خبير على شكره ما يخرج منها من ثمر او زرع وهي رخصة مستثناة
من القابلة للخبرة وهي كراء الارض بما يخرج منها من بيع الثمر والاجارة بما قبل حياها

وقيل

وقيل وجوه من الاجارة بالحيول والحقها وجوازها وجوه الاول ان يكون في الاصول من
الفعل والاشجار وماله ثمر او ما في معناه من ذوات الارض والاول او المنتفع بها كالمورد والياء
تسمى احرازها من الزرع والمفاتيح فان فيها خلافا في المسئلة ان يكون قبل حياها وقبل جواز
بيعها لانه لانه انما اجاز بيعها الاخر وحيث ان المسئلة الثالثة ان تكون المحلة معلومة في الم
تلك جهة الرابع ان تكون بغير مشاع مقدر انما مستول يكون العمل كله على العامل المسئلة من
الا ان يشترط على العامل اشياء خارجة عن الثمار او متعلقة بالثمره ولا يكون بغير هذه الثمرة
معاله فيه المسئلة لا يشترط احد منها من الثمرة ولا من غيرهما شيئا خلافا لانه الثامن
ان يكون بلفظ المسئلة عنده ابن الفاسم ولا تنعقد بغيره ولا تنعقد بغيره ولا تنعقد بغيره
وابن المواز في كره هذه المسئلة في بيعه عياض وزاد غيره في ناسعها وهو ان يكون المشتري مبرا
يختلف احرازها من الفضة والمورد فانه لا يجوز مسافة في حياها في المعقولة عليه اربعة
الفعل والاشجار والزرع والمفاتيح الكاهنة في الارض فشرع المعقولة عليه من حيث
الجملة والاشجار فيقول من شريك الزرع والمفاتيح ان يعجز عنه اربابه وعنه الاشجار على
الفعل من باب عطف العام على الخاص ولعله اقر الفاعل كونه محل الفرض في الاشجار
المورد والياء تسمى والقسم في نفسه على هذه المسئلة في المحذوف في المسئلة
وان لم يعجز عنها ربه وعلى هذا الفاعل فاولا ابو عمر ان وابن الفاعل عياض وهو كما هو
قول النجاشي واجتنب هؤلاء بقوله في المحذوف ولا بأس بمسافة المورد والياء تسمى و
القسم والحق وعنه على قوله يجوز المسافة في كل شيء اهل من الشجر وهو قول محمد ابن
المواز في المورد والياء تسمى واول بعضهم المحذوف على انه لا فرق بين القسم والزرع والمفاتيح
واشار ابن جود في القول في الخلاف هذا راجع الى الخلاف في حال لانه انما نقل عن ابن الجاشقون جواز
مسافة هذه المسئلة وان لم يعجز عنه ربه فان قال ربه في القسم عنه هو شجر ينجي حسين
في موكلا اصول التالفة وان لم يملك فلا يجوز مسافة لانه الان يعجز عنه اربابه كالمورد
لان اصله غير ثابت وفي المفسر ما لا ينبغي ان يختلف في جواز مسافة المورد والياء تسمى
على من ذهب ملك لان لهما اصولا لا ينجي ولو قال في المفاضة والقسم في الجواز وان لم يعجز عنه
اربابه من الزرع فلا يجوز الا بالعين لما بعد الا ان لم يقول له خ وفوا من عمل المحذوف
على الجواز مكلفا لانه فيهما بعد هذه المسئلة واما المفاضة والبطل فمضى المسئلة في الزرع
وبمسافة ان يعجز عنه ربه فمقتضىه بين هذه وبين تلك قد اختلفا في ذلك والله
اعلم وقوله الكاهنة صفة للمفاتيح على معنى الشريك ولو قال الكاهنة ان يعجز عن الزرع
ايضا كذا في لانه كما يشترط في المفاضة كذا يشترط في الزرع وفيه يقول الكاهنة
صفة للمفاضة والزرع وانتهى باعتبار المسئلة او يقال حذف وصف الزرع كالمالك وصف
المفاضة عليه وفيها نقسب واجاب عن بان مراد به تمييز ما يجوز فيه المسافة لا تمييز
شخصه فانه يقول ان شانه الثمر كالمفاضة يجوز مسافة في ذلك خلافا لما شانه الا يميز
كالمفاتيح والجوز على من ذهب المحذوف فيما خرج منه وفرض عليه منه ورواه في ان شانه الثمر
اعم من ان يميزه لا فلا يميزه ان الثمر شريك فيهما وكلام المصنف يقتضي ان الثمر شريك في
المفاتيح وقوله في الارض مستثنى عنها في ذلك خلافا لانه في قوله في الارض لئلا يؤول
اصوله لانه التمسك في الارض حقيقته انما لا يشترط في ثمره ان ينشأ اما كقول من هو في ذلك يمنع

من المسافة هي وهي لازمة موقفة تستحق الثمار فيما بالعموم اتفاقا خلافا الفراض نشر
 بعض لازمة بالعقد وهذا من جهة المدونة وفيه تقطع في الفراض الغرض بينهما ان
 وفيل انما لا تنعقد ولا تنكح الا بالعلم وفيل انما تنعقد وتكلم بالشرع في العمل كذا
 قوله موقفة اي بالجملة لا بالاهل كما سياتي في قوله ان يكون من شره صحتها التاميل
 الا ان بعض الشيوخ حكى فيها قولنا اخر بانها انما وقعت معلقة بحلت على سنة واحدة
 ولا تكون باسنة تستحق الثمار فيما بالعموم الفرض اتفاقا كما قال المصنف والاتفاق عليه
 على المسئلة الاخيرة لا يخفى ولا يوجب على الجميع لوجود الخلاف في الاول واختلف في الفراض
 في المشهور او العامل لا يملك الرخ بجعله مشهورا والعرض من ان الرخ يجبر به الخسار
 رة في الفراض ولو ملكه لما جبرت الخسارة وفيل يملكه في الفراض ملكا غير مستقر لكون
 الخسار ان يجبر به فانه وقعت القسمة استغفر ملكه عليه في وشره ان يكون ملكا
 لا يملك فلا يجوز في الموز والقص والمقل في شره العقوبة عليه ولم تجز مسافة
 ما يملك ليعطى شبيهه عن محل النحر وهو النخل والى بعض هذه النوع انما استقل به
 صلاحه فيقول هذا الشرع الى الله بعله قال في المدونة ولا يجوز مسافة الفص
 لانه بمسافة في بعه جواز بعه وكذا في الفرض والمقل والموز وان عجز عن رده لانه لا
 كله بكن بعه بكن وجزة جزلة وقوله في المدونة لا يسا في بعه جواز بعه بعه لانه انما
 يسا في بعه استقلاله وهو بعد استقلاله يجوز بعه ونقل ابن الفاسح في مجالس
 زجلا اجازة مسافة لا يملك وليس بشرع وعلى المشهور هو مذهب ما انما كان مفقودا
 لان سجنونا اجازة العينية مسافة الحاجب وفيه بشرع من الموز الثلثة ما قل في الميزان
 وهو تفسير لذهب ملك سجنونا انما كان يسيرا فيكون بينهما ولا يجوز ان يستمر على
 احد هما اما مسافة البقول فما كان منها غائبا كالفص والكزبرة فلا يجوز مسافة
 فانه عنده ملك وابن الفاسح وقال عبد الرزاق بن يشار يجوز له ان يثبت ويجز
 رده عن عمله قبل ان يملك بعه واما الاصول المقيمة كالبحر والفتة والبصل في المواربة
 منع مسافة له وفيما ايضا عن ابن الجوز انما اخبر من الارض وعجز عنها رده وكذا الاجاز
 في المدونة المسافة في البصل وذهب السكرا انما عجز عنه رده ونقل عن ابن الفاسح منع
 مسافات الفص وان عجز عنه رده ابن الموارب بناء على الاول ولا يجوز ان يشتتر معلقة
 الفص في المسافات كما لا يجوز مسافة انما يملك من الارض وجوز ابن فاجع مسافات
 الاصول المقيمة والمقاتل وان لم يعجز عنها رده ابن يونس اختلف في الرخ بكن وفيل
 يجوز مسافة له وفيل لا جوده المنع انه كالبقل يجز ويملك ووجه الاجاز ان
 ان اجزله لم ينتفع به واحتج الى السفي فيجوز ان يسا في منه اجزله الاولى دون
 الخلة وفيل القياس لا يجوز المسافات عليه وعلى خلفه اما ان كانت الخلة تنفع
 في السنة مرتين فلا بأس بمسافة له وان يكون ملكا لا يملك بعه فانه لا يجز
 نشره معكوف على قوله وان يكون ملكا لا يملك بعه فانه لا يجز نشره في قوله
 الزرع والمقاتل والقاهر ان كلامه مشتمل على ثلاثة اشياء في قوله وشره ان
 يكون ملكا لا يملك فاجع مقل نشره لانه اسع جنس مقل في جميع العموم ويجتمل
 ان يربح بقوله نشره نشره واحدا ويكون قوله وان يكون ملكا لا يملك بعه وان يكون

الحاجب
الفاسح

المقاتل

المقاتل والزرع اجزا للشرع وبقول الشرع مركب من جزين بالنسبة الى الاشجار ومن
 الثلاثة بالنسبة الى الزرع ونحوه وقلنا ان الاول هو القاهر لانه في الجواهر كذا قوله
 فان حل فاجازة مرجوع على خبر مبتدأ مضمر وهو اجازة قال في الجواهر انما حل بيع الثمار
 وغيرهما والمقاتل لم تجز المسافات عليها وان عجز عنها وقال سجنونا يجوز مسافة
 جاز بعه وهي اجازة بنفسه ع وكان المصنف حل كلام سجنونا على الموافقة لابن الفاسح
 في المعنى وان هذه الصورة انما وقعت مضت على من يملك جميعا اجازة في وفيه شر
 لان هذه الاجل خلاف ما فهمه اهل المذهب من حل منه بعه على الموافقة وفيه ان الاجز
 وابن رشتة وغيرهما فهو على ان ملكا منع له لانه في بيع العقد ولا يكون اجازة
 وان سجنونا اجازة لها وفي المقاتل عن ابن الفاسح مثل قول ملك وعلى هذا فيقول المصنف
 اجازة ليس كما يفتي انما لم يبين هل هي اجازة فاسطة كما قال ملك وابن الفاسح
 او اجازة صحيحة كما قال سجنونا نعم كاهله مرافقة سجنونا لانه انما يجز في
 الاطلاق وعلى هذا فيكون المصنف لم ينظر في المشهور فان قيل فلم لا يفر قوله في اجازة
 بالنسبة الى الموضع موضوع فعل الامر فليجوز اجازة فيل فيه بعه لانه
 حينئذ يكون صرحا بخلافه المشهور وموافقة سجنونا ولانه حينئذ لا يكون
 كلامه في حكمها انما ارفع فليكن المسافات وهو المقصود فان قيل فاجز في قول
 ملك فيل علله الحاجب بان المسافات تقتضي ان على العامل النفقة على رفيق الحاجب
 وجميع اللوازم وان لم يكن له معلوما ولا يجوز له في الاجازة وعلله صاحب
 البيان وابن رزقون بان الثمرة انما ايجبت في المسافات لم يكون له قيام في الاجازة
 وخبر يمين ان يملك او يترك وفي الاجازة له القيام بالاجازة والله اعلم علله
 بعض بان العامل في المسافات لا يستحق شيئا الا بعمور الثمرة والاجر في
 يستحق الاجرة لمجرد العقد وفيه يستحقها بمقدار العمل في شغل العقد
 على متناه واخذ صاحب المقاتل وعياض من هذه المسئلة ان الاجازة لا تنعقد
 بملك المسافات ع وفيه فخر جواز ان يكون منع المسافات في هذه المسئلة لتمام
 الاحكام واجازة الموازنة ان يبيع اليه نخل مسافات بثمره من نخل اخر فانه ان
 ولم يلتفت الى ان ملك المسافات في قوله لانه لو جمعه مع سنة اخرى لم يجز نشره
 ولا حل ما حل بعه لا يجوز مسافة له لم يجز جمعه اي ما حل بعه سنة اخرى
 لان المصنف حينئذ جعل حلالا وحراما وهذه الصورة لا يجوز في قول سجنونا ولا شغل
 العقد على المسافات والاجازة ولم يجز سجنونا انما انشره فانه الحاجب في
 يقتضي كيب نوع يسمي فخر هذه الفرع ذكره في الموازنة اي انما كان في الحاجب انواع
 من الثمر فمات منه نوع يسمي انه يجوز مسافة الحاجب وان كان كثيرا فلا يجوز
 المسافات فيه ولا في غير هذه نقل الحاجب وعن الموازنة وحكي عنها الثمن
 المنع وتعلل معناه ان يكون كل واحد من النوعين ما لم يملك كثيرا اما لو كان
 الحاجب كله نوعا واحدا لم يملك بعضه فانه لا يجوز المسافات فيه لان كيب البعض
 يجوز البيع فانه ابن يونس وغيره وهو يوجب من كلام المصنف لانه قوله نوع
 يخرج هذه الصورة واعلم انه انما يشترط في الثمرة ان تبلغ الى حد يجوز

208

نقله الباجي عنه لو كان البياض تبعاً واشتد في العامل ثلاثاً أربعة ففي أي نوع كان البياض
 وكرهه أصغر مرة ثم اجاز له جوده الأول أنه لما اشتد في البعض كان له زيادة في المسافة
 ولم يكن القابل للارتفاع إنما يكون في جميعه ووجه الثاني أنه اشتد في أرضه هو تبع كما
 لو اشتد في جميعها من أن يشترط به أن يعلو لنفسه ففي الموضع لا يصح لثبته في
 العامل وقيل يجوز أن يشترط به أن يعلو لنفسه في العامل لأن سفي العامل ينال
 البياض فكان له زيادة في شدة ما به المال على العامل مع وراية القول الثاني أن العامل
 لا يتكلف له زيادة في العمل لأنه إنما سفي سجدته وأن لا ينتفع به البياض بله له
 كالتبعية ينتفع به ونحوه ولو لم أر هذا القول معروفاً من أبي حنيفة ويجوز له أن يشترط
 أنه إذا كان العامل لا يسقي به كما إذا كان يعلو وهذا ينبغي أن يكون تقييداً للمادة الموصلة
 فتمتبه يمكنه المصنف على الوجه الرابع وهو أن يشترطه العامل ولا خلاف في جواز
 والمشتور جواز الغاية للعامل إذا كان ثلثاً لجمع الثمرة وقال من عبده من لا يجوز إلا
 أن يكون تبعاً لتخصيص العامل ونحوه ملك في المدة ونحوه غيرها على أن القادة هو المملوك
 هذا والقلة في المدة ونحوه ملك وأحب البنا أن يلقى البياض فيكون للعامل وهو أحله
 صاحب الملك فإن اعتذر وقال البياض في ساقه في عليه الصلاة والسلام أهل حنيفة
 على من شتر ما خرج من حبه أو نحر فلم يصحبه ملك القارة البياض وترك ما في الخبيث
 من كونه بينهما في الجواب أنه جاء في حديث آخر أنه إنما ساقاهم على النخل فاحله
 وترك لهم بياض النخل فاصحبه ملك هذا الذي في كونه له بينهما كراه الأرض بما
 يخرج منها من بياض الزرع كيباض النخل فحق يقين أن ساقه في على زرع ينشر وحله
 وجبه بياض هو كما أن المسافة على نخل فيه بياض فتجوز فيه الوجود المتقدمة
 في الشجر النبع في الزرع يلزم في قوله فحق أن المسافة على زرع وفيه شجر
 تبع للزرع ثم في قول الشجر في المسافة قال في المدة ولا يجوز أن يلقى للعامل
 كالبياض إلا أن يكون له الأرض من بينهما ابن الموارز ولم أعرف استحسن ما رواه ابن
 وهب ولا قال به والمقصود ما قاله ابن القاسم وإنما لم يجز هذا القول لأن السنة
 إنما وردت بالقارة البياض لا بالقارة الشجر ملك في الموازنة ويجوز أن يساق في الحايك
 وفيه من الموز ما هو تبع فيه الثلث فأقل ولا يكون لأحد هما ويكون بينهما على سفي
 وأحد مثل الزرع الذي مع النخل من شدة ما هو تبع فعلى هذا يجوز أن الموز يسير
 أن يشترط كل واحد منهما على صاحبه فتمتبه لما تكلم في المدة ونحوه على مسئلة
 الشجر النبع للزرع فالله وفيه شجر بغير فله والمأهرا أنه غير شتر ما وأنه لا يفرق
 بين الشجر المعتدلة وغيرها من الزرع والشجر تبعاً وغير تبع يجوز بحجته وأحد
 فحق أن إذا كان في الأرض زرع وشجر سواء كان أحدهما تبعاً للآخر ولا يجوز أن
 يساق في الجميع بحجته متعدي كربع أو ثلثه إلا أن الشجر إذا كان تبعاً لغيره في الزرع
 أن يعجز عنه ربه وأول كان الزرع تبعاً للشجر لم يشترط فيه له قاله ابن الموارز
 ع وفيه قطع المصنف أن الشجر إذا كان تبعاً للزرع يلزم في قوله في المسافة فإن كان
 الشجر هو التابع يلزم في قوله في المسافة ولا يصح أن يلقى للعامل ولا لرب المال
 فاحترى أنه إذا كان غير تبع فعلى هذا يكون من المصنف بيان شتر ما آخر غير الشجر
 فله

وقوله

النبات

فله لئلا يلزم التكرار مع ملاصقة بقوله لبعضه من ذلك الشتر هو الشتر صرح به في
 قوله ويجوز بحجته وأحد فيكون من المدة بياض شتر الجواز لا بياض أصل الجواز والزرع
 مبتدأ والشجر مبتدأ ثان وخبره يجوز والحيلة غير الأول وتبعا وغير تبع حال
 الماخوذ شتر من الحجة بانه كثر في الفراض غير مختلف في نسبتها فمن فيه خلاف
 أي علم الحجة بانه ولو أضيف كالمصنف على ما هو لزم أن يجوز مسافة الحايك على جميع
 ثمره وهي جازية ويدل أيضاً على خلاف المصنف قوله كالفراض فإنه صرح بالمصنف في الفراض
 وقوله غير مختلف في نسبتها لا يجوز أن يدفع إليه نصف الحايك بالنصف ونصفه
 بالثلث ولا فروعاً منه بالنصف ونحوه آخر بالمع ولا سنة فكل أو سنة بكذا
 ويجوز في حوايك مختلف أو متفق في صفة الحجة وأحد حق ويجوز مسافة الحوايك
 المختلف في النوع أو في الصفة أو مختلف في صفة في صفة أي في عطف وأحد بشرط
 حجة وأحد ما أن كانت حجة من فلا يجوز وعنده في المدة بانه في كل شيء حيز الحيز
 والربح حيز مسافة ما سببه نأخذ على الله عليه ولم يمنع في سماع عيسى مسافة
 حايك من مسافة واحدة إلا بشرط أن يكونا متساويين في شدة ولم يختلف أنه
 لا يجوز مسافة الحايك ليس على حجة من سواء كانا متفقين أو مختلفين وأما في الجواز
 الاختلاف في الحجة على حسب الاختلاف في المدة فبما قال وليس في الحديث ما يمنع
 من ذلك ص ما في صفات فلا يشترط في أن لا يشترط الحايك الحجة بانه في اشتد
 حجة الزكاة كالفراض فحق في ذلك أربعة أقوال صرح به لو اشتد في المال على
 العامل الزكاة ونحو الحايك كما إذا قيل يقتسمان الثمرة فمعيرو وقال سحنون يقتسمان
 فما اعتسما صاحب الحايك سنة وقيل يقتسمان من عشر من له من هذا أحد عشر
 وقال أبو عبيد من يقتسمان ما اقتسما لرب الحايك خمسة وإنما لا يكره أن يكون
 القول بغير اشتد الزكاة هو القاهر وأن كان خلاف المشهور ولما أفاض صاحب
 البيان وابن زفر في قوله فكل في المشهور على ما إذا كان الحايك كثيراً وكلم في الشتر
 وهو قوله في الاستدلال على ما إذا كان الحايك يسيراً يوم من أن يفل عن النصاب فلا
 يكون خلافاً وأن سكتا عن الزكاة ففيه المدة والنسبة الشتران بخير الزكاة ثم يقتسمان
 ما بقي من العمل ولا يشترط تفصيله ويجعل على العرف من قوله في الحوايك
 كلها محمول على ما إذا اشتد فيه عرف غير مختلف الثاني في قوله لم يجعل على
 العرف الباجي بما كان له عرف فاح مقام الوصف وما لم يكن له عرف فلا يلزم من صفة
 من عطف الحجة والسفي وسائر العمل وهو القيل بما تقتضيه الآية الثمرة
 من السفي والأبواب والتنقيط والحجج وأقامت الآيات من المدة والمساكن والأبواب
 حيا والقلبان والحوايك وتفتتح فحق اختلاف في الأبار وفي التلخيص فحقه ملكه على صاحب
 الحايك وقال في المدة ونحوه غيرهما هو على العامل وحمل ذلك بعض على الخلاف وجمع
 بعض بينهما فقال معنى قوله على صاحب الحايك أي البنية الذي يلقى به ومعنى قوله
 على العامل أي عمل في ذلك وتلقيح ما يحتاج إلى تلقيحه وكذا في الحماكة والحجج
 الثمرة أم القاسم والدراس لا إنما لا يستحقون نسبتها إلا بقدر الدار وعلى العامل إقامة
 الآيات كالمدة والمساكن والأبواب وكلامه ظاهر التصور واختلاف في غير الزرع

فقال من القاسم على ما اشتبه له هكذا حكى الباجي عن العبد ونه والنف في المختصرات
عنه فاني اشتري فسمته جارا زوايا اشتري عصره على العامل جارا ليمسارته ع وليس
عصره بل ما يصح سيرة وكذا الخصال في غالب الامر ولقد التفتون وجداه وقال من الموار
ان لم يكن فيها شريك فعصره بينهما وقال سجنون عن ابن القاسم على العامل عصره ان كان
نه لك غالب عمل فصل البلط وان اشتري على العامل ولم يكن ثم عرف جارا وان اشتري على رب
الحايف عصره على العامل لم يجز سجنون منتهى عمله جواره وقال في كتب محمد ان لم يشتري
على احد فهو بينهما وقال من حبيب العصر على العامل وان شريك على صاحبه الحايف وكان له قدر
لم يجز وره العامل الاجرة مثله قال في المنة ان اشتريه العامل على ربه النخل هرام النخل لم
يجز نه شرع فان عصر العامل على بعض ما شريك عليه فهو العتبية عن سجنون في شريك
عليه حرث الارض ثلاث حرثات فحرث حرثين يشتر جميع على الحايف المشتري عليه من سفي
وحرث وفحج فان كان ما ترك الثلث حقا من نصيبه ثلثه او الربع حقا الربع اما لو كان ما ترك
له من العمل وجعله بدل مما وى مثل ان يسقي بعض السقي فيقتنه عنه المهر فيه العتبية
والموازاة لا يجز سبه رب الحايف نه له قال في البيان والاختلاف في ذلك بخلاف الاجارة بالذنا في
والذنا راعى على ان ما يسقي له عابكه زمان المسقي وهو زمان معلوم عنه اهل المعرفة يسقي
المهر الحايف فيجب ان يحكم من اجارته قدر ما افاد المهر من الحايف وسفكا عنه فيه المسقي
هو وما كان فيه يوم السقي يجب للعامل الاستعانة به وان لم يشتريه فتنال يجوز المساقا
فانه على اخراجه لانه عليه الصلاة والسلام لم يجز شيئا مما في العوايف الا لخير قال ابن قاي
ويجي في كتب ابن منبر ان كان في الحايف رقيقا لا يملك غلوه لا يشترى وكذا لا يجوز على
المشهور اشتريه العامل ما لم يكن في الحايف وقال ابن قاي لا بأس ان يشتريه من الرقيق ما
ليس فيه حر والاجرة على ربه بخلاف نفقته وكسوته ثم شرا لانه يجب للعامل ان لا
يستعانة به رب الحايف من اجراء وغيرهم بين الاجرة للعامل على ربه وهكذا في الواضحة
وفيها للثمن بما اذا كانت الاجرة وجبة فتكون على رب الحايف الى المدة التي اوجبه عليها
فان فضل من ماله المساقاة عن ماله الوحيط فعلى العامل ان لا يكثر من غير وجبة لانه قال
بعده ان قرر ان الاجرة على ربه وهما ان كان الاجير مستأجرا لجميع العاين وان كان مستأجرا
لبعضه فله ان يترك له نصا وعنه ان عليه ان يهرق من يتم العمل لانه لو مات في المدة نه له
فكتله انما انقضت مدة الاجارة وقوله بخلاف نفقته وكسوته ثم شرا لانه يجب للعامل ان لا
يقتصر ما ليس في المختصر هو على رب الحايف فقدم في الاولى الخبر لانه عليه الصلاة والسلام
لم يملك شيئا من ذلك وقدم في الثانية الفيا من لا يبيع ربه الحايف ولا يابيه ابن القاسم وان
يتم العمل فلم يشتريه ما في الحايف من رقيق ولا يابيه وقال به انما ساق فينتك بغيرهم انما
يتم العمل ويقاسم النخل الشيخ ابو محمد افترهنا وهو لا يجوز عنده اخراجه فصار ماله عيا
الحايف يوم العقد ولا يشتريه عليه نه له ويعتقد انه في الحايف وان يبيع على صاحبه الحايف انهم في
فقال صاحب الحايف لم يكن نوا في الحايف يوم العقد وقال العامل بل كانوا فيه قال وفيه كراهي
من راية عيسى نه له وزاد فيما الا ان يبيع رب الحايف الرقيق فنلزم المساقاة الى ابله
وهنا يدل على صحته على حسب ما قلناه والوفال رب الحايف انهم كانوا في الحايف يوم
العقد

العقد وشريك اخر اجتمعا وانكره لك العامل وقال شريك ابقاهم وانكر الشريك القول قوله
لانه يدعي الصحة ولو قال رب الحايف لم يشتري شيئا لانه اعتقدت اخراجه لم يشتر
الزاد وكانوا العامل هو والعامل خلف من مات او مرض ولو شريك اجتمع او غلب على
العامل لم يجز فتن بعينه وكذا لو غاب او ابقوه هذه امتنع ما في المدة والموت او
جه الباجي فان العقد كان على عمل نه له صاحبه الحايف ولا كنه نه ولا التسليم والبط
كاله بكرة راحة مضمونة في يمسك اعطى رواه الى الراب ان لا يمس له ان يمس له
ولم يكن نه له بمنزلة العبد المستأجر بعينه لانه ليس في التهمة وقوله ولو شريك
اجتمع او غلب على العامل لم يجز اي لانه شريك مخالف لمصلحة العقد هو وما رت مما
كان فيه ففي تعيين غلبه قولان فمن بعينه انه اذا عيننا على ما قلناه انه يجب للعامل
الا استعانة به فبذلك من تا واحيل ونحوه لك فلو رت نه لك او يلى فاختلاف في تعيين
مخلعه هل رب الحايف او العامل والقولان للفرق بين الباجي وكونه على العامل انه لانه
انما دخل على ان يتخلف به حتى تملك اعيانا وما امدنا فتما بما معلوم بخلاف العبد والعبادة
هو وان سرى فعلى ربه اخلافه فانه مضى قدر الانتفاع بالمسروق وجاء القولان فمن بعينه
ان سرى فعلى ربه اخلافه انتافا فانه اخطه ربه انتفع العامل به قدر ما يبيع المسروق
البه نه يملك حينئذ فمن قال الخلف انه ايل في الفرع المساقاة على ربه قال يستمر العمل
على الاستعمال ومن قال الخلف على العامل اخطه رب الحايف نه له وهذا معنى قوله فانه
مضى قدر الانتفاع به جاء القولان في تعيين مخلعه وانما ياتى نه له انما اخطه جديدا
ع ونه له عنه لا يلزم وانما يلزم ان يخلعه بما هو مثل المسروق هو ولا يجوز شريك
ما يبيع بعد ان فاض بها كحجر بيرا او فاضا غير من واعتقرا اصلاح الجهر وكس العيين
ورن المحور شر الا عمل ثلاثة الاول ما هو في نفس الشجر لاجل الثمرة فانه اجاز اشترا
مده على العامل بل هو عليه وان لم يشتريه انما نه له عوم هو الثمرة التي اخطها الثاني
ما ليس فيه وبها يعلم انقضاء المساقاة كحجر بيرا او فاضا غير من ولا يجوز اشترا مده
على العامل لانه له زيادة وانما امتنع ههنا اعلان بمتنع اشترا مده عمل شريك خارج عن
الحايف كمن يابيه ونحوه لك اولي قال في الموازنة ولا يشتريه على العامل غير من فخر اتي
بها من عنه فاني كنت من عنه رب المال في اصل شريك يصير لا تقع فيه المنة فجاز
ولا يجوز في كثير الثالث ما ليس عملا في نفس الشجر ولا خارجا عنه ولا يبيع به
مده المساقاة فلو اصلاح الجهر وكس العيين ورم المحور قال في الرسالة وسقط
الحضيرة وهي العينة ان يخطه في اعلا الحايف ليجمع من التصور عليه ورم الضغيرة
وهي موضع يجمع فيه الماء كالصبرنج وكذا لا يباح جمع العيين في شقينها ورم
ويشرب والكس والشرب جمع شربة وهي جوارح يستنفع فيها الماء حول
الشجر ورم القف وهو المحور انه يفرغ فيه الماء لو فجر الى الضغيرة واصلاح
القرب وهو الماء الكبير الذي يرفع به الماء قال في العتبية ضم القف واصلاح كس
الزرق فيمنه الدر يملأ والدينار على رب الحايف ان لم يشتريه وروي ان شريك
انه لا يشتريه على العامل كس الزرق وهو لا يجوز منتهى كنه ربه ولا اشتريه على عمل ش
اي لا يجوز لرب الحايف ان يبيع الى العامل الحايف على ان يكون معه شريك بالذهب او بغيره

تعين

لغة
تجيبا

من الاجزاء قال في العتبية وانما المسافة ان يسلم الحايك للخال وكذا لا يجوز اشتراك
عمله لانه لا يملك تجبير او اجاز مسجور ولا يشترط عمل ربه انه اكل الحايك كثيرا
يجوز فيه اشتراك القلاع والحدابة قال في المدة وانه لا يمتنع للعامل ان يشترط
الامان من مثل غلام او حدابة ولا يجوز له ان يملك حايك صغير ورب الحايك فكيفه حدابة
واحدة فيصير كانه اشتراك جميع العمل على ربه قال في كتب فيما الفرق قيل في ربه
صاحب النكت فانه ليس في المال كيد القلاع لان في المال انما بقيت معه فبانه لم
يسلم اليه والارضى بما انتاه والله اعلم وانما الاشتراك للعامل بانه وعلمه
بقال ملك في العتبية ومسجور وانما لا يجوز الا يشترط الخلف ان يملكه وقبل يجوز
له وان لم يكن يشترط الخلف والحكم بوجبه قال في البيان وهو ما هو في الواحدة
وما في المدة وانه محتمل للوجهين قال في الله اقول به انه تفسير لجميع الروايات
انه ان عجز القلاع او الحدابة بالحدابة البهيم او قسمته فلا يجوز المسافة على
نه لا يشترط الخلف وان لم يعين بالحكم بوجبه الخلف وان لم يشترطه هو
ويشترطه فافيتنا وافلما الى الحدابة وان اخلو حمل عليه من تصور كذا نص قال
في المدة وانه والفتاوى في المسافة الى الحدابة لا يجوز شتم ولا مسنة محبة ولا تهدي
الى الحدابة ان لم يوجها الى الفاسق وان كانت تقع في العام من قبل معنى الى الحدابة
الا وانما يشترط الثاني من يجوز الى مسنين ولا خيرة بالحدابة مالم تكن حيا
فيل عشرة قال في الحدابة عشرة ولا ثمانية ولا خمسين من هكذا الى المدة
وهو محتمل معنيين احدهما انه لم يثبت عنده في ذلك شيء من السنة والثاني
انه يختلف باختلاف العوايد ان الحدابة ليس كالقيد بل هو حيا لا يقتصر
على الحد صاحب القيس والمواد في المسافة ان تورخ بالشمس والعجمية التي
في الحدابة وان ورخت بالعربية فان انقضت قبل الحدابة فله في العام اليه الا انه
يستحب ان تكون المسافة من سنة الى اربع وان كانت السنون حيا فسبح انتمى ولما
قال ابو الحسن انه قال تورخ هذا بالعجمي قال هو وهذا السنين الكثيرة لان السنين
بالعربي تستعمل قوله والاحيرة بالحدابة الى حد في البيان ولا خلاف في ذلك وسواء تقم
الحدابة او تورخ عنها قال ملك في الموازية وانما في حدابة في سبعة سنين احدا في
وسبعين ومائة الى سبعة ثلاث وسبعين في وقت الاجل قبل حبيب الثمرة وقيل
حدابا هالم يستعمل من يملكه استعمل المسافة فيه حتى يقع حدابا الى التمني ويحتمل
قوله على الحدابة فربما من انقضاء حدابا الى حدابا وانما كذا في بيان الثمرة فكيف
في تلك المدة ليعلم ثمره على مبرع انما يقع هذا التقييد انما يكون للعامل في
في الثمرة الثانية واما ان كان له فيها حبيب على نصيبه ما تقطع وهو ما هو في الروايات
يات فلا يمسك فيها والله اعلم وما هو قوله الحدابة الى حدابا جميع الثمرة قال في
الموازية وعليه جميع العمل ولم يبق عشر من غلة قال في الموازية وكذا في
العتاب وهو الموضحة الحبيب وقال مكري وابن العاصم ان كانت العتابة في غلة
حدابا وعلى رب الحايك سفي جميع حدابا عتابة وما جده منه ويوتى العامل
تفقد من ثمره العتابة انما اكثر على العامل سفي الحايك كله مثل انما اجله بعينه وفي

وارتات العوام

بعض

507

بعضه وان كان متناصبا او متناصبا فاعمل العامل وعلى ان يسفي العتابة وحدها وعلى
رب الحايك سفي بافيه ملك في رواية ابن وهب وان كان الحايك اصوا مختلفا من
نخل وكرم ورمان فعليه ان يسفيده كله حتى يفرغ منه وقال ابن العاصم ان الحكم
فيه كما تقطع في العتابة عنده وقاله اصبح وقال مكري كذا ففك منها ثمره وفي
انقضي سفيده فلت او كثرته واختار ابن حبيب حر للعامل ان يسفي في امين غير
نخل هكذا الى الحدابة وانه لا كثره لها ان لا يكون في مثل ما نذ الاول لقوله انما
كان في مثل ما نذته وعلى هذا الظاهر مشيخ لا كثره في النخل بالجواري وان لم يكن
مثله في الامانة رابعا في المدة وانه وانما في غير امين من غير صاحب البيان في
باب المسافة فلا خلاف هل يلزم ان يكون مثله في الامانة ام لا كنه في المدة كنه
في باب الشفعة في ربيع امكنه ولم يذكروا هذا الرسم نصا فمعناه كنه في المدة
منه الخلف وهو ان المشتري انما اخذ الشفعة الى اجل هل للشفعة ان يملكه بالشفعة
الى ذلك الاجل وان كان اقل مالا من المشتري او لم يملكه ان يملكه الا ان يكون مالا كان
ول والا فمع جميعه والله اعلم وقد صرح في موضع اخر من كتب المسافة انه
انما قصد التخرج قال في البيان وما هو قول ملك ان يسفي في امين ان المسافة في
الثاني محمول على غير الامانة حتى يثبت انه امين بخلاف ورثته انما ماتت وهم
محمولون على الامانة حتى يثبت انهم غير امين بخلاف الفراهيم فيه محمولون
على انهم غير امين حتى يثبت انهم امين فلهذا نص في المدة وانه في الفراهيم و
المسافة في الفرق بينهما ان مال الفراهيم يغلب عليه بخلاف الحايك في المسافات
خ وهذا الفرق هو الفرق بين المسافة في اجازة مسافة العامل غيره وعلم
جواز مسافة العامل غيره كما فيه مئة قال في المدة ولا تستغفر المسافة في ثمرات
احد هما فان مات العامل قبل لو رثته اعلوا وانما يلزم في ذلك في ماله فصرع قال في
المدة وانه قال ابن ابي سملة المسافة بالثمن هب والورق جميع ماله بيد صاحبه
فلا يجوز ان يربح في المسافة الا ثمنه مثل ان يملكه على النصف ويعطى على الثلثين
فيربح السد من اربح عليه قال بعضهم وقوله ان المسافة بالثمن هب جميع
الثمرات كلاع مشكل عيا من بعده انما انما وقعت بالثمن هب والورق فقال
العامل باع فصيله من الثمرة قبل او يملكه ويملكه الا ثمنه الى ان يملكه هو خلاف
من هب ملك وملك لا يجيز هذا قال بعض شيوخنا لانه انما اكل من المسافة من الحايك
فقد باع على ربه بغير اذنه وباع ماله ببيع منه وانما في المدة في ماله كان
بيع الثمرة على جز في جز في الحايك وجز في ماله العامل وملكه فاسد وقال غيره
مقضى ما وقع من اجازة حدابا ان المسافة في الثاني لم يعلم ان الاول اخذ على النصف ولو
علم في ذلك لم يجوز للعتاة المذكورة وكان للعامل اجر مثله انتهى ابن حنبل في المدة في الموا
زية انما اخذ على النصف وبعده على الثلثين الى غيره ورثته عالم بملكه في ربه اولى
بنصف الثمرة ويرجع الثاني على الاول بفعل ما بقي له وكنه في العتبية عن ملك ولا
باص ان يبعده مسافة لرب الحايك باقل مما اخذ انما لم يثبت الثمرة ولا يجوز
بمكيلة مسافة ولا يثمر غلة معروفة ولا شيء غير الثمرة ولا يكثر مما اخذ ويهي

العامل محتاج الى ان يزيل من ثمره حايكه ، اخر ابن يونس واجاز له فعله الى غير رب الحايكه
 باكثر مما احتاج له في اجازته مع غير ربه وهو انما يبيع اكثر مما يبيع من غير الثمرة
 التي في الحايكه فقلت له يجوز بيع ربه ولا يجوز بيعه ما ان يجوز بيعه او يمنع فيه ان يبيعه
 وهذا بين ويحتمل ان يفسر في بيعه بان رب الحايكه عالم انه يعطيه الزيادة من حايكه
 ، اخر لانه عالم بمسافاته والابن يبيعه غير عالم ولو علم لم يجز بيعه انما يبيعه وقال ابن شبيب
 لما ذكر مسألة الموازية وقال فيها ان ربه عالم بهذا على القول بان المسكون
 ليس كالأشياء وهو احد قولي ابن الفاسق واما على القول بان كالأشياء فيجب ان يكون احد
 بشقي الثمرة ويرجع رب الحايكه على العامل الاول بمثل مسة من الثمرة وان كان الاول احد
 بمثل نصف الثمرة وهو مثالي في المسألة قال وهذا كلام خرج على غير تحصيل لان الوا
 جب ان يرجع عليه بقدر ما اصابه الحايكه من حصة من الثمرة في قيمة عمله ويلزم على
 هذا ان اعلم العامل الثاني ان الاول على النصف ان يكون مسافة فاسطة لانه لم يقل على
 ان يكون نصف الثمرة وفيه ربع عمله وذلك ما لا يعمل وقد رايته لبعض اهل النخيل
 فان عجز ولم يجد اسطه ولا شئ ، له مثل اي فان عجز العامل عن العمل ولم يجد امينا بسا
 فيه عليه اسلم الحايكه لربه ولا شئ ، له ولا عليه وهكذا اقل في المسألة ونذكر في اخر
 المسألة ونذكر في غير هذا ان ذلك للعامل وان لم يفرز رب الحايكه واخذ منه ان المسافة لا تلزم
 بالعقل وفيه تفهم ولا نفع فقول رب الحايكه انه اغارت عين السفي او كان قبل العمل فلا
 شئ ، لرب الحايكه وان كان بعد له لزمه ان ينفق بقدر ما يقع له من الثمرة وان لم يكن عنده شئ
 فللعامل ان ينفق مثله ويكون نصيبه من الثمرة وهذا يبيد في قوله واما في المسألة ونذكر في اخر
 للعامل وان لم يفرز رب الحايكه اي لقوله فيها وان عجز العامل عن السفي قيل له ساق من شئ
 امينا فان لم يجد اسلم الحايكه الى ربه في لا شئ له ولا عليه لانه لو ساقه اياه جاز يجوز
 لا يبيعه فظاهر قوله اسلم الحايكه الى ربه ما ذكره لاني تأول المسألة ونذكر في اخر في غير هذا
 انما قرأنا على ذلك ويدل عليه تعليقه بقوله لانه لو ساقه والمسافات لا تلزم الا برضا
 صاحبه وهذا التاويل متعين فقلت له في المسألة ونذكر في اخر في غير هذا
 لم يجز ان يمساق غير غير وليس مستاجر من يعمل معه فان كان فيه فضل فله وان نقص كان في ماله الا
 او يرضى رب الحايكه اخذ له ويبيعه من العمل فله له وفيه نظر النخيل وابن يونس على مخالفة ما
 قاله ع ايضا لانه قال ان قال رب الحايكه انما استاجر من يعمل تمام العمل وبيع له ما اصاب من الثمرة
 واستوفى ما اصاب من فضل فله وان نقص ثمنه فان ذلك له ابن يونس لقول ابن الفاسق في المختار
 واستوفيت حفظه فما فضل فله وما عجز اتبعته به لان العمل كان لازما له وكذا هذا في النخيل
 قال ابن الفاسق في المساق يبيع بعد صلاح الثمرة فانه يبيع نصيبه ويستاجر عليه منه
 فان كان فضل كان له وان كان نقصا رتب به وقال سحنون انما عجز ربه الى ربه بمنزلة انما عجز هو
 قبل صلاحه والمسافة اوله لازم كالأجارة واخرها انما عجز كما جعل يسلم لربه ولا شئ ، له و
 القول الاول بين وفيه خالف هذا الجعل لانه عقد لازم لا غير فيه انشئ وظاهر قوله ولا شئ ، له
 ولو انتفع رب الحايكه بما عمل العامل فيه وهو ظاهر المسألة ونذكر ايضا في النخيل في قيمته ما انتفع
 به من عمل الاول فيما ساق على قوله في الجعل على جهر المير ثم يترك له اختيارا وان صاحب البير
 جهرها

جهرها وفيه فقه منا فقهنا من كلام ابن يونس في الفرائض وليس ان يتقايلا من قال في المسألة ونذكر
 بغير شئ ، في اخذه احداهما من الآخر وليس هذا ببيع ثمر له بصلحته انه للعامل او يساق في
 غيره فرب الحايكه كالأجنبي انما انكره ع واما في المسألة ونذكر في اخر في غير هذا
 قبل الزهر وفيه تفهم ان المشهور منع مسافات ما عمل بمقدار المواز او تقايلا على
 شئ ، غير الثمرة او من الثمرة بمسافة او ثمر تخلد معرفة او على اكثر مما اخذ بحيث
 يصير العامل في بيده من ثمر حايكه ، اخر لم يجز واما ان كان على جزر مسمى ولم تكن الثمرة فان
 كان قبل العمل فقال في البير لا خلاف في جواز له على من ذهب ملك الله يبيع والمسافة من العقود الا
 زمة وعلى من ذهب من يري ان من العقود الحايكة لان الجزر الذي يعطيه العامل على هذا القول
 من البساتين واما بعد العمل فاجاز له ابن الفاسق في ربيع الا فطية والاحباس من مبيع اصبح
 وقال اصبح لا يجوز وعنده بان تمام رب الحايكه على استئجار العامل تلك الاشياء بسطة من ثمر
 الحايكه فصارت المسافة ليست بينهما وصار من بيع الثمر قبل بيعه وصلاحه وقال ابن شبيب
 ان تقايلا يجعله فعله العامل الى رب الحايكه يعينه من غير الثمرة فيعشر عليه قبل الجعل الى رب
 الجعل ورجع العامل الى مسافاته وعزم لرب الحايكه اجر ما عمل بعد ربه عليه وكذلك ان
 عشر عليه بعد الجعل في العامل نصف الثمرة ووجود قيمته ما عمل بعد ربه عليه ويأخذ ما
 كان اياه وعلى هذا ان المصنف اخلق في محل التفسير انما يفرق بين ان يكون قبل العمل او بعد
 فقه ، او بغير شئ ، في ولا تنفسخ بغير ربه وبيع مساق في قبيل لا يباع حتى تنفسخ او
 ينتر كما في بيعه سواء جلس ربه قبل العمل او بعده هكذا اصرح به في المسألة ونذكر في اخر
 تنفسخ بغير ربه يعينه انما تفهم عنه المسافات على المجلس فاما ان تقرر في المسألة فاستح
 وبيع انما قلنا ان المسافات لا تنفسخ فقال ابن الفاسق في المسألة ونذكر في اخر في غير هذا
 الحايكه على انه مسافة فيه كما هو فقبل له ان اجزته فقال هذا وجه الشك فيه وليس
 هذا عنه ، باستثناء ثمره وقال غيره لا يجوز بيع الحايكه حينئذ ويوقف الى ان تنفسخ
 المسافة او يرضى العامل فيتركة فيعمل بعده وكرهه سحنون وقال يبيعه جائز للضرورة
 وقال في كتبه انما يجوز بيعه ان كانت المسافة واحدة لجواز بيع الرابع والحايكه
 على ان يبيع بعد مسافة وان كانت مسافة الى سنيين لم يجز ابن يونس وهذا خلاف القول الاول
 وهو اصح وفيه تفهم ان ابن المواز قال انما يجوز بيعه انما ابرت الثمرة لانه قال اول رتب او مات
 قبل ان يجاز على المبتاع اوله يعلم وان لم توبر لم يجز البيع على المشتري بالبيع اوله يعلم شيئا
 انما لا يجوز للبايع حينئذ استثناء شئ ، من الثمرة انما لم توبر وقال في المشتري يخرج للعامل
 شيئا يعطيه من غير الثمرة واما يبيع بجزر ، منها او بغير جزر ، هذا **مراج** الصيغة مثل
 مسافيتك وعاملتك على كذا ايقول قبلت وماذا معناه من قول وفعل شئ هكذا قال ابن شماس
 والواو في قوله وماذا معناه معناه اي او وقوله وماذا معناه ما عايد على قبلت ولا يعود
 على الصيغة لان قوله من قول وفعل لا يبيع ان يكون تفسير الصيغة لا يجوز وفيه تفهم ان الساق
 فانه لا تنفسخ عنه ابن الفاسق الا بلفظ مسافيتك وحكي صاحب المقدمات وغيره ان المسافات
 تنفسخ عنه سحنون ما جرت بها ملتك مثلا ولم ار من صرح بان سحنون في الانعقاد بالافعل
 والله اعلم في المسألة ثلاثة احوال قبل العمل وتنفسخ شئ لانه ذكر او كان الصيغة وشئ ومما
 على ان المسافة ما اختلف منها وكن او شرفه ولا خلاف فيما ذكره في الثانية بعد الفراغ في رتبة

سنة

للعامل اجرة المثل ومساواة المثل ومساواة المثل مال فكر اكثر من الجزء الذي يشرى عليه
ان كان الشريك للمساواة او اقل او كان للمساواة والرابع قول ابن الفاسي ان يخرج عن معناها
كانت شراها في زيادة من غير او عرض واجرة المثل وان لم يخرجها لمساواة مع شراها او
اشترى عمل ربه معه او مساواة مع بيعه في صفقة وسنة بنا بمساواة المثل في بيع
البراع ان من العمل اربعة افعال والاول باجرة المثل فالله يساوي والمفط مات باثني على
قول عبط العز بن ابي سلمة في الفرائض انه يرب فيه الى اجرة المثل ومساواة المثل
هو القول الثاني قال في المفط مات وعليه باثني قول اصبح في العتبية في الله يساوي
الرجل في الحايك على ان يعمل له هبة نصيبها خيل من الثمرة الى منزله وهو وهما مبييان
على ان المستثنى من اصل هل يرب الى صحيح اصله او الى صحيح نفسه قوله ومساواة
المثل الى اخره هذه هي القول الثالث في قوله في المفط مات وهو ان العاقل يرب الى مساواة
قاله مثله مال فكر اكثر من الجزء الذي يشرى عليه ان كان الشريك من المساواة يكسر
الفراغ وهو ربه الحايك لان العامل فيه رضى ان يخطه الجزء مع زيادة في شراها عليه فاولي
ان يخطه مع علمه الشريك ويرب الى مساواة المثل مال فكر اقل من الجزء الذي يخطه
عليه ان كان للعامل وهو المساواة في بيع الفراق وعاصله ان ربه الحايك ان كان هو الشريك
للمساواة فللعامل اقل الامرين من مساواة المثل والجزء الذي يخطه في شراها وان كان الشريك
هو العامل فله اكثرهما ونص قول الرابع بين ربه في ربه اربعة امثلة يرب فيها
الى مساواة المثل والمثل الاو لا في المدة والاختيار في العتبية قال في المفط مات
ويخرج على المثل الرابع ان مساواة الحايك بكثر او بقى صاحب المفط مات قول ابن
الفاسي على الخلاف من التفرقة المذكورة قال وياثني على مساواة كثيرة مسكورة
لا يربح ويبعد قال وكان يرضى لنا عنه من ان ركننا من الشيوخ ان ما يرب فيه الى
مساواة المثل على من هب ابن الفاسي هذه الاربعة ففك وما عداها باجرة المثل
وعلى تاوله عن ابن الفاسي ومعه في شيوخ الفرائض صورة خامسة يرب فيها
الى مساواة المثل وهي ان الله على كل منهما ما لا يشبهه وتعالى الفراق في ثمنه فيها هذه
الاربعة

واجرة مثل مساواة عتبت سوى خمسة في خالف الشرع حكمها
مساواة اباي في صلاحه وجزء من عامين شريك تعهدا
وان شريك الثاني على عامل له مساواة والبيع فيها يحلها
وما في فضالة الخلق بغير تخالف في ربه ابيانا حسنا فلمها

ولما ذكر عياض صور في المدة ونحو صور في العتبية قال في سماع عيسى مسئلة خامسة
وهي مساواة الحايك على ان يثبته منونة اخر وكذا يلزم في مساواة الحايك
على اختلاف الاجزاء وكذا ان الشريك العامل اية او غلاما ليس في الحايك وهو غير يثبته
في اية واحدة وكذا ان الشريك عليه ان يجمعه الى منزله في كل هذا يرب الى مساواة
المثل الى الاربعة التي ذكرها عياض والصور التي ذكرها الفرائض والله اعلم من الثالثة
في اثناء العمل فتعصى ان كان الواجب اجرة المثل وتعصى ان كانت مساواة المثل ثمن
اي الحالة الثالثة ان يباع عليه في اثناء العمل فتعصى المساواة ان كان الواجب اجرة المثل
تجاه الاجارة القياسية لانه لا يكون له بحسب ما عمل وان حكنا بمساواة المثل لضرورة
في اعيان

يعيد

في اعيان الى تمام العمل لا والتفقد يرا انما يدفع للعامل من الثمرة ولاننا لم نثبتها لزم الا
يكون للعامل شيء لما قطع انما لا يجعل الاشياء للعامل لا تمام العمل وعلى هذا القول فلا بد
ان يكون مقرر في العمل بماله مال انما اليه عياض مع وفيه غير او اجرة المثل متعلقة
بالله في مساواة المثل متعلقة بالحايك وفيه قطع في الفرائض خلاف في هذا
حكمها في سنة من سنتين حكمها في اثناء سنة فمن يبيع في سنة ان كان الواجب اجرة
المثل وتعصى ان كان الواجب مساواة المثل من الفرائض رتبة المشهور جوازها وان
لم يثبت في الفرائض والادب في الفرائض رتبة المشهور جوازها وان لم يثبت في الفرائض
الاختلاف في لزومها في العقد فيقول تلزم به تقليد الحايك وهو قول مسنون وقيل لا
تلزم تقليد الشريك والمثل منهما ان يتصل عن صاحبه مال يرب في ربه ربه وهو معنى
قول ابن الفاسي في المدة ونحو رواية اصبح عنه في العتبية وقيل لا تلزم الا بالشرع
في العمل وهو قول من كثر في الميسرة وفيه جرت العتبية عنه في مفرقة وهو على
فيما من رواية ابن زبيل عن مالك ان العامل يلزم به الجعل بشرط بيع الجعل في العمل وقوله
المشهور جوازها هو من هب المدة والفتاوى رواية ابن غانم لا يجوز حتى يثبت في
في كل نوع والله في النسخ والمشهور في ثبات الواو والصواب اسقاطها لا في ثباتها
يجوز ان يكون الخلاف مع التمسك به في جميع الاشياء وليس كذلك وفيه صرح عياض
ببطلان الخلاف فيها واجاب بعض من تكلم على هذا الموضع بان قوله وان لم يثبت في
حال معقوفة على حال مفقودة اي المشهور جوازها في حال الاشتراط وفي حال عدمه الا
شترط والخلاف راجع الى الحال المعقوفة عليها وفيه تعسف في شراها السلامة
من كراه الارض بما يمنع كراهها به فيمنع كراهها في مائة جزء من الارض فمسك
فتن ايج شريك جوازها السلامة من كراه الارض بما يمنع كراهها به للنسي عن ذلك
وهذا هو المشهور وعلى قول الطحاوي ونحوه في جرحي ابن يحيى والاصلي يجوز كراه الارض
بما يخرج منها يجوز المزارعة او كان جزء من البئر في مائة جزء من الارض وقال
السلامة من كراه الارض بما يمنع كراهها به وعدا عما يقوله اهل الحديث ان
يصلها من كراه الارض بما يخرج منها لقصور عبارتهم وان كلامه يشمل ما يخرج منها
وما لا يخرج من المعادن كالسمن والعسل وغيرهما وما غير المصنف وما لا يخرج منها
لا مخرجه في المزارعة فلهذا انفقوا بعبارة رتب قوله فيمنع كراهها في مائة جزء
فيله ومثال ما في الواضحة وكتب ابن سحنون انه يخرج اعداها الارض وثلاث
البئر والاخر العمل وثلاث البئر في مائة جزء البئر كراه الارض واخرج اعداها
ثلاث البئر وثلاث البئر والعمل والزرع بينهما ففصل لم يخرج سحنون لانه اكرى
سنة من ارضه بمسك من مائة رطله والبئر في مائة رطله المعجمة فمن عليه الجوزي
وغيره حر وفي ارضه ثمانين رطله في مائة رطله البئر في مائة رطله البئر في مائة رطله
الارض من مائة رطله في مائة رطله البئر في مائة رطله البئر في مائة رطله البئر في مائة رطله
الاخر العمل والارض في مائة رطله البئر في مائة رطله البئر في مائة رطله البئر في مائة رطله
وغيره قولين في قطع كلامه وفي جواز الفاعل ارض مائة البئر في مائة رطله
صحة والجواز لمسحون وهو مبني على جواز التفرقة في العقد والثالثة لابس

عنه ومن وراءه فله كرا، الارض مما يخرج منها من نفس وهو المصوب من ويشترك
 ان يكون ما يقابلها معاد لا كراها على المنصور وفيها لا غيب له فنقطع ان يشرك
 المزارعة المسلمة من مقابلته الارض بينه وبين الضرورة ان ما يقابلها عمل او بغيره في
 ان من يشترك ما يقابلها من عمل ونحوه ان يكون معاد لا ايا ان يكون معسا وبالكراها على
 المنصور كرا لو كان كرا الارض البنية والعلل يصاروخ من مائة والبفر كرا
 والمنصور قول ملك والحق به مستحق وهو صواب لان مسنة الشركة التمساة
 بانها اخرجت عن ذلك خرجت عن كل ما اخرجت منها ومارت اجارة فاسفة وقوله
 وقيل هو معاد المنصور وهو قول ابن حبيب وفيه تقطع غير مرة ان المصنف تارة
 يقابل المنصور بمنصور مثله وتارة يقابلها بخارج فالجواب من غلب
 الاجارة الزمها بالعقد واجاز التعاضل بينهما ولم ير اجماع النكاح ابن حبيب الا ان
 يتعاضل مثل ان يكون قيمة ما اخرجت احدهما اكثر مما اخرجت صاحبه بل لا م
 البين ان لا يتعاضل بمثله في البيوع وقال مستحق ذلك جاز وان تعاضل وتبا
 بين التعاضل من ولو كانت الارض بينهما والبنه بينهما ونفسا وبما في العمل والبنه
 من عندها على ومقابلته عمل يصاروخ جاز خلافا لابن بشار وقيل يقتصر اليه
 فيما وقيل في الكثير في الثانية فنقل الصورة الاولى فقال غير ذلك خلاف
 فيما لا لها تصاروخ في الارض والبنه والعمل قوله تصاروخ في العمل بربها في
 العمل وهو البفر وعلى هذا خلاف ابن بشار على الثانية ففيه لعل الخلاف
 في الاولى ولا لئلا لو ارجح الخلاف فيما لعل على الثانية ففيه لعل الخلاف
 فيما والصورة الثانية ان يخرج احد هذه البنه وبما في العمل يصاروخ
 فنكون الارض بينهما واجازت المسلمة من كرا الارض بها يخرج منها وقول ابن بشار
 نقله مستحق وقال وجعله مثله هب وعرض منه هب وعرض بغيره ان احد هذا
 اخرج بغير الارض والمعام في مقابلته بغير الارض مستحق وهذه اجازة خلاف
 الماحلة على ان المصنف لو استغنى بما فيه من قوله والمنصور جوازها
 واولم يستحق كرا ان يحسن ولا يقال ما في الرواية الثانية غير ما في ابن
 بشار في الرواية انما هو حقيقة الشركة انما تكون انما اشتركا في الجميع
 وما في ابن بشار في المنع في هذه المسئلة انما هو البفر لعل المصنف في كرا
 لا اختلاف الماحل بين لانا نقول المصنف في كرا ما في الفوليس والله اعلم قبيح
 في كرا النخعي وابن بشار وغيرهما ان مستحقا نقل خلاف ابن بشار في الصورة
 الثانية ولم ينقل ابن بشار في الصورة الثانية انما في الصورة الثانية انما نقله
 في الصورة الاخرى وهي انما كان البنه من احد هذا والارض من عنده الاخر وفيه
 فخر لان هذه الصورة متنوعة على المصنف بلا اشكال وعلل بسبب ذلك
 او النسخة التي فخرها من ابن بشار في كرا ما في الفوليس والله اعلم قبيح
 فيما في في الصور قبيح في كرا لانه لما قال في الاول ونفسا وبما في العمل وقال في
 الثانية ومقابلته عمل يصاروخ اشتركا في التمساة والله لا
 يقتصر فيما تفاوتت بينه وبينه ولا يقتصر في كرا فولي ابن بشار في كرا الله يقتصر
 التفاوت

التفاوت بين الصور قبيح وهو قول ابن حبيب والثاني يقتصر اليه في الاول والثاني
 في الثانية وجهه ان الاولى اختلفا على حقيقة الشركة وهو ما يقتضيه لا يشتركا
 في جميع الاشياء وذلك موجب لعل الا عنه ان بينهما فلا يقتصر الا اليه في عوا
 الضرورة اليه واما الثانية ففيه فيها الماحلة وهي لا يشتركا في التمساة وبما
 هي مكنة المقابلة وهذه القول مستحق لا يقال هذا التوجيه يقتضيه المنع من
 الاصل منع اجتماع الشركة مع البيع لانا نقول انما يمنع البيع مع الشركة انما كان البيع
 خارجا من الشركة والله اعلم من واما لو تبرع احد هذا بعقد العقد فجاز من غير
 شركة ولا عاقله كرا الشركة فنقل ما منعنا من التعاضل في هذا العقد واما لو
 تبرع احد هذا بعقد او اسلفه فله جاز مستحق من غير واي ولا عاقله والواجب
 الوعد وهو احسن من كلام المصنف لانه انما يمنع في الوعد في اول الشركة ولا يتكس
 وقوله بعد العقد ونحوه مستحق ولا يشتركا في العمل وعلله الشيخ ابو محمد
 يكون الشركة لازمة بالتعاضد وعلى القول بتعاضد الزعم قبل العمل فهو ان وقع بعد
 العقد وقبل العمل بمنزلة الواقع قبله وقد عني ابو احسن في جواز فضل احد هذا
 على الاخر به الله بالبعد العقد فولي فلان هذا مجتهد على ان الشركة تلزم بالعقد
 ام لا وفيه تقطع ان صاحب العقد مات فلان الله جرت به الفتوى ان الزايرة انما تلزم
 بالعمل وعلى هذا فيكون كلام المصنف جازيا على هذه القول وهو المصنف كرا الشركة
 اشارة الى ما فيه من وهو قوله جازي وقعت على هذا العمل والعلل مسسة ولزم
 التبرع في الربح وفي العمل باجرة المثل تصب الزيادة واما لو تبرع احد هذا بعقد
 العقد فجاز من غير شركة ونقل ابن بشار عن ابن حبيب قوله اخر قال ان عقد
 على لا يبعد ولا يتكافأ جاز ما فضل به احد هذا الاخر فهو عاقل او كرا انما اعتدلا
 في الزيادة في تعاضدا غير هذا وسلم من ان يكون للارض كرا من الزيادة في ان
 كانت الارض لا احد هذا والقارها وتساويها عاقلها في كرا لا غيب
 له على المنصور من مسئلة المصنف في رجلين اشتركا في الزرع فيخرج
 احد هذا ارضا في كرا في كرا فيلحقها صاحبه ويعتد لان فيما يقتضيه ذلك من البذر
 والعمل فلا يجوز الا ان يخرج صاحبه نص كرا الارض ويستويان في العمل والبنه راو
 تكون الارض لا غيب له في كرا كرا في كرا فيلحقها صاحبه
 ويستويان فيما عاقله وقال مستحق في كرا الله لا يعجزه ان تلقى الارض بين
 المتزارعين وان لم يكن لها كرا ولو ان ملطا فانه لكان غير الماحل التي ولما كان قول
 مستحق ليس من جاز العاقله وهو محتمل لما اشار المصنف اليه بقوله على
 المنصور قبيح لعل المصنف خصم الارض تبع للعقد وانه لا يقتضي ان التلوم
 بالتعاضد ملطا كرا وعليه تدل المسئلة لان فيما ولو اكثر في الارض والبنه
 من عندها على وعلى الاخر العمل جاز انما تفاوتت فيما في كرا ولو كانت الارض من
 عند احد هذا مع جميع البنه راو بعض البنه والعمل على الاخر جاز كرا للعامل نفسه
 بنه راو اكثر جاز ولا فلا فخر في مسئلتين الاولى ان يكون من احد هذا الارض كرا مع
 جميع البنه راو على الاخر العمل برب البفر والالة وانقل العمل عليه وعلى البفر وعلى

الالة لانها مسبوقة له طار فهو فوا سحنون وفيه التخييل واختلاف ان كان النهر من عنده ما حبه
 الارض والعلل والبصر من عنده الاخر فاجاز له سحنون ومنه محمد وابن حبيب وفراع ان
 هذه الصورة هي مسئلة الخامس مبالغ المقرب ليس كما هم لان مسئلة الخامس البصر
 والالة فيها من عنده رب الارض وانما للعامل جزء معلوم يساوه فيه عمله وينتج له ذلك
 بالوقوف على ما في اجوبة ابن رننه ونحو السؤال ينقض البقية الاجل فافهم الجماعة
 ابو الوليد ابن رننه وفيه الله ورضي عنه بالجواب في رجلين اشتركا في الزرع على ان يعمل احد
 هما الارض والبذر والبصر والثاني العمل ويكون الربح للعامل والثالثة الاربع للعامل الارض
 هل يجوز له ان يماثل صاحب البذر قال تفهنت سؤالا فاما مسئلة الاشتراك في الزرع على
 الوجه الثاني فذكرت فلا يخلوا الامر فيهما من ثلثه او جدها على ان يعطى صاحب البذر الشراكة
 والثاني ان يعطى صاحب البذر الاجارة والثالث الا بسمي في عطفها بشراكة ولا اجارة
 وانما قال في بيع البذر ارضه وبذره وبغره وتقول انت العمل ويكون الربح للزرع او
 تخسسه او جزء من اجزائه بسميانه فجعله ابن الفاسع على الاجارة ولم يجره واليه ذهب
 ابن حبيب وحله سحنون على الشراكة فاجاز له هذه التحصيل القول عنده في هذه المسئلة
 مع طر مسئلة الامكان من ان يكون من التخييل لا يحصل منها هذه التحصيل وبه يصح ان يكون مسئلة اختلاف
 جلة من غير تفصيل وليس له في صحيح انتهى وعامله او عطفها على بلغة الشراكة
 جاز بلا اشتكال وبلغت الاجارة امتنع بلخلا لا في الاجارة بجمولة وفيه نص ابو الحسن
 على ان هذه هي مسئلة الخامس لا ما قاله ع لا يقال العمل ع ارايه هذه لانا نقول فيه نص
 على انه ارايه مسئلة التخييل وقوله او نصف البذر للآخر فهذه هي المسئلة الثانية
 اي لو كانت الارض من احد هما مع بعض البذر وعلى الآخر العمل مع بعض البذر والباقي كان
 للعامل فسميت بذر ايه فذكر ما اخرج من العامل من البذر كما لو اخرج كل واحد نصف البذر
 والزرع بينهما فمبين قوله او اكثر كما اذا اخرج العامل ثلث البذر واخر النصف لانه
 يكون ثلث العمل مقابل ثلث الارض وبقي الثلث الآخر للآخر اخرج رب الارض مقابل
 لعمل العامل فلا يتبع فمنا معنى قوله جاز يربح بغيره التكاليف كما تقدم قوله والا فلا
 اي وان لم يكن للعامل فسميت بذر ايه ولا اكثر بل اقل امتنع كما لو اخرج العامل ثلث البذر
 واخرج رب الارض ثلث البذر والزرع بينهما فمبين لان الثلث الزايد من العامل يصير في مقابلته
 الارض فيقال الارض وهكنا اقال ابن حبيب في العمل المشترك هو المحرقة لا الحماة والدراس
 على الاصح لانه مجهول عن ابن الفاسع والحماة والدراس مثل لما ذكر المصنف او لا العمل وكان فيه
 اختلاف احتاج الى بيانه وما صححه المصنف هو قول سحنون وصححه للطليل وهكنا اقال
 القوتوسي وابن مونس انه الصواب لان الحماة والدراس مجهولان لا يدرك كيف يكونان وشما
 ثلثه بقل وبكثر واستثنى كلا ما وقع لابن القاسم في التقبيية من رواية حسين من
 اجارة اشتراهما وهو الله عكاه المصنف عنده ونحو هذه الرواية على نقل ابن مونس
 وقال حسين عن ابن الفاسع فيمن اعطى لرجل ارضا ليعلمها او يبنيتها فان كان او ان الزرع
 كان البذر بينهما والربح بينهما والعمل على الحماة والدراس ونقل فمبين رب الارض
 اليه قال وبن القليب والزرع شمر فان كانت الارض مونة جاز له ان كانت غير مونة
 له يجره واخر كيف منعوا هذا جواز اشتراك الحماة والدراس واجازوا اشتراكه عصر
 الزيتون

مسئلة الخامس
 في اشتراك
 في البذر

مسئلة
 في اشتراك
 في البذر

الزيتون على العامل في المسافات خ والقليب المحرقة الجوهر في القليب المحرقة التي تغلب بها
 الارض للزراعة في البذر المشترك مشرعه الخلف كالمال فتر الحاجة الى قوله المقتضى
 يعنى ولما كان الخلف ظاهره في عدم تمييز احد هما عن الآخر بين انه ليس المراد ان لا يفرق
 كالمال فاشارة الى ما قدمه وهو اما ان يكون تحت ايدهما او احدهما وهكنا اقال ابن
 الفاسع عن التخييل واختلاف عن سحنون فقال مرة بقول ملك وقال مرة انما تصح الشراكة
 انما اخلها الزريعة او جمعا هما ميتا او حياهما الى مكان ونحو هذه الثاني عن ابن مونس ومن
 كتب ابن سحنون وانما صحت الشراكة في الزراعة واخرج البذر وجميعها الا انما لم يخلها
 فزرعا بذر هكنا في هذا وفي بعضه وزرعا الاخر في الثانية الاخرى ولم يعمل على ذلك فان
 الشراكة لا تنقطع ولكل واحد ما ثبت حبه وبشر اجعان في فضل الاكرية ويتفادان وانما
 قسح الشراكة انما اخلها ما اخرجاه من الزريعة او جمعاهما في بيت واحد ثم زرعا الاخرى فهو
 جاز كما لو جمعاهما في بيت بعض الفردين وعن ابن الفاسع ان الشراكة جازية فخلها ولم يخلها
 ع ولعل المصنف انما سكت عنه لاحتمال جواز الاطعام على ذلكا بتمناه وانما ممنوع او لا لانه
 انه اوقع مضي وهو الفاسع من تفرقه من جواز اخرجاه معا وبذر ايه في فضل الخلف وفيه ان علمت
 الشواحي فليل واحد ثبت بذر ايه وبشر اجعان في الاكرية والعمل فمبين ولو اشتراك في الاخراج في
 وقت واحد ففولان اولها انما كالمخل وهو الجارة على قول ابن الفاسع والثاني ان لكل واحد
 ثبت بذر ايه وان علمت الشواحي وهو واحد فولي سحنون في وعلى الصحة لو لم يثبت بذر ايه
 هكنا ان غير لم يحتسب بذر ايه وعليه مثل قصص النابت وان لم يفرق على كل واحد مثل نصف
 بذر الاخر والزرع بينهما فيهما فمبين فمنا على القول بصحة الشراكة يكون الزرع بينهما
 لصحة العقد ونحو كلامه ظاهره والضمير فيهما على ما على صورتي القروى وعده مدع
 وسكت في الرواية عن رجوع القروى على الفاسع بقيمة نصف العمل وينبغي ان يكون له الرجوع
 بذلك لانه غرور بالفعل خ وينبغي ان يرجع عليه بنصف قيمة كراء الارض التي غر فيها
 فيلوا هذه انا ع يعثر على ذلك الا بعلمه بان الزراعة ولو علم ذلك في اياها لزم القار الضمان
 وعليه ان يخرج المكيلة من زريعة تثبت فيمنع رعايا ذلك القليب وهما شمر بقل ولا غرم
 على الآخر للقار فان لم يكن غره فليخرجها فغيره اخر فيمنع رعايا القليب ان اختارا وهما على
 شمر كتمنا فمبين بقى على المصنف شمره اخر في البذر وهو تطلعا جنسا فان اخرج
 احد هما فخلها والاخر شعيير او سلقا او صنفين من الفخينة فقال سحنون لكل واحد ما ثبت
 بذر ايه وبشر اجعان في الاكرية ثم قال يجوز ان يثبت القيمة التخييل بربطه والمكيلة هي وفي
 الفاسع ان ثلثا في العمل فيمنعها وبشر اجعان غير ثلثا في الزراعة الصحيحة وشمر
 لها على ان الفاسدة ما فقط منها شمره ولم يخلع الى ميل الفاسدة وتقدم كلامه
 والحكم في الزراعة الفاسدة ولا شمس ان الزراعة الفاسدة تفسخ فيل العمل وان كانت
 فيع الله حبه حريفا وانما تفصيلية وهي التي بها يد المصنف وتذكر منها ثلاث صور
 الصورة الاولى ان يتكافيا في العمل فيمنعها في الزرع بينهما وذلك ان اخرج احد هما الارض
 والاخر البذر والعمل بينهما ولا فخل في هكنا هكنا فخلها الارض والبذر فيكون الزرع بينهما
 وبشر اجعان غير ايه غير العمل من البذر والارض فيكون على ما حبه البذر ونصف كراء الارض
 وعلى ما حبه الارض نصف مكيلة البذر وهكنا فخلها ابن الموارز عن ملك وابن الفاسع وكلامهم

مسئلة
 في اشتراك
 في البذر

مسئلة
 في اشتراك
 في البذر

٤٩٨
كلام ابن حبيب ان الزرع لصاحب البذر وحده فيكون عليه لصاحبه الارض كرا، ارضه وفيه نصف
العمل لانه قال واهل هذا اكل منتزاعين على معاد له وقع في مزارعتهم كرا، الارض والبذر في
حقيقته واجعل الزرع لرب البذر وكل منتزاعين على غير معاد له سلم من كرا، الارض بشيء
من البذر واجعل الزرع بينهما فمعيير ويتراجعا في الفضل فيما سوى ذلك وان كان البذر
من احد هما مع العمل فالزرع له وعليه الاجرة فترى هذه هي الصورة الثانية وجسدت
بما جسدت به الاولى لان قوله من احد هما البذر مع العمل يقتضي ان الارض من عند الآخر
حينئذ يقابل الارض جبر من البذر والزرع له اي لصاحب البذر والعمل لانه اجتمع له من
الثلاثة شيان ففهم لظن وعليه الاجرة اي اجرة الارض من الفاسع وابن حبيب وان
اخرج احد هما الارض والعمل على الآخر وجميع البذر على ان له نصيبه على رب الارض لم يجر
شرك السلف وان وقع فالزرع بينهما فمعيير لهما فاما الزريعة وثلاثا فيهما في العمل وكرا،
الارض ويرجع مخرج البذر بنصفه معجلا على الآخر وقال سحنون الزرع لمسلك البذر و
عليه كرا، الارض فيبقر رب الارض حصته من الزريعة اوله فيبقر انما وقعت الشراكة على
شرك السلف الا ان يكون السلف على غير شريك به في حصة العلف وان كان البذر وفك
من المال او من جنس فقال ابن الفاسع الزرع للعامل وقال سحنون الزرع لرب البذر ثم
يقوم ما يلزمه من مكيلة البذر واجرة الارض والعمل فترى هذه هي الصورة الثالثة
وبدل كلامه على ما تفتح على وجهين الاول ان يكون البذر من المال اي للارض ومن الآخر العمل
والوجه الثاني ان يكون البذر من جنس فتكون الارض واحدة والبذر والآخر والعمل لا آخر
وتكون الشراكة من ثلاثة اشخاص ولا تشكل في حصة الوجه الثاني لمقابلته جزء من
الارض بجزء من البذر واما الوجه الاول فيقال فيه فترى ان كلامه يقتضي ان سحنون
يقول بحصة البذر والمنقول عنه فيما انما اخرج احد هما الارض والبذر واخرج الآخر العمل
وفيها لظن مثل كرا، الارض وجواز لظن وعين ابن حبيب علم بجواز ان يزرع الزرع
لصاحبه الارض والبذر والبقر وعليه للآخر قيمة على يده وكأنه اجرة بنصف ما تنبت
ارضه للمع الا ان يقال ان مراد المصنف انما وقعت الشراكة بينهما على التفاضل وقوله
فقال ابن الفاسع الزرع للعامل يعني في الوجهين وهو كما هو ملوك وابن الفاسع في الموازية
ونص ما نقله ابن موهب قال ابن الموارز ومن قول ملك وابن الفاسع ان الزرع كله في حصة
المشركة لمن تولى القيام به كان مخرج البذر لصاحب الارض او غيره وعليه ان كان هو
مخرج البذر كرا، ارض صاحبه وان كان صاحبه مخرج البذر فعليه له مثل بذر له وهكذا
نقل الشيخ ابو محمد هذه الأقوال واعتبر من بعض القرويين على انه محتمل ما نقله عن ابن
الفاسع انه لصاحب العمل وقال لم يجد لابن الفاسع ان الزرع للعامل وان يضاف اليه
قوله وقال سحنون الزرع لرب الارض كما هو ايضا في الوجهين ورواه ابن عثان عن ملك
ان الزرع لصاحبه الزريعة وعليه قيمة كرا، الارض والعمل ابن حبيب وبه قال من المذهبين
مكره وابن الما جشون وابن نافع ومن المصنفين ابن وهب وابن عثان والحق واصح ولم ار
النصر عن سحنون الا في الوجه الاول وهو ان كان البذر من عند رب الارض فان ابن مونس
نقله عنه ان الزرع لرب البذر وبه كره عنه ايضا صورة اخرى فقال فلان سحنون وانما
اشترى ثلاثة واجتري احد هو الارض ونصف البذر وفك والثالث البقر والعمل على ان

الزرع

٤٩٩
الزرع بينهما اثلا قال يجر فان يزرع الزرع على من ذهب ابن الفاسع بين العامل ورب الارض
وبغير ما لم يخرج نصف البذر ومكيلة بذر له ومن ذهب سحنون ان الزرع لصاحب الزريعة
وعليه كرا، الارض والعمل وقال ابن حبيب في اخنوا الزرع بينهما اثلا وانما كرا، ابن
المواز على اصل ابن الفاسع ان الزرع لمن ولى العمل الى اسلمت الارض اليه بوجه مثل البذر
لمخرجه وكرا، الارض لربها انتهى قوله ثم يقولان هو من القيام وهو معنى القرم و
الضمير انتهى عاين على صاحب الارض والعمل وهو امر تب على قول ابن الفاسع وسحنون
اي وعلى قول ابن الفاسع ان الزرع للعامل يكون عليه كرا، الارض ومثل البذر ان كان من
غيره وعلى قول سحنون ان الزرع لصاحب البذر فتكون عليه قيمة العمل وكرا، الارض
ان كانت لغيره ولما جرح وجه الله من التفصيلية فشرع في الاعمالية فقال وقال
الباجي في الفاسدة سنة احوال الاول لصاحب البذر والثاني للعامل الثالث لمن
له اثنان من البذر والارض والعمل الرابع من البقر والارض والعمل الخامس من الارض
والسلاسل من كرا، ارضا بما يخرج منها فعلى ما نشره كرا، الارض والارض صاحب البذر
فمن الباجي هو ان رشت وخط تقطع في الملاق سبب ذلك وهذه المرفة كرا، ارضا
في المصنفات فقالوا اختلف في المزارعة الفاسدة انما وقعت وقاتت بالعمل على
سنة احوال احد هما ان الزرع لصاحب البذر ويؤخذ لصاحبه كرا، ارضا بوجه
الثاني ان الزرع لصاحب العمل وهو تاول الى محمد ابن ابي زب عن ابن الفاسع فيما حكى عنه
ابن المواز والثالث لمن اجتمع له شيان من ثلاثة وهي البذر والارض والعمل وان كانوا
ثلاثة واجتمع لاهم شيان من اربعة واجداه البذر والارض وهو من جهة ابن الفاسع
واختصار ابن المواز على ما تاوله النووي نسي والرابع لمن اجتمع شيان من ثلاثة وهو
البذر والارض والبقر والخامس لمن اجتمع له شيان من اربعة وهو البذر والارض
والبقر والعمل والسادس قول ابن حبيب انما اسلم من كرا، الارض بما يخرج منها فالزرع
على ما نشره كرا، ارضا بوجه اخر جرحه وان غلبه كرا، الارض بما يخرج منها فالزرع
لصاحبه البذر وعلى هذه الأقوال المصنف في القول الرابع لمن له الارض والبقر والعمل ليس
بجيب وصوابه لمن له اثنان من البقر والارض والعمل وكذلك الخامس هو صوابه لمن له
اجتمع له شيان من البذر والارض والبقر والعمل ولا يقال كلام المصنف غير صحيح من
حيث المعنى لانه انما اجتمع لواحد اربعة مما يكون للآخر لانه لا يلزم من كون الا
ربعة لواحد ان يكون جميعها له فمن الجائز ان يكون معه شريك في بعضها وفي
كلها لا ترى في القول الثالث في كلام ابن رشت في الاجارة فترى الجوهر في الاجر
الثواب يقال اجرة الله باجرة اجرا واجرة اجرا وقوله اجرة الله اجارا واجرة
بلا وخسنة من ولله اي ما توافوا اجرا واجرة الاجرة الكرا، تقول استأجرته الرجل
بموياجر في ثمانية حجج اي يصير اجرة انتمى في العمل بالبقر والقط وانكر
الاصعق المص عياض وهو صحيح ففك نقل اللقيين غير واحد والاجارة بيع منافع
وهي ما تؤول من الاجر وهو الثواب من كالباع فيما يجرى ويحرم فترى ان كلاما
صح بيحه جازت اجارته وما ليس وليس لا الاجارة بيع منافع ولا يبرق بين المنافع
والاعيان وهكذا قال عياض وهي معروفة صحيحة بجره فيما لا يجره في البيوع

من الخلال والحرام من العاقل ان كالمعتاد يعين شئ بعضه للاجارة اركان الاول العاقل ان
 كالمعتاد يعين شئ من المميز وقيل لا السكران والتكليف شئ من التزوم والاسلام
 شئ من المصحب والمسلح واقتضى تشييده انه لو اجر المصحب نفسه للكل ولو لي
 امضاه وقصدت وفيه نص في المدونة على ذلك وكذا في العبد فالمدونة وان كان
 فعلا في العبد والمصحب فعليه الاكثر مما سماه واجرة المثل وللسمعية البالغ
 ان مواجر نفسه على كذا هو المظن به فان كان في اجرة محاباة فلوليه النكر في ذلك
 فال مكرب وان الما جشور لا يامران يستاجر الرجل القلام لم يبلغ الخلع والجارية
 لم تحضر من انفسهم ان اعطوا وكان ما فعلاه فقرا وفيه مع اجارة ثلث اليمام ويبرأ في ذلك
 المدافع مالم يكن شئ له بال وما كان في اجارة ثلثا فعلى المستاجر ان يامرها
 كان معلوما ولو لم يكن له ان اعطى عليهم ان اعطى يجوز في ذلك ما يجوز ان اعطاه
 ويبرأ في ذلك ان كان الولي ما مونا ولو كان وليا من الامام كان احب اليها وقاله ابن
 عبط الحكم واصبح انه لا يواجر الا المامون وهكذا نقل صاحب النواجر وغيره
 ونكر من تكلم على هذا الموضع انه لا يجوز له ان يعطى على انفسهم عنه ابن الفاسق
 وانه انما يعطى عليهم عند الاب او الوصي او مقلع الفاضل من الاجرة كالشكر
 فشره هو الركن الثاني ومعنى كلامه ان ما جاز ان يكون ثمنه جاز ان يكون اجرة وعامله
 انه يشترط في الاجرة ما فيه من المحفوظ عليه في البيع ان يكون مالا هرا منتفعا
 به مقلد ورا على تسليمه مقلوما وهذه الكلية لا تنجز الا بكمال الارض بل يخرج
 منها الارض المقام يصح ان يكون ثمنه ولا يصح ان يكون اجرة بالنسبة الى الارض واجاب
 ع بان مراد ان كل ما هو صالح للتنمية من حيث هو هو في البيع فهو صالح ان يكون
 عوضا في الاجارة الا ان يعرض لذلك مانع من الموانع الا ترى انه لا يصح الاعتراض بالثمن
 مثلا على المحفوظ عليه من جهة انه لا يصح المعاوضة بينه وبين الرعية وايضا
 فان المنع من كون المقام اجارة ما يولد اليه اما من الرية واما من المزاينة باعتبار
 ما يخرج من الارض واجاب غير بان المصنف قد استثناه بعد في اجارة فان
 قيل كلامه منتفق في اجارة ابن الفاسق في العتبية في الخيل المخالفة اليه لا
 يقال يخالف مستثنيته او يراضيه على اجرة الجا فرغ فانه يدل على عدم اشتراط
 المعلومية في كل هذه صورة فانه لا تفلح على ان ابن حبيب قال لا ينبغي ان
 يستعمله حتى يصير اجرة له ولا تتعجل الا بشئ ما او عالة الا ان يكون عرضا
 معين او على اجارة مضمونة فقولنا لم تتعجل الاجرة لان عوضا غير معجل بخلاف البيع
 وقوله الا ان يكون عرضا معينا هو استثناء من المستثنى منه وهو قوله لا تتعجل
 ولو علقه باو فقال لا يشترط او عالة او تكون الاجرة عرضا معينا او تكون الاجرة
 مضمونة كما في الجواهر لكان بين ولا اشكال في لزوم التلفظ به مع التضرع والعلامة
 ولزوم التلفظ به في العرض المعين ليل يولد الى بيع معين يتأخر قبضه وفي الاجارة
 المضمونة ليل يلزم اليه من العسل وقيل في لفظ الموازية بالاشتراء واما
 لو تضرع في الركوب لجاز التأخير وكذا في قول الشيخ ابو محمد عليه الوهاب لان قبض
 الاو ابل قبض الا واخر فلا يلزم اليه من قبل في قول المدعي مات فعلى الوهاب يجب
 في المضمونة

في المضمونة تعجيل العبد الكرمين من الاجرة او العشرة في الاستيفاء يربط ان كان العمل
 يسمي بالخروج على اليدين فليط ما قاله غيره بان يكون العمل يسمي او ما ذكره المصنف
 من لزوم التلفظ به ان كان الكرا مضمونا فصر عليه ملك وهو الاصل لما قلنا لا كذا يختلف
 في ذلك في الكرا المضمون في ذلك ونحوه بسببه ضرورة عارفت في ذلك في الموازية عن ملك
 فيمن فكر في كرا مضمونا الى اجل مثل الحج في غير اياه فلا يجوز ان يوترق المظن ولا كذا يعمل اليه
 ينادي ونحوها وكان يقول لا ينبغي ان ينفذ مثل ثلثي الكرا ثم رجع فقال انفع الا كرا يا
 اموال الناس فلا بأس ان يوترق وهم بالنقد ويعر بنوهم بالدينار وشبهه فقبضه
 فيله في الجواهر المقام بان يكون رغبة وتبع في ذلك صاحب التفسير والمأهر لافرو بين
 المقام الرغب والياس لانه بيع معين يتأخر قبضه فيمن دفع الضرر في الرغب احوى
 ومنافع العبد كالعبد فشره ان الاجرة تنجز بمنفعة العبد كالعبد ومراد بالعين المعين
 الى الدابة التي تقابل المنفعة ويدل عليه اضافة المنافع اليه في ذلك جاز يستكن
 يستكن او لم يتفقوا ومختلف فشر اللام للتفصيل في ولاجل منافع العبد كالعبد هازان
 يكون مستكن عوضا مستكن ولو كانت منافع الدابة كمنافع المضمونة لم يجز في ذلك
 وخصر المستكن لانه الواقعة في الرواية والافلا فر في ذلك بين العبد والدابة و
 الارض في ما لم يكن شئ من ولا عالة اخذ مياومة فشره ان نقل صاحب الجواهر وغيره
 عن ابن الفاسق ومعنى مياومة اية كل ما يكون من استيفاء منفعة يوم الزمة اجرة له لانه
 الممك ومأهر كلام المصنف يناول المانع بل الاجرة حقيقته في العرف مقصورة عليه و
 انه هبة ان المانع لا يستحق الاجرة عند الاطلاق الا بلفظ تمام العمل فخرج بعض
 الشيوخ على قول ابن الموازي المانع بضر المصنوع بصنفته وبذلك الاجرة فكما لما
 ان يكون حكمة عند التنازع في قبض الاجرة حكم مكره الراجحة مهمي عمل شيئا اخذ بحسابه
 في ما كان على عرض معين والعرف التأخير فقال ابن الفاسق وسئل العلف وقال غيره يصح
 ويجعل بناء على الاطلاق يحمل على العرف المولء الى القسامة او لا فشره وسئل العلف في
 الا ان يشترط التعجيل وقال غيره يصح ويجعل في يجبر على التعجيل والبناء على ذكره المصنف
 ذكره الاستثناء ابو بكر فقال وهذا اصل مختلف فيه بين ابن الفاسق والمدعي فيمن جعله ابن الفاسق
 يحمل الاطلاق على العرف وان كان العرف باسما او عطا ابن القاضين وغيره من المدعيين للتعلم
 للعرف القاسم وانما التنازع للعرف الصحيح ووجه قول الغير ان الحمل على القسامة خلاف
 فقه المتبادر يعين ان انما فاصدا ان تبرام العلف وفوقه المصنف في تخصيص الخلاف بما انما
 كان العرف التأخير وان هبة ابن الفاسق في كرا الروايل القسامة انما لم يكن العرف التقديري
 سواء كان العرف التأخير او لم يكن عرف وكانوا يتبايعون بالوجهين وابن حبيب يصح في
 الوجهين صح في ذلك الخي وابن يونس وغيرهما وعلله ابن يونس فانه ان لم يكن عرف
 من فاعلة ابن الفاسق عدم تأجيل الاجرة فكان له كشره التأجيل والذنب والدرهم
 ايضا انما كانت معينا حكمها حكم العرف فصر على ذلك في المدونة فيمنه وقال غيره في الذنب
 هو جازي وان تلفت فعليه الضار وعلى هذا في قول المصنف عرض معين فصوره في بعض النسخ
 عوض معين وهو احسن من ولو استاجر السطاح بالجله والفسطاح جزء من الثوب والمجان
 بالتحالة لم يجز فشره ان الاجرة كالتنفل فلا يجوز فيه الجملته في كره حورا مضمونة في ذلك ع

٤٨ وكما هو كلامه في الجمل انما لا جرم في غير ان يكون الشئ منه بوجه او حية وهو كذا في الا
يد ر كيف يخرج بعد السماع في وقت قطع في بيع الجمل على غير الجرم في البيع سنة
احوال فينبغي ان تأتي هذا واستغفر من المدة وانه جواز بيع الجمل من اجارته بيع السماع
حية لا في جملها وفيه ان السماع لم يملك فكل ما على كرمه في المنع او الكراهة لم يكن
المقصود في هذا الجمل في حياها له بخلافه هنا في البيع مقصود ايضا في ذلك في مختلف
على الجمل وفيه ان السماع في حياها له بخلافه هنا في البيع مقصود ايضا في ذلك في مختلف
لجملته قال لانه لا يجرى كيف يخرج ولا في الجمل لا يجوز بيعه لا يجوز ان يستاجر به قال في
ولو قلت له انما سمح له في الغزل بغزل اخر عجلته له جاز كذا في الاجارة يجوز من الغزل
قال المصنف من الثوب ليخرج هذه المورثة ابن حبيب ويجوز انما اعطاه الغزل على جزء
ولم ييسر من الثوب او من الغزل في اصل من الفاسح هذا المنع في بيعه او في بيع
المسئلة على ما قال المصنف اصبح في اجرة مثله والثوب والجمل ليرباع بربيه بعد
البايع فيله نصيبا في قيمته يوم خرجت من اليد باع ولرهما النصيب الاخر وعليه اجرة
المثل في باع الجميع اما لو باع اليد نصيب الجمل قبل البيع على ان يبع بقدر محتاجة
واذا باع بالبايع فيله نصيبا في قيمته يوم قبضها وله اجرة عمله في نصيبا للتجديد
في نصيب البايع وهو ايسر واشتار بعضهم الى انه يختلف في ضمان البايع لنصفها في هذا
الوجه الاخير انما اشترى في باعها ويختلف في جواز انما بالشرع ايضا لان قبضه لهما
ليحسن قبضا حقيقيا لانه غير ممكن من الاقتناع بما قبضه وقوله والحق ان
بالاختلاف في الجمل لانه في قدرها في وعلى هذا فلا يجوز ما يفعل عندنا بمصر في حسن
العام لا نبيع يعلو الحمار اجرة معلومة والاختلاف وهي معلومة وانما لو اجرة
بما ع من الاختلاف هل يجوز للاختلاف لا يختلف او يختلف فيما كان باع في بيع
والنقص اميل اليه لان من الحجر ما يخرج فخلته كثيرة الاجزاء ومنه ما يخرج كذا
والى مسئلة ما ع من الحجر ما يخرج فخلته كثيرة الاجزاء ومنه ما يخرج كذا
منه هبة المدة وفيه ولا باس ان يواجره على محرابه في بيعه به رهنه وبقيع من
في قبضه انما جاز بيعه جازت الاجارة به وان اجرت به بكنهه لك به رهنه وبقيع
من رهنه في قبضه جازت له والمنع لابن الفاسح في الواحدة واما الجواز للثمن ولا
وجد له وصوب غيره ايضا غيره فكل من لم يرضوا بتغير فله ان المواز بين البيع وال
جارة فانه انما جاز في البيع لان المبيع انما هو ذلك رجع المشتاع بثمنه وفي الاجارة انما اخذ
وهو كذا في هبة عليه باعلا لانه ليس بمضمون على ربه ولو ضمنه كان في سببه الى لانه
من اشترى معينه وشرى على البايع ضمانه ولا جرم في ابن حبيب في هذا انما افاع
بعد الحسن رجع بقيمة كونه كما يرجع من اشترى قوما ببيع في استحق الثوب من
يد باعته يرجع في عبثه ان كان فايضا وان باع رجع بقيمة بعض القرويس وهذا انما
كل الحمار وغيره وانما ان كان ما نعا وثبتت ضياع الدقيق بعه كونه فلا اجرة له على
منه هبة المدة وانه لانه لم يوف الصنفه الى ربه وعلى ما في الموازية ان ضمان المنفعة
انما ثبتت ضياع الدقيق من صاحبها فيغير قيمة القبيز التي تشرهه الصانع لنفسه
وان كان رهنه وخذ اخذ كونه بغيره ودرهم رجع بنصف اجارة المثل وقال للثمن

الضام

٤٩ ان ضاع الفصح بغيره وجرعنا على المشهور وكذا في قبل الضمن وكان المهر مع مساويا في القيمة ما ع
الضمان او اكثر انفسخت البطاره فيما ينوبه الصانع لانه غير من يعرض ولم تنفسخ فيما
ينوب المهر وعلى ربه الفصح ان ياتي بمثل ذلك ويخذه له وان لم يعلم الضمان الا من الاجير
جره المهر الفاسح مرة لانه غيبه فيلزمه ان يقر به ويحسن جميعه وياخذ الصانع منه
ومرة لم يبلغ لانه غيبه عقيمة فيحلف على ضياعه ويقر به ولا يحسن الا ما قاله في
هم قال وان يخذل ثم انما على ضياعه لم يضر في وضمنه موقوف واستوفى منه الصانع
واختلف ان يشترطه البيعة على ضياعه فقال ابن الفاسح لا ضمان عليه ولا اجر على هذا
ياخذ ربه بضماع ويجوز الاجير ما ينوب المهر بضممنه ما لو لم يخذله وقيل له الاجير
في اخذ المهر رهنه واجارة المثل فيما ينوبه الصانع ابن حبيب ولا يجوز ان يقول المخذل
على انك فصدقه في هذا لانه جعل يقره واولا واجارة بشئ معلوم هو ولو ارضعت
يجز من الرضيع الرقيق بعه الضمان لم يجز في ثوبه لورعت الرقيق في ثوبه الموقوف الى
لاله ما بعه به بغيره او ثوبه او غير ذلك لم يجز لانه معين في ثوبه فصدقه وبقيع
قوله بعه الضمان لانه لو كان على ان تاخذ النصف الا ان يجاز وهو ظاهر من جهة المعنى لا
نتقاه ما فرض ما نعا لان ما هو المدة وانه خلافه ففيه ما ومن اجرت له على تعليم عبده
الكتابة او الفهر ان سنة وله نصيبه لم يجز انما لا يقر على قبضه ما له قبل السنة
ومصرح الشيخ ابو محمد بن ذلك فقال ولو قبض المثل نصيبه الا ان لم يجز قال في بيع
وشرى ما قبض نصيبه بعد السنة فيمنع وان باع وعنده سنة ولم يفت القبط
بله قيمة تعليمه والعلم له حبيبه وان باع بعد السنة بعه المثل والعلم بينهما
وعلى ربه قيمة تعليمه وعلى المثل نصيبه فيمنع يوم تمام السنة معلما وان شرى
قبضه الا ان باع بعه المثل قبل تمام السنة فله نصيب قيمة تعليمه وعليه نصف
قيمة العبد يوم قبضه ويكون بينهما في تعليمه بعه سنة من يوم اخذ له
يجوز فقل مثله في المدة وفيه وان باع بعت غلاما الى فداها او فطارا او غيره
ليقبله في ذلك العمل بعه الضمان سنة جاز يبيع برهنه والسنة محبوسة من يوم
اخذ له وهذا معنى قوله من يوم اخذ له وقال غيره في المدة وانه باع معلوم اجوز
هو واحص زرعه هذا او ذلك فصدقه يجوز بشرطه بكنس الصانع وضمانه في المدة
ومن قال الرجل احص زرعه ذلك فصدقه او جمل ثمنه هذا او ذلك فصدقه جاز وليس له تركه
لانما اجارة وكذا في لقمه الزيتون وهو كبيع فصدقه راد بعه المختصر بن وقال غيره
لا يجوز والا قرب الجواز لا سيما ان قلنا ان ملك نصيبه قبل العمل غير هو انما على
اصولم انه يجب له بالعقد ابن حبيب والعلم في ثمنه يبيع عليه ابن مونس ولو شرى
في الزرع فسمته حبال لم يجز وان كان انما يجب له بالجملة في جاز وكذا في كتب ابن
سحنون عبده الحق ولا يجوز فسمته فتا لانه غير ربه غلام التفاضل وما ذكره عب
الحق من منع فسمته عز ما اصل مختلف فيه في الربوبات وغيره واعتبر منع
اشترى في فسمته حبال لانه شرى ما هو الحق فيقتضي شرى العبد لان الاجير لا يستحق
الا بعه عبده وحبيبه لا يتمكن من اخذ نصيبه الا منه با وجميع منع انه لا يملك
الا بعه المصطفي فقط قال ابن الفاسح انما تلك قبل ان يحصله او يعتق ان حصل بعه هو

بينهما وعليه ان يستعمله في مثله او في مثل ما بقي وقال سحنون عليه مثل نصف
 قيمته الزرع وليس عليه ان يحصيه مثله الخبي يريه انه ان كان ثلثه قبل الحصاد ونظر
 الخلف ففيه سحنون بما اذا انقضى الخلف وعنده يحيى ابن عمر بان الزرع يختلف
 وما فيه خلاف وعلى ما تاوله الخبي عليه ففيه انفق القولان على انه ملك نصيبه
 في الزرع قبل العمل لان سحنون انما اوجبه له القيمة لتعذر الخلف في ما عصى
 فله نصفه قال ابن الفاسق يجوز وهي جعلته وذلك الشرط وقال غيره لا يجوز فنش
 هكاهذا في المحرقة سواء والقولان لملك في الموازنة لان محله اقل اغتصب قول ملك
 في قوله فيما لفتت من شئ فله نصفه او ثلثه فقال مرة لا خير فيه وكما لا يجوز
 بيعه لا يجوز الاجارة به وقال ايضا لا بأس به لانه من الجعل لا من الاجارة بمنزلة من
 قال الرجل لي على فلان ما تله في بئر فما افبكت من شئ فله نصفه فانه اعلم من البير
 وكم الزرع لم يكرهه باس ومتى شئ ان يترك ترك لانه جعل وان لم يعلم من البير
 والزرع لم يكرهه حرج وعلى هذا في الخلاف انما هو لتحقيق المسئلة فهل هي من
 باب الجعل او الاجارة فمن ربه ها الى الجعل جاز ومن ربه ها الى الاجارة منع والله اعلم
 في احصاء اليوم ولف نصفه لم يخر وفيه يجوز ان قيمته الجعالة فنش اعلم انه انما
 قال احصى اليوم ولف نصفه ان قيمته الاجارة والفرق منع بالانفاق فله ع وغيره
 وانما الخلاف انه اقل على ان يترك متى شئ وعلى هذا في كلام المصنف فذكر ان قوله
 وقيل يقتضى ان القول الثاني شئ له وليس كذلك بل هو منه نصيب المدة وفيه
 وان قال له احصى اليوم او التفت فما اجتمع فله نصفه فلا خير فيه انه لا يجوز بيع ما يملك
 اليوم الا ان يقتصر على ان يترك متى شئ فيجوز وعلى هذا في قول المصنف ان قيمته فخر
 لان البيع اعم من التصريح والخلاف انما هو انما اصرح بترك العمل متى شئ ففيه المدة
 الجواز ما رايت به ونص في العتبية على المنع ولو مع التصريح بالترك متى شئ وما في المحرقة
 ونفذ الصواب بان قيل هو اصبوح مع ان الجعل لا يجوز فيه ضرب الاجل فيلما اصرح بالترك
 متى شئ لم يبق له اجل المنة والله اعلم وتضمنه في المدة وانه لا يتفاضل في لو قال
 تفاض ما له شئ ولف نصفه او ما تفاضت فله نصيبه ومنه شئ ان يخرج
 خرجت منه لا يجوز ان له يقع الشئ ولو لم يتفاضل شئنا ذهب عنه بالاعلا وخرق
 ابن بونفس بان لا يتفاضل بيده لا ما تله منه والبير في بيعه القريم حتى يملك
 له الاجل ولم يتفاضل شئنا وحل في كلام المصنف على انه فكلم على مسئلتين الاولى
 انقضى عنه قوله لم يخر في با تفاض الثانية وقيل يجوز ان قيمته الجعالة وفيه من
 قوله وقيل يجوز ان فيه قول اخر بالمنع وفيه تعسف صوابه في قوله في سلف
 فله نصفه لم يخر فنش في المدة وانه ان قال له انفق شجرة او حر كما فيما نهضت او
 سلف فله نصفه لم يخر لانه مجهول لا يدرى ما يسلفك ابن بونفس لو قال انفق
 كله ولف نصفه جاز في ولو قال الف فله نصفه من شئ فله نصفه فانه جاز في ورو
 حيه ما تقدم انه اقل فيما عصى من شئ فله نصفه على ما نصه ابن الفاسق انتمى
 وانفق على الجواز في السلف وعلى المنع في التصريح واختلف في النقص فجعله ابن الفاسق
 كالنحرى وجعله ابن حبيب كالسلف ابن الفاسق ومعه ان النقص بالثمن واما النقص
 في الفصيلة

بالفصيلة فهو كالصاع وهو يبيع لان النقص بالثمن غير معتاد في صاع عصر زيتونه
 فما خرج فله نصفه لم يخر فنش وهكاهذا في المدة وانه لو قال عصر زيتونه او جملته
 فما عصى فله نصفه ونص ابن حبيب على الجواز انه اقل عصر زيتونه او احصى زرع
 والمحرم في الحب ولف نصفه قال وهو معمول على انه ملك نصفه الا حتى يصرح بخلافه
 ع وهذا اعلى اصله في العقد انه اخذ الصاع والبسالة على ما تقدم ونقد ان اهل ابن
 الفاسق في المدة وانه المنع فلا يبيع ان يمنع ما اجاز ابن حبيب فله من الفاسق
 ولو قال احصى له ولف نصفه لم يخر كما لو باعه زرعيا باسالة على ان يحصيه
 ويترسده لانه بيع حب جزا قال يعاين وقيل يجوز فنش لما تكلم على الحصاد فكلم على
 ما انما انقص اليه عمل اخر وهو الهرا من فقال ابن الفاسق في المدة لا يجوز له لانه
 اجارة بنصف ما يخرج من الحب لانه لا يدرى كيف يخرج كالمواذع زرعيا جازا وفيه ليس
 على ان عليه حصة له ولف راسده ولف ريشه لم يخر لانه اشتري حصة جزا قال يعاين فله
 ابن ابي زينة ولم يعاين نصيبه فله ابن بونفس في سماعه شئ من ملك فيم كمال زرع
 وحل يبيعه فقال الرجل احصى له ولف راسده على النصف لا بأس به واليه انفق بقوله
 وقيل يجوز وهو كماله اليه ابن حبيب ان له معمول على انه النصف الا على ان يملك
 النصف الاخر ويترسده لربه وحله الخبي على انه اختلاف سؤال لا لفت المدة ولف
 ولف نصف ما يخرج فيفتنانه ان حصة الجميع ولف راسده على ملك صاحبه ويكون له نصف
 ما يخرج ولف معمول في العتبية انما هو انما اقل على النصف ولم يفرق ما
 يخرج فكان له نصفه على هيئته وهو شريك وعلى هذا في قول المصنف القول الثاني ليس
 بقا هو لانه لم يترك لفته فيبوه ان لفته المدة ولف الخا هو هذا العمل على الخلاف لان
 قوله ولف النصف محتمل للنصف من الارض محتمل لما يخرج وقاعدة ابن الفاسق ان له
 باسده وحينه فلا فرق بين ولف نصف ما يخرج وبين ولف النصف والله اعلم فان
 قيل لم نسب هذه المسئلة لابن الفاسق في ولف المدايل التي قبلها مع ان التركة المدة
 قيل اجاب عن ذلك بان له لفته لان ابن الفاسق فاس مسئلة الاجارة على مسئلة
 البيع مع امكان الفرق بينهما بان متولي العقد في الاجارة هو المضمون فله على ملكه
 من الارض بخلاف البيع فان متولي العمل هو الباع فكان المشتري با ملك الاما يخرج وهو
 جزا غير مري فله انما نصيب المصنف من عمله بنسبته الى ابن الفاسق ولف بان المقرو
 من عا له فيها يتبرأ منه وهو ما كان منسوبه اليه يعبر عنه بقوله الا الى واخذ
 والقاهر انه انما نصيبه اليه لو فزع الخلاف فيه جازا ان يخرج القول الاول بنسبته
 له ابن الفاسق وان قال في شجر قيس فله بائنا لرجل اخر صاعا واجنهما ولف نصفه لا بأس
 به لانه لا بأس ان يكثر في نفسه بما يجل بعهده من واعل على ما بينه فيما جعل فله
 نصف ثمنه او اجرة لا يجوز بخلاف نصف الحب والماء فنش ان من ربه في ابنه لرجل
 على او لفا بضا نصف ثمن ما يملكه عليها او نصف اجرة ما يملك عليها غيره فان له لا يجوز
 لهما لانه الاجرة بخلاف نصف الحب والماء في نصف كل ثقل لانه معلوم محله وكذا لفت
 له ثقله ولف ثقله فانه جاز في وانزل باسالة فنش ان من قال ولف النصف
 عليه اجرة المثل فنش ان المسئلة على وجيب فاسدة وصحيفة بين حكم الفاسقة

وعلى فية ثلاثة افعال الاول ان الكسب للعامل وعليه اجرة المثل سواء قال هو ولك النصف
او قال له فحبه سواء اعلم او لم يفعل الثامن الاجرة في جميع تلك للعامل وعليه كرا، المائدة
الثالث الفران قال ربا اعمل ولك النصف في الكسب كله له ربا وعليه كرا، العامل وان قال للعامل
اعطني مائة اعمل عليها ولك النصف فله الكسب كله وعليه اجرة المثل في المائدة والاول
هو منه ذهب المدة ونية فقيهان ان اعلمته المائدة او اسبقته او الابل ليعل عليها على ان
ما امكنه بتمت بغيره فان عمل عليه والكسب للعامل وعليه كرا المثل هناك ما بلغ وكان له
اكثر من ذلك كرا، فاسم الماشي واختلف اهل اهل اهل عليه فقال ابن القاسم في رواية الم
باع ما كسبه عليه للعامل وعليه اجرة المثل والاول وقال ابن الجلاب ما كسبه عليه لصاحبه
لفعله اعمل ولك للعامل اجرة المثل والاول الثاني في كلام المصنف ان الكسب كله له ربا مطلقا
عزيمه الوجوه والخلاف في الجلاب انما هو مقيف بما اذا اقل اعمل له لا كرا نفل ابن شمعان
ما امكنه مواجلا خلاف المصنف فقال واليه مع الكسب على نفسه صيغة او غير ذلك من
الاجرة فان فعل الكسب للعامل وله اجرة مثله وفيه خلاف والحق في المائدة الثالثة
فم مع ما لو دفع اليه مائة ليكرهه لا يعمل عليه فقيه المدة ونية وان وقعت
اليه مائة او ابل او سبينة او حمارا على ان يكرهه له وله نصف الكرا، المائدة
نفل كرا جميع الكرا، وله اجرة مثله كما لو قلت له بع سلعة ففعلها به بغيره
هو يمينه ويمينك او قلت له بما زلت على مائة فهو يمينك في ذلك يجوز والتمس له وله
اجرة مثله وضرب في المدة ونية بينه وبين الفروع السابق يانه في الاول كرا، فاسم
وفي هذا اجرة نفسه وسوا ابن القاسم في هذا بين المدة والواجب والمصدق في الواحدة
اما المدة والارحية والحواشي ان اقل فم له عليها بنصف علتهما في الخارج له ربا ونية
اجارة المثل واما المدة والواجب والمصدق والكسب للعامل وعليه اجرة المثل لان المستاجر في
المدة وشبهه الرجل والمدة والواجب والمصدق هي المستجارة هو ولو جمع بين البيع والارحية
اجارة جاز فقولوا له فاع له فوبيا بالمراهق ويمنع له فوبيا اشر ونحو ذلك وتكفي عليه
الوجهان فوبيا بالبيع ووجه الاول انما يباعان كلها فالتسوية لو كانا يمينين او اجارين
وجه المنع ان كثير من الاجارة لا تنفك من الفرر فكان عقد رخصة فلا ينضم مع غيره
كالفرار ولا اختلاف ضلما فلان ضلما المبيع من المشتري وضلما المشتري من ربه
فكان كما لو جمع في عقد بين بيع وخيار والمشتري من المنة هب منع ذلك في هذا
انما كانت الاجارة غير المبيع كما مثلنا فلان كانت في نفس المبيع كرا، فاسم
يجوز هذا البايع نهلا للمشتري فبيع له قول مشهور بالبيع وكانه يري ان المبيع هو
ما يخرج منه وله كرا غير مريخ هو قول مشهور قال في النواة وهو خلاف قول ابن
القاسم واشتبك هو في الجعل مع احدتها قولان فتراى مع البيع او الاجارة والمشتري
المنع للتنازع لان البيع لا يجوز فيه الفرر بخلاف الجعل والبيع يلزم بالعقد بخلاف الجعل
وجوز الاجل في البيع بخلاف الجعل ونكر الماشي في المسئلة خلافه وخروج بعضه ايضا
قولا بالاجاز من قول مشهور في بيع الماشي والفرار سنة ووجهان المقارسة تلزم
بالعقد بخلاف الجعل وانما امتنع من الجعل الى احدتها فصرى الى مجموعها وصرى بان
القولين ايضا في ضم الجعل الى مجموع البيع والاجارة فصرى بوجهه فله سلة على ان

يبيع

يبيع له فحبه او بان يبيع له فحبه او ثلثا ان عين اجلا جاز ورا بقا عكسه وعلى المدة
في التبعين لو بقي بعض الاجل حوسبه ولو انقضى ولم يبيع استحقه فشره كرهته المسئلة
عقيد مسئلة المسابقة لانها من اجتماع الجعل والاجارة مع البيع فان قلت فبالبق
بين قوله على ان يبيع له فحبه او بين قوله بان يبيع له النصف في الثاني هو مجموع الثمن
خلاف الاول فان يبيع النصف بعض الثمن كما لو قال له ابيعك النصف بكذا يتر على ان يبيع
النصف الاخر ويكرر اربعة افعال الاول يجوز وهو ما اصره المصنف قال في بيع نصف ثوب
على ان يبيع له النصف الاخر هذا اجازة من ليا بنية احسبه بربطه ضربا اجلا مائة بنية
او غير بنية وله الاجل فيه ما يستأجر اليه الثاني المنع وهو مطلق في المدة ونية فقيهان روى
عن ملك اذا باع عدة ففك الثوب على ان يبيع له النصف الاخر فلا خير فيه وفي اختصار
ابن جونس لم يجوز وقال يريه وان كان بالبلط قبل المثل وان ضرب بالبيع اجلا قال في ذلك
حرام وبه اخذ ابن الموارز والقول الثالث ان عين اجلا يتر ولا يتر لان مع ضرب الاجل يتر
اجارة وهي جائزة لا اجتماع مع البيع مع عدم ضربه فهو جاز ولا يجوز اجتماعه مع
البيع وهذا القول هو منه ذهب المدة ونية واختلف المصنف وفيه في المدة ونية بان يكون
البيع في المدة ففسما واما ان كان في بنية اخر فلا يجوز او ما سحا لانها اشترى شيئا
بعينه لا يفيضه الا الى اجل يبيع وهو ببلوغه المدة والقول الرابع عكس الثالث ع
بغيره جاز او يفرق منه ما في مختصره ليس في مختصره ان ضربا اجلا فمكره وان لم
يضربا فلا بأس به قوله وعلى الصحة في التعيين في ضرب الاجل وتعيينه وقال وعلى
الصحة في التعيين ولم يقل وعلى الثالث ليشتمل القول الاول ايضا فانه اجازة في الاول
مطلقا سواء ضرب اجلا مائة او هكتة او مائة ونية فقيهان وان ضرب بالبيع اجلا ما غدا
المعالم فانه يجوز فلان باع في ذلك في نصف الاجل فله نصف الاجارة وان تم الاجل ولم يقد
على بيع في ذلك فله الاجرة كاملة ابن القاسم في الموازنة وان باعه نصف ثوب بعشرة
على ان يبيع له النصف الاخر في ثمن ثوب قيمته يبيع في ثمنه فيقال له ففعل بكذا
باع بعشرة وبه رهيبي وهذا سطر من الثمن فوقع للاجارة سطر من المصفا فلما
باع في نصف الاجل انفسخ في نصف الاجارة وانفسخ بكذا ففك سطر من المصفا
فيرجع بنصف سطر سطر وهو ربع سطر من قيمة الثوب كله يرجع به ثمنه اي
لضرر المشتري على اصل ابن القاسم وقال يبيع ابن عمر ان كانت المسئلة فابينة كان فقيهان
شتر بكذا ولم يراع ضرر المشتري ع فاما ان يكون له على اهل الثوب في هذه الباب واما
ان يواحق ابن القاسم في اهل ويخالفه في الفرع لان المبتاع في نقل او لا على المشتري وليس
يعتبر زمانه ثما واعتبرهما ابن القاسم في ان كان على المبتاع المبتاع لا بالانجيل من يريه
وما في معنى المعام كل مكيل وكل موزون مبالا يعرف بعينه صرح به ابن جونس وغيره
ولعله فخصر المعام فبطل المدة ونية ومن باع الرواية على ما اصره فخصر المعام على المعام
فبطل المدة وفي المسئلة ثلاثة افعال اولها التبعيل بين ما يعرف بعينه وما لا يعرف بعينه
وهو منه ذهب المدة ونية كما في المصنف والثاني في الموازنة مطلقا لانها على التمام
وعلم المنقر فيما اخر بغيره كالا مستحقا في ثلثها اختيارا من الموازنة مطلقا
وهو المأهر لانه قد يبيع في بعض الاجل فيسترجع البايع مناب بغيره الاجل وله

من

٢٦٣ او غيرهما مأمونة كانت اولي واما تحصيل منه فهدى بالنسبة الى جواز النكاح وجوبه فاما ان
 من الارض ما مرفا كارض النمل والعكر المأمونة وارض المسقى بالعيون والثابتة والابار
 المعينة والنقطة فيها للاعوام الكثيرة جاز وما كان منها غير ما مرفا يجوز النكاح
 فيه الا بعد او خروا ويترك من الجرح كانت من ارض النمل والعكر والمسقى بالعيون
 او الابار واما وجوب النكاح فيها ففي ارض النمل والاربعاء لا يحتاج الى غير ذلك
 واما غيرهما فلا يجزى النكاح فيها حتى يتم الزرع ويستغنى عن الماء ووافقه ابن الجاحشون
 الا ارض المسقى المأمونة فجعلها كارض النمل بجبة النكاح فيها ارض اربعاء ارض النمل الما
 من الماء جحشون والارض بالنسبة الى جواز النكاح فيها على اربعة اقسام ارض النمل الما
 مرفاة يجوز الكراء فيها للاعوام الكثيرة بالنكاح وغير النكاح فرب ابار ونشر بها وريها
 اعم لا وارض المسقى بالعيون لا يجوز عنده كراءها الا ان تلتزم الاعوام او اربعة ولا ينكح
 الا مائة بربانها ينكح السنة الثانية قبل تمام الاولى فيعبر عن اول قرة الارض فانه
 في الواحدة واما ارض المرفا فلا يجوز الكراء فيها الا لعوام واحده فرب ابار ونشر بها ولا يجوز
 النكاح فيها حتى تروى او يملأها الماء ولا تكثر مع رجا من غير ان تسمى باختصاص
 فتح اجارة الرقبة وهي مستأجرة او مستثنى منقعة مائة تنقي فيها غالباً فكل
 يفتى ليس من بشرى الاجارة فيمنع المنفعة في الحال بل يجوز له ان يملك الرقبة مستأجرة
 جرة ان يراجه بها بعد مائة الاولى ولله ان يجر له ان يملكها ان كان مستثنى منقعة
 وصورها ان يفتى في انفسان شيئاً مستثنى ببيعة منقعة مائة معينة تنقي الرقبة
 غاكبا في كنفه او له ان يملكها ليقتضيه المستأجر بمدة المدة التي استثنى بها البايع و
 المشهور جواز النكاح على منقعة عبيد او عذابة تنقي مائة بشرى وانما يمنع بشرى النكاح
 خاصة وقال غير ابن القاسم يمنع عنده الكراء على مثل هذا وفيه ابو محمد الاولى بما ان
 فكر العذابة في سبع وثمانون ومن اكثرى ارا على الا يقبض الى سنة جاز له جواز النكاح
 فيها لا مائة فان بعد الاجل جاز الكراء ولا حبس النكاح فيه من النكاح فيها باختلافها
 واستخف في العقار مسنون واستكثر في الحيوان عشرة ايام فمن فيها في الرقبة المستأجرة
 جرة فختلف باختلافها فان كانت الرقبة يوم من مفاوها وعدهم تنقيها جاز النكاح فيها
 والا فلا ولما استخف في العقار مسنون وفي بعض النسخ مسنين وهكذا في سبع فوله
 استخف في العقار مسنين انما جازوا بشرى النكاح في العقار على ان يقبض الى سنيين ولم
 يجزوا في الحيوان الا الفصير عشرة ايام فان قلت هل لا حلت كلامه على مائة ارام
 الاجارة لا على امة التي يكون فيها الشيء المستأجر بعدة فيلحظ طناله على ذلك لما فهمنا
 امة الاجارة على عشرة ايام في الحيوان ولا عشرة اشهر بل يجوز اكثر من ذلك نعم المختار عنه
 المختار من التفرقة بين الرباع والحيوان والشيء ويعبر وايضا في الرباع بين الفصير والعام
 منها وان كان النكاح مرفا لم يفتوا في ذلك ولا في غيره فبعضه امة منهم الى استكثر عشرة
 ايام في الحيوان انتهى ولا يخفى في امة اجارة العبد ثلاثة اقول اجاز في الموازاة العشر
 مسنين بالنكاح واما في خمسة عشر سنة ومنع غير ابن القاسم في العشر الثمن
 واري ان ينكر الى العبد فقد يكون شرايا وقد يكون شيئا اخر ويصح بيعها الى ما ينكح فيه
 فكل يفتى ويصح بيع الرقبة على ان يفتى ببيعها بعد الايجاز النكاح فيها في الاجارة كما تقدم

اما لكونه اجرة او ليمتنع به فيستكثر في الحيوان عشرة ايام ويستخف في العقار المسنون
 وارجاز ابن القاسم استثنى منقعة الارض عشرة اعوام واجاز العقار المستثنى
 واجاز ابن القاسم سكنى الدار ما بينه وبين العام ولم يجر ان يملك له ما يفتى من
 تنقيها واجاز ابن حبيب المسنين فيلحظ جواز السنة ونصف السنة وروي مسنون ثلاثة
 اعوام وروي عن ابن القاسم في الموازاة جواز سكنى استثنى منقعة اعوام
 والختلف خلاف في الحال لا في قوله ان كانت المدة لا تنقي فيها عاملا جازها ولا يجوز استثنى
 حاد يرفع على كنف مسجده فكل من يملكه لا ينكح بقوله غير حرام وكلامه مفسر بما اذا كانت
 هي التي فكفرت المسجدة واما لو كانت الاجارة ايضا منقعة بغيره فيجوز وكذا
 عكس منه في المسئلة لو اجر المسلم نفسه لكفرت كنيسته او نحو ذلك او اجر نفسه
 لغيره في الحنازير او لغيره خيرا ملكه وروى في المسئلة الا ان يفتى في حلاله واختلف قول
 ملك هل فوطه الاجرة من الثمار وينتفع بها لا ابن القاسم والنكاح فيها احب اليها و
 للشيوع خلاف فيمن باع داره او اجرها لم ينكح بها كنيسته هل ينكح وبالشركاء او
 الكراء او انما ينتفع بفضله الثروة وفضله الكراء او يقر في نفسه وفي البيع بالفضل في الدار
 ينكح في الجميع ابن مونس في الثالثة اقول هو لا يجوز الاستئجار على عذابة متعينة
 عليه كالصلاة والصيام ونظم الحج فكل من يملكها لا ينكح بقوله ولا واجبة واختلف في
 كنيسته ما على الجارية كفصل الميت ونحوه واعلم ان العذابة المتعينة في ذلك تكون
 واجبة كالموتور وكفني البعير فلا يبيع الاستئجار عليها فكلامه هذه الحس من قوله ولا
 واجبة ولم يفرق الاجارة هنا لان من شرطه العفة على النكاح او تحمل المنفعة للمستأجر وانما
 استأجر على ان يملكها ما وجب عليه او يصوم عنه لم تحمل المنفعة للمستأجر قوله تنقي اية
 في الحج من خلاف غسل الميت وحل الجنازة وحل الفجر فكل الاجارة عليها جازية هو في
 الامانة ثلاثة ايام عبيد الحكم وابو حبيب وغيرهما قالوا ان كانت على اقرارها في ثروان
 كانت مع الاتان والقيام بالمسجدة جاز وفيما يجوز الاجارة على الاتان وعلى الاتان والمطلة
 مع ان يجوز لابن عبيد الحكم وروى الاجارة على ملازمة الموضع لا على نفس الصلاة ابن مونس
 وهو القياس والمنع لابن حبيب قال لا يجوز الاجارة على الاتان ولا على الصلاة والثالث تصور
 من كلام المصنف ظاهر وهو من هبة المدة وبه العمل ولو قال المصنف ان كانت مع غير هذا
 جاز لكان اجرة على ما عده تالفة خالف هذا الغالب من علماء تالفة جعله الثالث هو القول
 الاول وروى على اوزار ملك الجواز في العرف في النكاح المتين في ذكره المصنف في كتابه
 وروى ابن الجاحشون عن ملك اجارة الاجارة في قيام رمضان وقال هو مثل المرفوع ومعلق
 الفران قال فيها الصلاة ونحو الاجارة على الاتان يعني بخلاف الصلاة بغيرها وفيما في
 الصيام ولا يوم احده باجارة في قيام رمضان ولا في العزاف وقال في جعل ملك الاجارة في
 الحج وعلى الامانة في العرف في قيام رمضان وفي حيث نسب الى المدة والمنع من على الترافة
 كما في هذه المواضع او على التحريم وتحمل الترافة عليه فتردد في الرجوع الى العمل على الترافة
 وهو الذي نرى عليه صاحب النكاح وابن مونس ولو كانت ممنوعة عنه لما اجاز الاجارة
 على الاتان والمطلة لا شتمت المصنف حينئذ على حلال وحرام ابن مونس واختلف في شيوخنا
 انه اوجز على الاتان والمطلة ثم فعل عن الصلاة لا امر عرفه هل تنكح حصة تالفة من الاجارة

ام لا بناء على ان الاتباع هو الحجة من التبرع لا والقاهر الاسبق وهو اختيار النجاشي ولاحق
 النكت فجميعها الاواع الغلاب التي ذكره المصنف انما نقله المتقدم من في الذي يلاحظ النجاشي
 من الناس انما يستلزم منه على ذلك من اموالهم والظاهر ان ما يوفق من بينه المال ومن لا
 حياضه وان فصار امره الفاضلة ولا يقتضي التبرع وتلك الفرائض او ما يوفق من بينه
 المال متعلق على جواز التبرع المتعلق ويحسب على الامام الكثير من مرضه او مقبيله لكون
 القليل واما ان غلب الجبهة ونحوها فلا بأس منه ولا يحكم من امره فانه غير واحد من
 القرويين الثالث المتعلق وليس لاهل المسجد ولا للفقهاء الا ان يوافقوا على الرضا بالامام
 او يخرجوه ولا ان يترافعوا عن الصلاة الا ان يشيخوا عليه عنده الحكم ما يخرج له لا يكره ولا
 مع انما ذكره الاكثر من الجبر والصلاة وانه ان يصلي مع وهم بغيره ولا يفتي عليه
 من مغيثه وثابته وذلك انما استلزمه صاحب الامام او استلزمه الجماعة فليس
 قاعده من غير ثبات جرحه فيه الباطل ونزله في شبيهة سنة ثمان وثلاث مائة
 في امم اختلف الجبراء عليه وكره بعضهم الصلاة خلفه فقال احمد ابن عيسى ان قام من
 الجبراء والفقهاء ليسوا ولا يجوز الامام عن الصلاة الا ان يشيخوا عليه بجمعة وان قام الجبراء
 اجتمعوا وجعلوا فانه يمنع من الصلاة يوم الجمعة لا يصلي الامام بقوم وهم له كارهون وهما
 ذكر ابن عيسى فيهما وشاور فاضل فرعية الفقهاء فقال احمد ابن عيسى ان الملك كرهه وتابعه
 عليه غير محكم بل هو قال وكان غير القائلين من الجبراء وهم اهل القعدة والخير
 والفايدين ليسوا كذلك فلا يلتزم اليهم هو وكره اجارته فصاح القاضى فتر فقه متفكر
 المستند في القعدة ولعل سبب الفرض ان يفتي القعدة علمنا علمه ولانه وكيل على الناس
 وكان كالفاضل هو ولا بأس بما لا يخلع على تعليم الفرائض وان لم يشترطوا وشركا فقيها
 معلوما جاز فتر لما ذكر في الصحيحين وان اخذنا من عليه احمد كتيب الله تعالى وقوله وان
 بشرنا شيئا معلوما جاز فتر نعمه سواء كان ذلك المعلوم كل شئ ونحوه بكتبه او على الخفاف
 ابن الجلاب وقبل لا يجوز الا مشاهير ونحوها ولا يقتضي للمعلم بجمعة الا عياله والجمع
 وهل يقتضي بالتحفة وهي الاصراف انما اجري بها العرف وهو قول سمحون ولا وهو قول
 ابن ابي ابراهيم ابن ابراهيم وليس فيها شئ معلوم وهي على فخر حال الاب والابن بلع
 الصبي ثلاثة ارباع العرف ان لم يكن له ابيه اخراجه ووجبت له فقه للمعلم وفقه في الثلاثين
 فخر في المدة وكره الاجارة على تعليم الفقه والفرائض كذا ذكره بيع كتيب واكره
 الاجارة على تعليم الشريعة والمؤخر على كتابة ذلك واجارة كتيب فيها ذلك وبعدها ذكره
 ملك فراه الفراء في النجاشي وكيف بالفتا عياض ومعنى فخر المتصرفية اقتضاها هو ورواه
 بعضهم وهو غلط واختلف في الاستيجار على تعليم الفقه كذا اختلف في بيع كتيبه ومنع من
 القاسم الاستيجار على تعليم الشريعة والنحو واجاز اصبح وابن عيسى الاجارة على تعليم الفقه
 والنحو وتعليم الرسايل واما العرب واما تعليم الفناء والمجوف فلا يختلف منعه من ولا بد من
 بيان المنفعة انما كان فيما ما تقع الفائدة به مالم يكره في نفسه فتر نعمه فخر وعنه بما
 يتعلم بالقبيل الاخير وهو قوله معلومة اياه من بيان حتم المنفعة لينتهي الفرائض كما
 انما ذكره اياه ليحمل عليها او ليركبها مالم يكره في نفسه فتر نعمه فخر وعنه فانه جاز
 في كونه او تفيقه هو بالتأ من فوق وفتح الفاء لمالم يوسع فاعله اياه وتفيقه المنفعة بزمان

او مكان

او مكان وهذا يرجع الى بيان فخره واهو في بعض النسخ مفيضة فخره فيفتح بذلك يعرف
 ليس بمصنف وفي بعضها وتفيقه مصدق فخره فان كان استغناءا فبالزمان وبمحل العمل
 كجباله يوم او ثوب معين وان جمع بينهما فخره فان كانا في مكان فخره في مكان فخره في مكان
 انه انما كان العمل المستند عليه صنفه فانما تفيقه بالزمان او بالمكان فخره في الثوب مثال لما
 يفيقه بمحل العمل واليوم مثال لما يفيقه بالزمان وان جمع بينهما بان فالخلف هذا الثوب في هذا اليوم
 بخرهم فخره كذا في الجواهر وعنده فقال انه ربما تمنع العمل في اليوم او بعده وفخره كذا
 المصنف انه لا فرق في ذلك بين ان يكون ان يفتي الاجل قبل تمام العمل لا فاما ان كان محتملا ففخر
 التوفيق وان يشهد الغلاب ان لا يجوز وقال في البيان واختلف انه انما لا يشهد ان العمل
 يمكن تمامه قبل انقضاء الاجل فالمشهور انه لا يجوز وهو موافق لاهل المصنف وقبل يجوز
 وهو قول القاسم في سماع عيسى وقول ابن عيسى وفخره في القعدة وفي ليل قوله في القعدة
 فيمن استلزم فخره على ان يكره كل يوم اياه بين قوله لا يمكن الا اياه بان له ان يكرهه ويكرهه في
 الاياه ما يكرهه ولم يفتي في الاجارة وقال النجاشي ان لم يدر هل يفتي في العمل في تلك المدة لم يفتي
 واختلف انما كان الغالب انه يعمل فيه ففيل في كذا جاز وفيل لا يجوز وقال في القعدة فانه من ارضي
 من الشيوخ ان الزمان الذي فيه به المنفعة اما ان يكون واسع من العمل كثير او ضيقا له عنه
 او يكون مفرار العمل والواسع لا يختلف في جواز الضيق لا يختلف في منعه وفي المساء وقول
 فخره اختلف الشيوخ في تعيين المشهور ومنع من عينه المنع ومنع من انما انما لا بد
 واحتج بمسئلة الثوب فخره فان وقعت الاجارة على الوجه القاسم فقال ابن الجلاب في
 اجرة المنزل ولا يفتي الى المصنف لانه قاسم واحتج النجاشي الصحة قال ان العرف ان يفتي في العمل
 في تلك المدة وان فخره وخالفه بعد المدة فخره في كذا جاز وفيل لا يجوز وقال في القعدة
 في الوقت الذي خاله فيحمد من المصنف فخره في القعدة وان لم يفتي في اجاله اهل القعدة فخره في العمل
 له اليوم وازيد نصف درهم فقال ابن الجلاب سمع لاي من به ولم يدره من قول رسول الله في سرعة
 السيم وقال محمد لا بأس به في الرساء وفي التعليم بالزمان او بمصر ما يعلم فخره في نفسه
 المنفعة في التعليم تعليم فخره ان او غيره بالزمان لكل شئ بكتبه او محض ما يعلم فخره في نفسه
 فخره ان هذا هو المشهور وفي الجلاب قول انه لا يجوز الا على مدة معلومة مع ولا بد من اختيار
 حال المتعلم انما كانت الاجارة على تعليمه جزا من الفرائض ومعه ارا من الصنعة لسرعة العمل في
 ويحكم تعلم البليط هو يلزم تعيين الرضيع والمنع بخلاف غنى ونحوها فخره في نفسه في نفسه
 عنه عقد الاجارة لا اختلاف حال الصغير في الرضا عنه وفي التعليم فخره في نفسه والبلاطة وفي نفسه
 ان النجاشي قال هو مشهور من غير اختيار رضاعه جاز عقد الاجارة وعلى هذا الوجه لا يكون
 في كلامه التصريح بان هذا من الصبي انما لا يلزم اياه هذا الخلاف نعم يوفق منه بخره في
 الالتزام لانه يلزم من تعيين الفسخ ويحكم بخره في نفسه انما لو ما تأ قبل انقضاء الاجارة
 امه الاجارة انفسحت الاجارة ولا يلزم اياه هذا خلافا لما في نفسه الباطل على انه لا يجوز العقد
 فيما على مضمون وهذا هو المشهور وعن سمحون انه يلزم الاب خلف الرضيع واجارة على الفاعلة
 ان ما فتشوا في به المنفعة لا تنفسخ الاجارة بل انه ولا احتمال الاول اولى لانه اقرب الى القعدة
 ولانه سميت على الانفساخ وعورض بمسئلة الرضيع هذا بما ذكره في القعدة وفي البيوع
 القاسم انما باع امه ولها ولد وضع وشركا عليه رضاعه ونفقته سنة فلان ما ت

الصبي ارضعوا له اخره وحره فان يونس فان مسئلة البيع الغرر فيما يقع بخلاف الاجارة كقولنا ملك
 في بيع لب شاة جزا فاشترى ان لا يجوز واجاز كرا نافة شمر او استثنى اطلاقا واهل له لك
 من بيع الغرر قبله وصلاحه انما انقرضت وكان بغير مسئلة البيع ويقول لا يجوز هذه البيع
 الاعلى وجه الضرورة كان يبيعها عليه السلطان في يمين واكثر ان يباع في غير الضرورة لان المبتاع
 ربما احتاج الى ان يملكها فيملكك الصبي المملوك ولا يدرى قدرها وملكه غير وفيل انما يجوز
 بيع هذه الامه انما كان الرضا مضمونا على مشتري الامه لا يهتد الصبي بعينه لانه في
 هلاكه يفسد فلو كان احتيج ان يكون مضمونا ليكون له في التهمة ثابت في كل حال واما الرضا
 في عين الامه فلا يجوز ايضا لان المشتري يصير غير قادر على التصرف فيها فيكون كمن اشترى اها
 على الا يبيعها الا الى مسنة ابن يونس وقد يفكر على بيعها ويقتصر على الممنوع الرضا ايضا
 وملك في العتبية فيمن يباع جارية واشترى ان ترفع ابنه له مسنة انه لاخير فيه فيل له
 فان اشترى ان ياتي بغيرها قال لا يجهل قوله بخلاف عنق ونحوها في فلا يلزم تعيينها
 ويلزم خطها او هلكتها وان لم يشتريه البطل ففيه تعيينها قولان فخر في صحة العقد
 مع علمه في الخلف وانما يختلف في تعيينها وفيه التعيين لا يجب خلف الماشية انما
 هلكت وعلى هذا العكس وفي ذكر النسخة في قولين فقال فيل الاجارة جارية وخلف
 غيرهما ان هيبته ولا تقتصر فيل جارية وتقتصر ليل يتكلم رب الماشية البطل و
 القول الاول لا يشوب واما الماشية من مسجون واصبح وابن حبيب ومنه ذهب المذاهب وانه
 خلاف القولين وهو انه لا يبيع العقد الا بالاشترى الخلف فان لم يشتري الخلف فسد العقد
 وعلى هذا فكل المصنف في هذه المسئلة ليس بمأهراما ولا فلتكره منه ذهب المذاهب وانه واما
 ثانيا فلان كلامه بوجه صحة العقد باق وانما الخلاف في تعيينها خاصة وفي المسئلة قول
 رابع يجوز العقد من غير اشترى الخلف ان قرب الزمان لان بعد حله النسخ واختار قولنا
 خامسا بالجواز فيما قرب لطم التحجير على رب الماشية في البيع فتعبد الاكثر من
 فهو المذاهب وانه على ما ذكرنا من جواز قول ابن الماشية من موافقه وجمع الباجي ان المذهب
 على ما قاله ابن الماشية وان اشترى الخلف المؤخر في المذاهب وانه انما اراد به رفع الياسر عن
 العقد لان العقد يفسد عند علم المشتري وهو يبيع من له المذاهب وانه لان فيها ان كانت
 باعيا ناهي فلا يجوز الاجارة حتى يشتريها انما ان ماتت او باعها الخلف غيرهما في ويجعل
 اليه هان وعسل الخرز وغيره على العرب وفيل على الخمر فخر قوله ويجعل الخمر ويجعل
 الاجارة هذه انما كان محلها المتعاقبات من فوق وان كان بالمال المتعاقبات من اسفل فيجعل عودا
 على الاب وعلى العقد قوله وغيره في تعميمه وفي ريجانه ونحوه لك على العرب في را
 فتعني انه على الخمر فعليه وان اقتضى انه على الاب فعليه وهذه انما ذهب المذاهب وانه وان لم
 يصرح فيها بالحكم انما لم يكن عرف نعم ثم ابن حبيب على انه مع علم العرب على الاب وقوله
 وقيل على الخمر مع علم العرب انما لان العرب محل الاتفاق وهذه القول لا يعبه الحكم ولعل
 المصنف في المذاهب وانه على من ذهب ابن حبيب فلو كان في هذه القول مقابلا له على كلامه بوجه
 ان هذه القول مخالف مع ثبوت العرب واليه هان يفتح اليه اليبصر اليه هان لانه محل
 القولين وهذا اضيف عياضه هذه الواقعة في المذاهب وانه يفتح المال لانه اراد هذه الفعل بعينه
 واما انه هان بالخمر فهو اسم لما يلهي به فخر عليه الجوهري وهو على الاب باقيا وان

عبيد

عبيد الحكم فاما ما ترفه فيه الغرر من لحاقه وحره فان على ما تعارفه الناس فان لم يكن عرف
 فيه لك عليهما ويكون على الاب لحاق الصبي ولا قاره وما يرفه فيه حره وتعين المار والحقوق
 والحكم وتعيينه فخر لما قلتم على استبعاد الاب في شرع في ذكر العقار ولا بد من تعيينه
 ولا يصح ان يكون في التهمة ان لا بد من ذكر موضعه وحده وانه خلاف المذاهب والنسخ
 وان الاجارة فيها فتكون على معين في التهمة ومبيها في الكلام على المذاهب في وثيقه بغير
 يبغي فيها غالبا وينتقل او لا لا يتغير غالبا مثل يبيع وثيقه ملك الاجارة في العقار ملك
 يبيع العقار فيها غالبا بالارض او من المزار وكذا ملك الجدي او من القديم والقابض في البيع ما
 ذكره المصنف المتين في الاجرة والعلم والحكم كرا الرضا لعشر سنين وخمس عشرة وعشر
 واربع ولا يفسر بتعجيل الوجبة كلها ومنه ذهب ابن حبيب ان الرضا في الرضا جارية سنين
 كالبيع وان بعد فلا بأس به وان النسخ قوله وينتقل الى اخره فانه النسخ لا كنه مقيد بها انما
 كانت ملكا للمكتسب او ملكا من افعلا ملكة معينة واما ان ملك من افعلا حيا لانه في النسخ
 عن ملك لا بأس به وان يكره ملكه فريضة وينتقل ولا يكره بها كثير ابن الفاسم والغليل السنه
 ونحوها وقال ابن ميسر لو اكرها ثلاث سنين او اربع او به باس ابن يونس واما ان
 لم ينتقل فجاز لانه كلما على اخذ بحسابه وعكر ذلك في العبيد ولا يفرق في المصنف
 في المذاهب وحول يبيع لكل سنة جاز كرا لاشترى من السنه فخر في بيعه ويجوز عقد الكراء
 على سنين بكذا او ان يبيع لكل سنة شيئا كما يجوز ان يستأجر منه سنة بكذا او ان لم
 يبيع لكل سنة شيئا وكان المقصود من شهور السنه بعضها انما انشأ اليه في المذاهب وانه
 في المذاهب ويرجع الى التفريق عند حصول مانع وهذه الاجازة يجوز جمع سلع مختلفة في
 البيع وقوله جاز بغير منه ايضا الجواز مع التسمية من باب اول وهو مفهوم موافقة
 جرح ثم ان اشترى الرجوع انما مانع الى القيمة في التسمية على اتفاقا وان اشترى
 الرجوع بالتسمية امتنع اتفاقا وان خلا على السكت فخره ابن الفاسم وروايته
 في المذاهب ان التسمية لقوة يفضي بالقيمة وهو قول مسجون واصبح وملك في العتبية
 ان الكراء باسنة في ذلك في البيان وزعم عنه انه في كلام المصنف ما يوهى انما اسمها لزم
 التسمية عند الاستحقاق وروايته ليعرف مفهوم موافقة ولا مخالفة حر او فقي بطل
 شمر او سنة بكذا افتتح ولا يلزم وقيل يلزم في المذاهب مثل ما قدم الكلام على كرا
 الوجبة شرع في الكلام على كرا المساندة والمشتراة وقوله او ثقيف بمكوف على
 قوله وثقيف بمكوف وقوله فتصح في الاجارة ولا يلزم واحدا من المتعاقبات في المذاهب سواء
 يمكن بعهدها لا وانهما من ذهب ابن الفاسم وروايته عن ملك في المذاهب وروى في راي
 الماشية وان لم يلزمه اقل ما سميا وان فلا قل شمر بكذا لزم في شمر وان فلا كل سنة بكذا
 لزم في مسنة وبه قال ابن حبيب واختاره النسخي قال انما ارجح بينهما عقد اولم يجعل
 فيه خيار اوجب ان يجعل على اقل ما تقتضيه تلك التسمية واختار ابن يونس المشهور و
 قال لانه كانه قال ان يترك من حساب الشمر والسنه بكذا وفي المسئلة قول ثالث لا يلزمه
 شمر كالقول الاول حتى يشرع في المسكن فيلزمه اقل ما سميا كالقول الثاني وهو مروي
 ايضا عن ملك وذكره الوجبة القاطن الاول يقول ان يترك هذه المذاهب انما اراد ان يترك شمر
 كذا او سنة كذا والثاني ان يقول ان يترك هذه الشمر وهذه السنه والثالث ان يسمي

عبيد

العلم فيما زاه على الواحدة فيقول مستقيم وثلاثا والرابع ان يقول اكثر منه الى وقت كذا
واختلف انه اقل اكثر منه سنة بكذا او شهر اربعهم فحمل اكثرهم كابر لما به وغيره
الحج وانه على انه وجبة وهو منه ذهب العتبية وذهب ابو محمد صالح الى حمل السنة وانه
على انه غير لازم كذا اقل اكثر كل سنة بكذا او السنة بكذا ابن سميل ورايت في حكا
شبهة كتب بعض شيوخنا ان قال اكثر بكذا السنة بكذا بالنصف لزم منه السنة وان
قال اكثر بكذا السنة بكذا بالرفع كان مثل قوله اكثر بكذا كل سنة بكذا على رواية ابن
القاسم قال وهو ان شاء الله حسن ابن رستم ولا وجه لاستحسانه عنه لانه لما
نصب احتمال لزوم السنة واحتمل بحساب السنة فيجب الحمل على طبع اللزوم لا الاحتمال
براهنه التهمة بما اثاره فلا اشكال ولم يتكلم عليه ابن القاسم من قبله فلهذا لم يلحقه
فيما يقابلها اتفاقا فنحن نمسك بالحكي النحوي لا اتفاقا ايضا وعلى هذا اقل كل شهر بكذا
ونحن نمسك الزم في النصف ثم على المشهور انه ان يتحمل عن الكراء وعلى قول عبد الملك
يلزمه النصف الاخر من رواية يعين انتفاء المطلة حمل من حين العقد فنحن نمسك انما اقل
اكثر شهر او سنة ولم يبين اولها حمل على ان اولها من حين العقد لانه لو لم يحمل
على ذلك لزم فحمل العقد لان الكراء لا يجوز على سنة غير معينة وانما ارفع العقد على
شهر وان كان في اوله لزم منه الكراء في ذلك الشهر على ما كان من نفقار وقام وان كان في بعض
شهر لزم منه الكراء في ثلاثين يوما من يوم عقده وكنه في السنة ان كان في اول شهر فانتا
عشر شهر ابالاهلة ملك في الكربة الحجر من المدة وانه ارفع بعد ان مضى من السنة
عشر شهر حسب انما عشر شهر ابالاهلة وشهر على تمام ثلاثين يوما كالعقد والا
يعاد ولا يقع الكراء على ما بقي من السنة انما اقل اكثر منه هذه السنة الايمان قال في
المطلة ما في ذلك رواية عيسى عن ابن القاسم في كتب الصيام فيمن قال الله علي صيام هذه
السنة لسنة مستوفى وثلاثين وفيه مضى بعضها ان عليه صيام اثني عشر شهرا وكنه في
وراينه عنه في كتب الايمان فيمن قال الامانة انت ما الوان فعلت كذا او كذا هذه السنة
انه ان قور ما بقي فله نيته وان لم يضر شيئا استقبل اثني عشر شهرا اقل في المدة و
من اكثر في ارا سنة او مستوفى ولم يمسح متى يصح ان يصح ان يصح غير ما لم
وات من ذلك ضرر ليس على المار اني هو نفس بمره ضررا في السكنى مع ويحمل عنه خلاف
ما قرر عليه ملك في المقتصر ان علقها اكثر وخرج جاز وليحسن لها عينا ان يقول تخبر بها علي
حي ولو لم يعين في الاخر منها ولا زراعة ولا غرسا ولا غيره وبهذه اضر بعض قوله ما
يشبهه فان اشبهه الجميع فحسمه فنش سكت عن التعيين لظهور الحكم فيه ووقع في بعض
النسخ به قوله ولا غيره ما فله ولا غيره وهي تقتضي انه لو تخبره جاز ونحوه في
الجواهر فانه قال ولو قال انتفع بالارض كيف شئت جاز وقوله في فيه الترتيب فيقال انما
لو مضى راب الاخر بكذا هل يجوز ان كان الامران مختلفين ولا يجوز ان اكثر الى غير
جار ان ينتقل الى ما يقابلها وقوله وبهذه اضر جلة عالية فله ما يشبهه في ما دل الورد
عليه فان اشبهه الجميع اما بان كان العرف يقتضي الجميع او لم يكن هناك عرف فسمي في العلم
وهذا يشبهه منه ذهب غير ابن القاسم في المدة قال في الكربة الحجر وانه انما انت الاعمال
يتجاوزت ضررها واكثر بكذا لا على شيء معروفي يعمل فيه وان لم يختلف فلا بأس
وهو

وهو مخالف لما ذهب اليه ابن القاسم فيما قال من اكثر في ارا فله ان يخل فيها ما يشاء من
الدواب والامتنعة وينصب فيها الحدا بين الدواب والامتنعة ما لم يكن ضرر فيمنع وان
لم يقل بجملة العقدة وقال في الارض من اكثر في ارا ليزر عدا عشر سنين جاز ان يقرس
فيما شجر وان كان ذلك اضر به منع ولا فله في ذلك وفي النحوي اجاز يعني ابن القاسم كراء
الحواشيت والديار على الاملاك من غير مراعات منعة مكثرة الحواشيت ولا العمل من يستمر
الدار وعلى قول غيره لا يجوز الا بعد المعرفة في ذلك وصرح بان قول الغير خلاف وقول ابن
القاسم والدواب يربط الا ان يكون العرف جاريا به فيقول الدواب لله ورفاله يقتصر
حي ولو مضى منها ليزر عدا جاز مثله وانه مثل يعني ولا يجوز ان يزرع ما هو اضر وقصور
كلامه ما هو في الموازية من اكثر في ارا على الا يزرع فيها الا فتمت له بجزء من فله عليه فيه
الكراء وقال محمد في ذلك جاز عنه حي ولا يلزم تعريف فله البناء وصعته بخلاف البناء على
البناء مثل انما اكثر في ارا ليمضي فيمالم يلزمه ان يزرع فله البناء لان الارض لا يضر عليه
في ثقل البناء بخلاف الجدار انما اكثر ليمضي عليه حي والدواب للركوب بتعيينها وفي التهمة
بتعيين الجنس والنوع والذكورة والانثوية مثل لما فرغ من كراء العقار فشرع في كراء الدواب
وكراءها لا يردعه اوجه للركوب والحمل والعمالة والاستسقاء بما للركوب هو على وجهين
احدهما ان يقول اكثر بكذا هذه الدابة والثاني ان يكره منه دابة في مئته وقوله بتعيين
يتعلق بالتسمية وانما اشترط في الجنس والنوع والذكورة والانثوية لاختلاف الاغراض و
المنافع في ذلك وكما هو في الاكتفاء بالتعيين في الوجه الاول وينبغي ان يختص بها الركب
ليتم سيرها في مسرعة وبكيفية جارية كذا قال ملك الحشوي غير من كراءها وان
وقع الكراء على الاملاك حمل على المضمون حتى يثقل ليل على التعيين قال ولو انشترى منه ان يحمله
الى بلد كذا على دابة او سبعة وفله اضرها ولم يعلم له غيرها ولم يثقل له يحمل على ان يثقل
هذه او سبعة بكذا فملك بكذا ان ركب فعلى الكري ان يثقله دابة او سبعة غير
هذا وهو مضمون حتى يختارها انه انما اكثر في مئته هذه بتعيينها بكذا ويكون نصف السبعة
او ربعا كشرها بالتعيين حي ولا يتعين الركب ولو عين لم يلزم وجعل مثله فانه في استغفله
ملك في الدابة خاصة الا ان يموت او يبدله فنش بكذا ارفع في النسخ على انه ابتداء مسئلة
وفي بعضه لا يتعين الركب علقا على قوله وفي الدواب للركوب بتعيينها لا بتعيين الركب بل
لو عين لم يلزم تعيينه ولهذا لو مات الركب لم تقتضي الاجارة لان به تستوفى في المصلحة
وقوله وجعل مثله وفي بعض النسخ وجعل مثله وكل منهما يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل فله
وجعل الركب العين مثله فانه في وجعل البناء للبعول وهذه المطلة كراء الركب قال واكثر
قول ملك ان له في عيانه ان يكره من مثله في حاله وامامه ونعته وقوله واستغفله
ملك او استغفله ملك رحمة الله جل الشئ في الدواب خاصة وهو قوله في الجعل والاجارة
قال وكراء ملك لمكثرة الدابة ليركبها كراءها من غير ان كان اخف منه او مثله فان كراءها
اجسده وان تلفت لم يضر انما كراءها فيما كراءها فيه من مثله وحاله وامامه ونعته وعلى
هذه احتمل ان يكون الحنفية كراءه ملك ويحتمل ان يكون انما كراءه فله او يكون قوله
وجعل مثله فانه في مغيثا بقوله به واستغفله ملك وقوله في الدابة خاصة في الركوب
واما في غير الدابة او في الدابة لغير الركوب فله يستغفله بكذا ولم يختلف من كراءه من

له من الخيارات بل غير كما انما قال المالك لا املك وهو معنى قوله خير اي افاض ولو فسد الزرع بجلاحة
 بالاجرة لازمة فحق من فسد الزرع بغيره او جراه او غيره له من الجواهر لزم الكثير
 في جميع الاجرة لانه في جميع المنفعة وتلك بمنزلة ما لو غصبه غاصب من فلو كان الكثير
 في جميع الاجرة او فادها او عكسها بسفك الكرا، فقولنا فلو كان فساد الزرع من جهة الارض ما اشترط
 في جميع الاجرة او فادها او عكسها بسفك الكرا، عن الكثير والجواهر العكس بالموافق الارضية و
 كذا في الفروا في اقله حتى خرج وقت الزراعة اما ان يطلع قبل ان يات او بعد ان يات
 في الكرا، لازم في معنى فساد الزرع بالعكس ان يحمل ما لا ياله واختلف في تحريم هذه القليل
 فيقل خمسة في اقله من مائة وفيقل في الزريعة مرة وفيقل في رها مرتين وفيقل
 ينظر الى الاصابة المتوسطة فيما نقص عنها نقص من الكرا، تنسبته من ولو انقصته المدة والزرع
 باق والامه بعيد وكان ربه قد علم فلهما قلعه او يقاتله بالاكثري من المسمى او كرا، المثل هو منه
 وان كان لم يات منه جزاء الشجر ونحوه فعليه نسبة المسمى وفيقل كرا، المثل في قول الله
 صدر به لا بن حبيب والقول كرا، المثل هو منه هب المدة على ما جمع اول قول ابن حبيب تن
 في كرا، المدة وتنتهي لثبات ابن حبيب وان اكثر من رها سنة او ممتتين فيقله ولو لم
 يجر منها الاكثر او شجر او ممتتين به في الزرع فليس للكثير ان يجره فيما زرع الا
 بكرا، مؤقف ولا يجر عنه لما تفرح شجره، ولم يجره من نفسه وليس للكثير منه
 لانه مضار فان زرعها الكثير وهو يعلم ان الوجبة تنقص قبل تمام الزرع بالامه البسيط
 جريها مخير ان يشاء حرثا ارضه وافسده زرعها او اقره واخذ بالاكثري من قيمة الكرا، ومن
 كرا، الوجبة وان كان مورا الزرع ينقص عنه تمام الوجبة فزاد عليها الايام او شجر
 ونحوه فليس له ربا قلعه وله فيما زادت المدة على حساب الكرا، الوجبة فيقول ابن
 حبيب او اقره واخذ بالاكثري الى اخره وهو قول المصنف بالاكثري من المسمى وكرا، المثل ونص
 ابن حبيب على انه لا جرم في هذا بين زرع الزرع والمبا في المدة ومن اكثر او اقره
 سنة فيقله زرعه قبل تمام السنة فاما ارض المير فعمل السنة فيها العطاء ويقضي
 به لك فيما واما ان السقي التي تترك على ارض المير والتمشور والمسمى فلهما كرا، العمل الى
 تمام السنة فان تمت وله فيما زرع اخضر او بقل فليس له ربا ارض قلعه وعليه تركه
 الى تمامه وله فيما بقي كرا، المثل على حساب ما اكثرا منها وهكذا اختصر البراءة عني
 وابن ابي زئب ومن خرج سحنون قوله على حساب ما اكثرا منها قيل لانه تناقض انه لا يجره
 المثل على حساب ما اكثري واليه ذهب الشيخ ابو محمد واختصرها فقال وله فيما بقي كرا،
 المثل لا على ما اكراه ورجع ما قاله الشيخ في المسئلة وفت في العتبية من سماع ابن زبيل
 على ما اختصر الشيخ وصحت في الروايل من المدة في القعدة في المسئلة وروايل ابن زبيل
 انه في المدة ونكر القولين فاختلف في ذلك على السماع وكذا في قولنا لا يجره عني الحق
 وابن زبيل من انشأ البية من التناقض على الرواية الاولى وقال لا يجره انما يصح بان يقوم
 كرا، الزيادة في اقله في اقله فيما قيمة السنة كلها في اقل خمسة فقه علمت انه وقع
 للزيادة في مثل خمس كرا، السنة فيكون الكرا، الاول ومثل خمسة وعلى هذا فيقول المصنف
 وفيقل كرا، المثل هو منه هب المدة على ثلثي سحنون والشيخ ابن حبيب وغيرهما ولعل
 المصنف ممن ذهب الى هذا المذهب لرحمته برواية ابن زبيل وجملة الروايل فلهذا اختصر

له من

اجرتة على مناءه ارفالها والعلوم من الفقار والعلل على ما تعارف الناس انه عليه وكذا
 حينئذ القرب على حافر القيم ونقش الرحو على ربه في ولا لا مستتر فاع لا يستتبع الحفظ
 ولا لا العكس فحق قوله في الجواهر وهو ما هو وقوله ولا لا العكس في الاستتجار على الحفا
 فله لا يستتزم الارض لان كل واحد منهما حقيقة مغايرة للآخر وان عطف عليهما معا ف
 ففهم اللين جريه له على حساب الاستتجار في قول اللين وجه الصفة فيسخ الجيع في وانما
 كان بالدار ما يضر كالمحل وشبهه لم يجر المالك وغير المستاجر وفيقل الجير وفيقل ان كانت
 لا تصلح للسكنى الا بالانكسار الجير فنشبهه الدار الحافوت والجمام ما يضر مما هو في حين
 القليل كالمحل مستكور الدار، وهو تقابيع الفجر في الدار الجوهري وشبهه اي كالمحل المستجير
 لم يجر اي المالك على الاصلاح وهذه اقول ابن الفاسق وغير المستاجر فيقول يستكن بجميع
 الكرا، او يخرج وقوله وفيقل الجير هذه القيمة من الفاسق في الدار ونحوه والعقل عليه في زمانها
 قوله وفيقل ان كانت الى اخره هو خلاف فرض المسئلة لان الكلام في المثل وشبهه لا في المصنف
 في تعلق على ما هو اعم من فرض المسئلة فالصاحب المصنف ما تناه المصنف في الدار على فسيح
 يسمي وكثير في المسمى في المسمى على ثلاثة اوجه الاول لامضرة فيه على الساكن ولا ينقص من
 فيه كرا، الدار شيئا كالمشراية وهو ما لا يتناقض على ان الكرا، لازم ولا يجره عن الكثير
 منه: الثاني ان يكون لامضرة فيه على الساكن لانه ينقص من قيمة كرا، الدار فلهذا يلزم من
 السكنى ويجف عنه ما نقص من قيمة الكرا، ان لم يهاجده ربا الدار ولا يلزمه اصلاحة دار
 مسكنه وسكن لم يكن له شجر، الثالث ان يكون فيه مضرة على الساكن من غير ان يعمل من منافع
 الدار شيئا كالمحل وشبهه فلهذا ايجد قولنا في كرا، الفجر ليس على ما قلناه مناه وعلى هذا في كلام
 المصنف ظاهر من الحكم الذي في الوجه الثالث لان الحكم في الاول ليس على خلاف ما ذكره ونكر الكثير
 انه انما كان غايته ان يضر جبال الدار انه ينقص من الكرا، بقله ربه لانه في المصنف ان
 وان كان المصنف كثير الم يلزم ربا الدار اصلاحة بل جاع وهو ايضا على ثلاثة اوجه الاول ان يجيب
 السكنى وينقص من قيمة الكرا، ولا يعمل شيئا من المنافع مثل ان تكون الدار مبلطة بمحفة
 فيقله هب تبكيلها او تخصيصها فيكون الكثير، بالخيار بين السكنى بجميع الكرا، او يخرج الى
 ان يصلح له ربا الدار فان سكت وسكن لزمه جميع الكرا، على منه هب المدة ونحوه خلاف رواية
 عيسى وفيقل في الحكم في هذه الوجه كالبينة ينضم من الدار وهو بعيد: والفسح الثاني
 ان ينضم بيت من بيتها فلهذا يلزمه السكنى ويجف عنه ما ناب المصنف: والفسح الثالث
 ان يعمل اكثر منافع الدار او سقفة التي هو جرمها او يكسبها بانها حايها وما انشبه
 في ذلك من الخيارات الكثير بين السكنى والخروج فان اراد ان يسكن على ان يجف عنه من الكرا
 ما ينوب المصنف لم يكن له ذلك الا برضا ربا الدار فان رضيا بذلك جرى على جميع الرجليين
 سلفيتهم في البيع وان بنا الكرا، الدار قبل ان يخرج الكثير، منه لزمه الكرا، ولم يكن له ان
 يخرج وان بناها بعد ان خرج لم يكن له الرجوع اليها الا ان يشاء، وان سكت وسكن الدار
 في سنة لزمه جميع الكرا، على منه هب ابن الفاسق في الدار ونحوه خلاف رواية عيسى عنه
 في العتبية هي ولو قال المالك املك وكان على المستاجر ضرر لحوال المدة او لما يحمل من الضرر
 خير ايضا فحقه فان لم يجر ربا الدار الاصلاحة والتملاء على عطف الكرا، وكان على الكثير ضرر
 في ذلك اما بحسب قول المدة واما لكثرة ما ندم في ذلك لا يسفك حق الكثير فيما وجب

عليه لاني لو اردت هذه الفهم هذه القول على الاول فالاول في المدونة باثر الكلام المسامحة وقال غير ابن الفار
 سح وان بقي من الحسنة بعين حصاده ما لا يتج فيه زرع فلا ينبغي له ان يزرع فان جعل عليه في
 حلة الحلة الاكثر من كرا، الاول ان كان له رضى به او كرا، المثل وهو قول ثالث في المسئلة وفيه ابن
 جونس فان لا يكون رضى به عالما به فان علم به وتركه فله على حسب الكرا، الاول كما قال الفقيه في
 الدابة يكثر بها فينجح وزها من زرع ما ضرر له اكثر مما هو له فله ان يتركه او يتركه او يتركه
 الفقيمتين مع الكرا، فحق في تقدم انه انما عيى من اجل ان له ان يزرع مثله وكونه وتكلم هنا فيما
 انما زرع الاخر ولا شك انه متعلق بملكه قال للمالك فله ان يتركه او يتركه او يتركه او يتركه
 وكيفية التفويض هنا هي ان لا يفي عليه الفلح مفيضة بما ان له ان يتركه او يتركه او يتركه او يتركه
 ان مضى فليحس له الاكراه الزيادة مع الكرا، الاول وهكذا افعال صاحب الجواهر وغيره وانما
 له التخيير انما يحسب الزرع ولو كان به حبيب لم يكن له الا ما بين الفقيمتين وهذه اذا كان
 بعد الزراعة وان كان له فله ان يزرع ما ضرر له اكثر من رضى به في ذلك رضى به في ذلك رضى به في ذلك
 المدونة جواز له ان لا يتركه يعيب الارض فهو حق في مسقط بالان من تركه به بعض الفهم وبين
 في جواز له لانه كمن نقل الصانع من صنعته الى صناعة اخرى وان ينقل الجاهل من بحر الى بحر فيقول
 لهما واختلفت انما استاجر شخص في شئ، ثم اراد ان يستعمله في غير ذلك كان من حق من مثل
 مشقته جاز واجبر عليه الاجير وان كان من غير جنسه ورضي به له جاز له ابن الفاسح
 في التيسير وان حبيب في الكثير ومنعه سمحون فيما واختلفت انما الكرا فاحية هل يجوز
 ان ينقله الى مثله جاز له ابن الفاسح في المدونة بالتراضى ومنعه الغير وان تراضيا وقال
 انشبه للمكسب في ذلك ان تشارك الغير بفان ان لم يفرق بينهما فيمكن ان يخرج هذا الخلاف في
 محسنتهما هو ولو استاجر للغير من البنا، سخيخ فان نقصت فله ان يتركه بغيره مقلوعا
 بغير اسفاه ما يقرم على الفلح والاختلا، فحق في رضى به ان يتركه بغيره بغيره بغيره بغيره
 صب والمقرى انما انقضت حلة العارية وفيه عيب العو وغيره هذا انما يمكن في الشجر
 فمر او كان فيما تضر غير ما بورة وهذا هو الذي له ان يتركه بغيره بغيره بغيره بغيره
 عنه تمام الا ان اجبر رب الارض على بقاءه وعليه قيمة الكرا، لانه انما تملك المكسرة الفلح
 اضر به في مساله ثمرة عليه واحترق المصنف بقوله للبنا، والغير من مالوا مستاجر بها
 للزرع ولم يبع صلاحه فانه ليس له به فله ولا يشرأ له فله في المدونة وقال التوتوس في
 الا شجبه جواز نشره للزرع لانه فانه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 عن بيع الثمار قبل بيع صلاحها لا يتناول هذه الصورة لان تلك ضامن البايع ومحسنتها
 الضمان فيما من المبتاع للغير الى قلنا هو ولو عمل على ما بينه اكثر مما شترى به فله ان كان
 مما تعقب بمثله غير رضى به في قيمة كرا، ما زاد مع كرا به وفيه يوم التقط كل لو تجاوز
 المكان واولم تعقب على المشهور وعليه العمل وان كان مما لا تعقب بمثله فله كرا، ما زاد كما
 لو لم تعقب فله زيادة الحسنة هو وانما ان يتركه في العمل والثانية ان يتركه في المسما
 فله وتكلم المصنف عليه في كرا لانه انما زاد في العمل ما ان يتركه زيادة تعقب بمثله لا ولا يفرق
 في الاول بين الزيادة في الوزر وفي تفاوت الضم كرا لو حل مكان حكمة وما صار فقال المصنف انما اعطيت
 غير رضى به اخذ كرا، ما زاد مع الكرا، الاول واخذ في قيمته قال في المدونة ولا كرا، له ان يونس يتركه
 انما اكلت له في اول الحمل يعني وانما زاد به ان صار رضى به المسامحة مثله فله نص الكرا، الاول

وفيتمت

وفيتمت يوم التقطه وهو المصنف يوم التقطه، يشتمل المصنف في قوله كرا لو تجاوز المكان ففقدت
 والتشجيع في مطلق التجاوز انما لا فرق هنا اعطى انما اعطيت بين ان يتركه في المسامحة ما تعقب
 الدابة في مثله ام لا ولا خلاف وان لم تعقب به يمثل هذه التجاوز فله على المشهور والمشهور
 الفرق بين الزيادة في المسامحة والقدروانه لا يفعل في الزيادة في المسامحة وعليه العمل وعلى
 المشهور وانما انما العمل الى ما عليه الفقيه، المسئلة من تضمينه في زيادة المسامحة وان لم
 يعملوا ونقل ابن جونس عن بعض الفهم وبين انه يضرب زيادة الحمل انما اعطيت وان كان لا تعقب
 بمثله كرا زيادة المسامحة وهذا هو الضمان واولم تعقب به كرا لانه المشهور وعليه العمل انما
 زيادة في المسامحة اعطيت الدابة اولم تعقب به كرا لانه المشهور وعليه العمل انما
 في كرا المصنف من الضمان في الزيادة في المسامحة وهو كرا انما اعطيت وانما اعطيت فقال
 ابن الفاسح في المدونة انما اعطى بها بحاله بعد زيادة الحمل ولا سيما ان بعد ان حسمت اليوم
 ونحوه مطلق في الواضحة وايضا ما ييسر له ان يتركه في المسامحة، الزيادة ابن الفاسح وانما اكثر له
 الزيادة او حسمت ايضا او شترى ابن حبيب وايضا ما ييسر له ان يتركه في المسامحة ونحوه ورضي به
 فله كرا في الاول والخيار في اخذ قيمته يوم التقطه، او كرا او حسمت ايضا حسمت ايضا من عمل
 او حسمت ايضا بغير عمل بل في ذلك واولم تقسمه وقال غيره ان كان رضى به فله ان يتركه
 له فيما حسمت بحسب الكرا، الاول كرا لانه رضى به لانه فله ان يتركه في المسامحة، المكسرة
 رضى منه بالمسمى وان كان غايها عنه ورضي به الدابة فله في الزيادة الاكثر من قيمة
 كرا، الزيادة في حسمت كرا، الاول عمل عليها شيئا ام لا وان شترى بقيمة الدابة يوم حسمت
 والكرا، الاول لازم في كل حال وما قررنا انما حسمت كرا لانه في الزيادة المسامحة على ما اعطيت
 بينه فقول ما في ذلك صحيح لاني شترى ان تكون الزيادة في حسمت او حسمت او حسمت او حسمت
 الى ذلك تقسيم سمحون وشبهه في استثنائه بغير المدونة لانا نقول انما استثنى هذا
 في المدونة انما استثنى ولم يتكلم عليه المصنف وقوله في المدونة او ايضا ما يحتمل ان يكون قول
 ابن حبيب تقسيم كرا قال في كتب الزكاة فيترك للمفسر كسونه الاباح وقسمت بغيره ويحتمل
 ان يكون خلافا في قول الاجم الاول لانه يلزم منه التكرار لانه يحتمل ان يصير التقط مير
 لو حسمت مثل شترى او شترى فله لانه يجوز من قوله مثل شترى ان تكون التسعة والعشرون
 ونحوها مفتضية للتخيير بخلاف الشتر قوله وان كان مما لا تعقب بمثله اسم كرا على
 على الحمل الزايد وقوله مما لا تعقب بمثله انما اعطيت فله كرا الزيادة وليس له ان يتركه
 قيمة الدابة وقوله كرا لو لم تعقب به فليحس له الكرا، الزيادة وان عمل عليها ما تعقب
 بمثله فتمت قيمتها الاول يفتى كلام المصنف ان الدابة انما اعطيت في زيادة المسامحة بغير
 مكلفا وهو قول نقله ابن الموزان في بعض لوزا حكمة ابو الحسن وهو خلاف المدونة
 لان فيما يضر في الحمل ونحوه وانما مثل ما يعمل الناس اليه في الرحلة فلا يضر ومثله في كتب
 القصب فيما استشاره ابا خروقه يقال ليس هو خلاف لان هذه المالك والناس بعد لوزا اليه
 لم يفرق في زيادة فله انما انما انما في الفرق بين الزيادة في الحمل والمسماحة بالعمل وبقوا من
 جونس وغيره بين انما انما انما المسامحة فله كرا لانه اعطيت في فله
 كثيره بخلاف زيادة الحمل فله انما يقع فيه تعقب وما في المدونة وفيه فله كرا لانه
 هلكت بمجموع التعقب الحاصل له بسبب التصرف بالماء وفيه المسامحة بغير المدونة

اخذت
 او حسمت ايضا

فيه: الثالث الذي وان يونس صفة كراه الزيادة في الحمل انما وجبت له بها واختارها الى فقال كم
يساوه كراه هذه الدابة المحملة حسبا تعطى فيكون له كراه مع الكراه الاول وليس
يونس قال بعض اصحاب يكون له الكراه الاول وفصل الضرر كراه اكثرها الحمل فعمل اخر منه وانقل
فانه يكون له فضل الضرر وفيه فخر لا في الزيادة في الحمل حمل ما ان له فيه وزاد عليه فاما
عليه كراه الزيادة مع الكراه الاول والزيادة غير التي اكثر له كراه كراه غير الكراه في الزيادة
ان له فيه فضل الضرر والله اعلم وكل محتمل في الكراه على الوجه الاول اكثر منه
على الثاني لان الاول يفيد كراه الزيادة والدابة محملة بخلاف الثاني والله اعلم: الرابع
انما اتفق في المساجفة ارمي الحمل ثم هلك بعد رجوعه من المكان الزايد وبعد ان ازال عند
ما زاد له في الحمل فقال سجنون لاضا عليه كراه ما تسلك من الوجه بعد وعليه كراه الزيادة
في قوله وقال ابن الماجشون واصبح ان كانت الزيادة في سيرة فيد اقله وان زاد كثيرا فهو
خاص من يونس وهو احسن به اقول لان الزيادة في السيرة يعلم انها لم تكن على هلاكها
بخلاف الكثيرة فانما التي اعتقدت على هلاكها والله اعلم ص وتنفيس في تلك القيل المسماة
جدة كموت الدابة المعينة والفضل في الدار ويجيب ما مضى من لما فرغ من الاعمال في
المنفعة بالاجارة شرع في الحوار عليها وهذا كما يقولون كما تستوفى منها المنفعة
في هلاكها تنفيس في الاجارة واحقر في الدابة المعينة من المضمونة ولم يذكر المصنف المقيمين
في الدار لان كراه الدار لا يكون معينا كما تقدم ويجيب ما مضى في يكون له كراه الدار والدابة
بحسب الدابة على حسب القيمة ولو سكر الميسر او عجز عن الفسخ انفسخت فخر هلاك
المسئلة وقعت في بعض النسخ ومعناها ان من استوجر على ان يطلع لرجل سقا او استمر
جر على ان يستوفي فاما من رجل لاخر فسكر الميسر او عجز من له الفضاير بالاجارة
تنفيس في المعنى فيما واعط ص واما محل المنفعة فان كان مما يلزم تعيينه كالرضيع
والمتعلق فكذا والاع تنفيس على الاصح كتوب الخياطة فخر الفاعلة هذا ان كل
غير تستوفي بها المنفعة في هلاكها لا تنفيس في الاجارة على المشهور والاربع مسائل
وهي صبيان وحر مسان صبيبا التعليم والرفاعة وحر مسان النرد والزيادة وعلم
المازاري اهل الدابة صبيبا الحواشي با خا مسنة وهي انما استأجره على ان يحضر ارضه وليس
له غيرهما او يبنى له حايكة في ذلك ثم حصل ما نفع من ذلك فالزيادة في النسخ ايضا الخياطة
والحايكة انما يقع اليه ثوبا ليعمله وكان للباس للتجارة وليس عنده غيره وكذا في
ايضا تنفيس في المسائلين المسما بفتير والحواشي لهما الحبيب بواجر على عدة اوان
الليل ملة فيموت قبلها والحواشي بعضهم ايضا ما انما استموجر على الحوار في القبيسة
ليمنع فيها شيئا ثم هلك: والعلية فيها كلما تعذر الخلف غالبا وقوله على الاصح نحوه
في الحوار هو قال ولو هلك الثوب المستأجر على خياطة كراه له ان يبع له بغيره على الخاوي
من المذهب قال عبيد الوهاب الخاوي من مذهب اصحابنا ان محل الاستيفاء المضاف لا
يتعين في الاجارة وانما ان عينه في كماله وفي الفدية ما والمشتور انفساخ الاجارة انما انك
قوب الخياطة ومراعاة ان كان للباس من كما تقدم ص ولو استأجر الدابة الى مكان وتشرى
انه ان وجد حايكة في ذلك حاسبه جاز فخر هلكه اقل ملك في القبيسة والموازية بشرط
الابنط لانه ان فقط يوجه الى انه قارة فخر وتارة تسلط وهو مثل ما في المذهب وفيه ان
يستنجر

يستأجر الرجل ثوبا على ان يبيع له ثوبا على ان المستأجر متى شاء ان يترك ثوبا ان لا يجاز
انه الم ينقل ومنعه سجنون للحمل في الكراه والاجارة قال في البيه والحوار انما لانه
بمنزلة لو قال ابسط من صبر في ما تشتت كل فيميز به وهم وواجب سجنون على الحوار
في كراه الدار مسنة على انه ان خرج قبلها على صبيبه وقال فضل انما منع سجنون مسئلة
المذهب لانه كراه اختيار الى امه بغيره وقال وليس كما قال في الخيار انما هو الا ان كل ما مضى
من النسخ في كراه الخيار فيما بقي فليس كما المسئلة التي يشتري بها انه بالخيار وفيها
ملة في حايكة لا يحتاج في قوبه انما انفساخ امه الخيار في ذلك لا يجوز وليس في ذلك الا
جارة والكراه لان يكثر في الدابة على ان يركبها بغيره فيستنجر لا يجز على ان يركبها
بغيره في كراه الخيار في الاجارة والكراه قوله الى مكان فيه علة في صفة اي مقصر و
تنفيس في غصب الدار وغصب منفعته او امر السلطان باغلاق الحوائث فخر الثاني
من الحوار الموجبة للفسخ غصب الدار او غصب منفعته او امر السلطان باغلاق
الحوائث ووجه ان المكثر في منع من مستيفها المنفعة فوجه الفسخ كالفسخ وكما
لو افلح من الدار وما كراه المنفعة هو المشهور ونقل ابن حارث عن سجنون ان المصيبة من
المكثر وهو بغيره ولا يعلق بغيره على ان يفسد الا وابل كغيره الا وانما لا تنفاه باجماع على
الفسخ في النسخ ولا في حارث ثالث بالبرهان غصب رغبة الدار من المكثر وان غصب
السكنى من المكثر وهو ايضا بغيره وينبغي ان يكون هلك الخاوي بقصره على ما اذا غصبت
المنفعة او الرغبة بغيره فيمن المكثر اياما او امه لو كان في ذلك قبل الفسخ فتكون المصيبة
من المكثر لان المكثر لم يترك من الفسخ فبغيره وقع لا في الفاسخ وعبد الملك في العروعة
ان اغتصبها منه رجل والكراه على المكثر الا ان يكون مسلما فليس قوله سلطان يبيع
الا الله تعالى وعبد في البيه واما في الفدية المكثر على بيع من له ص ولا تنفيس
باقرار المالك فخر يعني ان الاجارة بغيره انفساخ باقرار المالك لا يجزى بالر
فبذاته باعماله مثلا ان افكر في ذلك المكثر ولا يبيته لا تمامه على فسخ الكراه و
سماء المصنف ما كراه باختيار الحكم لا في قيل اقراره على نفسه ثم لا يخلوا اما ان يكون
اقراره بغير الكراه او لا وان اقراره بغير الكراه في الفسخ بالبيع بخير اربعة اشياء الفسخ
او كان الثمن اكثر من القيمة او اخذ القيمة ان كانت اكثر لانه حال بينه وبين فسخ البيع
او اخذت ما اكثر يتبعه اقيمة الكراه ان كانت اكثر وان اقراره بغيره انفساخ المالك
يكون للمشتري مقال في ذلك البيع وكراه لاكثر من كراه المثل والمسمى هكذا في النسخ في كراه
الر واصل ص ولو حبس الثوب او الدابة المدة المعينة ثبتت الاجارة انما التمكين كراه
استيفاء فخر اي التمكين من المنفعة كما استيفاء باصر فلو زاد فخر الثمن ان كان المالك حاضرا
فتسببه المسمى والا فلا اكثر فخر بغيره فلو زاد المكثر على ملة الكراه في اختلاف فيما
يلزم المكثر على ثلاثة احوال الاول فسخية المسمى فخر المالك او غاب: الثاني عليه
الاكثر من فسخية المسمى وكراه النسخ وهذه القول كراه ابن الموار هكذا: والثالث ان
كل المالك حاضرا معه بالمسمى فيكون له كراه او هلك المدة بحسب كراه الاول ويعطى رافعا
به لكان في ذلك على اخذها وقدرها او لم يكونا في رافعا عليه الاكثر وهذه الغير ابن القا
فسخ في المذهب ولم يذكر المصنف منه هب ابن الفاسخ فيما على ان عليه كراه المثل مطلقا

فان قلت هل جعلت هذه القول الثاني في كلام المصنف كما قال في لانه لا يخلو بالامكان
 انه قد اعطى له انه يجعل عجز القول الثالث هو القول الثاني في قوله اسفل له بعضه
 يتقدم بر الاستعمال قولان مثل ان بعض الاجر وفي بعض النسخ فقهه اي نفس الاستعمال
 ومعنى كلامه انه انما لم يستعمل الثوب والذابة في الزايط على المدة المعينة في
 ختلف في اسفل له بعض الكرا على تقدم بر الاستعمال على قولين منه ذهب ابن الفاسق في
 المدة وثمة السفوح واختلف عليه في كيفية التفويض فيقول يقال كرا مثل هذه
 الثوب فشر لمبوسا فيقال مثلا عشرة فيقال وكم ينقصه اللبس فيقال مثلا خمسة
 فيقال على الله خمسة خمسة لانه كانه استاجر به بعضه ربه عليه في الثوب منه
 خمسة ابن يوسف وفيه فخر انه في ينقصه اللبس الركوب في مدة خمسة فذكر كرا به
 في قوله الى الا يفرم فتميناه وهو في حصر تلك المنافع وانما يقال كم يكرى هذه الثوب فشر
 على ان لا يلبس وهذه الذابة على ان لا تتركب فيما قيل يساوي كراؤه وجب عليه غرضه و
 الخي فهو ما اختاره ابن يوسف والقول بطلان اسفل له عدم الاستعمال هو ظاهر قول
 ابن الفاسق في كرية الرواحل ان عليه الاكثر من كرا المثل ونسبة السمي على عليه
 فتميناه لا حرك لو كانت المدة غير معينة وحسبها فكتة وكرا الاول باق فشر بعض
 ولو كانت مدة الاجارة غير معينة بل كرية اية على ان يذهب عليه الى موضع كرا او
 يجل عليه فتميناه لم يكرى ايا ما لا عينا فتميناه فتميناه المكثرة عنه ولم يخرج بها للزومه في
 مدة خمسة ما ذكره المصنف في قوله على القولين وكرا الاول باق فشر فتميناه
 المصنف اوله والى الميعين بتميناه المدة من حين العقد فيتميناه ان يفسخ في غير المعين كالمعين
 فيلعل قوله من حين العقد محمول على الحكم اي لو دفعه الى الحاكم لحكم عليه باق فتميناه ولا
 نتجاع بما احتل لو ترك حبيته للزومه الكرا وبصير كالمعين ولعله في هذه المسئلة لم ير
 بعد هكنا اخر له فتميناه هو ولو اختلفه رب الذابة لم تنقص ولو كانت ما كان بر ومله
 الا ان يكون اكثر يوما معينه بخلاف الحج لان الايام في الحج متعينة فشر لم تنقص هو منه
 هذه المدة في فيها قال ملك في الذابة بعينها يختص بها ليركبها الى غة فيقرب بها ثم
 يأتي بعد اليومين والثلاثة فيليس له الا ركوبه ولو كانت ما كان بر ومله اي يفقه من تشييع
 شخص او تلف رجل او نحو ذلك وعلى ابن المواز ان لا بد ان لا يشترط سلقه بعينه بل يفقه
 من القدر او مضمونة فتميناه فتميناه حتى فتميناه فتميناه فتميناه فتميناه فتميناه
 ملك في الاضاح في اسلم فيها فيموتى بها بطلان فتميناه فتميناه فتميناه فتميناه فتميناه
 اكثر يوما بعينه بعينه فتميناه فتميناه فتميناه فتميناه فتميناه فتميناه فتميناه فتميناه
 وارضا قوله بخلاف الحج راعى الى قوله لم تنقص قوله لان ايام الحج معينة ههنا تعليل
 ابن المواز الخي وانما تعيب الجمال يوم خروجه الى الحج والكرا منقصة وقال في الموازية
 لا ينقص وقال غير له في غير الحج بعينه فالقالب في كل موضعين احسن لانه لا يختلف
 انه لو دفعه الى الحاكم انه بعينه عنه لم عليه من الضرر في الصبر هو ولو ايجر مستحق
 الوفاء ما تأخر من ثمة فيتميناه فتميناه فتميناه فتميناه فتميناه فتميناه فتميناه فتميناه فتميناه
 لم يجر الا السنة والسنتين ويجوز له ان يكرى لمن شاء من السنين وان كانت المدة انما كان
 الكرا منجما فكلما حل نجح اخذ كرا له وفهم له كرا نجح اخر وان مات قبل انقضاء المدة وقال
 ابن شماس

ابن شماس في ايامه البلى الاول من ارباب الوفاء بعد الاجارة وقبل انقضاء مدة ثمة انفسخت ولا
 جارة في مدة المدة لانه تناول الاجارة ما لا حوله فيه وقبل انما اكري مدة يجوز الكرا اليها
 لزوم باق فيها وغيره والاول اصح هو ولو اجر الولي الصبي مدة فبلغ قبله انفسخت في
 البقاء الا ان يفسخ فيبلغ فيها فتنزيم ان كان الباق يسير كالتشتر في الولي بعن الاب والوصي
 والمفيع فبلغ قبله اي قبل انقضاء ثمة على حدة مضاف انفسخت الاجارة في الباق في
 مدة المدة وهكنا اخذ في المدة وثمة فتميناه ان ينفسخ البلوغ يخرج من الحجر عياض و
 يختلف ان ههنا لا يكون الوصي ولا في الاب على المعروف كما تقدم ولتمه افيق ابن الفاسق
 ويحيى ابن عمر المسئلة بان يبلغ وتبين اخوله الا ان يفسخ ثمة انما لا تنفسخ الا باعتمام
 فشر غير ان يفسخ فيبلغ قبله وان يفسخ من المدة فيفسخ في المدة وثمة كالتشتر
 ويسير الايام فتميناه اخذ من ههنا المسئلة جواز مواجدة الاب والوصي البقيع عياض
 وهو المشهور في الاب والمحقق عليه في الوصي وفي المتكينة في باب النفقة للاب ان مواج
 الصغير للنفقة عليه كان الاب غنيا او فقيرا او به فالغير واحد من الموتقين وقال بعض
 الفقهاء انما كان الاب او الابن غنيا لم يجز ان مواجدة ونحوه لملك في المواز في يفسخ ويسلم
 لتسليم الغير ان او تجارة ونحوها مما يليق به وهل للاب ان ينفق بها فخر اخذ عن
 نفقته منه غير واحد من الموتقين واجازة اصبح في الثمانية ونحوها لا يلبس في
 احكام ابن محال هو لو كان ربه ونحوه فيل مثله وقيل يلزم ولو كان الباق كثيرا مثل القولان
 في المدة وفي الاول فقيرا ابن الفاسق والثاني لابن الفاسق وفهمه وان اكري ربه ومله وابه
 سنيين واحتل بعد مضي سنة فان كان يتناول مثله لا يختلف في تلك المدة فحمل الاضاح
 وارفس منه الرشد فلا تنقص له ويلزم باق فيها لان الوصي صنع ما يجوز له وقال غيره
 لا يلزمه الا فيما قال ابن الفاسق وان عقد عليه ما يعلم انه يبلغ قبله لم يلزمه في نفسه ولا
 فيما يملك من ربح او غيره وكذا في الاب والفرع على قول ابن الفاسق يسر ربه ونفسه
 ضرورة الضرر في النقص واختار بعض قول ابن الفاسق الا انه فيه فيفسخها لا يكون
 الرمي فعلة له من اجل حاجته الى الانفاق عليه في زمان لم يفعل باق تلك الارض والدار
 فتنزيم حبيته ولو كانت المدة من ربح السقيمة البالغ مستخير وثلاثا يفسخ وان
 رشت وقيل في السنة ونحوها عقد فشر واجارة ربح السقيمة وقوله وان رشت
 اي قبل انقضاء ثمة اخذ ابن الفاسق في المدة وثمة قال لان الوصي عقد ما يجوز له ولا ان
 الرشد لا تعلم له غاية وقوله وقيل في السنة اي انه انما يفسخ في السنة وهو قول
 غيره فيما قال لانه حل كرا الناصر هو ولا تنفسخ الاجارة بعن العبد واحكامه احكام
 عبي حتى تنقضي واجرته لم يفسخ ان كان راجا انه حر من هذه المدة فشر بعضه لو اجر عهده
 سنة وفي معنى له في المدة سنة ثم اعتقه قبل السنة لم تنفسخ الاجارة بسبب
 عتو العبد لتعلقه حو المستاجر والخطم به واحكامه احكام العبد يريه في شتمه له و
 القطار منه وله ولا يريه انه يساوي العبيد في جميع احكامهم الا في ما لا يجوز للسبيح
 وفيما ان كانت امه وقوله تنفسخ اي الاجارة قال في العتق الثاني من المدة الا ان يترك
 المستاجر او الخدم للعبد بغير الخدمة فيعجل عتقه الخي وقيل في ههنا الاصل لا يعمل
 عتقه لان السبيح عتق في الجنابة عليه قبل السنة في ههنا انما ياتي ان اراه السبيح

انه حر بعد السنة واما الواراء انه يتجز عتقه فان الفاسق او ارش المجنونة للعبد والله اعلم
 قوله واجره له لسيده الى اخره قال تشبهه ويجلب على ذلك فان كانت الاجرة للعبد حر
 لا تنفسح بعسق المستاجر كشمه به وبصر فته وان لم يكن اجرها الحاكم عليه
 كسبها لو كانت ملكه فتنال لا تنفسح الاجارة بعسق المستاجر اللغوي واري وان خرج
 ان لم يتيسر كراهها من ماله او فحوله وتخلو حتى ياتي من يكثر بها فان لم يات مكنت حتى
 خرج الفسخ لزمه كراهه وفحوله كسبها لو كانت ملكه هذا المثل في الواضحة او الفاسق
 انما اعلى بعسقه في داره انه يعاقب على ذلك وان لم ينته باع عليه الا ما مع اللغوي واري
 ان ينته بعفو عنه فان اترجروا الاكثر يت عليه فان لم ينته وكان بونه العجزان ويقول انه
 لمارء ونحوه بيعت عليه حر ويجوز استئجار المالك من المستاجر بشرطه انه يجوز للمالك
 ان يستاجر من المستاجر ما كان استجاره منه من ربع او عشرين او حيوانا على هذا فاستجار
 مملوكا مضاف الى الفاعل حر ويقوم الوارء فان مقام المستاجر من فسخ بعينه ان الاجارة لا تنفسح
 بموت المالك ولا المستاجر بل يقوم ورثة كل واحد منهما مقامه لان من مات عن عوف فلو رثته
 ع وجمع المصنف في تشبيه المستاجر من بين اسع الفاعل واسع المفعول وهو غير جائز ان ليس
 به لضع اسع الى مثله وروى بان كلاهما مستاجر في العنق لا الاستئجار وطلب الاجر وكل
 منهما مال له صوابا اعطيت السفير او عرخرما بمنعها من البلوغ فقال ابن الفاسق وملك
 هو على البلاغ فلا تشبه له بها ولو عرخرها بالمساعل ان ذابح حكم البر ما سارت فلم
 بها بحسبها وقال اصبح ان احررك ما منا يمكنه السفير منه او جازاه فكل البر والافعل
 البلاغ بناء على انه افعال او اجارة وتنفسح فخر كلام المصنف فته المسئلة فانه
 التهور لانه غزى الافعال ووجهه بعينه ان قول ملك مبني على انما جعله فلا يستحق
 الجعل الا بتمام العمل كغيره من صور الجعل وقول ان ذابح على انما اجارة فبها فخر بحساب
 ما سارت كماله وروى اصبح انما اجارة ان احررك ما منا يمكنه السفير منه وجعله ان لم
 يمكن واستشكل بناء المصنف الاول على الجعالة لا ان يلزم بالعقد وكراه السفير
 يلزم بالعقد عنه ملك وادى الفاسق بالاول وان ايضا على انما اجارة على البلاغ فانه المدة
 وقول ملك مفيد بعينه ان اولها لا ينتفع بحالة فخر نقل سجنون عن ابن الفاسق في اكثر
 مسعينة من الاسكنة ربه الى القسمة ما فخرقت في المرحل وواستخرج نص الفسخ
 فخره في غير هذا ان ربه السعينة الاول كراه ما يخرج من الفسخ بقدر ما انتفع به ببلوغه
 الى الموضع الذي فخرت فيه وقاله سجنون في كتاب ابنه وتشبهه بمسئلة المير بجهر
 بعضا في يترك وتخل فانته بعن الاول بقدر ما انتفع ربه المير في التقييد الثاني فيه
 بجي ان عر قوله ولو عرقت بالسما حل بها ان لم يكن من باب المتناع فخر في نقل المتناع
 واما لو عر محو للزم مع الكراه وكذا لو اخذ والى التغير في حركتهم الموال ومنع حتى عر
 فتلك الكراه على من سلع متاعه من من لم يسلم قوله او عر فخر في نقل المتناع
 هو ومنع الكراه من ربح او قلته ما او فحوله لك وفي المسئلة قول رابع ان كان سبيهم
 عرضا فعلى البلاغ وان كان محولا فلا بحساب ما ساروا حر وان اخذ على المركب الفخر
 جازا حر ما جرح به فانه غير الاله من يات نعم او فقير انه نعم وبيد ابا نقل جسده وعلق
 جرمه فخر المركب بفخر المبيع والكارى ومراثة بالجواز الوجوب لان جفت الفوسر واجبا
 وعبر

وعبر المصنف بعبارته الاكثر من هذا وان كان المالك القبر فابده عرام والجواز هو
 المقابل للتحرير فانه اراه وارفع التحرير ففعله بالجواز وقوله ما تخرجي به فانه انما
 من حيوان بهيمي وعرض ولما كان الحر واجبا لا عيبا بقوسه لم يفتح الى ان المالك
 وقوله غير الاله من فخر قطع في باب الجمال ان اللغوي انقرب بجواز الحر بالقرعة وبها
 بما نقل جسده وعلق جرمه وان لم ينقل كاعه الالفس ونحوه وبها ايضا الاحتاج
 الى حره ولا حره في ذلك يسلم ما هو ارفع منه حر وبوزع على مال التجارة فانه يحرر او
 بما لا يحرر عبيد او ناضا او حرة فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر
 بما يحسب له في السالم في الفاء والنقصان الفاسق حتى يكون بالحرر وما يسلم كان
 فجميع ابن ابي زبيل فان كانت قيمة ما ربي كقيمة ما سلع فلم يمس متاعه نص ثلث
 السالم وان كانت قيمته نصف قيمة السالم فله ولا يشترط بين من لم يبرم لم يفسخ
 مع بخر قوله عبيد او ناضا او حرة فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر
 المالك بالحرر وهو العبيد وفيل الحرر وهكذا اقال ابن حبيب ان كان مملوكا فانه انما
 هم يربيهما التجارة فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر
 معه عبيد فلا يلزم منه شيء من قيمة ما حرر حر والمثله هبة ان المركب وعبيده لا يبدل فخر
 هكذا اقال محمد ابن عبد الحكم اجمع اصحابنا على ان المركب لا يبدل شيء من حكم الحر
 وقوله والمثله هبة ما تير يا منه انه بالحرر يسلم الجمع واما اشارته الى الغلاف ويكون
 بمنزلة قوله المنصور وان جيبا نقل عن سجنون ان المركب يبدل على اخر عبيده و
 سميل ابن ابي زبيل عن مركب كان من سبيها بالمدينة فاحده هو فخر بقوله فخر في قوله فخر
 فخر عليه ان يملك جرمه منه التجارة فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر
 المول وغلط المركب فانه اصحاب المتناع ان يخلوا المركب في قيمة ما حرر واهو صاحب
 المركب فقال ابن ابي خروفا على المركب في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر
 حرر اول لم يحرر فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر
 ما حبه ونقل على ذلك الاتفاق ولا يبعد فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر
 وعبيده فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر
 لا فرق بين عر ومن الفدية وعروض التجارة في التوزيع حر والقول قول المنصور متاعه
 فيما يشبه فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر
 وبعاره في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر
 المرحوم والسالم مال يات ما يستنكر ويتميم كتابه فيه وقال سجنون القول قوله
 فقير يمين انما فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر
 المتناع ان صفته كذا او كذا به الباقون والقول قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر
 مع يمينه واما فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر
 اقل ما اعني فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر
 ما يحكي فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر
 ان يملك مثله وخالفه ابن يوسف فيما يشبه في التفريل ورواه انه مدع فيه فخر في قوله فخر
 فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر
 فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر في قوله فخر

ما فيه القول الصواب وكذا به الصواب فقال ابو سعيد بن ابي عمير هو مطلق في العروض
في قول ابن الفاسق ولا يصح في المقام الا ببينة هي وفي صفة التوزيع اربعة قيمته و
فت التملك واخرها المواضع ومكان العمل وما انتشر به في قول ابن اعتبار قيمته يوم
الملك ورواه اشدب ابي في موضع محرم في البحر والقول باعتبار قيمته في اخرج المواضع ذكره
ابن شماس ولم يعظه وعلله بان لا قيمة له في محل التملك مع ولعل الاول فيه اليه انه في
لا تكون له قيمة حين التملك والقول باعتبار قيمته في مكان العمل في مكان محله لملك في
المختصم وقال ملك في موضع اخر من المختصم في موضع يحمل اليه والقول باعتبار انتشر به لابن
الفاسق في رواية اصبح في الواضحة وفيه في الموازنة بان يكون النشر لا محبات فيه قال
وهو ان كان انتشر في مكان واحد واما ان كان انتشر في مواضع شتى او فيهم من انتشر
وفيهم من لم ينتشر وفي كل حال مكث نشره حتى حال سقوطه قوم الظاهر والسطح بان
لموضع الذي كتبوا منه يوم وكتبوا في يكون في تلك القيمة نشره قال وقاله جميع اصحاب
ملك وكلما في القيمة عن ابن الفاسق مع والاف في هو الاول ففيه بالقول الثاني وكيف
يكون في نشره في قيمته يوم حمله ولموضع مال العمل في قبل هو العمل في ضمنه ولا
يحسن ايضا ان يضمنه في قيمته في الموضع المحمل اليه مع انهما فيم انه هلك قبله من المستأجر
في امين على الاصح نشره فلا ضمان عليه كان المستأجر عليه مما يقابل عليه الا ومقابل الاصح
اثبتته التخيير وغيره كالمصنف وذكر التخيير انه في كتب ابن سحنون قال وقال اشبه في الجفنة
به عن خبائرها انه في من واخرها بن المواز ان تكون الرواية هكذا وقال في الرواية في عواله
العكس لانه في على تصحيح نفسه باحضار الغليفتين واما الضياع فيصحة في رواية اقال
ملك في رواية اخرى وابن قلفنتها في المواز الا ان يقول سرفقت منه البلققان او تلفتتا وعكس
صاحب البيان لا تقبل وعلى نفي الضمان فلا ولا اعلم فيه خلافا الا ما لابن الفاسق في اله مباحية
في مكترة الهابة يستمره عليه الضمان قال لا ضمان عليه قال والمناجل اله اله مباحية
قال وهو شرط في قول وكما هو كلامه في اله اية انه كراه في سعة وعليه في القواني كراه المثل
وخصت بمسئلة اله مباحية انه كبيع التخييل يغير مع القيام ويكون للكترة في القواني الا
كن في قول ابن الفاسق ويلزمه جميع الاجرة مال نفق بيته وقيل يسلف بحسبها في نشر ويلزمه
معلوم على بقول القول المحذوف اية قال ابن الفاسق المستأجر امين ويلزمه جميع الاجرة
قال في اله وانه الا ان ياتي ببينة على وقت الضياع او كان معه قوم في السبق فيبشبهه وان
اعلمهم بضياع في اله وعليه بحضورهم في حلف ويسلف عنه يوم بيته ما بقي من اله
وعلى هذا اقول المصنف مال نفق بيته ليس بكراهي حضرة البينة الا ان يقع قوله ببينة
على البينة التي تعرف انه في الضياع وقال في اله وقال غيره لا يلزمه من الاجرة الا ما قال انه
انتفع به وبه اخذ سحنون وقال في قول ابن الفاسق علم انه في الضياع ويعرفه الكراه
فيما لم ينتفع به ورواه ابن الفاسق ان الكراه في منه فلا يبرأ منه الا ببينة بخلاف المستأجر
فانه فيه امين وذا فخر التو نسي قول ابن الفاسق هذا بقوله في كتب العارية فيم استأجر
الهابة وزعم ربه انه اعارها اليه وما كتبها فقال ابن الفاسق القول قول المستأجر في دفع
الضمان واجاب ابن سحنون بان المستأجر مدع في دفع الاجرة فعليه البيان وهو في ضامه ماء
اجره لغيره في التمسك المشهور وان كان في مثل ما قلته في بعض نشر بيته واختلف في الضمان المستأجر

ما اجره لغيره على ثلاثة احوال الاول اعطى الضمان مطلقا وهو غير موجود ولا يفتضيه العقد
انه لا ينتهي الضمان انما اجره لمن ليس فيه مثل ما في اله الثاني انه في مطلقا وهو معتذر ايضا
لانه ان اجره لمن هو غير ما قلته في الضمان وكما هو وان كان لمن هو في مثل ما قلته فلا وانما
وقع في اله وانه في الضمان في التو قال لا اختلاف الناس في اللبس مع ان سحنون اخذ ان في الضمان
واخذ في مسئلة الضمان في الثالث ما هو التصور هو اما المانع كما في اله والصباغ فيض
وحكمها عن ابي بكر وعمر وعليه في بيته او ما قلته باجره او غير اجره في صفة او يفي صفة
انه انتصب للصناعة ولم يكن في بيت ربه السلعة ولم يكن ملازمه فان كان احد هاتين شي
لم يقدح المصنف ان الاجير امين استثنى المانع ولما اتى بانما المفتضية للتفصيل وانتشر
بالخيار والصباغ الى انه لا جرم في المانع بان يكون التخيير في اله الممنوع بالخيار او صفة
كالصباغ ولما كان قضينهم على خلاف الاصل انتشر المصنف الى الاستثناء لانه في النفل عن
الخيار فان في اله وانه في غير اله وفي قضى الخيار في التخيير وكما هو في اله ان عشر منهم وعلى
هذه المسئلة المصنف عن عثمان ليس بكراهي ثم حكم الخيار مستلزما للاجماع اعلم فيكتب
حكمهم وفي نفل عبد الوهاب وغيره في المسئلة الاجماع ولا يقال في نفل عن علي رضوان الله
عنه خلاف في اله لان صاحب الهة مات لم يثبت له عنه وضير حكمها عاين على المسئلة
وفي بعض النسخ حكمها بالتخييل لبيست بضيق لهوه هاهنا على الخيار والصباغ والنفل عن
الخيار غير مضموم ووجه قضينهم من جهة المعنى ما قاله عبد الوهاب وغيره في
نفل فاجر انما من يفيض ما لا على ان المنفعة له به ففي كراهي بقية يكون ضامه من ربه وان
كان لمنفعة الاخذ كالمسلك يكون ضامه من اخذه في جعلها المشتري بيضا كالمسلك
والعارية على هذه التفصيل لقوله التمسك فيما يقابل عليه وايضا في اله في يومه وانما
الضرورة في عتق الناس الى اله في البيع ولما قال علي رضي الله عنه لا يصلح للناس الاخذ
فكان من المصاحفة العامة قضينهم ترجيح المصاحفة العامة وذكر ابو العالي في اله
كثيرا ما يبيح منه هبة على المصالح وفيه في اله في ثلث العامة لمصاحفة الثلثين المازري
وهذا هو حكاية ابو العالي عن ملك صحيح وقوله باجره او غير اجره ولو قال اله بههم
الضمان انما كان بغير اجره ما بعد لما نفق ان عبد الوهاب وغيره فهو على ان الفاضل في اله
ربه في اله لا يكون عليه ضمان وقوله بصناعة او بغير صناعة كما لو اعان سارقا في
ابن شمس والضمان بسبب الصناعة انما هو انما في في اله في نفق ربه وانما ان كان فيه نفق ربه
كتب التولية ونفق المصوم ونفق السبب واحدا والخم عنده العراة والثوب في قدر
الصباغ فلا ضمان الا ان يعلم انه نفق في اله واخذ هاهنا على غير وجه ما قلته هاهنا في المواز
وقوله انه انتصب للصناعة نشره في الضمان ثلاثة نشر وكما هو في اله في ثلثه اجره
الا وان ينصب نفسه للصناعة بخلاف الاجير انما من الرجل او الجماعة في غيرهم والمانع
انما من اله لم ينصب نفسه للصناعة فلا ضمان على هاهنا لان التخييل انما كان للمصاحفة العامة
وفيها في بعض اله اعلمه بغير اجره والا فيض ابن سحنون في اله في اله انما من مضموم
للمنفعة من وفي نفل عبد الوهاب وغيره من الغرور بين القولين على نفل لا ضمان على من لم ينصب
نفسه للصناعة مطلقا او جش في اله الاخذ الاجرة ونفل بعض الانفاق على اله المازري
واختلف انما كان هاهنا المانع الذي لم ينصب نفسه على بغير اجره فقال عيسى لاهوا عليه

والصواب انه نفس وهي رواية راجحة لا يتقدم للمنفعة بين الشريك الثاني لا يكون في بيت رب السلعة
والا فلا ضمان على من معه ام لا بجرام لا ابن حبيب لانه هذا جبر عام الشريك الثالث لا يكون له
ملازمة ولا ضمان عليه لانه محض ربح يشبهه الصانع الخاص وقد حكمي التخي في هذا اختلاف
فقال الخليل انما عمله الصانع في حافوت نفسه بحضرة صاحبه فقال محله القول قول الصانع
في نفعه وفي الواضحة مثل ان كان له ضامن وليس بحسن وفوز التخي فيما ذكره عن الواضحة
لان الذي فيها وفي التعيين انما اجاب بشوب يمكن له فكذلك مع رب الثوب في صاحبه غير
فان كان من فعل ربه لم يضر وان كان من فعل الصانع فهو ضامن وان جعل بينهما فيكون على الصانع
فصل ما نفقه وان افترق الصانع بالثوب فعليه الضمان وان لم يفرق ففيل ما ضمه هذا
في القسمة وتلك القيمة التي يستوفى في ضمانه العلم والتحكيم فلا يكون الصانع كماله ابن رستم
وقوله جعل معناه انما فلا لانه من عمل من هو واما ان على كل واحد منهما على صاحبه
بالحكم ان يحلفا وان حلفا او نكلا فصر الصانع التمسك وان حلف على ما هو فكل الاخر على
قول الخالف قال ولا ينبغي حصر الضمان في محض ربح الثوب على ما قال ابن القاسم لا يستقيم
قال وانما حضر على مناعه اجابا فلا ضمان على الصانع وان كان العمل في موضع الصانع ابن رستم
وقاسمه على حامل المعام وما اصاب لا يحمل المعام ضمن للثمن بحضرة ربه معه راجع لما
واجب في الثوب قد علم انه من الكمال وقوله ما لم يكن ربه ملازمة ربه الا في مسألة
الكمال وانما هو هل ياتي على ما نفقه لا تشبه من الضمان مع البيعة للضمان وهذا لا التمسك
فيما منتقبة فانما ضمه في احد احواله فكذلك في الاخرى والا لا التمسك في مسألة الحضور
مفقوع به بخلافه في البيعة فانما مضمون ثوبه في ذلك بعض التمسك وقوله وان كان
احد هما اي اما كون الصانع في بيت رب السلعة واما ملازمة ربه فاجابا امين في الصانع امين
ولا ضمان وكان تامة وفي كلامه خلاف مضايقة في ذلك فان حصل احد بعقر الامر في الاصل
فما قال لم يكن في بيت ربه ولم يكن ملازمة له منتفرا للضمان وفي بعض النسخ احدهما
فيكون على الثلاثة من الواجب فيمنه يوم في بعضه فشر لما ذكر الضمان ونشره نكلم على
زمانه وتصور كلامه فافهم قال في الموازنة والواضحة وليس له ان يقول اوله الاجرة
واخيه فيمنه معولا قال في المقدم مات الا ان يفر الصانع انه تلك بعق العمل فيكون له ربه او
يوحي اليه اجرة عمله ويضمنه فيمنه معولا قال في هذا على القول بان البيعة انما اقامت
على تلكه معولا لانه يلزمه اداء الاجرة وتكون قضيته منه وهذا على قول ابن القاسم
في الموازنة وخرج جماعة فوالا يلزم القيمة الاخر يوم ربه عنقه على القول في الرهن و
اختلاف في الخيال في دفع الثوب ثم يقبض عليه وفي الموازنة عليه فيمنه صحيحا قبل
فلمعه ولو كانت شقة ففهم منها ثوبين وانما على ضام احدهما كان عليه نصف الشقة
صحيحة لا قيمة نصف صحيح وقال ابن القاسم في مختصره ليس في المختصر فيمنه مفقوع
على التخي ويختلف على هذا انما اجسدت الخيال في القطع وعلى ما في المدونة بفرم
فيمنه صحيحا في الوجع وقال ابن رستم ان كان القسمة في القطع غرم فيمنه صحيحا وان كان
في الخيال غرم فيمنه مفقوعا على التخي وهو موقوف حسن يقضي فيمنه على الوجه الذي
اجسده عليه قال في المدونة وانما افرغ الخيال في الصانع من عمل ملازمة ربه في على صاحب المتاع
فقال في مناعه فلم يات حتى ضاع المتاع عن الصانع على حاله التخي برب له انه لم يحضره
ولو احضره

عكر

ولو احضره ورواه صاحبه مضموعا على حدة ما نشره وكان قد دفع الاجرة ثم تركه عنده
فما على صاحبه لصد ولا له خارج عن حكم الاجارة الى حكم الايداع ونما هو الحسن على انه
وفاؤ له وفاء في اقامت بيعة فيمنه مفقوعه قول ابن القاسم وان شرب شرابا في
قامت بيعة على تلكه عن الصانع من غير ضمانة فيمنه مفقوعه الضمان عن الصانع قول ابن
منه ذهب ابن القاسم ورواه عنه عن ملك السفوح ومقاله لا تشبه بناء على او الضمان للثمن
وهو نزول في بيع البيعة او بالاصالة جرح في المدة ومقاله لا تشبه بناء على او الضمان للثمن
يعرف ولو علم ان الجار فرضه من غير قضيع وقامت بيعة له بيعة لم يضر محله انما يصيب
وقال ابن حبيب انما اثبت بيعة ان الاصاب الثوب فرضه او لحسن نسو من وهو بيعة صانع
او مرثي لم يضر وان قال رب الثوب انما ضيقا وانما انما ضيقا فعلى رب الثوب البيعة انما
ضيقا لا فرض الجار او السو من امر غالب والتقدير لا يلزم بالمد عوا ابن رستم في هذا المدونة
ان عليه البيعة ما ضيع لاني الثوب بيعة على الضمان فلا يغيره الا بالبيعة وفي دفع الكلام
على ارفاه او اخر ان ينفقه انما احضر منزله في الرهن وعلى سفوحه فيمنه سفوحه الاجرة
قولا لابن القاسم وابن الموارث ينفق ويقتصر على سفوح الضمان انما اقامت البيعة
بملاكه مضموعا على سفوحه الاجرة قول ابن القاسم يستقيم ومعه لا يستقيم وحكاية
المصنف اختلاف في الاجرة يستلزم ان يكون البيعة قامت على هلاكه مضموعا كما قلنا انما
هو العمل الذي يسفك ضمان الصانع والنقل ايضا كذلك جرح ابن القاسم ان الصانع لم يسطر الفقة
لرب السلعة ولا يسقط الاجرة الا بالتسليم ورواه احمد ان وضع الضمعة في سلعة كوضعهما
في يد زوجه في البيان فلا ينفق في بيع في بيع البيعة وعنده وراي ان عليه الاجرة نسوا
قامت بيعة على ضامه قبل العمل ولا يبره فيمنه معولا اخذ من قول ابن القاسم في
العتبية انما انفق الرهن في بيع الضمان ما ينفق مثل فحمة من الرهن في رستم وهو
خلاف منه ذهب في المدونة ولا يجوز على من ذهب فيها ان يات ما نفقه من الرهن لانه لا يملك
من التفاضل بين الفصح والد فيض انما الواجب عليه مثل ما نفقه من الفصح وان كان الفصح مثلا
ثم ينفق ويبره في المحض فيعجز اقل من الاثمانية فعليه ثمانية اتماع فيعجز من قبح وعليه
فحمة ويأخذ جميع اجرة وان لم يحنه انفسه تسع الاجرة فلو اخذ منه على هذا في هذا
لكان في ابتاع منه فيعجز في قبح ثمانية اتماع فيعجز من قبح وينسحق الاجرة فيمنه
التفاضل هو ولو نشر في الضمان فيمنه انتقابه به روايتان من ضمير شرع عايد على الصانع
وضمير انتقابه عايد على الضمان وفي بعض النسخ فيمنه انتقابه فيعجز الضمان على الضمان
روايتان وروايتان القاسم انه لا ينفقه شره وروايتان في الجوارح وروايتان فيمنه انه ينفقه ولم
يذكر صاحب النوادر والباحثي صاحب المقدم مات تلك على او ان شرب رواد بل على انه قاله نفق
في دفعه في الرهن او شرب رواد عدم الانتقاع فيه والباب واحد ورايت التخي وغيره ان
هذا الخلاف انما هو في الصانع الواحد واما لو اشترى الصانع كلم في الضمان فيمنه انه لا يبره
لم يملك لاني في الوجع لم علم ما نفقه من الدليل واعلم ان بعض شيوخنا قالوا واشترى ما
نقل الضمان من محل الى محل غيره فلا يخلو من ثلاثة اقسام اما ان يكون المحل المسفك فيه الضمان
لم يختلف فيه احد من العلماء انه محل له فلا يجوز نقله بلا خلاف او يكون فيه خلاف فيذهب
كالمقاييس والاحتساسة بالتخي منه الا خلاف في جواز نقل الضمان من احد المجلسين والاخر واما ان

29

يكون متبعا عليه في المذهب وفيه خلاف خارج كالمصراع منه او شبهه فيقولان وعلى هذا
 فلا يصح ان يختلف في المسئلة وان شئنا المصراع كلفه في الضمان وانكره من واما المذهب فافق
 حكمة على الخيل وعليه محذور الضمان على البايغ بشرط الضمان على البايغ اي وان فاما منه البيعة
 على التملك او فاقا وحاصله ان ما تقدم من سقوط الضمان اذا فاقمت البيعة على الملاك انما هو فيما
 ليس فيه حق توقيفية بعد الصنعة واما ما فيه خلاف فينبغي على الضمان منه ولذا اني انا
 المستعرة بالتفصيل وصحة المسئلة لا شك في هذا وانما كان ينبغي ان يفتى في اباغ حكمة
 على ان البايغ محذور في اباغنا بل يجوز يمكن ان يقال انه بيع واجارة وهل يضمنه مطلقا
 او يفرق فيه فان ضاع بيعة سقط الضمان وان كان يغير بيعة وجب الضمان والمنصور وجوب
 الضمان من البايغ ومنه اهو محل الاشكال في التخصيص عليه اولى من واما غير محله بالاجرة كالكاتب
 للنسخ والجني بصاع على فصله وحرف القمح فيقولان بشرط محله عايد على الصنعة والياء
 سببية له بسبب الحاجة واحتراز مما لا يحتاج اليه في عمله كبيع زوجي خذ لمعمل في احد
 هذا فانه اتفق على انه لا يضمن الا المصنوع قال في البيان واختلف في صفة تقويم المضمون وقيل
 يقوم وحده وقيل يقوم ما يجمعان يقوم التامة واحده فيقوم ما بين القيمتين ومنشأ القوم
 ليس له في كرها المصنف هل الحاجة اليه تصير كالمصنوع ام لا وحكي في البيان ثلاثة اقوال
 الاول لا يضمن الا ما له فيه على وان كان يحتاج اليه الصانع والمصنوع وهو قول مستحسن والثاني
 يضمنه فيما هو قول ابن حبيب والثالث انه لا يضمن ليس له فيه على وان احتج اليه الشئ
 المعمول الا ان يحتاج اليه في عمله وهو قول اوله في مسمع احمد ابن خالده وقول ابن الموارز وقول
 المصنف بصاع على فصله في الصياغة فان تكون على النحل لانه لو كانت على الجحر لكان محلا
 للصنعة فكان الصانع يضمنه ولا ياتي هذا الا بخلاف فيه من الاجراء والصانع تحت يد الصانع
 امنا له نقل بغيره انما كان للاجير اجراء وصناع تحت يده فذلك لا يوجب شيئا بغيره فلا
 ضمان عليه لان صناع له خاصة واحتراز بقوله تحت يده ماله من اجراء على السلع فانهم يضمنون
 فقد نزلت في العتبية والموازاة انه لو كثر التباين على القسطنطونية اجراء اخر ينسعه
 به الى البعير فاعني انهم انه من ان يمسروا له انما واجره على عمل ثواب ماله من كل
 ثوب فتكون امارا ان كان في اجارته يوم ما او شئنا في دفع اليه شيئا بعمله في اجاره وغاب عليه
 فلا ضمان عليه ابن جونس وانما يضمن اجير المصانع هذا لانه كصانع في دفع الى صانع ما استعمل
 عليه في الموازاة في الجبال في دفع الى الصبيان المصانع بمضمون به الى يارهم ليقوموا بالليل
 فيه عمو الصياغة انه لا ضمان عليه ابن جونس معنى ذلك انهم عملوا اجلا في الدكان فحضره القناع
 وفي البسير فافسح عليه حكم الاكثر في بغي الضمان قال في الموازاة والعتبية والياء
 في دفع ربح الثوب الى الصانع اجارته فلي دفع الاول للثاني اجارته فلي دفع الثوب في دفع الثوب من
 الثاني بغير اجارة وينسب الثاني الاول انما ثبت في دفع ربح الثوب اليه بعض الفرو ويرى الاشبه
 في الفياض الا في دفع ربح الثوب ثوبه من الثاني الا ان يدفع اليه اجارته لانه ليس مستحقا لغير
 الصنعة في دفعها بغير شئ ابن جونس وان لم تقع بيعة انما دفع اليه اجارة لا في الاول في دفع الثاني
 انه ما يضمن اجارته ويكون له على ربح الاول من اجارة مثله او من اجارة الاول فينتفع منه الهارب
 ببقية اجارته قال في الموازاة في دفع الاول فافر بغير اجارته فلي دفع القناع على الثاني بما
 فيمن منه الشئ ابو محمد وهذا غير مستقيم ولا يفيق في عوى القناع على الفيق انما كان

الظاهر عدى ما من شئ وقول الشيخ صحيح ولم يصرح في الموارز على انه يرجع على الثاني باقرار القناع
 ان كان عدى بما فينبغي ان يجعل ضوله على ما يصح انما كان مليا قال وقول محمد بن خلف الثاني وبذلك لا يصح
 وكذا لو افر صا حبه المصانع انه لم يدفع الى الاول شيئا قال وهذا انما اعلم ما استقر به او افر
 في ذلك الثاني وما ان لم يكن ذلك فلا سبيل الى اخذ المصانع الا ان يدفع اليه جميع اجارته ان
 علمت وان لم تقبل فيخرج ذلك على قولين احد هما ان القوافل له في مطلقا مع بيعة انما اني
 بما يشبه وان لم يات بما يشبه لم يصدق وله اجر المثل والثاني انه لا يكون له الا اجرة المثل
 وان يشبه ما له عاد وهو الذي ياتي على منه هبة ابن الفاسق قال وانما وجب ان يكون للثاني الاقل
 على صاحب المصانع لانه غير يربح غير له لا من اجل ان السلعة رهن انما ليست بغيره فلا يكون له
 امساكها ولا يكون حق من صاحبها ان يفسد عنها ابن الفاسق وله ذلك لا يكون القوافل انما على
 اكثر من اجارة مثله قال وانما وجب ان يكون لصاحب المصانع اخذه معمو لا باخرم للثاني ان كان
 في دفع الاول لا العمل على الاول مضمون ولو كانت الاجارة على عمل الاول بعينه لما وجب له المصانع
 اخذه ولو كان في دفع الاجرة لا الاول الا ان يعلم الثاني بتعطل الاول قال وهو الذي ياتي على اصوله
 ولا اعلم فيه فاصح واما اجير عمل غير المصانع فان غرضه ان يربح من الاجرة فلا يضمن باخرم من
 المصانع فشرع في اجير العمل وغيره وما ذكره نحوه في المذونة ففيه وان قال المكتر في جعل عرض
 انه هلك او سرور وعثرت به المذونة ما تكسرت به الغور بغيره هبة ابن الفاسق قال وان يفر
 من عثارة رغب احبل فيضرب حبيته قوله غرضه ان يربح من الغور بغيره هبة ابن الفاسق قال وان يفر
 بفعل ضم وان كان يقول وفيه قولان هل يضمن لا التخي فان عثر بالمثل دفعه الاصل ويرى
 فهو غرور في الفعل وان سمي العمل للمكتر فيربح وان المكتر هو الذي يمسيرها فهو غرور فيقول
 وعلى الضمان فقال ابن حبيب بلزمت المثل والقيمة بموضع هلك وله من الكراء بحسب ما سطر
 ابن جونس وهو قول ابن الفاسق وعلى قول غيره بخير في ان يضمنه فيمنه يوم تقضى او يوم هلك
 وحمل التخي قول ابن الفاسق على معنى قول الغير لانه قال في قول ابن الفاسق فيمن حمل في هب من مصر
 الى فلسك في تكسر بالعرش وكل في غير من المذواب ان عليه فيمنه بالعرش لانه قال فيمنه
 بالعرش دفع فيمنه بالعسك والافسك في اختيار الاكثر من حمل المصانع يضمن مطلقا
 الا البيعة او يصحبه ربه وقال في الفقهاء المسئلة حق في مطلقا في الاجرة في انواع والايام
 بل يضمن جميعها على المضمون لمسرعة له اليه خلافا لابن حبيب كما سمي اني ويجعل ان يربح
 بالاخلا وسواء في ذلك لا يضمن ولا يضمن فيه كما يفعل في غير المصانع وما هو قوله يضمن مطلقا
 انه لا فرق في ذلك بين السبي والمحضر التخي وهو المعروف وقال ابن كنانة لا اصل عليه في المذونة
 يربح لانه في المذونة قال في رعي ان يصحبه من غير من ضرورة الا بيعة انما في الضمان يسقط بها
 قوله او يصحبه ربه ثبت في بعض النسخ وسقط من بعض لانه يوجب الحكم فيه من باب
 مفهوم المواقفة فان هلكه بخلافه صاحبها فهو من الميراث من هلكه بخلافه البيعة وحكي
 التخي خلافا في الضمان انما اجله في البحر ولو صحبه ربه فقال واختلف انما اجله في السبي يبرح
 وصاحبه ماله ولم يكن ماله صاحبه وليس المصانع مما تملكها الحاجة اليه في القالب والاروى
 في المذهب انه غير مطلق في اصاب عليه وان حمله في المبلغ خلافا لابن كنانة قال او صحبه صاحب
 حبه في البحر في نفس او هب بفضه حله في عنقه ملك وفي اكرية السبي انه غير مطلق في قال
 بعضهم الا ان قبحا هو ما ضرورة الى ما يخاف على المصانع منع فيمنه اجرة تفليده لشئ ما يبيع

٢٧٩

شرفوه اخرين فيهم او تعلم منه الخيانة فيضم النفي واروان يضمن الذي يجل الفمغ والشعبي
والفكاري وما اشبه ذلك وان صحبه ربه انما نفعل لانه قد علم منه السمفة ونصرفوا الى حبيب
وانما يضمنون من المعام والادام ما كان قوتنا غاضة فمن غلط الفمغ والتعظيم والحق فيهم والسلت
والنقد والحق والعلس والكسنة وليس الارز من غلط لانه مما يتفكده به ابو محمد
لعل هذه اية غير بله الارز والابيض البله ان هو جاز فونع في قال ويضمنون العول والحمل والعل
من اللوبيا والجليل ولا يضمنون النمر مس لانه متفكده ولا يضمنون من الادام الا الزينة والعسل
والسمس والحل والمرى والرب والاشربة الحلال والجبر واللبس والزينة وسائر النعم والبيض
والابزار فلا يضمنونه ولا يضمنون من خضر الجواكه ورعيها وبها يسمى الا النمر والزينة والنز
يتون ويضمنون الملح ولا يضمنون شيئا من الادام وكل ما لا يضمنونه جمع مضمون في قوله
كالعروض وان فكر هذه التفصيل جماعة وهو استحسن قوله وقال به اي بالضم والفتح المعام
القبيل المسبعة زاجا بن شماس وربيعة وذلك للمصلحة العامة لا احتياج الناس الى هذه
وسرعة يد العامل اليه فيضمنون كالصناع فتسببه قوله او يصحبه ربه لا يشترط
في وام الصحة ففقد قال اصبح في الموازية وانما افاض في المعام عاملة في بعض المبريول
يضمن عليه محمد بان اصل جمله لم يكن على التسليم ونقل ابن يونس عن بعضهم انه حصل فقال ان يافقه
من ويغوث فكتة لكان على الايقونة وعليه الضمان هو اما اجبر الجارسة فلا يضمن شيئا
فقال ولو كان معاه او معا يقات عليه فكتة انصر عليه ابن المواز وغيره ابن المواز وكتة لكان
لاضمان عليه انما اعلم له معاه يبيعه فيضيع او يبيع نفسه الا ان هذه الاجرة ولا ضمان
عليه قال وان استوجر ليجر من بيتا فيمنع فييسر وما فيه فلا يضمن وان غلب عليه وله
جميع الاجرة وكتة لكان حارس النخل فلذلك في العتبية فيمن يفتت معه فحاجم يلقاه موضع
كتة لكان ميسر فيمنع في المبريول فافت او ما فتت فان افتت حوسب وان ما فتت فله الاجرة
كلها وقال ابن القاسم الموت والاباق واجل وله الاجرة كلها ويستعمل في مثله لكان حتى يتم
او يبلغ وقال ابن وهبه له من الاجرة حيث بلغ ففقد شرع اختلف قولك في تضمين المعام
سره ابن رسله والذي احدث به على المبريول الاستحسان مراعات للخلاف فتضمنه الان يكونوا
مضمونين بالخير ورايت بعض فضلاء الاسكندرية ضمن السمسم وكان له ذهب الى ان
في ذلك من مصالح الناس العامة ليجسد الزمان من الحماشي امين على الثياب وفيه يضمن شر
الحماشي مكره الحماشي والاول قوله في المدة والشافعي قوله في الموازية يضمن الا ان ياتي بخار من
وغوله في العتبية لان فيهما وفيه اشترت على صاحب السمسم صاحب الحماشي ثياب الناس
او ياتوا من مبرسم ابن يونس ورايت بعض الحواشي عن ابن عبيد الحكم مثله وزاج
ولا ضمان على من مبرسم او ما حارس الثياب فيعيب البيلان واكره صاحب الحماشي بالجرة في قوله
فلا خلاف في نفي الضمان الا ان يضيع او يغيره وان كان بالجرة فلا ضمان من الناس فقال ملك
لاضمان عليه ابن ليا به وما سواه حكاه وضمنه ابن حبيب واختار النخعي نفي الضمان
على الحماشي والخار من ولو دفع له اجرة لانه عيبته كما هو في يد مع له اجرة على ما تنة
ابن القاسم ولو قال الحماشي من جاء في انفسه فشمته بك فله فكتة اليه الثياب ضمن النخعي
وكتة لكان يضمن ان راء انفسا بالخرقة فيما يك جيتزكه كخفاصة انه انت من وكل من وكل
من عمل او مال يامر المنتفع او بغير امره مما لا يملك له منه بغيره فعليه اجرة العمل ومثل المال
بغلاف

بغلاف عمل عليه بنفسه او بغيره لكان يسفك مثله عنه فكل من يملك ولو بغيره فكل
بغلاف من حرث ارض غيره فانا انما نفعل لانه قد علم منه السمفة ونصرفوا الى حبيب
وانما يضمنون من المعام والادام ما كان قوتنا غاضة فمن غلط الفمغ والتعظيم والحق فيهم والسلت
والنقد والحق والعلس والكسنة وليس الارز من غلط لانه مما يتفكده به ابو محمد
لعل هذه اية غير بله الارز والابيض البله ان هو جاز فونع في قال ويضمنون العول والحمل والعل
من اللوبيا والجليل ولا يضمنون النمر مس لانه متفكده ولا يضمنون من الادام الا الزينة والعسل
والسمس والحل والمرى والرب والاشربة الحلال والجبر واللبس والزينة وسائر النعم والبيض
والابزار فلا يضمنونه ولا يضمنون من خضر الجواكه ورعيها وبها يسمى الا النمر والزينة والنز
يتون ويضمنون الملح ولا يضمنون شيئا من الادام وكل ما لا يضمنونه جمع مضمون في قوله
كالعروض وان فكر هذه التفصيل جماعة وهو استحسن قوله وقال به اي بالضم والفتح المعام
القبيل المسبعة زاجا بن شماس وربيعة وذلك للمصلحة العامة لا احتياج الناس الى هذه
وسرعة يد العامل اليه فيضمنون كالصناع فتسببه قوله او يصحبه ربه لا يشترط
في وام الصحة ففقد قال اصبح في الموازية وانما افاض في المعام عاملة في بعض المبريول
يضمن عليه محمد بان اصل جمله لم يكن على التسليم ونقل ابن يونس عن بعضهم انه حصل فقال ان يافقه
من ويغوث فكتة لكان على الايقونة وعليه الضمان هو اما اجبر الجارسة فلا يضمن شيئا
فقال ولو كان معاه او معا يقات عليه فكتة انصر عليه ابن المواز وغيره ابن المواز وكتة لكان
لاضمان عليه انما اعلم له معاه يبيعه فيضيع او يبيع نفسه الا ان هذه الاجرة ولا ضمان
عليه قال وان استوجر ليجر من بيتا فيمنع فييسر وما فيه فلا يضمن وان غلب عليه وله
جميع الاجرة وكتة لكان حارس النخل فلذلك في العتبية فيمن يفتت معه فحاجم يلقاه موضع
كتة لكان ميسر فيمنع في المبريول فافت او ما فتت فان افتت حوسب وان ما فتت فله الاجرة
كلها وقال ابن القاسم الموت والاباق واجل وله الاجرة كلها ويستعمل في مثله لكان حتى يتم
او يبلغ وقال ابن وهبه له من الاجرة حيث بلغ ففقد شرع اختلف قولك في تضمين المعام
سره ابن رسله والذي احدث به على المبريول الاستحسان مراعات للخلاف فتضمنه الان يكونوا
مضمونين بالخير ورايت بعض فضلاء الاسكندرية ضمن السمسم وكان له ذهب الى ان
في ذلك من مصالح الناس العامة ليجسد الزمان من الحماشي امين على الثياب وفيه يضمن شر
الحماشي مكره الحماشي والاول قوله في المدة والشافعي قوله في الموازية يضمن الا ان ياتي بخار من
وغوله في العتبية لان فيهما وفيه اشترت على صاحب السمسم صاحب الحماشي ثياب الناس
او ياتوا من مبرسم ابن يونس ورايت بعض الحواشي عن ابن عبيد الحكم مثله وزاج
ولا ضمان على من مبرسم او ما حارس الثياب فيعيب البيلان واكره صاحب الحماشي بالجرة في قوله
فلا خلاف في نفي الضمان الا ان يضيع او يغيره وان كان بالجرة فلا ضمان من الناس فقال ملك
لاضمان عليه ابن ليا به وما سواه حكاه وضمنه ابن حبيب واختار النخعي نفي الضمان
على الحماشي والخار من ولو دفع له اجرة لانه عيبته كما هو في يد مع له اجرة على ما تنة
ابن القاسم ولو قال الحماشي من جاء في انفسه فشمته بك فله فكتة اليه الثياب ضمن النخعي
وكتة لكان يضمن ان راء انفسا بالخرقة فيما يك جيتزكه كخفاصة انه انت من وكل من وكل
من عمل او مال يامر المنتفع او بغير امره مما لا يملك له منه بغيره فعليه اجرة العمل ومثل المال
بغلاف

...

وزاد وكذا لو قال رب سرف مني ويحك ويأخذ ثوبه مصوغا او مفسولا بغير غرم
الا ان ينقذه المبيع او يفسده فربه يغير في اخذه او تركه واخذ قيمته وان زاد المبيع
فله اخذه بلا غرم فكذلك ان كان من يونس وذاكر في البياض انه اخذ في نفسه فورا
فغير كما ذكر ابن مونس وقيل انه مدع في الاجرة فان ادعى اكثر من اجرة المثل وحط بحل
ما ادعى لم يحسن على يمينه ما عليه عليه ويحك رب الثوب على ما ادعى في نفسه
عنه يمينه ما زاد على اجرة المثل وان نكل عن اليمين اخذ العامل ما عليه عليه وان كان
العامل عن اليمين وحلف رب الثوب اخذ ثوبه مصوغا ولا يغير عليه ونحوه لها حصة
النكاح وزاد وليحسن له ان يضمنه لانه اقر بوضع يده عليه بخلاف قوله سرف مني
وهو مانع سوار بن فقال المالك امرتك بخلاف المصلحة والمانع من الغشاحان يقع الحاء
الجوف في لغة فيه او مقصور منه ص والمانع يقين مع يمينه وكلام المصنف وهو كلام
المطوينة ان الصانع اخذ حلف اخذ المسمى وقال سحنون في رواية اخرى القول قول الصانع
مع ايمانهم وليس الاجر من اجر مثله او مع اسموا اللغوي وعلى قول سحنون يكون القول قول
صاحب القصة انه لم يضمن اجرة ليعمله والقول قول الصانع انه لم يتعهد ويكونان شبر
يكفي عند الله فذكر القصة والآخر له فذكر الصنعة الا ان يجب صاحب القصة ان يعطيه اجرة
المثل انما كانت اقل من قول المالك بثلاثة والمانع باربعة ص والصانع فيما يشبهه
بخلاف البضا لانه غير جائز له حلف في نفسه وان اخذ ثوبا في فطر الاجارة فان كان المصنوع تحت
يد المانع والقول قوله مع يمينه انما ادعى ما يشبهه لبقا تشبيها تحت يده فكان
بمنزلة من باع سلعة ولم يخرجها بالقول قوله وان لم يأت بما يشبهه حلف المالك ان ياتي بما
يشبهه فان اتي بما لا يشبهه فللمانع اجر مثله وان لم يأت المصنوع تحت يده بالقول قول
المالك كالبضا لانه لم يبق المصنوع بيده بل لم يكن قد اخذ يده اصلا وهو تحت يده مستغنى
الصنعة وقد فات فله ان كان القول قول المصنوع وهو اخذ ثوبا في فطر والقول قول المالك
في نفسه يمينه او بغير يمينه وقال ابن الماجشونان في نفسه يمينه انما ادعى انما ادعى
نثر القول قول المالك لان الصانع اعترف بنفسه وادعى له وسواء كان المصنوع في يده
او بغير يمينه وكذا في الرهن والقارية والمبيع على خيار فيما يقابله من ثمنه لان ثمنه
خلف على المان ورأى ابن الماجشونان والمصنوع كالوديعة والفراش
الاصل فيه قوله تعالى وليس جاز به عمل بغير وجه علم يتلوه فيه وقوله في قوله انما ادعى
العاقبة ان اهلية الاستتجار والعمل شراي الاول القاطن او اهلية خبر مبتدأ محذوف
اي شراي اهلية الاستتجار والعمل في من صح له ان يواجر صح له ان يجاعل ومن صح له ان يكون
اجيرا صح له ان يكون مجهولا فلا يصح ان يكون التماس مجهولا على طلب مصحوب ولم يصرح
المصنف بنشره العاقبة في الاجارة وانما احتال على البيع فقال القاطن ان كالمعتب بغير
هذا فلا عسر ويشبهه هذا بالنظر بغير وجه العلم ادعى على الاجارة ليعطيه على اول
اصل الجعالة مستغنى من الضرورة ولا يشترط في المجهول له التقيين ولا القاطن
لجعله فلو قال من ادعى عبطه الا بغير فله ان ينار جمر احضره استغنى علم بالجهل
يعلم تلك طلبه اولم يتكلم بشر يمينه لا يشترط في المجهول له وهو العامل ان يكون
معينا بخلاف الاجارة فانه لا يجوز ان يكون الاجير الا معينا ولا يشترط في المجهول له
بالجهل